

جامعة 8 ماي 1945 - قالمة

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

الملتقى الوطني حول

تأهيل المناطق الصناعية في الجزائر كمدخل لتعزيز تنافسية الـ

م ص م وترقية الصادرات خارج المحروقات

الواقع - والأفاق - والتجارب الناجحة

يومي 19 و 20 أكتوبر 2015

الرئيس الشرفي للملتقى

أ.د محمد نامشة مدير جامعة 8 ماي 1945 - قالمة-

رئيس اللجنة العلمية للملتقى د. نعمون وهابرئيس الملتقى أ. سماعلي فوزيأعضاء اللجنة العلمية

رئيسا	د. نعمون وهاب
عضوا	أ.د / معطى الله خير الدين
عضوا	أ.د / خليل عبد الرزاق
عضوا	أ.د / غياط شريف
عضوا	أ.د / حمداوي وسيلة
عضوا	أ.د / ماضي بلقاسم
عضوا	أ.د / بن عصمان محفوظ
عضوا	أ.د / شطاب نادية
عضوا	أ.د / كسري مسعود
عضوا	أ.د / موسى عبد الناصر
عضوا	د. بوعزيز ناصر
عضوا	د. بن رجم محمد خميسي
عضوا	د. بوكريف موسى
عضوا	د. بن خديجة منصف
عضوا	د. أولاد زاوي ع/الرحمان
عضوا	د. زراولة رفيق
عضوا	د. خروف منير
عضوا	د. بضياف عبد المالك
عضوا	د. مريمتم عديلة
عضوا	د. فريحة لندة

أعضاء لجنة التنظيم

رئيسا	أ. سماعلي فوزي
عضوا	د. طبائية سليمة
عضوا	أ. حملاوي حميد
عضوا	أ. براهيمية نبيل
عضوا	أ. جريبي السيتي
عضوا	أ. بوفلفل سهام
عضوا	أ. بعلي حمزة
عضوا	أ. عمراني سفيان
عضوا	السيد: فداوي السعيد
عضوا	السيد: سقوالي نور الدين
عضوا	السيد: مغادشة محمد

إشكالية الملتقى:

كثيرا ما تطرح إشكالية التأهيل على المستوى الجزئي - أي على مستوى المؤسسات الاقتصادية فرادى - ولكنه ومن الأكيد أن أقرب محيط للمؤسسة هي المنطقة الصناعية التي تنشط المؤسسة على ترابها، فالمنطقة الصناعية هي الحاضنة الأولية لهاته المؤسسات وما لها من دور في توفير الشروط الأساسية لخلق المؤسسات الإنتاجية وتطورها، وفي توفير المناخ الملائم والجذاب لعملية الإنتاج بداية من توفير العقار الصناعي وتسهيل إجراءات الحصول عليه وما يترتب عليه من بناء إطار تشريعي داعم واحترام حقوق الملكية، فالبلدان المتطورة توفر قاعدة

معلومات و بنوك معطيات حول العقار الصناعي و حقوق الملكية، و هذا لتمكين أصحاب المشاريع و المؤسسات من جلب التمويل اللازم لدى النظام المالي فالنظام الرأسمالي قائم برمته على فكرة احترام حقوق الملكية.

كما أن توفير بنية تحتية يعول عليها للمنطقة الصناعية (توفير خدمات ذات جودة: النقل، و الشحن، و مصادر الطاقة، و يد عاملة مؤهلة، و نظم إدارة و تسيير تتسم بالمرونة و اللامركزية...) بمعنى حكمنة الإدارة و التسيير- La Bonne Gouvernance و قدرة على الاستجابة لمختلف مراحل الإنتاج، كل هذه العوامل المحفزة إضافة إلى ما توفره المؤسسات من شروط أخرى كذلك تعتبر أساسية (نظم إنتاج و إدارة متطورة و أيدي عاملة مؤهلة ذات إنتاجية عالية...).

كل هذه العوامل يمكن لها إن توفرت بشكل مقبول أن تساعد على خلق و تطوير المؤسسات المحلية (العمومية و الخاصة) و جذب الرأسمال الأجنبي متمثلا خصوصا في الاستثمار الأجنبي المباشر و الذي من أهم محدداته إنتاجية عوامل الإنتاج في موقع الإنتاج.

إن رفع تنافسية المؤسسات و الإنتاج الوطني خارج المحروقات و تحقيق العلاقة "الكمية-النوعية - السعر" رهان لا مفر منه في ظل التحديات الحقيقية التي يواجهها الاقتصاد الجزائري - انهيار أسعار المحروقات المستمر، الانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة و المنطقة العربية للتبادل الحر التي انضمت إليها الجزائر في 2009 و منطقة التبادل الحر في أفق 2020 بعد دخول عقد الشراكة حيز التطبيق ابتداء من سبتمبر 2006 مع الاتحاد الأوروبي -

و عليه يمكن طرح التساؤلات المشروعة الرئيسية التالية، و التي سوف يحاول هذا الملتقى العلمي الإجابة عليها :

- إلى أي حد تستجيب المناطق الصناعية في الجزائر إلى المعايير الدولية ؟

و ذلك فيما يخص :

● الإدارة و التنظيم و التسيير.

● توفر البنية التحتية الداعمة لعملية الإنتاج.

● كفاءة الموارد البشرية القائمة على إدارة المنطقة الصناعية.

- إلى أي مدى يمكن أن يتأثر نسيج المؤسسات الإنتاجية بالبنية التحتية و الفرص البديلة التي توفرها المنطقة الصناعية ؟

- هل تأهيل النسيج الصناعي في الجزائر (المنطقة الصناعية و المؤسسة الإنتاجية) شرط ضروري و أكيد في توفير مناخ استثماري موات و بالتالي ترقية الصادرات خارج المحروقات ؟

معاور الملتقى

المحور الأول:- مدخل إلى التنافسية و تنظيم المؤسسات.

المحور الثاني:- أهمية و دور المناطق الصناعية في تطوير النسيج الصناعي و ترقية الصادرات.

المحور الثالث:- مراحل و واقع تطور المناطق الصناعية في الجزائر.

المحور الرابع:- معوقات برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية في الجزائر.

المحور الخامس:- التجارب الناجحة للبلدان فيما يخص إنشاء و إدارة المناطق و المجمعات الصناعية و إعادة هيكلة الشركات و تأهيل النسيج الصناعي.

كلمة مدير الجامعة

كثيرا ما تطرح إشكالية التأهيل على المستوى الجزئي - أي على مستوى المؤسسات الاقتصادية فرادى - ولكنه و من الأكيد أن أقرب محيط للمؤسسة هي المنطقة الصناعية التي تنشط المؤسسة على ترابها، فالمنطقة الصناعية هي الحاضنة الأولية لهاته المؤسسات و ما لها من دور في توفير الشروط الأساسية لخلق المؤسسات الإنتاجية و تطويرها، و في توفير المناخ الملائم و الجذاب لعملية الإنتاج بداية من توفير العقار الصناعي و تسهيل إجراءات الحصول عليه و ما يترتب عليه من بناء إطار تشريعي داعم و احترام حقوق الملكية، فالبلدان المتطورة توفر قاعدة معلومات و بنوك معطيات حول العقار الصناعي و حقوق الملكية، و هذا لتمكين أصحاب المشاريع و المؤسسات من جلب التمويل اللازم لدى النظام المالي فالنظام الرأسمالي قائم برمته على فكرة احترام حقوق الملكية.

كما أن توفير بنية تحتية يعول عليها للمنطقة الصناعية (توفير خدمات ذات جودة: النقل، و الشحن، و مصادر الطاقة، و يد عاملة مؤهلة، و نظم إدارة و تسيير تتسم بالمرونة و اللامركزية...) بمعنى حكمنة الإدارة و التسيير- La Bonne Gouvernance و قدرة على الاستجابة لمختلف مراحل الإنتاج، كل هذه العوامل المحفزة إضافة إلى ما توفره المؤسسات من شروط أخرى كذلك تعتبر أساسية (نظم إنتاج و إدارة متطورة و أيدي عاملة مؤهلة ذات إنتاجية عالية...).

كل هذه العوامل يمكن لها إن توفرت بشكل مقبول أن تساعد على خلق و تطوير المؤسسات المحلية (العمومية و الخاصة) و جذب الرأسمال الأجنبي متمثلا خصوصا في الاستثمار الأجنبي المباشر و الذي من أهم محدداته إنتاجية عوامل الإنتاج في موقع الإنتاج.

مدخل إلى المناطق الصناعية والمناخ الاستثماري.
دراسة مقارنة لمجموعة من البلدان .

الدكتور/ خروف منير
somam23@yahoo.fr
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
جامعة 08 ماي 1945 - قالمة - الجزائر

الدكتور/ سماعلي فوزي
smaali_faouzi@yahoo.fr
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
جامعة 08 ماي 1945 - قالمة - الجزائر
ملخص.

إن اختيار المواقع الصناعية المناسبة تعد جزءا مهما من التحليل المكاني للأنشطة الصناعية وتحديد عوامل توطئها لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة و كاملة، كما يتطلب تطور الصناعة و توطئها تجهيزا مناسباً للمناطق الصناعية بطرق مواصلات ذات جودة كبيرة، و مجمعات سكنية مجهزة بشروط حياة مشتركة هامة.

إن البحث في مناخ الاستثمار و كيف تزدهر الشركات و تخلق الوظائف، يمنح الاقتصاديين منظورا جديدا لديناميات التنمية و تخفيض أعداد الفقراء، و على كل حال فإن الشركات تخلق أغلبية الوظائف، و تطرح معظم السلع و الخدمات اللازمة لتحسين مستويات المعيشة، و توفر الجزء الأكبر من الوعاء الضريبي اللازم لتمويل الخدمات العامة.
كلمات مفتاحية: استراتيجية صناعية، توطئ صناعي، عناقيد صناعية، مؤسسات صغيرة و متوسطة، عقار صناعي.

Resumé.

La sélection des sites industriels appropriés est une partie importante de l'analyse spatiale des activités industrielles et identifier les facteurs de la Localisation industrielle de parvenir à un développement économique global et complet, Il exige aussi le développement de l'industrie et son localisation industrielle, nécessite également des zones industrielles équipées de moyens appropriés de transports de grande qualité, et complexes d'appartements équipés avec les conditions d'une vie commune importante.

L'analyse du climat de l'investissement et de la manière dont les entreprises prospèrent et créent des emplois permet aux économistes de considérer sous un angle nouveau la dynamique du développement et de la réduction de la pauvreté. Après tout, les entreprises créent la plupart des emplois, fournissent la plupart des biens et services nécessaires pour améliorer le niveau de vie et forment la majeure partie de l'assiette fiscale sur laquelle repose le financement des services publics.

Mots clés.

Stratégie Industrielle, Localisation Industrielle, Clusters Industriels, PME, Foncier Industriel.

المقدمة:

تعد الصناعة حجر الزاوية لأي تقدم اقتصادي و اجتماعي و حضري في أي وحدة مكانية، لكونها نشاطا اقتصاديا يتسم بدرجة عالية من التشابك الاقتصادي، إذ أنها تعد العمود الفقري لتطوير كافة القطاعات الاقتصادية، فضلا عن التأثير المباشر في زيادة القيمة المضافة للدخل الوطني، كما تساهم أيضا في تغيير بيئات توطئها جغرافيا إسهاما فعالا بحكم ما تزرعه من قيم و مفاهيم تؤثر في التركيب الاجتماعي، و بتعبير آخر فإن حجم الوفورات المجتمعية الناجمة عنها لا تقل أهمية عن حجم الوفورات الاقتصادية.

إن أسلوب المناطق الصناعية هو من الخصائص الأساسية للتوطن الصناعي الحديث، ففي الوقت الحالي يبحث رجال الصناعة عن الأماكن المناسبة لتوطن صناعاتهم، و من الشروط التي يبحثون عنها هو توفر منطقة صناعية مناسبة و مجهزة
1- المناطق الصناعية.

إن أسلوب المناطق الصناعية يعتبر الأسلوب المتبع في مختلف البلدان في توطن الصناعة و هو من الخصائص الأساسية للتوطن الصناعي الحديث، و هذا راجع للدور الذي تلعبه هذه المناطق كأقطاب للتنمية على المستويين المحلي و الوطني.
1-1 نشأة المناطق الصناعية.

تعود نشأة المناطق الصناعية إلى عهد الإمبراطورية الرومانية، حيث تركزت على موانئ البحر الأبيض المتوسط و ذلك بهدف زيادة النشاط التجاري و الاقتصادي، لتحقيق مصالح و أهداف الإمبراطورية الرومانية، و لكن تطبيق فكرة المناطق الصناعية بدأ عمليا منذ أواخر القرن التاسع عشر، عندما أقيمت أول منطقة صناعية بالقرب من ماننستر بالمملكة المتحدة عام 1896، و لحقت منطقة أخرى قرب شيكاغو بالولايات المتحدة الأمريكية في العام 1899، ثم أقيمت منطقة صناعية ثالثة حول نابولي بإيطاليا في العام 1904، و لم تأخذ هذه الظاهرة في الانتشار إلا منذ منتصف القرن العشرين، حيث أخذت كل من الدول المتقدمة و الدول النامية في إدخال المناطق الصناعية ضمن خططها التنموية

1-2 تعريف المناطق الصناعية: تعد المناطق الصناعية ظاهرة حضارية على كل المستويات، و عادة ما يطلق عليها التسميات التالية : - النطاق الصناعي، المستوطنة الصناعية، الميدان الصناعي، المنطقة الصناعية، و مهما اختلفت التسميات فهي تشير إلى تلك المساحة من الأرض التي تضم

مجموعة من المصانع مزودة بالخدمات و المرافق اللازمة، و توزع هذه المساحة إلى أقسام صغيرة يخصص كل منها لإنشاء مصنع معين، و ذلك بما يوافق أنواع الصناعات المراد إنشائها و خصائصها و الأرض التي تستخدمها و احتياجاتها من المرافق و الخدمات.

كما تعرف أيضا بأنها تجاور أكثر من منشأة صناعية بغض النظر عن سعة إنتاجها (صغيرة أو كبيرة) في منطقة جغرافية واحدة، و هي تتسم إما بتكامل عمودي لمراحل إنتاج متجانس معين من المواد الخام إلى المنتجات النهائية، أو بتكامل أفقي للنشاطات المترابطة في نفس المرحلة أو المقابلة أو القريبة منها بمدخلات أو مخرجات تكميلية، أو بتكامل خطي من خلال السلع و الخدمات التي تمد مجموعة من العمليات الصناعية مثل إنتاج قطع الغيار.

فمن زاوية الجغرافيا الاقتصادية تعرف بأنها منطقة واسعة داخل المدن أو المناطق المحيطة بها، مخصصة للحصول على تصاريح الاستخدام الصناعي، هذا التعريف الكلاسيكي يدرج المناطق الصناعية داخل المدينة، بيد أن التوجه السائد منذ ثمانينيات القرن الماضي، هو أن تموقع المناطق الصناعية ينبغي أن يكون نسبيا خارج المجال الحضري المأهول، للتقليل من أضرار المخلفات الصناعية، و يمكن القول إذن أن المنطقة الصناعية هي تسمية عامة، يراد بها منطقة جغرافية (خاضعة للتخطيط و التطوير)، مخصصة لإقامة وحدات مخصصة للاستخدام الصناعي (المصانع و المستودعات)، تتموقع خارج مجال السكن الحضري و يمكن أن تستفيد من امتيازات و إعفاءات ضريبية.

1-3- مقومات إنشاء المناطق الصناعية.

لإنشاء المناطق الصناعية نسعى للاسترشاد بجملة من المقومات أهمها على سبيل المثال :

- **الموقع :** قد يؤدي الاختيار غير المناسب لموقع المنطقة الصناعية إلى فقدان خصوصيات معينة أو تغير في النظام البيئي الطبيعي، فعلى سبيل المثال قد يؤدي استصلاح الأراضي في المناطق القمية بيئيا، كالأراضي الرطبة بهدف إنشاء مناطق صناعية إلى تدمير الملاذات الطبيعية لأنواع كثيرة من النبات و الحيوان، و يستلزم اختيار الموقع الأمثل عملية تخطيط شامل، يتم خلالها دراسة المتغيرات و تحديد المواقع المتوافقة مع المحددات الحاكمة، و الأخذ في الاعتبار التأثيرات البيئية و الاجتماعية، و أخيرا تقوم الإدارة بتعيين الموقع و يتطلب اتخاذ القرار لاختيار الموقع، ما يلي :
 - البعد عن المناطق البيئية الحساسة كالأراضي الرطبة و الغابات و غيره.
 - تحديد المناطق التي يمكن تخفيف التأثيرات البيئية عليها، من خلال التخطيط و الإدارة السليمة.
 - اختيار الأراضي قليلة الانحدار ذات التربة الفقيرة و المنخفضة الخصوبة.
 - تجنب المناطق المعرضة للسيول أو ذات التربة الطينية أو المعرضة للزلازل، فهي غير اقتصادية و غير مناسبة بيئيا.
 - إعادة استخدام مناطق جرى تطويرها سابقا لاحتواء الزحف العمراني، و لتجنب التعدي على الأراضي الزراعية و الرطبة و الغابات و الموارد الطبيعية ذات القيمة.

- فحص الأراضي السابق استخدامها للتأكد من خلوها من المخلفات السامة و الخزانات الأرضية و الملوثات المختلفة للهواء و التربة و المياه.

- **الأيدي العاملة :** تعتبر الأيدي العاملة من المقومات الأساسية لإنشاء المناطق الصناعية، و في العادة فإن الإنتاج يتأثر كثيرا بهذا العنصر سواء من حيث الكم أو الكفاءة المتنوعة، لذلك يعتمد الموقع على الكثافة السكانية مما يزيد من عدد الطبقة العاملة، أما الكفاءة فإنها تحتاج إلى عمال فنيين ذوي خبرة و مهارة و قد يكونون من أصحاب المؤهلات العلمية و الفنية.

من هنا نلاحظ أهمية وجود مراكز التأهيل و التدريب في تأهيل و تدريب تلك العناصر العاملة، و تطويرها حسب احتياجات الصناعة و متطلباتها، لذلك فإن وجود مراكز التدريب و المدارس و المعاهد الصناعية، تساهم في إمداد احتياجات تلك المناطق من تلك الفئة العاملة و التي تمتاز بالخبرة و الكفاءة.

- **المواد الخام:** إن المناطق الصناعية و بشكل عام تقوم على المؤسسات الصناعية التي بداخلها، و إن هذه المؤسسات تقوم على أساس الصناعات التحويلية بهدف تكوين و صناعة مادة جديدة، لخدمة منفعة البشر و إشباع رغباتهم و تحقيق احتياجاتهم، من هنا نلاحظ أهمية توفر المواد الخام، و من أجل تحقيق تلك الغاية و بأقل التكاليف، حيث يعتبر عنصر المادة الخام من أعلى النفقات، عادة في الصناعة لذلك نرى بأن واقع الصناعة يبرز أهمية كبيرة للمواد الخام و طرق الحصول عليها.

- **رأس المال :** إن قيام أي نشاط اقتصادي يحتاج إلى رأس المال، سواء لشراء المواد الأولية التي يعتمد عليها في العملية الإنتاجية، أو للحصول على التجهيزات و المعدات و الآلات اللازمة لانجاز العملية الإنتاجية الصناعية، و بذلك يكون رأس المال إحدى أهم مستويات الصناعة الحديثة. إن أهمية رأس المال باعتباره إحدى مقومات الصناعة لا يرجع إلى أهمية النقود التي ينبغي توفرها لإجراء العملية فقط، بل ترجع بالدرجة الأساس إلى ضرورة توفير احتياجات الصناعة، من الآلات و المعدات و وسائل النقل و المواد الخام و النصف مصنعة ... الخ، فالصناعة بحاجة إلى رأس مال متغير لتأمين احتياجاتها من المواد الخام و دفع الأجور، و هي بحاجة كذلك إلى رأس مال ثابت لتأمين احتياجاتها من الآلات و التجهيزات و إقامة الإنشاءات و المباني، و كلما كبر حجم المشروع كلما ازدادت الحاجة إلى رأس المال، فالاحتياجات من رأس المال اللازمة لتنفيذ المشروع الصناعي، تتوقف بالدرجة الأساس على طبيعة الصناعة و مدى تطور الأسلوب التقني فيها.

• **الطاقة** : تعتبر الطاقة من العوامل المهمة في إنشاء المناطق الصناعية، لأنها العصب المحرك للعملية الإنتاجية داخل المؤسسات، ولقد كان لتوافر الطاقة وبكميات اقتصادية كبيرة، الدور المهم في انتشار دائرة التصنيع وتقدمها في بداية الأمر، ولكن مع التقدم التكنولوجي الذي ساهم بشكل كبير في التقليل من الأهمية النسبية للطاقة، بوصفها عاملا محدودا في عملية تحديد موقع المنطقة الصناعية إلى حد بعيد، و ذلك من خلال إمكانية إحلال بين مصادر الطاقة المختلفة و بالتالي انخفاض الأهمية النسبية لكل مصدر على حدى

• **النقل** : يعتبر عامل النقل و المواصلات من العوامل المهمة بالنسبة لإنشاء المناطق الصناعية، و إن قيام و تطور الصناعة لا يستلزم نقل المواد الخام أو الطاقة فقط أو توفير خدمة النقل الجيدة، بل نقل القوى العاملة من مواقع سكنها إلى المناطق الصناعية، و بالعكس كل ذلك يجعل من خدمة النقل الجيدة و الرخيصة نسبيا، أهم مقومات الصناعة الحديثة و اختيار مواقع المناطق الصناعية.

1-4 - مراحل إنشاء المناطق الصناعية.

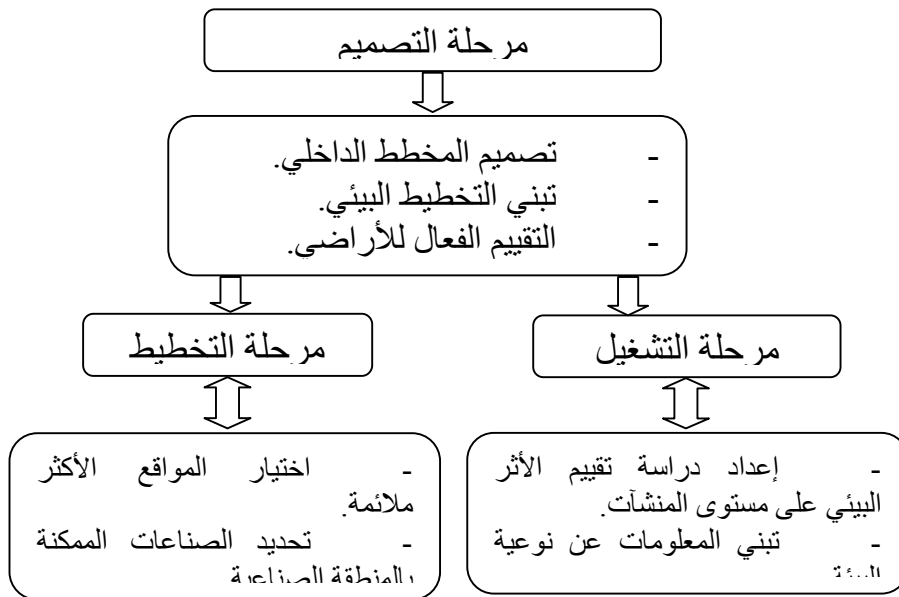
تساهم المناطق الصناعية في إحداث تغيرات في البيئة الطبيعية و الاجتماعية من أجل النهوض بالمقاييس اللازمة للمعيشة و الاقتصاد، و إنشاء منطقة صناعية ذات اشتراطات بيئية جيدة، يتطلب التخطيط و التشغيل المستدام الذي يأخذ في الاعتبار الجوانب البيئية و الاجتماعية المختلفة المتعلقة بالتنمية المقترحة، و لا بد من التعامل مع القضايا البيئية الرئيسية المرتبطة بإنشاء المنطقة الصناعية في مرحلة التخطيط، و التعرف عليها خلال مرحلة تقييم الأثر البيئي، و هي بالتفصيل كما يلي:

• **مرحلة التخطيط** : تشمل اختيار الموقع الأمثل، تحديد الصناعات الممكنة إقامتها و التأثيرات البيئية و الاجتماعية و الاقتصادية المتوقعة، و تحضير الدراسة الإستراتيجية لتقييم الأثر البيئي.

• **مرحلة التصميم** : و فيها يتم الأخذ بالاعتبار تصميم المخطط الداخلي، و تقسيم المناطق بطريقة فعالة و التخطيط للبنية التحتية المركزية و تقييم التأثيرات التراكمية المتوقعة.

• **مرحلة التشغيل** : تتضمن إعداد دراسات لتقييم الأثر البيئي للمنشآت، و تحديد و تحديث المعلومات عن نوعية البيئة للمنطقة و تقييم المنشآت للوصول إلى الالتزام البيئي، و الشكل (1) يوضح ذلك.

الشكل(1): المراحل الرئيسية لإنشاء المناطق الصناعية.



المصدر: الدليل الإرشادي لإدارة المناطق الصناعية نقلا عن الموقع بتاريخ: 2010/04/10.

1-5 - أهداف إقامة المناطق الصناعية.

إن الأهداف الأساسية من إقامة المناطق الصناعية بشكل عام يمكن اختصارها فيما يلي:
تطوير و تنمية قطاع الصناعة : من خلال تشجيع إقامة الصناعات ذات الأحجام المختلفة، و الاستفادة من مزايا تسهيلات الإنتاج و الخدمات العامة المتوفرة فيها.

• **تطوير و تنمية المناطق المحيطة بها** : حيث تستفيد هذه المناطق من تطوير البنى التحتية، و من تركيز الاستثمارات المالية التي تنتج عنها زيادة النشاط الاقتصادي.

- توفير الجهد و المال : توفر إقامة المناطق الصناعية، من خلال قطع الأرض المناسبة للاستعمال الصناعي، أو الأبنية أو الوحدات الصناعية الجاهزة، الكثير من الجهد و المال على أصحاب الصناعة في البحث على أنسب المواقع الصناعية لمشروعاتهم.
- رفع مستوى الاقتصاد المحلي : من خلال استقطاب المستثمرين و أصحاب رؤوس الأموال و جذب الخبرات العلمية و الفنية.
- الوصول بمستوى الإنتاج كما و نوعا إلى المستويات الملائمة لطلب الأسواق المحلية و الخارجية.
- تبادل المستلزمات الإنتاجية بما يحقق الاكتفاء الذاتي.
- جذب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نحو المناطق الصناعية و مساعدتها على التطور.
- توفير المواقع الصناعية و توسيع القاعدة الإنتاجية.
- تجميع المشروعات يخلق التكامل بين المصانع و المشروعات الإنتاجية.
- تطبيق المواصفات و المعايير الدولية المتعلقة بالبيئة.
- تحقيق الوفورات الخارجية: للمصانع التي تنشأ فيها، و إذا كانت المصانع تتفاوت من حيث مقدار الوفورات الخارجية و الداخلية التي تحققها خارج المنطقة الصناعية منفردة، فإنه من الطبيعي أنها تتشابه من حيث مقدار الوفورات (الخارجية و الداخلية) التي تحققها بفعل وجودها داخل منطقة صناعية واحدة، و من الطبيعي أن يرافق تركيز الصناعات في مكان ما تدعيم لهذه المؤسسات الصناعية، و تحقيق لمكاسب جماعية ما كان لها أن تتحقق و هي منفردة في مواقعها خارج المنطقة الصناعية، و من هذه الوفورات التي تحققها المصانع داخل المناطق الصناعية وفورات النقل، الناجمة عن الوفورات في تكاليف النقل لتجميع المؤسسات الصناعية في موقع واحد، و الوفورات الداخلية الكبيرة الناجمة عن تحول هذه الصناعات إلى مدينة صناعية، و الوفورات الخارجية الثابتة الناجمة عن إمكانية توسع المصنع و تطويره داخل المنطقة، و كذلك الوفورات الخارجية الناجمة عن تخفيض تكاليف الإنتاج الصناعي، بفعل نمو صناعات متنوعة في مكان واحد هو المنطقة الصناعية، إن الأهداف السابقة الذكر لا تنفي وجود أهداف خاصة لإقامة المناطق الصناعية حسب كل دولة.

1-6 - دور المناطق الصناعية في التنمية.

إن إقامة المناطق الصناعية يساهم في دعم العملية التنموية بصفة عامة و تنمية القطاع الصناعي بصفة خاصة، و يمكن أن نجيز دورها فيما يلي:

- الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية بصفة عامة و التنمية الصناعية بصفة خاصة.
- توفير فرص العمل في المناطق الريفية بجذب الصناعة إليها.
- تحقيق توزيع متوازن لكل من العمالة و الإنتاج ما ينتج عنه من تنمية إقليمية متوازنة
- استيعاب الفائض من العمالة في القطاع الزراعي و تنوع مصادر الدخل.
- تهيئة الفرصة أمام أصحاب المؤسسات للحصول على العقار الصناعي بأسعار مغرية و بدين تأخير.
- إجراء تغييرات جذرية في هيكل الإنتاج و العمالة و العمل على تنوعهما.
- جذب الاستثمار الخاص للمساهمة في تنمية القطاع الصناعي.
- جذب الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر بتوفير بعض الامتيازات الخاصة بهذه المناطق.
- تحقيق اللامركزية الصناعية و الحد من تركز الصناعات في بعض المناطق و خاصة حول العاصمة.
- تقديم الخدمات و المنافع للمشروعات الصناعية بحيث تقل تكاليفها و تزداد أرباحها.
- تخصيص الأراضي المناسبة للاستعمال الصناعي مما يساعد على التهيئة العمرانية الجيدة.
- تنظيم التوسع الصناعي و ترشيد اختيار مواقع المشروعات الصناعية داخل أقاليم المدن الكبيرة.
- توفير مواقع جديدة للصناعات المضطربة لنقل مواقعها بسبب المشروعات الكبرى لتطوير المدن.

II - أنواع المناطق الصناعية.

إن التطور الصناعي الذي حصل في القرنين التاسع عشر و العشرين، أدى إلى تعدد التوجهات و المفاهيم حول المناطق الصناعية و أصبحت تقسم إلى أنواع عديدة :

II-1 - التقسيم التقليدي للمناطق الصناعية.

و يضم التقسيم التقليدي للمناطق الصناعية الأنواع التالية :

II-1-1 - العقد الصناعية المتكاملة (العناقيد الصناعية).

هي تجمعات (جغرافيا محلية إقليمية أو عالمية) لعدد من المؤسسات المتقاربة جغرافيا و مؤسساتها التابعة و المنتمية لمجال عمل معين، و تربطها علاقات تكاملية و مصالح مشتركة و المؤسسات المرتبطة و المتصلة ببعضها البعض، في مجال معين بما يمثل منظومة من الأنشطة اللازمة لتشجيع و دعم التنافسية.

II-1-2 - التكتل الصناعي الحضري.

و هو عبارة عن تشكيلات صناعية تجمع عددا من المنشآت المختلفة تقع في منطقة حضرية واحدة، و لا يشترط تجانسها في الإنتاج أو ترابطها بمدخلات أو مخرجات تكنولوجية.

II-1-3 - مجمعات الاستقطاب الصناعية.

هي تشكيلات صناعية تضم عددا من المصانع الكبيرة ذات القدرة القيادية المتميزة في الابتكار و الإبداع، و هي تعمل في بيئة حضرية متقدمة يمكن لها أن تصبح مركزا لجذب العمل و رؤوس الأموال و المصانع و الأسواق بفعل قوى الجذب المركزية، فيتحول بذلك المجمع إلى قطب يتوسع مع توجهات الأسواق الحرة و التطورات التكنولوجية الحديثة.

II-1-4 - المجمعات التعاونية (المدارة ذاتيا) للصناعات الصغيرة.

هي تنظيمات صناعية صغيرة أو متوسطة الحجم، توجه لمنتجات متجانسة أو متكاملة أو تستخدم نفس الموارد أو السلع نصف المصنعة، أو لخدمة عقدة صناعية أو مجمعا لمنشآت كبيرة، على أن تضم المجمعات مختبرات و مراكز و مكتبات و متاحف، تخدم البحث و التدريب و الاختبار التحليل و التقييس و التطوير، و أن تنسق بعض مهامها التسويقية و المالية مكاتب مركزية، إضافة إلى وحدات سكنية و دوائر خدماتية و طاقة و مياه و نقل و موصلات و خزن و غيرها، من العوامل التي تساعد على تحقيق وفورات الحجم الكبيرة للصناعات الصغيرة من جهة، و المحافظة على الإدارة الذاتية المستقلة لكل وحدة من الصناعات المعنية من جهة أخرى.

II-1-5 - المجمعات الصناعية الريفية.

و هي تتكون من تنظيمات إنتاجية و تسويقية متكاملة تؤسسها عادة التعاونيات الريفية المتخصصة (أو المتنوعة)، و هي تتبنى وفورات الحجم الكبيرة للإنتاج، و تتخذ هذه المجمعات أشكالا عديدة لمكوناتها من حيث النشاط و التنظيم منها:

- صناعة كبيرة متخصصة تقوم بجميع مراحل الإنتاج و التسويق، و التي تبدأ بإعداد و تجميع و تصنيف المواد الخام، و تنتهي بتطوير المنافذ المحلية و الخارجية للمنتجات النهائية مثل صناعة الألبان للحوم و الأعلاف.
- صناعة كبيرة متنوعة الأهداف تشكل مجمعات صناعية، و تتوطن في مواقع متلاصقة أو متقاربة، و هي ترتبط عادة بإدارة واحدة و يمتلك أسهمها أعضاء التعاونيات من سكان المنطقة الريفية.
- صناعات كبيرة ترتبط بها منشآت صغيرة، تعمل وفق أسس التعاقد الثانوي، و تكون هذه الصناعات متخصصة و مجال تخصصها أوسع من الصناعات في النوع الأول.

- مجموعة المنشآت الصغيرة متنوعة الأهداف، و تعمل في اختصاصات محددة.

II-2 - التقسيم الحديث للمناطق الصناعية.

و يضم التقسيم الحديث للمناطق الصناعية الأنواع التالية :

II-2-1 - المناطق الصناعية التقنية.

لقد عرفت الرابطة العالمية لمجمعات العلوم- International Association of Science Parks المنطقة التقنية بمنظومة يديرها متخصصون أكفاء غايتهم الرئيسية، هي زيادة ثروة المجتمع من خلال تعزيز ثقافة الابتكار و التنافسية لمنشآت الأعمال المبنية على المعرفة و التقنية، و من أجل تحقيق الغايات المنشودة تعمل المنطقة (المجمع) على:

1/- تحفيز و إدارة تدفق المعرفة و التقنية بين الجامعات و معاهد البحوث و الشركات و الأسواق.

2/- تيسير تكوين و نمو المنشآت الاقتصادية المبنية على الابتكار من خلال آليات حاضنات الأعمال و الانبثاق من الشركة الأم.

3/- توفير مساحات و تجهيزات عالية الجودة بالإضافة إلى خدمات ذات قيمة مضافة.

و يوجد حول العالم أنماط و مسميات مختلفة لمناطق و مجمعات التقنية و العلوم و منها: حدائق التقنية، مجمعات العلوم، مجمعات الأبحاث، مراكز الابتكار، واحات المعرفة، التكتلات التقنية، و قرى المعرفة و توجد في جميع المناطق التقنية مراكز أبحاث و معامل و منشآت تعليمية، و خدمات مركزية و حاضنات الأعمال و العديد من الحوافز الاقتصادية و التسهيلات و قنوات الدعم.

و لهذا الغرض فإن تسمية "مناطق الصناعات التقنية" ينطبق بالتحديد على المناطق التقنية التي تكون مهيأة لاستقطاب الصناعات التقنية، و عادة ما تحفز مناطق الصناعات التقنية تكتل صناعات و أنشطة تقنية، تكون مبروطة ضمن سلسلة إمدادات عالمية للمنتجات التقنية، و يتمثل الاختلاف الجوهرى بين مناطق الصناعات التقنية و الأنماط المختلفة من مناطق (مجمعات) التقنية (و العلوم)، في تركيزها على الإنتاج و

الصناعة و ليس فقط على البحث و التطوير و الأعمال و التعليم، بمعنى آخر تعتبر مناطق الصناعات التقنية مناطق مخصصة للمنشآت التي تنتج منتجات (متوسطة أو عالية) التقنية أو تقدم خدمات مبتكرة، و يمكن القول بصفة عامة أن مناطق الصناعات التقنية هي تلك التي تمتلك المقومات التالية:

- مهياً لاستقطاب المصانع (المتوسطة أو العالية) التقنية و اجتذاب الاستثمارات المحلية و الأجنبية المرتبطة بها.
 - معدة لتشجيع إنشاء و تنمية صناعات و تقديم خدمات مبنية على المعرفة و التقنية (بدلاً من الاعتماد شبه الكلي على الموارد الطبيعية).
 - تنتج منتجات و تقدم خدمات ذات قيمة مضافة عالية (مقارنة بالصناعات التقليدية المعتمدة على الموارد الطبيعية بصفة أساسية).
 - تحفز التواصل العلمي مع الجامعات و مراكز البحث و المعاهد التعليمية العالية الأخرى.
 - يديرها فريق إداري متمكن يشارك بفاعلية في نقل التقنية و مهارات العمل إلى المؤسسات المقيمة في المنطقة.
- و يلاحظ أن العديد من الدراسات الاقتصادية خصوصاً دراسات الاقتصادي مايكل بورتر، تركز على ما يسمى بالتكتلات أو التجمعات الصناعية التقنية، و تعرف منظمة التعاون و التطوير الاقتصادي (OCDE) التكتلات أو التجمعات التقنية بالآتي: "التجمعات هي روابط بين منشآت صناعية و علمية و بحثية و خدمية و استشارية تعتمد على بعضها البعض و موصولة بالسوق و تكون مربوطة بحلقات إمداد تخلق قيمة مضافة". و لا يوجد اختلاف بين مجمعات الصناعات التقنية و بين مناطق الصناعات التقنية، في أن مجمعات الصناعات التقنية ليست محاطة بحدود و عادة ما تتطور طبيعياً إذا ما وجدت البيئة المناسبة لها، أما مناطق الصناعات التقنية فهي محاطة بحدود.
- عالمياً هناك أكثر من 1200 منطقة صناعات تقنية، أنشئ أغلبها في الولايات المتحدة الأمريكية و شمال أوروبا و اليابان، و قد نبعت فكرة مناطق الصناعات التقنية في العقد الأول من خمسينات القرن الماضي في عام 1950 في بولي ألتو بولاية كاليفورنيا (Silicon Valley)، عندما تبين لمدير جامعة ستانفورد ضرورة وجود المرافق الصناعية و الخدمية و التجارية، بالقرب من مراكز الأبحاث بالجامعة لربط مخرجات البحث و التطوير الجامعية بالنشاطات الاقتصادية و لتسريع عملية نقل المعرفة و التقنية، و قامت في الستينيات و السبعينيات عدة مناطق صناعية تقنية أخرى، أنشئت (بنفس هذا المفهوم) في أماكن بين الجامعات البحثية الكبرى، مثل: مجمع الأبحاث الثلاثي- Research Triangle Park الذي يقع بين أكبر ثلاث جامعات في ولاية كارولينا الشمالية بالولايات المتحدة الأمريكية، أما طريق (Root 128) فهو مجمع صناعي تقني يقع بين أكبر جامعتين في ولاية ماستشوستس، و في أوروبا نجد مجمع صوفيا انتبوليس- Sophia Antipolis Science Park الصناعي التقني في جنوب فرنسا.
- و منذ ذلك الوقت تبلورت فكرة مناطق الصناعات التقنية و بدأت تستحوذ على اهتمام المشرعين و الحكومات، لأنها أثبتت نجاحها كمشاريع تنموية تخدم تكوين تكتلات صناعية تقنية (علمية) حديثة مبنية على المعرفة و الابتكار، و تساهم في تنمية اقتصاد الإقليم الذي توجد فيه بصفة مستدامة، و تعتبر مناطق الصناعات التقنية حالياً من أنجح وسائل التنمية التي تفعل العلاقة التي تربط رؤوس المثلث المعروفة بـ (الحكومة - الجامعات - الصناعة)، و تقوم الشراكة بين الحكومة و الجامعات و الصناعة، على أسس التعاون في كل ما يخدم إنجاز هذه البيئة المحفزة للصناعات التقنية، سواء في مجال التخطيط الاستراتيجي أو التسهيلات و الدعم أو الالتزامات.
- و لا يقتصر إنشاء مناطق الصناعات التقنية على الدول الصناعية فقط، إذ أن العديد من دول الأسواق الناشئة و الدول النامية المتميزة بنجاحها الاقتصادي، قامت بتنفيذ نقلة إستراتيجية ناجحة فيما يتعلق بمستويات التقنية التي تخص صناعاتها، و قامت العديد من هذه الدول مثل: الصين، ماليزيا، الهند، البرازيل، تركيا، أيرلندا و سنغافورة، بالاعتماد على ميزات النسبية (الموارد و الإمكانيات) لصياغة رؤية واضحة تبين خطة للانتقال الاستراتيجي، من اقتصاد يعتمد على الموارد الطبيعية أو الزراعية، إلى اقتصاد المعرفة عن طريق إنتاج منتجات و تقديم خدمات تقنية ذات قيمة مضافة عالية، بدلاً من المنتجات و الخدمات ذات القيمة المضافة المتدنية، و قد أنجزت تلك الدول ذلك من خلال تنفيذ نظام علمي و تقني قومي متكامل، يشمل مناطق صناعات تقنية مدعومة من هذه الدولة و توفر حوافز اقتصادية عديدة للمنشآت التي تقطنها.
- غالباً ما تخدم أهداف مناطق الصناعات التقنية أغراضاً معينة، تحدها الجهة الرئيسة المنشئة لها و التي منها:
- المساعدة في إنشاء مشاريع إنتاجية صغيرة و متوسطة ذات تقنية (متوسطة أو عالية)، تمهيداً لأن يصبح بعضها مشاريع كبيرة.
 - المساعدة في إعادة الهيكلة الاقتصادية في الإقليم (باعتقادها على المعرفة بدلاً من الموارد الطبيعية).
 - توجيه الاقتصاد الوطني لتبني صناعات و تقنيات معينة ذات أهمية إستراتيجية، أو ميزات تنافسية أو نسبية تساهم في النمو الاقتصادي.
 - توجيه النمو الحضري و العمراني (و السكاني) إلى مناطق حضرية جديدة توفر العمل و العيش الكريم، و الاستفادة منها كأداة لتخفيف الضغط عن المدن الكبرى القائمة.
 - نقل التقنية من مركز البحث إلى المؤسسة.
 - استحداث وظائف و مخصصات عالية.

● استقطاب مشاريع صناعية ذات تقنية (متوسطة أو عالية) لشركات عالمية كبرى (مع اجتذاب ما يرتبط بذلك من استثمارات محلية و أجنبية).

فالجامعات على سبيل المثال عادة ما تهتم بنقل التقنية من الجامعة و استغلال مخرجات أبحاثها تجاريا، بالإضافة إلى توظيف و تدريب الطلبة و الاستفادة من أساتذة الجامعة في مشاريع الأبحاث و التطوير في المنطقة، و هذه الأهداف تختلف عن أهداف حكومة منطقة معينة، و التي قد تتمثل في تنمية اقتصاد المنطقة و جذب الاستثمارات و الوظائف إليها، و لذلك فإنه من الضروري أن تقوم كل جهة تدرس إنشاء منطقة صناعية تقنية، بتحديد الغرض منها قبل الخوض في تفاصيل إنشائها، حيث أن الغرض من إنشاء المنطقة الصناعية التقنية، يؤثر بطريقة مباشرة في تصميمها و حجمها و طريقة إدارتها و في أسلوب تمويل تطويرها و تشغيلها لاحقا.

و من خلال التجارب العالمية و الخبرة المتراكمة في هذا المجال، سعت العديد من دول الأسواق الناشئة و الدول النامية المتميزة بنجاحها الاقتصادي، التي دخلت في هذا المجال حديثا مثل الصين و الهند و سنغافورة إلى إنشاء مناطق صناعات تقنية، و الغرض منها هو توفير البنية التحتية و ما يلزم من خدمات للصناعات التقنية، و تعتبر مناطق الصناعات التقنية من أفضل الأنماط التي تستخدم عندما تكون الجهة المسؤولة عن إنشائها هي الدولة، أو جهة عامة تعمل على المستوى الوطني، و ليس على مستوى إقليم أو جامعة، كما يعتبر هذا النمط مناسباً عندما يكون هناك توجه وطني قوي للتحويل إلى الصناعات التقنية ذات القيمة المضافة العالية.

II-2-2 - المناطق الصناعية المؤهلة.

ظهرت المناطق الصناعية المؤهلة في اتفاقية خاصة بها من قبل مجلس النواب الأمريكي عام 1996، و بموجبها يسمح للمنتجات الصادرة من المناطق الصناعية المؤهلة بدخول السوق الأمريكي دون أي رسوم جمركية.

و تتمتع المنتجات الصادرة من مناطق "الكوبز" و المصدرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية بإعفاء جمركي، و الإعفاء من نظام الحصص و المعلوم في هذا الشأن أن السوق الأمريكي أكبر سوق مستهلك في العالم، و لا يمكن أي منتج أن يتجاهلها كما أنها معفاة من ضرائب الدخل و التأمينات الاجتماعية و غير محددة بقيود التعامل مع النقد الأجنبي، و تتمتع بحرية واسعة لتحويل رؤوس الأموال و الأرباح و غير مقيدة بنظام الأجور، كما تعمل هذه المناطق على تحقيق الأهداف التالية :

● تحقيق مكاسب اقتصادية ملموسة للدول المشاركة.

● تعمل على جلب التكنولوجيا المتطورة إلى المنطقة، و توفر فرصا حقيقية للمنافسة في الأسواق العالمية.

و من خلال هذه الاتفاقية ستعمل الولايات المتحدة الأمريكية، على الاستفادة من اليد العاملة الرخيصة في البلدان العربية، حيث يبلغ متوسط أجر العامل في الدول العربية إلى ما دون 150 دولار شهريا.

II-2-3 - المناطق الصناعية الحرة للتصدير.

إن ظهور المناطق الحرة الصناعية للتصدير كان نتيجة لعدة إستراتيجيات متبعة من طرف البلدان المستقبلية، و تعرف حسب منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية المنطقة الحرة الصناعية للتصدير بأنها: "مجال محدد إداريا و أحيانا جغرافيا، يخضع إلى نظام جمركي يسمح بحرية استيراد التجهيزات و المنتجات الأخرى، بغرض إنتاج سلع موجهة للتصدير".

هذا النظام يرافقه عادة إطار تشريعي تفضيلي خاصة في الميدان الجبائي الذي يهدف إلى جلب المستثمرين الأجانب

كما أن هناك تعريف آخر قدم من طرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية و هو أكثر شمولية من التعريف السابق، إن فكرة المناطق الحرة الصناعية للتصدير تتضمن إنشاء مصانع مانيفكتورية حديثة داخل المنطقة الصناعية، ترافقها مجموعة من الاقتراحات موجهة لتشجيع الاستثمارات و المقاولين المحليين و الأجانب، و لأجل جلب الاستثمارات هناك تشريع يجب تبنيه، حيث يقدم للمستثمرين مزايا كالإعفاء من الضريبة لمدة معينة، استيراد التجهيزات الموجهة للإنتاج بكل حرية، حرية ترحيل الأرباح إلى الوطن الأصلي عند معدل تفضيلي متفق عليه و تسهيلات أخرى.

إن المناطق الصناعية الحرة للتصدير تتواجد كمنطقة صناعية ماديا و إداريا خارج الحدود الجمركية و هي موجهة إلى الإنتاج بهدف التصدير، إن التسهيلات التي تعرضها تعمل على جلب المستثمرين مع تسهيل إقامتهم، و عموما هذه التسهيلات تكون مصحوبة بتحفيظات أخرى.

لعبت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية دورا هاما في انتشار و تنمية المناطق الصناعية للتصدير، حيث قامت بتوجيه كثير من الدول النامية منذ السبعينيات لانتهاج إستراتيجية التصنيع بغرض تنمية الصادرات الصناعية، كما ساعدت تلك الدول على توفير دراسات الجدوى اللازمة لإقامة تلك المناطق بها كأحد أدوات تنفيذ السياسة الجديدة، و قامت المنظمة أيضا بالترويج لهذه المناطق في الخارج، و وضع برامج إرشادية للدول النامية خاصة بالنواحي الفنية و التنظيمية و القانونية لمناطق التصدير الصناعية، بالإضافة إلى ذلك قامت المنظمة بتأسيس رابطة مناطق التصدير الصناعية بالعالم، و تعمل تحت إشراف المنظمة بتقديم الإرشادات الفنية و الإدارية لمناطق التصدير الحرة بالدول الأعضاء.

مما سبق نستخلص أن المناطق الصناعية الحرة للتصدير هي عبارة عن مجمع صناعي مرتبط بهياكل قاعدية للتجارة الخارجية، وهي وسيلة للسياسة الاقتصادية مزودة بنظام للتبادلات و المراقبة بهدف جلب الاستثمارات، وهي تضع كل التسهيلات الضرورية و الامتيازات لأجل تحفيز إنشاء النشاطات الاقتصادية المتعددة منها:

- الإعفاء من الحقوق الجمركية على استيراد التجهيزات، التركيبات و المواد الأولية.
- التخفيف الجبائي الجزئي أو الكلي في بعض الأحيان.
- تخفيف القواعد الإدارية لأجل إقامة و سير هذه المناطق.
- تهيئة مناسبة للهيكل الصناعية و الخدمية.
- الحقوق الجمركية تكون مفروضة في حالة خروج هذه المنتجات إلى الإقليم الوطني المحمي.
- حرية تحويل الأرباح عند معدل تفضيلي متفق عليه.
- إن أهمية المناطق الصناعية الحرة للتصدير، تكمن في أنها ظهرت كحل مثالي لتحقيق ما يلي:
- تساهم في خلق مناصب الشغل.
- تساهم في التنمية الصناعية للبلدان المستقبلية.
- تشجيع الصادرات للبلدان المستقبلية و الاندماج في الاقتصاد العالمي.
- الاستفادة من الخبرات الأجنبية و نقل التكنولوجيا الحديثة في مجال التصنيع.

III - أهمية مرونة المناخ الاستثماري.

يتمثل أحد الأفاق الجديدة التي انتهى إليها علم الاقتصاد في تحليل النمو من منظور الاقتصاد الجزئي، و يجعل هذا التركيز ينصب على الشركة باعتبارها محركا للنمو بدلا من الأرقام الإجمالية العامة التي تمثل مادة الاقتصاد الكلي.

و يلاحظ أن الجهود الأولى لتفهم مناخ الاستثمار و الذي يعرف على أنه "مجموعة العوامل المتعلقة بنوعية المكان، التي تشكل الفرص و الحوافز للشركات لكي تستثمر بصورة منتجة و تخلق وظائف و تتوسع"، و قد انصبت هذه الجهود على مؤشرات عريضة للمخاطر القطرية - Le risque Pays، و غالبا ما كانت تعتمد على مسوحات أجراها خبراء دوليون و التي تتمخض عنها منح تصنيف أو تنقيط لكل دولة، و قد ركزت دراسات كثيرة على مسألة أضييق نطاقا و هي القيود التي تواجه المستثمرين الأجانب و حدهم.

و قد درس الباحثون مختلف المؤشرات الكلية للقيمة المؤسسية و السياسة الاقتصادية للبلد، مثل: سيادة القانون، و الفساد، و الانفتاح التجاري، و أصول النظام التشريعي و القانوني و مدى عمق القطاع المالي، و أعمالهم هذه أظهرت مدى أهمية حماية حقوق الملكية و التنظيم و الإدارة الرشيد - La Bonne Gouvernance بالنسبة للنمو الاقتصادي، لكن الاعتماد على المؤشرات الكلية و الانحدارات عبر البلدان، لم يقدم سوى التنوع الكبير فيما يخص الترتيبات المؤسسية عبر البلدان و في داخلها، و لم يكن جليا التأكد بدقة من مدى تأثير ذلك على قرارات الاستثمار لمختلف أنواع الشركات، و كان من الصعب أيضا التمييز بين آثار التدخلات النوعية، و بين المؤسسات التي تقف خلفها و التي كانت تؤثر على مضمون تلك الإجراءات و تأثيرها.

III-1- المؤشرات الجزئية لمناخ الاستثمار.

و في محاولة لتذليل هذه العقبات بدأ الباحثون منذ بضع سنين مضت في البحث عن أدلة على المستوى الجزئي، على نوعية المناخ الاستثماري في موقع ما، و البحث أيضا عن أساليب لتتبع تأثير المناخ على قرارات الاستثمار و أداء الشركات، و على كل حال فإن ارتفاع مستوى الإنتاجية هو الذي يمسك مفاتيح تعزيز النمو في الدول النامية، و قد كان تقرير عن التنمية في العالم لسنة 2005، هو أول من جمع معلومات كان منشأها مبادرتين للبنك الدولي هما "مسوحات مناخ الاستثمار" و "مشروع إقامة الأعمال"، و يستند التقرير أيضا على مسوحات قام بها البنك لعدد 3000 منظم للمشروعات في القطاع غير الرسمي في 11 بلدا قاموا بالإجابة على استمارة أسئلة حول مناخ الاستثمار، إضافة إلى بيانات مستقاة من سجلات التعداد للمؤسسات بشأن ديناميات بدء مشروعات الأعمال و إغلاقها بالنسبة لمجموعة متنوعة من البلدان، و هي مصادر جديدة للبيانات عن مناخ الاستثمار و هذا للوصول إلى فهم المزيد من محددات النمو و الإنتاجية.

III-1-1- مسوحات مناخ الاستثمار - Enquêtes Sur Le Climat De l'Investissement.

تغطي هذه المسوحات التي بدأت منذ عام 2001 إلى غاية الآن ما يزيد على 26 ألف شركة رسمية في 53 بلدا ناميا، و هي تجمع تقييمات للقيود التي تواجه الشركات بما في ذلك الفساد، و التمويل، و اللوائح، و فرض الضرائب، و البنية الأساسية، و العمالة ... الخ، كما يتم تجميع بيانات كمية تسمح بربط مؤشرات مناخ الاستثمار بأداء الشركات لفهم تأثيرها على الإنتاجية و قرارات الاستثمار و التوظيف.

ففي الهند مثلا تقل إنتاجية الشركات العاملة في ولايات يسودها مناخ استثمار سيء بنسبة 40 %، عن تلك العاملة في ولايات يسودها مناخ استثمار جيد، و في داخل الصين لو تمكنت مقاطعة "تيانجين" من توفير نفس المناخ الاستثماري الذي حققته شنغهاي، لزادت الإنتاجية على

مستوى الشركات بنسبة 15% و لنمت المبيعات بنسبة 20%، ولو تمكنت البلدان من تحقيق نفس المناخ الإستثماري السائد في الموقع الأفضل أداء في البلدان النامية، لتمكنت الشركات في "دكا" من تخفيض الفجوة في إنتاجيتها و خفضت الشركات في "كلكتا" الفجوة بنسبة 38%، أما الأجور في "دكا" فسوف ترتفع بنسبة 18% و في "كلكتا" بنسبة 38%.

2-1-III- مشروع إقامة الأعمال - Le Projet Pratique Des affaires.

يتم من خلال هذا المشروع الذي يغطي ما يزيد على 140 بلدا، وضع تقارير عن تكلفة إقامة مشاريع الأعمال بالنسبة إلى شركة وفق معاملة افتراضية، بناء على آراء خبراء منتقين (محامين و محاسبين)، و تشمل المعلومات موضوع المشروع مدة و تكلفة الامتثال إلى مختلف مجالات اللوائح، و منها تسجيل المشروعات، و إنفاذ القوانين، و تنظيم العمالة، و قد تم نشر أول تقرير في 2003 و من المقرر تحديث البيانات سنويا و سوف تتضمن مشروعات إضافية.

2-III- أهمية مناخ الاستثمار.

ثمة أدلة متزايدة تدلل على الدور الأساسي الذي يقوم به مناخ الاستثمار المحسن في تشجيع النمو و تخفيض أعداد الفقراء، و أحسن مثال على ذلك في تمكن الصين من تخفيض أعداد الفقراء بها بـ 400 مليون نسمة، و كيف ضاعفت الهند معدل نموها، و كيف نمت أوغندا بمعدل ثمانية أمثال المتوسط في غيرها من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء.

III-2-1- دروس من الصين و الهند و أوغندا.

أعلنت الصين أن النمو فيها بلغ حوالي 8% في السنة على مدى العشرين سنة الماضية، و أن انخفاض نسبة سكانها الذين يعيشون على أقل من دولار في اليوم، انخفض من 64% في عام 1981 إلى أقل من 17% في عام 2001، و زاد النمو في الهند من متوسط 2,9% في السنة في السبعينيات، إلى 6,7% في أواسط التسعينيات مع انخفاض نسبة الفقراء من 54% في 1980 إلى 35% في عام 2000، و مع ذلك فإن أي من البلدين لا يتوافر به مناخ استثمار مثالي، فلم تمنح الصين اعترافا دستوريا للملكية الخاصة إلا أخيرا، و تعرقل القروض المشكوك فيها قطاع المصارف بها و مشاكل الهند في قطاع الكهرباء تبقى مزمنة.

إذن كيف استطاع هذان البلدان تحقيق معدلات نمو متزايدة و تقليل أعداد الفقراء؟ يكمن الجواب في التزامهما بإجراء تحسينات عملية في مناخ الاستثمار، و قد بدأت الصين بنظام بدائي لحقوق الملكية خلق حوافز جديدة لجزء كبير من اقتصادها، و بدأت الهند بجهود مبكرة للتقليل من حواجز التجارة و التشوهات الأخرى التي غطت جزءا كبيرا من اقتصادها، و تبعت هذه الإصلاحات المبدئية سلسلة من التحسينات التي اقتطعت الكثير من الحواجز الأخرى.

و قد استفادت بلدان أقل حجما أيضا من إتباع هذا المسار، فأوغندا التي بدأت إصلاحا كبيرا لمناخ الاستثمار في أوائل التسعينيات، بعد فترة من النزاعات الأهلية و عدم استقرار الاقتصاد الكلي، شهدت زيادة الاستثمار الخاص كحصة من الناتج المحلي الإجمالي أكثر من الضعف، حيث ارتفع مما يزيد قليلا من 6% في 1990 إلى 15% في 2002، و بلغ متوسط النمو 4% في السنة خلال الفترة من 1993-2002 (أي ثمانية أمثال المتوسط في إفريقيا جنوب الصحراء)، و انخفضت نسبة سكانها الذين يعيشون تحت خط الفقر من 56% في عام 1992 إلى 35% في عام 2000.

ورغم اتساع نطاق مجالات السياسات التي يشملها مناخ الاستثمار، إلا أن المصادر الجديدة للبيانات على المستوى الجزئي مفيدة و مهمة جدا، و تقيم الشركات هذه السياسات و السلوكات من خلال منظور التكاليف و المخاطر و حواجز المنافسة، و التصدي لأكثر هذه المشاكل إلحاحا من شأنه إيجاد حلول و استجابات لمشاكل القطاع الخاص.

III-2-2- المخاطر المرتبطة بالسياسات.

توصلت المسوحات إلى أن المخاطر المرتبطة بالسياسات تهيمن على شواغل الشركات في البلدان النامية، و يمثل عدم اليقين بشأن محتوى السياسات الحكومية و تنفيذها الشاغل الأول، يليه عدم استقرار الاقتصاد الكلي، الحيادية أثناء تطبيق اللوائح المنظمة، ضعف حماية حقوق الملكية، و كل هذه الاهتمامات مجتمعة، يمكن لها أن تخلق صعوبات تهدد آفاق هذه الشركات و تثبط حافز الاستثمار المنتج و خلق الوظائف لديها، إذ يرى حوالي 90% من الشركات في غواتيمالا و أكثر من 70% من الشركات في بيلاروسيا و زامبيا، أن تفسير السياسات و اللوائح أمر لا يمكن توقعه، و أكثر من 80% من الشركات في بنغلاديش و أكثر من 70% في الإكوادور و مولدوفا، لا يعتقدون بقدرة المحاكم على الحفاظ و حماية حقوق ملكيتها، إن تحسين القدرة على التنبؤ بالسياسات و تفسيرها، وحده يمكن أن يزيد احتمال قيام استثمارات جديدة بما يربو على 30%.

III-2-4- معوقات المنافسة.

تفضل الشركات بطبيعة الحال منافسة أقل وليست أكثر، إلا أن وجود معوق للمنافسة تستفيد منه شركات ويحرم غيرها من الفرص، ويدفع ضغط المنافسة الشركات إلى الابتكار وتحسين الإنتاجية، و تقاسم ثمار مكاسب الإنتاجية مع المستهلكين والعمال، و الواقع أن تقرير عن التنمية في العالم توصل إلى أن ضغط المنافسة الأقوى، قد يزيد من احتمال الابتكار بنسبة تزيد على 50 %، و ثمة عوامل كثيرة منها وفورات الحجم و حجم السوق يمكن لها أن تؤثر على مستوى المنافسة في سوق ما، لكن الحكومات أيضا تؤثر على ضغط المنافسة، من خلال تنظيم الدخول إلى السوق و الخروج منها و من خلال التصدي للسلوكات غير التنافسية.

و قد يكون الإنفتاح التجاري واحدة من أكثر الوسائل فعالية في زيادة المنافسة، و من الصعب على المستوى الكلي قياس المنافسة، لكن يمكن رؤية ذلك على مستوى الشركات أين تتباين ضغوط المنافسة من بلد لآخر، ففي بولونيا تشير 90 % من الشركات تقريبا عن وجود ضغط قوي للمنافسة أكثر مما تتعرض له الشركات في جورجيا بمرتين

الهوامش:

1. كامل كاظم بشير الكناني، 2002، الموقع الصناعي و سياسات التنمية المكانية، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، ص 61.
2. صالح حسن، 1985، مدخل إلى جغرافيا الصناعة، الطبعة الأولى، عمان، دار الشروق للنشر و التوزيع، ص 211.
3. موسى بن منصور، 2010، البعد البيئي في اختيار مواقع المناطق الصناعية، اليومين الدراسيين حول التحليل الموقعي للمناطق الصناعية في الجزائر- دراسة حالة المنطقة الصناعية برج بوعرييج،- 12 و 19 ماي 2010، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، المركز الجامعي البشري الإبراهيمي - برج بوعرييج، ص 13-16.
4. هوشيار معروف، 2006، تحليل الاقتصاد الإقليمي و الحضري، الطبعة الأولى، عمان، دار صفاء للنشر و التوزيع، ص 343.
5. إبراهيم المراكشي، 2012، "اختيار مواقع المناطق الصناعية"، موقع المنطقة الصناعية "المغوعة" بطنجة، الآثار- المشاكل- الحلول، 2012/04/12، www.moroccokhabar.com : [متاح على](#)
6. فيليب جيجو و آخرون، 2005، الدليل الإرشادي لإدارة البيئة للمناطق الصناعية، برنامج سيم و إدارة التنمية الدولية البريطانية، ص 28.
7. محمد أزهر سعيد السمك، 1998، اقتصاديات المواقع الصناعية و تقييم المشروعات و دراسة الجدوى، عمان، دار زهران، ص 70.
8. وائل وجيه رضا البط، 2006، محددات إنشاء المدن و المناطق الصناعية و انعكاساتها على البيئة و المجتمع و التعليم الصناعي، عمان، دار صفاء للنشر و التوزيع، ص 21.
9. محمد أزهر سعيد السمك، اقتصاديات المواقع الصناعية و تقييم المشروعات و دراسة الجدوى، مرجع سبق ذكره، ص 85.
10. المرجع السابق، ص 94.
11. خالد عبد الرحيم الهيتي، 1997، أكرم أحدم الطويل، جمال محمد النعيمي، أساسيات التنظيم الصناعي، عمان، دار زهران للنشر، ص 114.
12. فيليب جيجو و آخرون، الدليل الإرشادي لإدارة البيئة للمناطق الصناعية، مرجع سبق ذكره، ص 29.
13. وائل وجيه رضا البط، محددات إنشاء المدن و المناطق الصناعية و انعكاساتها على البيئة و المجتمع و التعليم الصناعي، مرجع سبق ذكره، ص 26.
14. هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الإقليمي و الحضري، مرجع سبق ذكره، ص 283.
15. صالح حسن، مدخل إلى جغرافيا الصناعة، مرجع سبق ذكره، ص 263.
16. صبيح فارس الهيتي، 2008، التخطيط الحضري، عمان، دار البيازوري العلمية للنشر و التوزيع، الأردن، ص 198.
17. هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الإقليمي و الحضري، مرجع سبق ذكره، ص 343.
18. عيسات العربي، 2008، براهيمي حياة، دور المناطق الصناعية في تفعيل التنمية المحلية - المنطقة الصناعية برج بوعرييج نموذجًا، الملتقى الوطني الأول حول التنمية المحلية في الجزائر: الواقع والأفاق 14 و 15 أبريل 2008، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير - المركز الجامعي برج بوعرييج، ص 34.
19. نبيل علي الدوسري، 2005، مناطق الصناعات التقنية أداة فعالة في التنمية الاقتصادية المستدامة، مجلة منتدى الرياض الاقتصادي، العدد 15، نوفمبر 2005، ص 10.
20. بوزيان راضية، دور المناطق الصناعية التقنية في التنمية الاقتصادية المستدامة مقارنة سوسيو- اقتصادية على ضوء التجارب العالمية، اليومين الدراسيين حول التحليل الموقعي للمناطق الصناعية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 33-36.
21. طالب عوض و راد، 2010، المناطق الصناعية المؤهلة الأردنية الأداء و الآثار الاقتصادية و الأفق المستقبلية، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، عدد 4، جامعة المسيلة، ص 4.
22. نبيل علي الدوسري، مناطق الصناعات التقنية أداة فعالة في التنمية الاقتصادية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص 10-11.
23. Robin Burgess, and Tony Venables, 2003, "Towards a Microeconomics of Growth ", (London: London School of Economics), P 39.
24. David Dollar, Mary Hallward-Dreimeier, and Taye Mengistae, 2003, "Investment climate and firm performance in developing countries", (Washington world Bank), PP 72-73.

25. Disponible sur: www.WorldBank.org
26. Simeon Djankov, Rafael La Porta, Florencio Lopez-De Silanes, and Andrie Shleifer, 2002, “The regulation of entry”, Quarterly Journal of Economics, Vol 117, February, P1-37.
27. Banque Mondiale, 2004b, World Development Report in 2005, a better investment climate for everyone (New York: Oxford University Press), P 14.
28. Disponible sur: www.WorldBank.org
29. Fonds Monétaire International, 2003, Perspectives de l'économie mondiale, (Washington), P 8.
30. Banque Mondiale, 2004a, Doing Business in 2005, removing obstacles for investment climate for growth (New York: Oxford University Press), P32.
31. Disponible sur: www.WorldBank.org
- ^{32.} Daron Acemoglu and Simon Johnsen, 2003, “Unbundling institutions”, NBER Working Paper 9934 (Cambridge, Massachusetts: National Bureau of Economic research), P 36.
33. Smith Warrick, et Mary Hallward-Driemeier, “Le climat de l'investissement: une donnée primordiale”, Finances & Développement, Mars 2005, Vol 42, P 41.

دور المناطق الصناعية في دعم التنمية الصناعية

الأستاذة: أسماء خليل

الأستاذة: سميرة سريدي

جامعة 8 ماي 1945 - قلمة-

الملخص:

تعتبر التنمية الصناعية محركا أساسيا لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، وهذا لما يلعبه القطاع الصناعي في تنمية وتنشيط باقي القطاعات، وتعتبر المناطق الصناعية واحدة من أهم المداخل التي تساهم في تفعيل دور المؤسسات الصناعية نظرا لدور الذي تلعبه في رفع تنافسية هذه الأخيرة، خاصة مع عولمة الاقتصاد وانفتاحه، وقد أولت الجزائر اهتماما بالغا بتأهيل هذه المناطق وعصرنتها خاصة وأنها تعتمد على الهياكل التي تم إنشائها في فترة السبعينات، وسوف نحاول من خلال هذه المدخلة الوقوف على واقع المناطق الصناعية في الجزائر. الكلمات الدالة: التنمية الصناعية، المناطق الصناعية، مناطق التنمية الصناعية المتدمجة.

Abstract:

Industrial development is considered as an essential motive in achieving the overall economic development; due to the role industrial sector plays in developing and activating other sectors.

Industrial zones are considered as one of the most important entries that contributes in activating the role of industrial companies, due to the role these zones play in raising the competitiveness of these companies, especially with the globalization of the economy and its openness. Algeria gives great attention to the developing and modernization of these zones, especially as it relies on structures that were created in the 1970's. Through this intervention, we will try to stand on the reality of the industrial zones in Algeria.

Key words: Industrial development, Industrial zones, Integrated industrial development zones.

المقدمة:

يعتبر الهدف الرئيسي لتنمية القضاء على التخلف بمختلف سماته، فتغير حالة الدول النامية يتطلب إحداث تغييرات جذرية في هيكلها الاقتصادي وذلك انطلاقا من القطاع الصناعي، فعملية التنمية تبدأ بتحديد تصور الشكل الجديد للهيكل الاقتصادي والذي يوصلها إلى وضع أكثر تقدما، ويتم ذلك من خلال وضع برامج استثمارية تتلاءم والهدف المنشود، حيث تعتبر التنمية الصناعية المركز الذي تتمحور حوله عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فهي العنصر الديناميكي الفعال في بناء القدرة الذاتية للاقتصاد الوطني وجعله قادرا على البقاء والتطور المستمر.

فالنشاط الصناعي يتصف بكونه أكثر انتشارا من أغلب حرف الانسان الأخرى، وفي نفس الوقت يتركز في مواقع معينة متأثرا في الغالب بالتوزيع الجغرافي ولما تتركز فيه الاستيطان البشري، متداخلا معها أو مجاورا لها، فالنشاط الصناعي يقوم حيث يرغب الانسان إلا أنه لا يتوطن إلا عندما تقام الصناعات في مواقعها المناسبة التي تيسر لها كل أو أغلب مقومات توطئها، فالموقع الصناعي يحد أهم عامل لإنشاء صناعة معينة.

وتعد المناطق الصناعية أداة فعالة لتشجيع وترقية الاستثمار، وتوسيع نطاق تأسيس الصناعات بما يلبي حاجات الاقتصاد الوطني وتهيئ المناخ اللازم لدعم المشروعات الصناعية لتكون وسيلة فعالة لتحقيق الاهداف التنموية على المستويين المحلي والوطني، كما تحظى باهتمام كبير من قبل الدول والحكومات نظرا لأهميتها في عملية التنمية الصناعية ودورها في تحقيق تنمية مستقرة ومتوازنة عبر كل المناطق وتقدم تجربة التصنيع الجزائري للسبعينات في ميدان تنمية فضاء الصناعات التي أقيمت حول المفهوم الخصب "الأقطاب النمو" دروسا وعبرا جذرية بالتأمل والتثمين في إطار التنمية الصناعية الجديدة المقترحة، وإن كان ميلاد مثل تلك الأقطاب لم يصل إلى تحقيق أهدافه بالكامل، إذ بعد أن جعل هذا المصطلح أداة للتنمية الصناعية وتحديث الفضاء تم إهمال هذه المقاربة، ولم يعد ينظر للتنمية الصناعية من منطلق أفقي بل على أنها فروع وأقسام إنتاجية وصناعية وأقطاب للنمو، لقد تم خلال السنوات الأخيرة بناء ترتيبات جديدة للمفاهيم من طرف الاقتصاديين والجغرافيين والعاملين على هيئة المجال الإقليمي من أجل تأسيس قراءة جديدة لمسعى التنمية الصناعية يقوم أكثر فأكثر على حشد مناجم القيم المضافة الخاصة برأس المال البشري والاستثمار اللامادي، وقد كرس هذا التصور الجديد مفاهيم المقاطعة الصناعية، النظام المحلي للانتاج شبكة المؤسسات، العنايق الصناعية وذلك بهدف تثبيت مقاربة في شكل نظام بيئي صناعي، الأمر الذي يتطلب أقاليم منظمة حول مجموعة من المعايير والعوامل التي عملت السلطة العمومية على تعبئتها والتي لا تخضع فقط لنظام المنافسة الجبائية والاجتماعية، بل لها أكثر تعقيدا من حيث إتساعها وتنوعها والزمن الذي يتطلبه نضجها،

إشكالية الدراسة:

تعتبر المناطق الصناعية احسن أداة لتعزيز القدرات التنافسية للمؤسسات الصناعية، خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على ضوء ما سبق يمكن طرح اشكالية هذه المداخلة في ما يلي:

إلى أي مدى يمكن الإعتماد على المناطق الصناعية لتحقيق التنمية؟

وهذا بدوره يدفعنا لطرح الاسئلة الفرعية التالية:

- ما مفهوم المناطق الصناعية؟
- ماهو واقع المناطق الصناعية في الجزائر؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في محاولة القاء الضوء على الدور الذي تلعبه المناطق الصناعية في الجزائر في دعم التنمية، وهذا لما تتمتع به المناطق الصناعية من قدرة على زيادة التشابك الانتاجي.

تقسيمات الدراسة:

للجابة على الاشكالية السابقة تم تقسيم هذه المداخلة الى ثلاث محاول هي:

- المحور الاول: مفهوم التنمية الصناعية ومقوماتها.
- المحور الثاني: المناطق الصناعية ودورها في التنمية.
- المحور الثالث: واقع المناطق الصناعية في الجزائر.

1. مفهوم التنمية الصناعية ومقوماتها:

تعتبر التنمية الصناعية المركز الذي تتمحور حوله عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فهي العنصر الديناميكي الفعال في بناء القدرة الذاتية للاقتصاد الوطني وجعله قادرا على البقاء والتطور المستمر.

1. مفهوم التنمية الصناعية:

تعد التنمية الصناعية الجزء المهم من عملية التنمية الاقتصادية الشاملة، وتعرف بأنها:

"تلك العمليات المخططة لبناء المشاريع الصناعية الرامية إلى إحداث تصنيع شامل للاقتصاد الوطني، أي أنها جزء من عملية متكاملة من التنمية الاقتصادية التي تقوم بتطوير الصناعة وتنمية الموارد الاقتصادية والبشرية عموما وتطوير العلوم والثقافة"

وقد تعني التنمية الصناعية بوصفها جزء من التنمية الاقتصادية "دفع المتغيرات الاقتصادية والنمو بمعدل أسرع من معدل نموه الطبيعي، و تحقيق تسريع في الإنتاج الصناعي عن طريق الاستفادة القصوى من مقومات بناء الصناعة-سواء كانت مادية أو بشرية عن طريق الاستخدام الشامل أو الكفاء-لزيادة وتحسين نوعية الإنتاج، وذلك لا يتم إلا من خلا عملية تخطيط قادرة على كسر حالة الجمود في الاقتصاديات السائدة في الدول النامية، ورفع المعوقات أمام تطور الصناعة ونموها"

ويرى البعض أن التنمية الصناعية هي التي تشمل بالإضافة إلى النمو الصناعي التغيرات الأساسية في مجمل البنية الاقتصادية والاجتماعية، إذ يعد التغير النوعي في الإنتاج الصناعي ركيزة أساسية لتلك التغيرات.

كما تعرف أيضا بأنها "مجمل السياسات والخطط التي تهدف إلى بناء وتطوير الصناعة المحلية والتي من خلالها يمكن إحداث تغيرات نوعية في البنية الاقتصادية"

فالتنمية الصناعية هي تلك الإستراتيجية التي ترتبط بالإستراتيجية العامة لتنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها عملية حيوية ومستمرة، تعمل من خلالها على الوصول إلى أهداف مسطرة عن طريق استغلال الموارد المتاحة، لهذا فقد برزت علاقة وثيقة بين الصناعة والتنمية الاقتصادية إذ أن الصناعة تمثل إحدى الركائز الرئيسية للاقتصاد بشكل عام.

2. أهداف التنمية الصناعية:

يعتبر الهدف الرئيسي لتنمية القضاء على التخلف بمختلف سماته، فتغير حالة الدول النامية يتطلب إحداث تغيرات جذرية في هيكلها الاقتصادي وذلك انطلاقا من القطاع الصناعي، فعملية التنمية تبدأ بتحديد تصور الشكل الجديد للهيكل الاقتصادي والذي يوصلها إلى وضع أكثر تقدما، ويتم ذلك من خلال وضع برامج استثمارية تتلاءم والهدف المنشود.

وأهداف التنمية الصناعية تختلف باختلاف التركيب الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات وتختلف باختلاف المراحل التي يمر بها المجتمع، و يمكن إجمال هذه الأهداف من خلال النقاط التالية

- تحقيق السيادة والاستقلال الاقتصادي.

- تحقيق تطور شامل و معجل في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية باعتبارها أن التنمية عملية تورية تهدف لتدعيم التحرر.
 - زيادة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للأفراد.
 - استثمار الموارد الطبيعية والبشرية استثماراً أفضل.
 - تغيير الهيكل الاقتصادي القائم و الذي يعتمد إلى حد كبير على الثروات الطبيعية، وخلق هيكل اقتصادي متوازن يعتمد على مصادر متعددة و متجددة.
 - الاتجاه نحو التصدير و ذلك بالتوسع في الصناعات التي تتوفر لديها المقومات التنافسية في الأسواق الخارجية.
 - تحقيق التكامل بين الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع.
 - تحقيق الاكتفاء الذاتي نسبياً في حدود الموارد المتاحة من خلال النتائج والسلع الصناعية التي تتوفر مستلزمات إنتاجها محلياً بدلاً من استيرادها من الخارج.
 - بناء قاعدة مادية مبنية على أساس خلق صناعة وطنية قوية وحديثة كونها تشكل الأساس لأي عملية تنموية سليمة.
 - تحقيق مبدأ العدالة.
 - استخدام أحدث الأساليب الممكنة في شتى الميادين الإنتاجية المادية.
 - تنمية قدرات على العمل و التفكير و الابتكار و التجديد و الإبداع باعتبارها جميعاً قدرات ضرورية لتحقيق أهداف التنمية.
- إلى جانب ذلك فإن الهدف الأساسي للتنمية الصناعية هو الوصول إلى تنمية شاملة، من خلال خلق قطاع صناعي متوازن متكامل الحلقات التكنولوجية، كما تهدف إلى إقامة و تنمية الصناعات التي تعتمد على المواد الخام المتوفرة محلياً، و تلبية احتياجات القطاع الزراعي بشكل خاص من الآلات و المعدات الإنتاجية الأسمدة و المبيدات و تطوير العلاقة مع باقي القطاعات، إلى جانب هذا فإن التنمية الصناعية تهدف إلى خلق المهارات و القدرات التكنولوجية المحلية لتدعيم مسيرة البناء الصناعي، و بالتالي تقليل الاعتماد على الأسواق الخارجية في تلبية احتياجات السوق المحلية للسلع و الخدمات المختلفة و ذلك من خلال توسيع و تنوع الإنتاج المحلي.

3. مقومات التنمية الصناعية

- إن التنمية الصناعية عملية مستمرة و متصلة تتأكد من خلالها العلاقات التشابكية بين مختلف الصناعات من ناحية و قطاعات الاقتصاد الوطني المختلف من ناحية ثانية، الأمر الذي يبرز أهمية تناول جوانبها الفنية مثل تحديد نمط التصنيع الملائم و قواعد الاختيار بين المشروعات الصناعية و اختيار الأسلوب الفني للإنتاج ... الخ من خلال إستراتيجية واضحة و ملائمة، و التنمية الصناعية السليمة ترتكز على ثلاث مقومات أساسية يمكن ذكرها من خلال النقاط التالية:
- أولاً: التنمية الصناعية عملية مستمرة تستهدف زيادة الأهمية النسبية للقطاع الصناعي و خاصة الصناعة التحويلية في الاقتصاد الوطني، و يتم ذلك على أساس واقعي من دراسة مقومات الصناعة المتاحة و الممكنة في البلد، مثل المواد الخام و المهارات الفنية و التنظيمية و القوى المحركة و السوق المحلي و الخارجي ... الخ، هذا بالإضافة إلى ضرورة تهيئة و خلق المناخ الصناعي المناسب و ما قد يستلزمه ذلك من ضرورة تطوير الجهاز المالي و المصرفي و سياسات التعليم و التدريب، و توفير الحد الأدنى من الاستثمارات الأساسية-البنية التحتية-، و القدر اللازم من الحماية الجمركية للصناعات المحلية الناشئة، كل ذلك لا بد من دراسته و تطويره دائماً و باستمرار مع دوام و استمرار عملية التصنيع ذاتها و ربما يتناسب و الشرط الذي قطعه الاقتصاد الوطني في طريق النمو.
 - ثانياً: استعمال إستراتيجية واضحة و محددة لعملية التصنيع ترسم الأهداف العامة و الخطوط العريضة لجوانب و قضايا التصنيع المختلف، مثل معايير الاختيار و تقييم المشروعات الصناعية و الأساليب الفنية للإنتاج و ذلك بما يحقق تكامل و تناسق عملية التصنيع من ناحية و تقصر عمر التنمية الصناعية، و توفير القاعدة الصناعية الأربعة لإحداث التغييرات البنوية المطلوبة للقطاع الصناعي و الاقتصاد الوطني، فاختيار الإستراتيجية الملائمة تساعد على تخفيف حدة و حجم الصعوبات التي تواجه عملية التنمية الصناعية في من ناحية، كما أنها ستوضح بجلاء آثار عملية التصنيع على مختلف المتغيرات الاقتصادية بالشكل الذي يساعد على تحديد الأهداف الوطنية للتنمية الصناعية و العمل على تحقيق الاتساق بين هذه الأهداف بما يتفق و الطبيعة التكاملية لها.
 - ثالثاً: ضرورة ارتباط إستراتيجية التصنيع بالإستراتيجية العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية بالشكل الذي يساعد على تأكيد الطبيعة التكاملية لعملية التنمية ذاتها، فالتنمية الصناعية لا تتم من فراغ و لا تستهدف لذاتها لكنها احد عناصر التنمية، لذلك فإن ضرورة التنسيق و التكامل بين إستراتيجية التصنيع و الإستراتيجية العامة للتنمية، فهي توضح الإطار العام الأهداف العريضة لعملية التنمية

ذاتها من ناحية، و تقدم الأساس العملي لعملية التكامل والتنسيق بين خطط وبرامج التصنيع والتنمية من ناحية أخرى، فإن لم يتحقق ذلك تصبح عملية التنمية الصناعية عملية رصد أو حشد لمجموعة من الاستثمارات الصناعية، والتي قد تفتقد فيما بينها أو فيما بينها وبين الاستثمارات في القطاعات الأخرى، وهو الأمر الذي يهدد عملية التنمية الصناعية ويقود التنمية الشاملة إلى التوقف.

II. المناطق الصناعية ودورها في التنمية:

1- مفهوم المناطق الصناعية:

إن النشاط الصناعي يمكن أن يقوم في موقع أو آخر، إلا أن نجاح الصناعة في موقعها لا يمكن ضمانه إلا باختيار الصناعة المناسبة وإقامتها في الموقع المناسب، والتي تهيأ فيه كل أو معظم مطالها الموقعية فتتفوق في أهميتها على الصناعات الأخرى وهو ما يقود إلى إنشاء مناطق صناعية والتي ظاهرة حضارية على كل المستويات، وعادة ما يطلق عليها النطاق الصناعي، المستوطنة الصناعية، المناطق الصناعية، ومهما اختلفت التسميات فهي تشير إلى تلك المساحة من الأرض التي تضم مجموعة من المصانع مزودة بالخدمات والمرافق اللازمة، وتوزع إلى أقسام صغيرة يخصص كل منها لإنشاء مصنع معين، وذلك بما يوافق أنواع الصناعات المراد إنشائها وخصائصها والأرض التي تستخدمها وإحتياجاتها من المرافق والخدمات

كما تعرف أيضا بأنها تجاور أكثر من منشأة صناعية بغض النظر عن سعة إنتاجها في منطقة جغرافية واحدة، وتتسم إما بتكامل عمودي لمراحل إنتاج متجانس معين من المواد الخام إلى المنتجات النهائية، أو التكامل الأفقي للنشاطات المترابطة في نفس المراحل أو المقابلة أو القريبة منها بمدخلات أو مخرجات تكاملية، أو بتكامل خطي من خلال السلع والخدمات التي تمد مجموعة من العمليات الصناعية مثل إنتاج قطاع الغيار. المناطق الصناعية هي تسمية عامة يراد بها منطقة جغرافية خاضعة للتخطيط والتطوير مخصصة لإقامة وحدات مخصصة للاستخدام الصناعي، تتمزق خارج مجال السكن ويمكن أن تستفيد من امتيازات وإعفاءات ضريبية. وتعرف أيضا بأنها "مجموعة إنتاجية، أو النشاطات التي تحدث في موقع صناعي معين، وتعود إلى مجموعة الصناعات التي تشكل بفعاليتها مراحل متعاقبة في صنع إنتاج نهائي أو مجموعة من المنتجات".

كما تعرف على أنها "نوع من أنواع التكتل الصناعي وذلك لوجود ترابط صناعي بين الصناعات المتقاربة، وأن مخرجات أحد هذه الصناعات تستخدم كمدخلات لمصنع آخر، أي هناك ارتباط تكنولوجي وإنتاجي، وتسمى هذه الاقتصاديات باقتصاديات التكتل وهي ذات مردودات إيجابية للمراكز الحضرية وللصناعات أيضا

من التعاريف السابقة يمكن القول بأن المناطق الصناعية هي نطاق جغرافي محدد يتوفر على مختلف القواعد والمنشآت القاعدية التي تسمح بتوطن الصناعات في مناطق مخصصة ومخطط لها لغرض التنمية الصناعية.

2- أهداف إقامة المناطق الصناعية ومقوماتها:

1-2 أهداف إقامة المناطق الصناعية:

تعتبر المناطق الصناعية ركيزة أساسية للتنمية الصناعية، وتنوع أهداف إقامتها حسب الإتجاهات التنموية لكل دولة، ويمكن ذكر الأهداف الأساسية لإقامة المناطق الصناعية فيما يلي:

- تطوير وتنمية قطاع الصناعة من خلال تشجيع إقامة الصناعات ذات الأحجام المختلفة والإستفادة من مزايا تسهيلات الإنتاج والخدمات العامة المتوفرة فيها.
- تطوير وتنمية المناطق المحيطة بها حيث تستفيد هذه المناطق من تطوير البنى التحتية ومن تركيز الاستثمارات المالية التي تنتج عنها زيادة النشاط الاقتصادي.
- توفير إقامة المناطق الصناعية من خلال قطع الأض المناسبة للاستعمال الصناعي أو الأبنية أو الوحدات الصناعية الجاهزة الكثير من الجهد والمال على أصحاب الصناعة في البحث على أنسب المواقع الصناعية لمشروعاتهم.
- رفع مستوى الاقتصاد المحلي من خلال استقطاب المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال وجذب الخبرات العلمية والفنية.
- الوصول بمستوى الإنتاج كما ونوعا إلى المستويات الملائمة لطلب الأسواق المحلية والخارجية.
- تبادل المستلزمات الإنتاجية بما يحقق الاكتفاء الذاتي.
- جذب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو المناطق الصناعية ومساعدتها على التطور.
- توفير المواقع الصناعية وتوسيع القاعدة الإنتاجية.
- تطبيق المواصفات والمعايير الدولية المتعلقة بالبيئة.

2-2 مقومات إنشاء المناطق الصناعية:

يمكن ذكر أهم المقومات الواجب توفرها لإنشاء المناطق الصناعية في النقاط التالية:

- الموقع:

- يستلزم إختيار الموقع الأمثل عملية تخطيط شامل، يتم خلالها دراسة المتغيرات وتحديد المواقع المتوافقة مع المحددات الحاكمة والأخذ في الاعتبار التأثيرات البيئية والاجتماعية وأخيرا تقوم الادارة بتعيين الموقع، ويتطلب اتخاذ القرار لإختيار الموقع ما يلي:
- البعد عن المناطق البيئية الحساسة كالأراضي الرطبة والغابات وغيره.
- تحديد المناطق التي يمكن تخفيف التأثيرات البيئية عليها، من خلال التخطيط والإدارة السليمة.
- إختيار الأراضي قليلة الانحدار ذات التربة الفقيرة والمنخفضة الرطوبة.
- اعادة استخدام مناطق جرى تطويرها سابقا لاحتواء الوحف العمراني ولتجنب التعدي على الاراضي الزراعية والرطبة والغابات والموارد الطبيعية ذات القيمة.
- تجنب المناطق المعرضة للسيول او ذات التربة الطينية او المعرضة للزلازل.
- الأيدي العاملة:

تعتبر الأيدي العاملة من المقومات الأساسية لإنشاء المناطق الصناعية وفي العادة فإن الإنتاج يتأثر كثيرا بهذا العنصر سواء من حيث الحكم أو الكفاءات المتنوعة، لذلك فإن الموقع يعتمد على الكثافة السكانية مما يزيد من عدد الطبقة العاملة، أما الكفاءة فإنها تحتاج إلى عمال فنيين ذوي خبرة ومهارة وقد يكونوا من اصحاب المؤهلات العلمية والفنية، من هنا نلاحظ أهمية وجود مراكز التأهيل والتدريب في تدريب وتأهيل تلك العناصر العاملة وتطويرها حسب احتياجات الصناعة ومتطلباتها.

- المواد الخام:

إن المناطق الصناعية وبشكل عام تقوم على المؤسسات الصناعية التي بداخلها، وإن هذه المؤسسات تقوم على أساس الصناعات التحويلية بهدف تكوين وصناعة مادة جديدة لخدمة منفعة البشر وإشباع رغباتهم وتحقيق احتياجاتهم، لهذا فإن إنشاء المناطق الصناعية يراعي بشكل كبير المواد الخام وطرق الحصول عليها.

- النقل:

يعتبر عامل النقل والمواصلات من العوامل المهمة بالنسبة لإنشاء المناطق الصناعية، وإن قيام وتطور الصناعة لا يستلزم نقل المواد الخام أو الطاقة فقط بل نقل القوى العاملة من مواقع سكنها إلى المناطق الصناعية.

3- دور المناطق الصناعية في عملية التنمية:

تلعب المناطق الصناعية دورا بارزا في دعم عملية التنمية بشكل عام والتنمية الصناعية بشكل خاص، وذلك من خلال:

- القضاء على البطالة: تساهم المناطق الصناعية في القضاء على البطالة من خلال توفير مناصب الشغل وإستعاب عدد كبير من اليد العاملة وهذا لتعدد الفضاءات المتاحة فيها.
- القضاء على الفقر: والذي يعتبر الهدف الرئيسي من عمليات التنمية، إذ أن توفير مناصب الشغل يؤدي إلى حصول الافراد على دخول مما يؤدي الى تحسين مستوى معيشتهم.
- توفير مناصب الشغل: يعتبر القطاع الصناعي من بين القطاعات القادة على استعاب اليد العاملة، فتوسع المؤسسات الصناعية من شأنه القيام بخلق مناصب الشغل.
- دعم نمو باقي القطاعات: يكتسي القطاع الصناعي اهمية كبيرة في تحفيز باقي القطاعات من خلال مساهمتها في تطوير وتوسيع الانتاج في باقي القطاعات الاقتصادية وتحسين حياة المجتمع المحلي.
- تغطيت احتياجات السوق المحلي ودعم الصادرات: تساهم المؤسسات الصناعية في انتاج مختلف انواع السلع المصنعة تهدف من خلالها الى تلبية حاجات السوق المحلي والتوجه نحو التصدير.
- خلق المهارات والخبرات الفنية والادارية.
- رفع درجة المرونة في الاقتصاد وتحقيق الاستقرار.

III. واقع المناطق الصناعية في الجزائر:

تقدم تجربة التصنيع للسبعينات في بلادنا في ميدان تنمية فضاء الصناعات التي أقيمت حول المفهوم الخصب "لأقطاب النمو" دروسا وعبرا جديرة بالتأمل والتثمين في إطار التنمية الصناعية الجديدة المقترحة، وإن كان ميلاد مثل تلك الأقطاب لم يصل إلى تحقيق أهدافه بالكامل، إذ بعد أن جعل هذا المصطلح أداة للتنمية الصناعية وتحديث الفضاء تم إهمال هذه المقاربة بالتوجه نحو إنشاء شركات كبرى باعتماد نموذج المركزية العمومية، ولم يعد ينظر للتنمية الصناعية من منطلق أفقي بل على أنها فروع وأقسام إنتاجية وصناعية وأقطاب للنمو.

لقد تم خلال السنوات الأخيرة بناء ترتيبات جديدة للمفاهيم من طرف الاقتصاديين والجغرافيين والعاملين على تهيئة المجال الإقليمي من أجل تأسيس قراءة جديدة لمسعى التنمية الصناعية يقوم أكثر فأكثر على حشد مناجم القيم المضافة الخاصة برأس المال البشري والاستثمار اللامادي، وقد كرس هذا التصور الجديد مفاهيم المقاطعة الصناعية، النظام المحلي للانتاج شبكة المؤسسات، العناقيد الصناعية وذلك بهدف تثبيت مقاربة في شكل نظام بيئي صناعي، الأمر الذي يتطلب أقاليم منظمة حول مجموعة من المعايير والعوامل التي عملت السلطة العمومية على تعيبتها والتي لا تخضع فقط لنظام المنافسة الجبائية والاجتماعية، بل لها أكثر تعقيدا من حيث إتساعها وتنوعها والزمن الذي يتطلبه نضجها.

1- تطور المناطق الصناعية بالجزائر:

في عام 1973 ظهرت ما تسمى بالمناطق الصناعية، وذلك بصدور القانون رقم 73/45 المؤرخ في 28/02/1973 المتعلق بإنشاء لجنة استشارية لتهيئة المناطق الصناعية، حيث حدد شروط إيجاد 77 منطقة صناعية على مستوى إقليم الولايات والبلديات، وعبر كامل التراب الوطني، وتم تحديد شروط إدارتها عن طريق المرسوم رقم 84/55 المؤرخ في 03/03/1984.

تتكون الجزائر من 77 منطقة صناعية موزعة عبر كامل التراب الوطني أهمها: المنطقة الصناعية أدرار وواد سلي بالشلف، وعين ميله بأم البواقي وأريس وجرمة بباتنة، وأقبو ببجاية وسيدي خالد بالبويرة، وواد السمارة الحراش بالجزائر العاصمة والمنطقة الصناعية ببرج بوعريش... الخ، وإعتمادا على تجربتها الخاصة في الفشل في ترقية أقطاب النمو وتأمين دروسها، سعت الجزائر إلى بناء مسعى للتحديث الصناعي يقوم على مفهوم العناقيد الصناعية، فقد أصبحت فضاءات حيث يعمل ويتعاون مركب مترابط داخليا من المؤسسات المحلية والشركات متعددة الجنسيات، فقد جرى هيكل هذه العناقيد الصناعية ضمن إطار إقليمي وأقيمت في شكل مناطق تدعى "حظائر النشاط" أو "مناطق النشاط المدمجة" أو "أقطاب التنافسية"، وتمتاز هذه المناطق بالشاشة والتأخر الكبير الذي يجب تداركه بسياسات صناعية مجددة وجريئة، حيث تفتقر لأدنى الشروط، لهذا كان لزاما عليها إعادة تأهيل وتطوير هذه المناطق لتحقيق الأهداف المسطرة لها

2- إدارة المناطق الصناعية

يقصد بها حسب المرسوم 84/55 تهيئتها كمرحلة أولى، ثم القيام بإدارتها كمرحلة ثانية، وقانونيا فإن إدارتها تعني تهيئتها وتسييرها معا، ويمكن ذكر ذلك فيما يلي

- تهيئة المنطقة الصناعية

تتم تهيئة المناطق الصناعية عن طريق هيئات ومؤسسات مختلفة نذكرها حسب الترتيب التالي:
- هيئات عمومية اقتصادية منشأة بموجب المرسوم رقم 82/02 المؤرخ في 09/03/1983، وهذا عندما تكون المنطقة الصناعية تحتوي على نشاطات ذات منفعة محلية، أو نشاطات ذات منفعة وطنية ومتنوعة تابعة لوزارات مختلفة.
- مؤسسات اقتصادية حسب الكيفيات التي ستحدد بمرسوم عندما تكون المنطقة الصناعية تحتوي على نشاطات ذات منفعة وطنية خاصة وتابعة لسلطة رئاسة واحدة.
- عن طريق وحدة متخصصة تنشأ بموجب القانون وفي التنظيمات المعمول بها، عندما تكون المنطقة الصناعية تحتوي على نشاطات ذات منفعة وطنية تابعة لمؤسسة واحدة.

وتجدر الإشارة هنا أنه تقع على عاتق الأجهزة المهيأة لإدارة المناطق الصناعية ضرورة المحافظة على مبدئين أساسيين هما: الحصول على العقارات والتنازل عليها إذا كان ذلك ضروريا لإنجاز مشاريع داخل المنطقة الصناعية من جهة، والتعديل في حالة حدوث إشكالات في برنامج المنطقة بما يتناسب مع حجم الصناعة المقامة في المنطقة، وهذا في إطار تهيئات إضافية، كما يقع على عاتقها تهيئة شبكات المنشآت القاعدية داخل المنطقة وضمان الاستغلال الحسن للعقار.

- تسيير المنطقة الصناعية: حسب المرسوم رقم 56/84 فقد أسندت مهمة تسيير المناطق الصناعية إلى مؤسسات اقتصادية، تنشأ وفق كيفيات محددة بالمرسوم، وفي هذا الإطار ظهرت مؤسسات التسيير بصفة مؤقتة إلى حين تحديد المعيار القانوني المطبق لتحديد هذه المؤسسات، وقد عهدت مهمة تسييرها إلى العديد من الأجهزة المتخصصة نذكر منها:

- المركز الوطني للدراسات والأبحاث العمرانية C.N.E.R.U

- مؤسسة تسيير المناطق الصناعية E.G.Z.I

وتتمثل المهمة الأساسية لهذه الأجهزة والمؤسسات في تلقي العقارات واكتساب الملكية بصفة قانونية للأراضي المكونة للمناطق الصناعية، والتي قد تكون ضمن أملاك الدولة أو تابعة للخواص، حيث تقوم هذه الأجهزة بإعادة التنازل على هذه الأراضي بواسطة عقود توثيقية ومشهرة لصالح المستثمرين في إطار المعاملات التجارية المحضة، أو في إطار التجهيزات الاستثمارية بعد أن تقوم الأجهزة المهيأة بأعمال التجزئة للعقارات والتهيئات، كما تقوم المؤسسات المسيرة بأعمال الترميم للهيكل الخارجي وشبكات الربط المنشآت الملحقة بها عندما تكون المنطقة بحاجة إلى ذلك، أما الأعمال التي تجعل المنطقة الصناعية كعقار مخدوم كالترافقات الإدارية (تمرير السكك الحديدية مثلا) فيقع على

عائق المؤسسة المرتفعة للقيام بهذه الأشغال، وبالنسبة لأشغال التموين والكهرباء والغاز فإنه يقع على عاتق المؤسسة المتخصصة والمعنية بالتنسيق مع المؤسسة المسيرة للمنطقة الصناعية.

3- توزيع المناطق الصناعية في الجزائر:

في إطار عملها على تأهيل المناطق الصناعية، ولضبط العقار الصناعي للاستثمار قررت السلطات العمومية إنجاز برنامج وطني يتمثل في تهيئة 42 منطقة صناعية جديدة، وهذا في مساحة إجمالية تبلغ 9570 هكتار تتوزع على 34 ولاية تتمركز بشكل أساسي على طول الطريق السيار شرق غرب وطريق الهضاب العليا يمكن إجمالها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (01): توزيع المناطق الصناعية في الجزائر

الرقم	الولاية	تسمية المنطقة الصناعية	المساحة الإجمالية (هكتار)
1	عين الدفلى	بومدفع	58
2	عنابة	عين الباردة	340
3	برج بو عرييج	راس الواد	134
4	بجاية	القصر/ فنايا الماتن	176
5	البويرة	واد البردي	194
6	الشلف	واد سلي	110
7	قسنطينة	عين عبيد	543
8	الجلفة	عين وسارة	400
9	الطارف	مطروحة	70
10	معسكر	أوغاز	98
11	ميلة	شلفوم العيد	247
12	مستغانم	البرجية	200
13	سطيف	أولاد صبار	700
14	تيارت	الزعرورة	327
15	تيارت	عين بوشقيف	319
16	تيزي وزو	داع الميزان/ تيزي غنيف	116
17	بومرداس	الأربعطاش	137
18	الشلف	بوقادير	200
19	تيزي وزو	صوامع	372
20	قسنطينة	ديدوش مراد	304
21	وهران	واد تليلات	250
22	سكيكدة	بكوش لخضر	150
23	سكيكدة	الجدائق/ رمضان جمال	80
24	أدرار	أدرار	215
25	عين تيموشنت	تمازورة	205
26	باتنة	عين ياقوت	130
27	برج بو عرييج	مشطة فطيمة	382
28	بشار	بشار	187
29	بجاية	بني منصور	175
30	بسكرة	أوماش	200
31	غرداية	واد نشو	100
32	قالمة	بن جراح	140
33	جيجل	بلازا	523
34	المدية	قصر البخاري	200
35	المسيلة	دراع الحاجة	78
36	النعامة	حرشية	150
37	ورقلة	حاسي بن عبد الله	500
38	غيليزان	سيدي خطاب	500
39	سعيدة	القلعية	100

40	سيدي بلعباس	سيدي بلعباس	60/ توسع
41	سيدي بلعباس	راس الما	100
42	تلمسان	أولاد بن دامو	104

المصدر: الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري

- تسعى السلطات الجزائرية لتفعيل دور هذه المناطق حيث أنه من بين هذه المناطق تعتبر 36 منطقة نشطة. وتعتبر الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري هي المسؤولة عن تسيير وتجهيز هذه المناطق وذلك من خلال طرح مناقصات لهيئة الإقليم، فمجملة المناطق الصناعية الجزائرية أنشئت دون الإهتمام بالتوازن الجهوي وإستغلال المزايا الإقليمية، وبالنظر لها في حالتها الراهنة فهي لا تستجيب لحاجات المؤسسات والمستثمرين ولاستراتيجيتهم القطاعية للنمو، لهذا فهي تسعى إلى تطويرها وهيئة هذه المناطق من خلال إنشاء ما يعرف بالمناطق الصناعية المندمجة (ZDII) حيث يتعلق الأمر بإنشاء فضاءات للحياة الإجتماعية والتفاعل الإجتماعي، راسخة في اقليمها الجغرافي، تساهم في التنمية الاقتصادية لبيئتها، وتتمثل الغاية في بغث انظمة انتاج محلية تكون بمثابة بؤر حقيقية للحياة الاقتصادية والاجتماعية، في تشجيع حركية الشراكة، وقد إعتمدت الجزائر على أربعة أنواع من مناطق التنمية الصناعية المدمجة يمكن ذكرها كما يلي:
- مناطق متعددة الخدمات: حيث يشكل التنسيق والتفاعل بين المؤسسات والاقتصاديات الخارجية عاملا للنمو والتنافسية وتكون في المدن التي تملك طرق جيدة، البنى التحتية والمرافق العمومية الجيدة.
 - مناطق متخصصة: حيث تتمركز المؤسسات ذات الأنشطة التي تتم في ميادين تحويل المواد الأولية المشتركة أو للاستغلال، وفي هذه الحالة تكون الاقتصاديات الخارجية جد قوية، ويمكن أن تكون مناطق تستجيب لحاجيات نوعية للإقليم.
 - مناطق متخصصة في أنشطة ذات تكنولوجيا عالية للأقطاب التقنية: وهي مناطق يمكن أن تخصص ويتم تهيئتها بالقرب من المدينة ذات التمركز الصناعي المتعدد الخدمات حيث توجد كثافة عالية من مراكز التكوين والبحث.
 - حظائر متخصصة في الخدمات: ويمكن اعتبار نوعين من المناطق قواعدا لوجيستية تحت تصرف مؤسسات التوزيع وأنشطة الاستيراد والتصدير ومناطق التنمية السياحية.
- وقد تم القيام بتصنيف مختلف الولايات وفق مستوى جاذبيتها باستعمال مؤشر مركبي يتكون من معايير فرعية ترجيحية: مستوى تمركز المؤسسات، وفرة البنى التحتية، قرب المؤسسات الجامعية ووحدات البحث ونوعية الخدمات الجماعية، ان المدن التي تبدو أكثر جاذبية بالنظر لهذه المعايير هي: الجزائر، عنابة، بجاية، البليدة، قسنطينة، جيجل، وهران، ورقلة، سطيف، سيدي بلعباس، سكيكدة، تيزي وزو، تلمسان، وأخيرا هناك بعض المناطق بسبب طبيعتها ووضعيتها مدعوة لكي تكون مناطق متخصصة في نوع معين من النشاط، ويؤدي أخذ هذه المتطلبات بعين الاعتبار إلى انتقاء محدود لهذه المناطق، وعلى هذا الأساس تم اعتماد المناطق التالية على سبيل الأولوية:
- مناطق التنمية المتعددة الاختصاصات:
 - الجزائر، البليدة، وهران ومستغانم، سطيف وبرج بوعريبيج، غرداية وحاسي الرمل، عنابة، بومرداس وتيزي وزو.
 - الأقطاب التكنولوجية:
 - الجزائر- سيدي عبد الله-، بجاية، سيدي بلعباس.
 - المناطق المتخصصة:
 - أرزيو، حاسي مسعود، سكيكدة، وهران.
- وفي نفس سياق الأفكار يمكن اعتبارها كمناطق صناعية يجب ان تدخل في منافسة لكي تصبح مناطق للتنمية الصناعية المندمجة، مثل:
- مناطق متعددة الاختصاصات:
 - قسنطينة وسكيكدة، تلمسان وعين تيموشنت.
 - أقطاب تكنولوجية:
 - باتنة، الشلف، تلمسان، قسنطينة.
- 4- دور المناطق الصناعية المندمجة في التنمية:
- تسعى مناطق التنمية الصناعية المندمجة إلى تحقيق هدف إستراتيجي مزدوج وهو بروز قدرات صناعية ناجحة تندرج ضمن إطار تهيئة الإقليم تضمن تنمية متوازنة للبلاد، وتتمثل وسيلة تحقيق ذلك في بروز مناطق تجمع عددا من الشروط اللازمة لعملية التنمية منها البنى التحتية، مراكز لتكوين الموارد البشرية الخبيرة، مراكز البحث التنموي، وهو ما يساهم في بروز أنشطة صناعية ذات قيمة مضافة عالية وذات طبيعة موجهة للتصدير في الميادين الحديثة ويمكن أن تكون تنافسية في الاسواق الخارجية، فالمناطق الصناعية تساهم بشكل اساسي في عملية التنمية، وخاصة التنمية المحلية، وهذا للدور الذي تلعبه من خلال:
- رفع تنافسية المؤسسات الصناعية من خلال توفير الصناعات المكملة والداعمة.

- رفع القيمة المضافة للإنتاج المحلي والاستفادة من الطاقات الكامنة المحلية.
- زيادة درجة التكامل بين الصناعات و القاعات الأخرى.
- التنوع في المنتجات وتقديم منتجات محلية تلبى حاجات السكان المحليين.
- توفير فرص العمل والاستخدام في المناطق الريفية بجذب الصناعة إليها.
- تحقيق توزيع متوازن لكل من العمالة والإنتاج ما ينتج عنه تنمية إقليمية متوازنة.
- استيعاب الفائض من العمالة في القطاع الزراعي وتنوع مصادر الدخل.
- تهيئة الفرص أمام أصحاب المؤسسات للحصول على العقار الصناعي بأسعار مغرية وبدون تأخير.
- إجراء تغييرات جذرية في هيكل الإنتاج والعمالة والعمل على تنوعهما.
- جذب الاستثمار الخاص للمساهمة في تنمية القطاع الصناعي.
- جذب الاستثمار الأجنبي بتوفير بعض الامتيازات الخاصة بهذه المناطق.
- تحقيق اللامركزية الصناعية والحد من تركز الصناعات في بعض المناطق وخاصة في المدن الكبرى.
- تقديم الخدمات والمنافع للمشروعات الصناعية بحيث تقلل تكاليفها وتزداد أرباحها.
- رفع تنافسية القطاع الصناعي ما يساعد المؤسسات الصناعية على تخطي حاجز التصدير وهو ما يساعد على جذب العملة الصعبة.
- تنظيم الأراضي المناسبة للاستعمال الصناعي مما يساعد على التهيئة العمرانية الجديدة
- تنظيم التوسع الصناعي وترشيد إختيار مواقع المشروعات الصناعية داخل أقاليم المدن الكبيرة.

الخاتمة:

تسعى الجزائر الى الاستفادة من المناطق الصناعية المتوفرة لديها وتسعى الى تهيئة اقاليم جديدة وهذا من خلال انشاء حظائر صناعية تتوفر فيها اهم الدعائم الاساسية لترقية تنافسية المؤسسات الصناعية ويعتبر العقار الصناعي من اهم المشاكل التي تواجهها، لهذا فإن إنشاء مناطق صناعية سترافقه تسهيلات وتحفيزات وضعتها الدولة في متناول المستثمرين ومنها الامتيازات الجبائية وتحفيز في الحصول على العقار الصناعي من خلال بيع المتر المربع بالدينار الرمزي فضلا عن إجراءات إدارية مخففة كتقليص الوثائق المطلوبة في استحداث استثمار صناعي معين، في هذا الاطار يمكن وضع جملة من النتائج التوصيات:

- تعتبر المناطق الصناعية اداة فعالة لترقية تنافسية القطاع الصناعي.
- تساهم المناطق الصناعية بشكل اساسي في دعم التنمية الصناعية.
- تعتبر المناطق الصناعية في الجزائر حديثة النشأة وتمتاز بعدم استقرارها.
- استطاعت بعض المناطق الصناعية في الجزائر ان تحقق الاهداف المرجوة منها مثل المنطقة الصناعية ببورج بوغريج.
- تفعيل دور المناطق الصناعية في الجزائر يكون من خلال تهيئتها وتأهيلها.
- ان تأهيل المناطق الصناعية يعتبر احد المفاتيح لإنعاش آلة الصناعة في الجزائر.
- تزخر الجزائر بمقومات صناعية كثيرة يجب استغلالها وصلقلها من خلال تنظيم التجمعات الصناعية.

قائمة المراجع:

الكتب:

- 1- انور عطية العدل، "التنمية الصناعية في الدول النامية"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1987.
- 2- فيليب جيغو، وآخرون، "الدليل الإرشادي لإدارة البيئة للمناطق الصناعية"، برنامج سيم وإدارة التنمية البريطانية، 2005.
- 3- عباسي علي التميمي، "النمو الصناعي في الوطن العربي"، مطبعة دار الكتاب، جامعة الموصل، العراق، 1985.
- 4- عبد الزهرة علي الجنابي، "الجغرافيا الصناعية" دار الصفاء للنشر، عمان، الأردن، 2013.
- 5- محمد أزهري سعيد السمك، "إقتصاديات المواقع الصناعية وتقييم المشروعات ودراسة الجدوى"، دار زهران، عمان، الأردن، 1998.
- 6- هوبشار معروف، "تحليل الإقتصاد الإقليمي والحضري"، الطبعة 1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

الرسائل:

- 1- عبد الله محمد ناصر العاضي، "لتنمية الصناعية في اليمن"، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل درجة الماجستير في الاقتصاد، جامعة اليرموك، عمان، الأردن، 1998.

- 2- ماجد محمد، "أهمية أقتصاديات التكتل للمواقع الصناعية وأثارها على التنمية القومية والإقليمية. رسالة ماجستير غير منشورة، مركز التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، العراق، 1990.
- 3- محمد صالح حمد، "التنمية الصناعية العراقية وفاقها المستقبلية لفترة ما بعد الحرب"، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات درجة الماجستير في الدراسات الاشتراكية، جامعة المستنصرية، العراق، 1990.
- 4- وائل وجيه رضا البظ، "محددات إنشاء المدن والمناطق الصناعية في محافظة نابلس وإنعكاساتها على البيئة والمجتمع والتعليم الصناعي"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2004.
- 5- يوسف محمد ياسريوسف الساعد، "دور المناطق الصناعية في حل مشكلات القطاع الصناعي حالة دراسية حول صناعة الحجر في محافظة حنين"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطني، فلسطين.

الملتقيات والمنشورات:

- 1- عيسات العربي، براهيم السعيد، مساهمة المناطق الصناعية في التخفيف من البطالة -دراسة حالة المناطق الصناعية بوج بوعربيج-، الملتقى الدولي حول "إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة.
- 2- وزارة الصناعة وترقية الإستثمارات، "إستراتيجية وسياسات إنعاش وتنمية الصناعة"، دار الحقائق، 2007.

القدرة التنافسية كأداة لتدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - مستغانم-

الأستاذ: الطيب عياجو

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير
جامعة الشلفEmail: ababoutaveb@hotmail.com

الأستاذة: سليمة مخلوف

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير
جامعة الشلفEmail: makhlouf.salima@yahoo.com

الملخص

نظرا لما يعرفه عالم الأعمال من حدة في المنافسة و التنافس، أصبح لزاما على كل المؤسسات أن تجد لنفسها، ملاذا و ركنا ركيننا تحمي به نفسها من عواصف التغيير التي تميز السوق العالمي في هذا العصر، وهو ما يعرف بالتنافسية التي تمكن المؤسسات من الحفاظ على إستراتيجيتها و حماية نفسها من الزوال، و التي تعبر عن جملة الميزات التنافسية التي يمكن للمؤسسة تحقيقها في غمار المنافسة الحالية. بحيث تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا مهما و أساسيا في النهوض بإقتصاديات الدول و ذلك نظرا للخصوصيات التي تتميز بها من مرونة و عدم تأثرها بشكل كبير بالتغيرات الإقتصادية الكبرى و أيضا سهولة تسييرها. و إن كان دخول المؤسسة إلى السوق الدولية، يتطلب أن يكون للمؤسسة الصغيرة و المتوسطة إمكانيات تمكنها من الدخول إلى السوق الدولية، لهذا يجب على الدول توفير هذه الإمكانيات من أجل العمل على الرفع من القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة. و كان الهدف من دراسة هذا الموضوع، أولا: هو التعرف على مدى حقيقة قدرة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على المنافسة و على إمكانية إنتقال أنشطتها إلى الأسواق العالمية و صناعة ميزة تنافسية، ثانيا: معرفة معوقات تدويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية و ثالثا: محاولة معرفة حقيقة التوجه الدولي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة محل الدراسة و تقييمها. الكلمات الدالة: منافسة، قدرة تنافسية، تنافسية دولية، تدويل و مؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

Abstract

Given the Competition and Rivalry know by the world of business, the companies must find herself a shelter from the storms of change that characterize the global market nowadays, which is called the Competitiveness that will enable them to maintain continuity and protect themselves of extinction and disappearing, and that reflect the competitive advantages that organizations can achieve in the current Competition.

So ; The Small and medium enterprises have do important role and essentially by take of the economies of countries, that one Given the specificities that characterize by them, from flexibility and not affected dramatically by a big changes economic and also facility of management.

And by the foundation login in the international market if have need a potential to can achieve to entry the international market, to this states must provide these possibilities by work on lifting of competitiveness of The Small and medium enterprises.

And was intent to study this subject, First; determine the truth of capacity the Small and medium enterprises by competition and the possibillity of transmission your activity to the global market and industry competitive advantage. The second: Knowledge the obstacles of internationalization process of Small and medium enterprises Algerian. The third: Try to knowing reality of international orientation for the Small and medium enterprises under study and evaluated they.

Keywords : Competition – Competitiveness – International Competitiveness – Internationalization – Small and medium enterprise.

المقدمة

يعتبر موضوع القدرة التنافسية و التدويل من أهم المواضيع التي تشغل إهتمام الإقتصاديين و السياسيين و رجال الأعمال، و هي محط أنظار الكثير من الباحثين في المجالات المعتمدة منها الإقتصاد و الإدارة و الإحصاء و القانون و السياسة و الصناعة و الهندسة و غيرها. و مع الإفتتاح و التحرير الإقتصاديين و تغير دور الدولة في الشأن الإقتصادي لصالح القطاع الخاص، أخذت مسألة القدرة على المنافسة في الأسواق الدولية تحتل مساحات متزايدة في الأدبيات ذات العلاقة سواء كان ذلك على المستوى المحلي أو على المستوى الدولي.

و بناءً على هذا فإن إشكالية البحث تتعلق بقدرة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية على التعايش في ظل بيئة تنافسية متمسمة بالعمولة و انفتاح الأسواق أمام حركة تحرير التجارة العالمية نتيجة الاتفاقيات الدولية، فبتحرير التجارة الخارجية و سعي الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، ستواجه هذه المنظمات سواء العمومية منها أو الخاصة منافسة حادة في الأسواق الوطنية و الدولية، و بذلك وجدت هذه المنظمات نفسها في مستوى من التنافسية لا يسمح لها بالتصدي أمام المنافسة الأجنبية التي فرضت بقوة منتجاتها في السوق الوطنية و ما زالت تفرض بعد الاتفاقيات التي تمت بين الجزائر و بعض الدول الأجنبية، الأمر الذي يفرض على المؤسسة الجزائرية بذل مجهودات كبيرة في توفير و تنمية القدرات التنافسية من أجل بناء مزايا تنافسية لمنتجاتها إذا أرادت البقاء في السوق.

إن التحولات الاقتصادية التي مر بها العالم خاصة بعدة ظهور فكرة العمولة جعل إقتصاديات الدول تمر بتذبذبات و منحرجات حاسمة، مما جعل جل إقتصاديات العالم تتأثر بها، و قد أصبحت المؤسسات الكبرى بفرض قوانينها الخاصة في وسط تعددت فيه التقنيات و تطورت، و توافرت فيه المعلومات و اختلفت، و تعدت فيه كافة الحدود الجغرافية، و أصبح من الواضح أنه يجب على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الدخول في فضاء المنافسة و التي هي في تزايد مستمر، و في التحرير الإقتصادي بشكل عام، و تحرير التجارة الخارجية على وجه الخصوص نقول ما هو مصير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟

إن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية لم يعد لها فرصة للهروب من هذا المنطق، ألى و هو منطق المنافسة الشديدة، و من الضروري الآن على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية أن تكون لها تنافسية عالية و حرص شديد على البحث عن أسواق جديدة.

و في هذا المعنى لا بد من وجود سياسات لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي هي على استعداد لعملية التدويل، و ينبغي عادة لتدويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بصفة عامة أن ينظر في سياق تحرير السوق و القدرة التنافسية للمنتجات.

و من خلال هذا فالسؤال الرئيسي المطروح في تحليلنا هذا و هو: كيف يمكن للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية أن تمتلك قدرة تنافسية تمكنها من تدويل نشاطها في ظل الإنفتاح الحالي للحدود؟

و للوصول إلى عمق هذه الإشكالية سيتم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

* لماذا تركز التوجهات الإقتصادية الحالية و بشدة على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و ما الدور الذي تلعبه هذه الأخيرة في التنمية الإقتصادية؟

* هل تمتلك المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية قدرة تنافسية تمكنها من إقتحام الأسواق العالمية؟

* هل تعتبر عملية تدويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية فرصة أم تهديد للإقتصاد الوطني؟

* ما هي الآثار المترتبة على تدويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية؟

و قبل اللجوء في حيثيات الموضوع إرتأينا إلى التطرق إلى تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، تعتبر الجزائر كغيرها من الدول النامية لم تتبنى تعريفا رسميا للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة منذ الإستقلال، سوى بعض المحاولات و أبرزها:

* التعريف الذي تقدمت به وزارة الصناعة في التقرير الخاص ببرنامج تنمية الصناعات الصغيرة و المتوسطة في بداية السبعينيات (1972)، الذي يرى بأن المؤسسة الصغيرة و المتوسطة هي كل وحدة إنتاج مستقلة قانونا، و تشغل أقل من 500 عامل، و تحقق رقم أعمال سنوي أقل من 15 مليون دينار جزائري، و يتطلب إنشاؤها إستثمارات أقل من 10 مليون دينار جزائري.

* التعريف الذي تبنته المؤسسة الوطنية لتنمية الصناعات الخفيفة سنة 1983 حيث يركز التعريف المقترح على المعيارين الكمي، اليد العاملة و رقم الأعمال، فتعرف "المؤسسة الصغيرة و المتوسطة على أنها تلك المؤسسة التي تشغل أقل من 200 عامل و تحقق رقم أعمال أقل من 10 مليون دينار جزائري".

* و هناك محاولة تعريف أخرى تمت أثناء الملتقى الوطني حول تنمية المناطق الجبلية في إطار الدراسة التي تقدم بها السيد رابح محمد بلقاسم تحت عنوان "عناصر التفكير حول مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الإقتصاد الجبلي، و يركز على المعايير النوعية بحيث ينظر الباحث إلى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أنها " كل وحدة إنتاج و/أو وحدة الخدمات الصناعية ذات حجم صغير تتمتع بالتسيير المستقل و تأخذ إما شكل مؤسسات خاصة أو مؤسسات عامة و هذه الأخيرة هي مؤسسات محلية (ولائية أو بلدية)".

إلا أن هذه المحاولات كانت غير قادرة على تحديد تعريف دقيق للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة إذ ظلت صيغة التعريف ناقصة و لم تضع الحدود الفاصلة بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى غاية بداية الألفية الثالثة حيث أصدرت وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنة 2001 القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 01-18 المؤرخ في 27 رمضان 1422 هـ و الموافق 12 ديسمبر سنة 2001 م، و هو التعريف القانوني و الرسمي للجزائر، و الذي أبدت من خلاله الجزائر نيتها الجديدة في الإهتمام بهذا القطاع و هذا بعدما صادقت الجزائر على ميثاق بولونيا حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في جوان 2002، و هو ميثاق يكرس التعريف الذي حدده الإتحاد الأوروبي و يركز هذا التعريف على ثلاثة معايير و هي:

- عدد العمال في المؤسسة؛

- رقم الأعمال السنوي الذي تحققه المؤسسة؛
- الحصيلة السنوية وإستقلالية المؤسسة.

فتعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كان وضعها القانوني، بأنها مؤسسة إنتاج السلع و الخدمات تشغل من واحد إلى 250 عامل، و لا يتجاوز رقم أعمالها ملياري دينار جزائري أو لا يتعدى إجمالي حصيلتها السنوية 500 مليون دينار جزائري، و هي تحترم معايير الإستقلالية.

* المؤسسة المتوسطة: هي المؤسسة التي تشغل خمسين إلى 250 شخص و يتراوح رقم أعمالها بين 200 مليون و ملياري دينار جزائري أو التي تتراوح حصيلتها الإجمالية بين 100 مليون دينار جزائري.

* مؤسسة الصغيرة: هي المؤسسة التي تشغل من عشرة إلى تسعة و أربعين شخص و لا يتعدى رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار جزائري أو لا تتجاوز حصيلتها الإجمالية 100 مليون دينار جزائري.

* المؤسسة المصغرة: هي المؤسسة التي تشغل من واحد إلى تسعة أشخاص و لا يتعدى رقم أعمالها السنوي مليون دينار جزائري أو لا يتجاوز حصيلتها الإجمالية عشرة (10) مليون دينار جزائري.

و يمكن تلخيص تعريف المشروع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجدول التالي:

جدول رقم (01): تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المعيار- الحجم	المؤسسة المصغرة	المؤسسة الصغيرة	المؤسسة المتوسطة
عدد العمال	01 – 09	10 – 49	50 – 250

المصدر: من إعداد الباحثين إعتقادا على المعلومات السابقة

المحور الأول: القدرة التنافسية على مستوى المؤسسة و مؤشرات قياسها

إن الحديث عن موضوع التنافسية يقودنا إلى جدلية مفاهيمية مفادها أن البعض يستخدم كل من مصطلحات التنافسية (Competitiveness/ La compétition)، و كذا المنافسة (La concurrence/ Competition)، و الميزة التنافسية (L'avantage concurrentielle/ Competitive Advantage)، كترادفات غير أن هناك إختلافا و تباينا فيما بينهم، و يبرز وفق بعض الدراسات في أن مفهوم التنافسية أوسع من مفهوم المنافسة ذلك أن التنافسية تدل على وجود ديناميكية بين المنافسين، و قدرتهم على تصريف سلعهم و خدماتهم في سوق معينة. و بإستعراض التطور التاريخي لمفهوم الميزة التنافسية، يمكن إستخلاص كيف أصبح هذا المفهوم يتسم بالديناميكية، كما أنه متعدد الأبعاد، فهو يمتد ليشمل المؤسسة (المنظمة) و الصناعة (اللذان تعتبران وحدة التحليل الأساسية لـ Michael Porte) و كذلك الدولة باعتبارها البيئة أو الأساس المحلي الذي يساعد في تحقيق الميزة التنافسية للصناعة و المؤسسة (المنظمة). و تجدر الإشارة إلى أنه في هذا المبحث سيتم التطرق إلى القدرة التنافسية و مؤشرات قياسها.

أولا: تعريف القدرة التنافسية على مستوى المؤسسة

تتفق أغلب الدراسات على أن مستوى المؤسسة هو أفضل مستوى لتطبيق مفهوم القدرة التنافسية، فالمؤسسات هي التي تتنافس في الأسواق الدولية وليست القطاعات و لا الدول، و لهذا نذكر أهم التعاريف المقدمة للقدرة التنافسية على مستوى المؤسسة و هي:

1. التعريف البريطاني: تعرف القدرة التنافسية على مستوى المؤسسة في بريطانيا على أنها "القدرة على إنتاج السلع و الخدمات بالتنوع الجيدة و بالسعر المناسب و في الوقت المناسب، و هذا يعني تلبية حاجات المستهلكين بشكل أكثر كفاءة من المؤسسات الأخرى". يتمحور التعريف البريطاني حول قدرة المؤسسة على تلبية رغبات المستهلكين المختلفة، و ذلك بتوفير سلع و خدمات ذات نوعية جيدة و جودة عالية بالسعر المناسب و في الوقت المناسب حتى تستطيع من خلالها النفاذ إلى الأسواق الدولية.

2. تعريف مايكل بورتير Michael porter: يرى هذا الأخير أن القدرة التنافسية للمؤسسة تنشأ أساسا "من القيمة التي باستطاعة مؤسسة ما أن تخلقها لزبائنها، إذ يمكن أن تأخذ شكل أسعار أقل بالنسبة لأسعار المنافسين و بمنافع متساوية، أو بتقديم منافع متفردة في المنتج تعوض بشكل واسع الزيادة السعرية فيه"، أي أن المؤسسة التي تملك قدرة تنافسية بالنسبة لمايكل بورتير هي التي تتميز بقدرتها على:

- إنتاج أو بيع نفس المنتجات بسعر أقل من المنافسين، هذه الميزة تنشأ من قدرة المؤسسة على تقليل التكلفة مع المحافظة على مستوى من الجودة والربح.

- إنتاج منتجات و تقديم خدمات فيها شيء ما له قيمة مرتفعة من وجهة نظر المستهلك (جودة أعلى، سعر أقل، خدمات ما بعد البيع...) بحيث تنفرد به المؤسسة عن منافسيها.

و تعرف أيضا القدرة التنافسية على صعيد المؤسسة بأنها تعني القدرة على تزويد المستهلك بمنتجات و خدمات بشكل أكثر كفاءة و فعالية من المنافسين الآخرين في السوق الدولية، مما يجعل نجاحا مستمرا لهذه المؤسسة على الصعيد العالمي في ظل غياب الدعم و الحماية من قبل الحكومة، و يتم ذلك من خلال رفع إنتاجية عوامل الإنتاج الموظفة في العملية الإنتاجية (العمل، رأس المال و التكنولوجيا).

من خلال التعاريف السابقة يمكننا القول بأن المؤسسة التي لها قدرة تنافسية هي تلك المؤسسة التي تمتلك القدرة على خلق قيمة لزيائنها من خلال تبني إستراتيجية فعالة تميزها عن منافسيها وتمكنها من زيادة ربحيتها و النفاذ إلى الأسواق العالمية، بما يضمن لها البقاء و الاستمرار و تحسين الظروف المعيشية للأفراد لتحقيق النمو الاقتصادي ككل، و أن خلق قيمة للزبون من خلال إكتساب قدرة تنافسية لا يعني التركيز على جانب السعر و إنخفاضه فحسب، بل يمتد إلى أبعد من ذلك سواء كان في جودة المنتج، الأمان المتحقق منه، المنافع المختلفة التي يحققها مقارنة بغيره من المنتجات، التلف و الأضرار الناجمة عن الاستخدام ... الخ، و التي جميعها تصب في رضا الزبون عنها، فعلى المؤسسات بشق أنواعها أن تدرك تماما بأنه ليس هناك قدرة تنافسية ثابتة أو نجاح مستمر و إلى الأبد، بل إذا كانت تريد أن تحقق ذلك فعليها أن تعزز من قدراتها التنافسية و تطورها بما يتوافق مع متطلبات السوق و المنافسة القائمة و رغبة و إحتياجات المستهلكين المستمرة في التغيير عبر الزمن.

ثانيا: مؤشرات قياس القدرة التنافسية على مستوى المؤسسة

يمكن قياس القدرة التنافسية للمؤسسة من خلال عدة مؤشرات أهمها: الربحية، تكلفة الصنع، الإنتاجية الكلية للعوامل و الحصة السوقية و هي كالاتي:

1. مؤشر الربحية: و نقصد بالربحية "قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح تكون في الغالب أعلى من متوسط الأرباح المحققة في الصناعة (قطاع النشاط) و أن تستمر في ذلك على المدين المتوسط و الطويل" لذلك ما يهيم المؤسسة حقا ليست الأرباح الحالية المحققة في لحظة معينة و إنما ما يمكن تحقيقه مستقبلا بحيث يضمن لها البقاء في السوق و الاستمرار لفترة طويلة من الزمن، أي أن "القيمة الحالية لأرباح المؤسسة تتعلق بالقيمة السوقية لها".

كما سبق ذكره أن مؤشر الربحية مؤشر كافي للتنافسية الحالية، و كما تمثل الحصة من السوق مؤشرا على التنافسية و لكن المشروع يمكن أن يكون تنافسيا في سوق تتجه بذاتها نحو التراجع، و بذلك فإن التنافسية الحالية لن تكون ضامنة لربحيته المستقبلية، و يمكن قياس تنافسية المشروع بواسطة مؤشر Tobin's الذي يتمثل في: النسبة السوقية للدين و رؤوس الأموال الخاصة بالمشروع/ تكلفة إستبدال الأصول، فإن كانت النسبة أقل من الواحد فإن المشروع غير تنافسي. إن مؤشر الربحية مرتبط كثيرا بتدنية التكاليف و تعتمد الأرباح المستقبلية للمؤسسة على إنتاجيتها النسبية، و تكلفة عوامل إنتاجها و كذلك على الجاذبية النسبية لمنتجاتها على المدى الطويل في الأسواق، كما أن الربحية المستقبلية للمؤسسة يمكن أن تقوم على نفقاتها الحالية على البحث و التطوير و براءات الاختراع التي تحصل عليها. و يمكن قياس القدرة التنافسية للمؤسسة إنطلاقا من الربحية كمؤشر بالإعتماد على معطيات الجداول المحاسبية للمؤسسة ذكر النسب التالية:

- هامش الربح من المبيعات = صافي الدخل / إجمالي قيمة المبيعات * 100

- العائد من الإستثمار = صافي الربح / مجموع قيمة الموجودات * 100

- العائد على حق الملكية = صافي الربح / حق الملكية * 100

و بطبيعة الحال إن إرتفاع هذه النسب مقارنة بالمنافسين يعطي مؤشر مهم على تحقيق القدرة التنافسية للمؤسسة، و عليه المؤسسة التي تملك قدرة تنافسية هي التي تحقق أرباح أكبر مقارنة بمنافسيها.

2. مؤشر تكلفة الصنع: نقصد بتكلفة الصنع "قدرة المؤسسة على الإنتاج بأقل التكاليف الممكنة مقارنة مع منافسيها" و تمثل تكلفة الصنع «مؤشرا كافيا عن القدرة التنافسية في فرع النشاط المتجانس (ذو منتجات متشابهة ما لم يكن ذلك الإنخفاض في التكاليف على حساب الربحية المستقبلية"، لأن إنخفاض أسعارها بناء على إنخفاض تكاليفها يمكنها هذا من البيع بنفس الأسعار أو أقل من مستوياتها المتوسطة السائدة في المؤسسات المنافسة لها و هو ما يعني تعظيم العوائد و اتساع الفجوة ايجابية ما بين الإيرادات و التكاليف، كما يمكن أيضا لتكلفة وحدة العمل أن تكون بديلا لتكلفة الصنع المتوسطة عندما تشكل تكلفة اليد العاملة النسبة الأكبر من التكلفة الإجمالية، و لكن هذه الوضعية يتناقض وجودها. و تعتبر المؤسسة غير تنافسية "عندما تكون تكلفة الصنع المتوسطة تتجاوز سعر منتجاتها في الأسواق، و يعزى ذلك إما لانخفاض إنتاجيتها أو أن قيمة الموارد التي تستعملها المؤسسة تزيد على قيمة السلع التي تنتجها أو الخدمات التي تقدمها و هذا يعني أن موارد المؤسسة يساء تخصيصها و تسير بطريقة غير فعالة، أو السببين معا و هذا في حالة قطاع نشاط ذو منتجات غير متجانسة (متنوعة)".

و من أجل تحسين التسيير الفعال للمؤسسة لا بد من ضرورة تكوين الموارد البشرية بإعتبارها من أبرز مقومات القدرة التنافسية للمؤسسة، و ما نلاحظه أن المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في وضعها الحالي المتميز برداءة الإنتاج و تكلفته المرتفعة و بسوء التسيير و بعدم الإهتمام الكافي برضا الزبون و عدم إعطاء المتعلم الأهمية التي يستحقها سواء ماديا أو معنويا، ما زالت بعيدة جدا عن الوصول إلى المستوى الذي يؤهلها لمواجهة المنافسة الشرسة من قبل مؤسسات تعتمد إستراتيجية التسويق الدولي و تتضمن مبدأ الجودة الشاملة المرتكزة على إحداث التغييرات المستمرة على جميع أبعدها المؤسسة، و كل ذلك يستدعي التعجيل بإدخال إصلاحات جديدة سواء على صعيد المؤسسة و أساسا سيرها أو على محيطها الاقتصادي و الإجتماعي و الثقافي.

3. مؤشر الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج (P.T.F: Productivité Totale des Facteurs): يشير مصطلح الإنتاجية بصفة عامة إلى نسبة المخرجات إلى المدخلات وتشمل المدخلات ساعات العمل أي تكلفتها وتكاليف الآلات والمعدات بينما تشمل المخرجات المبيعات، الدخل، الحصة السوقية¹⁵. وتعرف على أنها "مقدار ما تنتجه الوحدة الواحدة من عوامل الإنتاج" أي تقيس مدى إنتاجية المؤسسة وقدرتها على تحويل عوامل الإنتاج إلى منتجات، وما يؤخذ على هذا المفهوم أنه لا يوضح مزايا ومساوي تكلفة الإنتاج، كما أنه في حالة إذا كان الإنتاج مقاسا بالوحدات مثل الأطنان أو الأعداد، فإن الإنتاجية الإجمالية للعوامل لا توضح شيئا حول جاذبية المنتجات المعروفة من جانب المؤسسة، ويمكن مقارنة الإنتاجية الكلية للعوامل لعدة مؤسسات محلية، وذلك بوفورات الحجم وتحرك دالة التكلفة الحدية للأسفل.

من خلال التعاريف السابقة يمكننا إستنتاج أن علاقة الإنتاج بعنصر واحد من عناصر الإنتاج هي الإنتاجية الجزئية مثل إنتاجية العمل أو إنتاجية رأس المال، أما العلاقة بين الإنتاج وجميع عناصر الإنتاج فهي تشير إلى الإنتاجية الكلية، ويفيد مفهوم الإنتاجية باعتباره أداة يستخدمها المدير في القياس والمقارنة للتعرف على مستوى الأداء داخل مؤسسة بالنسبة لغيرها من المؤسسات في نفس قطاع النشاط، أو في فترات مختلفة. وتمثل الخطوة الأساسية في حساب مؤشرات الإنتاجية في توفير البيانات حول مقادير المدخلات والمخرجات، ويمكن التعبير عنها بالصيغة الرياضية التالية:

- الإنتاجية الكلية = المخرجات الكلية / المدخلات الكلية

- الإنتاجية الجزئية = المخرجات الكلية / أحد عناصر الإنتاج

تعد الإنتاجية مؤشرا هاما وترتبط ارتباطا وثيقا بالقدرة التنافسية، إذ من غير المعقول تصور وجود مؤسسة منافسة تستند إلى مكونات إنتاجية ضعيفة. ومن الضروري الاهتمام بزيادة الإنتاجية وتحسين استغلال الموارد لأنها تساهم في زيادة أرباح المؤسسات الاقتصادية وتزيد من دخل الأفراد كما أن زيادة الإنتاجية توفر السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع بأقل تكلفة ممكنة وتوسيع نطاق السوق عن طريق تقديم المزيد من المنتجات.

4. مؤشر الحصة السوقية: يعتبر نصيب المنظمة من مبيعات السوق أحد المؤشرات الجيدة للحكم على تنافسيتها ومدى تحقيقها لأهداف النمو والاستمرار. وقد تسعى كل المنظمات إلى الحصول على نصيب معين من مبيعات السوق الذي تعمل فيه. حيث يكون هذا الهدف ملائما إذا كان السوق ينمو وكانت هناك فرصا مستقبلية تسعى إلى اغتنامها هو مؤشر مهم في تقدير حصة المؤسسة من المبيعات إلى إجمالي مبيعات قطاع النشاط الذي تنتهي إليه المؤسسة، فكلما ارتفعت هذه النسبة كلما دل ذلك على قوة المؤسسة في السوق، وتعرف الحصة السوقية بأنها "مجموع مبيعات المنظمة من علامة معينة مقسومة على مجموع مبيعات المنظمات الأخرى لنفس السلعة وبمختلف العلامات" كما تعرف بأنها النسبة بين حصة سوق المؤسسة وحصة السوق الإجمالية أو حصة سوق المنافس الأحسن أداء. ويمكن أن نعبر عن الحصة السوقية للمؤسسة كما يلي:

الحصة السوقية = إجمالي قيمة مبيعات المؤسسة / إجمالي قيمة مبيعات قطاع النشاط.

ومن الممكن لمؤسسة ما أن تكون مربحة وتستحوذ على جزء هام من السوق الداخلية بدون أن تكون لها قدرة تنافسية على المستوى الدولي، و يحصل هذا عندما تكون السوق المحلية محمية من عوائق إتجاه التجارة الدولية، كما يمكن للمؤسسات الوطنية أن تكون ذات ربحية آنية ولكنها غير قادرة على الاحتفاظ بالمنافسة عند تحرير التجارة، ولتقدير الاحتمال لهذا الحدث يجب مقارنة تكاليف المؤسسة مع تكاليف منافسها الدوليين المحتملين.

وتجدر الإشارة هنا إلى وجود مؤشرات أخرى إلى جانب المؤشرات السابقة لقياس تنافسية المؤسسة، وتمثل في:

* ثمة عوامل عديدة ليست مرتبطة بالأسعار تعطي اختلافات عن مستوى إنتاجية اليد العاملة، رأس المال (وفورات الحجم، سلسلة العمليات، حجم المخزون، الإدارة، علاقات العمل....إلخ)؛

* يمكن للمؤسسات أن تحسن أدائها من خلال التقليد والإبداع التكنولوجي وأن الوصفة الحسنة للمؤسسة يمكن أن تعطي نتائج حسنة لدى مؤسسات تعتمد على مدخل عوامل إنتاج أكثر رخصا؛

* محدودية دور الدولة وتطلب استعمال تقنيات إنتاج مرنة ورقابة مستمرة على النوعية والتكاليف والتطلع إلى الأمد الطويل أكثر من الأمد القصير؛

* ضرورة إعطاء أهمية أكبر إلى تكوين وإعادة النظر إلى العامل كشريك وليس عامل إنتاج؛

المحور الثاني: الإطار المفاهيمي لعملية التدويل

بفعل التطور التكنولوجي السريع والمتزايد أصبح هناك تضارب في المعاني حول المقصود بمصطلح تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة Internationalisation des PME، ومصطلح عالمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة Globalisation des PME، ومصطلح عولمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة Mondialisation des PME، حيث يختلف مفهوم تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن مفهوم العولمة والعالمية وتوضيح المعنى أكثر ندرج التعاريف التالية:

تعرف العولمة بأنها: "الإختراق المتزايد في السرعة والحجم للأسواق المحلية من قبل منافسين أجنب" وتعرف عولمة المؤسسات بأنها: "التوسع المتزايد المطرد في تدويل الإنتاج من قبل الشركات متعددة الجنسيات Internationalization of Production، بالتوازي مع الثورة المستمرة في الإتصالات والمعلومات".

وتعرف عالمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة PME Globale ولوج هذه الأخيرة إلى الأسواق الدولية حيث يكون حجم إنتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الخارج أكبر من إنتاجها في السوق المحلية مع بقاء هاجس البعد الثقافي*
*أما تدويل المؤسسة فيعرف على أنه: "عملية أو مراحل متتابعة تسمح للمؤسسة بإنجاز تهيمن « Apprentissage » تدريجي مع الأسواق الأجنبية"، أما حسب Kotler و Dubois يعرفان التدويل على كونه تطوير المنتجات والخدمات للدخول في الأسواق الخارجية
و من هذا يتبين بأن المؤسسات لا تقتحم الأسواق الدولية عشوائيا أو صدفة أو بطريقة غير مدروسة، بل لا بد من تمرين، إما بالخبرة المكتسبة من خلال إستغلال سوق له خصائص متقاربة جغرافيا ونفسيا من السوق المحلي، أو من طرف وسطاء أو وكلاء بالإضافة العمل على تطوير المنتج لدخول سوق جديدة.

من خلال هذه التعاريف، يمكن التفريق بين المصطلحات، فمصطلح الكونية (العولمة) أشمل وأوسع من مصطلح الدولية، كون هذا الأخير يقتصر على التوسع الجغرافي لنشاط الشركة، أي العمل خارج الحدود الوطنية.
بينما الأول "مصطلح الكونية"، يشمل إضافة إلى ما سبق إستراتيجية متطورة تتكيف مع متطلبات العصر الحديث، و هيكل تنظيمي مناسب يسمح لها بغزو الأسواق المستهدفة بأقل تكلفة وأعلى جودة.

و يمكن تعريف التدويل كالاتي: يقصد بتدويل المؤسسات جعل نشاطها نشاطا دوليا، أو يتجاوز الحدود الوطنية، أو الإنتقال من السوق الوطني إلى السوق الدولي، وتضم عملية التدويل كل من:

*التصدير: والذي يمثل أكبر نسبة من نسب تدويل النشاط الذي تعتمد المؤسسات، وينقسم إلى:

- التصدير المباشر: أي العلاقة المباشرة مع المستوردين.

- التصدير الغير مباشر: ويكون عن طريق:

- منح رخص لوكلاء معتمدين خارج الوطن:

-الإستعانة بالمكاتب الدولية والمؤسسات المتخصصة لتوزيع منتجات المؤسسة في الخارج...إلخ.

*الإستثمار المباشر وغير مباشر: في الدول الأجنبية ويكون ذلك عن طريق:

- إنشاء فروع ذات ملكية خاصة للمؤسسات في الخارج؛

- إنشاء فروع مختلطة مع مؤسسات محلية في الخارج؛

- منح رخص إستغلال وإميازات لمؤسسات أخرى خارج الوطن.

إن تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو أن تسوق بانتظام منتجاتها إلى خارج حدود البلد وهو بعيد كل البعد عن مؤسسة متعددة الجنسيات تملك فروع في مختلف أنحاء العالم، وغالبية المؤسسات التي تحاول التدويل تمر بمراحل مختلفة من درجات الإلتزام الدولي، فالتدويل هو عملية مكونة من مراحل متتالية تسمح للمؤسسة باكتساب الخبرة تدريجيا في الأسواق الأجنبية.

و نشير أن مفهوم البعد أي المسافة « Distance » يلعب دور المحرك لعملية التدويل، وهو يتضمن ثلاثة حالات عن المسافة بين المصدر و عميله في الخارج.

*البعد الجغرافي: يمكن ترجمته إلى تكاليف نقل السلعة؛

*البعد المؤسسي: ونقصه به الإختلاف في السياسات الإقتصادية المتبعة من قبل كل دولة، ويمكن أن تتضمن الحواجز الجغرافية، الإختلافات في الإجراءات القانونية والمعايير، الإختلافات المالية (السياسات المالية، نسب الفوائد، تذبذبات أسعار الصرف بالنسبة للعملة المحلية...);

*البعد الثقافي والبسكولوجي: الذي ينتج عنه عدم المرونة المحلية إتجاه المصدرين الذين يدخلون السوق والتفضيلات الخاصة بالأسواق المتقاربة ثقافيا والتي تقاس عادة على أساس الإختلافات في التطور الإقتصادي، الإختلافات في كثافة المعاملات التجارية بين البلدين، الإختلافات الخاصة باللغة والتربية والأفكار السائدة.

المحور الثالث: دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية مستغانم

لقد أملى علينا موضوع البحث إتباع منهج معين دون غيره من المناهج من أجل تقصي المعلومات من الميدان. حيث أصبح منهج دراسة الحالة أكثر المناهج ملائمة لهذا الغرض، بسبب توافقه مع هدف الدراسة والمتمثل في تقصي المعلومات حول مدى قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على المنافسة وكيف يمكن تبني الإبداع وتحسين الكفاءة من الرفع من قدرتها التنافسية، خاصة في ظل الإفتتاح على السوق الدولية وسعي الجزائر للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة لذلك تم إختيار عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية مستغانم.

وعلى هذا الأساس سيتضمن هذا المحور المنهج والتقنيات المستخدمة في الدراسة الميدانية، ومن ثم يتم التطرق إلى محددات الدراسة الميدانية والمتضمنة مجتمع الدراسة، عينتها، حدودها ومشاكلها، وأخيرا إرتأينا أن يكون حول عرض إستمارة الإستبيان.

أولاً: منهج الدراسة الميدانية ومحدداتها

1. منهج الدراسة الميدانية: تعرف البحوث (الدراسة) الميدانية " بأنها البحوث التي تنفذ عن طريق جمع المعلومات من مواقع المؤسسات و الوحدات الإدارية والتجمعات البشرية المعينة بالدراسة، و يكون جمع المعلومات عادة بشكل مباشر من هذه الجهات، و عن طريق الإستبيان و الإستقصاء أو المقابلة والمواجهة أو الملاحظة المباشرة، وهناك عدد من المناهج المتبعة لهذا النوع من البحوث وأهمها:

- البحوث التي تتبع منهج المسحي "Survey":

- البحوث التي تتبع منهج دراسة الحالة "Case Study":

- البحوث الوصفية الأخرى "Description"

وفي هذا البحث فإن دراستنا مبنية على منهج دراسة الحالة، ولهذا نعرف المنهج بأنه هو "الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم المختلفة، وذلك عن طريق جملة من القواعد العامة، التي تسيطر على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة ومقبولة"، و لهذا فإن المنهج المستخدم في هذا البحث هو منهج دراسة الحالة وهذا لتوافقه مع أهداف ومراحل الدراسة.

إنطلاقاً من طبيعة البحث الذي يستهدف دراسة مدى قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على المنافسة وكيف يمكن تبني الإبداع وتحسين الكفاءة من الرفع من قدرتها التنافسية، بحيث تطلبت الدراسة الميدانية إسقاط المفاهيم النظرية على المستوى التطبيقي المتمثل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية. و إستناداً لمتطلبات البحث الميداني، إرتأينا أن أكثر التقنيات ملائمة لطبيعة الموضوع و هدفه، والتي سمحت لنا بالنزول إلى الواقع و جمع المعطيات اللازمة للإجابة على الإشكالية المطروحة في مقدمة البحث و هي الإستبيان، و هو تقنية مباشرة لجمع المعطيات من خلال أسئلة على الأفراد بطريقة موجهة، ذلك لأن الإجابات محددة مسبقاً، هذا ما يسمح بالقيام بمعالجات كمية بهدف إكتشاف علاقات رياضية والقيام بمقارنات رقمية، ويعرف بأنه " مجموعة من الأسئلة و الإستفسارات المتنوعة، و المرتبطة بعضها ببعض الآخر بشكل يحقق الهدف، أو الأهداف، التي يسعى إليها الباحث بضوء موضوعه والمشكلة التي إختارها لبحثه"

2. محددات الدراسة الميدانية: سيتم تناول فيما يلي محددات الدراسة الميدانية المتعلقة بتقنية الإستبيان وذلك بالتقريب أكثر من الواقع، وذلك بتقديم المجتمع المتعلق بتقنية الإستبيان و عينتها.

1.2-مجتمع الدراسة و عينتها: يضم مجتمع الدراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (القطاع الصناعي) التي تمارس نشاطها في ولاية مستغانم، بحيث تم إجراء الدراسة الميدانية على ثلاثين (30) مؤسسة صغيرة ومتوسطة على مستوى ولاية مستغانم، من أصل ثمان و ثمانون (88) مؤسسة تنشط في القطاع العام والخاص، إختيار العينة لم يكن بطريق عشوائية، لقد تم إختيار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في القطاع الصناعي (الإنتاجي).

أما فيما يخص عينة الدراسة فقد تم تحديد حجمها بشكل مسبق قبل توزيع الإستمارة، بحيث تم توزيع ثلاثين إستمارة على ثلاثون مؤسسة، فتجاوبت معنا عشرون مؤسسة فقط من أصل ثلاثين مؤسسة، و تمّ ملاً الإستمارة بطريقة الملاً الذاتي أي عن طريق التسليم و الإستلام لاحقاً، إلا بعض المؤسسات بحيث تم ملاً الإستبيان بطريقة مباشرة حيث تمكنا من الحضور لحظة ملاً الإستمارة من قبل المبحوث و مقابلته و هو ما يعرف بالإستمارة بالمقابلة، و في هذه الحالة تمكنا من الحصول على معلومات أكثر تتعلق بإجابات المبحوث في حالة وجود أي غموض قد يكتنف إجابته، في حين عشر مؤسسات رفضت التجاوب معنا لعدة أسباب و من بينها أن هذه المعلومات قد تؤثر على تنافسية المؤسسة أمام منافسيها و أن هذه الأسئلة تعد ضمن الإطار الخاص للمؤسسة و على هذا الأساس تم الرفض النهائي للتجاوب معنا. و بعد عملية الفرز، التبيوب و التنظيم تقرر الإبقاء على جميع الإستمارات التي تم ملاًها بطريقة إستمارة الملاً الذاتي و إستمارة بالمقابلة. و الجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (02): مجتمع الدراسة و عينة البحث

البيان	العدد	النسبة المئوية
عدد الإستمارات الإجمالي	30	100%
عدد الإستمارات المستلمة و المقبولة	20	66.66%
عدد الإستمارات المستبعدة	10	33.33%

المصدر: من إعداد الباحثين إستناداً إلى عدد الإستمارات الإستبيان.

ثانياً: عرض الاستمارة وتحليل نتائج الاستبيان

1. عرض الاستمارة: يعتبر الإستبيان التقنية المستخدمة في إطار هذه الدراسة الميدانية. و قد تم إعداد الإستمارة التي تمثل قاعدة الدراسة الإحصائية و أداة جمع البيانات المرتبطة بتقنية الإستبيان، بشكل مخطط و مهيكل من أجل تفادي الأخطاء الناجمة عن الصياغة أو عن محتوى

الإجابات المقترحة. مع الأخذ بعين الاعتبار الترتيب العام للأسئلة ضمن الإستمارة و تداخلها و كذا طريقة عرضها من أجل ضمان صلاحيتها. من جهة أخرى تمت مراعاة عملية تقديم الإستمارة ضمن هيكل يضمن تناسق وضع الأسئلة من أجل تسهيل عملية تحليل و معالجة البيانات في وقت لاحق، حيث تم إدراج الأسئلة المرتبطة ببعضها البعض بكيفية متتالية و في نفس الوقت تمكن المبحوث من الإجابة بسهولة. و على هذا الأساس تم تقسيم الأسئلة الواردة في الإستبيان إلى ثلاثة أقسام رئيسية، بحيث يتضمن القسم الأول أسئلة خاصة بتقديم المؤسسات المشكلة للعينة، بمعنى هي أسئلة عامة حول المؤسسة كالشكل القانوني لها ، المدة الزمنية لإنشائها، عدد العمال و مجال النشاط و بالإضافة إلى المنصب الذي يشغله مسير المؤسسة و المستوى العلمي للمالئ الإستمارة.

القسم الثاني من الإستبيان من الإستبيان يسمح بإعطاء صورة واضحة عن مستوى المنافسة و مدى إهتمام المؤسسات الصغيرة بها من خلال عدة أسئلة سيتم التعرض لها لاحقا.

أما فيما يخص القسم الثالث فقد خصص للأسئلة المتعلقة بنشاط التدويل و مدى طموح و سعي المؤسسات للتوجه للأسواق الخارجية.

2. تحليل نتائج الإستبيان: لقد تجمع لدينا كافة المعطيات الأساسية بصورة مرتبة و منظمة تسمح لنا باستخدامها كمدخلات في عمليات المعالجة و التحليل، و ذلك باستخدام الطرق الإحصائية الملائمة، و تنتهي عمليات المعالجة و التحليل بإعطاء معنى للنتائج المتحصل عليها من خلال تأويلها على ضوء التساؤلات المطروحة في الإشكالية.

1.2- خصائص العينة: يتطلب عرض نتائج الدراسة الميدانية في البداية تقديم خصائص العينة التي أخضعناها للدراسة، بمعرفة هذه الخصائص يمكننا إجراء التحليلات اللازمة في المراحل اللاحقة و المتعلقة بالمواضيع التي تم التطرق إليها في الإستمارة.

جدول رقم (03): توزيع مفردات عينة الدراسة وفقاً للخصائص

النسبة	العدد	الشكل القانوني	النسبة	العدد	مجال النشاط
45%	09	شركة مساهمة (SPA)	10%	02	المواد الغذائية
25%	05	شركة ذات المسؤولية المحدودة (SARL)	15%	03	مواد كيميائية وبلاستيك
30%	06	شركة ذات الشخص الوحيد و المسؤولية المحدودة (EURL)	25%	05	مشروبات غازية
النسبة	العدد	القوى العاملة	05%	01	ياووغت
55%	11	مؤسسة مصغرة	30%	06	الحليب و مشتقاته
35%	07	مؤسسة صغيرة	10%	02	مواد البناء و العمران
10%	02	مؤسسة متوسطة	05%	01	أخرى
النسبة	العدد	المستوى التعليمي	النسبة	العدد	المنصب الشاغل
30%	/	ثانوي	45%	09	مسير - مدير عام -
70%	/	جامعي	30%	06	مسؤول إداري
			25%	05	محاسب

المصدر: من إعداد الباحثين

يتضح لنا من الجدول أعلاه أن النسبة الأكبر كانت 45% و تمثل مؤسسات ذات الشكل القانوني "SPA" (Société par action) شركة مساهمة، أما المؤسسات من الشكل "SARL" (Société à responsabilité limitée) شركة ذات المسؤولية المحدودة فقد بلغت نسبتها 25% و المؤسسات من الشكل "EURL" (Entreprise individuelle) شركة ذات الشخص الوحيد و المسؤولية المحدودة فقد شكلت ما نسبته 30%. في حين أغلب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المستجوبة تنشط ضمن نشاط إنتاج الحليب و مشتقاته بنسبة 30% ثم تليها مباشرة المؤسسات التي تنشط في مجال مواد كيميائية بنسبة 25% ثم باقي المجالات بنسب متفاوتة و ذلك حسب ما أظهره الجدول أعلاه.

أما فيما يخص معيار القوى العاملة قمنا بإختيار المعيار المستخدم عادة لتصنيف المؤسسات حسب الحجم و هو عدد العمال و تم تصنيف الفئات على أساس التقسيم المعتمد في الجزائر (حسب الجريدة الرسمية رقم 77 الصادرة في 15 ديسمبر 2001) و المقسمة إلى ثلاث فئات كما هو في التعريف الجزائري لهاته المؤسسات، نجد أغلب المؤسسات المستجوبة و التي تقدر بـ 55% من الفئة التي تنتمي إلى المؤسسات التي تشغل أقل عشرة عمال و هي المؤسسات المصغرة، في حين أن نسبة 35% من المؤسسات توظف عددا من العمال يتراوح ما بين عشرة إلى تسعة و أربعون عاملا و هي مؤسسات المتوسطة، أما المؤسسات التي توظف أكثر من 50 عاملا فهي تقدر بنسبة بسيطة تبلغ 10% من النسبة الكلية للمؤسسات المستجوبة.

ويتضح لنا ان معظم المؤسسات الخاصة يكون عدد العمال فيها محدود، خلاف المؤسسات العمومية التي تكون لها القدرة على توظيف عدد كبير من العمال.

كما يظهر لنا تنوع مناصب المستجوبين في المؤسسات المشكلة للعينة، حيث أن 45% من المسؤولين يشغلون منصب مدير عام، 30% منها منصب مسؤول إداري و 25% منصب محاسب.

ولقد أظهرت نتائج الإستبيان أن أغلبية المبحوثين هم ذو مستوى جامعي بنسبة 70%، و ما نسبته 30% ثانوي و إن دل هذا على شيء فإنه يدل على أن مسيري المؤسسات لهم إهتمام واضح بحاملي الشهادات.

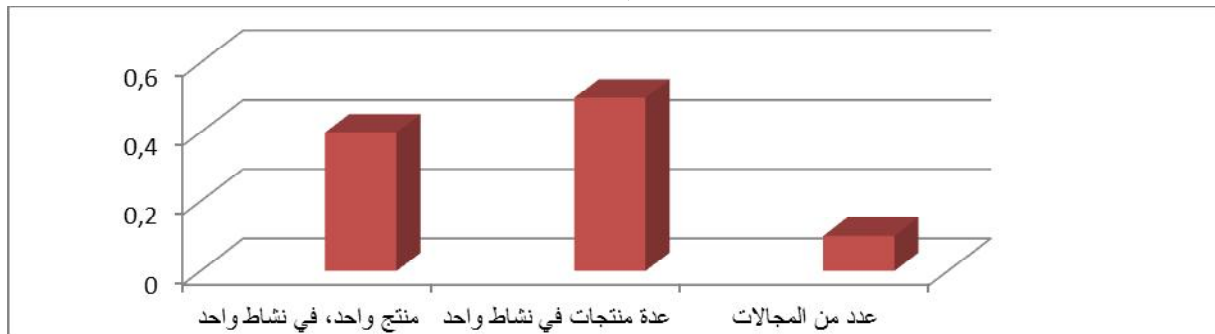
و فيما تعلق بالخبرة المهنية أغلب المؤسسات أجابت بأن لديها خبرة مهنية في مجال نشاطها و بلغت نسبتها 80%، في حين أن 20% من المؤسسات صرحت بأنها لا تمتلك خبرة مهنية و غالبيتها جديدة النشأة.

بناءً على ما تم استعراضه، يتضح من نتائج التحليل الوصفي لعينة الدراسة وفق خصائصها أن معظم مفردات العينة ذوي شهادات جامعية بنسبة 70%، أما من ناحية الشكل القانوني فإن الغالبية المسيطرة على العينة المدروسة و تمثل مؤسسات ذات الشكل القانوني "SPA" (Société par action) شركة مساهمة بنسبة 45%، في حين تصدرت المؤسسات المصغرة بنسبة 55%، و تبين لنا ان اغلب النشاطات التي تنشط فيها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي المواد الاستهلاكية بنسبة 75% و هذا إن دل على شيء فإنه يدل على إرتفاع الطلب المحلي للمواد الاستهلاكية و عدم القدرة على تغطية السوق المحلية.

2.2- القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية

* عدد المنتجات: بالنظر إلى الشكل أدناه يتبين لنا بأن نسبة 40% من المؤسسات تعمل في نشاط واحد و ذلك بإنتاج منتج واحد، أما 50% من المؤسسات فهي تقوم بإنتاج عدة منتجات في نشاط واحد في حين 10% من المؤسسات تعمل في عدد من المجالات.

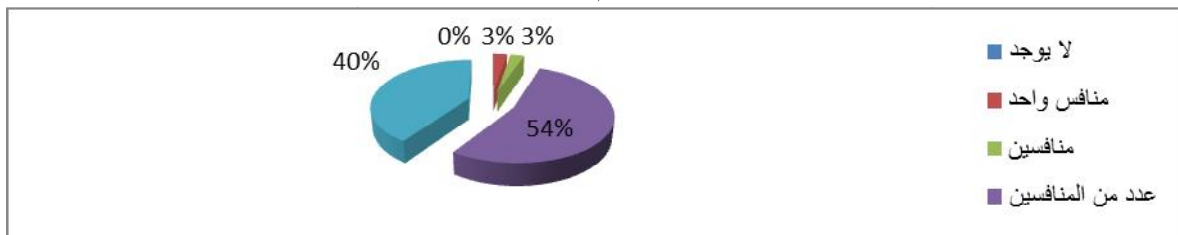
شكل رقم (01): عدد المنتجات



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على نتائج الإستبيان

* عدد المنافسين: وكان الهدف من هذا السؤال وهو معرفة عدد المنافسين، و ما تمت ملاحظته في عدد المنافسين فإننا نجد أن أغلب المؤسسات أدلت بإجابة أن لديها عدد من المنافسين و بلغت نسبتها 54.05% ثم تلتها إجابة لا أعلم بنسبة 40.54% و قد يكون مرد ذلك إلى إعتبار هذه المعلومة سرية و لا يجب الإدلاء بها أو حتى الإطلاع عليها، أما فيما يخص إختيارات: لا يوجد، منافس واحد و منافسين فقد بلغت نسبتها: 0%، 2.70% و 2.70% على الترتيب. و الشكل التالي يوضح ذلك.

شكل رقم (02): عدد المنافسين



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على نتائج الاستبيان

إذا لا حظنا في عدد المنافسين فإن أغلب المؤسسات صرحت بإجابة أن أغلب منافسها هم منافسها في القطاع بنسبة 29.41% ثم تلتها مباشرة مؤسسات مصدرة بنسبة 22.05% أما باقي الخيارات فكانت ذات نسب متفاوتة الترتيب، فقد بلغت نسبة منافسة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المحلية 14.70% و كبار المؤسسات العمومية ب 11.76%.

* مزايا منتجات المؤسسات: هذا السؤال يعتبر أكبر سؤال تجنب المبحوثين الإجابة عنه بنسبة 30% و قد يكون مرد ذلك إلى إعتبار هذه المعلومة سرية و لا يجب على المنافسين الإطلاع عليها، و الشكل الموالي يوضح لنا نسب الخيارات التي تم إقتراحها في الإستبيان.

شكل رقم (03): مزايا منتجات المؤسسات



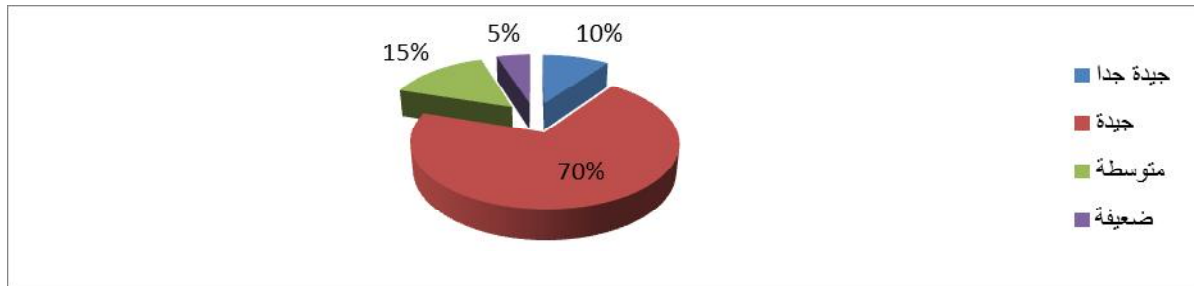
المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج الإستبيان

بالنظر إلى الشكل أعلاه نجد أن ما نسبة 70% من المؤسسات تنوعت إجاباتها، كانت الجودة العالية أبرزها بنسبة 40%، أما منتج متجدد، منتج فريد من نوعه و منتج عادي فقد كانت نسبتها 20%، 10% و 30% على التوالي.

*الصورة الذهنية: وكان الهدف من هذا السؤال وهو مدى إهتمام مسيري المؤسسات بذوق المستهلك و سلوكه إتجاه منتجات هذه المؤسسات، ومدى معرفة مسير المؤسسة بالصورة الذهنية للمستهلك التي يحملها عن المنتج. والشكل التالي يوضح لنا الآتي:

بالنظر إلى الشكل أدناه نجد أن ما نسبة 70% من المؤسسات كانت إجاباتها جيدة، أما جيدة جدا، متوسطة و ضعيفة فقد كانت نسبتها 10%، 15% و 5% على التوالي.

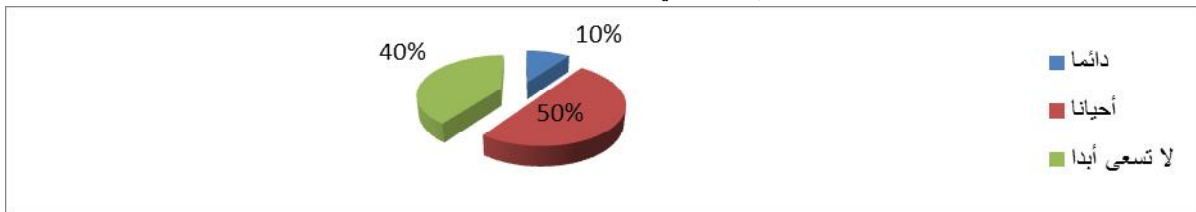
شكل رقم (04): الصورة الذهنية



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج الإستبيان

*سعي المؤسسة لإبتكار منتجات و طرق جديدة: يبين الشكل أدناه سعي المؤسسة لإبتكار طرق جديدة أو منتجات جديدة، حيث نلاحظ أن نسبة 40% من المؤسسات لا تسعى أبدا، أما 50% من المؤسسات فهي تقوم أحيانا بإبتكار طرق أو منتجات جديدة كوسيلة لمواصلة وجودها في السوق أو من أجل كسر الروتين، وتجدر الإشارة هنا إلى أن أحد المبحوثين أشارة إلى أن إيجاد طرق جديدة للعمل هو من أهم أدوار المدير. في حين نجد 10% فقط من المؤسسات تسعى دائما للتطوير و التحسين.

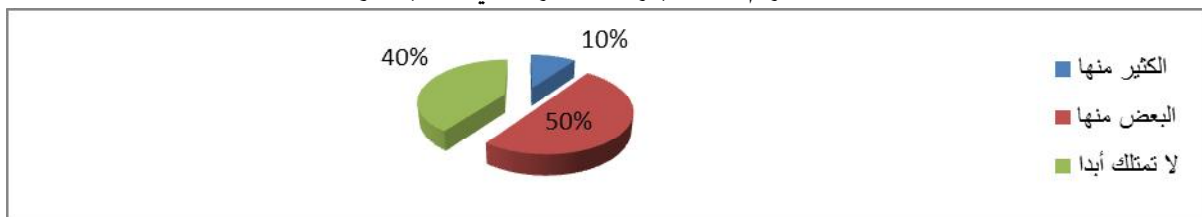
شكل رقم (05): سعي المؤسسات لإبتكار منتجات و طرق جديدة



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج الإستبيان.

*المهارات و القدرات التي تمتلكها المؤسسات: يوضح لنا الشكل التالي:

شكل رقم (06): المهارات و القدرات التي تمتلكها المؤسسات



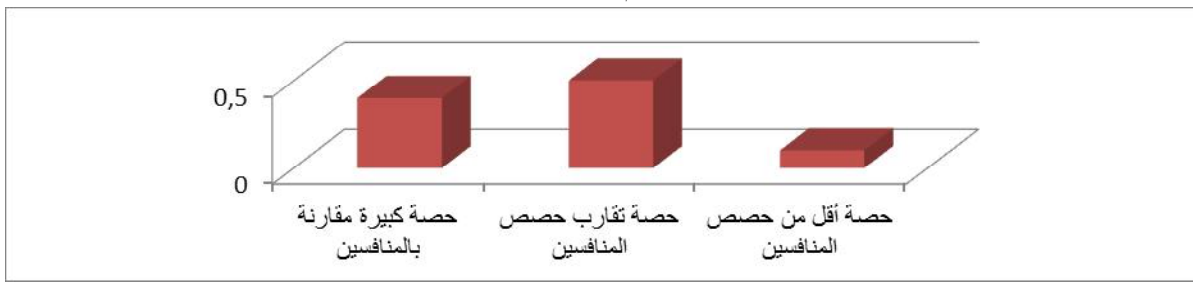
المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج الإستبيان.

يبين الشكل أعلاه أن النسبة الأكبر كانت 50% و تمثل إمتلاك المؤسسات لبعض القدرات فقط. و قد يرجع هذا لعدم إدراك المبحوثين إلى ما يملكه المنافسين أو المحيط الخارجي ضنا منهم أنها تمتلك عدد من القدرات على الأقل. أما المؤسسات التي أجابت بعدم إمتلاكها لأي قدرات بلغت نسبتها 40% و هي المؤسسات التي ترى أن نشاطها روتيني لا يحتاج لأي قدرات أو مهارات خاصة. في حين أن نسبة 10% فقط من المؤسسات أجابت بأنها تمتلك الكثير من المهارات و القدرات.

*سعر المنتجات مقارنة بالمنافسين: لقد كانت نسبة 40% من المؤسسات التي ترى أن سعر منتجاتها أقل من سعر منافسيها، كما نرى نسبة 40% من المؤسسات التي ترى أن سعر منتجاتها مساوي لسعر منتجات منافسيها و نلاحظ كذلك ما نسبته 10% من المؤسسات التي سعر منتجاتها أكبر من سعر منتجات منافسيها. كما يجب الإشارة إلى أنه 10% من المؤسسات لم يجيبوا على هذا السؤال.

*الحصة السوقية: إن 50% من أفراد العينة أجابوا بأن حصتهم في السوق تقارب حصة المنافسين و ذلك راجع إلى تقارب قدراتهم المالية و المادية مع المنافسين، أما 40% من المبحوثين فإتهم يرون أن حصصهم السوقية أكبر من المنافسين لمعايير مختلفة، أما 10% منهم فإن حصصهم في السوق أقل من المنافسين لسيطرة منتجات المنافسين في السوق.

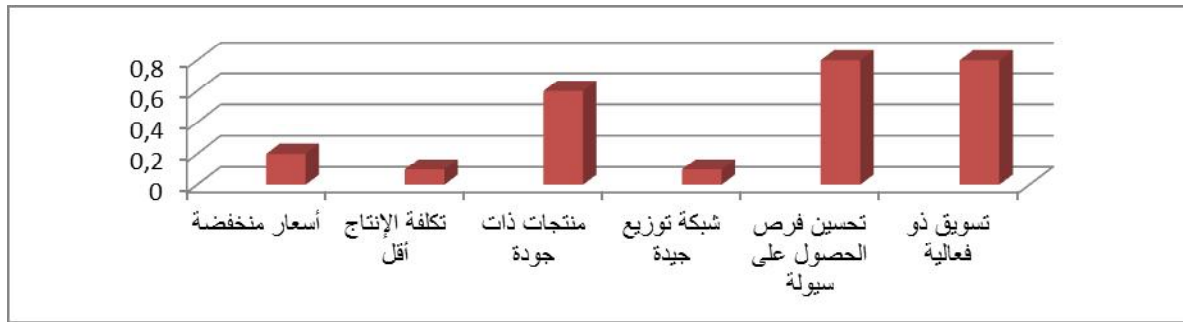
شكل رقم (07): الحصة السوقية



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج الإستبيان.

*العوامل المساعدة على تحسين القدرة التنافسية: و حسب هذا السؤال كانت أغلبية الإجابات متمركزة حول تحسين فرص الحصول على سيولة و تسويق ذو فعالية و كانت بنسبة 80% لكلى الإختياريين، ثم تلتها مباشرة منتجات ذات جودة بنسبة 60% و حسب رأيهم أن توفر السيولة يؤدي إلى إمكانية إنتاج منتجات ذات جودة و بالتسويق الفعال تستطيع هذه المؤسسات المنافسة. في حين أن نسبة 20% من المؤسسات تعتقد بأن إنخفاض الأسعار يساعد على تحسين القدرة التنافسية للمؤسسة. في حين أن 10% من المؤسسات إختار المبحوثين أن تحسين القدرة التنافسية مبني على تكلفة الإنتاج أقل مع شبكة توزيع جيدة، و هذا ما يظهره الشكل الموالي:

شكل رقم (08): العوامل المساعدة على تحسين القدرة التنافسية



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج الإستبيان.

3.2- الإطار العام لتدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

*المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تفكر في تدويل نشاطها: تم طرح هذا السؤال كسؤال أول بهدف معرفة ما إذا كانت هذه المؤسسات تفكر مستقبلا في تدويل نشاطها في ظل إقتصاد السوق و الإفتتاح على الأسواق الخارجية، و كانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (03): المؤسسات التي تفكر في تدويل نشاطها

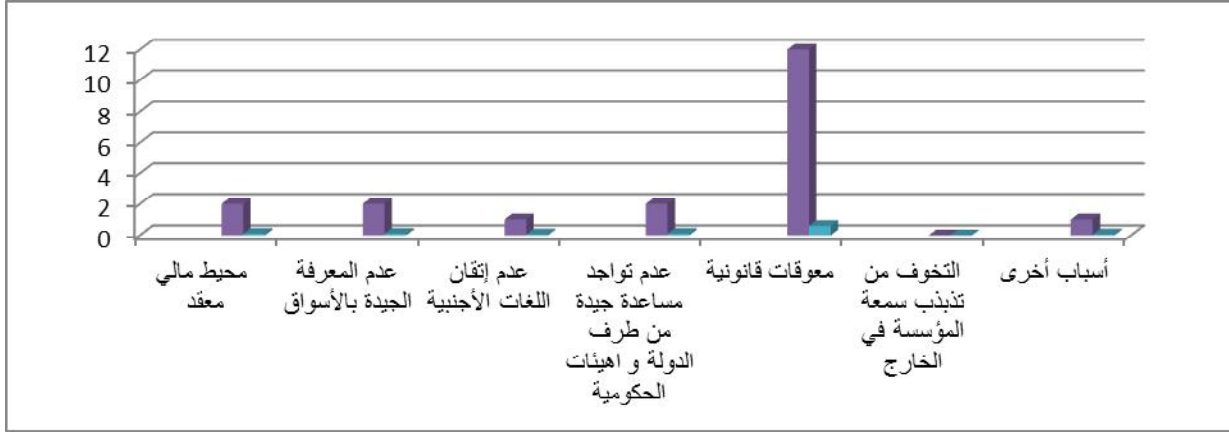
التكرار النسبي	التكرار المطلق	الإجابة
40%	08	نعم
60%	12	لا
100%	20	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج الإستبيان.

من الواضح أن 40% من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تفكر في تدويل نشاطها في المستقبل، في حين 60% من المؤسسات تستبعد فكرة الدخول إلى الأسواق الدولية.

و بناء على هذا تم طرح سؤال فرعي ألى و هو فيما تتمثل أسباب عدم تدويل نشاطكم ليشمل الأسواق الخارجية و كان الهدف من هذا السؤال وهو معرفة الأسباب التي يتخذها أرباب المؤسسات كذريعة لتبرير فكرة عدم التوجه إلى الأسواق الدولية، و كانت النتائج كمايلي:

شكل قم (08): أسباب عدم التدويل



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج الإستبيان

إذ لاحظنا في الأسباب التي جعلت هذه المؤسسات تستبعد التفكير في تدويل نشاطها فإننا نجد أن المعوقات القانونية هي التي تأخذ حصة الأسد في هذا السؤال و في المرتبة الثانية يأتي المحيط المالي و عدم المعرفة الجيدة بالسوق، و الشكل يوضحها أكثر.

بعد إجراء الحسابات كانت قيمة الإنحراف المعياري تساوي 1.53 هذه القيمة تعتبر كبيرة، فإذا ما أخذت بعين الإعتبار فإن الإجابات التي

تم تجميعها تكون موزعة حول معظم الإقتراحات، و بالتالي سيتم إستخدام مقاييس أخرى من مقاييس النزعة المركزية و المتمثلة في المنوال هو القيمة التي تقابل أكبر تكرار، و في حالتنا هذه فهو يمثل قيمة الجواب رقم خمسة، و بالتالي نعتبر في هذه الحالة أن كل الإجابات تمركزت حول الإجابة الخامسة والتي تمثل المعوقات القانونية كسبب رئيسي لعدم تدويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة محل الدراسة.

*مشاكل و معوقات التدويل: إن رفض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تدويل نشاطها ليس فقط بسبب الأسباب السابقة الذكر و إنما كذلك سببه التخوف من الوقوع في مشاكل و صعوبات يمكن أن تواجه هذا النوع من المؤسسات في حالة تدويل، و كان الهدف من هذا السؤال وهو معرفة الصعوبات التي من الممكن أن تواجهها في حالة التدويل.

ما تمت ملاحظته في هذا السؤال وهو أن كل المؤسسات التي أجريت عليها الدراسة أنها تتخوف من المنافسة و بالتحديد المنافسة الأجنبية و يتعلق الأمر بالجودة و السعر.

ثم تليها المعوقات القانونية، كذلك التخوف من الوقوع في المشاكل المالية بحيث الوضعية المالية لهذه المؤسسات لا تسمح لها بتدويل نشاطها. كذلك من بين المعوقات التي يمكن أن تواجه هذا النوع من المؤسسات و التي أدرجت تحت عبارة -معوقات أخرى- و ما عرفناه من المبحوثين أثناء المقابلة الشخصية و هو عدم توفر التكنولوجيا التي يمكن إستخدامها مقارنة مع ما هو متواجد بالأسواق الدولية.

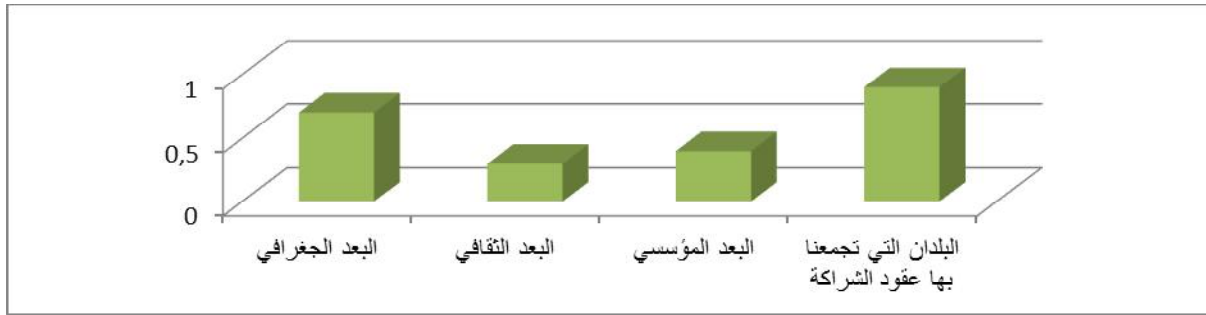
إن المتوسط الحسابي في هذه الحالة مساوي للقيمة 3.05 إذ هو مقابل للإجابة الثالثة و المتمثلة في التخوف من المنافسة ، حساب الإنحراف المعياري أصبح مساوي للقيمة 0.60، و هذا إن دلّ على شيء فإنه يدل على تباعد الإجابات بين العناصر المقترحة.

ثم نقوم بحساب المنوال الذي يقابل أكبر تكرار و هو يقابل الإجابة رقم ثلاثة أي التخوف من شدة المنافسة في الأسواق الخارجية. *إستراتيجية التدويل: كل المؤسسات التي أجريت عليها الدراسة أكدت أنه في حالة إتخاذها القرار بالتدويل فإنها تقوم بالإشتراك مع شريك بالسوق المستهدف. و السبب هو أن هذا الشريك يكون له علم أحسن بهذا السوق مقارنة بالمؤسسة التي تنوي التصدير و كانت النسبة 100%.

كذلك أن نسبة 40% من المؤسسات التي أجريت عليها الدراسة ذكرت تفضيلها لإستراتيجية التصدير المباشر و 20% من هذه المؤسسات وقع إختيارها على إستراتيجيتي الشراكة و التصدير المباشر، و هذا إن دلّ على شيء فإنما يدل على وضوح رؤية هذه المؤسسات فيما يخص قضية التدويل.

*المعيار المعتمد لإختيار السوق المستهدف: في هذا السؤال غالبية المؤسسات قامت بإختيار الجواب رقم أربعة الذي يمثل البلدان التي تجمعنا بها عقود الشراكة قصد الإستفادة من هذه الشراكة، ثم يليها البعد الجغرافي.

شكل رقم (09): المعيار المعتمد لإختيار السوق المستهدف

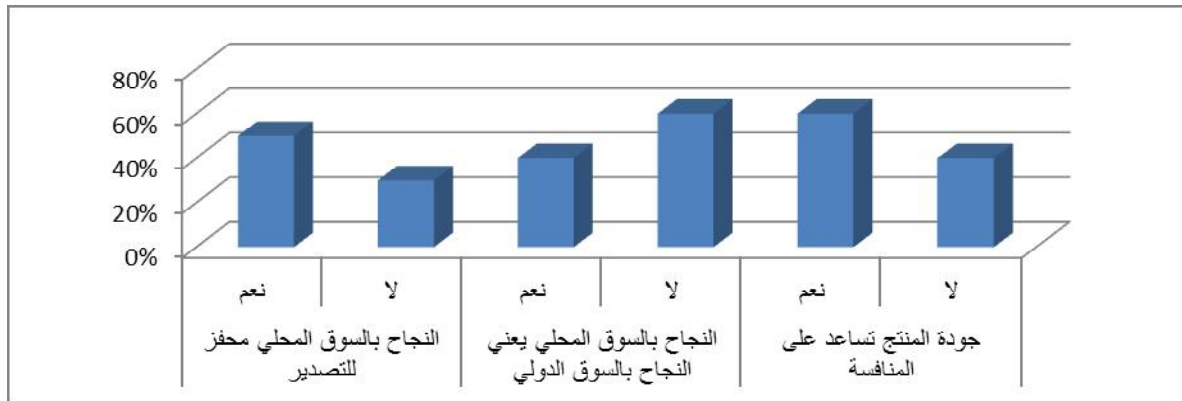


المصدر: من إعداد الباحثين إستنادا الى نتائج الإستبيان

*تكوين العمال: في هذا السؤال أغلبية المؤسسات صرحت بتكوين عمالها في الخارج وحتى وإن كانت لا تفكر أساسا في عملية التدويل بنسبة 80%، و أهم تكوين يعبرونه أهمية وهو إستخدام التكنولوجيا ومعداتنا وذلك حسب نشاط كل مؤسسة في أدلت 20% من المؤسسات بعدم تكوينها لعمالها.

*الأسواق المحلية، الأسواق الدولية و جودة المنتج: أما فيما يخص الأسئلة المتعلقة بأن النجاح بالسوق المحلي محفز للتصدير، وأن النجاح بالأسواق المحلية يعني النجاح بالضرورة في السوق الدولية و جودة المنتجات تسمح بالمنافسة فكانت النتائج حسب الشكل التالي:

شكل رقم (10): الأسواق المحلية، الأسواق الدولية و جودة المنتج



المصدر: من إعداد الباحثين إستنادا الى نتائج الإستبيان.

ما يلاحظ أن 50% من المؤسسات التي أجريت عليها الدراسة ترى بأن النجاح بالسوق المحلي هو المحفز لدفع المؤسسة للتصدير، 40% من هذه المؤسسات ترى بأن النجاح بالأسواق المحلية يعني النجاح بالأسواق الدولية و 60% من المؤسسات ترى بأن جودة المنتج تسمح بالمنافسة في السوق الدولية.

في حين أن 30% من المؤسسات ترى بأن نجاحها في السوق المحلي ليس محفز كاف لعملية التدويل، 50% منها تعتقد بأن النجاح بالسوق المحلي لا يعني بالضرورة النجاح في السوق الدولية في حين أن 40% ترى بأن جودة المنتج لوحدها ليست كافية للمنافسة في السوق الدولية.

الخاتمة

بداية الدراسة الميدانية كانت باستعراض الإطار المفاهيمي للقدرة التنافسية، و التعرض بالتحديد إلى الوضع الإقتصادي منذ الإستقلال إلى غاية هذه الألفية، و التطرق إلى مختلف المفاهيم و تبيان أهم مؤشرات قياس القدرة التنافسية للمؤسسة، ثم تمّ التطرق لعملية التدويل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ضبط المفاهيم الخاصة بها بهدف وضع إطار منهجي و مرجعية للدراسة الميدانية التي قمنا بها بعد ذلك، هذه الأخيرة بعد قيامنا بها توصلنا إلى بعض النتائج و الملاحظات التي نجملها في النقاط التالية:

1. في بداية هذه الدراسة قمنا باقتراح إستبيان يتضمن مجموعة من الأسئلة التي هي موجهة لمجموعة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، هذه الأسئلة كانت أسئلة مغلقة (أي الإجابات كانت محددة من طرفنا) و تتخللها بعض الأسئلة المفتوحة و ذلك بهدف تسهيل تحليل النتائج، ولكن عند ما بدأنا بالإتصال مع هذه المؤسسات تبين لنا وجود بعض النقائص في الأجوبة المقترحة و بالتالي تمّ إجراء بعض التعديلات التي تتماشى و أهداف البحث؛

2. إكتفاء بعض مسيري المؤسسات بإعطاء الإجابات وفق الإقتراحات المقدمة من طرفنا، حتى أن البعض لم يقدم الإجابة إلا بعد إطلاعه على جميع الإقتراحات؛

3. قمنا بطرح بعض الأسئلة وهي تتضمن في طيها سؤالين، كأن نسأل ما إذا كانت هذه المؤسسة تفكر في عملية التدويل أم لا، ثم نقترح مجموعة من الإقتراحات حول معوقات التدويل في حالة ما إذا كانت الإجابة "لا" فمن المفترض في هذه الحالة عدم إكمال الإجابة على باقي الأسئلة، وكان الهدف هو الوقوف على مصداقية الأجوبة المقدمة من طرف مسيري المؤسسات محل الدراسة؛
و من جملة النتائج التي تم التوصل إليها من دراسة الحالة هذه هي:
- ✓ أغلب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتبع الشكل القانوني (SPA) شركة مساهمة، باعتبارها النموذج الأمثل لتجميع الأموال و استثمارها بشكل بطرق عقلانية؛
 - ✓ محدودية توظيف العمال لدى المؤسسات الخاصة؛
 - ✓ إهتمام مسيري المؤسسات بحاملي الشهادات الجامعية؛
 - ✓ عدم سعي المؤسسات للبحث و التطوير بحجة أنه يكلف أموال باهضة؛
 - ✓ الحصة السوقية تعتمد اعتمادا كبيرا على تخفيض التكلفة باعتبار الطلب مرتبط ارتباطا وثيقا بالسعر؛
 - ✓ تخوف أغلب المؤسسات من عملية التدويل بسبب عدم القدرة على الصمود أمام المنافسة الدولية؛
 - ✓ تفضيل أغلب المؤسسات إستراتيجية التصدير المباشر في حالة القيام بعملية التدويل بإعتبارها الوسيلة الأيمن و الأخف ضررا مقارنة بالإستراتيجيات الأخرى.
 - ✓ ما زالت مؤسسات المنطقة دون المستوى المطلوب و بعيدة كل البعد على مواجهة المنافسة الدولية، و خاصة أن الجزائر تسعى جاهدة للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة مما يؤدي إلى فتح الأسواق و تنوع المنتجات و زيادة حدة المنافسة بشكل كبير؛
 - ✓ من خلال تطرقنا إلى توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية على مجالات نشاطها، لا حظنا أن طبيعة هذا التوزيع و طبيعة النشاطات التي تشغل بها هذه المؤسسات يستبعد فكرة تدويلها لنشاطها، لأنه من جهة متطلبات السوق المحلي غير مشبعة بالكامل إضافة إلى أن المؤسسات التي تشغل بنفس القطاع بالأسواق الأجنبية تعتبر جد منافسة و متقدمة مقارنة بالمؤسسات الجزائرية.

التهميش

1. لخلف عثمان، دور و مكانة الصناعات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الإقتصادية في الجزائر، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 1995، ص 15.
2. توبيع نادية، إنشاء و تطوير المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في الدول النامية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001، ص 10.
3. لخلف عثمان، مرجع سبق ذكره، ص 24.
4. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 77 بتاريخ السبت 30 رمضان عام 1422 هـ الموافق 15 ديسمبر 2001 م.
5. القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 01/18 الصادر سنة 2001، الجريدة الرسمية، العدد 77، ص 08.
6. نفس المرجع.
7. محمد عدنان و ديع، القدرة التنافسية و قياسها، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد الرابع و العشرون، السنة الثانية، ديسمبر 2003، ص 10. نسخة مستخرجة من الموقع الإلكتروني للمعهد العربي للتخطيط بالكويت: www.arab-api.org/devbridg/delivery/develop-bridge24.pdf تاريخ الإطلاع: 2012/04/12.
8. Michael Porter : L'avantage concurrentiel, Paris, Dunod, 2000, p 08.
9. فاتح مجاهدي، شراف براهيمي، الإدارة البيئية كمدخل لتحقيق تنافسية المؤسسة الصناعية (الإشارة إلى حالي مؤسسة SONY و IBM)، الملتقى الدولي الرابع حول: المنافسة و الإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 09 و 10 نوفمبر 2010، ص 09.
10. أحمد بلالي، الميزة التنافسية و نموذج الإدارة الإستراتيجية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد الحادي عشر، ماي 2007، ص 250.
11. محمد عدنان و ديع، مرجع سبق ذكره، ص 10.
12. ثامر ياسر البكري، إستراتيجيات التسويق، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 203.
13. محمد و ديع عدنان، مرجع سبق ذكره، ص 11.
14. كمال رزيق، مسدور فارس، تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة الإقتصادية الجزائرية، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الإقتصادية الجزائرية و تحديات المناخ الإقتصادي الجديد، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، يومي 22 و 23 أبريل 2003، ص 202.
15. مصطفى محمود أبوبكر، الموارد البشرية مدخل لتحقيق الميزة التنافسية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 33.

16. مصطفى باكر، الإنتاجية وقياسها، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد الحادي و الستون، السنة السادسة، مارس 2007، ص 03.
17. محمد فريد الصحن، التسويق: مفاهيم و الإستراتيجيات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص 290.
18. شفيق حداد، نظام سويدان، أساسيات التسويق، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر، مصر، 1998، ص 144.
19. ثامر ياسر البكري، مرجع سبق ذكره، ص 202.
20. عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 07.
21. أسامة المجذوب، العولمة و الإقليمية - مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية-، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2000، ص 36.
22. Bernard Guilhon, Les Firme Globales, Economica, Paris, 1998, p15.
23. Pasco-Berho, Marketing International, 5eme édition, Dunod, Paris, 2006, P 30.
24. Philipe Kotler, Bernard Dubois, Marketing Management, 12eme édition, Publie par Pearson Education, France, 2006, P779.
25. سيدي علي، خطاب مراد، تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية بين تهديدات و فرص التدويل: قراءة في بعض المقالات الأكاديمية و المعطيات العلمية، الملتقى الوطني الثاني حول المؤسسة الاقتصادية بين رهانات الإصلاحات و تحديات الإقتصاد العالمي، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، يومي 16 و 17 فيفري 2009، ص 05.
26. بن حمو عبد الله، تدويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير تخصص تسويق، كلية العلوم الاقتصادية التسيير و العلوم التجارية، مدرسة الدكتوراه: التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة أوبكر بلقايد، تلمسان، 2010، ص 102.
27. عامر قنديلجي، البحث العلمي و إستخدام مصادر المعلومات التقليدية و الإلكترونية، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان -الأردن-، 2002، ص 52.
28. نفس المرجع، ص 34.
29. نفس المرجع، ص 118/ بالتنصيف.
30. Direction de L'Industrie, de la PME et de la Promotion de L'Investissement -Mostaganem-.

الإدارة البيئية للمناطق الصناعية

بوخندة آمنة

جرببي السبتي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 قالمة.

مقدمة

إن المناطق الصناعية تشكل أداة فعالة لا غنى عنها لتشجيع وترقية الاستثمار، و توسيع نطاق تأسيس الصناعات بما يلي حاجيات الاقتصاد الوطني ويهيئ المناخ اللازم لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة حتى تكون وسيلة فعالة لتحقيق الأهداف التنموية على المستويين المحلي و الوطني

فوجود المناطق الصناعية في كافة الأقاليم والمدن الكبرى له أهمية كبرى بالنسبة للتنمية، حيث أنها ستخلق جوا ملائما لاستقرار الصناعة وجذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية، لتوافرها على المزايا المساعدة في استقطاب هذه الاستثمارات مما يؤدي في النهاية إلى تحقيق نوع من التوازن الجهوي والإقليمي.

لكن المناطق الصناعية والصناعات الموجودة بداخلها جراء عملية التصنيع تؤدي إلى آثار كبيرة على البيئة من خلال النفايات التي تطرحها بجميع أنواعها، فهذه النفايات تؤدي إلى تلوث الوسط الحيوي الذي نعيش فيه. حيث أدى هذا الوضع إلى اتخاذ جملة من الإجراءات والتدابير من طرف الحكومات عند اختيار مواقع توطئ المناطق الصناعية، إذ تراعي المعايير البيئية بشكل أساسي عند التوطن للمساهمة في المحافظة على البيئة التي هي مطلب رئيسي من مطالب التنمية المستدامة.

لذلك سوف نتناول في بحثنا هذا إشكالية الإدارة البيئية للمناطق الصناعية، من أجل جعل المناطق الصناعية كأحد أعمدة التنمية المستدامة في البلد، فمن خلال الإدارة البيئية لهذه المناطق الصناعية يمكننا تحقيق التوافق بين الصناعة والبيئة ومنه الوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة المنشودة.

1- التأثيرات البيئية للمناطق الصناعية:

1-1- ماهي المناطق الصناعية:

تعد المناطق الصناعية ظاهرة حضارية على كل المستويات، وعادة ما يطلق عليها التسميات التالية: النطاق الصناعي، المستوطنة الصناعية، الميدان الصناعي، المنطقة الصناعية، ومهما اختلفت التسميات فهي تشير إلى تلك المساحة من الأرض التي تضم مجموعة من المصانع مزودة بالخدمات والمرافق اللازمة، وتوزع هذه المساحة إلى أقسام صغيرة يخصص كل منها لإنشاء مصنع معين. وذلك بما يوافق أنواع الصناعات المراد إنشائها وخصائصها وأرض التي تستخدمها واحتياجاتها من المرافق والخدمات.

كما يمكن تعريف المنطقة الصناعية بأنها مساحة من الأرض تضم مجموعة من المصانع والمعامل والورش الحرفية مزودة بالخدمات والمرافق اللازمة، وتوزع مساحة الأرض هذه إلى أقسام صغيرة يخصص كل منها لإنشاء مشروع صناعي معين ويتم تحديد الاستعمالات فيها وفق التصميم الأساسي للمدينة.

ويحدد لهذه للمنطقة أنواع الصناعات المراد انشائها وخصائصها والأرض التي تستخدمها واحتياجاتها من المرافق والخدمات. ويشكل تحديد مواقع الوحدات الصناعية من أبرز الموضوعات التي يواجهها التخطيط الصناعي، إذ أن اختيار المكان الأمثل للتويع المشروع الصناعي يعد أمرا ضروريا للغاية، حيث أن اختيار الموقع الصناعي لا بد أن يكون مستندا إلى دراسات علمية و ألا تعرض المشروع إلى الفشل، فالتراجع عن المواقع الخاطئة يقتضي الكثير من الجهد والنفقات، واستمرار الصناعة في هذا الموقع يتسبب في خلق مشاكل بيئية واجتماعية وصحية للمجتمع.

لذلك على المخطط أن يراعي عند تحديد موقع منطقة صناعية، ما هو الموقع الأنسب حاليا ومستقبليا، أخذا بنظر الاعتبار احتمالات التوسع في الانتاج و النمو الحضري، لجعل الموقع الصناعي ينسجم مع مجمل أنظمة الترابط المكاني بين مشروع معين ومجموعة المشاريع الأخرى و النقل و استعمالات الأرض و في إطار التنسيق بين مستويات التخطيط القومية و الاقليمية والمحلي.

لذلك عند تخطيط موقع منطقة صناعية يجب الأخذ بعين الاهتمام:

- قدرة النظام البيئي المحيط بالموقع على تحمل الملوثات التي تنتج عن المشروع.
- ماهي الملوثات المختلفة التي يمكن أن تصدر عن مشروع وطرق الحد منها
- مدى توفر المواد الأولية الخام اللازمة للمشروع وقربها من الموقع
- هل سيتعارض موقع المشروع مع مشروعات أخرى أكثر جدوى من النواحي البيئية والاجتماعية، مثل حي سكني، او مشروع زراعي أو مشروع سياحي.
- حجم العمالة اللازمة للمشروع، وما هي آثار توطئ هذه العمالة حول المشروع.

- أثار المشروع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في المنطقة التي سيقام فيها المشروع.
- احتمال حدوث كوارث صناعية من المشروع وماهي أثارها على الانسان والبيئة المحيطة بالموقع.
- يجب أن يكون بعيدا عن الموارد المائية والمناطق الزراعية والمناطق السكنية وأخذ بعين الاعتبار اتجاه الرياح.
- تقليل المخلفات الصلبة الناتجة من الصناعة أو تدويرها وإعادة استخدامها
- عمل معالجة أولية للمخلفات الصناعية السائلة قبل تصريفها
- استخدام الطاقة النظيفة والاساليب الحديثة للمحافظة على الهواء من التلوث
- إقامة أحزمة خضراء بين المناطق الصناعية والسكنية، وبحسب نوع الصناعة، حيث تتباين مساحة الأحزمة الخضراء تبعا لخطورة الصناعة الملوثة واعتماد على نوع طاقة المعمل ومدى كفاءة الاجراءات الفنية المتبعة في تقليل نسب التلوث.
- اعتماد القوانين و التعليمات البيئية للأنشطة الصناعية.

2.1- اثار البيئية للمناطق الصناعية:

تتمثل الآثار البيئية أو الأخطار البيئية الناتجة عن التوطن الصناعي بما يلي:

- التلوث البيئي: أي تلوث العناصر الأساسية للمحيط الحيوي للانسان وهي الهواء، الماء و التربة، وتمثل الملوثات الناتجة عن النشاطات الصناعية حوالي ثلث مجموع الملوثات الموجودة في الهواء، كذلك تمثل الملوثات الناتجة عن النشاطات الصناعية حوالي ثلث مجموع الملوثات الموجودة في الماء، في حين تمثل المخلفات الصناعية السائلة أهم وأخطر ملوثات المصادر المائية في أي دولة من الدول، إذ وجد أن الغالبية العظمى من الملوثات السامة الموجودة في المياه مصدرها النشاطات الصناعية، ويتخلف عن الصناعة أيضا كميات كبيرة من النفايات الصلبة، وتمثل نسبة عالية من مجموع ما يتخلف عن نشاطات الانسان الاخرى من تجاربه ومعيشته.
- استنزاف الموارد الطبيعية: يعمل التصنيع السريع غير المنظم و غير المدروس على انهاء مصادر الثروات الطبيعية المتجددة بدرجة قد تصل الى حد الاستنزاف على المدى الطويل وكذلك يأتي تحمل الموارد الاقتصادية للدول بأعباء ثقيلة تشجع معها المزايا الموجودة في التطور الصناعي خاصة فيما يتعلق برفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للشعوب.

II - تطوير المناطق الصناعية الى باركات ايكولوجية

1.1 - مفهوم البارك الايكولوجي الصناعي Eco-industrial park : هي ارض مملوكة لمجتمع يعتمد على التصنيع بأعمال خدمية يوقع مع بعضه البعض على ارض ذات مصلحة عامة و كل العاملين فيها يتم التعاون فيما بينهم في إدارة الموارد والشؤون الاجتماعية والبيئية والاقتصادية و في طريقة إدارة القضايا البيئية و الموارد عن طريق بعضهم ، كما إن أهداف البارك الايكو-صناعي (E.I.P) هو تطوير الأداء الاقتصادي للشركات المشاركة مع تفعيل الأثر البيئي ويتضمن توجههم التصميم الأخضر للبنى التحتية للباركات و المزروعات و النواتج النظيفة ، و منع التلوث ، كفاءة الطاقة فضلا عن إن من فوائد البارك الايكولوجي الصناعي هو الترابط و العلاقات الشبكية ما بين الباركات المجاورة و المجتمعات المجاورة أيضا لأغراض التطور و الكفاءة الايجابية كأثر لأجل التطور المستقبلي. فضلا عن ظهور الكثير من أنماط المرادفات لمصطلح البارك الصناعي و البارك الايكو-صناعي ، منها العقار الصناعي، والقطاع الصناعي ومنطقة التبادل التجاري، المجتمع الصناعي، بارك الاعمال وباركات المكاتب، باركات العلوم و البحوث، والباركات والبايووتكنولوجية، واضيف الى هذه المجموعة البارك الايكولوجي الصناعي وقد عرف من طرف الباحثين والمخططين على انه شبكة من المصانع و الوحدات الصناعية تعمل مع بعضها البعض لتطوير أدائها البيئي بالاعتماد على مصطلح النظام الايكولوجي الصناعي Industrial Eco- System لوصف العلاقات المتكافئة و المتطورة بينها.

والبارك الايكولوجي الصناعي هو مجتمع تصنيع و خدمات أعمال يتطلب بيئة منظمة و أداء اقتصاديا من خلال التعاون في تقليل الأثر البيئي ، و إدارة قضايا الموارد متضمنا الطاقة ، المياه ، و المواد و بالعمل مع بعضهم البعض فان مجتمع الأعمال يتطلب فوائد مجتمعة و هي اكبر من مجموع الفوائد منفردة لكل وحدة صناعية على حدة،

أما التعريف الذي اعتمده هيئة التنمية المستدامة في عام : 1996 انه نظام صناعي لتبادل المواد و الطاقة بصورة مخطط لها ، تتطلب تقليل الطاقة و المواد الأولية و استعمالها ، و تقليل النفايات و بناء علاقات اجتماعية ، ايكولوجية ، و اقتصادية مستدامة.

و في تعريف آخر عرف ، البارك الايكولوجي الصناعي على انه يمثل إستراتيجية واعدة لتعزيز التنمية الصناعية المستدامة و تنفيذ مفهوم الايكولوجيا الصناعية Industrial Ecology ، كما إنها تمثل نموذجا جديدا للتنمية الحضرية . و كفاءة و حافز للمصانع لتحسين أدائها البيئي في مجال إدارة الطاقة و النفايات و ما تنتجه من إمكانات في مجالات استثمارية.

2.11 - أنواع الباركات الايكو- صناعية:

من خلال العقود الثلاثة الماضية كان مصطلح الأرض أو المستوطنة الصناعي (Industrial Estate) أو البارك الصناعي (Industrial Parks) واضحا للمطورين و السلطات للتنمية الاقتصادية كونها قطعة من الممتلكات المتجاورة تملك للأغراض الصناعية و هما يستعملان بصورة مت ردفة و بصورة مشتركة ، فضلا عن التمييز ثلاث فئات أساسية من المشروعات الصناعية الايكولوجية هي:

- البارك الايكولوجي الصناعي أو العقار الايكولوجي الصناعي (EIP) (Eco industrial parks or estate) هو قطعة من الأرض يطور و يدار كمشروع ذو بيئة عالية الحفاظ عليها بفوائد بيئية و اقتصادية و اجتماعية فضلا عن التميز في العمل.
- البارك المعتمد على تبادل المنتجات (By Product Exchange) و هو مجموعة من الشركات و المصانع التي تسعى إلى الاستفادة من بعضها البعض (المنتجات-الطاقة-الماء و الموارد) بدلا من التخلص منها كنفائيات.
- الشبكة الايكولوجية الصناعية (EIN) (Eco Industrial Network) : مجموعة من المصانع و الشركات المتعاونة من اجل تحسين الأداء البيئي و الاجتماعي و الاقتصادي.

كما و قد تم تصنيف الباركات و المستوطنات الصناعية حسب النشاط الصناعي الذي يجري داخلها إلى:

- المستوطنات أو الباركات الصناعية المركبة Composite Industrial Park و تكون مركبة من أكثر من نوع من الصناعات.
- المستوطنات أو الباركات الصناعية الوظيفية (المتخصصة بوظيفة واحدة) Functional Industrial و خير مثال على ذلك المستوطنات الوظيفية للصناعات الخشبية أو صناعة الألبسة و لصناعة الأدوات الحديدية في اليابان و كذلك المستوطنات الوظيفية لصناعة أجهزة الرا ديو الد ارجات و قطع غيار السيارات و الأجهزة الالكترونية في الهند.
- المستوطنات أو الباركات الصناعية الحاضنة Nursery Industrial Park و قد مارست كل من كندا و الولايات المتحدة الأمريكية و سنغافورة هذا النوع من المستوطنات الحاضنة
- المستوطنات أو الباركات الصناعية للمساعدة Ancillary Industrial Park و خير مثال على ، ذلك مستوطنة توياما Toyama التي أنشأها في اليابان رجال الأعمال و قد تعاقدت مصانع هذه المستوطنة التي بلغ عددها 39 مصنعا صغيرا و متوسطا مع شركة فيجيكوش للصلب بتصنيع أجزاء المعدات الدقيقة التي ينتجها المصنع الكبير خارج المستوطنة.
- المستوطنات أو الباركات الصناعية البحثية Research Industrial Parks. حيث مارست هذا النوع من المستوطنات الصناعية كندا و الولايات المتحدة الأمريكية و هي تتوطن بالقرب من الجامعات التي تملك برامج فعالة للأبحاث و يكون رواد هذا النوع من المستوطنات الصناعية محدودا لكونه يقتصر على أولئك الباحثين التقنيين المهتمين في العمل و في العملية التطبيقية.

3.ii- تطوير المناطق الصناعية إلى مناطق وباركات ايكولوجية صناعية:

لكي تتم هذه الخطوة التصميمية لا بد من إعادة تطويرها بمقاييس و الشروط الخاصة بـ ISO 14001 أو غيره من نظم الإدارة البيئية حيث يكون أساس للأداء البيئي الصناعي و المجتمع الصناعي ، حيث انه قد يكون أكثر وعيا و تفهما لواقع التعاون مع البعض من المصانع و الشركات بالعمل الجماعي للتقليل من التلوث و الانبعاث المؤذية للملوثات و الأبخرة و الدخان من خلال الدمج بين المصانع و مصادر دعمها بالمواد الخام من خارج حدود العقار الصناعي ، أما النظام الذي ينظر إليه في البارك الايكولوجي الصناعي فيمكن وصفه كالآتي

- إن البارك الايكولوجي الصناعي هو نظام متكامل و مرتبط بالبيئة المحيطة
- إن المختصين يتعلمون من بعضهم البعض كيفية التعامل لتكامل تخطيطهم و القرارات المطلوبة
- نمذجة كل EIP و علاقاته المترابطة للأنظمة الاجتماعية البيئية
- إنهم يفهمون الحلقة الرابطة و الاسترجاعية Feedback Loop بين التصميم ، الهندسة و الإدارة فضلا عن الأنظمة البيئية. و في كل نظام من هذه الأنظمة توجد عملية و نظام إرجاعي Feedback System

III- الإدارة البيئية للمناطق الصناعية:

يتداول المختصون عدة تعاريف للإدارة البيئية. تهدف بالمحصلة إلى ما تهدف إليه الإدارة البيئية التي هي عبارة عن "الجهود المنظمة التي تقوم بها المنظمات للاقتراب من تحقيق الأغراض البيئية بوصفها جزءاً أساسياً من سياساتها، ما أنها تُعنى بالتعديلات المطلوبة في نظم المنشآت والمنظمات المختلفة، بحيث يكون الاهتمام بالبيئة مجالاً مؤثراً وفعالاً فيها، ويبدو ذلك جلياً في الهيكل الوظيفي للمنشآت من حيث المسؤوليات والمهام وتنفيذ الخطط والمراجعة للخطط البيئية، بهدف تحسين أداء المنشأة وخفض أثارها البيئية أو منعها تماماً، وقد بدأت الدول جميعها في العالم الاهتمام بالإدارة البيئية، بوصفها الوسيلة المناسبة لتصحيح أوضاع الصناعة، مما دفع العديد من الحكومات إلى وضع مقاييس تشريعية للإدارة البيئية.

وتحول استخدام هذه المقاييس من أساس تطوعي إلى أن أصبح شرطاً مهماً في التعامل بين كثير من الشركات والهيئات والمنظمات، وصولاً إلى تطبيق نظم الإدارة البيئية، التي من أدواتها المستخدمة الآتي:

التشريعات: عبارة عما تصدره الحكومات من تشريعات وقوانين ملزمة للمنظمات والأفراد جميعهم في المجتمع في أثناء قيامهم بالعمليات الإنتاجية والصناعية والزراعية المختلفة، فضلاً عن السياسات واللوائح المنظمة للعمل عند إنشاء المشروعات الصناعية وما شابهها أو إدارتها، لتقوم الجهات الحكومية من ممارسة صلاحياتها في إطار تلك التشريعات بفرض العقوبات وإيقاف العمل في تلك المنشآت المخلة بشروط الترخيص للنظم والمعايير البيئية.

- مجموعات الضغط: عبارة عن الهيئات والمؤسسات والمنظمات والجمعيات التي تُعنى بحماية البيئة والحفاظ عليها، وتسعى في تقديم الدعم الفني والمالي للمشروعات والبرامج الصناعية والزراعية والتنموية، التي تلتزم بالتشريعات واللوائح والاتجاهات الحديثة في المحافظة على البيئة، فضلاً عن ضغوط المجتمع والضغوط الأدبية والاجتماعية، من خلال علاقة الإنسان بالمحيط البيئي، كما تسعى إلى زيادة الوعي بالآثار البيئية السيئة على صحة الإنسان في حالة عدم اهتمامه بحماية البيئة.

- معايير الجودة والمنافسة: وهي المعايير البيئية التي تلتزم بها المؤسسات والمنظمات المختلفة، فضلاً عن مفاهيم الجودة الحديثة، التي تؤدي دوراً كبيراً في المنافسة بين الشركات والهيئات المنتجة، ومدى مراعاتها للشروط البيئية.

- التمويل: ويقصد به ما تسعى إليه أغلب الشركات المنتجة في استهلاك الطاقة النظيفة، بعيداً عن التلوث البيئي، الأمر الذي يؤدي إلى توفير في تكاليف العملية الإنتاجية وفي زيادة الفرص التسويقية، لذا أعطت الجهات الممولة عناية واهتماماً قبل دراسة تمويل المشروعات، من خلال تخفيض الالتزامات البيئية، حتى لا يؤدي إلى ارتفاع التكلفة وصعوبة في استرداد الأموال مرة أخرى.

ويمكن بيان ميزات نظام الإدارة البيئية، بأنه:

من أكثر الأنظمة الإدارية فاعلية في تحقيق أداء بيئي متميز، يسمح للمنظمة أو للمؤسسة بمراجعة نشاطات التي تقوم بها، والتي لها تأثير في البيئية والعمل على توفيق أوضاعها لها، بما يتناسب والمتطلبات القياسية.

- يساعد المؤسسة أو المنظمة في تحسين كفاءة الأداء البيئي ذاتياً، من خلال التعاون مع الجهات المعنية بالشأن البيئي.

- يتضمن تحديد الهيكل التنظيمي والمسؤوليات والإجراءات والموارد اللازمة لتحقيق السياسة البيئية المرجوة.

- يتطلب الحصول على نظام الجودة وشهادات المواصفات القياسية البيئية كمؤشر على مدى الاهتمام بنشاطات حماية البيئة على المستويين المحلي والدولي.

- يؤدي من خلال تطبيقه إلى توحيد المصطلحات والمفاهيم المتداولة، عند إجراء المقارنات في مجال الحفاظ على البيئة.

مجالات الجودة البيئية في المناطق الصناعية:

يمكن تصنيف مختلف المسائل التي يمكن معالجتها في المناطق الصناعية إلى اثني عشر موضوعاً: التنشيط والحياة للمنطقة الصناعية، المنظر وإطار المعيشي، وسائل النقل و البنى التحتية، المخاطر الصناعية والطبيعية، النفايات، المياه، الهواء، الضوضاء، التربة، التخزين، الطاقة، الورشات.

التنشيط والحياة في المنطقة الصناعية: بحيث ينبغي تحديد المسير بوضوح من أجل ضمان تسيير في الآجال المحددة للمشروع، ولكي يلعب دور اياور بين المؤسسات، وينبغي أن يمتلك الإمكانات الفنية والمالية من أجل القيام بمهامه المختلفة، كما يمكن تشكيل لجنة الاستقبال والمتابعة، وتتكون من المسؤول عن التهيئة، ممثلي الجماعات ايلية، مهندس معماري عند إنشاء مؤسسة جديدة بالمنطقة الصناعية، ومن الضروري التحسب والاحتياط بشأن دمج المتطلبات البيئية في الوثائق القانونية والتعاقدية المقترحة على المؤسسات الجديدة (عقد البيع، دفتر شروط التنازل)

من ناحية أخرى يجب أن تكون المنطقة مكاناً للحياة وليس مجرد منطقة عبور، لذلك فإن تنشيط المنطقة يعد مسعى مهماً لصالح حياة المؤسسات، ومن الضروري التأكيد على الإعلام والاتصال، ولكن كذلك اعتبار المنطقة الصناعية كمحرك اقتصادي محلي، يتوجب على المسير أن يضمن التحسيس بالأعمال البيئية من أجل ضمان نجاح المشروع وتسهيل اللقاءات بين المؤسسات.

❖ المنظر وإطار المعيشة: الاندماج في المنظر وتسيير الفضاءات الخضراء: وضع الحواجز والموانع المضادة للضوضاء، والغبار والتلوث البصري، الأسقف الخضراء، الفضاءات الخضراء على الطرقات (موقف السيارات، الشوارع، مفترقات الطرق)،... أما الممارسة المتعلقة بالتهيئة الحضرية فيمكن أن تكون: المروج، حواشي، الفضاءات الخضراء المتعلقة بالتهيئة

إن إنشاء وحدات نشاطية يكون لها انعكاسات مهمة على المنظر الطبيعي، ولذلك فإن تبني الفضاءات الخضراء يمكن أن يكون بمثابة عمل تلطيف وترويج فعال من حيث المظهر البصري، حيث يخلص من رتابة المظهر ويساهم بالتالي في إنتاج تأثيرات إيجابية على البيئة، ولذلك يجب التخطيط

للمساحات الخضراء وبرمجتها مع مراعاة الخصائص المادية (الطبيعية) والمناخية للموقع، نوعية التربة، أنواع النباتات المستعملة ووظيفة المساحة الخضراء، حيث يسمح دمج كل الإمكانيات المتوفرة بالحصول على إدارة أكثر اقتصادا.

❖ وسائل النقل و البنى التحتية: تتسبب وسائل النقل للسلع والأشخاص لاسيما البرية منها في ضغط كبير على البيئة، حيث تعد أهم مصدر للتأثيرات المتمثلة في انبعاث الملوثات في الهواء والضوضاء، يعد وجود شبكة فعالة للمواصلات، أحد الشروط الأساسية والمطلوبة من طرف المؤسسات عند اختيارها لموقع إنشائها، وذلك لما تمثله من حيوية فعالة وحقيقية، من خلال الربط المباشر بالطرق السريعة والنقاط المفصلية من حيث التموين والإمداد التي تعد شرطا لا غنى عنه للمناطق الصناعية، وزيادة عن ذلك فإن التنظيم الفعال للطرق بالمنطقة الصناعية في حد ذاتها، يمكن أن يساهم كثيرا في الإدارة الجيدة للبيئة، حيث توجد العديد من وسائل التنقل داخل المنطقة (المشي، السيارات الخفيفة، نقل الأوزان الثقيلة). إن تنظيم حركة النقل البرية بالموازاة مع الصيانة الفعالة ونظام الإشارات الذي يساعد على مرونة حركة المرور وتخفيض المخاطر، تعد أهدافا أساسية للمشروع، كما يُفضل دائما استعمال وسائل النقل البديلة للنقل البري، وإن كان ذلك يبقى مقتصرًا على المناطق المتوفرة على منافذ للسكك الحديدية أو البحرية، كما ينبغي على المسير أن يقوم بالتعاون مع المؤسسات بدراسة حول وسائل نقل السلع والعمال، وتحديد مسؤول عن العمل لإدارة حركة التنقل، ويمكن لهذه الأعمال أن تسمى تحسين السير وإشارات المرور، تنفيذ مخططات المرور التي تسهل الوصول إلى المؤسسات، تنسيق سياسية مشتركة بين المؤسسات للتموين، من خلال تحديد مواقيت موحدة للدخول مثلا، أو التفاوض الجماعي مع جهة واحدة بشأن خدمات النقل والاتفاق على أسعار مناسبة. إن تحديد مخططات فعالة للمواصلات باستعمال وسائل النقل العمومي، استخدام برامج مشتركة مع الهيئات العمومية لتحسين ظروف النقل، وإنشاء بنى تحتية فعالة، تشجع على استعمال وسائل النقل البديلة مثل (موقف للدراجات، مواقف للنقل العمومي، عربات القطارات، محطات عمومية للتموين بالوقود) التي تعد إجراءات تساعد على تحسين نظام النقل .

❖ المخاطر الصناعية و الطبيعية: يجب على المنطقة الصناعية أن تكون بالقرب من مركز للتدخل والأمن من الانفجاريات والحرائق والانبعاثات الملوثة، وإلا فيمكن إنشاء هذا المركز بداخل المنطقة في حد ذاتها، كما يمكن وضع مخطط تدخل خاص، كما أنه من المهم توفير الإمداد بالمياه بشكل كاف في المنطقة الصناعية، كما يجب إجراء اختبارات سنوية على التجهيزات الموردة للمياه لإخماد الحرائق، وبناء حوض " للكارث " يحوي مياه إطفاء الحرائق أو الفضلات الناجمة عن تلوث عرضي مفاجئ.

و من أجل تفادي انتقال الحوادث وانتشارها ينبغي معرفة النشاطات بشكل جيد، كما يمكن لتركيز المؤسسات أن يكون له تبعات جد كارثية على البيئة. ولهذا يجب إدارة المخاطر الناجمة عن التركيز الصناعي من أجل تحديدها والحد منها يمكن القيام بما يلي:

- تحديد المؤسسات التي تشكل مخاطر صناعية وتحديد طبيعة و تبعات هذه المخاطر.

- تقييم أفعال التحسين التي يمكن اعتمادها من طرف المؤسسات.

- تدوين الإجراءات المتبعة في حالة وجود خطر.

- تحسين نوعية الإغاثة.

- إيجاد الموانع المادية للتصدي لانتشار الخطر وانتشاره.

- تنظيم التمارين ودورات التكوين داخل المؤسسات.

- تحسين المستعملين، السكان المجاورين والمؤسسات.

❖ النفايات: تعتبر حماية الموارد والقدرة على استغلال النفايات من عوامل تحقيق التنمية المستدامة¹، وتستلزم مختلف الأنواع لبقايا المنتجات (النفايات الساكنة، النفايات الصناعية العامة، النفايات الصناعية الخاصة، النفايات السامة بكميات مشتتة) إيجاد فروع مناسبة للتخلص منها أو إعادة استغلالها.

يمكن للإدارة الجماعية للنفايات، التي يتم تنظيمها على مستوى المنطقة الصناعية، أن تقدم مزايا واضحة سواء للهيئات العمومية أو للمؤسسات، حيث يساهم هذا التكامل في تحسين هذه الفعاليات، كما أن هناك ميزة يمكن أن تنشأ عن تبني الأنظمة الجماعية لتسليم الانبعاثات الصناعية، النفايات المهضومة والنفايات الحضرية إلى فرع إعادة التدوير، وتتمثل في الرفع من مؤشرات الفعالية للخدمة ايلية، مع التخفيض من مخاطر العقوبات التي تطبق على المؤسسات التي لا تحترم الإجراءات المنصوص عليها في القوانين.

لإدارة النفايات بفعالية يمكن القيام بما يلي:

- إنجاز هياكل التجميع الجماعي للنفايات وتسليمها لأنظمة التخلص منها إجباريا (المنتجات المشتقة من السليلوز، المواد البلاستيكية، الخشب، الزيوت) أو فروع (شُعب) أخرى (التسميد للأرض):

- استرجاع الطاقة في عين المكان، خاصة بإحراق النفايات غير المعالجة لصناعة الخشب؛

- إضفاء اتفاقات بين المؤسسات وموفر خدمات واحد لإدارة النفايات الصناعية التي لا يمكن إعادة تدويرها؛
 - تنفيذ مخططات الإيكولوجيا الصناعية وإنجاز سوق لـ"المواد الأولية المعاد استعمالها".
 - يمكن تمثيل عملية تنفيذ نظام إدارة النفايات "في المنطقة الصناعية من خلال المراحل التالية:
 - دراسة "طبيعة النفايات" من أجل تحديد حجم النفايات المنتجة وفقا لتصنيفها؛
 - إنشاء مجموعة ذات مصلحة مشتركة بين إدارة المنطقة الصناعية، المؤسسات والهيئات العمومية تشارك كل منها في المبادرة وتنشطها؛
 - إنشاء فروع إعادة التدوير، سواء في المنطقة أو بوضوحها بدل التخلص من النفايات بالمفرغات؛
 - اختيار خدمات من الجهة ذات الكفاءة التقنية والتراخيص الضرورية؛
 - مراقبة كميات وطبيعة النفايات المنتجة داخل المنطقة الصناعية؛
 - مباشرة أعمال التكوين والإعلام حول الإمكانيات التقنية وإدارة التموين
- ❖ المياه: يعد استعمال المياه في المواقع الإنتاجية أحد العوامل المؤثرة على البيئة، لكن القليل فقط من هذه المواقع يتمتع بشبكات تمولن بالمياه المخصصة للعمليات الصناعية، وغالبا ما تستمد المؤسسات حاجتها بشكل مباشر من المياه الجوفية والسطحية باستعمال المياه الشروب للقنوات الحضرية، وبالإضافة إلى تبيد هذه الموارد القيمة، فإن هذه الظروف لا تسمح بالمعرفة الدقيقة لكميات استهلاك المياه بالمواقع الإنتاجية، حيث لا يتم تحديد الكميات المستهلكة في أغلب الحالات، مما يشجع على الاستعمال غير المعقول لهذا المورد، حيث يحدث استعمال المياه السطحية أو الجوفية تأثيرات بيئية على مستوى إقليمي واسع، مثل التخفيض من مدى مجاري المائية إلى مستويات أقل مما يكفل التوازن الحيوي للأهوار أو التخفيض من مستويات المياه الجوفية.
- من الناحية البيئية، تشكل الإدارة الفعالة للمياه على مستوى المناطق الصناعية، إحدى نقاط القوة لتحقيق أهداف الاستدامة، حيث تهدف أحدث التوجهات التشريعية الوطنية و الجهوية إلى تشجيع الاستعمال المستدام للموارد المائية. إن الأولوية في استهلاك المياه بالمناطق الصناعية تعطى للعمليات الإنتاجية، لكن مع ذلك هناك نقاط استهلاك معتبرة مثل "مياه الخدمة" أي تلك الموجهة للاستعمال المضاد للحرائق، تنظيف الهياكل والطرقات، وسقي المساحات الخضراء. أما استهلاك مياه الشرب والمياه الصحية (المرحاض والحمام) ...فعادة ما تكون أقل حجما، لكن نتائج الاستعمال النسبي قد تتغير بين مختلف المواقع ووفقا لصفن المؤسسة.
- ❖ الهوا: تشكل السيارات، التركيبات المختلفة مثل (المدفأة، ايارق) ...والطرائق الصناعية الخاصة، مصدرا لمختلف المركبات الخطيرة في الجو مثل CO2 ، CO ، SO2 و NOx ، COV التي ينبغي الحد منها.
- ينبغي التأكيد على المعلومات التالية: معرفة إن كانت انبعاثات انتشارية أو عبر القنوات، طبيعة الانبعاثات ومداهها، الكميات المنبعثة ووتيرة تكررها، وللحد من انتشار التلوث الجوي والتسبب في مضايقة السكان المجاورين والمستعملين، يمكن إنشاء المؤسسات ذات الانبعاثات الجوية الخاصة في مواقع تناسب الموقع الجغرافي واتجاه الرياح في المنطقة الصناعية، بحيث تجعل التلوث ايتمل بعيدا عن مضايقة الجوار، كما يمكن اعتماد نظام للمراقبة يسهر على احترام حدود الانبعاثات، كما يكون لممارسات ترشيد وسائل النقل انعكاسات إيجابية في الحد من التلوث الجوي.
- يمكن للمسير أن يؤدي دور إعلاميا وتحسيسيا لدى المؤسسات بشأن الممارسات الممكنة للخفض من الانبعاثات الجوية. ولتحسيس المؤسسات بالحد من الانبعاثات في الجو من أجل تخفيض هذه الانبعاثات والتحكم فيها
- ❖ الضوضاء: يمكن تقسيم الضوضاء إلى نوعين أساسيين ينبغي مراعاتهما: أشكال الضوضاء المنبعثة من المؤسسات بالمنطقة الصناعية، والضوضاء المنبعثة من المنطقة الصناعية في حد ذاتها من أجل الحد من تأثير الأضرار السمعية الناجمة عن مختلف النشاطات، يمكن إيجاد عدد من الحلول من حيث التموين والتركييب، التهئة وتخفيض هذه الأضرار من الأصل، كما يمكن تحديد مستويات قصوى للضوضاء السمعية كشرط لإنشاء أي مؤسسة جديدة من الممكن أن نتصور إنشاء المؤسسات ايدئة لأكبر قدر من الضوضاء في مواقع خاصة، في مركز المنطقة الصناعية مثلا، أما المؤسسات الأقل صخبًا، فيمكن أن تكون بمثابة حواجز أمام الانبعاثات السماعية للأنشطة المضججة، كما يمكن لبعض أعمال التهئة أن تخفف من الأضرار السماعية: جدران ومواد كاتمة للصوت...
- ❖ الاتربة والتخزين: يمكن لتلوث الأتربة أن ينجم عن الأنشطة الصناعية، فقد تنجم أشكال التلوث هذه عن التخزين السيء، التسربات، أو التفريغ العرّضي بسبب حادث مثلا، أو حتى جراء أنماط معينة لوسائل النقل، يمكن للمسير أن يجري دراسة وثائقية حول هذا الموضوع بالمنطقة كاملة، ويمكن لهذا البحث أن يركز على:
- تاريخ الأنشطة الممارسة على كل قطعة في المنطقة.
 - تاريخ الحوادث والأحداث التي كان لها تأثير على البيئة.

- حساسية البيئة: عمق المياه الجوفية، المناطق ايمية...
- درجة المخاطر عند شحن وتفريغ المواد الخطيرة.
- مخاطر التسربات من الصهاريج والبراميل وغيرها.
- الوقاية من تلوث الأتربة: للحفاظ على جودة الأقبية يمكن القيام بما يلي:
- تقييم إمكانيات التخفيض الداخلي لمخاطر التلوث بالشراكة مع المؤسسات: ترشيد عملية التخزين،
- البحث عن حلول المعالجة، اعتماد أحواض الحفظ والإحاطة؛
- مراقبة المؤسسات ذات الأخطار الخاصة؛
- إزالة كل المفارغ الفوضوية والوقاية من ظهورها؛
- معالجة التربة على مستوى المساحات العمومية؛
- تأمين نقل المواد الخطيرة؛
- التكوين و التحسيس لفائدة المؤسسات.
- ❖ الطاقة: يسمح التحكم في استهلاك الطاقة بالحفاظ على الموارد الطبيعية غير المتجددة (الفحم، البترول، الغاز) وكذا الحد من التأثيرات على البيئة بالحد من الانبعاثات الجوية.
- يمكن إجراء عملية تقييم على مستوى المنطقة الصناعية بأكملها لتحديد أنواع وكميات الطاقات المستهلكة. ولترشيد الاستهلاكات الطاقوية وبالتالي تخفيض التكاليف، ويمكن ترشيد الإنارة باستعمال المصابيح الأقل استهلاكاً أو جعل الإضاءة الليلية لمباني تعمل بشكل آلي، ومن الممكن ان نشهد في السنوات المقبلة تطورات كبيرة في هذه التقنيات .
- من الأفضل استعمال الطاقات المتجددة، ولهذا يمكن للمنطقة الصناعية أن تقترح تركيبات من أجل: الغاز الحيوي، الطاقة الحيوية، الطاقة الشمسية، الكهرباء المنتجة من قوة المياه أو الرياح.
- ❖ ورشات العمل: تفرز كل ورشة للعمل أخطاراً على البيئة، سواء تعلق الأمر بورشة للتهيئة، للبناء، لإعادة التأهيل، للهدم، للتجديد أو التدمير، ولذلك فإن الإدارة البيئية على مستوى ورشات العمل تهدف إلى الوقاية من المخاطر عبر تنظيم أنشطة إدارة الورشة، الذي يضمن تطوراً ملموساً ومنتظماً للأعمال مع خفض التأثيرات السلبية على البيئة، ومن هذا المنطلق فإن الأهداف المراد بلوغها هي:
- المراقبة الدائمة والتحقق المستمر من التأثيرات البيئية، وخاصة في مراحل الإنجاز الحرجة؛
- ضمان جودة الأعمال واحترام الأجال وفقاً للإجراءات والتوجهات الخاصة؛
- تحسيس المؤسسات تجاه القضايا البيئية؛
- إعلام العمال وتكوينهم بغية تأهيلهم لتطبيق قواعد السلوك السليم؛
- وضع تنظيم قادر على إدارة الورشة بالانسجام مع البيئة.
- ❖ النوعية البيئية للمباني: عند إضافة منشأة صناعية، من غير المناسب الاقتصار على مراعاة الجوانب التشغيلية التكنولوجية للإنتاج، وإنما كذلك اعتبار الجانب الوقائي للبيئة، مما يمكن الاقتصاد في استهلاك الطاقة بفعل التخفيض من التأثيرات البيئية، ويمكن تلخيص الأهداف من وراء إنجاز مشروع مستدام بيئياً في أربعة نقاط:
- ضمان فعاليات طااقوية جيدة؛
- ضمان فعاليات سمعية جيدة؛
- ضمان الظروف الجيدة للرفاهية الداخلية؛
- ضمان رؤية جيدة للبيئة.

الخاتمة

إن دراسة التأثيرات وخاصة البيئية منها الناتج من المناطق والمشاريع الصناعية، ووضع الخطط الشاملة يضمن المحافظة على التطور الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، لذلك فإن الدراسة والتخطيط الجيد للمناطق الصناعية يحد من ظهور مختلف التأثيرات السلبية على البيئة، وبالتالي تحقيق الرفاهية للسكان. وفي هذا الإطار يركز المعنيون حالياً وفي أغلب البلدان تركيزاً واضحاً على المسائل المرتبطة بشؤون البيئة من خلال الدور المهم الذي تؤديه نظم الإدارة البيئية، لما تسهم به في الحفاظ على البيئة و في دعم التنمية الصناعية المستدامة.

إن توسيع قاعدة التأهيل والتدريب في مجال حماية البيئة، مع التركيز على أهمية الوعي البيئي والثقافة البيئية في لدى المؤسسات و المناطق الصناعية كافة، فضلاً عن تفعيل التشريعات القانونية وتطويرها لحماية البيئة، ستشكل المنطلق الأساسي لأي برنامج صناعي يعول عليه لتحقيق تنمية مستدامة تعمل على تحقيق تنافسية صناعية وتحافظ على البيئة بل وتساهم في ترقيتها.

الهوامش:

1. منصور ، البعد البيئي في اختيار مواقع المناطق الصناعية، اليومين الدراسيين حول التحليل الموقعي للمناطق الصناعية في الجزائر دراسة موسى بن حالة المنطقة الصناعية برج بوعريش، 19 12 ماي 2010 ،معهد العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي البشير الإبراهيمي برج بوعريش.
2. مآرة حمدان ، ندى خليفة محمد علي ، التأثيرات البيئية للمنطقة الصناعية في المدن، مجلة المخطط والتنمية، العدد33، 2011، ص 2.
3. مآرة حمدان ، ندى خليفة محمد علي مرجع سابق، ص 2.
4. مآرة حمدان ، ندى خليفة محمد علي، مرجع سابق، ص 4
5. لبنى رحيم العزاوي، امجد محمود ألبديري، مفهوم البارك الايكولوجي الصناعي والمدينة الايكولوجية الصناعية و إمكانات تطبيقها في العراق مستقبلا ، مجلة الهندسة ، العدد 9، المجلد 19، سبتمبر 2013، ص ص 134-135.
6. لبنى رحيم العزاوي، امجد محمود ألبديري، مرجع سابق، ص ص 138-139
7. لبنى رحيم العزاوي، امجد محمود ألبديري، مرجع سابق، ص 140
8. مطانيوس مخول، عدنان غانم، نظم الإدارة البيئية ودورها في التنمية المستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية -المجلد - 25 العدد الثاني 2009 -، ص 35.
9. الصرن، رعد، ، نظم الإدارة البيئية والإيزو 14000 ، دار الرضا، دمشق 2001 . ص 65
10. مطانيوس مخول، عدنان غانم، مرجع سابق ، ص 36
11. خبايا صهيبي، دور المناطق الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة الأورو مغاربية دراسة مقارنة بين فرنسا و الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس 1 سطيف، 2012/2011، ص ص 82-98.

السياسات الداعمة لإستراتيجية العناقيد الصناعية:
من واقع تجارب دولية ناجحة

د/ زكية مقري

megrizakia@yahoo.frكلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير
جامعة باتنة

أ/ ايمان بن قصير

imene_doc2011@live.frكلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير
جامعة سطيف 1

المقدمة:

تعد العناقيد الصناعية نوع من أنواع المناطق الصناعية وقد حظيت باهتمام متزايد من قبل دول العالم، وذلك لما لها من أهمية بالغة تتجلى في مساهمتها الكبيرة في توفير مناصب العمل وبالتالي امتصاص جزء كبير من البطالة، استيعابها للتكنولوجيا ونشاطات البحث والتطوير، إضافة إلى أهميتها في تحسين مستويات المعيشة والرفاهية، والتخفيف من معدلات الفقر، وإعادة توزيع الثروة في المجتمع. كما تساعد على زيادة الإنتاجية، مما يعطي الشركات القدرة على المنافسة، سواء محليا أو عالميا. كما تعتبر العناقيد من الجوانب البالغة الأهمية من الإدارة الإستراتيجية، حيث إن هذه الكتلة الحرجة من المهارات والخدمات والمعارف والمؤسسات يمكنها أن توفر أساسا لبناء القدرات التنافسية الاقتصادية.

وعرفت العناقيد الصناعية العديد من التجارب الناجحة في دول مختلفة من العالم، يمكن ذكر بعض الأمثلة: وادي السيليكون بالولايات المتحدة الأمريكية (حاسبات آلية)، هولندا/ روتردام (المواصلات)، الهند/ بنغالور (الاستعانة بمصادر خارجية للبرمجيات)، هوليوود أمريكا (الأفلام)، فرنسا/ باريس - الموضة، جنوب إفريقيا (الماس)، اليابان (الآلات الأوتوماتيكية، السيارات وأجهزة الفاكس)، ألمانيا (المطابع، الكيماويات والسيارات)، إيطاليا (السيراميك، الأحذية، المعدات).

غير أن استراتيجيات التنمية المعتمدة على العناقيد الصناعية تحتاج إلى توفير سياسات داعمة ومرافقة لإنجاحها، وبناء على ذلك ستحاول لهذه الورقة الإجابة على جملة من الأسئلة:

- ما هي المنطلقات المفاهيمية للعناقيد الصناعية؟
- أي سياسات داعمة لإستراتيجية العناقيد الصناعية؟
- ما هي الدروس المستخلصة من بعض السياسة الداعمة لنجاح العناقيد الصناعية وعناقيد التصدير؟

أولاً: الأصول النظرية للعناقيد الصناعية وعوامل نموها:

1- الأصول النظرية لمفهوم العناقيد الصناعية:

بدأت معالم هذا المفهوم تتبلور في عام 1990 عندما قام الاقتصادي Porter Michael بإصدار كتابه الشهير " الميزة التنافسية للأمم "، وقد أحدث هذا الكتاب أحدث ما يشبه الثورة في نظريات توطين المشروعات الصناعية حيث قام الكاتب بتحليل ودراسة نماذج من المشروعات الصناعية في عشر دول صناعية ولاحظ وجود شبكة من العلاقات الأفقية والرأسية بين هذه المشروعات أطلق عليها وصف Industrial cluster. وطبقاً لمفهوم بورتر فإن العناقيد الصناعية تتمثل في توطين الصناعات بشكل مترابط من خلال علاقة الزبون / الممول والمناطق التكنولوجية والعمالة والتوزيع.

طور نظريته من خلال بحث الكيفية التي وصلت إليها بعض الصناعات في مواقع جغرافية معينة إلى وضع تنافسي. لقد طمح Porter في أن يكتب كتاباً عن نجاح الأمم في صناعات معينة، وبالأحرى على غرار طموح آدم سميث حيث كان هدفه هو مساعدة الشركات والحكومات الوصول إلى خيارات واستراتيجيات أفضل، ويجعلهم مطلعين أكثر على توزيعات المصادر الوطنية، ولكن فكرته هذه ساهمت في زيادة الفهم العام لهذه الأمور، ولكنها لم تحقق هدفها بشكل دقيق. وقد اعتبر Porter أن البيئة لا تعني فقط الموقع الجغرافي بنيته التحتية وتاريخه ولكن هناك عوامل مهمة هي الأخرى تدخل في مفهوم بيئة الأعمال، مثل الطرق التي يدرّب بها المدراء والعمال، وكذلك طبيعة الشركة ومدى اهتمامها بزيائتها، وطبيعة النشاطات التي لها علاقة بالصناعة والصناعات الداعمة، والدور الوطني ودور الحكومات المحلية.

إن طريقة بورتر تشبه العناقيد الصناعية حيث إن القدرة التنافسية للشركات مرتبطة بأداء الشركات الأخرى، وترتبط العوامل الأخرى جميعاً ضمن سلسلة القيمة المضافة بعلاقات خفية مع الزبائن والموقع المحيط. لقد قام بورتر بالتحليل على أساس خطوتين أولهما إن العناقيد في الصناعة الناجحة يخطط لها من قبل مجتمعات تجارية واعية، والخطوة الثانية هي إن تاريخ المنافسة على وجه الخصوص في صناعات معينة قد تم اختباره لتفسير الجهود الديناميكية التي أحدثت مزايا تنافسية لتلك الدول.

لقد طور بورتر نظريته العامة من خلال الخطوتين السابقتين، معتبراً العوامل السابقة بأنها هي الرئيسية والريادية لخلق عناقيد صناعية، وتعتبر دراسات بورتر هي أساس تصنيف الأمم لواحده من أربعة مراحل في التنمية التنافسية، والتي تنعكس من خلال مصادر المزايا النسبية

للشركات في تلك الدول في المنافسة الدولية، ووضع بورتر أن القدرة التنافسية أمر مخطط له، يجب أن يكون مرسوم مسبقا، وان النصائح والمشورات يجب أن تقدم للمجتمعات ومؤسساتها كي تحقق أو تبدأ في رفع القدرة التنافسية لاقتصادها.

هذه العناقيد هي التجمعات الجغرافية من الشركات المترابطة، الموردان المختصين للمدخلات الهامة، كمكونات الإنتاج والمعدات المستخدمة في العملية الإنتاجية أو الموردان لبعض خدمات البنية التحتية الخاصة بالصناعة، بالإضافة إلى قنوات التسويق ومنتجاتي المنتجات المكتملة والشركات التي تستخدم مدخلات متشابهة أو عمالة وتكنولوجيا متقاربة. كذلك يتسع مفهوم العناقيد الصناعية ليشمل عددا من هيئات التمويل والهيئات الحكومية وغير الحكومية مثل الجامعات، هيئات التوحيد القياسي والمؤسسات التي تقوم بالتدريب المهني والنقابات المهنية التي خدمات التدريب والتعليم والمعلومات والبحث العلمي والدعم الفني الخدمة، إنهم ينمون في المواقع حيث الموارد الكافية والكفاءات المكدسة كي تبلغ الأسواق الحرجة، يقول بورتر أن العناقيد تستطيع التأثير في التنافس من خلال ثلاثة طرق:

- زيادة الإنتاجية من الشركات في العنقود:

- قيادة الإبداع في المجال:

- استحداث أعمال جديدة في المجال.

وتعرف العناقيد الصناعية بأنها: "تجمع جغرافي لمجموعة من الشركات والمؤسسات المرتبطة والمتصلة ببعضها البعض في مجال معين، بحيث تدخل في علاقة تكامل وتشابك فيما بينها رأسيا وأفقيا في جميع مراحل العملية الإنتاجية مكونة بذلك السلسلة الكاملة للقيمة المضافة للمنتج، وتشمل هذه العلاقة تبادل السلع والخدمات والمعلومات والخبرات والموارد البشرية".¹ كما تعرف بأنها: "مجموعة شركات مركزية قطاعيا وجغرافيا، تنتج وتبيع تشكيلة من المنتجات المترابطة أو المتكاملة وبالتالي تواجه تحديات وفرصا مشتركة".

2- العوامل التي تقود عملية نمو العناقيد الصناعية:

هناك عدة عوامل تقود نمو العناقيد الصناعية أهمها ما يلي:

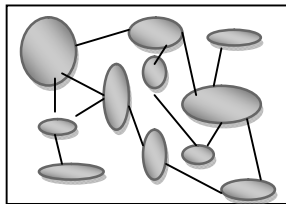
- التسابق بين الشركات المنافسة. Competition among rival firms
- اقتصاديات التكتل. Agglomeration economie
- مهارات القوى العاملة. Labor force skills
- نقل التكنولوجيا. Technology transfer
- نقل المعرفة. Knowledge transfer
- البنية التحتية الاجتماعية. Social Infrastructure

ثانيا: تشكل العناقيد والعلاقات الصناعية التي تربطها:

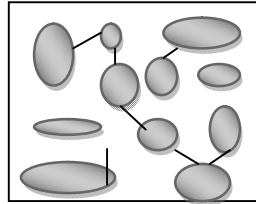
1- مراحل تكون العناقيد الصناعية:

تمر العناقيد الصناعية كغيرها من المنتجات بعدة مراحل لتتكون وتصل إلى صورتها النهائية وهي كالتالي:

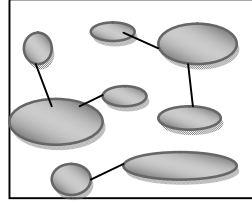
الشكل رقم 1: مراحل تكون العناقيد الصناعية



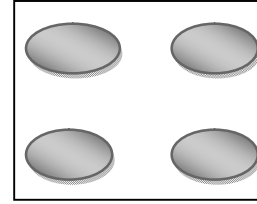
وصول العنقود إلى مرحلة
التشيع بحيث لا يمكن
تكوين روابط جديدة



امتداد العنقود ليشمل
روابط جديدة



ظهور ترابط عنقودي
للشركات وتركز
للصناعات



مرحلة ما قبل تكون
العنقود عبارة عن
شركات وصناعات
منفصلة

المصدر: ممدوح محمد مصطفى، إستراتيجية توطين المشروعات الصناعية في مصر: دراسة حالة: إقليم جنوب الصعيد، رسالة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه في فلسفة التخطيط العمراني، جامعة عين شمس- كلية الهندسة، قسم التخطيط العمراني، القاهرة 2004.

أ- مرحلة تكون العنقود: يتميز سلوك الشركات والصناعة في هذه المرحلة بأنه مستقل إلى حد كبير وقليل التفاعل مع المجتمع المحلي، ويولد العنقود من شركة أو شركتين في البداية ويكون الحافز إما توفر مواد خام أو توافر عمالة ماهرة ورخيصة وقد يكون بالصدفة البحتة.

ب- مرحلة توسع العناقيد الصناعية: وأثناء نمو العنقود الصناعي يزداد الاعتماد المتبادل بين الشركات والموردين المحليين، وخلال مرحلة الإقلاع تزداد درجة التفاعل بين الشركات والمجتمع المحلي والمؤسسات البحثية والعلمية ويستمر العنقود في النمو.

ت- مرحلة النضج والاستقرار: والتي يصبح بعدها العنقود غير قادر على ضم مزيد من الشركات وتسمى هذه المرحلة بالمرحلة الحرجة وهي درجة التشبع من حيث المعرفة والمهارات والمعلومات خلال العنقود الصناعي.

2- العلاقات الصناعية داخل العنقود:

تأخذ العلاقات الصناعية داخل العنقود ثلاث أشكا، وهي:

أ- التعاقد من الباطن: بحيث تقوم أحد الوحدات بإنتاج المنتج النهائي لصالح وحدة أخرى وفقا للمواصفات التي تحددها الوحدة التي يتم الإنتاج لصالحها، وهو نمط من أنماط العلاقات الأفقية. ويأخذ التعاقد من الباطن الأشكال التالية:

- التعاقد من الباطن لشراء الطاقة الإنتاجية:

- التعاقد من الباطن نتيجة التخصص:

- التعاقد من الباطن مع المورد.

ب- التزويد الخارجي: والذي يعني قيام الشركة الأم بشراء السلع الوسيطة أو الخدمات المساعدة للعملية الإنتاجية بدلا من إنتاجها داخليا وهي نوع من العلاقات الرأسية.

ت- التحالفات الإستراتيجية: والتي تعني علاقات تعاون بين الشركات في مجالات التطوير التكنولوجي والتشارك في المعلومات وبرامج التدريب والتسويق والتي يتطلب نجاحها وجود بنية أعمال ناضجة ومتطورة، ووجود قاعدة تشريعية وقانونية كفأة لتفصيل الآثار الإيجابية، وصولا إلى فوائد جمة من المشاركة في تكلفة الحصول على الخدمة فنية كانت أم تكنولوجية أم معلوماتية، والاستفادة من تنوع الخبرات من خلال الاحتكاك نتيجة لوجود مجموعة من الشركات في نشاط مجمع.

ثالثا: سياسات دعم إستراتيجية العناقيد الصناعية

1- السياسات اللازمة لخلق وتنمية العناقيد الصناعية

إن تفعيل إستراتيجية العناقيد يتطلب العمل على جذب اهتمام الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم إلى أهمية العنقود من خلال تحديد المزايا التي تعود من العمل في هذا الإطار. وفي هذا المجال يمكن تقسيم السياسات والخطوات التي يجب إتباعها من أجل خلق وتمكين العناقيد الصناعية من أداء دورها في الاقتصاد الوطني إلى مجموعتين:

- مجموعة السياسات التي يجب إتباعها لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يمكن أن يتكون منها العنقود. فلا يمكن تنمية العنقود دون تنمية ومساندة الوحدات الأساسية الداخلة فيه وهي الشركات. وفي حالة اختيار أسلوب العنقود كإستراتيجية لتنمية المشروعات فإن أنواع المساندة المطلوب منحها للمؤسسات والمتمثلة في الدعم المالي والذي يرتبط بمدى قبول البنوك والمؤسسات المالية للاستجابة للحاجات التمويلية من أجل التوسع في الإنتاج والبحث، بالإضافة للدعم الفني والتكنولوجي وغيرها. إلا أن الاختلاف يكمن في أسلوب منح هذه المساعدات.

- السياسات المساعدة على خلق هذه العناقيد وتأهيلها للقيام بدورها، ففي بداية تكون العنقود فإن النمط السائد من العلاقات الصناعية يكون العلاقات الرأسية، بمعنى تعاون في شكل التزويد الخارجي بالمدخلات الوسيطة في سبيل إنتاج السلعة النهائية. ولهذا فإن العنقود يضم مجموعة من المنتجين في سلسلة القيمة المضافة لإنتاج هذه السلعة، مع ملاحظة أن الصلات الخارجية للعنقود تكون كبيرة لاستيراد المكونات ذات المحتوى التكنولوجي العالي أو ذات المحتوى الرأسمالي العالي.

2- السياسات العامة لتحقيق أهداف العناقيد

تبنى الدول دوما تنمية التجمعات لعدة أهداف إستراتيجية، الإطار العام لها هو رفع معدلات النمو الاقتصادية والاجتماعية الكلية، لكن تركيزها ينصب بشكل أساسي على عدد محدد من الأهداف كرفع القيمة المضافة وخفض معدلات البطالة والقضاء على الفقر وجذب الاستثمارات الأجنبية والتطوير التكنولوجي. وتعمل العناقيد الصناعية ضمن السياسات والاستراتيجيات العامة الدولية لتحقيق هذه الأهداف الرئيسية، وقد تستهدف الدولة من تنمية العنقود أكثر من هدف إستراتيجي بالتالي فإن العنقود سيعمل ضمن إطار عدد من السياسات المختلفة، ومن هذه السياسات:

- أ- سياسات الوسيط Broker Policies: وتهدف لتنمية الروابط بين عناصر التجمع من خلال دور الجهات العامة في عقد الاجتماعات والتحالفات بين شركات وعناصر العنقود، ومن خلال تقوية دور الجهات العلمية وتبني الأبحاث والعمل على تطبيقها على أرض الواقع، ويهدف هذا النوع من السياسات لرفع القيمة المضافة.
- ب- سياسات جانب الطلب Demand Side Policies: وتهدف إلى زيادة الانفتاح على الأفكار والابتكارات الجديدة، من خلال تشجيع البحث العملي وتشجيع الابتكارات لإنتاج منتجات جديدة، وتشجيع تبني أفضل المعايير التقنية للمنتجات عالية التقنية، وذلك من أجل تنمية الطلب على المنتجات. وتقوم بتقديم الدعم المادي لأبحاث ودراسات محددة لدى المؤسسات البحثية (وليس للمؤسسات مباشرة)، كما تشجع على تطوير الابتكارات السابقة وتحض على عدم الإطالة في سنوات حقوق الحماية الفكرية.
- ت- سياسة التدريب Training Policies: وتهدف لتنمية الموارد البشرية وتطوير مهاراتها، وهي شيء أساسي لإيجاد المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وذلك من خلال وضع معايير مرتفعة للتعليم وكفاءة المعلمين، وإعفاء جهات التعليم الخاص من الضرائب، وتشجيع إنشاء الجهات البحثية والتدريبية المتخصصة في صناعة محددة.
- ث- سياسة تنمية الروابط الدولية Promotion Of International Linkage: وتهدف هذه السياسة لرفع مستوى تكامل الاقتصاد المحلي مع الاقتصاد العالمي وزيادة حجم التبادلات التجارية وجذب الاستثمارات والتقنيات الحديثة.

رابعا: السياسات المساندة للعناقيد الصناعية في بعض الدول: تجارب ناجحة:

تبين أهم التجارب الناجحة في مجال العناقيد الصناعية، أن السياسات المتبعة لعبت دورا حيويا في إنجاح إستراتيجية العناقيد الصناعية. وفيما يلي عرض لأهم السياسات التي قامت بها بعض الدول لدعم العناقيد الصناعية.

1- تجربة البرازيل:

عرفت البرازيل تجربة ناجحة في تطبيق العناقيد الصناعية في مجال صناعة الأحذية التي رافقها العديد من السياسات، يمكن ذكر:

- أ- السياسات التنظيمية: اتخاذا العديد من السياسات التنظيمية لدعم عنقود صناعة الأحذية.
- ب- التسويق: يساند العنقود البرازيلي ما لا يقل عن 6 تنظيمات تجارية بالإضافة إلى هيئة المعارض التجارية لصناعة الأحذية المحلية تعمل على تنظيم معرض دولي سنوي وبصفة منتظمة. بالإضافة إلى منظمة خدمة الشركات الصغيرة البرازيلية والتي تقدم الدعم المستمر للشركات الصغيرة لتمكينها من الاشتراك في المعارض ومن أهم مظاهر الدعم تخفيض تكاليف حجز منافذ العرض بالنسبة للشركات الصغيرة.
- ت- التدريب والدعم الفني والتكنولوجي: تقوم مدارس التجريب المهني بتقديم التدريب في مجالات دباغة الجلود وتصميم الأحذية وغيرها من المجالات المتعلقة بصناعة الأحذية. بالإضافة إلى وجود مركز محلي لتكنولوجيا صناعة الأحذية الجلدية.

2- تجربة شيلي:

وتأخذ السياسات الداعمة لعناقيد صناعة الخشب الأشكال التالية:

- أ- السياسات التنظيمية: قامت هيئة المشروعات الصغيرة بتحديد مدير مسئول عن كل مجموعة مشروعات وتمثل مهام المدير أن يكون ممثلا للمجموعة التي يكون هو المسئول عنها في التعامل مع المؤسسات والتنظيمات المختلفة. وتقوم الهيئة بتحمل 70% من تكلفة هؤلاء المديرين. تكون المدة التي يتم تكليف المديرين بها 3 سنوات حتى يتم التأكد من مقدرة الكيانات التي تكونت من الاستمرار في المجتمع دون الحاجة إلى إشراف الهيئة.
- ب- التسويق: عملت هيئة المشروعات الصغيرة على تنظيم المعارض الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى خلق علاقات مباشرة مع المصانع الأجنبية في مجال تنمية المنتجات الخشبية.
- ت- التدريب والدعم الفني والتكنولوجي: الاعتماد على العديد من المؤسسات التدريبية والتعليمية لرفع مستويات الإنتاج من حيث الجودة والتصميم والمواصفات الفنية وذلك من خلال الدورات التدريبية المتعددة التي تقدمها هذه المؤسسات للشركات.
- 3- التجربة الإيطالية في تطبيق العناقيد الصناعية:

أ- العناقيد الصناعية في إيطاليا:

تقع معظم العناقيد الصناعية في إيطاليا أو ما يطلق عليها بمصطلح إيطاليا الثالثة شمال شرق إيطاليا ووسطها، وقد تجلى النمو الاقتصادي الذي شهدته هذه المنطقة من خلال ارتفاع معدلات التشغيل وزيادة الاستهلاك، تراجع اتجاهات الهجرة. وقد حققت الشركات الصناعية صغيرة ومتوسطة الحجم الإيطالية نجاحا خاص في إنتاج السلع التقليدية كالأحذية، حقائب اليد الجلدية، الملابس المحبوكة والأثاث، القرميد، الآلات الموسيقية، والأغذية المجهزة فضلا عن الصناعات التي تزود هذه القطاعات بالألات. وإيطاليا الثالثة ليست كيانا متجانسا، فالتكتلات الموجودة في المناطق الشمالية- الشرقية، تختلف من وجوه كثيرة، اختلافا ملحوظا عن تلك الموجودة في المناطق الوسطى.

وقد قدر عدد العناقيد في إيطاليا بعدد 200 عنقود يعمل بها حوالي 2.200.000 عامل في القطاع الصناعي، هؤلاء يمثلون نسبة 42.5% من اليد العاملة في إيطاليا، ويبلغ عدد المؤسسات بها 90.000 مؤسسة برقم أعمال يقدر بـ 67 مليار أورو وبحجم صادرات يتعدى 90 مليار دولار. وتتميز الشركات الإيطالية بميزتين هامتين هما: المرونة وقدرة الاستجابة، ورغم ذلك فإنها في الكثير من الأحيان تعجز عن تلبية متطلبات السوق خاصة عند الطلب بكميات كبيرة على منتجاتها، كما تعد في أغلب الأحيان عاجزة عن القيام باستثمارات تساعدها على النفاذ إلى أسواق جديدة، ورغم الصعوبات التي تواجهها إلا أنها استطاعت اكتساب درجة عالية من القدرة التنافسية بفضل تنظيمها في شكل عنقود صناعية.

ب- خصائص العناقيد الإيطالية: من أهم خصائصها ما يلي:

■ **التخصص المرن:** من خصائص السلع المنتجة ضمن العناقيد الإيطالية أن تكون منتجة حسب طلب الزبائن، ومنوعة ومهيأة تبعاً لطراز رفيع، ويسمى شكل الإنتاج الذي يتيح للشركات صون قدرتها التنافسية بفضل النوعية وسرعة الابتكار والاستجابة بـ "التخصص المرن"، وتتلخص خصائصه في:

- يتميز الإنتاج في التكتل بالتفكك العمودي، أي أن عملية الإنتاج مقسمة إلى عدة مهام تقوم بها شركات مختلفة، ومنه يقوم العنقود على التخصص وتقسيم العمل تخصصاً بموجبه كل شركة بإنتاج جزء معين من عملية الإنتاج، وهو ما يساهم في الاستفادة من وفورات الحجم الكبير والتركيز على الاختصاصات الأساسية والمحافظة على نوعية المنتجات، كما أن تخصص العنقود يضمن تخصص الشركة في مستوى رفيع لتخصص القوة العاملة المحلية، فيصبح التكتل مكاناً يحسن تركيز الشركات فيه.

- يتميز الإنتاج بالمرونة، فباستطاعة عدة مقاولين التعاون في عملية الإنتاج أو في عملية تقديم وتوريد الخدمات لبقية أعضاء العنقود، وتستفيد الشركات العاملة في العنقود من ميزة القرب الجغرافي لمقدمي الخدمات، والمواد الأولية والمعدات والمكونات. إذ أن ذلك يجعل من تبادل مدخلات الإنتاج مهمة سريعة ومرنة.

وتعد المرونة من الخصائص الأساسية لمدخلات العمل، والشركات التي تضمها التكتلات في إيطاليا كثيراً ما تديرها الأسر التي تملكها وكثيراً ما تكون منشأة الإنتاج قريبة من بيت الأسرة، وتكون القوة العاملة مستعدة لتكييف ساعات العمل حسب الطلب، وقادرة على ذلك، كما أن الترتيبات غير الرسمية على المستوى الاجتماعي والمؤسسي من الخصائص الهامة للعناقيد الإيطالية وتشكل مثلاً رائعاً على تشابك المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

■ **المعرفة والابتكار:** يمكن تبين بعض الجوانب المميزة للابتكار في العناقيد الإيطالية، من منطلق أن الابتكار ينطلق من المؤسسة باعتباره عملية انفرادية تحصل داخل المؤسسة، ويصبح عملية جماعية داخل الإيطالي، وذلك بسبب تدفق المعارف والطبيعة الترابطية للعلاقات داخل التكتل، فتقاسم قوة العمل محلياً يمكن من تقاسم تلقائي لمجموعة من المعارف والمهارات بصورة تلقائية في بقية الشركات داخل العنقود. وتجري عملية الابتكار داخل العنقود الإيطالي بواسطة عملية متواصلة من الخطوات الصغيرة التراكمية تشمل القيادة والعاملين، وبوجه عام تنتشر المعارف التي تنتج داخل الشركات التابعة للتكتل انتشاراً سريعاً داخل التكتل ذاته وتنتشر انتشاراً بطيئاً جداً خارجه فتضمن بذلك حصول العنقود على ميزة تنافسية تميزه عن غيره. وقد حظي شكل المعارف في التكتلات الإيطالية بقدر كبير من الاهتمام وإن البعد الاجتماعي لهذه التكتلات يسهل استخدام وإنتاج ونشر ما يسمى بـ "المعرفة الضمنية"، وليس ما يعرف بـ "المعرفة القننة".

■ **المنافسة والتعاون والترسيخ المؤسسي:** ما يميز العلاقات التي تربط العنقود الصناعي بأنها علاقات "ترابط بدون تبعية"، أي أن البيئة التنافسية هي مزيج من المنافسة والتعاون، فالشركات التي تنتج نفس المنتجات تتنافس منافسة شرسة. ولكن هذه المنافسة تنظمها قواعد السلوك الضمنية، وفي نفس الوقت، تتعاون الشركات داخل العنقود في تنفيذ مشاريع مشتركة كتوفير خدمات البنية التحتية والخدمات الحقيقية.

ويرتبط ذلك ارتباطاً وثيقاً بالجانب المؤسسي الذي يميز العناقيد الإيطالية والذي يضم المؤسسات التابعة للدولة والحكومة ونقابات العمل، ومنظمات القطاع الخاص... الخ، هذه الهياكل المتطورة تساعد في تسهيل التعاون بين الشركات وبقية أعضاء المؤسسات العامة.

■ **التنوع والديناميكية:** تؤكد العديد من المؤلفات المتعلقة بالتجربة الإيطالية أهمية الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم، خاصة المؤسسات الحرفية الصغيرة، ورغم أهميتها الاقتصادية إلا أن لها علاقات مع شركات أكبر حجماً والعلاقات داخل التكتلات متنوعة للغاية وتتراوح بين علاقات المساواة والتعددية على أحد طرفي سلسلة القيمة المضافة، والعلاقات الرأسمالية المتضمنة هيمنة عدد قليل من الشركات الكبرى على الطرف الآخر لسلسلة القيمة المضافة.

ولقد تعرضت العناقيد الإيطالية إلى ضغوط متزايدة من المنافسة الدولية أدت إلى شيء من إعادة الهيكلة في تكتلات متعددة، وأفضى ذلك إلى الإمعان في الانحراف عن النموذج المعياري للعنقود الإيطالي، وهناك عدد من العناقيد يضم شركات أقل عدداً بسبب التركيز الصناعي الذي يحصل من خلال عمليات الدمج والشراء، وهو ما يتيح لها تثبيت علاقات التعاقد من الباطن، والتنوع والابتكار والانفتاح في علاقاتها على المستوى الدولي.

تنمو بمعدلات مطردة إلى أن بلغت قيمتها 968.9 مليار دولار في عام 2006 بنسبة نمو 90-95% مقارنة بسنة الأساس 1978. وكان المحور الرئيسي في آليات التنفيذ هو سياسة الاستهداف Policy of Targeting، فما هي سياسة الاستهداف التي ابتكرتها الصين لتنمية صادراتها؟ طبقت سياسة الاستهداف من قبل الحكومة الصيني، حيث رأت أن تستهدف مناطق جغرافية معينة ورأس المال الأجنبي وقطاعات سلعية لتكون محور تنفيذ السياسات والاستراتيجيات بدلا من استهداف كافة المناطق الجغرافية والقطاعات السلعية لسهولة التنفيذ وفاعلية الأدوات:

- استهداف جغرافي؛
- استهداف رأس المال؛
- استهداف سلمي.

وعلاوة على التركيز على إصلاح البيئة العامة للتجارة الخارجية من سعر الصرف، الضرائب، الائتمان، والإصلاح الجمركي والرقابة على الصادرات والواردات.

أ- **الاستهداف الجغرافي: المناطق الخاصة Special Zone SZ**: والمناطق الخاصة هي عبارة عن منطقة جغرافية تتمتع بالقوانين والتشريعات الاقتصادية التي هي أكثر انفتاحية عن القوانين في البلد الأصلي. وقد بدأت في الصين في عام 1980، والمناطق الاقتصادية يوجد منها أنواع:

- المناطق الاقتصادية الخاصة Special Economic Zone SEZ؛
- المناطق الحرة؛
- مناطق تجهيز الصادرات؛
- المناطق الصناعية؛
- الموانئ الحرة.

ب- **سياسة استهداف رأس المال الأجنبي**: ارتبطت ظاهرة النمو الاقتصادي في الصين بنمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة وزيادة في الصادرات السلعية والاستثمارات الأجنبية في الصين بدأت عام 1979 وكان هناك عدد قليل من القوانين لحماية الاستثمار الأجنبي حافظت على تدفق الاستثمار الأجنبي القليلة ولكن منذ عام 1991 بدأت الإصلاحات التشريعية التي عملت على زيادة مع تحسن قوانين الاستثمار الأجنبي وبنية الاقتصاد المحلية.

ومن أجل إعادة توجيه الاستثمارات الأجنبية، فإن الحكومة الصينية شجعت رأس المال الأجنبي في صناعات مثل التكنولوجيا العالية والتكنولوجيا الجديدة وصناعة الخدمات الحديثة. وفي الوقت نفسه يتم تشجيع الشركات عبر الوطنية لإنشاء مقر إقليمية، ومراكز البحث والتطوير، فضلا عن عمليات الشراء ومراكز التدريب في الصين. وأداء الصادرات الصينية يرتبط بحجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والمستثمرون الأجانب تم جذبهم من خلال سلة من الحوافز منها:

- حزمة من السياسات والحوافز الضريبية وحق التملك بنسبة 100%؛
- عدم فرض قيود على اختيار القطاعات الإنتاجية إلا في حدود ضئيلة، أي تفضيلات؛
- القطاعية أو غير ذلك، تتخذ شكل حوافز إضافية. وحرية تحديد أسعارها داخليا وخارجيا؛
- حزمة تحفيز مرنة من خلال تبسيط إجراءات الموافقة والعمالة، والأجور، وسياسات التسعير للمشاريع المشتركة. وحرية في التوظيف وتحديد الأجور والفصل من الخدمة؛
- تعزيز انتقال خطوط الإنتاج والأعمال التي تحتاج القوى العاملة الكثيفة من الدول المتقدمة إلى المناطق ذات الأجور المنخفضة واستغلال مصادر القوت البشرية الصينية لتطوير صناعات التصدير ذات الأجور المنخفضة وتركز على استيراد المواد اللازمة للتصنيع، والتصدير أكثر من تصنيع المواد المحلية.

3- **الاستهداف السلمي**: إقامة شبكات الإنتاج للتصدير Network for Export Production من خلال عناقيد التصدير: زيادة الكفاءة الإنتاجية للمصدرين من خلال مجموعة من الآليات أهمها:

- إقامة شبكات الإنتاج للتصدير Network for Export Production من خلال تطبيق مفاهيم العناقيد التصديرية. وتتمثل الفكرة الأساسية في ربط الشركات الكبرى العاملة في قطاع معين في إطار عقود صناعي وتقديم الدعم له لتشجيعه على التطوير والابتكار، واستيراد التكنولوجيا المتقدمة التي تواكب الاتجاهات والأنشطة التجارية في الأسواق العالمية. والتدريب المستمر والتعاون الفني للمختصين في الاقتصاديات الدولية والتجارة، لرفع المستوى التكنولوجي، مع ضمان إمدادات المواد الخام والطاقة وتوفير الخدمات اللوجستية.

- إعفاء الواردات من السلع الوسيطة من الرسوم الجمركية إذا كانت مخصصة للإنتاج من أجل التصدير.
 - يوفر النظام المصرفي قروض لتمويل الصادرات في صورة عملة محلية أو نقد أجنبي.
 - الاعتماد على البحث والتطوير من خلال تطبيق الأساليب التكنولوجية الحديثة في الإنتاج لتحسين الجودة مما يساعد على زيادة قدرة المنتجات الصينية على المنافسة في الأسواق العالمية.
 - توسيع شبكات كل من الجودة وضمان أعلى كفاءة إنتاجية من خلال نظم الميكنة والتحديث المستمر.
- 6- تجربة سنغافورة في عناقيد التصدير:

تعد سنغافورة أحد دول جنوب شرق القارة الآسيوية والتي تقع ما بين إندونيسيا وماليزيا. وعلى الرغم من أن سنغافورة تتميز بصغر مساحتها، إلا أنها تتمتع باقتصاد قوي ونشط. وتتميز سنغافورة بأن لديها درجة عالية من التطور والنجاح في تطبيق اقتصاد السوق الحر. حيث تتمتع باستقرار الأسعار، وارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بمعظم البلدان المتقدمة. ويتميز اقتصاد سنغافورة باعتماده بشكل كبير على الصادرات، وبخاصة في مجال السلع الإلكترونية ومنتجات تكنولوجيا المعلومات، وعلى قطاع الخدمات المتنامي. فضلا عن ذلك أطلقت سنغافورة ما يسمى بمشروع صناعات القرن الحادي والعشرين في خطة لمدة ١٠ سنوات تستهدف إقامة اقتصاد يستند إلى المعرفة، وقامت بتحويل مسار نجاحها القديم عن طريق تطوير شبكة من العناقيد الصناعية التي تستند إلى المعرفة، في الصناعات الإلكترونية والصناعات الهندسية وتنتج سنغافورة حوالي ثلث إنتاج العالم من الخاص بالحاسبات الآلية، وعنقود الصناعات الكيماوية بها " Hard-disc " القرص الصلب يعد من أكثر العناقيد تركيزا في العالم بعد روتردام، والساحل الأمريكي، وعنقود الصناعات الإعلامية بها يتكون من ١٥ قمرًا صناعيًا وتزعم سنغافورة عنقود صناعة مراسي السفن العملاقة وخدمات الموانئ في العالم.

وقد بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر داخل سنغافورة ما قيمته 250,2 مليار دولار، في حين شكلت الاستثمارات السنغافورية في الخارج ما قيمته 173,9 مليار دولار عام 2008 ومرت سنغافورة بمراحل متعددة لتطور ونمو اقتصادها، باعتمادها على مجموعة من خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تركزت تلك الخطط بالاتجاه نحو التصنيع كضرورة حتمية لتحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادي، جنباً إلى جنب مع إتباع سياسة تجارية مدروسة خلال مراحل تطورها، حيث لعبت التجارة دورا حيويا في اقتصاد الدولة، مع الحرص على التطوير المستمر لتلك السياسات التجارية، والتي بدورها ساهمت في زيادة كفاءة ومستوى الإنتاج والإنتاجية لدى العاملين بها، والذي ترتب عليه ارتفاع مستمر في مستوى صادرات سنغافورة لمختلف بلدان العالم، ومواكبة التجديد المستمر للآليات ومستويات التصنيع والحرص على التنوع في مستوى التصدير دون الاقتصار على نوع معين، الأمر الذي انعكس بدوره على مستوى النمو في الناتج المحلي الإجمالي للدولة.

نتيجة لارتفاع القيود المفروضة على الموارد والارتفاع المتسارع للتكاليف في تلك الفترة، إضافة إلى تزايد وارتفاع المنافسة من كل من البلدان المتقدمة والبلدان حديثة النمو (ككوريا الجنوبية، هونغ كونغ وتايوان. ووجود قاعدة تكنولوجية منخفضة نسبيا على أساس عالمي:

- اتجهت سنغافورة إلى بناء قدرات أفرادها العاملين والاتجاه للتنوع الاقتصادي دون الاقتصار على تصنيع السلع فقط، بل بتطوير مجال الخدمات والعمل على تصديرها، وتنمية الاقتصاد الخارجي المنفتح مع دول العالم،
 - إضافة إلى تحسين البنية الأساسية ذات الصلة بالتجارة وتعزيز دور سنغافورة باعتبارها كشبكة للتجارة والخدمات الدولية. حيث لجأت سنغافورة إلى تعميق قاعدة التكنولوجيا، وإقامة شبكات الإنتاج للتصدير من خلال عناقيد التصدير وتشجيع الصناعات التحويلية والخدمات باعتبارهما أهم ركائز الاقتصاد لتنوع القطاعات وتقليل تبعية السوق، وتعزيز قاعدة أوسع للاقتصاد من خلال تحفيز القطاعين معاً
 - لهذا الغرض، تم منح العديد من الحوافز لاستثمارات الصناعات التحويلية، وعلى سبيل المثال إعطاء امتيازات وحوافز للمشاريع الرائدة، وبدلات الاستثمار، إضافة إلى الاستثمارات في القطاعات الخدمية.
 - كما وانتهجت سنغافورة سياسة اللامركزية من خلال التشجيع على الاستفادة من إمكانات الأسواق الآسيوية من أجل التغلب على نقص الموارد المحلية، وقيود السوق واستكمال إنشاء الروابط مع بلدان المنظمة، من خلال الهيكل الإقليمية بالتوسع في الأعمال التجارية في الخارج عن طريق التجارة المدرة للاستثمارات. واستهداف دول المنطقة، مساعدة الشركات السنغافورية عبر تيسير وتسهيل مشاريعها.
- وقد أدى إتباع تلك السياسات التجارية إلى ارتفاع مساهمة قطاع الخدمات المالية والتجارية من مجموع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 21٪ في عام 1986 إلى 26٪ في عام 1997. وارتفاع أعداد العلماء الباحثين والمهندسين من 3.361 في عام 1987 لتصل إلى 11.302 في عام 1997. إضافة إلى ارتفاع مجموع الاستثمارات المباشرة في الخارج من 16.9 مليار دولار في عام 1990 لتصل إلى 75.8 مليار دولار في عام 1997.
- النتائج التوصيات:

- من خلال دراستنا للتجارب الناجحة لكل من البرازيل جنوب كاليفورنيا، الصين و سنغافورة تبين لنا أن:
- العناقيد الصناعية تلعب دورا مهما في التطور التكنولوجي والابتكار عن طريق تخصص كل وحدة من الوحدات في مرحلة معينة من مراحل الإنتاج.
 - العناقيد الصناعية أسهمت في إحداث تحول نوعي في اقتصاد الدول بتطوير صادراتها ومنتجاتها.
 - العناقيد الصناعية عامل مؤثر إيجابي على التنمية الاقتصادية.
 - بفضل السياسات الداعمة للعناقيد الصناعية في هته الدول تمكنت من النجاح في هذا المجال وتحقيق كل أهدافها.
 - من خلال التجارب السابقة اتضحت لنا أهمية العناقيد الصناعية في تطوير وتحديث الصناعة لذا وجب على كل الدول وضع سياسات داعمة لإنشاء عناقيد صناعية من خلال:
 - إزالة العقبات والمعوقات التي تحول دون قيام العناقيد الصناعية أو تعرقل أداء العناقيد القائمة بالفعل.
 - تشجيع ودعم البحث والتطوير العلمي ، والابتكار.
 - إنشاء مراكز تدريب من أجل تطوير نوعيات جديدة من التكنولوجيا.
 - التركيز على العناقيد الصناعية كعامل مؤثر إيجابي على التنمية الصناعية
 - على الحكومة وضع نصوص تشريعية تمنح بموجبها كافة الحقوق والتسهيلات والامتيازات والتراخيص اللازمة لإقامة العناقيد الصناعية.
 - تقديم الدعم الفني والمالي والتكنولوجي.
 - الاستفادة من التجارب الناجحة لبعض الدول.
- الهوامش والمراجع:

1Voir Porter, Michael. 1990. The Competitive Advantage of Nations. New York: Basic Books.

² www.12manage.com /methods_porter_diamond_model_ar.html.

³ التجمعات الصناعية البديل القادم لبرامج التنمية الاقتصادية التقليدية، متوفرة على الموقع:

- www.aleqt.com/2007/11/21/article_117720.html.

⁴ أ. شوقي جباري، أبوديارزهيية، تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إستراتيجية العناقيد الصناعية – قراءات في التجربة الإيطالية، الملتقى الدولي الرابع حول: المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، ص 5.

⁵ ممدوح محمد مصطفى، إستراتيجية توطين المشروعات الصناعية في مصر: دراسة حالة: إقليم جنوب الصعيد، رسالة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه في فلسفة التخطيط العمراني، جامعة عين شمس- كلية الهندسة، قسم التخطيط العمراني، القاهرة 2004.

⁶ د. زايري بلقاسم العناقيد الصناعية كإستراتيجية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف- الجزائر، العدد السابع، ص 178.

⁷ مازن جلال خير بك، العناقيد الصناعية... ودورها في تنمية الاقتصادات الناشئة، تصدر عن مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر. 2005/11/14، متوفرة على الموقع:

- Thawra.alwehda.gov.sy/_archive.asP?FileName=95627099320051113125336.

⁸ د. زايري بلقاسم، مرجع سابق، ص 189.

⁹ "توافر عناصر الإنتاج والتوجه الحكومي المحرك الرئيس للتجمعات الصناعية"، متوفر على الموقع:

http://www.aleqt.com/2008/03/22/article_133880.save

¹⁰ د. زايري بلقاسم، مرجع سابق، ص 191.

¹¹ نفس المرجع السابق، ص 191.

¹² أ. شوقي جباري، أبوديارزهيية، مرجع سابق، ص- ص، 18- 19.

¹³ تعزيز القدرة التنافسية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في مصر: إطار سياسي وخطة عمل، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2004، ص 18.

¹⁴ نفس المرجع السابق، ص 18.

¹⁵ د. زايري بلقاسم، مرجع سابق، ص 191.

¹⁶ ممدوح محمد مصطفى، مرجع سابق.

¹⁷ عبد الحميد رضوان، التجربة الصينية في تنمية الصادرات-ج 1 الإطار المؤسسي، في سلسلة تجارب دولية ناجحة في مجال التصدير، الإمارات العربية المتحدة، العدد 2، 2009، ص ص. 8-11.

¹⁸ Tan, T. (2000). Singapore: Forging into the new economy. *Zdnetasia*. 21-Silicon Envy. (1999, 20 February). The Economist US Edition.

¹⁹ أريج ذياب، تجارب دولية ناجحة في تنمية الصادرات: التجربة السنغافورية، وزارة التجارة، الإمارات العربية، بدون سنة نشر، ص. 12.

فاعلية وملاءمة إستراتيجيات إدارة الموارد البشرية كآلية لإستقرار وتنظيم العمل بالمؤسسات الصناعية

أ/ فضيلة بارش

السنة الثانية دكتوراه علوم، تخصص: إقتصاد

جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي-

المقدمة:

لقد أصبح لإدارة الموارد البشرية مكانة إستراتيجية لا تقل عن مكانة بقية الإدارات الأخرى في المؤسسات كالتسويق والإنتاج، كما تشارك في تدعيم دور الإدارة العليا في المجال الإستشاري والتنفيذي والوظيفي.

إن إدارة الموارد البشرية هي إدارة تعنى في الأساس بتخطيط وتنظيم وتوظيف وقيادة ورقابة الموارد البشرية للوصول إلى أهداف الفرد و المؤسسة، فهي المسؤولة عن توجيه عنصر العمل في المؤسسة من خلال أنشطة تعمل على زيادة فاعليتها كالإستقطاب والتدريب والتطوير و المكافأة.

تهتم إدارة الموارد البشرية بالموارد البشرية باعتبارها أحد أهم أصول المؤسسة الإستراتيجية بحيث تؤدي تلك الإدارة إلى إستقطاب وتنمية و صيانة الموارد البشرية وبالتالي المساهمة في توفير العمالة المستقرة والمنتجة والمضبوطة للمؤسسة، والعمل على صيانة ومتابعة هذه الموارد و الإهتمام بأمورها الوظيفية منذ تعيينها في المؤسسة إلى غاية إنتهاء خدمتها، ولا يكون هذا الإهتمام و الإلتزام إلا برسم سياسة و إستراتيجية فعالة لتسيير و إدارة أمور هذا المورد الأساسي بالمؤسسة بالطريقة المثلى و الملائمة و المدروسة التي تساهم في تحقيق إستقرار العمل المهني للموظفين، و عليه فقد تطرقنا في موضوعنا هذا (فاعلية و ملاءمة إستراتيجيات إدارة الموارد البشرية كآلية لإستقرار وتنظيم العمل بالمؤسسات الصناعية) إلى محاولة معالجة إشكالية: كيف يمكن رسم إستراتيجية فعالة ضمن خطة إدارة الموارد البشرية لتحقيق التنظيم الأمثل في المؤسسة الصناعية و ضمان مكانة جيدة في مقصورة المنافسة؟ و كيف تؤثر هذه الإستراتيجية في تحقيق الإستقرار المهني داخل المؤسسة الصناعية؟

أولاً: تعريف إستراتيجية إدارة الموارد البشرية: هي خطة معاصرة طويلة المدى، تشمل على ممارسات وسياسات تتعامل من خلالها المنظمة مع المورد (العنصر) البشري في العمل، وتتفق وتتكامل وتتناسق هذه الخطط والممارسات والسياسات مع الإستراتيجية العامة للمنظمة، وتعمل على تحقيق رسالتها، وغايتها، وأهدافها، في ظل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية التي تعمل من خلالها المنظمة، والتي من أهمها المنافسة الحادة بين المنظمات العالمية والإقليمية والمحلية.

ويمكن تعريف إستراتيجية إدارة الموارد البشرية أيضاً بأنها: خطة طويلة الأجل، تتكون من مجموعة من النشاطات على هيئة برامج محددة البداية والنهاية، وسياسات تكوّن وظائف ومهام إدارة الموارد البشرية داخل المنظمة، وتحتوي هذه الخطة على مجموعة من الإجراءات والقرارات المتعلقة بشؤون الموارد البشرية داخل المنظمة، والمستقبل الوظيفي لهذه الموارد البشرية.

وتهدف إدارة الموارد الإستراتيجية - فيما تهدف - إلى إيجاد قوة عمل حقيقية، مؤهلة تأهيلاً عالياً، وفعالة وقادرة على تحمل مسؤوليات وتبعات الأعمال داخل المنظمة، ومن ثم تكون قادرة على تحقيق متطلبات وطموحات الإستراتيجية العامة للمنظمة ككل.

و الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية هي رسم سياسة تعامل المؤسسة الطويلة الأجل مع العنصر البشري في العمل، و كل ما ارتبط بشؤونه الخاصة بحياته الوظيفية في مكان عمله وذلك بواسطة ممارسات جديدة و معاصرة تتماشى مع إستراتيجياتها العامة في ظل البيئة التي تعيشها و ما تشمل عليه من متغيرات متنوعة، و التي تأتي على رأسها التغيرات التكنولوجية و شدة المنافسة التي تسود الأسواق اليوم.

ثانياً: أهمية الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية: تسمح الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية بالتعامل مع العنصر البشري كمورد إستراتيجي تلتهف حوله بقية الموارد الأخرى، و على المؤسسة إدماج هذا العامل في جميع مشاريعها، كما يجب أن تهتم هذه الأخيرة بتطوير كفاءات عمالها و تكوينهم و أخذهم بعين الإعتبار عند إختيار إستراتيجياتها. و يمكن إجمال أهم نقاط أهمية الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية فيما يلي:

أولاً: المشاركة في إعداد و تنفيذ إستراتيجية التغيير و التوسع ، و على مديري الموارد البشرية أن يكونوا قادرين ليس فقط على إدارة التغيير ولكن أيضاً توقع حدوثه، فمن المهم أن تتناغم الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية مع إيقاع البيئة.

ثانياً: الفحص البيئي و الإستخبارات التنافسية، بحيث يعتبر هذا الفحص مطلباً أساسياً للتخطيط الإستراتيجي، كما تقوم الموارد البشرية بتحمل جزء من المسؤولية في تحقيقه، حيث تتركز الجهود المبذولة على معرفة الإتجاهات المتوقعة في المستقبل للمتغيرات التالية: الخصائص السكانية، المهارات التقنية و الفنية، الظروف الإجتماعية، الظروف الإقتصادية و التشريعية،.....

ثالثاً: تنفيذ قرارات إعادة تخصيص الموارد، حيث تقوم إدارة الموارد البشرية الإستراتيجية بدور أساسي في تقييم جدوى تطبيق الإستراتيجية، ثم تقديم نتائج هذا التقييم كأحد المدخلات لعملية تكوين الإستراتيجية، و لأن جوهر الإستراتيجية ينصب على تخصيص الموارد بحيث تستطيع المؤسسة تحقيق و كسب ميزات تنافسية، فإن بعض الوحدات و الأقسام أو خطوط الإنتاج التي تساهم في تحقيق هذه الميزة التنافسية قد

تحرم من هذه الموارد، مما قد يعرض الأفراد العاملين بها إلى الإحباط و تراجع معنوياتهم، وهنا يظهر دور إدارة الموارد البشرية في تخفيف حدة هذا الشعور و العمل على تدنية مظاهر التذمر و الغضب لدى هؤلاء الأفراد.

رابعاً: كفاءة إستغلال الموارد المتاحة، فالمؤسسات المتوفرة على موارد مادية و تكنولوجية و معلوماتية متطورة لا يمكن أن تديرها بكفاءة ما لم يكن لديها العنصر البشري المناسب الذي يستطيع أن يحقق بما لديه من مهارة المزج و الإستغلال الجيد لهذه الموارد بالطريقة التي تسمح للمؤسسة أن تحقق القيمة المضافة. و حتى تتمكن الموارد البشرية من بلوغ المهمة لا بد أن تتوفر المؤسسة على كل الوسائل و الآليات التي تسمح باستقطاب و اختيار الموارد البشرية المناسبة ثم تنميتها و تقييمها و مكافأتها بشكل جيد، فتجاهل المؤسسة لأهمية الإستراتيجية الجيدة للموارد البشرية هو تبديد موارد المؤسسة و عجز في إمكانية بقائها و استقرارها.

خامساً: المساهمة في مواجهة التحديات في كل من بيئة العمل الداخلية و الخارجية مما يزيد من حاجتها للإلتجاه إلى المدخل الإستراتيجي في إدارة مواردها البشرية، و هذه الأخيرة تعتبر من أهم التحديات و العوائق الداخلية التي يمكن أن تواجهها المؤسسة.

ثالثاً: التحولات الإستراتيجية في وظائف إدارة الموارد البشرية: وهذه التغيرات التي تعرضت لها وظائف إدارة الموارد البشرية، فرضت عليها تحولات إستراتيجية نوجزها فيما يلي:

1- وظيفة تصميم العمل و توصيف الوظائف: لقد فرض التغير الذي حدث في مجال البيئة الاقتصادية، و المعرفة الإدارية، و إستراتيجية المنظمة، على إدارة الموارد البشرية أن تغير مفهوم و وظيفة تصميم العمل من مجرد تحديد واجبات و مسؤوليات و وظائف المنظمة، و المواصفات و الشروط التي يجب توافرها في العناصر البشرية التي ستشغل هذه الوظائف، إلى إعادة هيكلة العمل - أو كما يسميها البعض "هندسة العمل" - من أجل أن توفر وظائف المنظمة لشاغليها عناصر الإقبال على العمل و الحماسة إليه، و التحفيز بأشكاله المتنوعة، و إيجاد الشعور بالمسؤولية لدى العاملين عند ممارستهم لمهامهم داخل المنظمة، و هي تهدف من وراء ذلك إلى تشجيعهم، و استخراج طاقاتهم و إبداعاتهم، فضلاً عن أدائهم الفعال داخل المنظمة، مما يترتب عليه الاستغلال الأمثل لطاقات الموارد البشرية و عدم هدرها، فضلاً عن الاستغلال الأمثل للموارد المالية من ناحية أخرى، مما يصب في النهاية في الصالح العام للمجتمع، و الصالح الخاص للعاملين، و الصالح الأخص للمنظمة.

2- وظيفة تكوين الموارد البشرية:

(1) تخطيط الموارد البشرية: إن عملية تخطيط الموارد البشرية أصبحت مرتبطة ارتباطاً تاماً بمتطلبات إستراتيجية المنظمة طويلة المدى.

(2) الاستقطاب و الاختيار: إن الإستراتيجيات الحديثة لعملية الاستقطاب و الاختيار تُبنى على أساس استقطاب و اختيار العنصر البشري متعدد المواهب و المهارات و القدرات و الإمكانيات، و التي تمكنه من العمل في وظائف متعددة داخل المنظمة، فأسلوب العمل الحديث يقوم الآن على العمل الجماعي من خلال فرق العمل، و ليس على العمل الفردي الذي ساد في الماضي، حيث كان استقطاب و اختيار الموارد البشرية يتم بناءً على أساس انتقاء الفرد المناسب بغض النظر عن مواهبه و قدراته و إمكانياته للقيام بمهام و وظيفة أو عمل ثابت يستمر في أدائه طبقاً لما هو محدد سنوات عديدة، دون تغيير أو تطوير يواكب التغيرات سريعة الإيقاع في محيط البيئة الداخلي أو الخارجي سواء للوظيفة أو العنصر البشري.

(3) التدريب: إن النظرة إلى التدريب على أنه نشاط و قتي تلجأ إليه المنظمة عند الضرورة، كأن تريد من خلاله تلافي بعض نقاط الضعف الظاهرة في بعض الموارد البشرية، أو لتحسين مهاراتهم، هذه النظرة أصبحت من مخلفات الماضي!! فنظرة المنظمات الكبرى و العلم الحديث للتدريب الآن اختلفت كثيراً عنها في الماضي، فالنظرة إلى التدريب الآن تتكون من ثلاثة عناصر مستدامة و هي: تعلم، تدريب، تنمية.. تلتنصق جميعها بالموارد البشري داخل المنظمة منذ لحظة تعيينه - و في بعض الحالات قبل التعيين الرسمي - إلى لحظة تقاعده أو تركه للعمل في المنظمة.

و الغاية من ذلك دعم هذا المورد البشري و مساندته و تمكينه من استخراج أفضل ما عنده، و جعله قادراً على أداء عدة أعمال في الحاضر و المستقبل، ضمن فريق عمل عالي المستوى و الكفاءة، و من ثم يستفيد هذا المورد البشري من خلال التدريب و الاحتكاك بفريق عمل ذي كفاءة عالية. فعملية التعلم و التدريب و التنمية المستدامة و المستمرة تعد اليوم من أهم الوسائل الفاعلة لتأهيل و تكييف المورد أو العنصر البشري في العمل، فضلاً عن وضعه في الصورة دائماً مع أحدث و آخر التطورات و الأساليب العلمية و العملية على المحيطين الداخلي و الخارجي للمنظمة.. و قد استقرت النظرة الحديثة للتدريب على أنه من أفضل أنواع استثمارات المنظمة، وأنه استثمار له عائد كبير في المدى المنظور، و المدى البعيد على السواء، يتمثل هذا العائد في زيادة فاعلية العاملين مما يؤثر مباشرة في جودة المنتج التي تحقق أعلى درجات الرضا من جانب المستهلكين، و من ثم تقوية المركز التنافسي للمنظمة في السوق.

3- وظيفة التحفيز: بعد تغير أسلوب أداء العمل من أسلوب قائم على العمل الفردي إلى أسلوب قائم على العمل الجماعي يعتمد على فرق العمل، لم تعد أساليب التحفيز القديمة مقبولة مع هذا الأسلوب الجديد المعاصر، حيث تطلب هذا الأسلوب من إدارة الموارد البشرية تصميم و إعداد سياسة تحفيز جديدة تقوم و ترتكز على الحفز الجماعي، و أن تتناسب و تتماشى مع التوجه الحديث المعاصر، الذي لا يعد الموارد البشرية التي تعمل في المنظمة أجيرو لدى المنظمة، بل يعدها شريكة فيها!! و طبقاً لذلك أعدت إدارة الموارد البشرية برامج لتمليك العاملين أسهماً في المنظمة، و تعديل نسب المشاركة في الأرباح، و وضع أساليب تحفيز معنوية جديدة تتناسب مع الموارد البشرية التي تعمل بشكل جماعي داخل المنظمة، و تتوافق هذه الأساليب التحفيزية مع التوجهات و الأساليب المعاصرة في مجال الحفز الإنساني بشكل عام.

4- **وظيفة تقييم الأداء:** بعد تغير أسلوب تنفيذ الأعمال من الأسلوب الفردي إلى الأسلوب الجماعي، أصبح تقييم أداء الأعمال داخل المنظمة يخضع لأنظمة وبرامج ومعايير تقييمية حديثة تعتمد على العمل الجماعي، بدلاً من الأنظمة القديمة التي كانت تخضع لأنظمة وبرامج تقييمية تعتمد على العمل الفردي، حيث اتسمت أنظمة وبرامج ومعايير تقييم الأعمال الحديثة بتوفير معايير تقييم أداء جديدة وهي: التكلفة، والوقت، والجودة، وخدمة العملاء في أثناء البيع، وخدمتهم فيما بعد البيع، وقياس مدى رضا العملاء الذي ربطت كثيرًا من المنظمات نظامًا حوافزها لعاملها به.

5- **وظيفة علاقات العمل:** انحصرت هذه الوظيفة في الماضي على قيام إدارة الأفراد (والتي سميت بداية من العام 1980م "إدارة الموارد البشرية") نيابةً عن أصحاب العمل والشركات والمنظمات في العديد من الدول بإجراء مفاوضات مع النقابات العمالية والمهنية - والتي تمثل العاملين في تلك الدول - بهدف التوصل إلى اتفاقيات بينهما ترضي جميع الأطراف، فيما يخص أنظمة التعويضات المالية، والعديد من المزايا العينية والاجتماعية التي تخص العاملين. في حين تغير الآن هذا النظام في التعامل في ظل التحول الاستراتيجي الذي انترجته وظيفة إدارة الموارد البشرية، ليختلف هذا النظام الجديد في علاقات العمل من حيث الشكل والمضمون عما كان سائداً من قبل، ويقوم النظام الجديد على تحقيق أقصى درجة من التعاون والتنسيق والوفاء بين المنظمة والنقابات الممثلة للعاملين، مبنية على الثقة فيما بينهما. ولقد أصبح هذا النظام الجديد جزءاً من استراتيجية المنظمة وإدارة الموارد البشرية، إذ إن توفيرها للنقابات الممثلة للعاملين يعني توفيرها للعاملين في المنظمة، وهذا الرضا يؤدي إلى رفع الروح المعنوية للعاملين مما يجنبهم الصراعات فيما بينهم وبين المنظمة، وهذا يكون له أبلغ الأثر الإيجابية على الإنتاجية وجودتها داخل المنظمة، ومن ثم تحسين موقعها التنافسي.

ولم تقتصر وظيفة علاقات العمل على العلاقة بين المنظمات والنقابات العمالية، بل امتدت هذه الوظيفة لتشمل العلاقة بين المنظمات والحكومات من حيث القوانين والتشريعات الخاصة بالعمل، فقد أصبح لزاماً على إدارة الموارد البشرية أن تفهم وتتعامل مع القوانين والتشريعات بشكل لا لبس فيه، بحيث لا تعرض المنظمة لأية مخاطر قانونية.

6- **وظيفة التعويضات:** إن هذه الوظيفة قامت في الماضي باستخدام نظام لدفع الرواتب والأجور والمكافآت على أساس الأداء والجهد الفردي في العمل متوافقة في ذلك مع أسلوب تنفيذ الأعمال الفردي، أما الآن ومع انتهاج المنظمات أسلوب تنفيذ الأعمال الجماعي، كان لزاماً على إدارة الموارد البشرية تصميم نظم جماعية لدفع الرواتب والأجور والمكافآت، إذ تمثل التعويضات الجانب الأساسي في الحفز المالي للعاملين - مستخدمة في ذلك معايير دفع حديثة مبنية على:

- جودة أداء العاملين.

- تحقيق وفرة مادية ملموسة وذات قيمة في تكاليف التشغيل.

- زيادة الإنتاجية.

- الزيادة المطردة في درجة رضا العملاء

رابعاً: فرضيات الإدارة الاستراتيجية للموارد البشرية: ويمكن إجمالها في النقاط التالية:

(1) **حجم وسرعة التغيرات البيئية:** حيث يحدث تغير عميق وسريع في البيئة الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية التي لم تكن بمعزل عن تأثير و ظهور ثقافة التغيير التي يمكن للإدارة الاستراتيجية للموارد البشرية أن تنشرها داخل المؤسسة.

(2) **ضرورة خلق كفاءات إستراتيجية وتنظيمية جديدة:** لقد أدت التغيرات السريعة في التكنولوجيا إلى تعقد البيئة وزيادة حالة اللاتأكد الملائمة لها إلى سعي المؤسسة إلى تنوع أساليب إدارتها واعتماد إستراتيجيات مرنة تحقق لها التميز، وضمن هذا الإطار تحاول الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية المساهمة المرنة سواء على مستوى صياغة الأهداف أو اختيار البدائل الإستراتيجية، أو على مستوى تنظيم الموارد المادية والبشرية.

(3) **الإبداع في نظم إدارة الموارد البشرية:** بالنظر إلى المؤسسة بأنها تنظيم إجتماعي إنساني فإن المراهنة على الموارد والكفاءات البشرية أصبح أمراً ضرورياً في تنمية الإبداع و حدوث التجديد و ترقية الجودة، فلقد أثبتت الدراسات أن نجاح المؤسسات خاصة اليابانية ارتبط إلى حد كبير بمقاربات تخص إدارة إستراتيجية الموارد البشرية.

خامساً: القواعد الأساسية في تنظيم إستراتيجية إدارة الموارد البشرية:

الدراسة المتأنية والعميقة الدراسة المتأنية والعميقة من قبل مدير إدارة الموارد البشرية لمتطلبات تحقيق رسالة المنظمة (رسالة المنظمة mission هي المحددة للإطار العام الذي توضع ضمن استراتيجيات جميع الإدارات المكونة للمنظمة، فرسالة المنظمة تمثل سبب وجود المنظمة وبقائها، وهي توضح الرؤية المستقبلية للمنظمة، والصورة التي تريد أن تكون عليها في المستقبل، وهي تمثل المحور العام الذي تدور حوله، وتعمل على تحقيقه جميع النشاطات والأعمال والاستراتيجيات التي تتم في المنظمة، وعن طريق رسالة المنظمة يتحقق مبدأ الالتزام من الجميع). وهذه الدراسة تتكون من قسمين أساسيين:

أولاً: دراسة شاملة للبيئة الداخلية للمنظمة والقيام بتحليلها، وذلك بهدف تحديد نقاط القوة والضعف في إمكانيات الموارد البشرية العاملة فعلاً داخل المنظمة، لتتمكن إدارة الموارد البشرية من تحديد مدى قدرة هذه الموارد البشرية على تلبية احتياجات وإنجاز استراتيجية المنظمة العامة، وتحقيق رسالتها المستقبلية.

ثانياً: دراسة شاملة للبيئة الخارجية للمنظمة والقيام بتحليلها - تساعد إدارة الموارد البشرية بدور في ذلك من خلال منظومة العمل داخل المنظمة - وذلك بهدف معرفة الفرص الاستثمارية الحقيقية المتاحة للمنظمة، فضلاً عن معرفة طبيعة هذه الفرص، التي يمكن للمنظمة أن تستغلها مستقبلاً، ولكي تكتمل منظومة الدراسة وتحقق الغرض منها لا بد من معرفة المخاطر التي تكتنف هذه الفرص الاستثمارية وغيرها من المخاطر الخارجية التي توجب على المنظمة الاستعداد لها لتجنبها أو تخفيف آثارها للحد الأدنى.

الوسائل المستخدمة في دراسة البيئة الخارجية:

من أهم الوسائل التي تستخدمها المنظمات في دراسة البيئة الخارجية ما يلي:

- التحديد الواضح للاستراتيجيات الواجب اتباعها (تنفيذها) مع كل احتمال من الاحتمالات بغض النظر عن كونه احتمالاً سلبياً أو إيجابياً من وجهة نظر المنظمة.

- تحديد أقرب إلى الشمول لكل المتغيرات البيئية الخارجية من فرص ومخاطر (تهديدات)، وحركتها واتجاهاتها المؤثرة، وتحديد احتمالات تأثر المنظمة بها.

- تحديد نتائج الاحتمالات والتوقعات التي توصلت إليها المنظمة لكل الفرص والمخاطر البيئية الخارجية.

- تصنيف هذه الاحتمالات، وترتيبها من حيث الأهمية.

- الفحص الدقيق والتوثيق للبيانات والمعلومات المجمعة، وتجهيزها للاستخدام من خلال نظام معلوماتي شامل ودقيق.

وبناء على نتائج الدراسة الخاصة بالبيئة الداخلية والخارجية وتحليلها، تتمكن المنظمة من تحديد ما إذا كانت هناك فجوة استراتيجية خاصة بالموارد البشرية، أم لا؟ إذ تظهر الفجوة بصورة جلية في حال ما إذا كانت إمكانيات وقدرات ومهارات الموارد البشرية الحالية الموجودة في المنظمة أقل بكثير مما هو مطلوب لإنجاز الاستراتيجية العامة للمنظمة، والتحديد الواضح لهذه الفجوة يمكن إدارة الموارد البشرية من بناء استراتيجيتها على أساس معلوماتي واضح وسليم مستمد من قاعدة معلوماتية موثقة ودقيقة، ومن ثم تتمكن إدارة الموارد البشرية من الاستغلال الأمثل للفرص المتاحة، وتلافي المخاطر والتهديدات المحيطة بها.

إن دور إدارة الموارد الاستراتيجية هنا يتركز حول معرفة المهارات والقدرات والإمكانات والمواهب البشرية المطلوبة، لكي تتمكن المنظمة من استغلال الفرص الاستثمارية المتاحة في البيئة الخارجية، وفي خط متواز تلافي وتجنب المخاطر والتهديدات المحتملة أو المتوقعة، وتطرح إدارة الموارد البشرية هذه الأسئلة:

-هل إمكانيات وقدرات ومهارات الموارد البشرية المتاحة حالياً داخل المنظمة تستطيع أن تمكن المنظمة من استغلال الفرص وتجنب المخاطر؟
-وإذا لم تستطع هذه الموارد البشرية المتاحة حالياً للمنظمة من تمكينها من استغلال الفرص وتجنب المخاطر، وكانت هناك فجوة استراتيجية (strategic gap) عميقة.. فما الاستراتيجية التي سوف تبنيها وتنتهجها إدارة الموارد البشرية لتأمين الموارد البشرية الماهرة والقادرة على تحقيق رسالة وأهداف المنظمة؟

-وكيف تتمكن إدارة الموارد البشرية -بعد تأمين هذه الموارد البشرية- من تجهيز وتأهيل هذه الموارد البشرية وجعلها قادرة على تحمل تبعات العمل داخل المنظمة، فضلاً عن مساهمتها الفعالة في تحسين جودة منتجات المنظمة وتطويرها؟

(2)- **رسالة المنظمة:** إن نقطة الانطلاق أو البدء في إعداد الاستراتيجية هي التحديد الواضح لرسالة المنظمة، التي تقوم الاستراتيجية على تحقيقها لضمان بقاء واستمرارية المنظمة، فرسالة المنظمة هي الرؤية المستقبلية لما تريد أن تصل إليه المنظمة في المستقبل بعيد المدى، ومن ثم فهي تمثل الأمل المنشود، والطموح القائم والمشارك الذي يسعى كل العاملين في المنظمة إلى تحقيقه.

(3)- **تخطيط وتصميم عمل المنظمة:** إن تخطيط وتصميم عمل المنظمة واتجاهه نحو الفردية أو الجماعية، يؤثر بشكل جوهري على وضع استراتيجية إدارة الموارد البشرية، فإذا كان التصميم يقوم على العمل الجماعي -أي تتم الأعمال والنشاطات داخل المنظمة من خلال فرق عمل لكل عمل أو نشاط- فإن استراتيجية الاستقطاب، والاختيار، والتعلم والتدريب والتنمية سوف تتجه إلى تكوين موارد بشرية ذات مواصفات خاصة من حيث القدرات والمهارات والمواهب وغيرها.. لكي تتمكن من ممارسة عدة أعمال أو مهام وظيفية ضمن فريق العمل الواحد، أما استراتيجية التعويضات والحوافز فسوف تركز على ناتج العمل الجماعي.

وتتضمن آليات العمل الجماعي ما يطلق عليه منظومة المصفوفة matrix، حيث نجد أن منظومة المصفوفة هذه تؤثر في استراتيجية الهيكل التنظيمي، إذ تحتاج هذه المنظومة من إدارة الموارد البشرية أن توفر قوة عمل إضافية تمتلك وتتمتع بمهارات خاصة ومتنوعة، تمكنها من سرعة النشاط والحركة واتخاذ القرار، ويتوفر لها قدر كبير من الاستقلالية في العمل، بهدف إنجاز مهمة المصفوفة وفق الأهداف المحددة المطلوب تنفيذها، ثم العودة إلى المنظمة الرئيسة (المنظمة الأم) بعد انتهائها من المهمة المكلفة بها في أحد الفروع (أو الأقسام) التابعة للمنظمة.

(4)- **ثقافة المنظمة التنظيمية:** إن من مسؤوليات إدارة الموارد البشرية القيام بنشر وتعليم ثقافة المنظمة بين العاملين في المنظمة. وتدريبهم على كيفية الالتزام بهذه الثقافة في أثناء تعاملهم مع الآخرين، إذ تعبر ثقافة المنظمة عن القيم والعادات السلوكية التي تؤدي إلى توحيد إدراك وتفهم العاملين لرسالة المنظمة وأبعاد هذه الرسالة. وتوضح هذه الثقافة ما هو أخلاقي وتريد المنظمة تأصيله وتوطين العاملين عليه، وما هو غير أخلاقي وتأباه المنظمة وترفض أن يتمثله العاملون فيها.

ويمتد دور إدارة الموارد البشرية ليشمل مراعاة أهداف هذه الثقافة الخاصة بالمنظمة، وذلك في أثناء عملية استقطاب واختيار الموارد البشرية. فتضع إدارة الموارد البشرية المعايير التي تنتقي على أساسها الموارد البشرية بحيث تتوافق وتنسجم مع ثقافتها كإدارة، وهي منبثقة من ثقافة المنظمة، فضلاً عن توافقها مع ثقافة المنظمة، وعلى إدارة الموارد البشرية أيضاً أن تضع برامج التوعية المستمدة من ثقافة المنظمة، لجميع العاملين بالمنظمة وبشكل دوري.

(5)- **الاختلافات والفروق الفردية بين الموارد البشرية داخل المنظمة:** وهذه الاختلافات قد تكون من حيث العمر، والثقافة، والمؤهلات العلمية، والخبرات العملية، والبيئة الاجتماعية... إلخ.

وقد تؤدي هذه الاختلافات إلى تباين كبير في حاجات، واتجاهات، ورغبات، وطموحات الموارد البشرية، وطريقة تفكيرها وتعاملاتها.. هذا التباين وتلك الاختلافات تفرض على إدارة الموارد البشرية أخذها في الاعتبار عند وضع برامجها التنفيذية وممارستها ونشاطاتها وهي في طريقها إلى تنفيذ استراتيجيتها. فلا يصح أن تميز فئة من العاملين على أخرى -دون وجه حق- فإن هذا سيؤدي إلى وجود صراعات واحتدامات واختلافات بين العاملين داخل المنظمة، وذلك يؤثر سلباً على الإنتاجية، وجدير بالذكر أن تجنب الصراعات والاختلافات تقع مسؤوليته على جميع مديري الإدارات في المنظمة، وهذا التجنب يكون دليلاً من ضمن الأدلة التي تشهد بكفاءة المدير ومهارته الإدارية!..

وعلى إدارة الموارد البشرية أن تجعل من صميم استراتيجيتها تصميم البرامج التعليمية، والتدريبية المناسبة، التي تعين ويتمكن من خلالها مديرو الإدارات داخل المنظمة من التعامل بمهارة مع هذه الاختلافات، وأدائها قبل ظهورها.

(6)- **المتغيرات الاقتصادية:** إن تحرير التجارة الخارجية، ومظاهر ومؤثرات العولمة، وحالة الرواج الاقتصادي، كلها من المتغيرات الاقتصادية التي أدت إلى ازدياد حدة المنافسة بين الشركات ومنظمات الأعمال في شتى بقاع الأرض، فزيادة الطلب على السلع والخدمات أدى إلى تبني المنظمات استراتيجيات توسعية في نشاطها وأعمالها، مما استدعى قيام إدارات الموارد البشرية بوضع استراتيجيتها على أساس التوسع في برامجها الخاصة بالاستقطاب، والاختيار والتوظيف، وبرامج التأهيل والتعلم والتدريب والتنمية، وبرامج التعويضات... إلخ. هذه المتغيرات الاقتصادية التي أفرزت هذه المنافسة الشديدة، فرضت على إدارة الموارد البشرية أن تبني استراتيجيتها في ظروف متغيرة وغير مستقرة، ومنها:
- العمل على توفير موارد بشرية تتمتع بمرونة عالية، فضلاً عن امتلاكها مهارات وخبرات متنوعة تؤهلها للعمل في مجالات ونشاطات ووظائف عدة داخل المنظمة.

- توجيه كل الاهتمام للبرامج التعليمية والتدريبية وبرامج التنمية، من أجل الحفاظ على المستويات العليا من الكفاءة التي تتمتع بها الموارد البشرية داخل المنظمة، فضلاً عن إكسابهم المزيد والمزيد من تلك المهارات حتى يتمكنوا من أداء أعمالهم بكفاءة أعلى؛ ليقدموا للمستهلك منتجاً أو سلعة ذات جودة عالية تجذبه وترغبه في الاستمرار في استهلاكها؛ لأنها تشبع رغباته، وتسد احتياجاته.
- الاهتمام والتركيز من جانب إدارة الموارد البشرية في كل ممارساتها على تحقيق أعلى معدلات ربحية للمنظمة، أي الاهتمام بالقيمة المضافة الحقيقية، فالربح يضمن بقاء واستمرار المنظمة قوية قادرة على المنافسة.

- الاهتمام والتركيز من جانب إدارة الموارد البشرية في كل ممارساتها على تحقيق معادلة الإنتاجية (وهي تحقيق أعلى المخرجات بأقل المدخلات) فقد تؤدي حالة المنافسة الشديدة إلى ظهور حالات من الكساد في الأسواق.

- عدم استقرار التعويضات والجوائز المالية الخاصة بالعاملين، نتيجة لعدم استقرار العوائد والأرباح الخاصة بالمنظمة؛ لتبعيتها لتغيرات الطلب على منتجات وخدمات المنظمة، فعندما ينخفض الطلب على منتجات وخدمات المنظمة تنخفض الأرباح، ومن ثم تنخفض الجوائز المالية المقدمة للعاملين.

- عدم قدرة المنظمة على الحفاظ على خاصية الاستقرار الوظيفي داخل المنظمة؛ لتبعيتها لتغيرات الطلب على منتجات وخدمات المنظمة، فعندما ينخفض الطلب على منتجات وخدمات المنظمة تنخفض الأرباح، ومن ثم تتجه المنظمة إلى تقليص عدد العاملين فيها.

(7)- **المتغيرات التقنية (التكنولوجية):** يؤثر المستوى التكنولوجي المراد تطبيقه واستخدامه في أعمال ونشاطات المنظمة في استراتيجيتها إدارة الموارد البشرية، فالمعدات والآلات والأنظمة الحديثة ذات التقنية المعقدة أو العالية تحتاج إلى موارد بشرية ذات كفاءات خاصة تتناسب وتكنولوجيا الآلات والمعدات والأنظمة الحديثة والمتطورة، وهذا قد يجعل إدارة الموارد البشرية مضطرة إلى الاستغناء عن جزء من العاملين الحاليين بالمنظمة، الذين لا تتوفر فيهم المهارة والكفاءة المطلوبة للتعامل مع التكنولوجيا الحديثة، والاستعاضة عنهم بموارد بشرية جديدة تتوفر فيها المهارة والكفاءة والقدرات المطلوبة، وهذا يوجب على إدارة الموارد البشرية ضرورة وضع برامج خاصة بالتعويضات للعمالة التي يتم الاستغناء عنها، فضلاً عن وضع برامج استقطابية خاصة لاستقطاب الموارد البشرية الجديدة المرغوبة، واستخدام أساليب اختيار حديثة تمكنها من كشف

قدرات وكفاءات ومهارات العمالة الجديدة، ومدى قدرتها على التعامل مع التقنية الحديثة، وأيضاً إعداد وتصميم برامج تعويضات وحوافر مالية وعينية ترغّب الموارد البشرية الجديدة في العمل والاستمرار في المنظمة، فضلاً عن قيامها بتصميم برامج تعلّم وتدريب وتنمية مستدامة لهذه الموارد البشرية الجديدة، بهدف إكسابها المزيد من المهارات التي تمكنها من استيعاب أقوى للمستجدات التكنولوجية الأحدث التي تخطط للمنظمة إلى استخدامها في المستقبل.

سادساً: تحديث وتطوير وظائف وممارسات إدارة الموارد البشرية. تقوم إدارة الموارد البشرية ببناء استراتيجية وظائفها (استقطاب، اختيار وتوظيف، تدريب، تعويضات، علاقات العمل) وممارستها المستقبلية داخل المنظمة بطريقة تنسجم وتتكامل وتتوافق وتعمل على تحقيق استراتيجيتها، التي تعمل على تحقيق الاستراتيجية العامة للمنظمة.

فتقوم إدارة الموارد البشرية ببناء استراتيجية منفصلة لكل وظيفة من وظائفها كما يلي:

(1)- **استراتيجية تكوين الموارد البشرية:** تقوم إدارة الموارد البشرية بتقدير دقيق لاحتياجات إدارات المنظمة ونشاطاتها وأعمالها المتنوعة من الموارد البشرية، مراعيةً في ذلك العدد والمواصفات والكفاءات والمهارات، ثم يتم تحديد مصادر الحصول عليها، وتتبع ذلك ببناء برامج استقطابها، واختيار الأحسن والأفضل من بينها، الذي يمكنه تنفيذ الأعمال والمهام التي ستوكل إليه، ومن ثم السعي إلى تحقيق الاستراتيجية العامة للمنظمة.

ويمكننا أن نجزي استراتيجية تكوين الموارد البشرية إلى:

-استراتيجية تصميم وتحليل النشاطات والأعمال والوظائف داخل المنظمة.

-استراتيجية تخطيط الموارد البشرية التي تحتاجها المنظمة.

-استراتيجية الاستقطاب.

-استراتيجية الاختيار والتوظيف.

(2)- **استراتيجية التعلم والتدريب والتنمية:** فمن المهام الرئيسة الملقاة على عاتق إدارة الموارد البشرية داخل المنظمة عملية وضع استراتيجيات خاصة بالتعلم والتدريب والتنمية من خلال وضع استراتيجيات فرعية مستقلة أهمها:

-استراتيجية للتعلم والتدريب المتواصل.

-استراتيجية للتنمية ورفع الكفاءات وتطويرها.

-استراتيجية لكيفية ومسار الترقى داخل المنظمة.

-استراتيجية لتقدير مستوى الأداء.

فعلى إدارة الموارد البشرية أن تصمم البرامج والنظم التعليمية لتثقيف العاملين في المنظمة، وإطلاعهم على كل جديد يتعلق بمجال عملهم، وتصميم البرامج التدريبية والدورات التأهيلية لرفع الكفاءة الإنتاجية للعاملين، فضلاً عن تصميم برامج التنمية المستمرة لتأهيل العاملين وجعلهم مستعدين لأداء مهام وأعمال ووظائف المستقبل التي تتطلب مداومة الاطلاع على كل حديث لكي تستطيع التكيف معها وقت تطبيقها، والتكيف السريع مع التقنية الحديثة والمتطورة التي قد تلجأ إليها المنظمة لزيادة جودة منتجاتها، أو للتوسع في عملياتها الإنتاجية لمواجهة زيادة الطلب على منتجاتها، وعلى إدارة الموارد البشرية أن تضع برامج لتقدير أداء العاملين مبنية على دراسات علمية، وخبرات عملية تمكنها من التقدير الصحيح لأداء العاملين، والوقوف بشكل دقيق على مستوياتهم الحقيقية، التي تبني على أساسها استراتيجية التعلم والتدريب والتنمية، وكذلك استراتيجية مسار الترقى داخل المنظمة.

(3)- **استراتيجية التعويضات:** تقوم إدارة الموارد البشرية ببناء استراتيجية التعويضات من خلال تجزئتها إلى استراتيجيات فرعية ومنها:

-استراتيجية الرواتب والأجور.

-استراتيجية الحوافز المالية.

-استراتيجية المزايا العينية والمزايا الوظيفية.

وتهدف إدارة الموارد البشرية من وراء هذه الاستراتيجية إلى تحقيق الدوافع المحفزة للموارد البشرية التي تعمل داخل المنظمة، لكي تحفزها باستمرار، وتستخرج منها أفضل ما لديها من مهارات وقدرات وإبداعات وابتكارات، وذلك بهدف تحقيق الأداء الفعال والمتميز، ومن ثم الكفاءة الإنتاجية التي تؤدي إلى إنتاج منتجات وتقديم خدمات ذات جودة عالية، فضلاً عن تحقيق معدلات عالية من الانتماء للمنظمة، وكل هذا يعمل في النهاية على تحقيق رسالة وأهداف الاستراتيجية العامة للمنظمة.

(4)- **استراتيجية علاقات العمل:** تقوم إدارة الموارد البشرية ببناء استراتيجية علاقات العمل من خلال تجزئتها إلى استراتيجيات فرعية ومنها:

-استراتيجية العلاقة مع الجهات الحكومية.

-استراتيجية السلامة والحماية.

-استراتيجية العلاقة مع المنظمات والنقابات الخاصة بالعاملين.

وتقوم إدارة الموارد البشرية ببناء هذه الاستراتيجية بغرض تحقيق التعاون والتفاهم المشترك بين المنظمة وبين الجهات الحكومية وغيرها من الجهات ذات العلاقة بالمنظمة، والمهتمة بشؤون العاملين من حيث ضمان حقوقهم وأمنهم وسلامتهم.

سابعاً: تنفيذ وإنجاز استراتيجية الموارد البشرية: إن عملية تنفيذ استراتيجية إدارة الموارد البشرية تحتاج إلى الكثير من المرونة، فالمنظمة تتأثر بالمتغيرات البيئية الداخلية والخارجية، ويمكن لإدارة الموارد البشرية أن تتفاعل وتتعاول وتستجيب أو لا تستجيب مع متغيرات البيئة الخارجية بأحد أسلوبين:

- أسلوب التعامل أو الاستجابة المسبقة (الوقاية): إذ تتعامل إدارة الموارد البشرية مع المتغير الخارجي (الحدث) قبل وقوعه.

- أسلوب ردة الفعل: إذ تتعامل إدارة الموارد البشرية مع المتغير الخارجي (الحدث) بعد وقوعه.

ومما لا شك فيه أن أسلوب التعامل المسبق مع الحدث أفضل في كثير من الأحوال من أسلوب ردة الفعل؛ إذ تتمكن إدارة الموارد البشرية في هذه الحالة من اتخاذ القرار المناسب لمواجهة هذا الحدث بعد دراسة مستفيضة، في حين أن أسلوب ردة الفعل لا يترك لها مجالاً ولا وقتاً كافياً لاتخاذ القرار بعد دراسة مستفيضة؛ لأن القرار يأتي بعد وقوع الحدث، والحدث يفرض على إدارة الموارد البشرية أن تتعامل معه طبقاً للأمر الواقع. وتتطلب عملية تنفيذ استراتيجية إدارة الموارد البشرية إعداداً وتصميمًا لعديد من البرامج، ووضع العديد من النظم والسياسات والإجراءات المتعلقة بشؤون العاملين داخل المنظمة.

ومن البرامج التي يتطلب من إدارة الموارد البشرية وضعها:

- برامج تتعلق بالمزايا الخاصة بكل وظيفة داخل المنظمة.

- برامج التعلم والتدريب والتنمية.

- برامج للاستقطاب.

- برامج خاصة بتقليل الصراعات التنظيمية بين العاملين في المنظمة.

- برامج خاصة بسلامة وصحة العاملين في بيئة العمل داخل المنظمة.

نظم تقوم إدارة الموارد البشرية بإعدادها: من النظم التي يتطلب من إدارة الموارد البشرية وضعها:

- نظام تقدير الأداء لجميع العاملين في المنظمة.

- نظام الثواب والعقاب (النظام التأديبي).

- نظام الاتصالات داخل المنظمة.

سياسات تقوم إدارة الموارد البشرية بإعدادها: من السياسات التي يتطلب من إدارة الموارد البشرية وضعها:

- السياسات الخاصة باختيار وتعيين العاملين الجدد.

- السياسات الخاصة بحوافز العاملين الحاليين والجدد.

- السياسات الخاصة بعلاقات العمل مع الجهات الحكومية وغيرها.

ومعرفة مدى تنفيذ استراتيجية إدارة الموارد البشرية لا بد لها من معايير واضحة ودقيقة لتقدير أداء تنفيذ استراتيجيتها، وإن كان هناك من معيار دقيق يمكنها أن تقدر من خلاله أداء تنفيذ استراتيجيتها فلن يخرج عن معيار مدى مشاركة استراتيجية إدارة الموارد البشرية في تحقيق فاعلية الأداء التنظيمي داخل المنظمة، فنجاح استراتيجية إدارة الموارد البشرية يظهر بوضوح في نجاح الأداء التنظيمي للموارد البشرية، وليس النجاح فقط، بل النجاح المتميز الذي يظهر من خلال مستويات الأداء العالية للموارد البشرية داخل المنظمة، وهذا النجاح المتميز لأداء العاملين نتج - بلا شك - عن ولاء وانتماء ورضا من العاملين حققته فهم استراتيجية ناجحة لإدارة الموارد البشرية، فيؤدي بالقطع إلى تمكين المنظمة من تحقيق رسالتها وأهدافها أي تحقيق استراتيجيتها العامة، بما يعود بالنفع العام على اقتصاد الوطن، والنفع الخاص على المنظمة والعاملين فيها.

ثامناً: نماذج الإستراتيجية لإدارة الموارد البشرية: ظهر خلال السنوات الأخيرة أكثر من نموذج استراتيجي بخصوص الكيفية التي يجب ان تدار فيها الأنشطة التخصصية لإدارة الموارد البشرية من اجل تحقيق ميزة تنافسية وفعالية متواصلة للمنظمة. وبالامكان الاشارة الى ثلاثة نماذج اساسية في هذا الصدد لازالت تتنافس بخصوص تثبيت من يكون الافضل في هذا الموضوع. وهذه النماذج هي: نموذج التطابق الافضل، ونموذج الممارسات الافضل، ونموذج قاعدة الموارد.

وفيما يلي الافكار الاساسية لكل نموذج مع الاشارة الى النقاط الاساسية التي نجدها جديرة باهتمام وعناية ممارسي ادارة الموارد البشرية في منظماتنا العربية:

نموذج التطابق الافضل: The Best – Fit Model يزعم هذا النموذج علماء بارزون مثل بورتير Porter ، ومايلز وسنو Miles and Snow وبوكسال Boxall، وسوف نشير الى اعمال هؤلاء لاحقاً). اذ يرى هؤلاء ان استراتيجية ادارة الموارد البشرية ستكون افضل واكثر فعالية في تحقيق الميزة التنافسية عند تكاملها وتطابقها مع المحتوى التنظيمي والبيئي. اي ان اداء المنظمة سوف يتحسن عند حصول التطابق الملائم بين استراتيجية المنظمة و (او استراتيجية الاعمال) وممارسات ادارة الموارد البشرية في المنظمة. ووفقا لذلك لا بد لادارة الموارد البشرية من ان تدرك الاتي :

ان استراتيجيتها المختارة (خيارها الاستراتيجي) تتحدد بالاستراتيجية الشاملة للمنظمة ومعطيات البيئة الخارجية.

التطابق الخارجي: External Fit هو التطابق الذي يجب ان يحصل بين استراتيجية ادارة الموارد البشرية والاستراتيجية العامة للمنظمة (واستراتيجية وحدة الاعمال) ومتغيرات البيئة الخارجية. ويتطلب هذا التوافق القدرة على التكيف والمرونة العالية في ممارسات ادارة الموارد البشرية لاسيما في المراحل الاولى من حياة المنظمة (بسبب طغيان الحالة اللارسمية)، ثم تتجه الى ان تكون اكثر رسمية واحترافية كلما نمت المنظمة وازداد عدد العاملين فيها. وباستمرار تقدم المنظمة في مراحل النمو والنضج تكون في امس الحاجة الى الوسائل التي تمكنها من التغلب على مسألة التنوع واللامركزية. انها في حاجة ماسة الى ايجاد اليات التنسيق المناسبة وكل ذلك يستدعي وجود النوع الثاني من التطابق الذي يطلق عليه التطابق الداخلي.

التطابق الداخلي: Internal Fit يدعى ايضا بالتطابق الافقي Horizontal، فيما بين استراتيجيات الموارد البشرية ذاتها كاستراتيجية الاستقطاب والاختيار واستراتيجية التدريب وتنمية مهارات العاملين. ويتبنا هذا النموذج فكرة التجميع Bundling، اي عدم التعامل مع أنشطة الموارد البشرية بشكل مجتزئ او منعزل، لانها بحكم طبيعتها أنشطة مجتمعة ومتماسكة في مجموعات متكاملة، ولاشك ان اهتمام الادارة يجب ان يركز على مسألة التجميع الايجابي للاستراتيجيات وليس السلبي. Deadly combinations. ويمكن ان نعطي مثال لهذا النوع من التجميع بالقول ان بعض ادارات الموارد البشرية في الوقت الذي تتبنى به استراتيجية التدريب المكثف من اجل اشاعة العمل الفرقي تتبع بالمقابل استراتيجية لتقييم الاداء تؤكد مكافأة السلوك الفردي المتميز. ولاشك ان هناك تقاطع بين كلتا الاستراتيجيتان. ومن بين الانتقادات التي توجه الى هذا التطابق هو عدم قدرة الادارة على ايجاد التطابق السليم بين حاجات ومصالح الفرد ومتطلبات استراتيجية الموارد البشرية واستراتيجية المنظمة، هذا الى جانب صعوبة تقديم الوصف الدقيق للاستراتيجية التنافسية نظرا لاختلافها فيما بين المنظمات. وفي الحقيقة فان هذه المدرسة لم تعط الاهتمام الكافي للجوانب الحركية لمسألة مهارات وسلوكيات العاملين متناسية انها عرضة للتغيير المتواصل.

نموذج الممارسات الافضل: The Best – Practice School يعد هذا النموذج نقيض النموذج السابق حيث يؤكد على وجوب قيام المنظمة باتباع احسن الممارسات الخاصة بانشطة الموارد البشرية بغض النظر عن طبيعة الموقف البيئي الذي توجد فيه المنظمة. اذ ان تطبيق احسن الممارسات من شأنه تحقيق الاداء الافضل للمنظمة. وتصلح هذه الفكرة للتطبيق في جميع المنظمات وفي اي بيئة كانت. لذلك يطلق على هذا النموذج ايضا بالنموذج العالمي. Universalistic Model. أو نموذج الطريقة الافضل. One Best Way. ويرى هذا النموذج ان بعض ممارسات ادارة الموارد البشرية هي دائما افضل من بقية الممارسات الاخرى. لذلك يتوجب على المنظمة ان تبحث دائما عن ممارساتها الافضل عبر عمليات المقارنة والتجريب. وبالرغم من ان هذه الفكرة ليست حديثة وترجع الكتابات فيها الى سبعينيات القرن الماضي الا ان ابرز الداعين الى هذا لنموذج هو فيفرفر Pfeffer، الذي قدم سبعة ممارسات اساسية تغطي أنشطة ادارة الموارد البشرية كالاختيار والتعيين والتدريب والتعويضات. ويحقق التطبيق الجيد لهذه الممارسات الميزة التنافسية المستمرة للمنظمة.

ضمان الأمان الوظيفي: Employment security عدم جعل الفرد تحت التهديد بفقد عمله مع اول بادرة لتراجع الاعمال. فالامان الوظيفي شئ اساسي له لكي يبذل في عمله ويرتفع الى مستوى الاداء العالي المستهدف، وهو مطلب مهم للادارة ايضا لكي يتحقق لها العائد المناسب على الاستثمار في نظم وعمليات الاستقطاب والاختيار والتهيئة للعاملين الجدد الذي يهدر مع سرعة دوران العمل. **اختيار افضل الافراد للعمل Selective hiring**: لا بد من اختيار افضل الافراد من بين المرشحين للعمل في الشركة وبما ينسجم والمواصفات المطلوبة في ذلك العمل.

استخدام فرق العمل ذاتية الادارة Self-managed teams: بحيث تتحمل مسؤوليات كاملة عن جميع العمليات (او المشروعات). ويساهم ذلك في تكامل المسؤولية وتجمع الخبرات بين افراد الفريق الواحد. الى جانب المزايا الاخرى التي يتمتع بها الفريق من حيث التعاون والحرص على تحقيق الاهداف بافضل ما يكون نظرا للمصلحة المشتركة بين الاعضاء الذين تتم مكافاتهم على اساس الاداء الجماعي والنتائج الكلية التي يحققها الفريق. **تاسعا: تأثير إستراتيجية إدارة الموارد البشرية في الإستقرار المهني للعاملين بالمؤسسة**: تؤثر البرامج الناجعة للمنظمة لإستراتيجيات إدارة الموارد البشرية في تحقيق الإستقرار المهني للعاملين بالمؤسسة، بحيث تساهم في تحسين وضبط العوامل المتعلقة بالإستقرار المهني، وهذه العوامل تتمثل في مجموعة من المؤشرات النفسية والفيسيولوجية والإنتاجية وكذا الإقتصادية التي تحدث نتيجة تفاعل العامل (الموظف) مع البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة، كما تعمل على بقاء العامل في مركزه داخل المؤسسة.

و استقرار العامل في منصبه مرتبط كذلك بعوامل أخرى، تتمثل أهمها في:

1- العوامل المادية: وتحتل هذه العوامل أهمية كبيرة بالنسبة للعامل، لأنها ترتبط بظروف وشروط العمل داخل المؤسسة، ويمكن تقسيمها إلى:

- **ظروف فيزيقية للعمل**: وهي مجموعة الأحوال الطبيعية والمادية المحيطة بالعامل أثناء أدائه لعمله، وهي لا يمكن حصرها بصورة نهائية فهي تختلف من صناعة لأخرى ومن منطقة لأخرى حسب نوع الخدمات والألات المستخدمة في الإنتاج.

- **الضوضاء:** وهي من اشد العوامل المؤثرة في سير عملية الإنتاج، ذلك أنه في معظم المصانع يوجد قدر معين من الضوضاء، وعندما يكون بشكل كبير فهي تؤثر في معنويات و نفسية العامل كما تساهم في تعقيد عملية الإتصال بين العمال و بالتالي خلق نوع من القلق لديهم و توتر العلاقة فيما بينهم.

- **الإضاءة:** تختلف إحتياجات الإضاءة حسب دقة الأعمال و تنفيذها، و الإضاءة الشديدة و الخافتة يؤثران على بصر العامل فيسبب له التعب في نظره و القلق، و بالتالي فهي تؤثر في أداء العامل لعمله و مدى إتقانه.

- **الحرارة و الرطوبة:** حيث تختلف درجة الحرارة على حسب طبيعة العمل و الحاجة إليها، فالعمل مثلا في مكان مرتفع الحرارة يسبب الإرهاق و التعب و زيادة التعرق يساهم في ارتفاع نسبة حوادث العمل، حيث قام ميرتون بدراسة عن تأثير الحرارة على حوادث العمل فتوصل إلى نتيجة هامة و هي أنه إذا ارتفعت درجة الحرارة عن خمس و سبعون درجة مئوية يؤدي ذلك إلى ارتفاع حوادث المرور، و عليه فلكي يمارس العامل عمله بطريقة جيدة لا بد من توفر المناخ المناسب للعمل الذي يساعد على الإستقرار المهني للعمال.

- **الأمن الصناعي:** و هو كل إجراء يتخذ لمنع و التقليل من حوادث العمل و الأمراض المهنية، و تقديم وسائل الوقاية و الإسعاف و العلاج مع توفير الظروف المناسبة للعمل.

- **الأجر:** فهو المصدر الاساسي للدخل بالنسبة للغالبية العظمى من العمال، و عليه تتوقف مقدرة العامل على إشباع حاجاته و رفع مستوى معيشته، و بالتالي تحقيق الراحة النفسية و البدنية و الإجتماعية و الإقتصادية له مما يساهم في ترقية نشاطه و أداء عمله على أكمل وجه دون أي ضغوط.

الترقية: فهي محفز معنوي للعامل صاحب المهارة و القدرة و تعمل على رفع الروح المهنية فيه و دفعه للعمل أكثر و زيادة شعوره بأهميته في الوسط المهني داخل المؤسسة، و نظرا لأهمية هذه النقطة لابد من رسم سياسة فعالة لترقية الموظفين داخل المؤسسة.

2- **العوامل الإجتماعية:** و هو ما تعلق الأمر بطبيعة العلاقات الإنسانية و التداخل الذي يتم بين الأفراد و الجماعات، فالعلاقات الإنسانية هي ذلك الميدان من الإدارة الذي يهدف إلى التكامل بين الأفراد في محيط العمل بالشكل الذي يدفعهم و يحفزهم للعمل بتعاون من أجل إشباع حاجاتهم الطبيعية و النفسية و الإجتماعية. و من أهم هذه العوامل :

- **القيادة:** فالقائد هو ذلك الفرد الذي يؤثر على أوجه النشاطات التي تمارسها مجموعة في تحديدها لأهدافها، و من ثم تحقيق هذه الأهداف، و القيادة الناجحة هي القدرة على التأثير من أجل رفع الروح المعنوية للعمال و تحقيق الإنسجام و التفاهم فيما بينهم بموضوعية مع الإدارة و تقوية الشعور بالإنتماء إلى المؤسسة، و بالتالي شعور العمال بالرضا على أعمالهم و البقاء و الإستمرار، فنمط القيادة السائد داخل المؤسسة يؤثر تأثيرا سلبيا أو إيجابيا.

- **الإتصال:** فقد عرفه وورد بأنه تبادل الأفكار و الإتجاهات و الخواطر و الآراء، و نظام الإتصال في المؤسسة يؤدي على إعطاء و استقبال التوجيهات ثم إرسالها و استقبال المعلومات، أو اتصال الإدارة بالعمال و السماح لهم بالإتصال بالإدارة، و الإتصال فيما بين العمال .

3- **العوامل النفسية:** للعوامل النفسية أهمية كبيرة في حياة العامل المهنية، إذ لا تعتمد حاجاته على تلبية الحاجات المادية و الإجتماعية فحسب بل تتعدى إلى الحاجات النفسية، و هذه الحاجات أغلبها مكتسبة نتيجة تفاعلها مع خبرات الفرد خلال حياته، و عوامل البيئة و الثقافة التي يعيش فيها و الوسط الذي يعمل فيه، مثل الحاجة إلى الإحترام و التقدير و المكانة الإجتماعية، و من أهم هذه العوامل ما تعلق بالشعور بالرضا و الإنتماء و الأمن داخل المؤسسة، و الإحساس بالتقدم.

و من هنا فلا بد من أخذ بعين الإعتبار هذه الأمور عند وضع السياسة و الإستراتيجية المثلى لإدارة الموارد البشرية بالمؤسسة، و مراعاة ما سبق ذكره بحدوثه.

الخلاصة: مما سبق يتضح أن الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية هي في الأساس رسم لسياسة تعامل المؤسسة مع العنصر و المورد البشري لديها على المدى الطويل في سياق العمل، و الإهتمام بكل ما هو مرتبط أساسا بشؤون الحياة التوظيفية للعامل في مكان عمله و ذلك من خلال ممارسات و آليات جديدة و معاصرة تتماشى مع طبيعة إستراتيجيات المؤسسة العامة في ظل البيئة التي تعيشها و ما تشمل عليه من متغيرات متنوعة.

النتائج: و نخلص إلى نتيجة واحدة و وحيدة عامة و هي أنه لا يمكن لإدارة المؤسسة أن تحقق الإستقرار العام لنشاط المؤسسة الصناعية و الإنتاجية و ترقية و المحافظة على المكانة التنافسية لها في مقصورة السوق، إلا بتحقيق الإستقرار الوظيفي لعمالها و موظفيها، و لا يكون هذا الأخير إلا من خلال أخذ بعين الإعتبار كل الأمور المتعلقة بالحياة المهنية للموظف و ما يجب لاستقرارها و جعلها نقطة رئيسية في بنود الخطة الإستراتيجية للمؤسسة، فنجاح الخطة الإستراتيجية العامة للمؤسسة مرتبط أساسا بالإستراتيجية المنتهجة في إدارة الموارد البشرية بها، و قد تطرقنا بالتفصيل لأهم ما يجب أن تراعيه إدارة المؤسسة في ضبطها لأسلوب إدارتها للمورد البشري بها.

المراجع:

- (1)- مقالة لمحمود حسين عيسى- استراتيجية إدارة الموارد البشرية ودورها في إنجاز استراتيجية المنظمة/ متوفر بالموقع: www.alukah.net
- (2)- مدوري نور الدين- الإدارة الاستراتيجية للموارد البشرية في ظل التغيرات التكنولوجية- دراسة حالة مؤسسة إتصالات الجزائر- مستغانم- مذكرة لنيل شهادة الماجستير- كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية- جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان-2011/2010-
- (3)- مصوغة أحمد- مقالة بعنوان إستراتيجية إدارة الموارد البشرية ودورها في تحقيق متطلبات التغيير بالمؤسسة الصناعية- جامعة الشلف.
- (4)- محمود عيسى- كيف تبنى إستراتيجية الموارد البشرية- مجلة شهرية تصدر عن المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني- في 2012/04/25- العدد 160, متوفرة بالموقع: www.altadreeb.net
- (5)- جبلي فاتح- الترقية الوظيفية و الإستقرار المهني- دراسة حالة المؤسسة الوطنية للتبغ و الكبريت- وحدة الخروب بقسنطينة- جامعة منتوري بقسنطينة-

المناطق الصناعية في الجزائر: الواقع والأفاق

- دراسة حالة المناطق الصناعية ومناطق النشاط لولايي قالمة وعنابة-

أ. ساسية عناني

أ. إيمان خلفاوي

- جامعة 8 ماي 1945-

ملخص

تسعى الجزائر على غرار باقي الدول إلى إرساء معالم تنمية شاملة ومتكاملة من خلال تفعيل كل القطاعات الاقتصادية وعلى رأسها القطاع الصناعي، الذي يعتبر حجر الزاوية في عملية التنمية والمنفذ الرئيسي لإرساء قواعد الإنتاج وتعظيم القدرات التصديرية. وعليه فإن تحقيق هدف تطوير هذا القطاع لا يتحقق إلا بتطوير المناطق الصناعية التي تعتبر المفتاح الرئيسي لإرساء إستراتيجية صناعية فعالة تسمح بتطوير تنافسية المؤسسات ومن ثم تعظيم القدرات التصديرية للاقتصاد.

وتهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور الحقيقي الذي تلعبه *المناطق الصناعية* في تنمية وتطوير المؤسسات وفي خلق الجو الملائم لاستقرار الصناعة، وذلك من خلال محاولة تحليل وضعية المناطق الصناعية ومناطق النشاط التجاري لولايي قالمة وعنابة. **الكلمات المفتاحية:** الصناعة، المناطق الصناعية، الجزائر، ولاية قالمة، ولاية عنابة.

Abstract:

Algeria similar to other countries seeks to establish integrated development milestones through the activation of all economic sectors, especially the industrial sector, which is considered the cornerstone of the development process and the main port for the establishment of production bases and expand export capacity. Therefore, the goal of the development of this sector can be achieved only by developing industrial areas which is the main key to the establishment of an effective industrial strategy that will allow institutions to develop competitiveness and then expand the export capacity of the economy.

This study aims to shed light on the true role of industrial zones in the development of institutions and creating the right atmosphere for the stability of the industry, and that by trying to analyze the position of the industrial areas and areas of business activity for the states of Guelma and Annaba.

المقدمة

سعت الجزائر بعد حصولها على استقلالها السياسي إلى رسم معالم استقلالها الاقتصادي، الذي حوله المستعمر من اقتصاد متكامل ومنسجم إبان الفترات التاريخية المتعاقبة إلى اقتصاد تابع. وقد تم انتاج في سبيل تحقيق ذلك عدة خيارات اقتصادية، كان أولها اعتماد المخططات التنموية، والتي رصدت الدولة من خلالها كل الإمكانيات المادية والتنظيمية من أجل تطوير القطاع الصناعي مع التركيز على الصناعات المصنعة الدافعة إلى إنتاج وسائل الإنتاج والقضاء على الفوارق الجهوية، وتحقيق الاستقلال الاقتصادي.

لكن في أوائل الثمانينات بدأت تظهر مساوئ الاستثمارات الصناعية العمومية، فرغم ضخامة الاستثمارات إلا أن القطاع ظل يعاني من عدة توترات انعكست سلبا على الإنتاج الصناعي وبالتالي ضعف مساهمته في الاقتصاد الوطني، الأمر الذي دفع الدولة مع بداية التسعينات إلى إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني والاهتمام بتشجيع القطاع الصناعي الخاص وإعطائه دورا كبيرا أدى إلى كسر احتكار القطاع العمومي للسوق. ولإدراك الدولة لأهمية القطاع الصناعي في تحقيق التنمية الاقتصادية، دفعها إلى إنشاء العديد من المناطق الصناعية على المستوى الوطني كما تم الشروع في تأهيل العديد منها، وذلك نظرا لدورها الهام في مجال تنمية وتطوير المؤسسات وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية. ومن هذا المنطلق تأتي هذه الورقة البحثية لتسليط الضوء على واقع المناطق الصناعية في الجزائر والتحديات التي تواجهها وأفاق تطويرها، مع الوقوف على وضعية المناطق الصناعية ومناطق النشاط لولايي قالمة وعنابة كنموذج للدراسة. وعليه تطرح الإشكالية التالية:

ما هو واقع المناطق الصناعية في الجزائر؟ وما هي آفاق تطويرها؟

وللإجابة على الإشكالية المطروحة والامام بالموضوع من مختلف جوانبه، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور كما يلي:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للمناطق الصناعية:

المحور الثاني: التجربة الجزائرية في إنشاء وتأهيل المناطق الصناعية:

المحور الثالث: واقع المناطق الصناعية ومناطق النشاط لولايي قالمة وعنابة.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للمناطق الصناعية

يهدف هذا المحور إلى التعرف على بعض المفاهيم النظرية حول المناطق الصناعية من حيث استعراض نشأتها التاريخية، تعريفها، مع تحديد أنواعها وأهم مقومات إنشائها.

أولاً: نشأة المناطق الصناعية

تعود نشأة المناطق الصناعية إلى العصور الوسطى وتحديدًا في عهد الإمبراطورية الرومانية، حيث أنشأ العديد منها في ذلك الوقت بهدف زيادة النشاط التجاري والاقتصادي، ولتحقيق مصالح وأهداف الإمبراطورية. أما تطبيق فكرة المناطق الصناعية فقد بدأ عملياً منذ أواخر القرن التاسع عشر عندما أقيمت أول منطقة صناعية قرب مدينة مانشستر ببريطانيا عام 1896، ثم تبعتها منطقة صناعية أخرى أقيمت بالقرب من مدينة شيكاغو بالولايات المتحدة الأمريكية عام 1899، وبعدها بخمسة سنوات أقيمت منطقة صناعية أخرى بمدينة نابولي الإيطالية عام 1904. ثم بدأت هذه الظاهرة في الانتشار في منتصف القرن العشرين، حيث أخذت كل الدول المتقدمة والنامية في إدخال المناطق الصناعية ضمن خططها التنموية.

ففي البلدان الصناعية المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية كان إنشاء المناطق الصناعية كجزء من الخطة الرامية إلى زيادة النمو الصناعي وتطوير المناطق وتخطيط المدن ونقل الصناعة من الأماكن المكتظة بالسكان، وتوفير العمالة الكاملة في المناطق المتخلفة. أما بالنسبة إلى الدول النامية فقد شهدت خلال النصف الثاني من القرن العشرين الكثير من عمليات إنشاء المناطق الصناعية، حيث اعتبرت وسيلة فعالة ومهمة في خطط التنمية، فعلى سبيل المثال فقد تم إنشاء أربع مناطق صناعية في جمهورية مصر العربية عام 1973، وفي المغرب تم إنشاء أول منطقة صناعية عام 1960، وكذلك الأمر في اليمن وسنغافورة والفلبين مع نهاية عام 1970

ثانياً: تعريف المناطق الصناعية

إن المتأمل في التشريعات والتنظيمات المختلفة التي تنظم أسلوب عمل المناطق الصناعية في العالم يجد أنها لم تضع تعريفاً محدداً للمنطقة الصناعية، وإنما وضعت تحديداً لحدود المنطقة أو الإجراءات والتنظيمات الجمركية التي يخضع لها نظام العمل بتلك المنطقة. وعادة ما يطلق عليها التسميات التالية: النطاق الصناعي، المستوطنات الصناعية، الميدان الصناعي، المجمع الصناعي، ومهما اختلفت التسميات فهي تشير إلى تلك المساحة من الأرض التي تضم مجموعة من المصانع مزودة بالخدمات والمرافق اللازمة، وتوزع هذه المساحة إلى أقسام صغيرة يخصص كل منها لإنشاء مصنع معين، وذلك بما يوافق أنواع الصناعات المراد إنشائها وخصائصها والأرض التي تستخدمها واحتياجاتها من المرافق والخدمات.

كما تعرف على أنها تجاوز أكثر من منشأة صناعية بغض النظر عن سعة إنتاجها في منطقة جغرافية واحدة، وهي تتسم إما بتكامل عمودي لمراحل إنتاج متجانس معين من المواد الخام إلى المنتجات النهائية أو بتكامل أفقي للنشاطات المترابطة في نفس المرحلة أو المقابلة أو القريبة منها بمدخلات أو مخرجات تكميلية أو بتكامل خطي من خلال السلع والخدمات التي تمد مجموعة من العمليات الصناعية مثل إنتاج قطع الغيار.

وتعرف أيضاً بأنها مواقع أدخلت فيها التحسينات لتشكل عاملاً محفزاً لإنشاء الصناعات بكل أحجامها وأنواعها، وأن الخدمات المقدمة في المنطقة الصناعية تقتصر على تحديد الأراضي المخصصة للمشاريع الصناعية بتخصيص مساحة معينة لكل مشروع حسب حاجته، وحسب تقدير الجهات ذات العلاقة لهذه الحاجة.

يتضح من التعاريف السابقة أن المناطق الصناعية تمثل مناطق محددة جغرافياً، تحددها حكومة الدولة، مخصصة لإقامة وحدات موجهة للاستخدام الصناعي، تتموقع خارج مجال السكن الحضري ويمكن أن تستفيد من امتيازات وإعفاءات ضريبية.

ثالثاً: أنواع المناطق الصناعية، ومقومات إنشائها

يمكن للمناطق الصناعية أن تأخذ الأشكال والأنواع التالية:

1- العناقيد الصناعية: هي تجمعات (جغرافية- محلية، إقليمية أو عالمية) لعدد من المؤسسات المتجاورة جغرافياً ومؤسساتها التابعة والمنتمية لمجال عمل معين، وتربطها علاقات تكاملية ومصالح مشتركة والمؤسسات المتصلة والمترابطة ببعضها البعض في مجال معين، بما يمثل منظومة من الأنشطة اللازمة لدعم وتشجيع التنافسية.

2- التكتل الصناعي الحضري: هو عبارة عن تشكيلات صناعية تجمع عدد من المنشآت المختلفة تقع في منطقة حضرية واحدة، ولا يشترط تجانسها في الإنتاج أو تربطها بمدخلات أو مخرجات.

3- مجمعات الاستقطاب الصناعية: هي تجمعات صناعية تضم عدداً من المصانع الكبيرة ذات القدرة القيادية المتميزة في الابتكار، وهي تعمل في بيئة حضرية متقدمة يمكن أن تصبح مراكز جذب العمل ورؤوس العمل والمصانع والأسواق بفعل قوى الجذب المركزية، فيتحول بذلك المجمع إلى قطب يتوسع مع توجهات الأسواق الديناميكية واستطلاعات التكنولوجيا الحديثة.

4- المجمعات التعاونية للصناعات الصغيرة: وهي تنظيمات صناعية صغيرة أو متوسطة الحجم توجه لمنتجات متجانسة أو متكاملة أو تستخدم نفس المواد أو السلع الشبه مصنعة، أو تخدم عقدة صناعية أو مجمعات لمنشآت كبيرة على أن تضم المجمعات مختبرات ومراكز ومكتبات ومتاحف، تخدم البحث والتدريب والاختبار والتحليل والتقييم والتطوير، وأن تنسق بعض مهامها التسويقية والمالية مكاتب مركزية، إضافة إلى وحدات سكنية ودوائر خدمانية وطاقة ومياه ونقل ومواصلات وخزن وغيرها من العوامل التي تساعد على تحقيق وفرة السعة الكبيرة، والمحافظة على الإدارة الذاتية المستقلة لكل وحدة من الصناعات المعنية من جهة أخرى.

5- المجمعات الصناعية الريفية: وهي تتكون من تنظيمات إنتاجية وتسويقية متكاملة تؤسسها عادة التعاونيات الريفية المتخصصة (أو المتنوعة)، وهي تبني السعات الكبيرة للإنتاج، وتتخذ هذه المجمعات أشكالاً عديدة لتكويناتها النشاطية والتنظيمية منها:

- صناعة كبيرة متخصصة تقوم بجميع مراحل الإنتاج والتسويق، والتي تبدأ بإعداد وتجميع وتصنيف المواد الخام، وتنتهي بتطوير المنافذ المحلية والخارجية للمنتجات النهائية مثل صناعة اللحوم والألبان والأعلاف؛

- صناعة كبيرة متنوعة الأهداف تشكل مجمعات صناعية، وتتوطن في مراكز متقاربة أو متلاصقة، وهي ترتبط عادة بإدارة واحدة ويمتلك أسهمها أعضاء التعاونيات من سكان المنطقة الريفية؛

- صناعات كبيرة ترتبط بها منشآت صغيرة، تعمل وفق أسس التعاقد الثانوي، وتكون هذه الصناعات متخصصة ومجال تخصصها أوسع من الصناعات في النوع الأول؛

- مجموعة الصناعات الصغيرة متنوعة الأهداف، وتعمل في اختصاصات محددة.

ومن أجل النهوض بالصناعة واستمراريتها وحتى تنسجم مع التطورات المستقبلية لا بد من توفير بعض المقومات في المناطق الصناعية، والتي يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- توفر المواد الخام اللازمة للصناعة؛

- توفر الأيدي العاملة بمختلف قدراتها؛

- وجود الأسواق القريبة لتسويق المنتجات؛

- وجود شبكة المواصلات والطرق الخاصة؛

- جودة المناخ والتضاريس؛

- توفر الطاقة اللازمة؛

- توفر الخدمات والمرافق العامة.

المحور الثاني: التجربة الجزائرية في إنشاء وتأهيل المناطق الصناعية

أدرت الدولة الجزائرية لأهمية المناطق الصناعية في مجال جذب الأنشطة الصناعية، فهي البيئة المناسبة لازدهار وتطور مختلف الصناعات، الأمر الذي دفعها إلى دعم إنشاء وتحديث المناطق الصناعية منذ بداية السبعينات من القرن الماضي. ويهدف هذا المحور إلى التعرف على البدايات الأولى للمناطق الصناعية في الجزائر، مع الوقوف على وضعيتها وأفاق تطورها.

أولاً: ظهور المناطق الصناعية في الجزائر

يعتبر العقار من أهم المشاكل التي تواجه المؤسسات الصناعية في الجزائر، وقد بذلت الحكومة العديد من الجهود لتقليص من هذا المشكل، حيث أن البدايات الأولى لتخصيص أراضي خاصة بالمستثمرين ترجع إلى سنوات السبعينات تحت إشراف هيئات تم إنشائها خصيصاً لذلك، ففي سنة 1973 تم إصدار القانون رقم 73-45 المؤرخ في 28 فيفري 1973 المتعلق بإنشاء لجنة استشارية لتهيئة المناطق الصناعية، حيث حدد شروط إيجاد 77 منطقة صناعية على مستوى إقليم الولايات والبلديات وعبر كامل التراب الوطني، وتم تحديد شروط إدارتها عن طريق المرسوم رقم 84-45 المؤرخ في 03 مارس 1984.

وتتم تهيئة المناطق الصناعية عن طريق هيئات مختلفة نذكرها حسب الترتيب التالي:

- هيئات عمومية اقتصادية منشأة بموجب المرسوم رقم 82/02 المؤرخ في 09/03/1983، وهذا عندما تكون المنطقة الصناعية تحتوي على نشاطات ذات منفعة محلية أو نشاطات ذات منفعة وطنية ومتنوعة تابعة لوزارات مختلفة.

- مؤسسات اقتصادية عندما تكون المنطقة الصناعية تحتوي على نشاطات ذات منفعة وطنية خاصة وتابعة لسلطة رئاسة واحدة.

- عن طريق وحدة متخصصة تنشأ بموجب القانون وفي التنظيمات المعمول بها، عندما تكون المنطقة الصناعية تحتوي على نشاطات ذات منفعة وطنية تابعة لمؤسسة واحدة.

وتجدر الإشارة أنه تقع على عاتق الأجهزة المهيأة لإدارة المناطق الصناعية ضرورة المحافظة على مبدئين أساسيين هما: الحصول على العقارات والتنازل عليها إذا كان ذلك ضروريا لإنجاز مشاريع داخل المنطقة الصناعية من جهة، والتعديل في حالة حدوث إشكالات في برنامج

المنطقة بما يتناسب مع حجم الصناعة المقامة في المنطقة، وهذا في إطار تهيئات إضافية، كما يقع على عاتقها تهيئة شبكات المنشآت القاعدية داخل المنطقة وضمان الاستغلال الحسن للعقار.

وحسب المرسوم التنفيذي رقم 84-56 فقد أسندت مهمة تسيير المناطق الصناعية إلى العديد من الأجهزة منها المركز الوطني للدراسات والأبحاث العمرانية (CNERU)، مؤسسة تسيير المناطق الصناعية (EGZI)، ومؤسسة التسيير العقاري (SGI) تتمثل المهمة الأساسية لهذه الأجهزة في تلقي العقارات واكتساب الملكية بصفة قانونية للأراضي المكونة للمناطق الصناعية، والتي قد تكون ضمن أملاك الدولة أو تابعة للخواص، حيث تقوم هذه الأجهزة بإعادة التنازل على هذه الأراضي بواسطة عقود توثيقية ومشهرة لصالح المستثمرين في إطار المعاملات التجارية أو في إطار التجهيزات الاستثمارية، كما تقوم بأعمال الترميم للهياكل الخارجية وشبكات الربط عندما تكون المنطقة بحاجة إلى ذلك.

كما أنشأت الدولة سنة 1994 لجان دعم وترقية الاستثمارات المحلية (CALPI)، وهي لجان على مستوى المحليات مكلفة بتوفير الإعلام الكافي للمستثمرين حول الأراضي والمواقع المخصصة لإقامة المشروعات، وتقديم القرارات المتعلقة بتخصيص الأراضي لأصحاب المشاريع، ولكنها لم تقم بتأدية الدور الأساسي الذي كان من المنتظر أن تقوم به، مما أدى إلى تعويضها بالوكالة الوطنية للعقار الصناعي (ANFI) سنة 2001 كما أنشأت الدولة في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري (ANIREF) سنة 2007، والتي تتولى المهام التالية:

- التسيير والوساطة والضبط العقاري على كل مكونات حافظة العقار الاقتصادي العمومي؛
 - تسيير حافظتها العقارية وترقيتها بهدف تميمها في إطار ترقية الاستثمار؛
 - تتولى الوكالة مهمة الوساطة العقارية، وعلى هذا الأساس فهي تسيرو وفقاً لاتفاقية وحساب المالكين للعقارات بكل أنواعها؛
 - تتولى الوكالة مهمة الملاحظة فيما يخص العقار الاقتصادي العمومي، وتقديم المعلومات للهيئة المقررة المختصة محلها حول العرض والطلب العقاري وتوجهات السوق العقاري وأفاقه؛
 - تقوم الوكالة بنشر المعلومات حول الأصول العقارية والوفرة العقارية ذات الطابع الاقتصادي وتتولى ترقيتها لدى المستثمرين. كما تضع لهذا الغرض بنك معلومات يجمع العرض الوطني حول الأصول والأوعية العقارية ذات الطابع الاقتصادي مهما كانت طبيعتها القانونية؛
 - تعدد الوكالة جدول أسعار العقار الاقتصادي التي تقوم بتحديثه كل 6 أشهر، وتعد دراسات ومذكرات دورية حول توجهات السوق العقارية؛
 - القيام بكل الأعمال التي من شأنها أن تحفز تطورها، لاسيما:
 - القيام بكل العمليات المنقولة أو العقارية أو المالية أو التجارية المتصلة بنشاطها؛
 - إبرام العقود والاتفاقيات المتصلة بنشاطها؛
 - تطوير المبادلات مع المؤسسات والمنظمات المماثلة والمرتبطة بمجال نشاطها.
- لكن على الرغم من الجهود المبذولة فإن مشكل العقار الصناعي وآلية الوصول إليه وتسوية ملكيته لا يزال مطروح إلى اليوم، ويرجع ذلك إلى العديد من العوامل يذكر منها:
- طول مدة الأراضي المخصصة للاستثمار؛
 - الرفض الغير مبرر أحيانا لطلبات الحيابة على العقار؛
 - مشكلة عقود الملكية التي لا تزال قائمة نتيجة تعدد الجهات الإدارية التي تتبع لها؛
 - غياب الكفاءة في التسيير وعدم الأخذ بالمعايير الاقتصادية عند إنشاء المناطق الصناعية؛
 - غياب الإطار القانوني الذي يحدد طرق وكيفيات وأجال وشروط التنازل عن الأراضي.

ثانياً: وضعية المناطق الصناعية في الجزائر

توجد بالجزائر 77 منطقة صناعية موزعة عبر كامل التراب الوطني أهمها: المنطقة الصناعية بأدرار، وواد سلي بالشلف، وعين مليلة بأم البواقي وأريس وجرمة بباتنة، وأقبو بجاية وسيدي خالد بالبويرة، واد السمار الحراش بالجزائر والمنطقة الصناعية ببرج بوعريج... الخ. إلا أن هذه المناطق قد شهدت ركوداً خلال السنوات الأخيرة مما أثر سلباً على الأداء الاقتصادي، وعليه اتخذت السلطات جملة من الإجراءات لإعادة تنشيطها، حيث تم في إطار تهيئة المناطق الصناعية ومناطق النشاط تخصيص ما يقارب 2.7 مليار دينار مع نهاية سنة 2004 لتهيئة 70 منطقة صناعية على مستوى 17 ولاية تتوزع على الجهات الأربع للوطن.

كما تم تخصيص حوالي 5 مليار دينار في إطار برنامج الهضاب العليا من أجل توفير العوامل الأساسية الجاذبة للاستثمار، ويخص هذا البرنامج كل من ولاية تبسة وباتنة والأغواط والجلفة وسعيدة وتيارت والمسيلة، ولتدعيم الاستثمار في ولايات الجنوب خصص ما يقارب 200

مليون دينار لتهيئة المناطق الصناعية لكل من ولاية بشار وأدرار وغرداية ومناطق النشاط لكل من ولاية تندوف وبسكرة وإيزي وورقلة وتمناست والأغواط.

كما تقرر تغيير الإطار القانوني لمؤسسات تسيير المناطق الصناعية وإعطائها صفة شركات ذات أسهم تسيير ميزانيتها الخاصة، على أن يتم الفتح التدريجي لرأسمال هذه الشركات لصالح المتعاملين المتواجدين بهذه المناطق، وتلزم هذه الشركات بوضع بنك معلومات تضم كل المعطيات المتعلقة بالأراضي الصناعية لصالح المتعاملين الاقتصاديين من خلال إنشاء موقع الكتروني لهذا الغرض.

ثالثا: أفاق إنشاء وتأهيل المناطق الصناعية في الجزائر

أطلقت الحكومة مشروعاً جديداً لتأهيل جميع المناطق الصناعية وطنياً، موازاة مع اتخاذ مجموعة من الإجراءات العملية الرامية لتفعيل مشروع إنجاز 42 منطقة صناعية جديدة عبر 34 ولاية، تربع على مساحة بـ 9572 هكتاراً بميزانية تقدر بـ 88 مليار دينار، ويمتد في آجال إنجازها إلى سنة 2017، وذلك في خطوة لضمان إعادة انتشار المشاريع الاستثمارية وضمان نجاعتها بما يمكنها لأن تكون بدائل جديدة لاستحداث مناصب شغل بالولايات خاصة بالمناطق المعزولة. وعليه سنحاول إعطاء نظرة عن برنامج إنجاز 42 منطقة صناعية جديدة الذي تم اعتماده شهر أفريل سنة 2012.

1- تكوين البرنامج: لقد أوكل مشروع إنشاء 42 منطقة صناعية للوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري بالشراكة مع مصالح وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، وقد قامت الوكالة في أوائل سنة 2011 بإحصاء المواقع المحتمل إدراجها لإقامة الحضائر الصناعية.

2- أهداف البرنامج: يعمل البرنامج على أن يكون الاستثمار رافداً قوياً في مجال التنمية الاقتصادية من خلال:

- إتاحة فرص جديدة للأعمال؛

- إقامة مؤسسات جديدة؛

- استقطاب رؤوس الأموال؛

- تشجيع الاستثمار الأجنبي؛

- امتصاص اليد العاملة خاصة المؤهلة؛

- دعم الاستثمار الأمثل؛

- استحداث وفرّة عقارية ذات جودة؛

- الحد من مشكل الحصول على العقار الصناعي؛

- المساهمة في دعم المزايا التي تتمتع بها مختلف المناطق؛

- تعزيز ديناميكية إعادة التوازن الإقليمي فيما يخص النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية؛

- تفعيل جاذبية أقاليم البلاد وكذا قدرتها التنافسية؛

- تثمين الهياكل القاعدية المنجزة عن انعاش الاستثمار المنتج.

3- محتوى البرنامج: يغطي البرنامج جل الفضاء الجغرافي للوطن و8 فضاءات من فضاءات البرمجة الإقليمية، حيث استفاد فضاء البرمجة الإقليمية شمال وسط، شمال شرق، وشمال غرب من 27 منطقة صناعية، وتقدر حصة فضاء البرمجة الإقليمية هضاب عليا وسط، غرب وشرق بـ 10 مناطق صناعية، بينما استفاد فضاء البرمجة الإقليمية جنوب غرب وجنوب شرق من 5 مناطق صناعية. ويوضح الجدول الموالي توزيع 42 منطقة صناعية جديدة كما يلي:

الجدول رقم (1): توزيع 42 منطقة صناعية جديدة

الرقم	الولاية	المساحة . هكتار	الرقم	الولاية	المساحة . هكتار
1	الطارف	70	22	الشلف	110
2	قائمة	140	23	الشلف	200
3	عنابة	340	24	تيارت	327
4	قسنطينة	300	25	غليزان	350
5	سكيكدة	150	26	مستغانم	224
6	سكيكدة	80	27	معسكر	98
7	جيجل	523	28	وهران	250
8	قسنطينة	543	29	سيدي بلعباس	100
9	ميلة	247	30	سعيدة	100

10	باتنة	129	31	عين تموشنت	205
11	سطيف	700	32	سيدي بلعباس	100
12	برج بوعريرج	134	33	تلمسان	103
13	برج بوعريرج	360	34	النعامة	150
14	بجاية	206	35	تيارت	318
15	بجاية	175	36	الجللفة	400
16	تيزي وزو	372	37	المسيلة	77
17	تيزي وزو	116	38	بسكرة	200
18	بومرداس	136	39	غرداية	100
19	البويرة	193	40	ورقلة	500
20	المدية	200	41	بشار	187
21	عين الدفلى	57	42	أدرار	214

المصدر: الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري، عن الموقع: www.aniref.dz

المحور الثالث: واقع المناطق الصناعية ومناطق النشاط لولايي قالمة وعنابة

تمتلك ولايي قالمة وعنابة على العديد من المعادن والثروات الطبيعية والامكانيات الواسعة لتنمية القطاع الصناعي وجذب الاستثمارات، وسيتم الوقوف من خلال هذا المحور على الإمكانيات الصناعية التي تتوفر عليها الولايتين، وعلى واقع المناطق الصناعية بالولايتين ومدى مساهمتها في تفعيل التنمية الصناعية.

أولاً: واقع المناطق الصناعية ومناطق النشاط بولاية قالمة

سنحاول فيما يلي عرض الإمكانيات الصناعية ووضعيتها المناطق الصناعية ومناطق النشاط بولاية قالمة.

1- الإمكانيات الصناعية لولاية قالمة: تتوفر ولاية قالمة على العديد من الوحدات الصناعية والمتمركزة بنسبة كبيرة على مستوى عاصمة الولاية، والمنطقة الصناعية ذراع لحرش الواقعة بين بلدية قالمة وبلدية بلخير بمساحة 45 هكتار، ومناطق النشاط التجاري بكل من بلديات - الفجوج، الشمالية، بلخير، قلعة بوضبع، واد زناتي، تاملوكة، وعين بن بيضاء.

تتمثل الوحدات النشطة في الوحدات التابعة للقطاع الخاص وبعض الوحدات التابعة للقطاع العام، والتي يمكن تقسيمها حسب

طبيعة النشاط كما يلي:

أ- الوحدات الصناعية التابعة للقطاع الخاص: تشمل 588 وحدة سنة 2013، موزعة كما يلي:

- 195 وحدة في إنتاج المواد الغذائية؛

- 32 وحدة استغلال المناجم والمحاجر؛

- 61 وحدة في إنتاج مواد البناء؛

- 62 وحدة في إنتاج النسيج؛

- 06 وحدات في إنتاج الجلود؛

- 42 وحدة في إنتاج الميكانيك والكهرباء؛

- 113 وحدة في إنتاج الخشب والفلين والورق؛

- 10 وحدات في إنتاج الكيمياء والمطاط والبلاستيك؛

- وحدة في استغلال المياه والطاقة؛

- وحدة في مجال خدمات الأشغال البترولية؛

- 65 وحدة تنشط في صناعة مختلفة.

ب- الوحدات الصناعية التابعة للقطاع العام: تشمل 06 وحدات موزعة كما يلي:

- مركب الدراجات النارية بقالمة؛

- مركب إنتاج السميد بهليوبوليس؛

- مركب إنتاج السميد ببوشقوف؛

- مركب إنتاج الخميرة ببوشقوف؛

- مركب إنتاج الرخام ببومهرة أحمد؛

- وحدة إنتاج العلف بواد فراغة.

2- وضعية المناطق الصناعية ومناطق النشاط بولاية قلمة: إن ولاية قلمة كغيرها من ولايات الوطن، يبقى مشكل العقار الصناعي فيها من أولى المشاكل التي تواجه المستثمرين خاصة الصغار منهم، وقد قامت السلطات المحلية بعدة مبادرات هامة من أجل توفير العقار الصناعي، حيث تم تخصيص 45 هكتار للمنطقة الصناعية ذراع لحرش الواقعة بين بلدية قلمة وبلدية بلخير، كما تم تخصيص 7 مناطق للنشاط التجاري، ورغم ذلك يبقى الطلب على العقار الصناعي قويا بالولاية مقارنة مع العرض. ويوضح الجدول التالي توزيع المناطق الصناعية في ولاية قلمة.

الجدول رقم (2): توزيع المناطق الصناعية في ولاية قلمة

المنطقة	تاريخ الإنشاء	المساحة (هكتار)	عدد القطع المنشأة	التهيئة
ذراع لحرش بين قلمة وبلخير	1990/12/26	45	70	طرق (100%)، ماء (95%)، كهرباء (25%)، تطهير (100%)

المصدر: وثائق داخلية لمديرية التنمية الصناعية وترقية الاستثمار لولاية قلمة.

يتضح من الجدول أن ولاية قلمة تضم منطقة صناعية واحدة تم إنشاؤها منذ سنة 1990، وهو ما لا يخدم الاستثمار المحلي ولا يشجع على زيادة المؤسسات الصناعية وتنوعها.

أما استغلال المنطقة في النشاط الصناعي فيوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (3): وضعية المنطقة الصناعية ذراع لحرش

المنطقة	قطع منشأة	قطع ممنوحة	قطع نشطة	قطع بها مشاريع في طور الإنجاز	قطع شاغرة
ذراع لحرش	70	70	04	38	28

المصدر: وثائق داخلية لمديرية التنمية الصناعية وترقية الاستثمار لولاية قلمة.

يتضح من الجدول أن جميع القطع المنشأة والمخصصة للاستثمار قد تم توزيعها على المستثمرين بنسبة 100%. لكن هذه القطع لم يتم استغلالها بشكل كامل، حيث بلغت نسبة القطع الشاغرة 40% من مجموع القطع الموزعة، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى غياب المتابعة والمراقبة القانونية من طرف الجهات المعنية، مما فتح للمستثمرين فرصة التلاعب حيث حولوا الأراضي المتحصل عليها إلى نشاطات أخرى غير تلك المصرح بها عند إيداع الملفات أمام اللجنة الولائية للاستثمار.

أما بالنسبة لتوزيع مناطق النشاط التجاري بالولاية، فيمكن توضيحه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (4): توزيع مناطق النشاط التجاري في ولاية قلمة

المنطقة	تاريخ الإنشاء	المساحة (م ²)	عدد القطع المنشأة
بلخير	1995/05/09	82 345	38
النشامية	1999/07/05	88 163,33	15
قلعة بوضبع	2000/04/30	41 329	8
الفجوج	2000/04/01	37 160	6
واد زناتي	1993/05/18	33 825	18
تاملوكة	1990/08/18	82 392	58
عين بن بيضاء	1984/10/10	365 214,33	69

المصدر: وثائق داخلية لمديرية التنمية الصناعية وترقية الاستثمار لولاية قلمة.

أما استغلال هذه المناطق في النشاط فيوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (5): وضعية مناطق النشاط التجاري لولاية قلمة

المنطقة	قطع منشأة	قطع بها اتفاقات	قطع ممنوحة	قطع نشطة	قطع بها مشاريع في طور الإنجاز	قطع شاغرة
بلخير	38	2	36	8	11	10
النشامية	15	0	15	1	6	8
قلعة بوضبع	08	0	8	1	3	4
الفجوج	06	0	6	4	2	0

6	8	4	18	0	18	واد زناتي
40	7	11	58	0	58	تاملوكة
61	4	4	69	0	69	عين بن بيضاء
129	41	33	210	2	212	المجموع

المصدر: وثائق داخلية لمديرية التنمية الصناعية وترقية الاستثمار لولاية قلمة.

يتضح من الجدول أن جميع القطع المنشأة والمخصصة للاستثمار قد تم توزيعها على المستثمرين بنسبة 100%، لكن هذه القطع لم يتم استغلالها بشكل كامل كما هو الحال بالنسبة للمنطقة الصناعية، حيث وصلت نسبة القطع الشاغرة إلى 60,85% من مجموع القطع الموزعة.

وفيما يتعلق بنسبة تهيئة المنطقة الصناعية ومناطق النشاط التجاري، فيمكن توضيحه من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (6): نسبة تهيئة المنطقة الصناعية ومناطق النشاط التجاري لولاية قلمة

التهيئة (%)				المنطقة
الكهرباء	التطهير	المياه	الطرقات	
80	100	100	100	المنطقة الصناعية ذراع لحرش
25	100	95	100	بلخير
0	70	0	10	النشامية
0	0	0	10	قلعة بوضبع
0	100	100	90	الفجوج
0	100	0	80	واد زناتي
75	100	100	100	تاملوكة
0	0	0	0	عين بن بيضاء

المصدر: وثائق داخلية لمديرية التنمية الصناعية وترقية الاستثمار لولاية قلمة.

يلاحظ من خلال الجدول أن العديد من مناطق النشاط التجاري تبقى غير مهيأة، وهو الأمر الذي يؤدي إلى عزوف المستثمرين عن الاستثمار في تلك المناطق لعدم توفر الشروط الضرورية لإقامة مشاريعهم.

ثانياً: واقع المناطق الصناعية ومناطق النشاط بولاية عنابة

سنحاول فيما يلي عرض الإمكانيات الصناعية ووضعية المناطق الصناعية ومناطق النشاط بولاية عنابة.

1- الإمكانيات الصناعية لولاية عنابة: تتوفر ولاية عنابة على قاعدة صناعية غنية ومتنوعة، حيث تضم أكبر مركز صناعي لإنتاج الحديد وال فولاذ يمتد على مساحة 800 هكتار، ينتج حوالي مليوني طن سنوياً من الحديد والفولاذ، ويشتغل فيه 15 ألف عامل، كما توجد بها مصانع مهمة أخرى كصنع الأسمدة الفوسفاتية، ومعمل الزئبق، والعديد من مصانع المواد الغذائية وتجهيز الورق والبلاستيك والزجاج. تتوزع الوحدات الصناعية النشطة على مستوى الولاية بين القطاعين العام والخاص.

- القطاع العام: تنشط معظم الوحدات الصناعية التابعة للقطاع العام في ثلاثة أنشطة رئيسية تتمثل في: الصلب والمعادن، الكيمياء، الصناعة الغذائية.

- القطاع الخاص: تتركز هذه الوحدات في الأنشطة التالية: الصناعات الغذائية، الكيمياء وتحويل البلاستيك، الأجهزة الطبية والصناعية، صناعة الورق.

تتوزع الصناعة حسب بلديات الولاية وطبيعة النشاط الصناعي، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (7): توزيع الصناعة في ولاية عنابة حسب البلديات وطبيعة النشاط الصناعي

البلدية	طبيعة النشاط الصناعي
عنابة	الصناعة الغذائية، الميكانيك، الإلكترونيك الكهربائية، مواد البناء، كيمياء وصيدلة، الخشب والورق، البناء والأشغال العمومية، مواد البناء.
الحجار	الصلب والمعادن، الميكانيك، الإلكترونيك الكهربائية، مواد البناء، كيمياء وصيدلة، الخشب والورق، البناء والأشغال العمومية، الصناعة الغذائية.
سيدي عمار	الميكانيك، الإلكترونيك الكهربائية، مواد البناء، كيمياء وصيدلة، الخشب والورق، البناء والأشغال العمومية، صناعة الجلد، الصناعة الغذائية والمشروبات الغازية.

الصناعة الغذائية والمشروبات الغازية، تحويل الورق، الميكانيك والمعادن واللحام، تحويل البلاستيك، مواد البناء، الزجاج.	البوني
الصلب والمعادن، الميكانيك، مواد البناء، كيمياء وصيدلة، الصناعة الغذائية والمشروبات الغازية.	برحال
مواد البناء، المعادن، الميكانيك، الغذاء للثروة الحيوانية، الصفائح المعدنية واللحام.	عين الباردة

المصدر: وثائق داخلية لمديرية التنمية الصناعية وترقية الاستثمار لولاية عنابة.

2- وضعية المناطق الصناعية ومناطق النشاط بولاية عنابة: قامت السلطات المحلية لولاية عنابة بعدة مبادرات من أجل توفير العقار الصناعي، حيث تم تخصيص 349,7 هكتار للمناطق الصناعية موزعة على 6 بلديات قصد تشجيع انتشار الاستثمار في كل البلديات وعدم بقائها متمركزة في البلديات الكبيرة، كما تم تخصيص 78 هكتار لمناطق النشاط التجاري موزعة على 4 بلديات، ورغم ذلك يبقى الطلب على العقار الصناعي قويا مقارنة مع العرض. يوضح الجدول الموالي توزيع المناطق الصناعية في ولاية عنابة.

الجدول رقم (8): توزيع المناطق الصناعية في ولاية عنابة

المنطقة	تاريخ الإنشاء	المساحة (هكتار)	قطع منشأة
جسر بن بوشي بلدية الحجر	1985	101	57
مبعوجة بلدية سيدي عمار	1975/10/22	57	51
برحال	1990/06/09	113	81
بوخضرة بلدية البوني	1990/06/09	40	62
عين الباردة	1990/03/03	9,5	171
سيدي سالم بلدية البوني	1990/03/03	9,7	81
الحجار	1990/03/03	1,5	27
واد العنب	1990/03/03	08	44
براجي رجم بلدية سيدي عمار	2001/03/27	10	01

المصدر: معطيات اللجنة الوطنية لتحديد الموقع وترقية الاستثمارات وضبط العقار لولاية عنابة.

أما استغلال هذه المناطق في النشاط الصناعي فيوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (9): وضعية المناطق الصناعية في ولاية عنابة

المنطقة	قطع منشأة	قطع ممنوحة	قطع نشطة	قطع مبنية غير مستغلة	قطع شاغرة
جسر بن بوشي	57	57	43	12	02
مبعوجة	51	51	38	10	3
برحال	81	81	58	04	19
بوخضرة	62	62	58	04	00
عين الباردة	171	171	53	59	59
سيدي سالم	81	81	58	20	03
الحجار	27	27	14	10	03
واد العنب	44	44	01	08	35
براجي رجم	01	01	01	00	00
المجموع	575	575	324	127	124

المصدر: معطيات اللجنة الوطنية لتحديد الموقع وترقية الاستثمارات وضبط العقار لولاية عنابة.

يتضح من الجدول أن جميع القطع المنشأة والمخصصة للاستثمار قد تم توزيعها على المستثمرين بنسبة 100%، لكن هذه القطع لم يتم استغلالها بشكل كامل، حيث بلغت نسبة القطع المبنية الغير مستغلة 22,09% من مجموع القطع الموزعة، أما نسبة القطع الشاغرة فقدت بـ 21,57%، ويرجع ذلك إلى غياب المتابعة والمراقبة القانونية من طرف الجهات المعنية، مما فتح للمستثمرين فرصة التلاعب بالعقار الصناعي حيث حولوا الأراضي المتحصل عليها إلى نشاطات أخرى غير تلك المصرح بها.

أما بالنسبة لتوزيع مناطق النشاط التجاري بالولاية، فيمكن توضيحه من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (10): توزيع مناطق النشاط التجاري في ولاية عنابة

المنطقة	تاريخ الإنشاء	المساحة (هكتار)	قطع منشأة
العلمة	2001/12/12	5	1
القنطرة بلدية الحجار	2001/03/27	4	21
بوخميرة بلدية البوني	2003/05/02	9	123
بوسدرة بلدية البوني	2002/03/02	19	88
سيبوس بلدية البوني	2003/09/30	7	/
الكاليتوسة بلدية برحال	2001/04/08	23	31

المصدر: معطيات اللجنة الوطنية لتحديد الموقع وترقية الاستثمارات وضبط العقار لولاية عنابة.

أما استغلال هذه المناطق في النشاط فيوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (11): وضعية مناطق النشاط التجاري في ولاية عنابة

المنطقة	قطع منشأة	قطع ممنوحة
العلمة	1	1
القنطرة	21	17
بوخميرة	123	102
بوسدرة	88	27
سيبوس	/	/
الكاليتوسة	31	08

المصدر: معطيات اللجنة الوطنية لتحديد الموقع وترقية الاستثمارات وضبط العقار لولاية عنابة.

يتضح من الجدول أن منطقة النشاط بالعلمة تحوي قطعة واحدة بالإضافة إلى عدم انطلاق نشاط التهيئة على مستوى منطقة النشاط سيبوس، وذلك على الرغم من طول مدة إنشائها الذي يرجع إلى سنة 2003، كما يلاحظ أن منطقتي بوسدرة والكاليتوسة غير مستغلتين استغلالا كاملا، فمن بين 88 قطعة بمنطقة بوسدرة المتاح منها 27 قطعة بنسبة 30,68%، أما منطقة الكاليتوسة فمن بين 31 قطعة المتاح منها 08 قطع بنسبة 25,81%، وذلك على الرغم من التزايد المستمر للطلب على العقار، كما إن وضعية العقار بكل من ولايتي قالمة وعنابة تستدعي التكفل بما يلي:

- تنظيم سوق العقار الصناعي من خلال اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة ضد المضاربين؛
- إيجاد ميكانيزمات محلية لتهيئة المناطق الصناعية ومناطق النشاط التجاري وتحسين نمط تسييرها؛
- حل مشكلة نقل الملكية إلى الوكالات المحلية للتنمية العقارية؛
- الإسراع في إنشاء مناطق جديدة انسجاما مع المخطط الوطني لتهيئة الإقليم؛
- تشكيل لجان بلدية متكونة من ممثلي المصالح التقنية المختصة لاقتراح أوعية عقارية خارج المخططات البلدية لزيادة الوفرة العقارية الموجهة للاستثمار.

الخاتمة

تم التوصل من خلال الدراسة إلى **أهمية المناطق الصناعية** في تنمية وتطوير المؤسسات وفي خلق الجو الملائم لاستقرار الصناعة، الأمر الذي يدعم قدرة وكفاءة التصنيع المحلي وزيادة القدرة التنافسية للصادرات، ومن جانب آخر فإن انتشار المناطق الصناعية في أي بلد يعود عليه بالعديد من المنافع كتوفير فرص العمل، واجتذاب الاستثمارات الوطنية والأجنبية، ونقل وتوطين التقنية، وتعزيز قدرة المنتجات الوطنية على المنافسة في الأسواق الوطنية والخارجية، وتوسيع رقعة البنية الأساسية من الخدمات في البلد.

بالنسبة للجزائر فقد بذلت مجهودات معتبرة لإنشاء وتأهيل المناطق الصناعية منذ بداية السبعينات، وقد ازداد الاهتمام بها خلال السنوات الأخيرة، حيث أدرجت الكثير من البرامج الرامية إلى إنشاء العديد من المناطق الصناعية الجديدة، وتجهيز وتأهيل العديد من المناطق القائمة عبر الوطن بشكل أفضل حتى تكون مكيّفة مع المقاييس الدولية.

إلا أنه على الرغم من المجهودات المبذولة لا تزال العديد من المناطق الصناعية المتواجدة عبر ولايات الوطن غير مستغلة أحسن استغلال، وهو ما تم الوقوف عليه من خلال تحليل وضعية المناطق الصناعية ومناطق النشاط التجاري لولايتي قالمة وعنابة، وذلك في ظل غياب أطر وآليات تنظم سير هذه المناطق بالرغم من توفير الدولة لمبالغ مالية جد ضخمة قصد بعث هذه المناطق.

الأمر الذي يستدعي من الدولة التنسيق مع السلطات المحلية لإعادة تنظيم وضبط جملة المتغيرات التي تؤثر سلبا على سير وتيرة الإنتاج الصناعي والاستثمار داخل هذه الأخيرة والبث بصفة مدققة في سياسة تسيير هذه المناطق الصناعية في الوقت الذي بلغ فيه حجم استهلاك الجزائر من المواد المستوردة من الخارج عتبة 75%.

التوصيات:

بناء على ما تم التوصل إليه، يتم تقديم بعض التوصيات التي يمكن أن تساهم في دعم إنشاء وتطوير المناطق الصناعية في الجزائر، كما يلي:

- وضع سياسة عامة شاملة لإنشاء وتأهيل المناطق الصناعية؛
- تفعيل التشريعات والأنظمة والقوانين الخاصة بالمناطق الصناعية، ومنح تطبيق تلك الأنظمة من الجهات المسؤولة؛
- تسهيل إجراءات التراخيص اللازمة لإنشاء ومزاولة المؤسسات نشاطها داخل المناطق الصناعية، وذلك بتقليص الإجراءات الروتينية؛
- توفير قطع الأراضي المطورة والمزودة بكافة خدمات البنية التحتية من الطرق وشبكات المياه وخدمات الصرف الصحي والمياه العادمة ومعالجتها، إضافة إلى خدمات توصيل الكهرباء والاتصالات إلى كافة المؤسسات داخل المناطق الصناعية؛
- تطبيق الرقابة على المؤسسات العاملة داخل المناطق الصناعية للتأكد من التزامها بممارسة نشاطها حسب التصاريحات التي أودت بها أمام اللجان الولائية للاستثمار؛
- توفير المعلومات والبيانات التي تحتاجها المؤسسات داخل المناطق الصناعية عن جميع الفرص الاستثمارية والموارد التي قد يهتم بها المستثمر؛
- تقديم تسهيلات وإعفاءات للمستثمرين داخل المناطق الصناعية، وتخفيض التكاليف التشغيلية والتكاليف التأسيسية؛
- توفير مكاتب إدارية وفنية يكون لها اتصال مع الجامعات للاستفادة من الدراسات ونقلها إلى المستثمرين داخل المناطق الصناعية.

قائمة الهوامش:

1. نائل محمد ابراهيم مصبح، أهمية المناطق الصناعية على النمو الاقتصادي في قطاع غزة - حالة دراسية مدينة غزة الصناعية، رسالة ماجستير في منشورة، جامعة الأزهر - غزة، 2012، ص 22.
2. خبايا صهيبي، دور المناطق الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة الأورو مغاربية - دراسة مقارنة بين فرنسا والجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة سطيف، 2012، ص 26.
3. هوشيار معوف، تحليل الاقتصاد الإقليمي والحضري، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 343.
4. نائل محمد ابراهيم مصبح، مرجع سابق، ص 18.
5. زناد سهيلة، وبوعكريف زهير، مساهمة المناطق الصناعية في دعم التنمية المحلية المستدامة - المنطقة الصناعية بسطيف نموذجاً، الملتقى الوطني حول المقاولاتية وتفعيل التسويق السياحي في الجزائر، جامعة قالمة، يومي 22 و 23 أبريل 2014، ص 5.
6. وائل وجيه رضا البط، محددات إنشاء المدن والمناطق الصناعية في محافظة نابلس وانعكاساتها على البيئة والمجتمع والتعليم الصناعي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، 2004، ص 20.
7. مخلوف بوجدر، العقار الصناعي، الطبعة 2، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 12.
8. عيسات العربي، وبراهيمي السعيد، مساهمة المناطق الصناعية في التخفيف من البطالة بالجزائر - دراسة حالة المنطقة الصناعية برج بوعريش -، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، ص 5.
9. مخلوف بوجدر، مرجع سابق، ص 19.
10. صالح صالح، أساليب تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، ندوة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، القاهرة، 2004، ص 189، 190.
11. المواد 03-10 من المرسوم التنفيذي رقم 07-119 المؤرخ في 23 أبريل 2007 يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري ويحدد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (العدد 27)، الصادرة في 25 أبريل 2007، ص 4.
12. سعدان شبايكي، (2007): معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 11، جامعة محمد خيضر - بسكرة، الجزائر، ص 189.
13. عيسات العربي، وبراهيمي السعيد، مرجع سابق، ص 6.
14. خبايا صهيبي، مرجع سابق، ص 138.
15. بوكاري نادية، البرنامج الوطني للحظائر الصناعية الجديدة، الملتقى الوطني حول الملتقى الوطني حول دور التجمعات والعناقيد الصناعية في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم تنافسيها محليا ودوليا، يومي 6 و 7 ماي 2013، جامعة قالمة، ص 6.
16. وثائق داخلية لمديرية التنمية الصناعية وترقية الاستثمار لولاية قالمة.
17. وثائق داخلية لمديرية التنمية الصناعية وترقية الاستثمار لولاية عنابة.

المناطق الصناعية ودورها في تحقيق التنمية -دراسة حالة الجزائر-

الأستاذة: خديجة عزوزي

a-khadidja@hotmail.com

الدكتورة: ليندة فريجة

youda36@yahoo.fr

ملخص

انطلاقاً من أهمية القطاع الصناعي وفي إطار سعي الدولة إلى تنميته باعتباره السبيل الأمثل لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية بعيدة المدى، ومحاولة تنوع مصادر الدخل القومي وإيجاد بيئة أعمال ملائمة وخلق فرص عمل للمواطنين، واستغلال المواد الخام المحلية تعتبر المناطق الصناعية من أهم الخيارات لكونها أحد أقطاب نمو يعول عليها في تجسيد التنمية التي فرضها العصر الراهن لمواكبة التطورات الحاصلة في مختلف المجالات، حيث تعد المناطق الصناعية أسلوباً حديثاً في تجميع المشاريع الصناعية وإنشائها بشكل يؤمن تكامل هذه الصناعات مما ينعكس إيجاباً في تخفيض تكاليف إنتاجها ويحقق لها مزايا الإنتاج الكبير، كما يساعد تجميع هذه المصانع في منطقة واحدة من استغلال الخدمات والتسهيلات المتاحة ضمن المدن والمناطق الصناعية كالمرافق العامة وغيرها مما ينعكس على خفض التكاليف الاستثمارية.

الكلمات المفتاحية: المناطق الصناعية، التنمية، القطاع الصناعي، الجزائر.

Abstract

Given the importance of the industrial sector As part of the State to its development as the best way to achieve long-term economic development goals, and try to diversify sources of national income and the creation of favorable business environment and create job opportunities for citizens, and the exploitation of local raw materials is the industrial areas of the most important options for being one of the poles of growth counting in the embodiment of development imposed by the current era to keep up with developments in the various fields developments, where industrial zones are newly approach in the compilation of industrial projects, and create a secure integration of these industries which will reflect positively in reducing production costs and achieve a large-scale production advantages, also helps these plants are grouped in one area of the exploitation of the services and facilities available within the cities and industrial areas such as facilities and other public, which is reflected in the reduction of investment costs.

Key words: industrial zones, development, industrial sector·Algeria.

مقدمة

تحرص العديد من الدول على تنمية قطاع الصناعة الذي يعتبر حجر الأساس بالنسبة للبناء الاقتصادي وعاملاً مؤثراً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذا لا بد من توفير كافة السبل والوسائل التي تتماشى ومتطلبات النهوض بالصناعة، من أجل ذلك تحظى قضية إنشاء وتطوير المناطق الصناعية بأهمية كبيرة نظراً لأهميتها بالنسبة لعملية التنمية الصناعية ودورها في تحقيق تنمية مستقرة عبر كل المناطق، حيث أن المناطق الصناعية تشكل أداة فعالة لتشجيع وترقية الاستثمار، وتوسيع نطاق تأسيس الصناعات بما يلبي حاجيات الاقتصاد الوطني ويهيئ المناخ اللازم لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة حتى تكون وسيلة فعالة لتحقيق الأهداف التنموية على المستويين المحلي والوطني، فوجود المناطق الصناعية في كافة الأقاليم والمدن الكبرى له أهمية كبرى بالنسبة للتنمية، حيث أنها ستخلق جواً ملائماً لاستقرار الصناعة وجذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية، لتوافرها على المزايا المساعدة في استقطاب هذه الاستثمارات مما يؤدي في النهاية إلى تحقيق نوع من التوازن الجهوي والإقليمي.

إن المناطق الصناعية تعتبر ظاهرة حضارية على المستويين البيئي والتنموي كونها تنهي متاعب المنشآت المخالفة ضمن التجمعات السكانية من جهة، وتحقق إمكانية إقامة المشاريع الصغيرة أو المتوسطة والتي تعد شرايين الصناعات الكبيرة من جهة أخرى، وقد انطلقت استراتيجية المناطق الصناعية من قناعة الدولة بضرورة تعزيز القدرة التنافسية للصناعة وتحقيق التكامل في مختلف قطاعاتها نظراً لما تواجهه من تحديات اقتصادية واجتماعية إقليمية ودولية فرضتها التطورات الاقتصادية العالمية وما أدت إليه من اختزال للزمن والمسافات في المعاملات وزيادة المكون المعرفي في كلفة المعدات والخدمات وظهور عنصر التجديد كأساس ثالث لزيادة الترويج للمنتجات إضافة إلى الجودة والسعر.

وفي السنوات الأخيرة زاد الوعي بدور هذه المناطق في مجال تطوير وتنمية المؤسسات عبر العالم مما دفع بالعديد من الدول إلى دعم إنشاء وتحديث المناطق الصناعية وتوجيهها نحو المناطق الداخلية والمحلية الأقل نمواً، وفي هذا السياق قامت الدولة الجزائرية في إطار المخطط الخماسي الجديد 2010-2014، وتبعه البرنامج الاستشراقي للمناطق الصناعية الجديدة 2011-2017 بتخصيص مبالغ معتبرة لإنشاء وتطوير المناطق الصناعية في العديد من الولايات للوصول إلى الأهداف التنموية المسطرة.

المحور الأول: ماهية المناطق الصناعية

تعتبر المناطق الصناعية تجسيد للسياسة الصناعية التي تنتهجها الدول في تطوير صناعاتها المختلفة واستثمارا لمواردها الطبيعية بالاعتماد على توزيع النشاطات الصناعية في البلاد والاستفادة من التكنولوجيات المختلفة في استغلال تلك الموارد أخذة في الاعتبار أماكن تواجدها وأماكن تسويق منتجاتها.

1. تعريف المناطق الصناعية

المنطقة الصناعية هي مواقع أدخلت عليها التحسينات لتشكل عاملا محفزا لإنشاء الصناعات بكل أنواعها وأحجامها، وأن الخدمات المقدمة في المنطقة الصناعية تقتصر على تحديد الأراضي المخصصة للمشاريع الصناعية بتخصيص مساحة معينة لكل مشروع حسب حاجته، وحسب تقدير الجهات ذات العلاقة لهذا الحاجة، فضلا عن مد الطرق دون تقديم أي خدمات أو توجيهات، ويصبح كل مشروع مسئول عن إدارة مشروعه لعدم وجود إدارة موحدة، وتضم المنطقة الصناعية صناعات من الأنواع والأحجام كافة.

ويعرف التوطن الصناعي على أنه محصلة عوامل استراتيجية وموقعية واجتماعية واقتصادية تتحكم بنسب متفاوتة في قيام نشاط اقتصادي في موقع دون آخر الأمر الذي يعطيه ميزة نسبية مقارنة في البلد المعني خلال فترة زمنية معينة.

كما تعرف أيضا أنها تجاور أكثر من منشأة صناعية بغض النظر عن سعة إنتاجها (صغيرة أو كبيرة) في منطقة جغرافية واحدة، وهي تتسم إما بتكامل عمودي لمراحل إنتاج متجانس معين من المواد الخام إلى المنتجات النهائية أو بتكامل أفقي للنشاطات المترابطة في نفس المرحلة أو المقابلة أو القريبة منها بمدخلات أو مخرجات تكميلية، أو بتكامل خطي من خلال السلع والخدمات التي تمد مجموعة من العمليات الصناعية مثل إنتاج قطع الغيار.

فمن زاوية الاقتصاد الجغرافي تعرف بأنها منطقة واسعة داخل المدن أو المناطق المحيطة بها مخصصة للحصول على تصاريح الاستخدام الصناعي، هذا التعريف الكلاسيكي يدرج المناطق الصناعية داخل المدينة، بيد أن التوجه السائد منذ ثمانينيات القرن الماضي هو أن تموقع المناطق الصناعية ينبغي أن يكون نسبيا خارج المجال الحضري المأهول للتقليل من أضرار المخلفات الصناعية.

ويمكن القول إذن أن المنطقة الصناعية هي تسمية عامة يراد بها منطقة جغرافية (خاضعة للتخطيط والتطوير) مخصصة لإقامة وحدات مخصصة للاستخدام الصناعي (المصانع والمستودعات)...، تتموقع خارج مجال السكن الحضري ويمكن أن تستفيد من امتيازات وإعفاءات ضريبية.

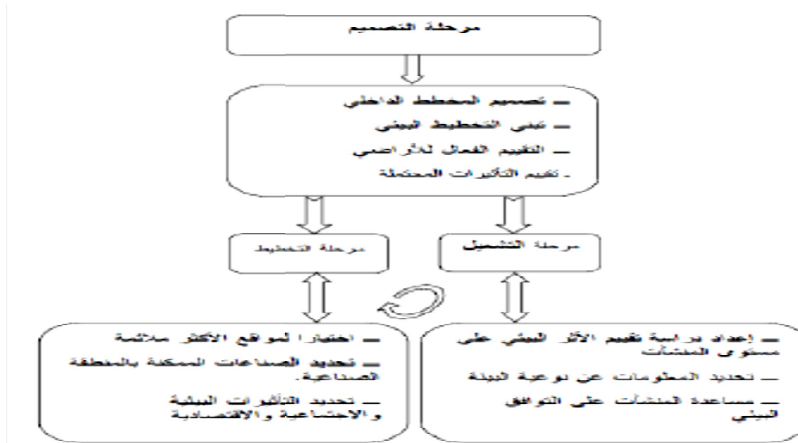
2. مراحل إنشاء المناطق الصناعية

تساهم المناطق الصناعية في إحداث تغيرات في البيئة الطبيعية والاجتماعية من أجل النهوض بالمقاييس اللازمة للمعيشة والاقتصاد، وإنشاء منطقة صناعية ذات اشتراطات بيئية جيدة، يتطلب التخطيط والتشغيل المستدام الذي يأخذ في الاعتبار الجوانب البيئية والاجتماعية المختلفة المتعلقة بالتنمية المقترحة.

ولابد من التعامل مع القضايا البيئية الرئيسية المرتبطة بإنشاء المنطقة الصناعية في مرحلة التخطيط والتعرف عليها خلال مرحلة تقييم الأثر البيئي، وهي بالتفصيل كما يلي:

- مرحلة التخطيط: تشمل اختيار الموقع الأمثل، تحديد الصناعات الممكنة وإقامتها والتأثيرات البيئية والاجتماعية والاقتصادية المتوقعة وتحضير الدراسة الاستراتيجية لتقييم الأثر البيئي؛
- مرحلة التصميم: وفيها يتم الأخذ بالاعتبار تصميم المخطط الداخلي وتقسيم المناطق بطريقة فعالة والتخطيط للبنية التحتية المركزية وتقييم التأثيرات التراكمية المتوقعة؛
- مرحلة التشغيل: تتضمن إعداد دراسات لتقييم الأثر البيئي للمنشآت وتحديد وتحديث المعلومات عن نوعية البيئة للمنطقة وتقييم المنشآت للوصول إلى الالتزام البيئي.

الشكل (01) المراحل الرئيسية لإنشاء المناطق الصناعية



المصدر: خبابة صهيبي، دور المناطق الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة الأورو مغاربية دراسة مقارنة بين فرنسا و الجزائر، ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف1، 2012، ص 42.

3. أهداف إقامة المناطق الصناعية

إن الأهداف الأساسية من إقامة المناطق الصناعية بشكل عام يمكن اختصارها فيما يلي:

- تطوير وتنمية قطاع الصناعة من خلال تشجيع إقامة الصناعات ذات الأحجام المختلفة والاستفادة من مزايا تسهيلات الإنتاج والخدمات العامة المتوفرة فيها؛
- تطوير وتنمية المناطق المحيطة بها حيث تستفيد هذه المناطق من تطوير البنى التحتية ومن تركيز الاستثمارات المالية التي تنتج عنها زيادة النشاط الاقتصادي؛
- توفير إقامة المناطق الصناعية من خلال قطع الأرض المناسبة للاستعمال الصناعي أو الأبنية أو الوحدات الصناعية الجاهزة الكثير من الجهد والمال على أصحاب الصناعة في البحث على أنسب المواقع الصناعية لمشروعاتهم؛
- رفع مستوى الاقتصاد المحلي من خلال استقطاب المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال وجذب الخبرات العلمية والفنية؛
- الوصول بمستوى الإنتاج كما ونوعا إلى المستويات الملائمة لطلب الأسواق المحلية والخارجية؛
- تبادل المستلزمات الإنتاجية بما يحقق الاكتفاء الذاتي؛
- جذب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو المناطق الصناعية ومساعدتها على التطور؛
- توفير المواقع الصناعية وتوسيع القاعدة الإنتاجية؛
- تجميع المشروعات مخلق التكامل بين المصانع والمشروعات الإنتاجية؛
- تطبيق المواصفات و المعايير الدولية المتعلقة بالبيئة؛
- تحقيق الوفورات الخارجية للمصانع التي تنشأ فيها، وإذا كانت المصانع تتفاوت من حيث مقدار الوفورات الخارجية والداخلية التي تحققها خارج المنطقة الصناعية منفردة فإنه من الطبيعي أنها تتشابه من حيث مقدار الوفورات (الخارجية والداخلية) التي تحققها بفعل وجودها داخل منطقة صناعية واحدة ومن الطبيعي أن يرافق تركيز الصناعات في مكان ما تدعيم لهذه المؤسسات الصناعية وتحقيق لمكاسب جماعية ما كان لها أن تتحقق وهي منفردة في مواقعها خارج المنطقة الصناعية. ومن هذه الوفورات التي تحققها المصانع داخل المناطق الصناعية وفورات النقل الناجمة عن الوفورات في تكاليف النقل لتجميع المؤسسات الصناعية في موقع واحد و الوفورات الداخلية الكبيرة الناجمة عن تح ول هذه الصناعات إلى مدينة صناعية الوفورات الخارجية الثابتة الناجمة عن إمكانية توسع المصنع وتطويره داخل المنطقة، وكذلك الوفورات الخارجية الناجمة عن تخفيض تكاليف الإنتاج الصناعي بفعل نمو صناعات متنوعة في مكان واحد هو المنطقة الصناعية.

إن الأهداف السابقة الذكر لا تنفي وجود أهداف خاصة لإقامة المناطق الصناعية حسب كل دولة.

4. أنواع المناطق الصناعية

يمكن للمناطق الصناعية أن تأخذ أحد الأشكال أو الأنواع التالية:

- أ. العقد الصناعية المتكاملة (العناقيد الصناعية): هي تجمعات (جغرافية-محلية-إقليمية أو عالمية) لعدد من المؤسسات المتقاربة جغرافيا ومؤسساتها التابعة والمنتمية لمجال عمل معين، وترتبطها علاقات تكاملية ومصالح مشتركة والمؤسسات المرتبطة والمتصلة ببعضها البعض في مجال معين، مما يمثل منظومة من الأنشطة اللازمة لتشجيع ودعم التنافسية.

ب. التكتل الصناعي الحضري: وهو عبارة عن تشكيلات صناعية تجمع عددا من المنشآت المختلفة تقع في منطقة حضرية واحدة، ولا يشترط تجانسها في الانتاج أو ترابطها بمدخلات أو مخرجات تكنولوجية.

ج. مجتمعات الاستقطاب الصناعية: هي تشكيلات صناعية تضم عددا من المصانع الكبيرة ذات القدرة القيادية المتميزة في الابتكار والاندفاع، وهي تعمل في بيئة حضرية متقدمة يمكن لها أن تصبح مركزا لجذب العمل ورؤوس الأموال والمصانع والأسواق بفعل قوى الجذب المركزية، فيتحول بذلك المجمع إلى قطب يتوسع مع توجهات الأسواق الديناميكية واستطلاعات التكنولوجيا الحديثة.

د. المجمعات التعاونية (المدارة ذاتيا) للصناعات الصغيرة: وهي تنظيمات صناعية صغيرة أو متوسطة الحجم توجه لمنتجات متجانسة أو متكاملة أو تستخدم نفس الموارد أو السلع شبه المصنعة، أو تخدم عقدة صناعية أو مجمعا لمنشآت كبيرة على أن تضم المجمعات مختبرات ومراكز ومكتبات ومتاحف، تخدم البحث والتدريب والاختبار والتحليل والتقييم والتطوير، وأن تنسق بعض مهامها التسويقية والمالية مكاتب مركزية، إضافة إلى وحدات سكنية ودوائر خدمانية... وغيرها من العوامل التي تساعد على تحقيق وفورات السعة الكبيرة للصناعات الصغيرة من جهة، والمحافظة على الإدارة الذاتية المستقلة لكل وحدة من الصناعات المعنية من جهة أخرى.

هـ. المجمعات الصناعية الريفية: وهي تتكون من تنظيمات إنتاجية وتسويقية متكاملة تؤسسها عادة التعاونيات الريفية المتخصصة (أو المتنوعة)، وهي تبني السعات الكبيرة للإنتاج، وتتخذ هذه المجمعات أشكالاً عديدة لتكويناتها النشاطية والتنظيمية منها:

- صناعة كبيرة متخصصة تقوم بجميع مراحل الإنتاج والتسويق، والتي تبدأ بإعداد وتجميع وتصنيف المواد الخام، وتنتهي بتطوير المنافذ المحلية والخارجية للمنتجات النهائية مثل صناعة الألبان للحوم والأعلاف؛

- صناعة كبيرة متنوعة الأهداف تشكل مجتمعات صناعية، وتتوطن في مواقع متلاصقة أو متقاربة، وهي ترتبط عادة بإدارة واحدة ويمتلك أسهمها أعضاء التعاونيات من سكان المنطقة الريفية؛

- صناعات كبيرة ترتبط بها منشآت صغيرة، تعمل وفق أسس التعاقد الثانوي، وتكون هذه الصناعات متخصصة ومجال تخصصها أوسع من الصناعات في النوع الأول؛

- مجموعة المنشآت الصغيرة متنوعة الأهداف، وتعمل في اختصاصات محددة.

المحور الثاني: دور المناطق الصناعية في دعم التنمية

إن أسلوب المناطق الصناعية تعتبر الأسلوب المتبع في مختلف البلدان في توطين الصناعة وهو من الخصائص الأساسية للتوطين الصناعي الحديث، وهذا راجع للدور الذي تلعبه هذه المناطق كأقطاب للتنمية على المستويين المحلي والوطني.

1. المناطق الصناعية وعملية التنمية

أ. إيجاد فرص عمل جديدة سواء على المستوى الوطني والإقليمي: تلعب المناطق الصناعية دور في العملية الاقتصادية، حيث تعتبر أسلوب متطور في الكيفية التي يمكن من خلالها توسيع القاعدة الاقتصادية، وزيادة المداخيل الرأس مالية، والتقليل من نسبة البطالة، والنمو الفعال في ميادين قابلة للتطوير والتوسع خصوصا على الإقليم الذي تنشأ فيه تلك المناطق الصناعية، ففي الولايات المتحدة الأمريكية وتحديدا " كمنج رسيرتس بارك " الذي أنشئ في عام 1962 بولاية الاباما، وفرت هذه المنطقة ما يقارب 44 ألف وظيفة مباشرة داخل المنطقة، و20 ألف وظيفة غير مباشرة حول المنطقة، وما يقارب 1.5 بليون دولار كرواتب للعاملين فيه، وكان متوسط الراتب السنوي في هذه المنطقة 50 ألف دولار أي أعلى بمعدل 30 % من متوسط الدخل خارج المنطقة التقنية وفي المدينة نفسها، كما وفرت هذه المنطقة الصناعية لولاية الاباما 107.526 مليون دولار خلال العائد من الضرائب الناتجة عن هذه المنطقة فقط.

أما المنطقة الصناعية الأخرى فهي " ستانفورد رسيرتس بارك " والموجودة في ولاية كاليفورنيا، والتي تعتبر المنطقة الأسبق في العالم، فقد ساعدت في جذب وإنشاء ما يوازي 150 شركة توظف حوالي 23 ألف موظف في غالبيتهم من ذوي المداخيل الشخصية التي تزيد على 107 ألف دولار سنوياً للفرد، مما جعل مدينة صغيرة مثل "بالواتو" بولاية كاليفورنيا تزدهر اقتصادياً مقارنة مع باقي المدن مثل سان فرانسيسكو ولوس أنجلوس.

ب. جذب الاستثمار الخاص للمساهمة في تنمية القطاع الصناعي: تلعب العوامل المؤثرة على الاستثمار في المدن والمناطق الصناعية دوراً مهماً في جذب الاستثمار الخاص من خلال توفير البنية التحتية بمواصفات عالية الجودة من مياه، كهرباء، صرف صحي وطرق معبدة، مع إقامة مصانع بمساحات مختلفة لتلائم كافة أنواع الأنشطة الاستثمارية، ذلك بجانب منح الإعفاءات الضريبية، التسهيلات الجمركية والامتيازات المختلفة من خلال سن القوانين والتشريعات الخاصة بذلك، بالإضافة إلى تقديم التسهيلات الإدارية مما يساعد على توفير وقت المستثمر، والقضاء على الروتين والبيروقراطية، وفتح باب الاستثمار للتصدير إلى الأسواق الخارجية، إن استخدام أحدث النظم التكنولوجية في المناطق الصناعية يعمل على تسهيل الترويج للفرص والامتيازات الاستثمارية فيها عبر الوسائل المتعددة من إعلامية والإلكترونية.

ج. تنمية المشاريع الوطنية الصغيرة والمتوسطة: تحظى المشاريع الصغيرة والمتوسطة باهتمام كبير من قبل المؤسسات المحلية والحكومية، وذلك عبر إصدار التشريعات والقوانين وصياغة السياسات التي تحقق لها الاستقرار والحماية والنمو والتطور، لذلك تقوم هيئات المدن والمناطق الصناعية بدعم المشاريع الوطنية الصغيرة والمتوسطة عبر سلسلة من الإجراءات متمثلة في الإعفاء من الضرائب، النظم التمويلية المساندة،

الاستشارات الفنية والاقتصادية، إن هذه المشاريع لا تستطيع النمو والتطور بدون الدعم الحكومي المباشر لها في ظل التطورات العالمية وانفتاح الأسواق الدولية وسيادة مبادئ المنافسة واليات السوق الحرة.

إن هذه الصناعات الصغيرة والمتوسطة تعمل على توفير فرص العمل والحد من البطالة، وهو بعد اجتماعي في غاية الأهمية خاصة في ظل استخدام الصناعات الحديثة للتكنولوجيا قليلة العمالة، كما إن لها دور في تغطية الطلب المحلي على المنتجات وإحلال الواردات، وتوفير العملة الصعبة، وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات، وفي هذا الصدد نأخذ تجربة كوريا الجنوبية، والتي قامت بإنشاء الهيئة الكورية للمدن والمناطق الصناعية الحرة التي تهتم بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال دعمها عبر تنسيق الجهود المبذولة من قبل الجهات الحكومية المعنية من خلال جهاز واحد، وتوجيهها ضمن سياسة تنمية متكاملة لتنمية وتطوير قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والعمل على الاستفادة من تجارب الدول الناجحة في هذا المجال، حيث إن هذه المشاريع قد أثبتت أنها أكثر قدرة من المشاريع الكبيرة في الصمود في وجه المتغيرات والتقلبات الاقتصادية.

د. تهيئة الفرصة أمام أصحاب المصانع للحصول على الأرض والمباني بأسعار رخيصة وبدون تأخير: لإنشاء مشروع أو مصنع فإن التفكير مبدئياً ينصب في البحث عن الإقليم أو المنطقة لإقامة مثل تلك المشاريع، بحيث تلي طموحات أصحاب المهن المختلفة وكذلك رجال الأعمال والمستثمرين والعمل على استقطابهم في مثل هذه المشاريع، وغالباً ما يكون هناك تفكير لأية مستثمر بكيفية الحصول على عوامل نجاح مثل تلك المشاريع والتي تجعلها متميزاً بمقومات النجاح التي من أجلها يتم إنشاء تلك المشروعات.

لذلك تحرص إدارة المناطق الصناعية المتمثلة بهيئة المدن والمناطق الصناعية بتقديم كافة التسهيلات المطلوبة لجذب المستثمرين سواء المحليين منهم أو الأجانب، وذلك عبر سلسلة من الإجراءات منها تخفيض الإيجارات الخاصة بالمباني والمصانع، والإعفاءات الضريبية الخاصة بضريبة الأملاك وضريبة الدخل لفترات طويلة الأجل، حيث إن تقديم تلك التسهيلات والحوافز يتسم بالسرعة والدقة في المعاملات، بعد الحصول على المتطلبات الخاصة بالاستعمال بناء على إرشادات السلطة والتشريعات المعمول بها، يجب تحديد نوع الأرض بحيث تكون منبسطة ومستوية وقريبة من طرق المواصلات، ومن ثم يتم تقسيم تلك المساحة الواسعة من الأرض إلى مساحات مختلفة تناسب وطبيعة الاستخدام، مع إمكانية ربط كل قسيمة بالاحتياجات الأولية والأساسية من المرافق العامة والخدمات مثل المياه، الكهرباء، الصرف الصحي والاتصالات وحيث أن هذه المساحات والقسام من الممكن بيعها أو تأجيرها مع العقار الموجود أو المقام عليها وذلك حسب تصنيف المكان.

هد زيادة القدرة الإنتاجية وتحقيق الوفورات في الحجم: توفر المدن والمناطق الصناعية المقدرة على زيادة الإنتاج وتحقيق الوفورات للمشروع وذلك عند إتباعه لقواعد ومتطلبات واحتياجات الإنتاج السليمة، مما ينعكس على زيادة مستوى المعيشة وارتفاع مستوى المعيشة للأفراد، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار من خلال استقطاب لأصحاب الأموال.

إن تحقيق النمو والتطور يخلص إلى اقتصاد يمتاز بالإيجابية، مما يحافظ على المردود المادي العائد من عمليات التوريد في حال تجاوز الأسواق معوقات التصدير، وهذا يعني أن الزيادة على الطلب تعني الزيادة في الإنتاج، وكذلك التوسع على مستوى المنطقة من حيث عدد السكان، والتوسع في المنطقة التي يترتب عليه زيادة في الخدمات وكذلك المرافق الأخرى.

إن زيادة الإنتاج الكمي يؤدي إلى زيادة حجم الجانب الاقتصادي نتيجة تفاعل الجانب الإداري مع العمليات الإنتاجية السليمة الأخرى، مما يعني التقليل من الفاقد والمخلفات، وكذلك القدرة على استخدامهم ما أمكن في جوانب أخرى، أو استغلالها في الصناعات الصغيرة الموجودة داخل المنطقة الصناعية.

إن إقامة المدن والمناطق الصناعية تؤدي إلى تحقيق الوفورات باستخدام بعض الآلات الكبيرة في عمليات إنتاجية صغيرة داخل المصنع، وهناك أيضاً بعض الوفورات والمكاسب الناتجة عن زيادة حجم المصنع في توفير الطاقة المستخدمة في العمليات الإنتاجية، بالإضافة إلى عامل الوقت نتيجة تكامل مراحل الإنتاج أثناء الإنتاج والاستفادة كذلك قدر المستطاع من عوادم ومخلفات الإنتاج والتي تساهم برفع رأس المال.

2. متطلبات نجاح المناطق الصناعية

لكي تحقق المدن والمناطق الصناعية أهدافها التي وضعت من أجلها، بما يكفل نجاحها يعتمد على عوامل أهمها:

- الأهداف الحكومية ومدى وضوحها وواقعيتها من تأسيس المدن والمناطق الصناعية؛
- الظروف العامة ومدى تحفيزها وملامتها للنشاط الصناعي وخصوصاً البيئة الاستثمارية بما في ذلك؛
- درجة الاستقرار السياسي والإطار القانوني والتشريعي الذي يحكم النشاط التجاري في بلد معين؛
- مدى دقة وشمولية دراسات الجدوى التسويقية والفنية والاقتصادية للمناطق الصناعية ومستوى النشاط الاقتصادي المحلي والقومي؛
- كيفية تقييم المستثمر للحوافز التي تقدمها المناطق الصناعية؛
- موقع المناطق الصناعية والخدمات التي يقدمها للمستثمرين؛
- دور المؤسسات المساندة ومصادر التمويل وتكلفتها؛

أما بالنسبة إلى المعايير فإن الحكم على مدى نجاح برنامج المنطقة الصناعية يتطلب معايير محددة سلفاً، حيث تختلف هذه المعايير من بلد إلى آخر ومن منطقة إلى أخرى، وتشمل هذه المعايير: نسبة الحجز واستغلال للمواقع الصناعية في المدن والمناطق الصناعية. حيث يستخدم مثل

هذا المؤشر عندما تعطى للمستثمرين حرية الاستثمار داخل أو خارج المنطقة. كما إن مدى مساهمة هذه المناطق في زيادة الإنتاج الصناعي وعدد فرص العمل التي توفرها يمكن أن تستخدم كمؤشرات للحكم على مدى نجاح المدن والمناطق الصناعية، بالإضافة إلى معدل العائد على رأس المال للمستثمر والتي تستخدم في تطويرها.

3. أسباب فشل المناطق الصناعية

يعزى فشل كثير من المدن والمناطق الصناعية إلى عدة أسباب منها:

- عدم وجود تنسيق مسبق مع برامج التنمية الاقتصادية والحضرية، فمن الممكن إن يتم اختيار موقع لا يتناسب للمدن والمناطق الصناعية، من حيث توفر خدمات البنية التحتية، أو عدم ملائمة العناصر الإنتاجية المتوفرة في الموقع مع احتياجات المشاريع المتوقع إنشاؤها؛
- مشاكل إدارية تتعلق بكيفية إدارة المدن والمناطق الصناعية بأقسامها المتنوعة من إدارية، فنية ومالية؛
- عدم جاهزية وكفاية الدراسات التحضيرية، مما قد يؤدي إلى قرارات خاطئة من حيث اختيار الموقع، تقسيم المدن والمناطق الصناعية، وتقديم الخدمات المختلفة لها من بنية تحتية وكهرباء واتصالات.... الخ؛

-عدم كفاية الدعم المقدم من المؤسسات المساندة وخاصة مؤسسات التمويل، التسويق، المواصفات والمعايير والاستشارات الإدارية والإنتاجية؛

- تعيين أهداف غير واقعية لبرنامج المنطقة الصناعية، على الرغم من أهداف المناطق الصناعية قد تكون واضحة إلا أن تحقيقها قد يكون غير ممكن فمثلا صغر حجم السوق المحلية، وضعف إمكانيات التصدير قد يخلق عائقا أمام تطوير القطاع الصناعي، كما أن المدن والمناطق الصناعية يجب أن توفر ما يحتاجه أصحاب المشاريع من أجل تشجيعهم على الاستثمار، والا فان مجرد وجود المناطق الصناعية لن يؤدي إلى زيادة الاستثمار بشكل مباشر.

4. الأثر السلبي للمناطق الصناعية

ينجم عن إنشاء أي منطقة صناعية في العالم بعض السلبيات والانعكاسات وخاصة في بداية عملها ويمكن إيجازها في التالي:

- في كثير من الدول نجد أن هناك نسبة قليلة من المشاريع الصناعية انتقلت إلى داخل المدن والمناطق الصناعية، وكما أن هناك نسبة قليلة جدا من الأيدي العاملة تم استخدامها بالمدن والمناطق الصناعية، مما يعني أن الأثر الإجمالي لها سيكون محدودا؛
- إن المدن والمناطق الصناعية، لم تحقق نجاحا كبيرا في استقطاب مشاريع صناعية للمناطق الريفية وشبه الحضرية؛
- الريح الضائع للخزينة العمومية من مداخيل الجباية، وتشمل إعفاءات المشاريع من جميع الضرائب والرسوم وعوائد رأس المال الموزعة؛
- بسبب المزايا والحوافز المتوفرة في بلدان أفضل وفي ظل منافسة قوية، تؤدي إلى عدم استقرار في المؤسسات الأجنبية المستثمرة؛
- اختلاف الأجور والامتيازات بين العمال من نفس الكفاءات والمهارات يؤدي إلى عدم استقرار العمال، وكما أن الاستغلال المنتشر داخل المدن والمناطق الصناعية بسبب غياب قوانين العمل والنقابات يؤدي إلى انعكاسات سلبية على العمالة؛
- التأثير على البيئة المحيطة في تلك المدن والمناطق الصناعية من نفايات المصانع، ولاسيما النسيجية والجلدية والزجاجية.... وغيرها؛
- الضوضاء والغازات المنبعثة من تلك المدن والمناطق الصناعية، مما له الأثر السلبي على حياة السكان القريبين من تلك المناطق.

المحور الثالث: المناطق الصناعية في الجزائر

يعتبر التصنيع أحد الجوانب الأساسية التي تدفع عملية التنمية الاقتصادية إلى مراحل متقدمة، إذ لا يمكن تصور تحقيق تنمية اقتصادية دون تطوير القطاع الصناعي، أي أن عملية التصنيع والتنمية الاقتصادية متلازمتين، وبهذا فإن الصناعة تلعب دورا حيويا في دفع وتطوير الاقتصاد الوطني.

1. خصائص القطاع الصناعي بالجزائر

منذ السنوات الأولى لاستقلالها أعطت الجزائر الأولوية لقاعدة صناعية عمومية متنوعة، حيث كان الإنتاج موجه حصريا للسوق الداخلية بهدف تحرير الاقتصاد الوطني، وبعود اختيار الجزائر لهذه الاستراتيجية إلى عوامل ثلاث: الأول سياسي، وهو مخالفة النهج الاستعماري نهج التطوير الرأسمالي الذي لم تر الجزائر في إطاره إلا الاستعباد والإذلال؛

الثاني توفر المقومات الطبيعية لإقامة مثل هذه المشاريع وخصوصا النفط والغاز الطبيعي؛

الثالث انعدام الإطارات المؤهلة التي تحتاجها الصناعة، وبالتالي تم التعويض عن ذلك بالاعتماد على صناعات كثيفة رأس المال.

كانت هذه منطلقات استراتيجية الصناعات المصنعة التي تبنتها الجزائر قبل الثمانينات، إلا أنها لم تتماشى والواقع الجزائري مما جعله عرضة للانتقادات، وذلك لأن التكنولوجيا المستخدمة لم يتم التحكم فيها مرحليا كما كان متوقعا، والتكامل القطاعي لم يتحقق، بالعكس ظل استيراد المعدات الصناعية مستمرا مما زاد من الارتباط بالخارج أكثر، أي أن التبادل القطاعي ظل محدودا رغم مرور فترة طويلة عن تطبيق هذه الاستراتيجية، كما أن الصناعة الجزائرية لم ترق يوما إلى درجة التصدير، المبني على أسس اقتصادية بحتة بعيدة عن السياسة.

إن إتباع الجزائر لهذا النموذج للتصنيع مكثها بناء عدة مصانع كبيرة، يمكن أن تكون منطلقا لبناء اقتصاد قوي لو أنها استغلت استغلالا امثلا، واعتمدت على المردود الاقتصادي عوض المردود الاجتماعي، كما أن مثل هذه الصناعات مكنت الجزائر من التحضر المادي دون تغيير العادات

والتقاليد الاجتماعية السائدة، حتى لا نحكم على المرحلة كانت كلها سلبية، إلا أن الواقع كشف عن اقتصاد هش خاضع للهزات، لارتباطه تمويلا بمصدر هو الآخر عرضة لعدم الاستقرار وهو البترول.

هذا ما وضع المؤسسة العمومية أمام وضعيات تنافسية لم تهيأ لها، لكن بفضل الإصلاحات الاقتصادية التي مرت بها الجزائر بداية من عقد التسعينات وضع إطار قانوني جديد أفسح المجال للقطاع الخاص للمشاركة بدوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويمكن استخلاص أهم مميزات الصناعة الجزائرية في ما يلي:

- قدرات إنتاج هائلة غير مستغلة بشكل كلي، بسبب عوامل الإنتاج الضعيفة وعدم كفاءة ونجاعة تقنيات التسيير وإدارة الأعمال؛
 - مردودية منخفضة ومعدلات نمو متدنية ترتب عنها إنتاجية ضعيفة، راجعة لعدم تماشي المؤسسات الصناعية وقواعد التنافسية في السوق؛
 - ارتفاع تكلفة الإنتاج الصناعي بسبب الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة؛
 - تبعية كبيرة لقطاع المحروقات، أدت إلى نقص في تنوع الصادرات؛
 - ضعف استعمال التكنولوجيات المتطورة في الصناعات الحديثة، أدى إلى تراجع نوعية المنتجات الصناعية.
- ولعل أهم ما يميز القطاع الصناعي الجزائري هو اعتماده بالدرجة الأولى على الصناعات الخفيفة ليلاحظ غياب شبه تام للصناعات الثقيلة التي تعتبر أساس بناء هيكل اقتصادي قوي.

وقد حقق قطاع الصناعة معدلات نمو ضعيفة ومتذبذبة كما يظهره الجدول التالي:

جدول رقم (1) تطور معدل نمو قطاع الصناعة خلال الفترة 2009-2001

السنوات/معدل النمو	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الزراعة	13,2	-1,3	19,7	3,1	1,9	4,9	5,0	-5,3	9,3
المحروقات	-1,6	3,7	8,8	3,3	5,8	-2,5	-0,9	2,3	6,0
الصناعة	2,0	2,9	1,5	2,6	2,5	2,8	0,8	4,3	5,3
الأشغال العمومية والبناء	2,8	8,2	5,5	8,0	7,1	11,6	9,8	9,2	11,1
الخدمات	6,0	5,3	4,2	7,7	6,0	6,5	6,8	7,8	6,8

المصدر: تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، ص 171. Banque d'Alérie, rapport 2010.

نلاحظ من خلال الجدول تذبذب القيمة المضافة لقطاع الصناعة حيث بقيت حدودها محصورة ضمن المجال 0,8% و 2,9% على مدى الفترة 2007-2000 وذلك على الرغم من اتخاذ الجزائر سياسة اتفاقيه توسعية من خلال اطلاق برامج الاستثمارات العمومية 2000-2014 والتي خصصت من خلالها أغلفة هامة لدعم مساعي تنوع هيكل الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات ورفع تنافسيته، ويفسر تراجع القيمة المضافة لقطاع الصناعة على مستوى الاقتصاد الجزائري إلى جملة من الأسباب من بينها نقل نتائج برنامج التعديل الهيكلي، عمليات الخصخصة ...، مما تسبب في تراجع أداء القطاع العام في ظل سيادة قطاع خاص محلي غير مؤهل ومناخ أعمال غير ملائم لجذب رأس المال الدولي الخاص.

أما من حيث نوعية الصناعات فعكس ما كانت عليه الصناعات سابقا وخاصة في بداية السبعينيات والمتميزة بالصناعات التصنيعية، تتميز الصناعة الجزائرية اليوم بهيمنة الصناعات الخفيفة وعلى وجه الخصوص الصناعات الفلاحية والغذائية وصناعة الحديد والصلب والصناعات الميكانيكية والإلكترونية.

ويمكن تلخيص مؤشرات أداء القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة بالدول المجاورة من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (2) مؤشرات أداء القطاع الصناعي للجزائر، تونس والمغرب خلال سنتي 2000 و 2005

	القيمة المضافة للصناعة التحويلية لكل فرد (دولار)*		الصادرات للصناعة التحويلية لكل فرد (دولار)*		القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الداخلي الخام (%)		مساهمة الصادرات للصناعة التحويلية في إجمالي الصادرات (%)	
	2005	2000	2005	2000	2005	2000	2005	2000
الجزائر	132,5	127,7	239	196	6,3	7,0	17,1	27,1
المغرب	219,0	201,2	294	198	16,9	17,6	79,1	76,0
تونس	414,7	372,8	889	522	17,2	18,2	85	85,4

* بالأسعار الثابتة لسنة 2000

المصدر: يوسف بركان، براجي صباح، العناقيد الصناعية بديلة للانتقال نحو حقبة اقتصادية مستدامة وذات قدرة تنافسية، ملتقى وطني حول دور التجمعات والعناقيد الصناعية في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي دعم تنافسيها - محليا ودوليا، جامعة 8 ماي 1945، قالة، ص.14.

يتضح من خلال الجول أنه على الرغم من التحسن الخجول لأداء قطاع الصناعة في الجزائر وتحديدا الصناعة التحويلية في سنة 2005 مقارنة بسنة 2000، إلا أن هذا القطاع يتسم بتراجع أدائه مقارنة ببعض اقتصاديات شمال إفريقيا مثل تونس والمغرب؛ وفي سياق تنافسية الدول والعوامل المؤثرة في التنمية الاقتصادية المستدامة يصدر المنتدى الاقتصادي العالمي تقرير التنافسية العالمي ويشير هذا التقرير إلى تراجع الجزائر من المرتبة 83 من أصل 133 دولة إلى المرتبة 86 من أصل 139 دولة، وهو ما يدل عن قوة الارتباط بين الوضعية الهشة لهيكل الصادرات فيما يتعلق بالصادرات التحويلية ذات التكنولوجيا المتقدمة وتراجع تنافسية الاقتصاد الجزائري. والمؤسسات الصناعية تتمركز على السواحل الجزائرية، حيث تنشط حوالي 786 وحدة صناعية، 21 منطقة نشاط، 13 منطقة صناعية، 14 محجرة رملية، 27 محجرة و 91 صناعة خطرة.

2. أهم المناطق الصناعية في الجزائر

في عام 1973 ظهرت ما تسمى بالمناطق الصناعية، وذلك بصدر القانون رقم 73/45 المؤرخ في 1973/02/28 المتعلق بإنشاء لجنة استشارية لهيئة المناطق الصناعية، حيث حدد شروط إيجاد 77 منطقة صناعية على مستوى إقليم الولايات والبلديات، وعبر كامل التراب الوطني أهمها: المنطقة الصناعية أدرار وواد سلي بالشلف، وعين مليلة بأم البواقي وأريس وجرمة بياتنة، وأقبو ببجاية وسيدي خالد بالبويرة، وواد السمارة الحراش بالجزائر العاصمة والمنطقة الصناعية بسطيف، بيج بوعريبرج... الخ، وقد تم تحديد شروط إدارتها عن طريق المرسوم رقم 84/55 المؤرخ في 1984/03/3

ويعتبر إعادة تأهيل المناطق الصناعية مشروع وطني يدخل في إطار تنفيذ البرنامج الخماسي لدعم النمو الاقتصادي، والذي شرع في تنفيذه ابتداء من أوت 2005، وخصصت الدولة له غلafa ماليا قدر بـ 7.2 مليار دج للمناطق الصناعية ومناطق النشاط الاقتصادي عبر عدة ولايات، وذلك بهدف تحديث الهياكل القاعدية وتطوير نمط التسيير للمؤسسات الصناعية.

وتتراوح مساحة المناطق الصناعية ما بين 100 و 250 هكتار للوحدة وتشهد معظم هذه المناطق وضعية مزرية بسبب:

- عدم توفر المناطق الصناعية على المنشآت القاعدية الضرورية للاستثمار كالكهرباء، والغاز والماء، والطرق والهاتف حيث أن الكثير من المستثمرين يغيرون أو ينفرون من الاستثمار بها بمجرد زيارتها؛

- وجود فراغ قانوني لتسيير المناطق الصناعية لكون المرسوم رقم 55/84 المؤرخ في 03 مارس 1984 لم يعد يتلاءم والظروف الاقتصادية الجديدة كما أن المؤسسات المكلفة بتسيير هذه المناطق ليس لها قانون أساسي زيادة على معاناتها من عجز مالي مزمن لتخلي السلطة عن تقديم الدعم المالي لها أو تخصيص مبالغ لترميم المناطق الصناعية؛

- عدم امتلاك المناطق الصناعية لسندات ملكية وحسب تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي فإنه مع نهاية 1999 كانت توجد على مستوى المناطق الصناعية 4079 قطعة والى غاية منتصف 2002 شمل التطهير القانوني للأوعية العقارية 1716 قطعة فقط.

كما يوجد أيضا 449 منطقة نشاط تمتد على مساحة قدرها 7881 هكتار تقريبا، تم إنشاء معظمها بقرار محلي (الولاية أو البلدية) دون تزويدها بجهاز تسيير وتبقى نسبة كبيرة من المتعاملين المتواجدين في هذه المناطق لا يمتلكون سندات ملكية، كما تعاني هذه المناطق من ضعف الهيئة.

وبالنظر إلى التدهور الكبير للمناطق الصناعية ومناطق النشاط من حيث الهيئة واختلالات التوازن في التسيير قامت السلطات في 22 افريل 1998 تعليق إنشاء مناطق صناعية جديدة إلى حين تسوية المناطق الموجودة كما قامت بدراسة ملف حول برنامج إعادة الاعتبار للمناطق الصناعية ومناطق النشاط وتوصلت إلى ما يلي:

- تكييف الإطار القانوني، خاصة في ميدان تسيير المناطق ويخص التعديل المقترح أساسا إشراك المستعملين بصفة مباشرة في التسيير؛
- إنشاء برامج إصلاح المناطق الصناعية وتطويرها وفي هذا الصدد تم تخصيص غلاف مالي قيمته 250 مليون دينار من اجل إصلاح 7 مناطق صناعية، وغلاف مالي آخر قيمته 400 مليون دينار لإصلاح 12 منطقة صناعية

3. إدارة المناطق الصناعية

يقصد بها حسب المرسوم 84/55 تهيئتها كمرحلة أولى، ثم القيام بإدارتها كمرحلة ثانية، وقانونيا فإن إدارتها تعني تهيئتها وتسييرها معا:

أ. تهيئة المنطقة الصناعية: تتم تهيئة المناطق الصناعية عن طريق هيئات ومؤسسات مختلفة نذكرها حسب الترتيب التالي:

- هيئات عمومية اقتصادية منشأة بموجب المرسوم رقم 82/02 المؤرخ في 1983/03/9، وهذا عندما تكون المنطقة الصناعية تحتوي على نشاطات ذات منفعة محلية، أو نشاطات ذات منفعة وطنية ومتنوعة تابعة لوزارات مختلفة؛
- مؤسسات اقتصادية حسب الكيفيات التي ستحدد بمرسوم عندما تكون المنطقة الصناعية تحتوي على نشاطات ذات منفعة وطنية خاصة وتابعة لسلطة رئاسة واحدة؛
- عن طريق وحدة متخصصة تنشأ بموجب القانون وفي التنظيمات المعمول بها، عندما تكون المنطقة الصناعية تحتوي على نشاطات ذات منفعة وطنية تابعة لمؤسسة واحدة.

وتجدر الإشارة هنا أنه تقع على عاتق الأجهزة المهيأة لإدارة المناطق الصناعية ضرورة المحافظة على مبدئين أساسيين هما: الحصول على العقارات والتنازل عليها إذا كان ذلك ضروريا لإنجاز مشاريع داخل المنطقة الصناعية من جهة، والتعديل في حالة حدوث إشكالات في برنامج المنطقة بما يتناسب مع حجم الصناعة المقامة في المنطقة، وهذا في إطار تهيئات إضافية، كما يقع على عاتقها تهيئة شبكات المنشآت القاعدية داخل المنطقة وضمان الاستغلال الحسن للعقار.

ب. تسيير المنطقة الصناعية: حسب المرسوم رقم 56/84 فقد أسندت مهمة تسيير المناطق الصناعية إلى مؤسسات اقتصادية، تنشأ وفق كفاءات محددة بالمرسوم، وفي هذا الإطار ظهرت مؤسسات التسيير بصفة مؤقتة إلى حين تحديد المعيار القانوني المطبق لتحديد هذه المؤسسات، وقد عهدت مهمة تسييرها إلى العديد من الأجهزة المتخصصة نذكر منها:

- المركز الوطني للدراسات والأبحاث العمرانية C.N.E.R.U
- مؤسسة تسيير المناطق الصناعية E.G.Z.I

وتتمثل المهمة الأساسية لهذه الأجهزة والمؤسسات في تلقي العقارات واكتساب الملكية بصفة قانونية للأراضي المكونة للمناطق الصناعية، والتي قد تكون ضمن أملاك الدولة أو تابعة للخواص، حيث تقوم هذه الأجهزة بإعادة التنازل على هذه الأراضي بواسطة عقود توثيقية ومشهرة لصالح المستثمرين في إطار المعاملات التجارية المحضبة، أو في إطار التجهيزات الاستثمارية بعد أن تقوم الأجهزة المهيأة بأعمال التجزئة للعقارات والتهيئات، كما تقوم المؤسسات المسيرة بأعمال الترميم للهياكل الخارجية وشبكات الربط المنشآت الملحقة بها عندما تكون المنطقة بحاجة إلى ذلك، أما الأعمال التي تجعل المنطقة الصناعية كعقار مخدوم كالاتفاقيات الإدارية (تمرير السكك الحديدية مثلا) فيقع على عاتق المؤسسة المرفقة للقيام بهذه الأشغال، وبالنسبة لأشغال التموين والكهرباء والغاز فإنه يقع على عاتق المؤسسة المتخصصة والمعنية بالتنسيق مع المؤسسة المسيرة للمنطقة الصناعية.

4. مساهمة المناطق الصناعية في استحداث مناصب شغل وإحياء المشاريع الاستثمارية

أطلقت الحكومة مشروعا جديدا لتأهيل جميع المناطق الصناعية وطنيا، موازاة مع اتخاذ مجموعة من الإجراءات العملية الرامية لتفعيل مشروع إنجاز 42 منطقة صناعية جديدة عبر 34 ولاية، وذلك في خطوة لضمان إعادة انتشار المشاريع الاستثمارية وضمان نجاعتها بما يمكنها لأن تكون بدائل جديدة لاستحداث مناصب شغل بالولايات خاصة المناطق المعزولة.

ومشروع إنشاء 42 منطقة صناعية أوكل الى الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري بالشراكة مع مصالح وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، هذا التعاون الذي فرض الاحتكام الى خطة خاصة للتحكم في الأوعية العقارية أفصى في الأخير الى إعداد 42 محضرا لاختيار الأراضي واستكمال 42 مخططا لمسح الأراضي، وذلك في أعقاب توقيع وزير الصناعة لقرارات تنص على انشاء تلك المناطق الصناعية وتكوين اللجان الولائية المعنية بدراسة الملفات المتعلقة بتحويل الأراضي الفلاحية.

والمناطق الصناعية الـ 42 المقرر إنهاؤها في أفق 2014 سيتم تهيئتها بناء على خصوصيات الولايات التي ستحتضنها وبمقتراحات الولاية ومراعاة المخطط الوطني للهيئة الإقليمية 2030، إذ يرتقب أن تضم ولايتا البليدة وبجاية مناطق صناعية متخصصة للصناعات الغذائية، وولاية سيدي بلعباس ستحتضن منطقة صناعية بمساحة 63 هكتارا لإقامة الصناعات الإلكترونية، وقسنطينة ينظر إليها على أنها ملائمة بالصناعات الميكانيكية. كما لا يستبعد المشروع أن تجمع منطقة صناعية واحدة نشاطات صناعية مختلفة، على اعتبار أن نظام نجاعة تسيير تلك المناطق التي تراعي حجم الطلب القادم من المتعاملين الاقتصاديين، فالمنطقة الصناعية المنتظرة بولاية سطيف، مساحتها ستجاوز 700 هكتار، يخصص 60 بالمئة منها للصناعات الإلكترونية.

وقد خصصت له الحكومة غلافا ماليا مقداره 8800 مليار سنتيم، وألزم بخصوصه وزير الداخلية والجماعات المحلية، الولاية بموافاته بتقارير دورية عن سيره وعن عمليات التنازل بالامتياز للأراضي التي تعطي الحق للدولة في استرجاع العقار في حال عدم احترام خصوصية الطابع موضوع المشروع المتفق عليه.

وبحسب تقارير رسمية، فإن قرار توسع حظيرة الوطنية للمناطق الصناعية ومناطق النشاطات، جاء بناء على خيار الحكومة بإحياء القاعدة الصناعية والعمل على الاستثمار في المجال الصناعي موازاة مع الاستثمار في القطاع الفلاحي لمواجهة مرحلة ما بعد البترول، هذا الخيار الذي جعل الحكومة تقف عند حقيقة مفادها أن المناطق الصناعية ومناطق النشاط الموجودة لا تستجيب للكم المهم من المشاريع التي أطلقت ومن بين المشاريع التي تمت دراستها من قبل لجان المساعدة على تحديد وترقية الاستثمارات وضبط العقار خلال السداسي الأول من السنة الجارية قدرت بـ 112 مليار دينار ومن المنتظر أن تستحدث 50.000 منصب عمل.

وحسب آخر حصيلة قدمتها مديرة الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري، بخصوص عدد طلبات العقار الصناعي التي تمت دراستها خلال السداسي الأول، فقد قدرت بـ 4.176 ملف على مستوى 43 ولاية، وذلك خلال 64 دورة نظمها اللجان. وحسب معطيات الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري، فإن 44 بالمائة من الاستثمارات الصناعية تتمركز في ولايات شمال البلاد والهضاب العليا، في حين 7 بالمائة منها فقط تتمركز في ولايات الجنوب.

موازة مع دراسة الاكتتابات المتعلقة بمناقصة دراسة أشغال الهيئة، سيشرع قريبا في الدراسات الخاصة بعشرة مواقع صناعية أخرى. ويتعلق الأمر بالحظائر الصناعية لولايات المسيلة وسيدي بلعباس وجيجل وأدرار وبشار وبسكرة وسطيف وسعيدة والنعام والتي من المنتظر أن تتربع على مساحة 526.2 هكتار، أما مجموع المناطق الصناعية المتبقية فسيتم إطلاقها تدريجيا حسب عامل توفر الأوعية العقارية، وفي خطوة موازية لإنجاح البرنامج الوطني للمناطق الصناعية الجديدة التي يرحى منها فك عزلة العديد من المناطق جار التحضير لمخطط جديد لإنشاء مناطق صناعية عبر كامل ولايات الوطن، كخطوة تكميلية للحظائر الصناعية الـ42 المقررة، هذه الحظائر تؤكد وزارة الصناعة، أن الجزائر لم تنجز مثل هذه الفضاءات الاقتصادية من 40 سنة.

وأكدت مديرة الوكالة أن نجاح هذا البرنامج الجديد مرهون «بمشاركة فعالة للسلطات المحلية» التي سيكون لها الدور الرئيسي في تهيئة هذه الفضاءات الموجه للاستثمار من خلال توفير جميع العوامل المساعدة لتحقيق ذلك على غرار مختلف الشبكات (الطرق والكهرباء والغاز والماء والتطهير) إلى جانب توفير موارد بشرية مؤهلة لتسيير هذه المناطق، كما أشارت أن تطوير الاستثمار بكل منطقة «مرتبط أساسا بتوفر الاتصال» من خلال تركيز السلطات المحلية من بلديات وإدارات عمومية على الترويج للإمكانيات والخصائص المتاحة بكل ولاية، ودعت في هذا الصدد إلى «توفير بنك معطيات» خاص بتوجيه المستثمرين يتضمن المعلومات الضرورية حول الطبيعة الاقتصادية بكل منطقة من الوطن على غرار الإنتاج الفلاحي وتربية المواشي والبنية التحتية المتوفرة ووسائل النقل.

أن إنشاء مناطق صناعية جديدة «سترافقه تسهيلات وتحفيزات وضعتها الدولة في متناول المستثمرين» ومنها الامتيازات الجبائية وتحفيز في الحصول على العقار الصناعي من خلال بيع المتر المربع بالدينار الرمزي فضلا عن إجراءات إدارية مخففة كتقليص الوثائق المطلوبة في استحداث استثمار صناعي معين.

الخاتمة

إن نجاح استراتيجية المناطق الصناعية كونها خريطة لطريق النمو الاقتصادي وأداة فاعلة في تغيير حجم الاقتصاد وأهميته وفعاليتها، وتلك المناطق باعتبارها كوسيلة للنمو الاقتصادي فإن بنائها وضمان نجاح آليتها يستوجب وجود عوامل كفيلة للنجاح، من أبرزها الميزة التنافسية الاستراتيجية الاقتصادية التي ينبغي أن تقوم تلك المناطق عليها، فالميزة التنافسية قد تكون موارد بشرية، مواد خام، موقعا متميزا أو تقنية أو خلاف ذلك من مقومات الأعمال التي تسهم في إنجاحه.

والقطاع الصناعي في الجزائر من حيث نوعية الصناعات فمعكس ما كانت عليه سابقا وخاصة في بداية السبعينيات والمتميزة بالصناعات التصنيعية، تتميز الصناعة الجزائرية اليوم بهيمنة الصناعات الخفيفة وعلى وجه الخصوص الصناعات الفلاحية والغذائية وصناعة الحديد والصلب والصناعات الميكانيكية والإلكترونية والتي تعاني معظمها من عدة مشاكل تكمن في عدم قدرتها في حالتها الراهنة مواجهة التحديات الجديدة والمنافسة الأجنبية المحتملة من جانب الشركات الكبرى ذات القدرات التنظيمية، والتسويقية والمالية العالية، بالإضافة إلى عجزها عن نقل التكنولوجيا المتطورة وفتح أسواق جديدة محليا وخارجيا في ظل التغيرات التي يعرفها الاقتصاد الجزائري.

ونظرا للدور الكبير الذي يلعبه قطاع الصناعة في تفعيل التنمية، وتنشيط سوق العمل فقد حظي باهتمام كبير من خلال جملة من التدابير والسياسات الرامية إلى إنعاشه وتطويره باستمرار، وفي هذا الصدد فقد أقيمت العديد من المناطق الصناعية عبر التراب الوطني من أجل الاستفادة من الامتيازات التي تمنحها من خلال تشجيع الاستثمار وتنمية المشاريع خاصة الصغيرة مما يخلق فرص عمل جديدة سواء محليا أو إقليميا، لذا على الهيئات المعنية اتخاذ تدابير وإجراءات من شأنها أن تأخذ صفة الخطوات الاستراتيجية نحو الاهتمام بالقطاع الصناعي من أجل التنوع ليهيكلها الاقتصادي ودعم تنافسيته من خلال خلق مناخ تنافسي بين مختلف المؤسسات الاقتصادية الوطنية ضمن القطاع العام والخاص بما يستوعب المخاطر المطروحة للانفتاح على السوق العالمية من خلال مؤسسات فنية، ومحاولة خلق مناطق صناعية والاعتماد على المزايا التنافسية بالانتقال نحو الانتاج الصناعي عالي التكنولوجيا كبوابه تقودها نحو رفع قدرتها التنافسية وتنويع في الصادرات كخطوة لدرح صفة لعنة التبعية للقطاع الاستخراجي عن الاقتصاد الجزائري وتطوير قطاع الصناعة التحويلية والدخول ضمن سلسلة القيمة العالمية، نظرا لما تتوفر عليه الجزائر من إمكانيات وموارد وموقع استراتيجي.

قائمة المراجع

1. مخلوف بوجردة، العقار الصناعي، دار هومة، ط2، الجزائر، 2006.
2. هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الإقليمي والحضري، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ط1.
3. فليب جيجو وآخرون، الدليل الإرشادي لإدارة البيئة للمناطق الصناعية، برنامج سيم وإدارة التنمية الدولية البريطانية، 2005.
4. صندوقه سميرة، متطلبات الإبداع التكنولوجي في ظل الديناميكية، الملتقى الدولي الرابع، المملكة العربية السعودية، 2000.
5. يوسف الساعد، الساعد، دور المناطق الصناعية في حل مشكلات القطاع الصناعي حالة دراسية حول صناعة الحجر في محافظة جنين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2004.

6. مقداد محمد، القدرة محمد، الاستثمار في المدن الصناعية الفلسطينية: معوقاته وطموحاته، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد 17، العدد 2، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2009.
7. البظ وائل، محددات إنشاء المدن والمناطق الصناعية في محافظة نابلس، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، فلسطين، 2004.
8. أوسير منور، دراسة نظرية عن المناطق الصناعية الحرة مشروع منطقة بلارة، مجلة الباحث، العدد 2، 2003.
9. زوزي محمد، استراتيجية الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية، مجلة الباحث، العدد 08، جامعة ورقلة، 2010.
10. قوريش نصيرة، أبعاد الصناعة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 05، 2008.
11. J.R.Bale, **Toward a definition of Industries in India – Policies program and progress**, u.k , 1989.
- ¹². le rapport de la seconde communication national de l'Algérie sur les changements climatiques a la CNUCC, Alger 2010.
- ¹³. الصوص سمير، المشاريع الصغيرة والمتوسطة في فلسطين، 2010، <http://www.alzoa.com>
- ¹⁴. منتدى التمويل الإسلامي: <http://islamfin.go-forum.net/t1834-topic>
- ¹⁵. قرار يقضي بتعميم المناطق الصناعية على كامل التراب الوطني، 50 ألف منصب عمل جديد عبر 9 ولايات، <http://www.echoroukonline.com/ara/articles/176146.html>
- ¹⁶. الحكومة تحضر لإعادة تأهيل المناطق الصناعية القديمة ستوجه لترقية وتطوير الاستثمار الوطني، 19 - 10 - 2012، <http://www.djazairiss.com/alahrar/106071>
- ¹⁷. إبراهيم المراكشي، اختيار مواقع المناطق الصناعية: مثال موقع المنطقة الصناعية "المغوغة" بطنجة... الأثار والمشاكل والحلول، أطلع عليه بتاريخ 12/01/2012، www.moroccokhabar.com
- ¹⁸. <http://thanwya-online.com/vb/threads/95668-%D8>
- ¹⁹. <http://www.echoroukonline.com/ara/?news=159463>

المنطقة الصناعية للمدينة الجديدة حاسي مسعود كنموذج للتنمية المستدامة

باحثة دكتوراه: طيب سعيدة

جامعة وهران

sousousaida.48@gmail.com

ملخص:

تعتبر الجزائر من بين الدول العربية والإفريقية التي حرصت على بذل مجهودات كبيرة على الصعيدين الوطني والدولي من أجل التقليل من حدة التدهور البيئي، لذا نهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على سبل تكثيف وبدل الجهود للعمل من أجل الحفاظ على البيئة والمساهمة في التنمية المستدامة للجيل الحالي والمستقبلي.

الكلمات المفتاحية: التنمية - الجديدة - الجزائر - المدن - حاسي مسعود

Résumé:

L'Algérie est parmi les pays arabes et africains, ce qui est désireux de faire de grands efforts aux niveaux national et international afin de réduire la gravité de la dégradation de l'environnement, de sorte que nous visons à travers ce papier pour souligner les moyens d'intensifier et de la place efforts pour travailler à la préservation de l'environnement et contribuer au développement durable la génération actuelle et de l'avenir.

Mots-clés: développement - nouveaux - Algérie - villes - hassi messaoud

المقدمة:

لم يكن تنامي الاهتمام بطبيعة علاقة التنمية بالبيئة وضبط اتجاهاتها إلا بفضل اقتناع المجتمع العالمي بصعوبة التكفل بقضايا البيئة ومشاكلها المتكاثرة باستمرار، ودون فهم التحديات البيئية والبشرية وإدراك أسبابها إدراكا وافيا. في ظل تزايد الفجوة بين البعدين البيئي والتنموي بفعل اتجاه النشاط الإقتصادي إلى تعظيم منافعه دون التزام بعدم التعدي على البيئتين الطبيعية والبشرية أو عدم الإضرار بهما حاضرا ومستقبلا، بقطع النظر عن الاتجاه المتزايد نحو اقتصاد صديق للبيئة، وخاصة بعد قمتي الأرض بالبرازيل و جنوب إفريقيا في (1992) و(2002) على الترتيب، وذلك بتهيئة متطلبات التوافق بين أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بما يساهم في توطين روح المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية، جزئيا وكليا، وذلك بفضل الجهود المتكاملة بين أصحاب المصالح، وطنيا وإقليميا ودوليا، في ضوء المسؤولية المشتركة عن الآثار البيئية بأبعادها المكانية والاجتماعية والزمانية. وتعتبر الجزائر من بين الدول العربية والإفريقية التي حرصت على بذل مجهودات كبيرة من أجل التقليل من حدة التدهور البيئي، كالاتمام بصون التنوع البيولوجي وقضايا تنوع المناخ، صون الغابات ومكافحة التصحر، وتشجيع استغلال مصادر الطاقات المتجددة. وهذا بإنشاء المدن الجديدة التي تعد وسيلة مثلى لمعالجة مشاكل وأثار التضخم الحضري، كازدياد الحاجة للسكن والعمل والخدمات ... الخ

هذه الدراسة تقودنا إلى طرح التساؤل التالي " ما هي الرهانات التي تطمح الجزائر إلى كسبها من أجل تنمية مستدامة في ضوء استثمارها في المناطق الصناعية؟

تكمن اهمية الدراسة في محاولة الإجابة على التساؤل الذي جاء ليسلط الضوء على الجوانب والأبعاد التنمية المستدامة: كما يتمثل الهدف للدراسة في استخلاص سبل المحافظة على موارد الطاقة القابلة للتنفيذ وهذا ببلوغ معدلات نمو تساهم مستقبلا على إنشاء مشاريع تنموية تمتص اليد العاملة المتوفرة في السوق الجزائرية وتساهم في التنمية المستدامة؛ واعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للتفصيل أكثر قسمت هذا البحث على ثلاث محاور:

المحور الأول: البيئة والتنمية المستدامة:

أولا: البيئة

1. مفهوم البيئة:

البيئة كلمة مأخوذة من المصطلح اليوناني « OIKOS » والذي يعني بيت أو مترل وكثيراً ما يحدث الخلط بين علم البيئة « Ecology » والبيئة المحيطة أو ما تسمى أحياناً بعلم البيئة الإنساني « Enviroment » ذلك ان علم البيئة « Ecology » يشمل دراسة كل الكائنات أينما تعيش بينما يقتصر علم البيئة الإنساني « Enviroment » على دراسة علاقة الإنسان الطبيعية دون سواها. وهناك عدة تعاريف للبيئة ومنها:
البيئة هي الغلاف المحيط بكوكب الكرة الأرضية ومكونات التربة وطبقة الأوزون، البيئة هي الأكسجين الذي نتنفسه لنعيش، هي الأرض التي نزرعها للأمن الغذائي، هي مصدر المياه أساس الحياة هي المعادن التي نحتاجها للصنع، هي مصدر مواد البناء والحراريات والغازات والكيموايات، البيئة هي الموازن بين الإنسان والحيوان والنبات.

البيئة هي المحيط المادي والحيوي والمعنوي الذي يعيش فيه الإنسان، ويتمثل هذا المحيط في التربة والماء والهواء وما يحتويه كل منهم من مكونات مادية أو كائنات حية، أو هي الإطار الذي يعيش فيه الإنسان ويحصل فيه على مقومات حياته من غذاء، وكساء ودواء، ومأوى ويمارس فيه حياته مع أقرانه من البشر.

أصبح العالم بعد إقرار المؤتمر الدولي الأول حول البيئة الذي انعقد بستكهولم سنة 1972 شعار "أرض واحدة"، مقتنعا تمام الإقناع بأهمية معالجة المشاكل البيئية، والتي يتم تناولها فيما يلي.

2. مشاكل البيئة: تتعرض البيئة إلى مشاكل عديدة أهمها التلوث البيئي واستنزاف المصادر الطبيعية:

☞ التلوث البيئي: ويشمل (تلوث الهواء، الماء)، وجاء في الأحكام العامة لقانون البيئة تلوث البيئة يعني أي تغيير في خواص البيئة مما قد يؤدي إلى الإضرار بالكائنات الحية و يؤثر على ممارسة الإنسان لحياته الطبيعية.

☞ استنزاف الموارد الطبيعية: أحد العوامل المؤثرة على البيئة حيث أدى الإستخدام الزائد للتكنولوجيا إلى حدوث ضغوط هائلة على البيئة وأدى إلى تدمير جزء كبير من رأس المال الطبيعي (المادي والبيولوجي) للإنسان، وأثر على النظام الإيكولوجي تأثيرا سلبيا، ومثل التطور التكنولوجي خطرا على البيئة لإستنفاد الموارد الطبيعية ودمار بعضها، ويتمثل هذا الإستنزاف عموما فيما يلي: التصحر، انقراض بعض الحيوانات البرية والبحرية بالإضافة إلى نفاذ بعض موارد الطاقة كالبتترول.

3. العلاقة بين التنمية والبيئة: يكتسي موضوع التنمية بمختلف مفاهيمه أهمية بالغة على المستوى العالمي، وخاصة في الفترة الأخيرة حيث لوحظ اهتماما دوليا متزايدا نحو الحاجة إلى التنمية المستدامة للوصول إلى مستقبل مستدام وذلك بعد أن كان العالم يتجه نحو مجموعة من الكوارث البشرية والبيئية المحتملة، فالاحتباس الحراري، والتدهور البيئي، وفقدان التنوع البيولوجي واتساع نطاق التصحر وما إلى ذلك من المشاكل البيئية لا تنفصل عن مشاكل الرفاء البشري ولا عن عملية التنمية الاقتصادية بصورة عامة، حيث أن كثيرا من الأشكال الحالية للتنمية تنحصر في الموارد البيئية التي يعتمد عليها العالم فالارتباط الوثيق بين البيئة والتنمية أدى إلى ظهور مفهوم للتنمية يسمى "التنمية المستدامة"، حيث أشار المبدأ الرابع الذي أقره مؤتمر ريو دي جانيرو عام 1992 إلى أنه: "لكي تتحقق التنمية المستدامة ينبغي أن تمثل الحماية البيئية جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يمكن التفكير فيها بمعزل عنها".

ثانيا: التنمية المستدامة

1. مفهوم التنمية المستدامة: عرفت التنمية المستدامة لأول مرة على يد اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، وذلك عندما طالبت بتحقيق التنمية التي "تفي باحتياجات الجيل الحاضر دون الإخلال باحتياجات المستقبل"

فهي التنمية التي تلي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرات الأجيال القادمة عن تلبية احتياجاتها، أو هي تعبير عن التنمية التي تتصف بالاستقرار و تمتلك عوامل الاستمرار و التواصل؛ أو هي التنمية قابلة للاستمرار و هي عملية التفاعل بين ثلاث أنظمة نظام حيوي، نظام اقتصادي، نظام اجتماعي. والاستراتيجيات الحديثة المرتبطة بقياس الاستدامة تركز على قياس الترابط بين مجموعة العلاقات و التي تشمل الاقتصاد واستخدام الطاقة والعوامل البيئية والاجتماعية في هيكل استدامي.

فلاستدامة إذن تتميز بالشمول والمدى الأطول والديناميكية

مصطلح متعارف عليه عالميا بأنه تلبية احتياجات الأجيال الحالية من الموارد الطبيعية مع مراعاة احتياجات الأجيال القادمة.



فالتنمية المستدامة حسب تعريفها الوارد في تقرير بورتلاند 1987 " التنمية التي تلي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها " وتتكون التنمية المستدامة من ثلاثة مجالات على الأقل: اقتصادية، وبيئية، واجتماعية. ومع أنه يمكن تعريف التنمية المستدامة وفقا لكل مجال من تلك المجالات منفردا، إلا أن أهمية المفهوم تكمن تحديدا في العلاقات المتداخلة بين تلك المجالات. فالتنمية الاجتماعية المستدامة تهدف إلى التأثير على تطور الناس والمجتمعات بطريقة تضمن من خلالها تحقيق العدالة وتحسين

ظروف المعيشة والصحة. أما في التنمية البيئية المستدامة فيكون الهدف الأساس هو حماية الأنساق الطبيعية والمحافظة على الموارد الطبيعية. أما محور اهتمام التنمية الاقتصادية المستدامة فيتمثل في تطوير البنى الاقتصادية فضلا عن الإدارة الكفؤة للموارد الطبيعية والاجتماعية. من خلال تعريف التنمية المستدامة، نجد أن مفهومها أشمل من مفهوم التنمية الذي يركز على النظرة الثابتة للنمو الاقتصادي، فالتنمية المستدامة لها أبعاد تتجاوز الحدود الاقتصادية لتشمل الجوانب الصحية والاجتماعية والسياسية وغيرها من الجوانب ذات الصلة بحياة الأفراد. إضافة إلى ذلك، نجد أن محاور التنمية المستدامة ذات علاقة متداخلة ومتفاعلة فيما بينها. إن التنمية المستدامة هي عملية واعية ودائمة موجهة وفق إرادة مستقلة من أجل إحداث تغييرات اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وبيئية تسمح بتحقيق تصاعد مطرد لقدرات المجتمع وتحسين مستمر ومتواصل لنوعية الحياة فيه.

2. عناصر التنمية المستدامة: عناصر التنمية المستدامة هي:

البعد الاقتصادي: ويستند هذا البعد الذي يقضي بزيادة رفاهية المجتمع إلى أقصى حد و القضاء على الفقر من خلال استغلال الموارد الطبيعية على النحو الأمثل، ويندرج تحت هذا البعد:

- إيقاف تبيد الموارد الطبيعية.
- تقليص تبعية البلدان النامية
- مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث ومعالجته
- المساواة في توزيع الموارد
- الحد من التفاوت في مستوى الدخل

• **البعد الانساني والاجتماعي:** ويتناول هذا العنصر العلاقة بين الطبيعة والبشر وتحقيق الرفاهية وتحسين سبل الرفاهية من خلال الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية ووضع المعايير الأمنية واحترام حقوق الإنسان وعناصره كالتالي:

- تثبيت النمو السكاني
- أهمية توزيع السكان
- الاستخدام الأمثل للموارد البشرية
- الصحة والتعليم
- حرية الاختيار والديمقراطية

• **البعد البيئي:** ويتعلق بالحفاظ على الموارد المادية والبيولوجية مثل الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والمياه، التنوع البيولوجي، المناخ في العالم وذلك من خلال الأسس التي تقوم عليها التنمية المستدامة من حيث الاعتبارات البيئية وهي: قاعدة المخرجات: وهي مراعاة تكوين مخلفات لا تتعدى قدرة استيعاب الأرض لهذه المخلفات أو تضر بقدرتها على الاستيعاب مستقبلا. قاعدة المدخلات: مصادر متجددة مثل التربة والمياه والهواء، مصادر غير متجددة مثل المحروقات.

• **البعد التقني والإداري:** هو البعد الذي يهتم بالتحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكثر تنقل المجتمع إلى عصر يستخدم أقل قدرا من الطاقة والموارد وأن يكون الهدف من هذه النظم التكنولوجية إنتاج حد أدنى من الغازات والملوثات واستخدام معايير معينة تؤدي إلى الحد من تدفق النفايات وتعيد تدوير النفايات داخليا وتعمل مع النظم الطبيعية أو تساندها.

حيث يتم مراعاة عدة أمور أهمها:

- استخدام تكنولوجيا أفضل
- الحد من انبعاث الغازات
- استخدام قوانين البيئة للحد من التدهور البيئي
- إيجاد وسائل بديلة أو طاقة بديلة للمحروقات مثل الطاقة الشمسية وغيرها.

إن نظام الإدارة البيئية هو مجموعة من السياسات التي توضح في سبيل حماية البيئة والحفاظ عليها وتزداد أهميته في منظمات الأعمال التي ترتبط نشاطاتها بشكل كبير بكل ما يتعلق بالبيئة، حيث تصبح المؤسسة ملزمة بالمشاركة في الحد من التلوث البيئي والالتزام بالمعايير المحلية والدولية لتحقيق ذلك.

3. القانون المتضمن حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة

القانون المتضمن تسيير ومراقبة و القضاء على النفايات: يرمي هذا القانون النوعي إلى وضع حد للتسيير العشوائي للنفايات وإلى مراقبة ظروف التخلص منها.

القانون المتضمن حماية و ترمين الساحل : يحدد هذا القانون الساحل و يضع المبادئ الأساسية لإستعماله، تسييره و حمايته، تندرج معظم أعمال التنمية من الآن فصاعدا ضمن بعد تهيئة الإقليم و البيئة و يتولى هذا القانون الحفاظ على طبيعة الساحل على أن يتم أي استصلاح في إطار الإحترام التام لطبيعة المناطق الساحلية المعنية، و في هذا الإطار يحدد القانون القواعد العامة و الخاصة المتعلقة بحماية الساحل و ترمينه.

القانون المتعلق بحماية المناطق الجبلية في اطار التنمية المستدامة : يهدف هذا القانون إلى ترقية الجوانب الإجتماعية و الإقتصادية لسكان الجبال بإشراف الدولة و الجماعات المحلية على القيام بأعمال ترتبط بتحسين الخدمات (النقل، التموين، الصحة)، و يهدف إلى إعادة تنشيط المناطق الجبلية من خلال تحسين اطار الحياة و هيكله ملائمة للقضاء الجبلي.

القانون المتعلق بالتهيئة و التنمية المستدامة للإقليم : يستهدف التنمية المستدامة للأقاليم على تنوعها و خاصيتها و يشارك في السياسات العمومية للتنمية الإقتصادية ، الإجتماعية ، و حماية و ترمين القدرات و الموارد الطبيعية.

القانون المتضمن ترقية الطاقات المتجددة في اطار التنمية المستدامة : يدعم هذا القانون إدارة تنقاسمها بلادنا مع المجموعة الدولية في تحديد إنتاج الغاز المسبب للإحتباس الحراري و في ضمان إدخال الطاقات المتجددة ، و يهدف هذا القانون إلى ترقية مصادر جديدة للطاقة النظيفة ، متجددة و غير خطيرة على البيئة.

لذا تعد الطاقة من العناصر الهامة لتحقيق التنمية المستدامة، إذ تشكل إمداداتها عاملا أساسيا في دفع عجلة الإنتاج وتحقيق الإستقرار والنمو، مما يوفر فرص العمل ويعمل على تحسين مستويات المعيشة والحد من الفقر؛ لذا فاننا بصدد إدراك التحديات العالمية التي تواجه القضايا الرئيسية المتعلقة بمجال الطاقة والبيئة، ومنها:

- توفير الطاقة لتعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي؛
- تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة والتي تتسبب في إهدار الموارد الطبيعية وحدوث التلوث ؛
- الحد من التأثيرات السلبية لاستخدامات الطاقة على الغلاف الجوي؛
- توفير مصادر بديلة للطاقة يمكن الإعتماد عليها؛

ان تعزيز برامج الطاقة بغرض إنتشارها بشكل مقبول اجتماعيا و بيئيا هو أحد الدعائم الأساسية لتحقيق أهداف الألفية الثالثة، والتي أقرتها الأمم المتحدة ، والتي بمقتضاها يجب على الحكومات إتخاذ إجراءات وترتيبات لتنوع مصادر الطاقة مع مراعاة الحفاظ على البيئة وزيادة إمداداتها للمناطق المختلفة.

واستنادا إلى التقدم العلمي والتقني لمعدات ونظم الطاقة فهناك أهمية لرفع كفاءة العمليات المرتبطة بإنتاج واستخدام الطاقة، وبخاصة الطاقة الكهربائية، ودمج قضايا تحسين كفاءتها وترشيد استهلاكها وتشجيع نقل التقنيات الأعلى كفاءة في استخدام الطاقة في إطار برامج التعاون الدولي، بالإضافة لنشر الوعي حول إمكانيات ترشيد استهلاكها .

المحور الثاني: المدن الجديدة

تعد ظاهرة إنشاء المدن الجديدة أو التجمعات السكانية الجديدة ، من أهم معالم التغيير و التجديد في أنماط العمران الحضري، و لقد لقيت ظاهرة إنشاء المدن الجديدة عناية و اهتمام الدول ، كوسيلة مثلى لمعالجة مشاكل و أثار التضخم الحضري ، كازدياد الحاجة للسكن و العمل والخدمات ... الخ؛ أو بغرض إقامة مشروعات اقتصادية عملاقة ، صناعية أو زراعية أو خدماتية ، أو بغرض تلافي الملوثات البيئية ، و من أجل الوصول إلى هاته الأهداف يجب اختيار المواضع المناسبة لإنشاء المدن، إما بداخل العواصم و المدن التقليدية القديمة ، و إما بعيدا عنها أو بجوارها. أصبحت المدن الجديدة في وقتنا الحاضر نموذج معماري يقتدى به في التوسع العمراني في مختلف بلدان العالم المتطورة أو السائرة في طريق النمو ، التي تملك الإمكانيات المالية الضخمة ، و الخبرة التكنولوجية التي يتطلبها إنشاء مثل هذه المستوطنات الحضرية الراقية في مجال التجهيزات الحضرية المتنوعة و المتكاملة ، أو الوظائف و الخدمات التي تؤدها هذه المدن الجديدة في إطار شبكة حضرية متزنة و متناسقة. و الجزائر كغيرها من دول العالم الثالث شهدت هذه التجربة ، و ذلك بسبب الزيادة المفرطة في حجم المدن لاسيما الكبرى ، و التي أصبحت تعاني ضغطا سكانيا صاحبه نمو عمراني سريع ، زاوج بين شكل التعمير المنظم المخطط أحيانا و الفوضوي اللاشعري في أحيان أخرى.

اولا: مفهوم المدن الجديدة

تشكل المدن الجديدة سياسة مميزة لإعادة تهيئة الإقليم ، و تطويره ، و تنظيم المجال في العديد من البلدان ، لاسيما مع حدة المشاكل العمرانية ، خاصة مع تضخم المدن الناجم عن النمو الديمغرافي و تيارات الهجرة المتزايدة.

لقد استخدمت تعريفات متعددة لوصف المجتمعات العمرانية الجديدة مثل: Nouvelles, Newtown, New City, Ville. و يستعمل تعبير المدن الجديدة " Newtown" في تعريف العديد من المجتمعات ، التي تختلف عن بعضها من ناحية الأهداف ، و الوظيفة ، و الحجم . و تعرف المدن الجديدة بأنها: مناطق عمرانية جديدة ، تحتوي على مجتمع صغير متميز و تكون ذات قاعدة اقتصادية قوية و لها مقومات الاستمرار و الاستقلال. المدينة الجديدة : تجمع حضري مبرمج بكامله في موقع خال أو انطلاقا من خلية أو خلايا السكنات الموجودة.

المحور الثالث: مدن التنمية المستدامة

هي المدن الجديدة تخص الجنوب بشساعته ومشاكله، فقد قررت إستراتيجية هامة و طموحة لتنمية الجنوب الجزائري، و تقوم هذه الخطوة على تامين موارده الهامة (لاسيما المنجمية) ، و على تنظيم الإقليم بالإبقاء على السكان في أماكنهم، و جلب شرائح أخرى لدعم عملية التوازن الجهوي، و جعل الجنوب فضاء جذابا و دعم أشكال التعاون مع الهضاب العليا و الشمال.

كما قامت هذه السياسة على تبني إجراءات تخفيف إصدار الغاز، المسبب للاحتباس الحراري في الميدان الطاقوي لمواجهة مختلف التغيرات المناخية .

و يكون هذا عن طريق إطلاق و تعميم أبراج شمسية، كمحطات كهربائية حقيقية خضراء للغد.

ويتيح خيار الهضاب العليا والجنوب الشروط المثلى لمثل هذه المخططات الخضراء في المدينة الجديدة لبوغزول كمشروع نموذجي لأغراض تجريبية.

كما أن المحروقات قد لعبت دورا كبيرا و أساسيا في الحركة الإقليمية للبلاد، غير أن النضوب الأجل للاحتياطيات سيؤدي إلى تسريع القطيعة في تغطية الاحتياجات الوطنية في أفق ثلاثين سنة القادمة .

و لهذا فإن تعريف مناجم جديدة للطاقة يعتبر امتدادا لأية سياسة لعقلنة الطلب، واستغلال باطن الأرض ومضاعفة الموارد المالية الناجمة عن المحروقات .

إن المجال المنجمي الجزائري الواسع و غير المكتشف كفاية، لم يظهر كل قدراته.

و توقعا لاستنفاد المنجميات، الذي يعد ظاهرة طبيعية و حتمية في كل الدول المنتجة للمواد الطاقوية و خصوصا الجزائر، يجب علينا إذن تكثيف الجهود لتنويع اقتصاد و تنمية الطاقات الجديدة و المتجددة.

و هذا من بين أهداف مدن الهضاب العليا كبوغزول و الجنوب الكبير الغني بالطاقة الشمسية و هذا الدور تلعبه حاسي مسعود الجديدة.

فالجزائر تهدف لتحقيق 10% من الطاقة المتجددة سنة 2025 لاسيما أنها تتمتع بمورد شمسي يعد من أهم الموارد في العالم بطاقة قدرها 2.200 كيلو واط/م² فقد تقرر إنشاء ثلاث مدن جديدة . لدعم التنمية المستدامة، و للرد على المشاكل البيئية أو المخاطر الصناعية حاسي مسعود، و تعزيز جاذبية و تطوير مدن الجنوب ورقلة ، و غرداية : حاسي مسعود، المتينة، متليلي الجديدة بالقرب من غرداية.

المدينة الجديدة حاسي مسعود



تعتبر حاسي مسعود" الجزائرية (أقصى جنوب البلاد) بجانب كونها أكبر مدينة نفطية هناك، فإنها تمثل حقيقة للبيئة الصحراوية الجافة، لكنها غير مؤمنة ضدّ محاذير لها صلة مباشرة بالنشاط النفطي المتنامي تنفرد مدينة حاسي مسعود بشساعة أراضيها، إذ تفوق مساحتها أكبر الأراضي التونسية برمتها، وبجانب كونها مركز البيئة الصحراوية الجافة في جنوب الجزائر، فإنها تعاني من هشاشة نظامها البيئي، بعد تحولها إلى قطب صناعي منذ اكتشاف البترول بها سنة 1956.

تبعد المدينة الجديدة حاسي مسعود 90 كلم⁽⁷⁾ عن حاسي مسعود الحالية بولاية ورقلة، حيث تقع تحديدا بواد مرعي تغطي المدينة الجديدة مساحة 4483 هكتارا ، توزع بين محيط التعمير بمساحة 3205 هكتارات، و يقدر محيط التوسع المستقبلي بـ 1161 هكتارا ، و خصصت مساحة 313 هكتارا محيطة بمساحة التعمير بغرض حماية المدينة، و منطقة نشاط الإمداد بما مساحتها 965 هكتارا.

و تتمثل الوظائف الأساسية للمدينة الجديدة حاسي مسعود ، في النشاطات الطاقوية، والجامعية، و ثقافية، والرياضية، و نشاطات الترفيهية، و تلعب هذه المدينة دورا محركا من أجل صنع مستقبل للهيدروكربونات؛ فجنوب الوطن غني بالطاقة الشمسية الفريدة من نوعها للتحويل للانتقال الطاقوي، من خلال تشجيع الطاقة المتجددة.

و هي غنية أيضا بزراعتها الصحراوية ، حيث تسمح بتقييم أثار تغير المناخ ، من خلال استنباط أصناف المحاصيل المعدلة وراثيا أو الطبيعية فيما يتعلق ببرامج هذه المدينة الجديدة ، فقد كانت حصة السكن مقدرة 80.000 ساكن ، و تجمعات للطاقة مقدرة 858 هكتارا ، و تجهيزات

إدارية و منشآت للشباب و الرياضة ، معاهد جامعية و مراكز للتكوين والبحث والتنمية ، أماكن للعبادة ، مناطق مخصصة لإنتاج السلع و الخدمات المرتبطة بالنشاطات الطاقوية و حزام أخضر لحماية المدينة من الرياح...

لقد حظيت منطقة الجنوب بطوق من المدن الجديدة ، و ذلك لعدة اعتبارات منها:

فهي تمتد على ما يقارب % 87 من مساحة الصحراء الجزائرية التي تقدر بحوالي مليوني كلم مساحة البلاد، وتضم ثلاثة أقاليم رئيسية شاسعة و مهمة، هي الجنوب الشرقي و الجنوب الغربي و أقصى الجنوب.

و تزخر الصحراء الجزائرية بإمكانيات اقتصادية، و طبيعية ضخمة تضاف إلى رصيد المحروقات و المعادن النادرة ، منها خزانات المياه الجوفية، خاصة منها المياه الألبية التي تعتبر المحرك الأساسي لمشاريع التنمية المستقبلية في الصحراء.

كما تتوفر على إمكانيات زراعية بالواحات و الهضاب ، يمكن تطويرها لسد احتياجات الأعداد المتزايدة من السكان، و توفير فرص العمل لهم، و بالجنوب مقومات طبيعية و ثقافية متكاملة لتطوير و ترقية السياحة بالجنوب الكبير، إلا أن الجنوب يعاني ظروفًا صعبة على الصعيدين المادي و الطبيعي، مما يعيق النشاط البشري. كما تواجه التنمية الاقتصادية بهذا الإقليم تدهور حقول النخيل نتيجة النقص في وسائل العناية و الوقاية من الأمراض النباتية ، تملح التربة ، ارتفاع نسبة البطالة بين الشباب، كذلك اختلال التوازن البيئي للواحات ، و لكبرى مدن الجنوب نظرا للتعمر العشوائي و إفرزاته.

إن هذا الضعف الكبير لكثافة الشبكة الحضرية في هذه المساحات الواسعة (% 9.5) ، يجعلها من "خيار المدن الجديدة" عملية مفيدة في خدمة تسيير هذه المناطق.

- فك العزلة من جهة عن المناطق الصحراوية ، بتشكيل أقطاب تتمركز حولها التنمية الجهوية و الحدودية على حد سواء.

الخاتمة

المدن الجديدة مشروع استراتيجي هام من شأنه تغيير التوزيع الجغرافي للسكان في الجزائر وإعادة نقل جزء من النشاط الاقتصادي إلى الهضاب العليا و شمال الصحراء، مما سيسمح بتخفيف التكدس السكاني و تركز الحركة الاقتصادية في الشريط الساحلي، فالمدن الجديدة رهان حقيقي بالنسبة للجزائر لا بد من كسبه لمعالجة الاختلالات المطروحة على عدة أوجه .

تعد المدينة الجديدة لحاسي مسعود قطبا صناعيا و سكنيا ضخما يتفرع على أربعة أحياء. و تضم المنطقة الصناعية مختلف البنيات التحتية التي من شأنها تلبية كل الحاجيات و الانشغالات التي تعبر عنها فئة الصناعيين.

الهوامش:

1. محمد طالي & محمد ساحل (جامعة البليدة). أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة - عرض تجرية ألمانيا - مجلة الباحث - عدد 06/2008 .

2. خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة و التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصر، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص: 20-21

3. ا.بابا عبد القادر، أمقدم و هيبية: المسؤولية الاجتماعية ميزة استراتيجية خالقة للقيمة (دراسة حالة شركة سونطراك)، ص، 10، 9.

4. قانون رقم 01، 2001، المؤرخ في 20/12/12 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، ج.ر، العدد 77، سنة 2001

5. شريف رحمانى ، الجزائر غدا : وضعية التراب الوطني - استرجاع التراب الوطني ، وزارة التجهيز و تهيئة الإقليم ، ديوان المطبوعات

الجامعية بن عكنون ، الجزائر ، سنة 1995 ، ص 267

"مقومات ومعوقات الاستثمار الحقيقي في الجزائر"

أ/ مرزوق آمال

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة 08 ماي 1945 قالمة

ملخص:

تهتم هذه الدراسة بتحليل المحيط الاقتصادي المحلي المؤثر على تدفقات الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي، بالإضافة إلى تحديد أهم معوقات وجود مناخ استثماري ملائم، مع التطرق إلى جهود الدولة لتطوير وترقية الاستثمار، وتحسين بيئة الأعمال وتخفيض المخاطر المتعلقة بمناخ الاستثمار بالإضافة إلى إعداد وتطوير الإطار المؤسسي اللازم لتنشيط الاستثمار.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الخاص، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مناخ الاستثمار.

Résumé :

Cette étude a analysé l'environnement économique local qui influx sur l'investissement privé local et étranger en Algérie. Elle est prévenue à déterminer ce qui bloque l'existence d'un climat favorable pour l'investissement, compte tenue les efforts de l'Etat pour promouvoir et développer l'investissement privé, améliorer l'environnement de la réalisation des affaires, réduire les risques liés au climat d'investissement et de la préparation et le développement du cadre institutionnel nécessaire à la stimulation de l'investissement.

Mots clés : L'investissement privé, les petites et moyennes entreprises, le climat des affaires.

المقدمة:

ان التقليل من تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات أصبحت ضرورة حتمية خاصة بعد التراجع الكبير في أسعار البترول في الأسواق العالمية، ومنه فان ضرورة تشجيع الاستثمار الخاص بنوعيه المحلي والأجنبي أصبح ضرورة ملحة أكثر من أي وقت مضى . لقد حاولت الدولة تقديم كل التسهيلات لتشجيع الاستثمار الخاص المحلي خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدعم الانطلاقة الاقتصادية وتشجيع دخول الاستثمار الأجنبي خارج قطاع المحروقات باعتباره قطاع مغلق يعتمد على كثافة رأس المال ولا يساهم في توفير مناصب عمل. ولكن التسهيلات والمقومات التي حاولت الدولة تقديمها في إطار برامج الإنعاش الاقتصادي تعد غير كافية لتجاوز المعوقات التي تحبط جهود قيام استثمار خاص؟ ومنه سعينا من خلال هذا البحث تبين أهم المقومات والمعوقات التي تواجه الاستثمار الخاص خاصة استثمار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قصد تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر في ظل جهود الدولة لتحسينه. ومنه سيتم تقسيم البحث إلى النقاط التالية:

- واقع الاستثمار الحقيقي في الجزائر

- مقومات الاستثمار الحقيقي في الجزائر

- معوقات الاستثمار الحقيقي في الجزائر

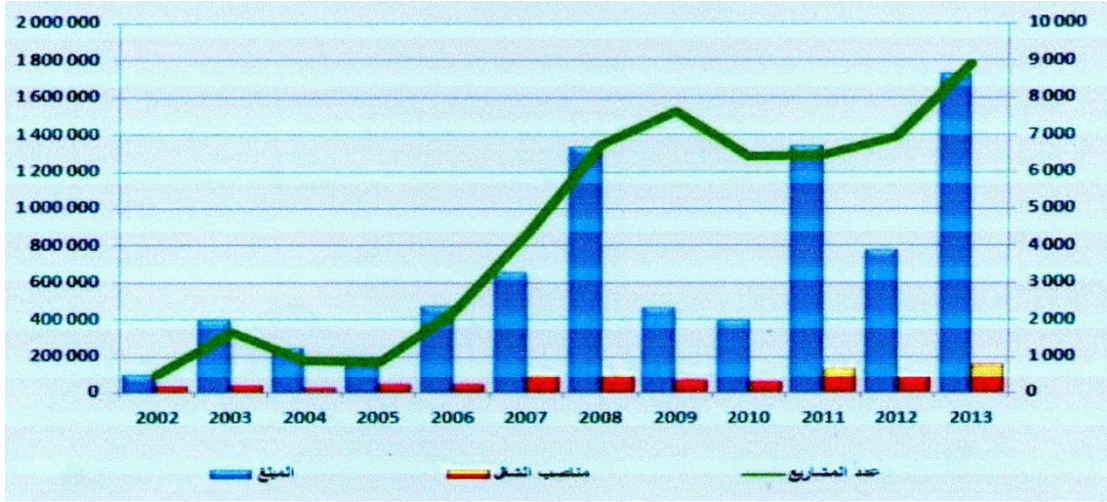
I. واقع الاستثمار الحقيقي في الجزائر:

حسب البيانات المقدمة من قبل الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار حول الاستثمارات المصروح بها خلال الفترة 2002-2013، وهي الفترة المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي.

1. الاستثمارات المصروح بها:

قدر عدد المشاريع المصروح بها خلال الفترة 2002-2013 بـ 53207 مشروع استثماري بمبلغ إجمالي قدر بـ 8072482 مليون دينار جزائري، كما تم استحداث 853409 منصب شغل، في هذا المجال نلاحظ أن هناك تحسن من حيث ارتفاع عدد المشاريع المصروح بها بشكل لافت من 483 مشروع بمبلغ إجمالي 98276 مليون دينار سنة 2002 إلى 8895 مشروع بمبلغ إجمالي 1716136 مليون دينار سنة 2013، وتعكس هذه الأرقام المنحنى التصاعدي الذي طبع عدد الاستثمارات المصروح بها خلال الفترة، والشكل التالي يشير إلى تطور عدد المشاريع المصروح بها خلال الفترة 2002-2013.

تطور المشاريع الاستثمارية المصريح بها خلال الفترة 2002-2013



المصدر: الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، تطور التصريح بالاستثمار.

<http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2013>

حيث ساعدت السياسات المالية المتخذة من طرف الدولة ممثلة في تعزيز الإنفاق الحكومي لتحفيز الاستثمار وخلق فرص أكثر للنشاط الاقتصادي في عدة مجالات من أهمها الصناعة والبناء والأشغال العمومية، فقد شهدت الفترة 2002-2013 تطور كبير في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر التي ارتفعت من 288587 مؤسسة سنة 2003 إلى ما يقارب 777818 مؤسسة مع نهاية سنة 2013، حيث شهدت الفترة 2010-2013 لوحدها استحداث 208188 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، والشكل التالي يشير الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. وقد ساعدت السياسات المالية المتخذة من طرف الدولة ضمن إطار برامج الإنعاش الاقتصادي، كما ساهمت في ذلك الآليات الموضوعية من طرف الدولة لتحفيز الشباب على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة من خلال الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب والوكالة الوطنية لدعم القرض المصغر.

2. طبيعة الاستثمارات المصريح بها:

ستتم الإشارة في هذا المجال إلى طبيعة الاستثمارات المستحدثة من حيث كونها استثمار عام أو خاص، كما نتطرق أيضا إلى حجم الاستثمار الأجنبي والمحلي من إجمالي الاستثمارات المستحدثة:

■ الاستثمار المحلي من حيث الطابع القانوني:

من خلال البيانات المقدمة من قبل الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، يتبين بأن القطاع الخاص استحوذ على أكبر عدد من الاستثمارات المصريح بها خلال الفترة 2002-2013، حيث ساهم القطاع الخاص بنسبة 98.45% من إجمالي الاستثمارات المصريح بها، كما ساهم في استقطاب 85.31% من إجمالي مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة وذلك من خلال مساهمته بمبلغ إجمالي قدره 4663864 مليون دينار جزائري، وهو ما يمثل 57.77% من إجمالي المبالغ الموجهة للاستثمار خلال تلك الفترة، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول توزيع الاستثمارات المصريح بها خلال الفترة 2002-2013 حسب الإطار القانوني

عدد مشاريع	المبلغ الإجمالي (مليون دج)	عدد مناصب الشغل المستحدثة	نوع الاستثمار
52381	4663864	728035	استثمار خاص
757	2465603	100085	استثمار عمومي
69	943015	25289	استثمار مختلط
53207	8072482	853409	المجموع

المصدر: تم إعداده اعتمادا على بيانات الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار: <http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395>

■ الاستثمار الأجنبي:

فيما يتعلق بنوع الاستثمارات المصريح بها خلال نفس الفترة، تم تسجيل 52739 مشروع استثمار محلي بمبلغ إجمالي بلغ 6050318 مليون دينار، مقابل 468 مشروع استثمار أجنبي بمبلغ إجمالي قدره 2022164 مليون دينار، حيث ساهمت الاستثمارات المحلية في استقطاب 89%

من اليد العاملة من إجمالي اليد العاملة المستحدثة خلال هذه الفترة، ومن خلال هذه الإحصائيات نلاحظ محدودية الاستثمارات الأجنبية المستقطبة في الجزائر مقارنة بما تتوفر عليه الجزائر من فرص الاستثمار.

■ من حيث مصدر الاستثمارات الأجنبية المصريح بها:

خلال الفترة 2002-2013 تأتي الدول العربية والدول الأوروبية في مقدمة الدول المستثمرة في الجزائر رغم أن قيمة الاستثمار لا تزال محدودة جدا ، حيث استثمرت الدول العربية ما قيمته 1237112 مليون دينار جزائري عبر إقامة 154 مشروع استثماري ، أما الدول الأوروبية فقد استثمرت ما قيمته 521531 مليون دينار عبر 257 مشروع خلال نفس الفترة السابقة.

ومن خلال ما تم عرضه يمكن القول بأنه بالرغم من تحسن الاتجاه العام لحركة الاستثمار في الجزائر خلال الفترة 2001-2014 غير أن ذلك يبقى محدود جدا مقارنة بحجم الموارد المالية الضخمة التي تم اعتمادها عبر مختلف برامج الإنعاش الاقتصادي والتي هدفت أساسا إلى تأهيل الاقتصاد الوطني ورفع كفاءته، حيث لا يزال حجم الاستثمار المحلي والأجنبي بعيد عن المستوى المطلوب الذي يمكن الجزائر من تحقيق معدل نمو طموح خارج قطاع المحروقات.

II. مقومات الاستثمار الحقيقي في الجزائر:

إن النشاط الاستثماري كما هو معروف نظريا مرتبط بشكل كبير بحجم العائد المتوقع والمحيط العام المعبر عنه بعنصر المخاطرة. وفي هذا المجال تشكل الانجازات الحقيقية المحققة في الجزائر خلال العقد الأول من الألفية بمثابة دعامة حقيقية للاستثمار الداخلي والخارجي، ومن أهم هذه المقومات ما يلي:

1. المقومات القانونية والتنظيمية:

انتهجت الجزائر منذ التسعينات جملة من الإصلاحات الاقتصادية للانتقال من الاقتصاد الموجه نحو اقتصاد السوق، وتبعت ذلك بجملة من الإصلاحات السياسية والتشريعية لتوفر إطار مناسب للتوجهات الاقتصادية المنتهجة، وفي هذا المجال حرصت الجزائر على توفير مناخ يسمح بجذب الاستثمار المحلي والأجنبي من خلال توفير إطار تشريعي وتنظيمي يسمح بجذب وتجسيد مختلف الاستثمارات، وضمن هذا السياق فقد تم إصدار عدة قوانين وتشريعات، وفيما يلي إشارة لأهم المبادرات التي قامت بها الجزائر فيما يتعلق بتوفير الإطار القانوني المحفز للاستثمار:

1.1. قانون النقد والقرض 90-10:

بالرغم من أن قانون النقد والقرض 90-10 يهدف إلى تفعيل السياسة النقدية، مما يعني أنه ليس بقانون للاستثمار، إلا أنه أكد على مجموعة من المبادئ التي تسمح للأجانب بمزاولة أنشطتهم الاستثمارية في الجزائر، ومن بينها

- حرية الاستثمار من خلال السماح للمقيمين وغير المقيمين بتجسيد مشاريع الاستثمار الأجنبي في مختلف الفروع المخصصة ضمن شروط محددة تتضمن ضرورة جلب التكنولوجيا، تطوير القوة العاملة، تحقيق توازن سوق الصرف.
- القبول بشروط ومبادئ التحكيم الدولي في فض المنازعات والخلافات المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية.
- تعزيز دور الجهاز المصرفي في تمويل الاقتصاد.

1.2. المرسوم التشريعي 12-93 الصادر في 15 أكتوبر 1993 الخاص بترقية الاستثمار:

حيث تضمن هذا القانون على كل الآليات المنظمة للاستثمار في الجزائر وفق ما يلي:

- تسهيل الآليات المتعلقة بالاستثمار المحلي والأجنبي من خلال تخفيف الإجراءات المرافقة وتقديم حوافز جمركية وضريبية.
- الإقرار بمبدأ التحكيم الدولي لفض المنازعات وضمان تحويل الأرباح ورأس المال بالنسبة للمستثمرين الأجانب، حيث صادقت الجزائر على اتفاقية المنظمة الدولية لضمان الاستثمارات سنة 1995.
- إنشاء الوكالة الوطنية لتابعة وترقية الاستثمارات التي تعمل على دعم وتوجيه المستثمرين المحليين والأجانب.

1.3. الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001:

جاء هذا الأمر وفق 6 محاور أساسية تم تناولها في 36 مادة ليعيد النظر في الآليات التي ارتكز عليها المرسوم التشريعي 12-93 الذي لم يحقق الأهداف المرجوة في تعزيز الاستثمار المحلي وجذب الاستثمار الأجنبي، وقد جاء في هذا الأمر التأكيد على:

- توسيع نطاق الاستثمار ليشمل اقتناء أصول في إطار استحداث مشاريع جديدة أو توسيع مشاريع قائمة، كما أن المساهمة في المؤسسات تكون بحصة نقدية أو عينية، وتطرق أيضا إلى المفهوم الجديد للخصخصة الكلية والجزئية في منح الامتيازات.
- المساواة بين المستثمر المحلي والأجنبي.
- إلغاء التمييز بين الاستثمار الخاص والعام.
- أكد الأمر على ضمان استقرار التشريع من خلال استمرارية العمل وفق أرضية معروفة غير خاضعة للتغير الفجائي.

- تضمن الأمر على منح مزايا وتسهيلات ضمن إطار عام كالاستفادة من الإعفاء الجمركي للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في دائرة الإنتاج.
- تحديد الهيئات المكلفة بتسيير ملف الاستثمار في الجزائر والمتمثلة أساسا في:
 - المجلس الوطني للاستثمار: يرأس هذا المجلس رئيس الحكومة، وتتمثل المهام الرئيسية للمجلس في صياغة الاستراتيجيات والآليات المناسبة فيما يتعلق بترقية الاستثمار وتوفير الوسائل الضرورية لتحقيق ذلك ضمن الشروط المحددة في القانون، كما ينظر المجلس في الشكاوى والطعون المقدمة من طرف المستثمرين.
 - الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار: أنشئت الوكالة الوطنية باعتبارها مؤسسة عمومية تتمتع بالطابع المعنوي والاستقلال المالي لتخلف وكالة ترقية ودعم الاستثمار 1993-2000. والوكالة مخولة قانونا بضمان متابعة وترقية الاستثمار، مرافقة المستثمرين وتسهيل الإجراءات الإدارية لتجسيد المشاريع الاستثمارية المتاحة في الجزائر، ضمان احترام المستثمرين للقوانين والإجراءات المعمول بها في الجزائر.
 - الشباك الموحد: تم استحداث الشباك الموحد ضمن الهيكل اللامركزي للوكالة الوطنية لترقية الاستثمار للحد من المظاهر البيروقراطية وتسهيل الإجراءات الإدارية لصالح المستثمرين، وهو جزء من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على المستوى المحلي حيث أنشئ على مستوى الولاية ويضم إلى جانب إدارات الوكالة ممثلين عن الإدارات التي تدخل في مختلف المسائل المتعلقة بالاستثمار وهي كما يلي: المركز الوطني للسجل التجاري، مصالح الضرائب، مصالح أملاك الدولة، مصالح الجمارك، مصالح التعمير، الهيئة العمرانية والبيئة، التشغيل والعمل، الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية وصندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء، مأمور المجلس الشعبي البلدي، ممثل لجنة الضبط على تحديد الموقع وترقية الاستثمارات والضبط العقاري. حيث توفر الوكالة للمستثمرين من خلال تفويض المصالح المعنية في أجل أقصاه 60 يوم من تاريخ إيداع الوثائق الضرورية لانجاز الاستثمار، وعليه فان الشباك الوحيد يعتبر آلية جيدة لتعزيز الاستثمار خاصة وأنه يعالج مختلف العقبات الإدارية التي تقف أمام تجسيد المشاريع الاستثمارية، حيث يضطلع الشباك الموحد بـ:
 - إقامة وإصدار شهادات الإيداع وقرار منح المزايا.
 - التكفل بالملفات المرتبطة بالإدارات الحكومية والهيئات الممثلة داخل الشباك الوحيد وإيصالها إلى المصالح المختصة وصياغتها النهائية الجيدة.
 - تأسيس وتسجيل الشركات.
 - منح الموافقات والتراخيص بما في ذلك إصدار تراخيص البناء.
 - استقبال المستثمرين وتوجيههم.

4.1. الأمر 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006 المتضمن استحداث تشريع منظم للاستثمار يعدل ويتم الأمر 01-03:

وقد جاء هذا التعديل ليعطي مجالا واسعا لتعزيز الاستثمار، ومن الناحية التنظيمية فقد أصبحت كل المسائل المتعلقة بالاستثمار تخضع لثلاث مستويات أساسية، فعلى المستوى الاستراتيجي يبقى المجلس الوطني للاستثمار مخول بكل القضايا الإستراتيجية المرتبطة بالاستثمار، أما على المستوى السياسي أصبحت وزارة الصناعة وترقية الاستثمار مكلفة بإعداد السياسات والخطط الوطنية المتعلقة بالاستثمار ومتابعة تنفيذها، وعلى المستوى التنفيذي تبقى الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار تعمل من أجل تعزيز فرص الاستثمار المحلي والأجنبي، ونشير إلى أنه تم التأكيد مرة أخرى من خلال الأمر 06-08 على مبادئ أساسية أهمها:

- مبدأ حرية الاستثمار.
- إزالة كافة القيود الإدارية.
- ضمان حرية تحويل رأس المال والعوائد المترتبة عنه والتأكيد على عدم اللجوء للتأميم.
- مبدأ منح المزايا والحوافز المستحقة على الاستثمار.

2. المقومات الاقتصادية:

يتأثر الاستثمار بشكل مباشر بمختلف العوامل الاقتصادية، وضمن هذا الإطار حرصت الدولة الجزائرية من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي على توفير الظروف الاقتصادية المناسبة لتجسيد مختلف المشاريع الاستثمارية عن طريق تأهيل الاقتصاد الوطني وجعله أكثر تنافسية، حيث تشير الإحصائيات إلى تحسن الإطار الاقتصادي المحفز للاستثمار خلال الفترة 2001-2014، وذلك وفق ما يلي:

1.2. الاستقرار الاقتصادي:

تتمتع الجزائر باستقرار اقتصادي نتيجة الاستقرار السياسي الذي تعيشه البلاد بعد العشرية السوداء التي عانت فيها الجزائر من ويلات الإرهاب خلال العقد الأخير من القرن الماضي، وتتضح ملامح هذا الاستقرار من خلال تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية منها:

- تطور الناتج الداخلي الخام: تطور قيمة الناتج الداخلي في الجزائر، حيث تضاعف بحوالي أربع مرات خلال الفترة 2001-2014 ليرتفع من 4123 مليار دينار جزائري سنة 2000 إلى 15569 مليار دينار جزائري سنة 2013.
- تحسن معدل النمو الاقتصادي: حيث انتقل من 2% سنة 2001 إلى 3.2% سنة 2012، كما سجلت الجزائر معدل نمو مشجع خارج قطاع المحروقات قدر بـ 7.1% سنة 2012 مقابل 6.8% كمتوسط خلال الفترة 2005-2012
- انخفاض في إجمالي الديون الخارجية: تراجعت الديون الخارجية للجزائر إلى مستوى 3.9 مليار دولار أمريكي مقابل 30 مليار دولار أمريكي عام 2001
- ارتفاع احتياطي الصرف: ارتفع إجمالي احتياطي الصرف في الجزائر إلى 193 مليار دولار أمريكي سنة 2012 مقابل 18 مليار دولار أمريكي سنة 2001.
- تحسن في معدل البطالة والتضخم: سجلت الجزائر خلال الفترة 2001-2014 انخفاض محسوس في معدل البطالة حيث قدرت بـ 10% سنة 2011 مقابل 28.8% سنة 2000، في حين بقي معدل التضخم عند مستوى مقبول قدر بـ 4.5% سنة 2013.
- تكلفة موارد الطاقة: تعتبر تكلفة موارد الطاقة من كهرباء وغاز بمثابة فرصة حقيقية لمن يستثمر في الجزائر بالنظر لانخفاضها مقارنة بالعديد من دول المنطقة، حيث تتراوح تكلفة الغاز الطبيعي ما بين 0.18 إلى 0.37 أورو/ حراري، في حين تقدر تكلفة الكهرباء بـ 1.14 أورو / كيلواط ساعة للمتوسط.

2.2. حجم السوق المحلي ونموها:

يقارب عدد سكان الجزائر 40 مليون نسمة، ومع التحسن المسجل خلال الفترة 2001-2014 في دخل الأفراد حيث ارتفع نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام من 274711.69 دج سنة 2007 إلى 394395.2 دج سنة 2011، وهو ما يشكل حافز قوي لجذب الاستثمارات التي تتأثر بزيادة الطلب.

ومن ناحية أخرى فإن الموقع الجيوستراتيجي للجزائر المجاور للأسواق الأوروبية، الإفريقية والعربية يتيح فرصا أكبر للنفذ لمختلف الأسواق، الأمر الذي يعطي مجالاً أوسع للمستثمرين في الجزائر إلى تسويق منتجاتهم في مختلف الأسواق خاصة في ظل سعي الجزائر للانضمام إلى المنظمات الإقليمية والدولية المعنية بقضايا التجارة.

3.2. توفير البنية التحتية المناسبة:

تعتبر البنية التحتية المحفز الأساسي للنمو الاقتصادي الذي يشكل ركيزة أساسية من ركائز التنمية ويضمن استمرارية وكفاءة النشاط الاقتصادي، حيث أن توفر بنية تحتية متوافقة مع المعايير الدولية يسمح بتخفيض التكاليف، الأمر الذي يجعل المؤسسات تتمتع بقدرة تنافسية أكبر. وضمن هذا الإطار فقد حرصت الدولة الجزائرية من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي على تعزيز وتطوير شبكة البنية التحتية في الجزائر التي تطورت كثيرا خلال العقد الأول من القرن 21، حيث تحقق ما يلي:

- يبلغ طول شبكة الطرق في الجزائر 112039 كلم، أهمها الطريق السيار شرق-غرب الذي يربط شرق البلاد بغربها.
- يقدر عدد المطارات في الجزائر بـ 35 مطار من بينها 13 مطار دولي تتوزع بين مختلف مناطق البلاد.
- يتم حاليا العمل على تطوير شبكة السكك الحديدية التي يقدر طولها بـ 4200 كلم بما في ذلك جزء مكهرب، علما أن أشغال الانجاز جارية لتبلغ طول الشبكة 12000 كلم بحلول 2017.
- فيما يتعلق بالبنية التحتية البحرية فيقدر عدد الموانئ في الجزائر بـ 51 ميناء بحري من بينها 11 ميناء تجاري ومينائين للبتترول.

4.2. الحوافز الجبائية:

في إطار سعيها لتحفيز واستقطاب مختلف أنواع الاستثمار قدمت الجزائر العديد من التسهيلات والحوافز الجبائية المشجعة على الاستثمار، من أهمها:

- تخفيض الضريبة على أرباح الشركات بنسبة 15% و20% لفائدة كل من المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة في الولايات القابلة للاستفادة من مساعدة صندوق الهضاب العليا والمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة في الولايات القابلة للاستفادة من مساعدة صندوق الجنوب على التوالي. كما يتم تقليص الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات بنسبة 50% على الاستثمارات المتواجدة في كل من ولايات أدرار، اليزي، تندوف وتمنراست لمدة خمس سنوات.
- الإعفاء الدائم من الرسم على النشاط الميني والضريبة على أرباح الشركات بالنسبة لعمليات بيع السلع والخدمات الموجهة للتصدير.
- تقليص الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، حسب الحالة، لفائدة المؤسسات التي تستحدث مناصب شغل جديدة وتحافظ عليها، وطبق هذا الإجراء لمدة أربع سنوات ابتداء من 1 جانفي 2007.

- تمديد فترة الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات، من 03 إلى 05 سنوات لفائدة المؤسسات التي تستحدث أكثر من 100 منصب شغل عند انطلاق النشاط، وتمديد فترة الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات لمدة سنتين لفائدة المقاولين الشباب المؤهلين للاستفادة من صندوق دعم تشغيل الشباب الذين يلتزمون بتوظيف ثلاث مستخدمين على الأقل لمدة غير محدودة.
- تخفيض الرسم على النشاط المهني بنسبة 30% بخصوص عمليات البيع التي يقوم بها المنتجون والبائعون بالجملة والمتعلقة بالأدوية المصنعة محليا.

5.2. الحوافز المالية:

وفرت الدولة الجزائرية آليات متعددة لجذب وتحفيز الاستثمارات من خلال اتخاذ إجراءات فعالة فيما يتعلق بتوفير مصادر التمويل من خلال شبكة من البنوك والمؤسسات المالية المتخصصة التي تقدم تسهيلات وتحفيزات تصب في إطار دعم الاستثمار، كما يساهم صندوق الاستثمار الوطني بشكل فعال في تعزيز فرص الاستثمار حيث يمكن أن تصل نسبة مشاركته في المشاريع الاستثمارية إلى 34% وفيما يلي إشارة لأهم الحوافز المالية الممنوحة في مجال الاستثمار في الجزائر:

- تخفيض نسبة الفائدة للقروض الممنوحة من قبل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة تتراوح ما بين 0.25% و 1.5% حسب موقع المشروع.
- رفع الحد الأقصى للضمان المالي الممنوح من قبل صندوق الضمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 50 إلى 250 مليون دينار.
- تعزيز نظام التمويل البنكي التقليدي، من خلال تطوير صيغة الإيجار الموجه للمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة والتي توفر إطارا ملائما مع مزايا جبائية هامة لتمويل الاستثمارات الخاصة بسلع التجهيز.
- رفع المخصص المالي لصندوق الضمان للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من 20 إلى 40 مليار دينار.
- إنشاء صناديق للاستثمارات على مستوى الولايات تساهم في رأسمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ينشئها المقاولون الشباب.
- إقرار تخفيضات من قبل الخزينة على القروض التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية للمقرنين العقاريين الذين يشاركون في إنجاز برامج سكنية.
- دعم الخزينة لفوترة الكهرباء بخصوص النشاطات الاقتصادية خارج قطاع الفلاحة في ولايات الجنوب.
- منح قروض بدون فوائد تتباين وفق كلفة استثمار إنجاز المشروع تتراوح ما بين 20% و 25% بالنسبة للمشاريع التي لا تتجاوز تكلفتها 5 مليون دينار، كما تمنح قروض بدون فوائد تصل إلى نسبة 22% بالنسبة للاستثمارات التي تنجز في مناطق خاصة في ولايات الجنوب والهضاب العليا.
- منح قرض بنكي لا يتجاوز 70% من المبلغ الإجمالي للاستثمار.
- قيام الخزينة العمومية بوضع خط قرض طويل المدى بقيمة 100 مليار دينار قابلة للتجديد تحت تصرف البنوك العمومية لتمكينها من تمويل المشاريع التي يحتاج نضجها إلى فترة طويلة.
- إطلاق شركات عمومية للبيع الإيجاري ابتداء من مارس 2011 بغية تخفيف تكاليف بيع التجهيزات بالإيجار لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الراغبة في اللجوء إلى هذا الجهاز.

III. معوقات الاستثمار الحقيقي في الجزائر:

بالرغم من أهمية الاستثمار الخاص في الاقتصاد الوطني، والاهتمام الذي توليه له السلطات العمومية ولتطويره، إلا أن هذه المؤسسات لازالت تواجه العديد من المعوقات التي تعترض سبيل عملها وتطورها، ورغم ما حققته المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص في مجال النمو والمساهمة في التنمية الوطنية وفي تكوين الناتج الداخلي الخام، إلا أنها لم تحظ بعد بالعناية الكافية في معالجة العوائق التي تعترضها، والتي تختلف حسب درجة شدتها وارتباطها بمراحل نمو المؤسسة المختلفة، فنجد:

1. العراقيل الإجرائية (الإدارية والقانونية):

يتسم المحيط التنظيمي للنشاط الاستثماري الخاص في الجزائر بعراقيل إدارية تتمثل خاصة في: تعقد القوانين والإجراءات التنظيمية، قلة الإحاطة بالقوانين السارية وعدم الشفافية واحترام النصوص، الأمر الذي يجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير قادرة على التصدي للمظاهر السلبية التالية:

- البيروقراطية الإدارية والإجراءات المعقدة التي تتطلب العديد من الوثائق والجهات التي يجب الاتصال بها، مما يجعل المحيط الإداري غير مساعد من جراء بطء العمليات ونقص الإعلام، وكذا ازدواجية الوثائق المطلوبة، فعلى سبيل المثال: "يستدعي الحصول على سجل تجاري وقتا طويلا وتقديم أكثر من 18 وثيقة، والمدة اللازمة لتطبيق الإجراءات الإدارية لإقامة مشروع تزيد عن ثلاثة أشهر، والمدة المتوسطة

لانطلاق المشروع في مرحلة التشغيل تصل إلى خمس سنوات". إذن فمشكل البيروقراطية يشكل أكبر حاجز تتحطم عليه إرادة الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة الصناعية.

- عدم وجود استقرار في القوانين والتشريعات التي تحكم وتنظم سير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ونقص في تطبيق النصوص من طرف الهياكل المعنية مثل: البنوك، الإدارات العمومية، الصناديق الوطنية... الخ.
- نظام قضائي ثقيل ومعرقل، ونقص خبرة القضاة خاصة من الناحية التجارية.
- ضعف المستوى التكويني للإطارات الإدارية فهي لا تتماشى مع الأنظمة الحديثة لإدارة الأعمال واقتصاد السوق والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نتيجة غياب سياسة تكوينية واضحة وممنهجة لفئة الإطارات.
- نقص خبرة مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجال الإداري والمالي وحتى الإمكانيات، وتمتاز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بأنماط تسيير أقل من الحد الأدنى الذي يتطلبه اقتصاد تسوده المنافسة مع غياب تأهيل فعال وسريع لها.

2. العراقيل المرتبطة بالعقار الصناعي:

يعد الحصول على العقار المناسب أحد المشاكل الأساسية لتوطين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بسبب:

- صعوبة الحصول على عقد للملكية أو عقد إيجار بالرغم من أهميته للحصول على التراخيص الأخرى كالقرض البنكي والامتيازات الأخرى مثلا، بسبب عدم تحرر سوق العقار بشكل يحفز على الاستثمار لحد الآن، ولغياب سلطة اتخاذ القرار حول تخصص الأراضي وتسيير المساحات الصناعية.
- التمييز بين القطاع العام والخاص في مجال تملك أو كراء العقارات حيث تبقى الأولوية دائما للقطاع العام، وهو ما يتناقض مع النصوص التشريعية.
- أغلبية العقارات الاستثمارية غير مستعملة فهي تبقى حكر لمؤسسات عمومية مفلسة أو أملاك خاوص يحتفظون بها من أجل المضاربة.
- عدم وجود سعر محدد للمتر المربع الواحد أو سعر مدعم خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتشجيعها للحصول على عقار.
- التوزيع غير العادل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين المناطق الحضرية والنائية يصعب من عملية الحصول على عقار لإقامة المشروع لما تتميز به المناطق الحضرية من كثافة سكانية كبيرة تقلل من مساحة الأراضي الصناعية.

3. عراقيل جبائية وجمركية:

من الملاحظ أن الجبائية والأعباء الاجتماعية معيقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رغم إجراءات التخفيف المنتهجة، وتظهر هذه العوائق على مستوى:

- فرض ضريبة إضافية خاصة على الإنتاج الوطني.
- اشتراكات أرباب العمل فيما يخص الضمان الاجتماعي للأجراء وغير الأجراء مرتفعة تثقل كاهل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- نسب الضرائب والرسوم المقتطعة على أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال مرحلة الاستغلال تؤدي إلى ارتفاع الضغط الجبائي الذي كان من نتائجه توقف العديد منها عن النشاط.
- صعوبات جمركية نتيجة الإجراءات المتخذة من طرف الإدارة الجمركية التي لم تتكيف مع القوانين والآليات الجمركية الدولية.
- ارتفاع الضغط الجبائي بسبب تطبيق الرسم الإضافي الخاص، يؤدي إلى ارتفاع سعر تكلفة المنتوجات المصنعة الناتجة عن إعادة تقييم الأموال الثابتة والمواد الأولية المستوردة الناتجة عن انخفاض قيمة العملة، وكذلك كساد الإنتاج المصنع محليا الراجع إلى انخفاض القدرة الشرائية والمنافسة الغير مشروعة في كثير من الأحيان للإنتاج المستورد.

إن الأعباء الضريبية التي تتحملها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تساعدها بأي حال من الأحوال على العمل الإنتاجي، بل تؤدي إلى تنامي العديد من الأنشطة الموازية التي تصب في خانة التهرب الضريبي، زيادة على ذلك فإن النظام الجمركي يشكل أحد العقبات التي تعيق نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نظرا لما يتميز به من بيروقراطية كبيرة. وبما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في التنمية وإنشاء مناصب عمل بشكل فعال، فهي تساهم في تطوير الاقتصاد دون الحاجة إلى اقتطاع الضرائب والرسوم الجمركية على أنشطتها، وربما تكون سياسة الإعفاء الشامل من الضرائب والرسوم الجمركية أكثر فعالية لضمان نموها وتطورها.

4. عراقيل مالية:

إن البنوك الجزائرية لا تلعب دورها الاقتصادي في تمويل المشاريع الاستثمارية حيث تحولت إلى مجرد شبابيك فقط، مع غياب العلاقة بينها وبين المتعاملين الاقتصاديين. خاصة المستثمرين فهي لا تتعامل إلا مع المستوردين، ولعل تفسير ذلك يكمن في:

- غياب بنك استثمار متخصص ومجهز للتعامل مع الخطر وتقديره، مما يؤدي إلى تكوين دائرة مفرغة من الجانب الكمي. ففي وسط اقتصادي كالجزائر تطبعه مجموعة مؤسسات محدودة المردودية ومهددة بالإفلاس، ولا يشجع فيها النشاط المنتج بسبب عقبات إدارية متعددة، تتخذ

- البنوك طبيعيا موقفا انتهازيا لتفادي الخسائر قدر الإمكان مع تقليص الكتلة المالية الموفرة للتمويل الصناعي، وتفضيل قطاعات أضمن كالقروض العقاري، وتمويل عمليات التجارة الخارجية، واستمرار هذه الوضعية سيكرس سياسة تضييق القروض لدى البنوك.
- ترسخ تقاليد لدى البنوك تهتم بالضمانات التي يمنحها المقترضون بدل الالتفات إلى مردودية المشروع ذاته، أي أن الأسباب التي وضحتها سابقا (عدم فعالية المؤسسات) تجعل البنك يتفقد باحتراس وحذر متزايدين كل طلبات القروض، ليتأكد من أن أصحابها يملكون ما يؤهلهم للسداد في حالة الإفلاس. هكذا تتولد دائرة مفرغة ثانية من الجانب النوعي هي الأخرى مرهقة للقروض، فالزبون يعلم أن البنك لن يعتني بنوعية مشروعه بقدر اهتمامه بتوفر الضمانات الحقيقية، فينكب المستدين على إبرازها بدل تصميم مشروع مقبول ومقنع. والبنك من جهته سيظهر جدارته في تقويم الضمانات الحقيقية على حساب الاعتبار الصحيح للعناصر الفعلية للمشروع، فتتضاءل شيئا فشيئا كفاءته في تقدير الخطر الصناعي على المدى المتوسط، وينكسر رد فعله عندما يهمل طالبا القروض الدقة في تحضير الملفات التقنية والمالية لعلمهم أنها لا تشكل عنصرا جوهريا لنيل القرض. ولكن تاريخيا لم تنجح المشاريع الممولة حسب هذا المنطق، ولم تسترجع البنوك أموالها نظرا لاختلال النظام القضائي.
 - الموارد المالية المشككة غالبا من التوفير القصير المدى (أقل من سنة) لا تسمح بتغطية القروض الطويلة المدى الممنوحة للمستثمرين (من 5 إلى 7 سنوات).
 - نضيف لذلك التأخر في دراسة وتحليل المشاريع التي تتطلب مدة تتجاوز عادة السنة، وذلك بسبب انعدام الخبرة المصرفية المعنية، وتعدد الأطراف الداخلية المكلفة بمعالجة الملفات.
- يبدو أن القطاع المصرفي الذي تسيطر عليه البنوك العمومية بنسبة 95% من إجمالي أصول النظام المصرفي، يعاني من بعض الصعوبات لدعم الانطلاقة الاقتصادية المرهونة باستثمار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجالات الإنتاج والخدمات، ومجالات مبتكرة مرتبطة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال. حيث يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في غالب الدول المتطورة، والاقتصاديات المتحولة لاقتصاد السوق مثل الجزائر محرك القيمة والشغل، نظرا للمزايا التي تتميز بها هذه المؤسسات من روح المبادرة، قدرة اتخاذ القرار السريع، حجم صغير يسهل التأقلم، مرونة التكيف مع تطورات الأسواق والتكنولوجيا، تنظيم داخلي لين، إطارات وعمال في تحفيز دائم، وتنافسية بفضل عمليات إعادة التأهيل.
- ولكن أول عقبة تتوقف أمامها PMI/ PME في الجزائر هي التمويل، خاصة منه المتوسط المدى الموجه نحو الاستثمارات الإنتاجية. قد يكون اللوم مقسما بين البنوك والزبائن فالمسؤولية مشتركة، والحلول تكون صعبة في حالة القرض لأن النقص عند أطراف يقابله مباشرة رد فعل سلبي من قبل أطراف أخرى، وتنشأ حلقات مفرغة لها عواقب سيئة على كافة اقتصاد البلاد.

1.4. تحفظات البنوك العمومية:

هذه الأخيرة متخوفة دائما من تمويل PMI/ PME للأسباب التالية:

- جهل نسبي لعالم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمؤسسة الخاصة وأهميتها الاقتصادية والاجتماعية، فالبنوك العمومية متحفظة لخوض أي خطر تسمي تقديره مع الزبائن، ربما لنقص المعلومات الكافية بالجزائر عن واقع المؤسسة نفسها، ربما لحجمها المحدود أو لانتمائها للقطاع الخاص، أي دون ضمانات حكومية رغم الإشادة بفعاليتها في الخطاب الرسمي.
 - التعود على التعامل مع مؤسسات عامة دون مخاطر.
 - تقدير سلبي لمخاطر PMI/ PME في غياب طرق حديثة للتحليل الاقتصادي المعمق.
 - تقليص متواصل خلال لنسب الفائدة المأخوذة عن قروض المؤسسات، مما يجعلها غير مغرية في تعاملها مع البنوك.
- وعليه تظهر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للبنوك كمغامرة تبتلع الأموال فقط، وسوء التفاهم المتبادل بين البنك والمؤسسة يمكن استدراكه إذا حاول كل طرف معرفة الآخر.

2.4. نقائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعرف المؤسسات الجزائرية الخاصة هي كذلك نقائص تبرر جمود البنوك نحوها، ونذكر منها:

- محاسبة واهية وضبابية في تقييد حسابات المؤسسات.
- نقص الضمانات إلا ما يتعلق منها بالأموال والتي يصعب توظيفها.
- حسابات ضريبية بعيدة عن الواقع الاقتصادي للمؤسسة.
- جهل بالتكاليف.
- غياب خريطة الأعمال.
- غياب مخطط التمويل.
- ضعف طاقات التسيير الراشد خاصة في المجال المالي.

فلا بد من معالجة هذه النقائص حتى تتمكن هذه المؤسسات من استدراك الخلل، وتسوية العلاقة مع البنك بتقديم ملفات مقبولة الاعتماد البنكي.

5. عراقيل مختلفة: تتعرض المؤسسات الخاصة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لعدة عراقيل مختلفة منها ما يفرزها محيطها الداخلي وأخرى ناتجة عن محيطها الخارجي، نلخص أهم هذه العراقيل في:

- نقص تمويل الجهاز الإنتاجي من جراء الانفتاح الاقتصادي، خاصة بالمواد الأولية المستوردة اللازمة للإنتاج والتي كانت تضمن استردادها المؤسسات العمومية باحتكارها للتجارة الخارجية.
- اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنماط تسيير لا تتماشى ومتطلبات الاقتصاد التنافسي، حيث تشكل الجودة الشرط الأساسي للنشاط الاقتصادي، فنجد مثلا أن غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تفرق بين الحساب البنكي الشخصي للمسير المالك وحساب الشركة مما ينجر عنه الخلط في النفقات المنزلية ونفقات المؤسسة، وزيادة على ذلك تطبيق تلك المؤسسات محاسبة تقليدية لا تقوم بإجراء عمليات الجرد الدوري.
- نمو وتطور القطاع الغير رسمي والمتمثل في أنشطة كثيرة كالسوق الموازية والمداخيل الطفيلية.
- مشاكل البنية التحتية حيث رغم الانجازات المحققة مازالت شبكة الطرقات ضعيفة وتوجد الكثير من مناطق البلاد - إلى غاية يومنا هذا - في عزلة شبه تامة عن بقية المناطق الأخرى وخاصة في الجنوب.
- عدم فعالية أساليب التكوين وخاصة في ميدان التقنيات الحديثة للتسيير واقتصاد السوق، إدارة الأعمال وتسيير المنتج وكذا تقنيات البيع والتصدير.
- غياب المعلومة الحقيقية الاقتصادية والتجارية ويتمثل هذا في:
 - بنك معطيات إحصائية من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والهيئات المعنية.
 - معطيات عن السوق الوطنية والجهوية والداخلية وحتى الخارجية.
 - معلومات عن التطبيقات التجارية للمتعاملين.
 - معلومات عن نوعية الاستثمارات المختارة.
 - ضعف استعمال الانترنت في ميدان عالم الأعمال.
- غياب أجهزة تبادل وتحليل المعلومة الاقتصادية وتحديثها مع المراكز والأجهزة التي تعمل في نفس المجال والمعنية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك عدم توفر وحدات معلومات متخصصة لدى الفرق التجارية والصناعية.
- المستوى التكنولوجي غير المناسب، إذ تعمل جل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بألات قديمة، مما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف وعدم انتظام الإنتاج وانخفاض الجودة، وكذا صعوبة تدبر قطع الغيار في الوقت المناسب.
- قصور الجهود التسويقية إذ تفتقر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على الوعي التسويقي، وتعاني من نقص كفاءات رجال البيع، كما تنقصها الإمكانيات المادية للإنفاق على الترويج وتنشيط المبيعات.
- غياب التنسيق بين فعاليات القطاع الخاص والمؤسسات الحكومية القائمة على دعم وتوجيه الأنشطة الإنتاجية (الصناعية) المحلية، الأمر الذي يضيع عليها فرصة تحقيق أعلى قدر ممكن من الاستفادة من هذا البرنامج.
- ضعف قدرات هذه المنشآت الذاتية في تعزيز مفهوم الترابط والتشابك الصناعي فيما بينها من جهة وبين المؤسسات الكبيرة من جهة أخرى لتجسيد مفهوم التعاقد من الباطن.
- غياب ثقافة التسيير والروح المقاولة لأن الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مؤسسات عائلية.
- غياب التعاون وتبادل المعلومات بين مراكز البحث العلمي والجامعات من جهة، وبين المؤسسات الخاصة الصغيرة والمتوسطة من جهة أخرى.

الخاتمة:

إن مناخ الاستثمار في الجزائر، رغم الجهود التي قامت بها الدولة لتحسينه في ظل برامج الإنعاش الاقتصادي، لا يزال يحتل المراتب الأخيرة في التقارير التي تصدر عن الهيئات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرها. فلا تزال هناك العديد من العراقيل التي تحبط أي قرار استثمار سواء كان محلي أو أجنبي للاستثمار رغم أن التخلص من التبعية لقطاع المحروقات أصبحت حتمية لا بد منها خاصة في ظل تراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية.

ورغم التحسن الطفيف في الاستثمارات الخاصة المحلية عبر إنشاء العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنها تبقى بعيد جدا عن ما هو مأمول، وعن حاجة الاقتصاد الوطني إلى مثل هذه المشاريع لتوفير مناصب عمل وتكوين نسيج صناعي يعمل على الأقل على تلبية الاحتياجات

المحلية للتخفيف من فاتورة الواردات، خاصة في ظل تراجع إيرادات الدولة من العملة الصعبة. ولكن التساؤل هل ستستمر الدولة في تقديم نفس التسهيلات أم أن تراجع مداخيلها بالعملة الصعبة بفعل تراجع أسعار البترول سيساهم في تدهور الوضع أكثر؟
الهوامش:

1. برامج الإنعاش الاقتصادي هي عبارة عن سياسة مالية أو ميزانية توسعية تتمثل في صياغة وتنفيذ برامج استثمارات عمومية ضمن إطار سياسة الإقلاع الاقتصادي وتحفيز حركية الاستثمار والنمو من جديد. وقد اعتمدت هذه البرامج في الجزائر من أجل تدارك التأخر التنموي الكبير الذي سببته مختلف الأزمات التي لحقت بالجزائر منذ الثمانينات وكانت سببا مباشرا في حصول ركود شامل مس مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني. ومن الناحية النظرية فان برامج الإنعاش الاقتصادي تستند على الأسس الفكرية للتوجهات الكينزية التي تنادي بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال تعزيز الإنفاق الحكومي الذي يمثل مكون أساسي من مكونات الطلب الفعال، الذي يعتبر المحدد الرئيسي لتحقيق توازن الاقتصاد وخاصة في الدول التي تعاني من ركود اقتصادي. حيث تسمح آلية تعزيز الإنفاق الحكومي في تحفيز الاستثمار بما يؤدي إلى تحقيق نمو في الاقتصاد الوطني وامتصاص معتبر من حجم البطالة، وفي هذا الإطار فان برامج الإنعاش الاقتصادي تعتمد على عدد من السياسات المتمثلة أساسا في: التحويلات الاجتماعية المدفوعة للأفراد قصد زيادة الدخل وتحفيز الطلب كمنح البطالة والمساعدات الاجتماعية المختلفة والدعم الموجه للسلع ذات الاستهلاك الواسع، الإنفاق العمومي الكلي (استهلاكي واستثماري) الذي يحفز بدوره الطلب الكلي للإنتاج، مشاريع الأشغال الكبرى التي تقوم بها الدولة من خلال مشاريع البنى التحتية التي تمنح فرص حقيقية لتوفير مناصب شغل دائمة ومؤقتة، مباشرة وغير مباشرة، تخفيض العبء الضريبي على الشركات المنتجة مما يشجع على الاستثمار الخاص (علام عثمان، واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى العربي الأول: "العقود الاقتصادية الجديدة لبن المشروعية والثبات التشريعي"، يومي 25-28 جانفي 2015، بشرم الشيخ- مصر)
2. علام عثمان، واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى العربي الأول: "العقود الاقتصادية الجديدة لبن المشروعية والثبات التشريعي"، يومي 25-28 جانفي 2015، بشرم الشيخ- مصر
3. رايس حدة، كرامة مروة، تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية - دراسة حالة-، مجلة أبحاث اقتصادية، جامعة بسكرة، العدد 12/2012، ص ص 66-72
4. Ordonnance n° 01- 03 du 20 aout 2001 relative au développement de l'investissement
5. الموقع الإلكتروني للوكالة: <http://www.andi.dz>
6. بلعوج بولعيد، معوقات الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد 4، ص 44
7. وصاف سعدي، قويدري محمد، واقع مناخ الاستثمار في الجزائر بين الحوافز والعوائق، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس بسطيف، العدد 08/2008، ص ص 40-41
8. للمزيد من التفصيل أنظر/ حسابات الناتج الداخلي الخام، الديوان الوطني للإحصائيات، تاريخ الاطلاع 10/11/2014، على الموقع: http://www.ons.dz/IMG/pdf/PIB_SCN_aff2000-2013.pdf
9. ¹ البيانات الخاصة بالدين الخارجي واحتياطي الصرف مستخرجة من بيانات الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، تاريخ الاطلاع 02/01/2015، على الموقع: <http://www.andi.dz/index.php/ar/raisons-pour-investir>
10. الديوان الوطني للإحصائيات، تاريخ الاطلاع 02/01/2015، على الموقع: http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH2-EMPLOI_arab.pdf
11. الديوان الوطني للإحصائيات، إحصائيات المجمعات الاقتصادية، تاريخ الاطلاع: 02/02/2015، على الموقع: <http://www.ons.dz/IMG/pdf/qqagregatat07-11.pdf>
12. هناك أسواق حدودية مهمة يمكن النفاذ إليها باعتبار أن الجزائر دولة حدودية مع كل من تونس، ليبيا، النيجر، مالي، المغرب، موريتانيا،
13. انضمام الجزائر إلى اتفاقية المنطقة العربية للتبادل الحر، التوقيع المرتقب على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، والعضوية المرتقبة في منظمة التجارة العالمية.
14. الموقع الإلكتروني للوكالة الوطنية لترقية الاستثمار على الرابط: <http://www.andi.dz/index.php/ar/raisons-pour-investir>
15. للمزيد من التفصيل عن الحوافز المالية والجبائية الممنوحة للاستثمار في الجزائر انظر الموقع الإلكتروني للوكالة الوطنية لترقية الاستثمار على الرابط: <http://www.andi.dz/index.php/ar/mesures-d-appui-au-financement-des-entreprises>

16. Ministère de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat : Actes des assises nationales de la PME, janvier 2004, p 43- 48
17. مهدي ميلود، دور التمويل الإسلامي في تفعيل عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية مع التركيز على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني حول إصلاح المنظومة البنكية، المركز الجامعي بشار، يومي 24 و 25 أبريل 2006.
18. صالح صالح، أساليب تنمية المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 14 / 03، 2004، ص 14
19. Ministère de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat , op cit, pp 46-47
20. إجراءات التخفيف المقصود بها إما الإعفاء التام من الضريبة مثل VF الدفع الجزائي أو خفض من معدلها بنسبة معينة مثل ما حصل مع TVA الرسم على القيمة المضافة أو IBS الضريبة على أرباح الشركات.
21. سليمان ناصر، عواطف محسن، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات: المعوقات والحلول، بحث مقدم في الملتقى الدولي الأول: تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر، يومي 28 و 29 أكتوبر 2014، بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة المسيلة-الجزائر
22. لوتشيو غيراتو، "الدائرة المفرغة المزدوجة للبنك مع القرض"، مجلة بعثة اللجنة الأوروبية بالجزائر، العدد الرابع، أكتوبر/ نوفمبر 2004، ص 4
23. رضا حماني، "النظام المصرفي الجزائري حصيلة متناقضة وغير متساوية"، مجلة بعثة اللجنة الأوروبية بالجزائر، العدد الرابع، أكتوبر/ نوفمبر 2004، ص 9
24. يوسف قريشي، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: دراسة ميدانية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص ص 83-84
25. محمود المرسي لاشين، تجربة جمهورية مصر العربية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 03/ 2004، ص 119

برنامج التأهيل الوطني (2010-2014) كمدخل للرفع من تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

- د. وهاب نعمون، أستاذ محاضر قسم " أ " ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة 08 ماي 45 قالمة
namouneouahab@gmail.com.
- وداد بورصا، أستاذ مساعد " أ " ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 45 قالمة، wbouressace@hotmail.fr

المقدمة:

إن إتجاه العالم المعاصر نحو زيادة القدرة التنافسية سواء على مستوى المؤسسات أو على مستوى فروع النشاط أو على مستوى الدول، جاء كضرورة ملحة من أجل ضمان استمرار المؤسسات المحلية داخل السوق، من خلال اكتساب مقومات التنافس الأساسية للبقاء في الأسواق، من هنا تظهر الحاجة إلى تأهيل المؤسسة الاقتصادية بصفة عامة والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية بصفة خاصة، والحد من الصعوبات والعراقيل التي تواجهها، خاصة من خلال توفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذها، وهذا ما يقودنا إلى طرح وصياغة الإشكالية الرئيسية لهذا البحث على النحو التالي: كيف يساهم البرنامج الوطني للتأهيل (2010-2014) في الرفع من تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية؟ ومن أجل التدقيق والإحاطة بالتساؤل الأساسي تم صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟
- فيما تتمثل إنجازات البرنامج الوطني للتأهيل (2010-2014)؟
- هل تمكن البرنامج الوطني للتأهيل (2010-2014) أن يرفع من تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية؟

1. أهمية البحث

تتضمن أهمية البحث في دراسة ظاهرة اقترنت بالإصلاحات الاقتصادية الأخيرة التي يشهدها الاقتصاد الوطني، خاصة في إطار الانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة وسريان تنفيذ اتفاق الشراكة الأوروبية الجزائرية، حيث ترتب عنها العديد من الآثار والانعكاسات التي تستدعي انفتاح الحدود الاقتصادية وتحرير التجارة الخارجية مما يزيد من حدة المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية، ومن هنا تكتسب برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية أهمية خاصة.

2. أهداف البحث

نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف، أهمها:

- إعطاء المفاهيم الأساسية حول التنافسية وتأهيل المؤسسات الاقتصادية:
- التعرف على البرنامج الوطني للتأهيل (2010-2014) الذي تبنته الدولة الجزائرية.

3. منهج وأدوات البحث

انطلاقا من طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى إليها تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي حيث يتم وصف الظاهرة كما هي موجودة في الواقع والتعبير عنها كما وكيفا، بالإضافة إلى وصف جميع العوامل والمتغيرات التي تلعب دورا أساسيا فيها ومن ثم العمل على تحليل المعلومات المجمعة سواء من خلال البحث المكتبي، أو مواقع الويب، كل هذا وفقا لإحصائيات معينة، اعتمدنا عليها في إعداد هذه المقالة وهذا بناء على: نشرات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادرة عن وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار.

4. محاور الدراسة:

بغرض الإحاطة الشاملة بالموضوع والوصول إلى الاستنتاجات ذات الصلة، ويهدف التحقق من الفرضيات تم تقسيم المقال إلى المحاور

الآتية:

المحور الأول: مفاهيم حول تأهيل و تنافسية المؤسسات الصغير والمتوسطة

1. مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
2. مفهوم تنافسية المؤسسات
3. مفهوم تأهيل المؤسسات ومراحلها
4. واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

المحور الثاني: أثر برنامج التأهيل الوطني (2010-2014) على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1. تقديم للوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPME)
2. البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2010-2014)

3. إنجازات برنامج التأهيل الوطني الجزائري (2010-2014)

المحور الأول: مفاهيم حول تأهيل و تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1. مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

اختلف الدارسون والكتاب في إيجاد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نظراً لاختلاف معايير التصنيف من منطقة لأخرى ومن دولة لأخرى، ومن هذه التعاريف نذكر ما يلي:

عرفت " إدارة المشروعات الصغيرة " في الولايات المتحدة الأمريكية المشروع الصغير بأنه المنشأة التي تملك وتدار بشكل مستقل ولا يكون لديها القدرة على السيطرة (الهيمنة) في مجالها، وحجم مبيعاتها السنوي قليل نسبياً، ويعمل بها عدد قليل من العاملين بالمقارنة بالشركات الأخرى في نفس الصناعة.

أما الإتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد قام سنة 1996 بتاريخ 03 أبريل بإصدار تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن توصيات المفوضية حسب التعليمات CE/280/96 والذي عدل في ماي 2003. والجدول التالي يلخص هذا التعريف بعد تعديل ماي 2003.

الجدول رقم (09): تعريف الإتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد تعديل ماي 2003.

نوع المؤسسة	عدد العمال	المعايير الكمية رقم الأعمال (مليون يورو)
المؤسسات المصغرة	أقل من 10	أقل من 2.
المؤسسات الصغيرة	أقل من 50	أقل من 10.
المؤسسات المتوسطة	أقل من 250	أقل من 50.

Source: le guide des services bancaires aux PME (services conseil de l'IFC/accès au financement), rapport de la société Financière internationale (IFI), groupe de la banque mondiale, en collaboration avec le Japon, Hollande, et le Norvège, éditions IFC, 2009, p 68.

أما التعريف المعتمد بالجزائر:"حسب القانون رقم 18_01 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق - ل 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يعرف في مادته الرابعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (مهما كان وضعها القانوني) بأنها مؤسسات إنتاج السلع والخدمات تشغل من 1 إلى 250 شخص، ولا يتجاوز رقم أعمالها ملياري دينار جزائري أو لا يتعدى إجمالي حصيلتها السنوية 500 مليون دينار جزائري، وهي تحترم معايير الاستقلالية ، ويقصد بهذا التعريف:

-الأشخاص المستخدمون: عدد الأشخاص الموافق لعدد وحدات العمل السنوية، بمعنى عدد العاملين بصفة دائمة خلال سنة واحدة، أما العمل المؤقت والعمل الموسمي فيعتبران أجزاء من العمل السنوي والسنة التي يعتمد عليها هي تلك المتعلقة بأخر نشاط محاسبي مقفل -حدود تحديد رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة: هي تلك المتعلقة بأخر نشاط مقفل مدته 12 شهرا.

100 فما أكثر من قبل مؤسسة- / المؤسسة المستقلة: هي كل مؤسسة لا يمتلك رأس مالها بمقدار 25 أو مجموعة مؤسسات أخرى، وتعرف المؤسسة المتوسطة أنها تشغل ما بين 50 إلى 250 شخصا، ويكون ويكون) رقم أعمالها ما بين مائتي (200) مليون و ملياري دينار أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائة (100) وخمسمائة (500) مليون دينار، وتعرف المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 49 شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مائتي (200) مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مائة (100) مليون دينار، أما المؤسسة المصغرة فهي تشغل من عامل (1) إلى تسعة (9) عمال وتحقق رقم أعمال أقل من عشرين مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية عشرة ملايين دينار "

2. مفهوم تنافسية المؤسسات

نذكر أهم التعاريف المقدمة للقدرة التنافسية على مستوى المؤسسة:

- التعريف البريطاني: تعرف القدرة التنافسية على مستوى المؤسسة في "بريطانيا" على أنها " القدرة على إنتاج السلع والخدمات بالتنوع الجيدة وبالسعر المناسب وفي الوقت المناسب، وهذا يعني تلبية حاجات المستهلكين بشكل أكثر كفاءة من المؤسسات الأخرى".
- يتمحور التعريف البريطاني حول قدرة المؤسسة على تلبية رغبات المستهلكين المختلفة، وذلك بتوفير سلع وخدمات ذات نوعية جيدة وجودة عالية بالسعر المناسب وفي الوقت المناسب حتى تستطيع من خلالها النفاذ إلى الأسواق الدولية.

ثانيا. تعريف اللجنة الرئاسية الأمريكية: ترى هذه اللجنة بأن المؤسسة التي تملك قدرة تنافسية هي تلك " المؤسسة التي يمكنها أن تقدم المنتجات النوعية، وبتكلفة منخفضة مقارنة مع منافسيها المحليين والدوليين، وبما يضمن تحقيق المؤسسة للربح طويل المدى وقدرتها على تعويض العاملين بها وتوفير عائد للمالكين"، اعتمدت هذه اللجنة في تحديد مفهوم القدرة التنافسية من منظور الربحية حيث اعتبرت المؤسسة التنافسية هي

المؤسسة القادرة على تحقيق الأرباح التي تكون في الغالب أعلى من متوسط الأرباح المحققة في قطاع النشاط الذي تنتهي إليه المؤسسة. وأن تستمر في ذلك على المدى الطويل وهذا مرتبط كثيرا بتدنية تكاليف الإنتاج ونوعية المنتجات دون أن يكون ذلك على حساب الأرباح طبعاً.

"Michael Porter" ثالثاً. تعريف "مايكل بورتر

يرى هذا الأخير أن القدرة التنافسية للمؤسسة تنشأ أساساً " من القيمة التي باستطاعة مؤسسة ما أن تخلقها لزيائتها، إذ يمكن أن تأخذ شكل أسعار أقل بالنسبة لأسعار المنافسين وبمناقصات متساوية، أو بتقديم منافع متفردة في المنتج تعوض بشكل واسع الزيادة السعرية فيه"، أي أن المؤسسة التي تملك قدرة تنافسية بالنسبة "لمايكل بورتر" هي التي تتميز بقدرتها على:

- إنتاج أو بيع نفس المنتجات بسعر أقل من المنافسين، هذه الميزة تنشأ من قدرة المؤسسة على تقليل التكلفة مع المحافظة على مستوى من الجودة والربح؛

- إنتاج منتجات وتقديم خدمات فيها شيء ما له قيمة مرتفعة من وجهة نظر المستهلك (جودة أعلى، سعر أقل، خدمات مابعد البيع...) بحيث تنفرد به المؤسسة عن منافسيها.

من خلال التعاريف السابقة يمكننا القول بأن المؤسسة التي لها قدرة تنافسية هي تلك المؤسسة التي تعمل على إنتاج قيم ومنافع للعملاء أعلى مما يحققه المنافسون ما يسمح لها من النفاذ إلى الأسواق العالمية من جهة كما تؤكد على حالة من التميز والاختلاف فيما بينها ومنافسيها من جهة أخرى.

3. مفهوم تأهيل المؤسسات ومراحلها

أولاً: تعريف تأهيل المؤسسات

لقد تعددت التعاريف التي أعطيت لمفهوم التأهيل لكن جلها تنصب في تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية لمواكبتها تغيرات السوق والتطورات التكنولوجية والتقنية، لذا سنحاول تقديم أهمها:

تعريف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية:

عرفت "منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية" التأهيل بأنه عبارة عن " مجموعة من الإجراءات التي وضعت خصيصاً للدول النامية التي تمر بمرحلة انتقال من أجل تسهيل اندماجها ضمن الاقتصاد الدولي الجديد والتكيف مع مختلف التغيرات العالمية." وحسب هذه المنظمة يهدف التأهيل إلى ترقية قطاع صناعي تنافسي وتطويره ليصبح ذا قدرات وكفاءات تنافسية، ويشترط في ذلك:

- القيام بفترات انتقالية ضرورية من أجل السماح للمؤسسات من امتلاك الوقت الكافي للتكيف مع الانفتاح الكلي على السوق (اتفاق الشراكة الموقع مع الاتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي، ينص صراحة على التدرج في التحرير)؛
- لتفادي أثر التفكك الصناعي يجب أن يقوم البلد بمناقشة الحكومة مع المتعاملين الاقتصاديين من أجل إيجاد إجراءات مرافقة ومساعدات ملائمة؛
- كل مؤسسة يجب أن تعمل على بذل جهود التكيف اللازم، والالتزام ببرنامج تأهيل للوصول إلى مستوى أدنى من التنافس والعمل من أجل الحفاظ عليه.

تعريف " N. Douglace " يرى " نورث دوغلاس" بأن التأهيل "عملية معقدة وتأخذ وقتاً طويلاً حيث أنها تتضمن مؤسسات القطاعين العام والخاص إضافة إلى المؤسسات الحكومية المساعدة، وهو يتطلب تغيير في الأفكار والسياسات والقوانين والمفاهيم والإجراءات، وعلى الدولة أن تضع خطة متوازنة واضحة وصريحة من أجل إيجاد أنجع السبل لتمويل هذا البرنامج".

كما يعرف برنامج التأهيل بأنه مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات قصد تحين موقع المؤسسة في إطار الاقتصاد التنافسي أي أن تصبح لها هدف اقتصادي ومالي على المستوى الدولي، وبرامج التأهيل لا يمكن تحقيقها إلا من خلال تبني المؤسسة في حد ذاتها لإجراءات وإصلاحات داخلية تخص التنظيم والإنتاج والاستثمار والتسويق .

متطلبات عملية التأهيل:

قبل القيام بعملية التأهيل، يجب على الهيئات المعنية بهذه العملية، أن تعي متطلباتها وذلك بهدف وضعها في المسار الصحيح، لذا سنحاول تقديم أهم هذه المتطلبات في ما يلي:

التخطيط الاستراتيجي: تتعلق بالعملية بتحضير إستراتيجية تسمح للمؤسسة بتحسين- مردوديتها، فهو يسمح لها بتدعيم المركز التنافسي من خلال وضوح الرؤية المستقبلية والقدرة على اتخاذ القرارات الإستراتيجية، ويستخدم أساساً لإعداد أدوات التسيير وتكييف خدماتها ونشاطاتها طبقاً لاحتياجات أسواقها؛

التسويق: على المؤسسة أن تهتم ببناء أجهزة قوية لتسويق منتجاتها وذلك بوضع سياسات- تسويقية تتناسب مع ظروف المستهلك؛

تأهيل الموارد البشرية: يعتبر الاستخدام الفعال لهذا المورد طريقة لتعظيم فعالية النظم الأخرى،- ونظراً لأهمية هذا العنصر يتوجب اتخاذ الإجراءات الخاصة بتكوينه وتدريبه وتأهيله؛

العمل بمعايير وقياسات النوعية: يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تلتزم بمواصفات قياسية محددة، تخص السلع والخدمات، فلا يمكنها أن تحقق التنافسية بغياب مواصفات الجودة ومواصفات المادة الأولية ومواد التعبئة والتغليف؛
التجديد التكنولوجي: حيث أصبح خياراً من الخيارات الإستراتيجية لأي مؤسسة، ويشمل التجديد مختلف جوانب المؤسسة، من منتجات وعمليات، تنظيم، الموارد البشرية...، بالإضافة إلى عملية التطوير والإبداع التكنولوجي داخل المؤسسة؛
تأهيل محيط المؤسسة: والذي أصبح ضرورة لتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تحسين أدائها ورفع قدرتها الإنتاجية وتحسين تنافسيتها، وتشمل هذه العملية كل الهياكل والأجهزة والأنظمة التي تتعامل معها المؤسسة .

ثانياً: مراحل تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمر عملية إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر عدة خطوات ، ولكن كل مؤسسة لها طريقها الخاصة في التطور ، وفقاً لخصوصياتها. وفي هذا السياق تحدد أربع خطوات رئيسية:

الخطوة 1: الاستفاقة هي خطوة تمهيدية تهدف إلى رفع مستوى وعي صاحب المشروع للتعرف على نقاطه ونقائص مؤسسته، وتحقيق من خلال التشخيص القبلي والذي يعد عملية إعادة التأهيل أولية وسريعة يتم من خلالها التشخيص والمصادقة على مشاكل المؤسسة .
الخطوة 2: إن اعتماد أفضل الممارسات الإدارية ، وإنشاء تنظيم فعال ، فمن خلال هذه المرحلة لإيجاد أو تحسين وظائف العمل إذا لم تكن موجودة أو أنها تفتقر إلى التنظيم. الشركة في طور التشكل .
الخطوة 3 : تطوير وظيفي على هذا المستوى تبدأ المؤسسة في تأهيل نفسها وترتيب إجراءات محددة استناداً إلى الإنجازات التي حققتها في الخطوات السابقة.
هذه الإجراءات تشمل ما يلي:

- تعزيز الموارد البشرية على مختلف المستويات ، يقوم رئيس المؤسسة بتحديد المسؤوليات ، العمل في إطار جماعي و زرع الثقة حسب الكفاءات.
- فهم عميق للسوق ولتموقع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة:
- تنفيذ أدوات التسيير وأساليب العمل في مجالات مختلفة حسب القطاع
- الإجراءات في هذا المجال قد تؤثر على إدارة المشاريع في مؤسسة بناء ، إطلاق جدول أو تسيير الإنتاج في مؤسسة صناعية ، وتسيير المخزون وحساب التكاليف.

هذه القائمة ليست شاملة ، والإجراءات مشخصة فقط للاحتياجات الحقيقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الخطوة 4: التوقع والمطابقة للمعايير الدولية

في هذه المرحلة ، يضع رئيس المؤسسة نفسه في حالة ترقب حول مستقبل مؤسسته ويلتزم بالإجراءات الملائمة وهي :

- تطبيق أنظمة الجودة من أجل المصادقة حسب المعايير الدولية مثل الإيزو 9001 ، برنامج الرصد العالمي ، أيزو 22000 ، الخ.
- تأشير اللجنة الأوروبية ، ومخططات نشاط التصدير
- إعداد إستراتيجية للمؤسسة ، ومشاريع الشراكة
- البحث والتطوير ، واليقظة التكنولوجية

باختصار، إعادة التأهيل ليست عملية فريدة، محدودة في الوقت. ولا توجد أي مؤسسة باستطاعتها القول "لقد أنهيت إعادة تأهيلي"، وخاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار التغيرات الدائمة التي تتدخل في المحيط التقني، التجاري والمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. في هذا المعنى لا يمكننا الحد من إعادة التأهيل في المصادقة والتي تحتاج بنفسها إلى الحفاظ عليها وتحسينها.

بدلاً من ذلك، فهي مسيرة من عمليات إعادة التأهيل وكل منها له مضمون وأهداف محددة وقابلة للقياس، وتحدد التي بعدها.

4. واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

تسعى الجزائر من وراء تطبيق برامج تأهيل مؤسساتها الإقتصادية إلى تحسين تنافسيتها مقارنة بالمؤسسات الأجنبية . فقد سعت جاهداً إلى محاولة إكتساب الخبرات والتجارب من الإتحاد الأوروبي . وطالما أن نجاح برامج التأهيل يتطلب الإهتمام بمختلف وظائف المؤسسة وأنشطتها كما تحتاج إلى جلب الخبرات الأجنبية ، والإستفادة من تكنولوجيا متطورة وتقنيات تسييرية راقية في عصر لا يعترف إلا بالقوة كمقياس للإندماج في الإقتصاد العالمي .

وقد شهدت الفترة ما بين 2009 إلى 2013 نمواً حقيقياً وفعالاً ، وإعتماداً على البيانات والنشرات التي تقدمها الهيئات الوصية عن القطاع يمكن أن نوضح تطور ونمو المؤسسات وفق الجدول التالي:

جدول رقم (01): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من عام 2009 إلى 2013

السنوات	2009	2010	نهاية 2011	1 سبتمبر 2012	1 سبتمبر 2013
	طبيعة م ص و م	586 903	618515	658 737	686 825
م ص و م الخاصة	591	557	572	561	547
م ص و م العمومية	587494	619072	659 309	687 386	747 934
المجموع					

المصدر: من إعداد الباحثان من خلال إحصائيات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، <http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique>، اطلع عليه يوم: 2015-08-01

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ ما نسبته أكثر من 99% من المؤسسات المنشأة في الجزائر هي تابعة للقطاع الخاص ، وبالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام فلا تمثل إلا نسبة ضئيلة جدا لا تتعدى 0.2% ، وهي تشهد انخفاضا منذ سنة 2011 من 572 مؤسسة لتصل إلى 547 مؤسسة نهاية 2013.

المحور الثاني: أثر برنامج التأهيل الوطني (2010-2014) على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في إطار الرفع من تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عمدت الجزائر إلى طرح مجموعة من البرامج الخاصة بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لضمان استمرارية منظومة هذا النوع من المؤسسات ومحافظة على مكانتها في السوق الوطنية وإكسابها سمعة جيدة من أجل تكييفها مع متطلبات اقتصاد السوق ، وضمان حصة في السوق الدولية، وذلك من خلال رفع قدرتها التنافسية . من بين أهم هذه البرامج نذكر: برنامج اللجنة الأوروبية "ميذا"، البرنامج الجزائري الفرنسي لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1. تقديم لوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPME)

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05165 من 3 مايو 2005. هي هيئة عمومية، ذات طابع إداري مزودة بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، تحت إشراف وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، التي ترأس مجلس التوجيه والإشراف على النحو الذي ينص عليه المرسوم التنفيذي رقم 05165 من 3 مايو 2005 .
أولاً: المهام

هي أداة الدولة في تنفيذ السياسة الوطنية لتطوير المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.
في هذا الصدد للوكالة مهام هي:

- تنفيذ الاستراتيجية القطاعية لترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضمان متابعته.
- ترقية الخبرة والإرشاد إتجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تتبع ديموغرافيا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث الخلق والتوقف و تغيير الأنشطة.
- إجراء دراسات القطاعات ونقاط حول الأوضاع الدورية
- جمع وإستغلال ونشر معلومات خاصة بالمجال نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثانيا: ميزانية الوكالة

- خلال السنة المالية 2013 بلغت ميزانية الوكالة 132 978 950,00 دج، وقد تم انفاق حوالي 90% حتى 2013-12-31.
- وخلال السنة المالية 2014 بلغت ميزانية الوكالة 136 120 200,00 دج، وتم انفاق 63% من الميزانية حتى 2014-10-15.

ثالثا: اليد العاملة بالوكالة

- العدد الكلي للعاملين بالوكالة بلغ 71 عامل خلال 15 أكتوبر 2014، وقد استفاد هؤلاء العمال من دورات تكوينية في إدارة أعمال المؤسسات.

رابعا: إستراتيجية الوكالة

تدعيم التأهيل المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:
بالسير على خطى برنامج ميذا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع زيادة نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة، لاسيما من حيث حجمها وقطاعات لنشاطها.

- تحسين محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لاسيما من حيث إمكانية النفاذ إلى المعلومات وتطوير أدوات التسهيل:
- بإنشاء قواعد معلومات تخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإصدار مناشير المعلومات، وترقية استخدام الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصال فضلا عن تسهيل وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمختلف التسهيلات التي تمنحها السلطات الجزائرية زيادة على المساعدات والدعم الدولي.
 - تطوير منهج القطاعية وإنشاء شبكات الربط للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتشجيع عمليات إعادة التأهيل الجماعية، وإنجاز دراسة للفروع، و بطاقات فرعية مع تحفيز إنشاء جماعات المصالح المشتركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
 - تطوير منهج الجوارية، والاستماع إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتقرب من الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال فروعها وتكثيف الاجتماعات والمناقشات مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والجمعيات المهنية والهيئات التمثيلية.
 - تعزيز المشاورات الوطنية فيما يخص دعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باللجوء للمستشارين الوطنيين لرفع مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فضلا عن المرافقة الخاصة للاستشارة الوطنية عن طريق التكوين على سبيل المثال.
- ويهدف نشر البرنامج الوطني للتأهيل من المؤسسات تم فتح 5 فروع للوكالة بكل من العاصمة، عنابة، وهران، سطيف، غرداية وتعزم الوكالة فتح ثلاث فروع أخرى بكل من البليدة، قسنطينة، تلمسان.

الشكل رقم (01): فروع الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على معلومات محصلة من وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2. البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2010-2014)

أولاً: تقديم للبرنامج

أ. الهدف: 20 000 مؤسسة .

ب. فترة التنفيذ: خمسة (05) سنوات .

ت. الفئة المستهدفة:

— المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

— محيط المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.

ث. التكلفة الإجمالية للبرنامج:

التكلفة الإجمالية للبرنامج والتي تتحملها الدولة، تصل إلى 385 736 000 000 دج.

تبلغ التكلفة المتوسطة لكل مؤسسة والمدعمة من طرف الدولة 19 287 000 دج.

ج. مصدر التمويل:

ميزانية الدولة: الصندوق التخصيص الخاص رقم 124-302 المعنون «الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة» .

ح. هدف البرنامج:

هدف البرنامج الوطني للتأهيل هو مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف تحسين تنافسياتها بالإضافة إلى دعم وضعية التسويق

المحلي والخارجي.

إن بلوغ هذا الهدف يتطلب تنفيذ برامج عملية منظمة في عمليات داخلية للمؤسسة وعمليات موجهة نحو تحسين محيط المؤسسة و

أيضا نحو تحسين شروط التسيير الاقتصادي.

خ. شروط الأهلية:

إن الانضمام إلى البرنامج الوطني للتأهيل مفتوح لجميع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتوفر فيها شروط الأهلية وهذا يتطلب حد أدنى من هذه الشروط:

- خاضعة للقانون الجزائري
- في حالة نشاط لا تقل عن سنتين
- أن تكون المؤسسة المعنية بهذه العملية ذات شكل صغير أو متوسط على النحو الذي حدده قانون التوجيه على المؤسسات الصغيرة والمتوسط
- امتلاك المؤسسة لبنية مالية متوازنة.

ثانياً: عمليات التأهيل

أ. دراسة التشخيص القبلي و التشخيص

جدول رقم (02): التشخيص المخفف والتشخيص الشامل

البيانات	التكلفة القصوى	مساهمة الدولة	مساهمة المؤسسة
التشخيص المخفف	500.000 دج	400.000 دج	100.000 دج
التشخيص الشامل	2.500.000 دج	2.000.000 دج	500.000 دج

المصدر: حسين يحيى، قياس فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، 2012-2013، ص: 217.

ب. دعم الاستثمار اللامادي

نفقات الاستثمار اللامادي التي تساهم في تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاسيما تشمل كل من: عمليات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- التقييس؛
 - النوعية و منح الشهادة للمنتجات؛
 - القياسة القانونية؛
 - الملكية الفكرية والصناعية؛
 - الابتكار والبحث والتطوير؛
 - تكوين الموارد البشرية والمساعدة الخاصة؛
 - الإدارة عبر وظائف المؤسسة (التسيير، التسويق، المحاسبة)؛
 - استعمال و إدماج تكنولوجيات الإعلام والاتصال.
- عمليات التأهيل لصالح المحيط المباشر للمؤسسة
- انجاز دراسات فروع الأنشطة.
 - إعداد دراسة لتحديد المواقع الإستراتيجية لفروع الأنشطة.
 - انجاز دراسات عامة لكل ولاية.
 - تحسين الوساطة المالية بين المؤسسات المالية، هيئات الضمان، البنوك و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتسهيل الوصول إلى القروض البنكية.
 - انجاز وتنفيذ مخططات اتصال وتحسيس حول البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
 - نشر المجالات المختصة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووسائل الاتصال الأخرى.
 - عمليات المتابعة، التقييم والحرص على أهمية وتأثير البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
 - جميع النفقات اللامادية ذات الصلة بتأهيل المؤسسات ومحيطها.

الجدول رقم (03): الاستثمارات اللامادية

التكلفة القصوى	مساهمة الدولة	مساهمة المؤسسة	تخفيضات الاقتراض
3.000.000 دج	80 % للمؤسسات التي رقم أعمالها أقل من 100 مليون دج.	1,5 مليون دج	رع: 500 مليون دج 06% رقم الأعمال المحصور 1000_500 دج 04% رقم الأعمال المحصور 2000_1000 دج 02%
	50% للمؤسسات التي رقم أعمالها 100_500 مليون دج	2,4 مليون دج	

المصدر: حسين يحيى، مرجع سبق ذكره، ص 217.

ت. دعم الاستثمار المادي يشمل:

- الاستثمارات المادية للإنتاجية.
- الاستثمارات المادية ذات الأولوية.
- الاستثمارات التكنولوجية والأنظمة المعلوماتية.
- الاستثمارات المادية التي تخص الأجهزة التي تساهم في تحسين قدرات الإنتاج التقني والتكنولوجي للمؤسسات، خاصة ذات الصلة ب:
 - التجهيزات الخاصة بعملية التقييس.
 - التجهيزات الخاصة بعملية الجودة و منح الشهادة للمنتجات.
 - التجهيزات الخاصة بعملية القياسات القانونية.
 - التجهيزات الخاصة بعملية الاعتماد.
 - التجهيزات الخاصة بعملية الابتكار والبحث-التطوير.
 - التجهيزات الخاصة باستخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال.
 - كل استثمار يخص تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الجدول رقم (04) : الاستثمارات المادية ذات الأولوية

التكلفة القصوى	مساهمة الدولة	مساهمة المؤسسة	تخفيضات الاقتراض
30.000.000 دج	-	على عاتق المؤسسة	02,5%

المصدر: حسين يحيى، مرجع سبق ذكره، ص 218.

الجدول رقم(05) : الاستثمارات التكنولوجية ونظام المعلومات

التكلفة القصوى	مساهمة الدولة	مساهمة المؤسسة	تخفيضات الاقتراض
15.000.000 دج	6.000.000 دج	9.000.000 دج	-

المصدر: حسين يحيى، مرجع سبق ذكره، ص 218.

ث. التكوين والمساعدة الخاصة

- التأطير

الجدول رقم (06) : التأطير

التكلفة القصوى	مساهمة الدولة	مساهمة المؤسسة	تخفيضات الاقتراض
500.000 دج	400.000 دج	100.000 دج	-

المصدر: حسين يحيى، مرجع سبق ذكره، ص 218.

المرافقة والمساعدة في ميدان تكنولوجيا الإعلام والاتصال، التصدير، الابداع والخبرة المالية.

الجدول رقم (07) : المرافقة والمساعدة في ميدان تكنولوجيا الإعلام والاتصال

التكلفة القصوى	مساهمة الدولة	مساهمة المؤسسة	تخفيضات الاقتراض
1.000.000 دج	800.000 دج	200.000 دج	-

المصدر: حسين يحيى، مرجع سبق ذكره، ص 218.

- شهادات المطابقة:

الجدول رقم (08): شهادات المطابقة

التكلفة القصوى	مساهمة الدولة	مساهمة المؤسسة	تخفيضات الاقتراض
5.000.000 دج	1.000.000 دج	4.000.000 دج	

المصدر: حسين يحيى، مرجع سبق ذكره، ص 218.

ج. ملف الانضمام إلى البرنامج الوطني للتأهيل

يتكون ملف الانضمام إلى البرنامج الوطني للتأهيل من:

- وثيقة تعريفية موقعة من قبل رئيس المؤسسة
- الحصيلة المالية لأخر سنتين موقعة من طرف مفتشية الضرائب
- نسخة من السجل التجاري
- نسخة من شهادة الانتساب للضمان الاجتماعي
- القانون الأساسي للمؤسسة إذا استلزم الأمر

3. إنجازات برنامج التأهيل الوطني الجزائري (2010-2014)

يمثل البرنامج الوطني لتأهيل 20000 مؤسسة أحدث برنامج في سلسلة البرامج التي اعتمدها الجزائر منذ 1998. و باسقاط الضوء على الجانب المادي لبرنامج التأهيل 2010-2014، يتوضح لنا ما يلي:

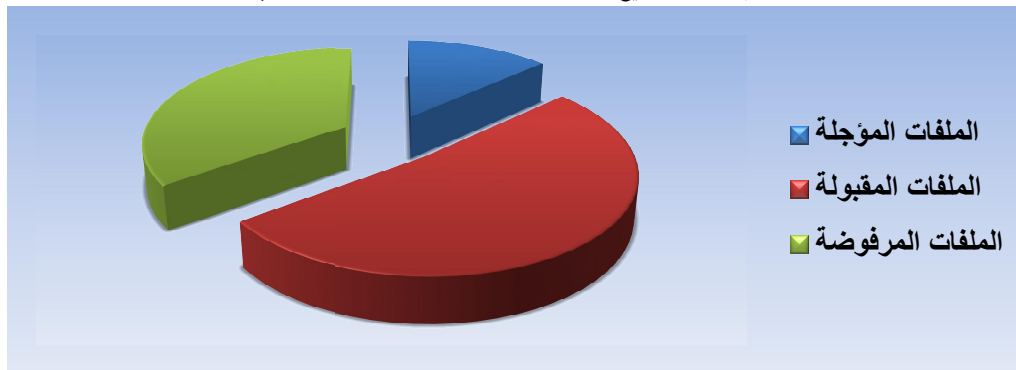
جدول رقم (09) توزيع الملفات المودعة لدى الوكالة (حتى 2014/10/15)

الوضعية	عدد المؤسسات	%
المؤجلة	535	13,29%
المقبولة	2081	51,72%
المرفوضة	1407	34,97%
المجموع	4023	100%

Source : Programme nationale de mise à niveau Andpme, <http://fr.slideshare.net/CabinetCherifiEtudes/programme-nationale-de-mise-niveau-andpme>

بالنظر إلى هدف الحكومة وهو تأهيل 20000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة على امتداد الفترة 2011-2014 من خلال هذا الجهاز غير أن العملية لم تمس سوى 4023 مؤسسة صغيرة ومتوسطة عند 10 أكتوبر 2014 أي بنسبة 20,11% في حين لم يتم قبول إلا 2081 ملف بمعدل 10,40%. ويمكن تقديم التمثيل البياني الموالي للانخراطات والملفات المقبولة والمرفوضة حتى 15 أكتوبر 2014.

الشكل رقم (02): توزيع الملفات المودعة بالوكالة حتى 15 أكتوبر 2014



المصدر: من إعداد الباحثان، بالاعتماد على معلومات الجدول السابق.

أغلبية الملفات المودعة من الجهة الشرقية للبلاد بنسبة 61% من خلال معطيات الفرعين الجهويين للوكالة في كل من عنابة وسطيف، أما الجهة الوسطى للبلاد فتمثل نسبة 23% من مجموع الملفات المودعة في حين بلغ عدد ملفات المنطقة الغربية 505 ملف بنسبة 13%، وهي أدنى نسبة قبل الجنوب الذي بلغت نسبة الملفات المودعة له لدى الوكالة في حدود 3% والجدول الموالي يبين لنا التوزيع الجغرافي في الملفات المودعة لدى الوكالة حسب فروعها الخمسة.

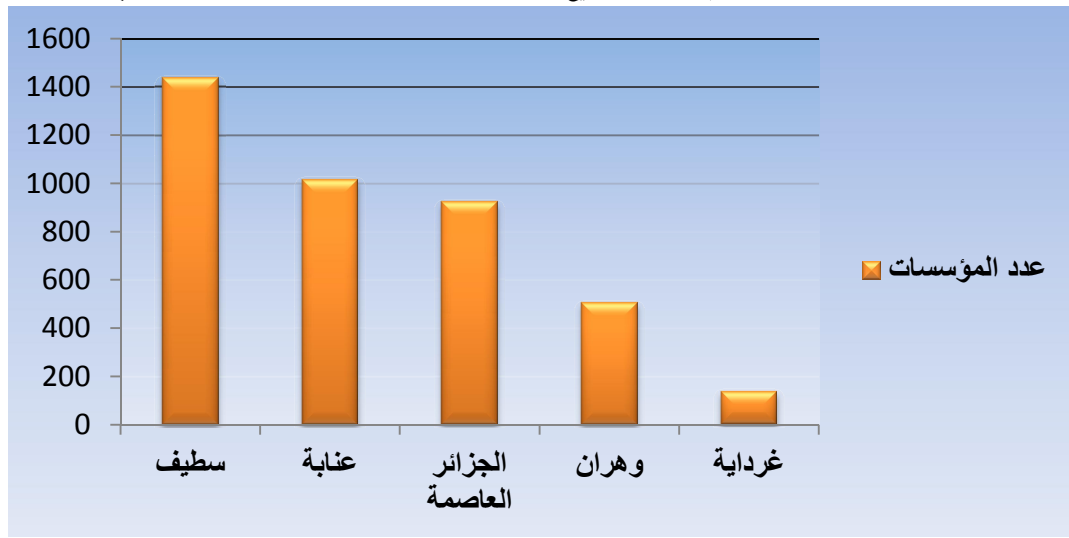
الجدول رقم (09) : التوزيع الجهوي للملفات المودعة بالوكالة حتى 15 أكتوبر 2014

النسبة	عدد الملفات	المناطق
36%	1437	سطيف
25%	1017	عنابة
23%	926	الجزائر العاصمة
13%	505	وهران
3%	138	غرداية
100%	4023	المجموع

Source : Programme nationale de mise à niveau Andpme, OP cit

ويمكن توضيح التوزيع الجهوي للملفات حتى 15 أكتوبر 2014 حسب التمثيل البياني التالي:

الشكل رقم (03) : التوزيع الجهوي للملفات المودعة بالوكالة حتى 15 أكتوبر 2014



المصدر: من إعداد الباحثان، بالاعتماد على معلومات الجدول السابق.

التوزيع القطاعي للملفات لبرنامج التأهيل 2010-2014

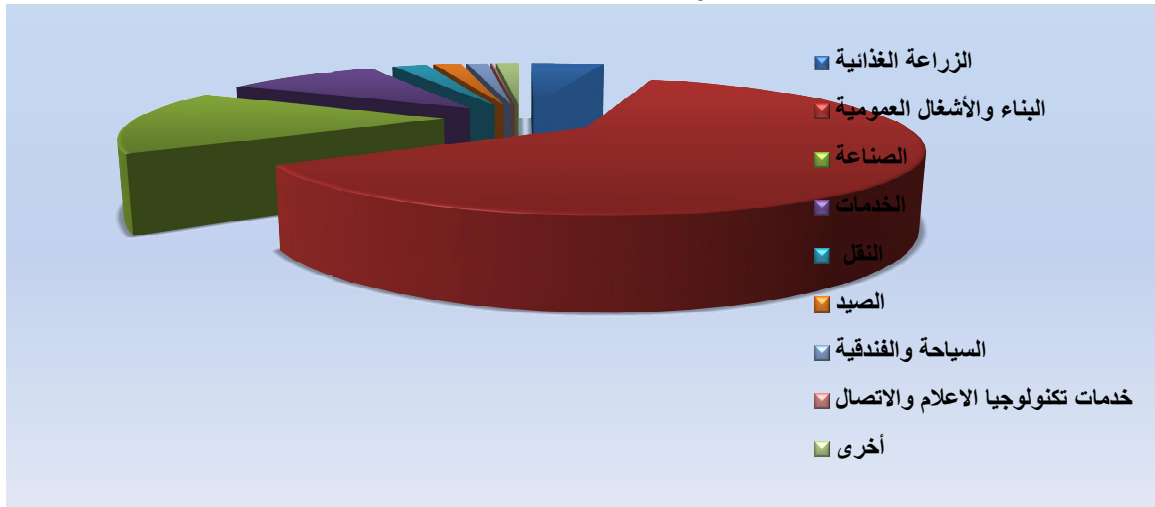
أغلبية الملفات المودعة تابعة لقطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة تفوق 62% يليها قطاع الصناعة 16% في حين تبقى نسبة قطاعات كل من الصيد البحري، تكنولوجيا الاعلام والاتصال، السياحة والفندقة، النقل بنسب متدنية جدا وهي تتراوح بين 1% و2%، في حين قطاع الخدمات يمثل نسبة متواضعة وهي في حدود 10%، والجدول الموالي يوضح لنا توزيع الملفات المودعة حسب قطاع النشاط حتى 15 أكتوبر 2014.

الجدول رقم(10): توزيع الملفات المودعة حسب قطاعات النشاط (حتى 15/10/2014)

النسبة	عدد الملفات	قطاع النشاط
5%	197	الزراعة الغذائية
62%	2475	البناء والأشغال العمومية
16%	648	الصناعة
10%	411	الخدمات
2%	92	النقل
2%	73	الصيد
1%	57	السياحة والفندقية
0%	6	خدمات تكنولوجيا الاعلام والاتصال
2%	64	أخرى
	4023	المجموع

.Source : Programme nationale de mise à niveau Andpme, OP cit

الشكل رقم (04) : توزيع الملفات المودعة حسب قطاعات النشاط (حتى 2014/10/15)



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على معلومات الجدول السابق.

أما عن توزيع الملفات المستقبلية حسب الولايات فهي تتركز في ولايات الشرق خاصة كل من سطيف، عنابة، الجزائر، بسكرة وسكيكدة، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (11) :توزيع الملفات المستقبلية حسب الولايات (حتى 2014/10/15)

الولاية	المجموع	الولاية	المجموع
سطيف	467	الواد	51
عنابة	334	تلمسان	51
الجزائر العاصمة	323	مستغانم	49
بسكرة	279	أم البواقي	45
سكيكدة	237	عين تموشنت	44
وهران	187	غليزان	43
جيجل	137	معسكر	42
ميلة	120	المدية	39
المسيلة	117	سيدي بلعباس	36
قسنطينة	114	غرداية	34
بومرداس	109	خنشلة	34
برج بوعريبرج	98	سوق أهراس	34
بليدة	96	تيارت	29
شلف	92	البويرة	26
باتنة	85	ورقلة	26
بجاية	85	الجلفة	23
تيزي وزو	85	البيض	23
تبسة	82	سعيدة	13
الطارف	69	بشار	8
قالمة	68	تيسمسيلت	7
عين الدفلة	65	النعامة	3
تيزازة	61	لغواط	1
أدرار	53		
المجموع	4023		

.Source : Programme nationale de mise à niveau Andpme, OP cit

الخاتمة:

سجل برنامج التأهيل الوطني 2010-2014 فشلا ذريعا مقارنة بالأهداف المسطرة، لذا ينبغي مراجعة القانون الأساسي للوكالة من أجل تحديد نقاط ضعفها والسماح بتفعيل عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن أهم النتائج المتوصل إليها:

1. محدودية مدة المشروع ، إذ يصعب تأهيل عشرون ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة على مدى خمس سنوات فقط.
2. قلة الوسائل المادية والبشرية التي تمتلكها الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولا يمكنها تسيير ميزانية ضخمة بقيمة 380 مليار دج.
3. في ظل نظام الدعم المالي للبرنامج والذي يعتمد على تدعيم الدولة بنسبة 80% ، و 20% من قبل المؤسسة، ورغم أن نسبة دعم الدولة تعتبر جيدة، إلا أنه من أسباب عزوف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن الانخراط في هذا البرنامج، وذلك إما لصعوبة إيجاد مصادر لتمويل تطبيق هذا البرنامج من قبل المؤسسة، أو راجع إلى نفسية أصحاب المؤسسات والذين لا يتقبلون هذه التكلفة خاصة أنها تصرف على استثمارات لامادية غالبا.
4. قلة مكاتب الدراسات والخبرات المؤهلة لتنفيذ هذا البرنامج الضخم، والذي يحتاج إلى جيش من الخبراء لتغطية حجم ساعي ضروري لإتمام مختلف عمليات التأهيل.
5. غياب برامج التكوين والتدريب.

الهوامش:

1. رتثمان، دافيد وآخرون، ترجمة رفاعي محمد رفاعي و محمد سيد عبد المتعال، الإدارة المعاصرة ، السعودية 2001، ص 143.
2. القانون رقم 01 - 18 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر 2001 .
3. محمد عدنان وديع: القدرة التنافسية وقياسها، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 24 ، ديسمبر 2003 ، السنة الثانية، ص 10
4. متى طعمه جرف: مفهوم القدرة التنافسية ومحدداتها، مسح مرجعي، مركز الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة القاهرة، أوراق اقتصادية العدد 19 ، أكتوبر 2002 ، ص 10.
5. Michael Porter : L'avantage concurrentiel, Paris, Dunod, 2000, p 08.
6. نصيرة قريش: آليات واجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، يومي 17 و 18 أبريل 2006 .
7. آمال رزيق وعمار بوزعرور: التصحيح الهيكلي وأثره على المؤسسة الاقتصادية في الجزائر، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الإدماج في الحرية الاقتصادية العالمية، آلية العلوم الاقتصادية وآلية التسيير، سطيف 29 30 أكتوبر 2001 ، ص 10.
8. محمد صالح المنشاوي: الخصصة المصرية: رؤية شخصية، عين شمس، مصر، بس، ص 24
9. الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، -http://www.andpme.org.dz/index.php/ar/cest-quoi-la-mise-a-niveau-3
10. الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، -http://www.andpme.org.dz/index.php/fr/?option=com_content&view=article&id=46&Itemid=521&lang=ar
11. سهام عبد الكريم: برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ، مجلة دراسات اقتصادية ، العدد 11 ، مركز البصيرة للبحوث والإستشارات والخدمات التعليمية ، القبة ، الجزائر ، 2008 ، ص 83.
12. الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، -http://www.andpme.org.dz
13. الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، -http://www.andpme.org.dz/index.php/ar/mise-a-niveau-2/fiche-technique

تحديات السياسات الصناعية للقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

أ/ بنية محمد

Bennia.mohamed@hotmail.fr

أ/ بعلي حمزة

Hamza_baali@yahoo.fr

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

المقدمة:

يعد القطاع الصناعي قطاعا أساسيا لما يؤديه من دور في حركية الاقتصاد الوطني وتحريك عجلة النمو، إلى جانب إمكانية مساهمته في تقليص حجم الواردات السلعية وبالمقابل رفع حجم الصادرات وتحقيق الاكتفاء الذاتي. وخلال المسيرة التاريخية للاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال، نجد أن مطلع السبعينات كان بداية لوضع مخططات تنموية لدعم جانبين أساسيين: الثورة الصناعية والثورة الزراعية. الجزائر تسعى اليوم جاهدة للنهوض باقتصادها بناء على استراتيجيات صناعية لأنها أدركت ومنذ زمن بعيد رغم كونها بلد غني بالثروات الطبيعية، إلا أن الاقتصاد القائم على المحروقات هو اقتصاد مبني فوق جبل بركاني يحتمل أن يفور دون سابق إنذار. وتمثل الصناعات الصغيرة والمتوسطة إحدى القطاعات الاقتصادية التي تستحوذ على اهتمام كبير من قبل دول العالم كافة والمنظمات والهيئات الدولية والإقليمية، والباحثين في ظل التغيرات والتحولات الاقتصادية العالمية، وذلك بسبب دورها المحوري في الإنتاج والتشغيل وإدارة الدخل والابتكار والتقدم التكنولوجي علاوة على دورها في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لجميع الدول. وتشكل الصناعات الصغيرة والمتوسطة اليوم محور اهتمام السياسات الصناعية الهادفة إلى تخفيض معدلات البطالة في الدول النامية والدول المتقدمة صناعيا بصرف النظر عن فلسفتها الاقتصادية وأسلوب إدارة اقتصادها الوطني. ومن بين أهم إفرزات المحاولات الإصلاحية للاقتصاد الجزائري، تأهيل منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة تلك التي تعمل في المجال الصناعي. لذلك، نحاول في هذه الورقة البحثية الإجابة على ما هي أهم التحديات السياسات الصناعية للقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (قطاع خارج المحروقات)؟.

وذلك من خلال إبراز النقاط التالية:

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الاقتصاد الوطني
- واقع الصناعة والسياسات الصناعية في الجزائر
- الإستراتيجية الصناعية في الجزائر أهم تحديات المؤسسات ص و م.

المحور الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الاقتصاد الوطني:

يزداد الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عصرنا الحالي باعتبارها الأداة الأكثر نجاعة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة في ظل تسارع التحولات الإقليمية والدولية. وسنحاول في هذا المحور أن نتعرف على مختلف المعايير المقترحة لتعريفها، والخصائص التي تميزها عن المؤسسات الكبيرة، بالإضافة إلى واقعها على المستوى الوطني.

كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولاسيما منها الصناعية لها القدرة على توفير المزيد من فرص العمل إضافة إلى قدرتها على العمل في مجال إنتاج الخدمات الصناعية والحرفية والسلع الغذائية والاستهلاكية الصغيرة ما يساهم بتغطية احتياجات السوق المحلية من هذه السلع لأنها مساهمة في إنشاء صناعات وخدمات محلية جديدة وفي تطوير الصناعات القائمة باعتبارها نواة لإنشاء صناعات أكبر حجما".

أولاً: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعايير تصنيفها:

1- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتباين الآراء حول وجود تعريف دقيق وشامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يختلف التعريف بين دولة وأخرى باختلاف إمكانياتها وقدراتها الاقتصادية ومراحل نموها ومستوى التقدم التقني فيها فرغم أهمية الصناعات المتوسطة والصغيرة وانتشارها في دول العالم كافة إلا أنه لا يوجد تعريف محدد لها يمكن من خلاله الاستدلال على هويتها وتمييزها عن بقية أنواع الصناعة (كبيرة وحرفية...).

يمكن رد صعوبات التعريف الموحد لهذا القطاع إجمالاً إلى مجموعة من العوامل أهمها:

العوامل الاقتصادية: وتضم ما يلي

- أ- اختلاف مستويات النمو ب- تنوع الأنشطة الاقتصادية ج- اختلاف فروع النشاط الاقتصادي
- العوامل التقنية: عندما تكون العملية الإنتاجية مجزأة وموزعة إلى عدد كبير من المؤسسات فان ذلك يؤدي إلى ظهور عدة مؤسسات صغيرة ومتوسطة

العوامل السياسية: أما البنك الدولي فمن جهته تبني التعريف التالي:

- المؤسسة المصغرة: وشروطها أن يكون عدد موظفيها أقل من 10 وإجمالي أصولها أقل من 100.000 دولار أمريكي ونفس الشرط السابق ينطبق على حجم المبيعات السنوية.
 - المؤسسة الصغيرة: وهي التي تضم أقل من 50 موظفا وتبلغ أصولها أقل من 3 مليون دولار أمريكي وكذلك الحال بالنسبة لحجم المبيعات السنوية.
 - المؤسسة المتوسطة: ويبلغ عدد موظفيها أقل من 300 موظف أما أصولها فهي أقل من 15 مليون دولار أمريكي ونفس الشيء ينطبق على حجم المبيعات السنوية.
- أما اللجنة الأوروبية فقد ميزت بين المؤسسات بالتركيز على معيار حجم العمالة واستقلالية المؤسسة ورقم الأعمال والحصيلة السنوية ... ولقد أخذت الجزائر بالمعايير الأوروبية في تحديد مفهوم "م.ص.م" فعرفت المؤسسات المصغرة بأنها تلك التي تشغل من عامل (1) إلى (9) عمال وتحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دينار أولا تتجاوز حصيلتها السنوية 10 ملايين دينار، والمؤسسات الصغيرة هي تلك التي تشغل من 10 إلى 49 عامل، ويكون رقم أعمالها ما بين 20 مليون و200 مليون دينار جزائريا، أو لا تتجاوز حصيلتها السنوية 100 مليون دينار جزائريا.
- لكن هنالك دول استقر الرأي إلى الأخذ في الاعتبار بمبدأ حجم الاستثمارات عند تحديد مفهوم ماهية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، فعلى سبيل المثال أصبحت المشروعات المتوسطة في الهند تعرف "بالمشروعات التي لا تتجاوز تكاليفها الاستثمارية (750) ألف دولار و(65) ألف دولار للمشروعات الصغيرة".

ثانيا: مميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلاتها:

- تتصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة صفات تميزها عن المؤسسات الكبيرة، وتعرضها جملة من المشاكل ينبغي الوقوف عندها.
- 1- مميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: من أهم المميزات التي تختص بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن ذكر ما يلي(3):
 - سهولة التأسيس (النشأة): تستمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عنصر السهولة في إنشائها من احتياجها على رؤوس أموال صغيرة نسبيا حيث أنها تستند بالأساس إلى جذب وتفعيل مدخرات الأشخاص من أجل تحقيق منفعة أو فائدة تلبى بواسطتها حاجات محلية أو جزئية في أنواع متعددة من النشاط الاقتصادي.
 - مركز للتدريب الذاتي: إن طابع هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجعلها مركزا ذاتيا للتدريب والتكوين للمالكين والعاملين فيها وذلك جراء مزاولتهم لنشاطهم الإنتاجي باستمرار وتحملهم للمستويات التقنية والمالية وهذا ما يساعدهم على الحصول على المزيد من المعلومات والمعرفة وهو الشيء الذي ينمي قدراتهم ويؤهلهم لقيادة عمليات استثمارية جديدة وتوسيع نطاق فرص العمل المتاحة.
 - تعظيم الناتج المحلي وتنوع هيكل الناتج الصناعي: نعني بتعظيم الناتج المحلي بكفاءة رأس المال المستخدم وذلك بقياس إنتاجية وحدة رأس المال (القيمة المضافة / رأس المال المستثمر).
 - توفير الخدمات للصناعات الكبيرة: إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستجيب لطلبات الصناعات الكبيرة بتوفير مستلزمات معينة (منتجات محددة، أيدي عاملة) حيث تتم هذه العملية عن طريق عقود تسمى: التعاقد من الباطن، وعلى سبيل المثال: العملاق الأمريكي لإنتاج السيارات "جنرال موتورز"، يتعاقد مع 26 ألف مصنع لإنتاج عدد من الأجزاء التي يحتاج إليها في العملية التصنيعية، ومن بينها 16 ألف مصنع يعمل بها أقل من 100 عامل.
 - إحداث التوازن بين المناطق: تعمل على إحداث نوع من العدالة في التنمية الإقليمية، إذ أنها تتمكن من الانتشار في العديد من الأقاليم مما يساعد على تنمية تلك الأقاليم واستقرار السكان فيها.
- كما أنه مالم يكن هنالك تعريف واضح ومتفق عليه للصناعات الصغيرة والمتوسطة فهنالك مجموعة من السمات التي يمكن أن تميزها عن باقي الصناعة والتي يمكن إجمالها في:
- يغلب على أنشطتها طابع الفردية في مجال الإدارة والتخطيط والتسويق وخاصة الصغيرة منها وفي كثير من الأحيان تكون عائلية من حيث الإدارة والعاملين.
 - بساطة الهيكل التنظيمي حيث الإدارة المباشرة من قبل صاحب المشروع فضلا عن تخطيط وإدارة الإنتاج والتسويق والعمليات المالية.
 - لا يحتاج العاملون إلى مؤهلات عالية للعمل في هذه المشاريع لمحدودية رأس المال المستثمر وبساطة التكنولوجيا المستخدمة.
 - تتمتع بقدر من التكيف وفقا لظروف السوق سواء من حيث كمية الإنتاج أو نوعيته، مما يعنى القدرة على مواجهة الصعوبات في أوقات الأزمات الاقتصادية وفترات الركود.
 - تواضع جودة الإنتاج عند المقارنة مع الصناعات الكبيرة التي غالبا ما تتميز بتطورها التكنولوجي وحدائث نظم إدارة العمليات.
- 2- مشكلات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تواجه المؤسسات ص.م مجموعة من المشكلات الهامة، أهم هذه المشكلات:

- مشاكل الائتمان والتمويل التي تعتبر من أهم المشكلات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من حيث شروط الاقتراض الصعبة وعدم القدرة على التسديد وطلب البنوك لضمانات عينية ذات قيمة، نادرا ما تتوفر لدى هذه المؤسسات.
 - من بين المشكلات التي واجهت هذه المؤسسات عدم تنظيم آليات الحصول على العقار الصناعي والحالة السيئة التي تعيشها أغلبية المناطق الصناعية، والتوزيع غير المدروس للعقار مما صعب للمستثمرين الحقيقيين في هذا القطاع من توسيع نشاطاتهم.
 - نقص الكفاءات التسويقية والقوى البيعية عموما وعدم الاهتمام بالبحوث التسويقية ونقص المعلومات عن حاجات السوق في ظل ظروف المنافسة وشدتها بين هذه المؤسسات مع بعضها البعض من ناحية، والمنافسة بينها وبين المؤسسات الكبرى من ناحية أخرى، والمنافسة بين هذه المؤسسات الوطنية والمؤسسات الأجنبية من ناحية ثالثة.
 - تسرب اليد العاملة المدربة من المؤسسات ص.م إلى المؤسسات الكبيرة بحثا عن شروط عمل أفضل من حيث الأجور الأعلى والمزايا الأفضل بجانب توافر فرص أكبر للترقية، ما يضطرها باستمرار إلى توظيف يد عاملة أقل كفاءة ومهارة، وتحمل مشاكل وأعباء تدريبهم فضلا عن عدم بقائهم في أعمالهم وهو ما من شأنه أن يخفض من الإنتاجية ومن نوعية السلع المنتجة بالإضافة إلى ارتفاع التكاليف.
 - معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمتاز بأنماط تنظيم وتسيير أقل من الحد الأدنى الذي يتطلبه اقتصاد تنافسي، أين تشكل المنافسة الشرط الأساسي لممارسة أي نشاط اقتصادي، وهذه الوضعية ناتجة عن الانفتاح الكلي للسوق وغياب التأهيل لهذه المؤسسات وهو ما ينطبق على معظم الدول النامية التي تمر بمرحلة تحول نحو اقتصاد السوق الحرة وعدم إلمام مدير المؤسسة بكل وظائف الإدارة والمعرفة الفنية وعدم الدراية بمشاكل الإنتاج أو التسويق أو التمويل ونقص الإمكانيات والمؤهلات لتطوير آفاق المؤسسة باعتباره من غير الممكن أن يكون الشخص الواحد على علم تام وكاف بكل هذه المسؤوليات.
- ثالثا: دور المؤسسات ص وم في الاقتصاد الجزائري: لقد اهتمت الجزائر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل واضح ابتداء من سنوات التسعينات مع تعاقب برامج الإصلاح الاقتصادي، حيث كان النسيج الصناعي الجزائري مكونا بالخصوص من المشاريع الصناعية العمومية حيث كانت تمثل 80% من القدرات الصناعية، أما 20% المتبقية فهي تمثل الصناعات الصغيرة والمتوسطة وهي تابعة للقطاع الخاص، وإنشاء وزارة خاصة بهذه المشاريع هو دليل واضح على بداية الاهتمام الجدي بها (5)، حيث تشير الإحصائيات والأرقام المتوفرة إلى تنامي هذا القطاع وأهميته في دفع عجلة التنمية كخيار تبنته الدولة الجزائرية.
- لقد تدعت مكانة ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني بصفة واضحة من خلال سياسة الإصلاحات الاقتصادية التي شرعت فيها الجزائر في السنوات الأخيرة، حيث أولت الدولة أهمية بالغة لترقية ودعم هذا القطاع، وتشجيعه لأخذ مكانته في إنجاح عملية الإنعاش الاقتصادي، وإعادة الديناميكية للنسيج الصناعي، باعتبارها من أهم القطاعات القادرة على خلق الاستثمارات، وتوفير مناصب شغل جديدة، بالإضافة إلى مساهمتها الفعالة في إعادة تنشيط المحيط الاقتصادي، وتحقيق التنمية.
- 1- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات: لقد فاقت مساهمة القطاع الخاص سنة 2006 نسبة 79% في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات أما القطاع العام فإن مساهمته في المنتج الداخلي الخام لم تتجاوز نسبة 21%. وهذا يرجع إلى الأهمية التي يحض بها القطاع الخاص نتيجة التوجه نحو الخصوصية.
- 2- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة: حققت القيمة المضافة سنة 2002 ما قيمته 1585,3 مليار دج في القطاع الخاص بنسبة 84,68% مقابل القطاع العام الذي بلغت قيمته 286,79 مليار دج، أما في سنة 2003 فقد ارتفعت القيمة المضافة إلى 1783,77 مليار دج في القطاع الخاص بنسبة 85,09% مقابل 312,47 مليار دج في القطاع أي بزيادة قدرها 224,15 مليار دج، واستمرت القيمة المضافة في الارتفاع إلى أن بلغت القيمة المضافة سنة 2006 في القطاع الخاص ما قيمته 2605,681 مليار دج مقابل القطاع العام الذي وصل إلى 510,221 مليار دج أي أن القيمة المضافة الكلية وصلت إلى 3115,902 مليار دج حيث ارتفعت بقيمة 1243,812 مليار دج سنة 2002.
- المحور الثاني: واقع الصناعة والسياسات الصناعية في الجزائر:**
- ارتبطت السياسة الصناعية تاريخيا مع حماية الصناعات الناشئة في البلدان النامية أساسا، والحجة في هذا المجال أن صناعات البلدان النامية لم تتمكن من تطوير الإنتاج على أسس من الكفاءة لغياب أو قصر تجربتها في السوق، ولعدم إمكانية منافستها لصادراتها في أسواق الدول المتقدمة، أو واردات الدول المتقدمة في أسواقها المحلية.
- كما أن الصناعات الناشئة في البلدان النامية لا تمتلك نفس التكنولوجيا السائدة في البلدان المتقدمة، وإن خبرات العاملين لديها من الإداريين والفنيين لا تقارن بتلك السائدة في البلدان المتقدمة.
- وفي ظل هذا التفاوت في الإمكانيات التصنيعية ما بين البلدان النامية والمتقدمة فإن أي ضغط على الصناعات الناشئة للتنافس مع المنتجات الصناعية المناظرة للبلدان المتقدمة سواء في الأسواق المحلية أو الأجنبية سيتربط عليه خسارة وبالتالي عدم إمكانية الاستمرار بالسوق،

وفي ظل هذه القناعة بدأت أغلب البلدان النامية، إن لم يكن جميعها، باستخدام العديد من أدوات السياسة الصناعية، لحماية الصناعات الناشئة.

أولاً: تعريف السياسات الصناعية: هي مجموعة من الأدوات التي تستخدمها الحكومة مثل التعريف الجمركية وغير الجمركية، والدعم، وسعر الصرف والائتمان الصناعي، وأسعار الفائدة... الخ، للتأثير على القرارات الصناعية والسلوك الصناعي وحماية الصناعات الناشئة.

ثانياً: أنواع السياسات الصناعية: لقد حرصت الكثير من البلدان النامية، ومنها الدول العربية، خاصة بعد الحصول على استقلالها، على اتباع سياسة التصنيع. وقد تم تبني نوعين من السياسات لتحقيق هدف التصنيع.

فيتم وصف بلد ما بأنه يتبنى إحدهما تبعاً لنسبة الصناعات المقامة في إطار أي منهما.

1- سياسة إحلال الواردات: تتضمن هذه السياسة إنشاء صناعات محلية لإنتاج منتجات كانت تستورد سابقاً، ويتم ذلك من خلال إيجاد حواجز جمركية وغير جمركية ضد استيراد السلع الأجنبية المماثلة. وقد اعتبرت الصناعات الاستهلاكية كصناعات مرشحة بالمقام الأول لتطبيق هذه السياسة، وذلك لعدم تعقدها تكنولوجياً، ولتوافر الطلب المحلي على منتجاتها. على أمل أن يتم إحلال الصناعات المتعلقة بالسلع الوسيطة والرأسمالية لاحقاً.

كما تعني تطوير أو إدخال بعض الصناعات بالشكل الذي يؤثر على إجمالي الواردات بالنقص أو بزيادة عرض السلعة محلياً لمواجهة الزيادة في طلبها باستخدام الوسائل المختلفة التي تؤثر على هذا العرض

ويرجع انتشار هذه السياسة إلى العديد من الأسباب أهمها قبول التصنيع كسياسة، وكهدف استراتيجي في العديد من الدول بعد الحرب

العالمية الثانية وان إتياع هذه السياسة يؤدي ويساعد على خلق طاقة وقوة صناعية تساهم في حل العديد من المشاكل وعلى رأسها البطالة(8)

2- سياسة تشجيع الصادرات: هي مختلف الإجراءات والوسائل التي تتبعها الدولة للتأثير على كمية وقيمة صادراتها بالشكل الذي يسمح بزيادة ومواجهة المنافسة الأجنبية بالأسواق العالمية وفي ظل التزامات العضوية في المنظمات الدولية، فقد انتهجت العديد من الدول النامية، وبتشجيع من برامج الإصلاح الاقتصادي، سياسة صناعية أخرى تقوم على استهداف السوق الخارجي بدلاً من السوق المحلي.

إلا أنه رغم ذلك يجب أن لا يتبادر للذهن، بأن سياسة تشجيع الصادرات هي مرادفة لسياسات تحرير التجارة الخارجية، فكوريا مثلاً نجد أن سياسات تشجيع الصادرات تعايشت مع العديد من التشوهات، والتي تتناقض مع سياسات تحرير التجارة.

ويرى أنصار هذه السياسة بأنها تؤدي إلى تحقيق نمو أفضل، لأنها توفر حوافز متشابهة للمبيعات الصناعية المحلية ولأغراض التصدير، وبالتالي تؤدي إلى تخصيص الموارد بناء على الميزة النسبية، كما تسمح باستغلال وفورات الحجم... الخ.

ثالثاً: واقع وتحديات الصناعة في الجزائر: تشغل الصناعة مكانة حساسة في الأنظمة الإنتاجية الوطنية، حيث يتطلب تطورها التعريف بالإستراتيجية الصناعية وذلك على الأقل لأربعة أسباب هي:

- الصناعة هي عامل قوي في بنية الاقتصاد الوطني، حيث تسمح ليس فقط بنشر بل بخلق الإرتقاء التقني والإبداع.

- تسمح الصناعة للمؤسسة والأمة تنمية قدراتها التنافسية وقدرتها على التفاوض حيث تشكل أحسن وسيلة للإنتاج في الاقتصاد الوطني.

- التطور التدريجي للاستثمار الصناعي اليوم لا يمكنه بالتأكيد أن يطرح وحده في السوق وبصفة أقل في السوق العالمية، فهو قليل التنافس.

- التطور التدريجي للاستثمار الصناعي لا يمكن التعمد به للسوق وحده أو الدولة وحدها.

منذ السنوات الأولى لاستقلال الجزائر أعطيت الأولوية لإقامة قاعدة صناعية عمومية متنوعة، تأخذ مكانتها في المجتمع وبناء الاقتصاد الوطني، حيث كان الإنتاج موجه حصرياً للسوق الداخلية، ومع تحرير الاقتصاد الوطني المخطط له في بداية سنة 1990 وضع المؤسسات العمومية أمام وضعيات تنافسية لم تهيأ لها، وفي نفس الوقت كان القطاع الخاص قد بدأ يتطور خصوصاً مع مجيء النصوص التشريعية والقانونية المنظمة لذلك كقانون رقم 88-25 المؤرخ في 12/07/1988 المتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الوطنية الخاصة.

إن إجراء المقارنة بين ما سجلته الصناعة الجزائرية مقارنة مع نظيراتها من الدول مثل: تونس والمغرب ومصر يبرز مدى التأخر الكبير في الجانب الجزائري. فالقطاع الصناعي العمومي خاصة أرق كاهل خزينة الدولة جراء الاستثمارات الضخمة، أما حصيلة القطاع الصناعي خارج المحروقات فهي هزيلة، في سنة 1990 كانت حصة القيمة المضافة الناتجة عن القطاع الصناعي خارج المحروقات في الناتج الداخلي الخام 11% في مقابل 8.5% سنة 1995 وإلى 6% في سنة 2000 و5.7% في 2005، لقد تراجع قيمة الثروة الناتجة عن القطاع الصناعي، وحصة القطاع العام في الإنتاج الصناعي الخام لم تتوقف عن التراجع منذ 1990، حيث كانت مساهمة القطاع الصناعي العمومي 71% من الإنتاج الصناعي سنة 1990 مقابل 51.4% سنة 2000، 47.1% سنة 2003، 41.4% سنة 2005.

الصناعات التحويلية العمومية سجلت سنة 2004 مكشوف بنكي بقيمة 64 مليار دج، مقابل 52 مليار دج سنة 2003.

إن عواقب هذه المشاكل المالية لها تداعيات على مستوى النظام المصرفي حيث ترفض البنوك تمويل مدخلات هذه الصناعات (خاصة الصناعات الحديدية والميكانيكية وصناعة الخشب... إلخ) ولهذا أصبحت قدرات الإنتاج تستعمل بشكل ضعيف، كما أن الانفتاح التجاري والاقتصادي كشف النقاب عن ضعف التنافسية التي تعانيها الصناعة الوطنية العمومية.

ويمكن عرض السمات العامة للوضع الصناعي في الجزائر في النقاط التالية:

- عدم وجود إستراتيجية صناعية واضحة المعالم والأهداف.
 - سيطرة صناعة المحروقات على هيكل الناتج الصناعي.
 - ضعف القدرة التنافسية مما أدى إلى انخفاض حجم الصادرات الصناعية خاصة خارج المحروقات.
 - خلل في هيكلية المؤسسات والشركات الصناعية القائمة.
 - تدني المردود الاقتصادي للقطاع الصناعي العمومي، وانخفاض جودة منتجاته وتراكم مخزونه وتخلف قدرته خاصة التسويقية.
 - تدني أداء القطاع الصناعي العام بسبب نقص الأداء في مستوى الموارد البشرية من حيث المهارات الفنية والتأهيل وانعدام سياسة التحفيز والتطوير والابتكار وتدني الأجور.
 - ضعف مستويات التطور العلمي والتكنولوجي.
 - ضعف البيئة الاستثمارية وانخفاض مستويات الاستثمار الصناعي.
- أمام هذه الوضعية السيئة التي يعاني منها القطاع الصناعي في الجزائر هناك تحديات أخرى تواجهه وتطورات في المحيط تجعل ضرورة الإسراع في علاج هذه الإختلالات أمراً في غاية الأهمية، ويمكن إبراز هذه التحديات على المستويين:

المستوى الخارجي:

- العولة وفرض الاندماج بالاقتصاد الدولي.
- مسابرة التطور الذي طرأ على مفهوم المزايا المقارنة (التي كانت تعرف بالموقع الجغرافي والموارد الطبيعية ورخص العمالة) واستبداله بمفهوم التنافسية الدولية ضمن العمل في آليات السوق.
- خلق صناعات جديدة ذات قيمة مضافة وتنافسية عالمية تعتمد على بنية تحتية تكنولوجية ومعلوماتية متطورة.
- الانفتاح التجاري الذي تبنته الجزائر عبر المنظمة العالمية للتجارة والشراكة الاقتصادية الأوروبية، وما سببته عن هذا الانفتاح من تهديد لبنية القطاع الصناعي الذي لم تتم بعد إعادة تأهيله من حيث مقوماته الذاتية، وافتقاده لعناصر التكافؤ في مناخ العمل مع الدول الأخرى.

المستوى الداخلي:

- التزايد السكاني والأعباء المترتبة عن تنامي حجم العمالة.
- معالجة المشاكل البنوية التي يعاني منها القطاع الصناعي العام والخاص.
- تطوير أنظمة التعليم العام والمهني والجامعي وبرامج التدريب والتأهيل ومنظومات الابتكار والتطوير والبحث العلمي بما يخدم التوجهات الصناعية الجزائرية ومتطلباتها.

المحور الثالث: الإستراتيجية الصناعية في الجزائر

إن التطور التدريجي للاستثمار الصناعي اليوم لا يمكنه بالتأكيد أن يطرح وحده في السوق وبصفة أقل في السوق العالمية، فهو قليل التنافس وحامل بشكل واسع لعناصر احتكار الأقلية في السوق ولا يمكن أيضاً التعهد به للدولة وحدها لأن التسيير الحكومي لا يضمن التخصيص الأمثل للموارد، كما لا يعتمد- التطور التدريجي للاستثمار الصناعي- فقط على المعرفة الكاملة بالفروع والمزايا المرتبطة بترقيتها بل أيضاً على كل مجموع سياسات المواكبة والحث.

فالحكومة تعرف الإستراتيجية الصناعية مصممة كإطار توافقي للسياسات العمومية ومبادرات المؤسسات، قصد إعادة بعث الإنتاج الصناعي مع تثمينه ومنحه إمكانية أداء دوره كاملاً في النظام الإنتاجي ليس فقط كعامل بنيوي في الاقتصاد الوطني، وعامل لنشر الارتقاء التقني لترقية الإبداع، ولكن أيضاً كوسيلة إدماج في الاقتصاد العالمي.

أولاً: إنعاش الإنتاج الصناعي في الجزائر: منذ السنوات الأولى لاستقلالها أعطت الجزائر الأولوية لقاعدة صناعية عمومية متنوعة بان تأخذ مكانتها، حيث كان الإنتاج موجه حصرياً للسوق الداخلية، وتحرير الاقتصاد الوطني، المخطط له في بداية سنة 1990، وضع المؤسسة العمومية أمام وضعيات تنافسية لم تهيأ لها، في نفس الوقت كان القطاع الصناعي الخاص قد بدأ بالتطور بتفضيل من النص التشريعي والقانوني الموضوع وخصوصاً من قبل القانون رقم 88-25 المؤرخ في 12 جويلية 1988 المتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الوطنية الخاصة.

تقدر اليوم المساهمة في القطاع الصناعي الخاص للصناعة الاستثمارية الوطنية بحوالي 35%، وحتى ولو وضعت حصص مهمة من السوق الداخلية، تملك الصناعة الوطنية بنية تحتية متينة ولكن تحتاج إلى إعادة الانتشار في إطار الأفق المستقبلية للعملة.

1- الورشات الكبرى في الجزائر: يعد تحويل إطار الصناعة محور رئيسي ترتكز عليه إستراتيجية التنمية الاقتصادية الجزائرية وهي موجهة لصالح مجموعة من السياسات العامة والتي تهدف إلى تطوير المنافسة والفعالية للمؤسسة الوطنية، إن الشروع في تنفيذ هذه السياسات يمر من خلال عدة ورشات كبرى تقوم الجزائر بمتابعتها منذ عدة سنوات والتي تعنى خصوصا بترقية الاستثمارات، رفع مستوى المؤسسات، تنظيم النشاطات الاقتصادية، خصوصية وإعادة هيكلة القطاع الاقتصادي.

تعتبر إعادة هيكلة الجهاز الاقتصادي محورا أساسيا آخر للإستراتيجية التنموية في الجزائر وتم بعدة إصلاحات اقتصادية مهمة يبدأ تنفيذها من خلال إطلاق مجموعة من الورشات الكبرى المختلفة والتي تخص أساسا النظام النقدي وسوق رؤوس الأموال، سوق العقار الاقتصادي وسوق السلع والخدمات، وإن هذه التحولات والتي تحمل في طياتها تغييرات جذرية لتطرح تحديات جسيمة. فالجزائر اليوم عازمة على أن تواجه التحدي مقتديا في ذلك بمسار ثابت، متابعة التزامها بتحقيق تطور مستمر مع تسريع انتقالها نحو اقتصاد السوق الفعال و المسجل باستحقاق في سلسلة للعملة ذات مسار واحد.

وقال وزير الصناعة و ترقية الاستثمارات الجزائري السابق حميد طمار أن إجمالي حجم الاستثمارات العربية في الجزائر بلغ 524 مليار دينار جزائري . الدولار الأمريكي يساوي حوالي 63 دينارا . بين عامي 2001 و 2007 تمثلت في 264 مشروعا معظمها خارج قطاع المحروقات.

وكما تشهد أيضا التحركات الملموسة التي تقودها الجزائر منذ عدة سنوات من اجل استحداث مجموعة المعايير المؤسسية، التشريعية والقانونية و ذلك من اجل عصريتها والارتقاء بها إلى المعايير العالمية.

صنفت الجزائر سنة 2007 في المرتبة الـ 82 عالميا فيما يخص الصادرات خارج المحروقات بقيمة تقدر بـ 1.3 مليار دولار من الصادرات أي بزيادة تقدر بـ 82 بالمائة في ظرف خمس سنوات.

في ما يلي بعض الأرقام حول تطور الصادرات الجزائرية خارج المحروقات ما بين 2002 و 2007 حسب الجمارك الجزائرية:

-تطور الصادرات حسب فئة المواد:

. المواد الخام : + 13.3 بالمائة

. المواد الغذائية: + 7.2 بالمائة

. التجهيزات الصناعية: - 3.8 بالمائة

. المنتجات نصف المصنعة : - 73.3 بالمائة

-تطور صادرات الصناعات الغذائية:

. المياه المعدنية والمشروبات الغازية : + 862 بالمائة

. الرخويات: + 516 بالمائة

. عجينة السكر : + 398 بالمائة

. السمك الطازج : + 158 بالمائة

ثانيا: الإستراتيجية الصناعية الجديدة للصناعة الوطنية: تعتمد على تحديد القطاعات ذات الأولوية والقطاعات التي تفتقر إليها الجزائر مثل صناعة المواد البتروكيمياوية والمخصبات الزراعية والصناعات الغذائية ومواد البناء والالكترونيات والصناعة الصيدلانية وهندسة الغذاء فضلا عن السيارات وصناعات تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

تهدف هذه الإستراتيجية على المنافسة والكفاءة وميزة نسبية طويلة الأجل على أساس ما يلي:

- تنمية الموارد البشرية، وتشجيع الابتكار

- الابتكار والمعرفة

- الإدارة الفعالة للإقليم ،

- تنمية الموارد الطبيعية المرتبطة المبنية على الفوائد والابتكار والموارد البشرية.

*أبعاد الإستراتيجية:

- استعادة الدولية والإقليمية لأسواق السلع النهائية

- إعادة تأهيل وإعادة الانتشار من المنطقة الصناعية من السلع الوسيطة (الميكانيكية، والكهربائية والمعدنية)، وتعزيز التواصل فيما بين القطاعين العام والخاص والصناعة.

- استغلال الغاز الطبيعي كمصدر للطاقة والمواد الخام.

- إنشاء صناعات جديدة لتوليد القيمة المضافة.

- إنشاء مناطق التنمية الصناعية والتكنولوجيا المتكاملة

فيما يتعلق إعادة بعث الصناعة الوطنية، قدم برنامج عمل وزير الصناعة وترقية الاستثمارات توجيهات مستخرجة من الملف الحامل الإستراتيجية وسياسات بعث التطور الصناعي.

هذا الملف طرح للمناقشة بشكل موسع بين مختلف العوامل الاقتصادية والاجتماعية أثناء الجلسة الوطنية للصناعة، حيث تشكل انعكاس قطاعي لاستراتيجيته تنمية الاقتصاد الوطني.

ارتكزت الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر على المحاور التالية:

- الانتشار القطاعي للصناعة.

- انتشار وتوسع حيز الصناعة.

- سياسات الترقية الصناعية.

1- الانتشار القطاعي للصناعة: سيتم من خلال ثلاث برامج هي تهمين الموارد الطبيعية، تكثيف النسيج الصناعي وترقية الصناعات الجديدة. أ - تهمين الموارد الطبيعية: الغاية المرجوة هي النهوض بالصناعات التي تسمح للجزائر بأحسن استغلال لمؤهلاتها الطبيعية والمرور من البلد المستورد إلى بلد مصدر للمواد المحولة، بتكنولوجيا أكثر تهيأ وقيمة مضافة أقوى، والقطاعات المعرفة على هذا المستوى تخص بوجه أدق البيتروكيميا، الألياف الاصطناعية، المخصبات، صناعة الحديد (الفلوذا)، صناعة استخراج المعادن غير الحديدية وتنقيتها (الألمنيوم) ومواد البناء (المواد اللينة المائية).

ب - تكثيف النسيج الصناعي: ويتعلق بتشجيع الصناعات التي تساهم في إدماج النشاطات الواقعة ضمن الخطوات الأخيرة لسلسلة الصناعة، وهي تلك المتعلقة عموما بالتجميع والتوضيب، كالصناعة الكهربائية والالكترونية، الصناعة الصيدلانية والبيطرية، صناعة تحويل المنتجات الزراعية إلى منتجات غذائية، صناعة مواد التجهيز.

ج - ترقية الصناعات الجديدة: ويكون الاهتمام الخاص سيقدم لترقية الصناعات التي تعتبر إما غير موجودة (صناعات جديدة) وإما التي تشهد تقصيرا وتأخر جهوي من قبل الجزائر، ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بالصناعات المتعلقة بصناعة السيارات.

2- انتشار وتوسع حيز الصناعة: البعد الثاني لانتشار الصناعة، لا تتقارب مع المظهر الخارجي الحالي للمناطق الصناعية ويجب الاستجابة لرؤية أكثر تحضرا ومفاهيم أكثر خصوبة، مثل مناطق التطور الصناعي المدرجة، مناطق التحكم الاقتصادي أو المناطق المتخصصة. تطورها سيسمح بخلق تعاون باستغلال التركيز الفضائي للنشاطات الاقتصادية وذلك بوضع الشركات، المؤسسات العمومية للضبط و أيضا هيئات البحث، التكوين والخبرة داخل الشبكة.

هذا التعاون الذي سيخلق أيضا المساحات الجديدة سيكون لهم مفعول لإحداث مناخ جزئي للأعمال بشكل فعلي وعميق الاستثمارات. 3- سياسات التطور الصناعي: تغطي أربع مجالات كبيرة وهي وضع المؤسسات في مستواها الحقيقي، الإبداع، تطوير الموارد البشرية وترقية الاستثمار الخارجي المباشر، عصنة المؤسسات، التي تسجل أهدافها وطرق تسييرها في إطار إستراتيجية التصنيع. - الإبداع والصناعة تعتبر اليوم الأفكار المحركة للتطور، فنظام إبداع داخلي المنشأ عليه بتغذية تطور قطاع الصناعة الجزائري، إلا أن هذا التطور التدريجي الذي لا يستطيع أن يكون مؤمنا بحركية السوق وحدها، بل يحتاج لتدخل السلطات العمومية، النظام الوطني للإبداع سيتم إعداده ووضع له دعم سياسة الترقية والتطوير للتقدم التقني.

- تطوير الموارد البشرية والمؤهلات واحدة من التوجهات القوية للإستراتيجية الصناعية، حيث تعتبر هاته الأخيرة الرأس المال البشري ليس فقط عامل من عوامل الصناعة مثله مثل الرأس المال المادي ولكنه أيضا عامل قوي يفضل امتصاص التكنولوجيات الصناعية العصرية.

- ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر يستجيب لسياسة تستهدف تجنيد الإسهامات الخارجية مع توجيهها، تمويل النشاطات ذات الكثافة الرأسمالية العالية ودمج التكنولوجيات الجديدة بفضل التعدد الاقتصادي الداخلي التي تولد (التكنولوجيا التنظيم، التطبيقات الإدارية، توسع المنافذ للسوق الوطنية). وتلعب الاستثمارات الخارجية المباشرة دور تكميلي وتدريب بالنسبة للاستثمار الوطني وسياسة نشيطة للحالة الضرورية لتسهيل إرساء الاستثمارات الخارجية المباشرة في النسيج الصناعي وإدماج مفعولها الداخلي لفائدة المؤسسات الوطنية.

ثالثا: التحديات التي تواجه الصناعات الصغيرة والمتوسطة: تواجه الصناعات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من التحديات، قسم منها داخلية ترجع إلى قضايا فنية وتنظيمية وتمويلية تخص هذه الصناعات، وقسم منها خارجية تتعلق بالمنافسة العالمية في ظل العولمة، وفيما يلي توضيح لأهم هذه التحديات:

1- تحدي العولمة: تضع التحولات الجارية على الصعيد العالمي نتيجة لظاهرة العولمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة أمام تحديات كبيرة تتمثل بالآتي:

أ- تحدي التكتلات الاقتصادية: سينجم عن النظام العالمي الجديد خلق تحالفات اقتصادية ، وسيعزز من توجه العديدة من الدول صوب التكامل الاقتصادي للقدرة على البقاء والاستمرار مما سيقود إلى تأجيج درجة المنافسة بين تلك التكتلات الاقتصادية والأمر الذي سينعكس بدوره على قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة .

ب- تحدي الإصلاح الاقتصادي: تبنت الجزائر سياسة تحرير السوق والانفتاح على العالم الخارجي، حيث تسعى للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، كما قامت بتشجيع الاستثمار الأجنبي للدخول في المشاريع الاقتصادية الوطنية، وشرعت القوانين التي تنظم عمله، كما تبنت برامج لخصخصة المؤسسات الحكومية وتحويلها إلى مؤسسات خاصة. وان كل ذلك يتطلب إعادة هيكلة قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة بما يكفل قدرته على التفاعل مع البرامج والخطط التنموية، ومساهمته في استحقاقات إنجاح برامج الإصلاح الاقتصادي .

ج- تحدي ثورة المعلوماتية: تشير الدلائل على أن سمة القرن الحادي والعشرين هي المعلوماتية ، وتؤكد أبحاث البرفيسور رومر بأن المعلومات ستشكل عنصر إنتاجي جديد سيتفوق على عناصر الإنتاج الأخرى التقليدية العمل ورأس المال والأرض والتنظيم وستصبح العنصر الحاسم في النمو الاقتصادي الحديث، ما يضع الصناعات الصغيرة والمتوسطة أمام وجوب الاعتماد المتصاعد على تكنولوجيا المعلومات ووسائلها المتقدمة بقصد توسيع وتطوير خدماتها بما يحقق التأقلم مع الاحتياجات المستقبلية للمتعاملين معها .

د- تحدي التنافسية العالمية: سيقود الانفتاح على العالم الخارجي ورفع القيود أمام حركة التجارة الدولية إلى تزايد المنافسة في القطاعات الاقتصادية المختلفة مما يستدعي انطلاق روح الإبداع والتطوير والحفاظ على الجودة الشاملة للخدمات والسلع المقدمة كي تستطيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة غزو الأسواق العالمية أو على الأقل حماية نفسها من غزو الصناعات الأجنبية.

2- تحديات إدارية وتسويقية: تواجه معظم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الوقت الراهن مجموعة من المشكلات الإدارية والتسويقية والتي تختلف بطبيعة الحال باختلاف نوع المنشأة، وطبيعة النشاط الذي تمارسه، وتتمثل أهم هذه المشكلات بالاتي(14):

- مشكلة نقص القدرات والمهارات الإدارية والتسويقية وما يصاحب ذلك من مشكلة عدم إتباع أساليب وإجراءات الإدارة الصحيحة في تصريف أمور الصناعة وعدم اتخاذ القرارات السليمة على المستويات كافة .
- عدم وضوح الإجراءات والأنظمة المتربطة بعمل هذه الصناعات.
- مشكلة المنافسة بين المنتجات المستوردة ونظيراتها من المنتجات الوطنية.
- مشكلة انخفاض حجم الطلب على منتجات الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

3- تحديات فنية: تعتبر الدراسات الفنية ودراسات الجدوى الاقتصادية وتوافر المعلومات الحديثة والدقيقة حول حركة الأسواق والبيئة الاقتصادية من المستلزمات الضرورية لإقامة واستمرار أي مشروع خاصة في المجال الصناعي. ومن المؤسف حقا فإن اغلب الصناعات الصغيرة والمتوسطة تعاني من نقص ملحوظ في هذه المجالات مجتمعة، وينعكس ذلك على مستوى تكاليف الإنتاج وأسعار البيع والتسويق بصفة عامة وعدم القدرة على مواكبة التطورات الحديثة لإنتاج السلع والخدمات التي تلي رغبات المستهلكين وفق المواصفات الدولية المطلوبة لكسب رهان المنافسة.

4- تحديات التمويل: يشكل تحدي ضعف التمويل معوق رئيسي يحول دون نمو نشاط الصناعات الصغيرة والمتوسطة. ويشير بعض الباحثين إلى أن إيجاد فرص تمويل تتناسب مع حجم ونشاط الصناعات الصغيرة والمتوسطة لا تزال تمثل عائقا حقيقيا على نطاق العالم بصفة عامة، وعلى نطاق الدول النامية بصفة خاصة، حيث يلاحظ أن ضعف تمويل الصناعات المذكورة يمثل العقبة الرئيسية أمام تنميتها، بل وحتى استمراريتها وترصد الجهات المختصة عن التجارة في بعض الدول الشكوى الرئيسية لأصحاب الصناعات الصغيرة والمتوسطة ويرون أنها تتركز بصورة مستمرة في أن المشكلة الحقيقية تكمن في عدم الحصول على التمويل والدعم والحوافز، وانه إذا ما توفر هذا العنصر، فإن المعوقات يكمن حلها.

5- غياب الإطار المؤسسي المستقل الذي يراعى مصالح الصناعات الصغيرة والمتوسطة: أسفر غياب الإطار التنظيمي أو الكيان المؤسسي الذي تعمل في ظله الصناعات الصغيرة والمتوسطة متمثلا في التشريعات الخاصة بها، وجهة عليا أو مستقلة مقامة لرعاية مصالحها إلى افتقاد الصناعات الصغيرة والمتوسطة العديد من الركائز الرئيسية المطلوبة لتنمية وتطوير دورها في الاقتصاد الوطني.

الخاتمة:

يستخلص من هذه الورقة أن القطاع الصناعي بحاجة دائمة للمصادر التمويلية من أجل كسب التحديات وعدم الاعتماد كلية على عائدات البترول، وتحقيق الاكتفاء الذاتي بعيدا عن الواردات الأجنبية مما يزيد في معدلات النمو، وأن الصناعة هي الجهاز الوحيد القادر على تخطي عراقيل المؤسسات التي تعمل تحت مظلة العولمة، لذا يتوجب الاهتمام وتكثيف الوعي الصناعي لدى الشعوب وتعزيز الجهود لتنمية المعارف الصناعية باعتبارها حبل الإنقاذ من التشوهات العامة الحالية ولعل تجربة دول جنوب شرق آسيا الرائدة في عملية التصنيع درس يستفاد منه، فقد كانت اليابان القدوة الصناعية التي أخذ عنها المايزيون القيم وكيفية إعداد الخطط.

وتمتاز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بخصائص تجعلها قادرة على دفع عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، لكنها تواجه العديد من المشاكل التي تهدد وجودها واحتمالات نموها، إذ لا بد من معالجتها وتأهيلها لتمكينها من تحقيق الأفاق المنتظرة منها، وتفعيل مساهمتها في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة على المستوى الوطني، وعلى الرغم من سعي الحكومة الجزائرية للخروج من النظم الاقتصادية التي اعتمدت على الزيادة في عائدات النفط لسنوات عدة - تحضير الاقتصاد إلى ما بعد النفط -، إلا أن هذا التغيير لا يزال بطيئا جدا وهذا ما يضع القطاع الصناعي بشكل عام وقطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص في معادلة صعبة من جهة غير قادرة بعد على مواجهة التحديات التي تفرضها التغيرات الحاصلة في العالم ومن جهة أخرى على تنمية قدرتها للاستمرار في الاقتصاد.

الهوامش:

- 1- عباس المغني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إحدى دعائم التنمية الصناعية في المملكة، منتديات بوابة المرأة، <http://www.womengateway.com/arwg/Qadhya+Almaraa/Tanmeya/alsagheera.htm>
- 2- لخلف عثمان، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وسبل دعمها وتنميتها، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004/2003، ص11.
- 3- صالح صالح، أساليب تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ظل الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، العدد 2004/3، ص24. بتصرف
- 4- عبد الرحمان بن عنتر، عبد الله بلوناس، مشكلات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأساليب تطويرها ودعم قدرتها التنافسية، الملتقى الدولي حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 24-27 ربيع الأول 1424هـ الموافق ل25-28 ماي 2003، صص(421-423) بتصرف.
- 5- فريدة لرقط، زينب بوقاعة، كاتية بوروبه، دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات النامية ومعوقات تنميتها، (تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، بحوث وأوراق عمل الدورة الدولية المنعقدة خلال الفترة 24-27 ربيع الأول 1424 الموافق 25-28 ماي 2003، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس، سطيف، ص120.
- 6- سلطاني محمد رشدي، التسيير الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2006/2005، ص99.
- 7- أحمد الكواز، السياسات الصناعية. الكويت: المعهد العربي للتخطيط، 2002، ص2
- 8- مصطفى عز العرب، سياسات وتخطيط التجارة الخارجية. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1988، ص ص 165-168
- 9- أحمد الكواز، ص2
- 10- بودي عبد القادر، بحوصي مجدوب، الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر، الملتقى الوطني حول التنمية الصناعية في الدول العربية، 23/24/أفريل 2008، المركز الجامعي المدية.
- 11- أخبار اليوم، الجزائر في المركز ال82 عالميا في الصادرات خارج المحروقات، 40:23-11-2008، www.akhbarlyoum-dz.com
- 12- نوزاد عبد الرحمن الهبتي، الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي: الوضع القائم والتحديات المستقبلية.
- 13- وليد زكريا صبيام، فرص نجاح المشاريع الصغيرة في ظل العولمة، مجلة افاق اقتصادية، العدد (100)، ديسمبر 2004، ص 78.
- 14- خالد السهلاوي، دور المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص عمل جديدة في المملكة العربية السعودية: دراسة قياسية، مجلة التعاون الصناعي في الخليج العربي، العدد 94، يناير، 2004، ص 14.

دور البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية في تطوير المناطق الصناعية بالجزائر

أ/ شيلي دنيا
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
جامعة باجي مختار - عنابة

د. طبائبية سليمة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة 8 ماي 1945 - قالمة

ملخص:

تعتبر المناطق الصناعية بديل إستراتيجي لبرامج التنمية الإقتصادية، نظرا لأهميتها في تحقيق التنمية الصناعية وتشجيع وترقية الإستثمار، كذلك توسيع نطاق تأسيس الصناعات، ومن أجل تمكين المؤسسات والمناطق الصناعية من رفع مستوى تنافسيتها وتحقيق الأهداف التنموية، قامت الدولة ضمن خططها التنموية بتطبيق البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات والمناطق الصناعية وهذا بهدف ترقية وتطوير الصناعات الأكثر قدرة على المنافسة وعصرنة المحيط الصناعي.

الكلمات المفتاحية: المناطق الصناعية، برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية، القطاع الصناعي، التنمية.

Résumé :

Les zones industrielles sont considérées comme une alternative stratégique du développement traditionnel, et ce en raison de leurs importance dans la réalisation du développement industriel et dans l'encouragement et la promotion de l'investissement, ainsi que dans l'élargissement de l'implantation d'industries, et, afin de permettre aux entreprises et zones industrielles de relever leur niveau de compétitivité et d'atteindre les objectifs de développement, l'état à appliquer dans le plan de développement le programme national de mise à niveau des entreprises et des zones industrielles et ce dans le but de développer et de promouvoir les industries les plus compétitives et de moderniser l'environnement industriel.

Les mots clés : Zones industrielles, Le programme national de mise à niveau des entreprises industrielles, secteur industriel, développement.

المقدمة:

تثبت تجارب الدول المتقدمة أن العلاقات التعاونية والأداء المشترك يظهر أكثر عندما تعمل مختلف المؤسسات في أماكن متقاربة، لذلك ظهرت فكرة المناطق الصناعية لتحقيق أداء تنافسي عالٍ في ظل النظام الإقتصادي العالمي الجديد، وتشكل المناطق الصناعية أداة فعالة لعملية التنمية الصناعية، ذلك من خلال دورها في تحقيق تنمية مستقرة ومتوازنة، وتوسيع نطاق تأسيس الصناعات بما يلبي حاجيات الإقتصاد الوطني ويهيئ المناخ لتشجيع وترقية الإستثمار.

إن القطاع الصناعي كغيره من القطاعات الإقتصادية الأخرى، شهد عدة تغيرات ناتجة عن ظاهرة العولمة وإنفتاح الأسواق العالمية وعولمة الإنتاج، ومن أجل تمكين القطاع الصناعي من التنافس محليا ودوليا، تبنت الدولة ضمن خططها التنموية برنامج وطني لتأهيل المؤسسات الصناعية كإستراتيجية وطنية تستهدف تنمية القطاعات الصناعية وتعزيز مكانتها في الأسواق المحلية والدولية.

إشكالية الدراسة:

تكمن إشكالية الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى مساهمة البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية في تطوير المناطق الصناعية في الجزائر؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة معرفة:

- 1- أهمية قيام المناطق الصناعية والمزايا المترتبة عليها؛
- 2- نتائج البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية وأثره على مساهمة المؤسسات الصناعية في عملية التنمية؛
- 3- إستراتيجية الجزائر المعتمدة لترقية القطاع الصناعي.

منهج الدراسة:

تم الإعتماد على المنهج الوطني التحليلي لتغطية الجانب النظري للدراسة، ومنهج دراسة حالة وذلك بالإسقاط على الجزائر.

تقسيمات الدراسة:

بغرض توضيح ما سبق تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث محاور:

المحور الأول: الإطار النظري للمناطق الصناعية؛

المحور الثاني: البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية؛

المحور الثالث: دراسة نتائج البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية وإستراتيجية الدولة لترقية القطاع الصناعي.

المحور الأول: الإطار النظري للمناطق الصناعية

يحظى مفهوم المناطق الصناعية في الآونة الأخيرة بأهمية متزايدة في معظم دول العالم، ذلك من خلال تبنيها برامج المناطق الصناعية ضمن خططها التنموية كإستراتيجية لرفع مستوى نمو وتنافسية إقتصاداتها.

أولاً: ماهية المناطق الصناعية

1- النشأة والتعريف: تعود نشأة المناطق الصناعية إلى عهد الإمبراطورية الرومانية حيث تركزت على موانئ البحر الأبيض المتوسط وذلك بهدف زيادة النشاط التجاري والإقتصادي لتحقيق مصالح وأهداف الإمبراطورية الرومانية، إلا أن تطبيق فكرة المناطق الصناعية بدأ عمليا منذ أواخر القرن التاسع عشر عندما أقيمت أول منطقة صناعية بالقرب من مانشستر بالملكة المتحدة عام 1896م، ولحقت منطقة أخرى قرب شيكاغو بالولايات المتحدة الأمريكية في العام 1899م، ثم أقيمت منطقة صناعية ثالثة حول نابولي بإيطاليا في العام 1904م، ولم تأخذ هذه الظاهرة في الإنتشار إلا منذ منتصف القرن العشرين حيث أخذت كل من الدول المتقدمة والدول النامية في إدخال المناطق الصناعية ضمن خططها التنموية.

وظهر أول تعريف واضح لمفهوم المناطق الصناعية سنة 1990م، من طرف البروفيسور مايكل بورتير، الذي عرفها على أنها عبارة عن التقارب الجغرافي لمجموعة من الشركات والمؤسسات المرتبطة في مجال معين من خلال علاقات إرتباطية وتكاملية، كما وجد أن أفضل بيئة للمؤسسات هي بيئة التجمعات الصناعية

كما تعرف المناطق الصناعية على أنها عبارة عن:

- تجمعات جغرافية محلية، إقليمية أو عالمية لعدد من المؤسسات المرتبطة ببعضها البعض في مجال معين بحيث تدخل فيما بينها بشكل رأسي أو أفقي في علاقة تكامل وتشابك
 - قطعة أرض واسعة تطور وتقسّم لاستعمال المشاريع الصناعية وتكون تحت سيطرة فرد أو مؤسسة الذي يمكن أن يقوم ببناء مواقع صناعية للبيع أو للتأجير للمستأجر أو للمالك، وتأجير المواقع للمؤسسات الصناعية لإقامة مصانعها الخاصة
 - تجمع يضم مجموعة من المؤسسات تربطها عوامل مشتركة كإستخدام تكنولوجيا متشابهة أو الإشتراك في القنوات التسويقية ذاتها، ويضم هذا التجمع كذلك مجموعة من المؤسسات المرتبطة به والداعمة له، والتي يعتبر وجودها ضرورة لتعزيز تنافسية أعضاء التجمع كالجامعات والمعاهد التعليمية
 - ولقد ويوفر العمل ضمن المناطق الصناعية مجموعة من المزايا من بينها:
 - التقليل من تكاليف التبادل أثناء المراحل الإنتاجية، وبالتالي تخفيض تكاليف الإنتاج مما يؤدي إلى رفع المزايا التنافسية للمنتجات وتحسين فرص التصدير
 - تركيز الخبرات الفنية، البشرية والتكنولوجية؛
 - حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مزايا الحجم الكبير، وذلك نتيجة تخصص كل وحدة في مرحلة معينة من مراحل الإنتاج؛
 - تطوير البنية الأساسية من الخدمات المالية والقانونية وغيرها من الخدمات المتخصصة
 - زيادة القدرة الإبتكارية وتطوير القدرات الإنتاجية وتركيز الجهود في النشاطات مرتفعة القيمة المضافة بدلا من توزيعها على عدد من الأنشطة الإقتصادية
 - الحصول على الأسعار التفضيلية لشراء كميات كبيرة من المواد الخام؛
 - تسهيل الوصول إلى العمالة المدربة والموردين المتخصصين؛
 - إكتساب المعرفة من خلال سهولة تبادل المعلومات ومنها سرعة الإستجابة للتغيرات في الصناعة
- كما تكمن أهمية إقامة المناطق الصناعية في:
- تطوير وتنمية قطاع الصناعة من خلال تشجيع إقامة الصناعات ذات الأحجام المختلفة والإستفادة من مزايا تسهيلات الإنتاج والخدمات العامة المتوفرة فيها؛
 - تطوير وتنمية المناطق المحيطة بها، حيث تستفيد هذه المناطق من تطوير البنى التحتية ومن تركيز الإستثمارات المالية التي تنتج عنها زيادة النشاط الإقتصادي؛
 - رفع مستوى الإقتصاد المحلي من خلال استقطاب المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال وجذب الخبرات العلمية والفنية؛
 - الوصول بمستوى الإنتاج كما ونوعا إلى المستويات الملائمة لطلب الأسواق المحلية والخارجية؛

- جذب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو المناطق الصناعية ومساعدتها على التطور.
- 2- أنواع المناطق الصناعية¹¹: تأخذ المناطق الصناعية أحد الأنواع الآتية:

1-2 **العقد الصناعية المتكاملة (العناقيد الصناعية):** هي تجمعات جغرافية، محلية، إقليمية أو عالمية لعدد من المؤسسات المتقاربة ومؤسساتها التابعة والمنتمة لمجال عمل معين، وترابطها علاقات تكاملية ومصالح مشتركة، بما يمثل منظومة من الأنشطة اللازمة لتشجيع ودعم التنافسية.

2-2 **التكتل الصناعي الحضري:** عبارة عن تشكيلات صناعية تجمع عددا من المنشآت المختلفة في منطقة حضرية واحدة ولا يشترط تجانسها في الإنتاج أو ترابطها بمدخلات أو مخرجات تكنولوجية.

3-2 **مجمعات الإستقطاب الصناعية:** هي تشكيلات صناعية تضم عددا من المصانع الكبيرة ذات القدرة القيادية المتميزة في الإبتكار والإندفاع، تعمل في بيئة حضرية متقدمة يمكن لها أن تصبح مركزا لجذب العمل ورؤوس الأموال والمصانع والأسواق بفعل قوى الجذب المركزية، فيتحول بذلك المجمع إلى قطب يتوسع مع توجهات الأسواق الديناميكية واستطلاعات التكنولوجيا الحديثة.

4-2 **المجمعات التعاونية (المدارة ذاتيا) للصناعات الصغيرة:** وهي تنظيمات صناعية صغيرة أو متوسطة الحجم توجه لمنتجات متجانسة أو متكاملة أو تستخدم نفس الموارد أو السلع شبه المصنعة، أو تخدم عقد صناعية أو مجمعا لمنشآت كبيرة على أن تضم المجمعات مختبرات ومراكز ومكتبات ومتاحف، تخدم البحث، التدريب، الإختبار، التحليل، التقييس والتطوير، وأن تنسق بعض مهامها التسويقية والمالية مكاتب مركزية، إضافة إلى وحدات سكنية ودوائر خدماتية وطاقة ومياه ونقل ومواصلات وخزن وغيرها من العوامل التي تساعد على تحقيق وفورات السعة الكبيرة للصناعات الصغيرة من جهة والمحافظة على الإدارة الذاتية المستقلة لكل وحدة من الصناعات المعنية من جهة أخرى.

5-2 **المجمعات الصناعية الريفية:** تتكون من تنظيمات إنتاجية وتسويقية متكاملة تؤسسها عادة التعاونيات الريفية المتخصصة أو المتنوعة، تتبعى السعات الكبيرة الإنتاج، وتتخذ هذه المجمعات أشكالا عديدة لتكويناتها النشاطية والتنظيمية منها: صناعة كبيرة متخصصة تقوم بجميع مراحل الإنتاج والتسويق، والتي تبدأ بإعداد وتجميع وتصنيف المواد الخام وتنتهي بتطوير المنافذ المحلية والخارجية للمنتجات النهائية مثل صناعة الألبان، تأخذ كذلك شكل صناعات كبيرة متنوعة الأهداف تشكل مجمعات صناعية وتتوطن في مواقع متلاصقة أو متقاربة، وهي ترتبط عادة بإدارة واحدة ويمتلك أسهمها أعضاء التعاونيات من سكان المنطقة الريفية، الشكل الثالث للمناطق الصناعية الريفية هي صناعات كبيرة ترتبط بها منشآت صغيرة، تعمل وفق أسس التعاقد الثانوي وتكون متخصصة في مجالات أوسع من صناعات النوع الأول، وتكون أيضا على شكل منشآت صغيرة متنوعة الأهداف وتعمل في اختصاصات محددة.

ثانيا: **العلاقات الصناعية داخل المناطق الصناعية:** ترتبط المناطق الصناعية في تطبيقاتها بطبيعة العلاقات الصناعية للمؤسسات التي تكون داخلها، وتتمثل فيما يلي:

- 1- **التعاقد من الباطن:** يقصد بالتعاقد من الباطن قيام أحد الوحدات الإنتاجية بإنتاج المنتج النهائي أو بعض أجزائه لصالح وحدة أخرى، تبعا لما يتم الاتفاق عليه، ويمثل التعاقد من الباطن أحد أشكال التعامل بين المؤسسات المكونة للمنطقة الصناعية، ويأخذ التعاقد من الباطن الأشكال الموالية:
 - التعاقد من الباطن لشراء الطاقة الإنتاجية (تكامل أفقي)؛
 - التعاقد من الباطن نتيجة للتخصص (تكامل رأسي)؛
 - تخصص الشركات في نفس المرحلة أو الحلقة من سلسلة القيمة المضافة.
- 2- **التزويد الخارجي:** حيث يقوم المنتج الأصلي بشراء السلع الوسيطة أو الخدمات المساعدة للعملية الإنتاجية بدلا من إنتاجها داخليا، وهو يمثل شكلا من أشكال الاعتماد العمودي بين المؤسسات.

يتميز هذا الأسلوب بمايلي:

- تمكين المنتج الأصلي من توزيع عملية الإنتاج خاصة التي تتطلب عمالة كثيفة ومكلفة؛
- زيادة الإنتاجية عن طريق التركيز في إنتاج المراحل النهائية للسلع؛
- التقليل من النفقات

3- **التحالفات الإستراتيجية:** تقوم المؤسسات بما يسعى بالتحالفات الإستراتيجية لما توفره من مزايا التشارك في الحصول على الخدمات الفنية، التكنولوجية والمعلوماتية، ومن ثمة توفير تكاليف القيام بهذه العمليات، وتمثل هذه التحالفات علاقات صناعية داخل المنطقة الصناعية وخارج مجال الإنتاج، خاصة بالنسبة للمناطق الصناعية المتطورة عالميا، والمميز في هذا النمط أنه لا يتطلب وجود بيئة أعمال ناضجة ومتطورة حتى يمكن أن تتجه إليه المؤسسات غير أنه يستدعي وجود قاعدة تشريعية وقانونية كفأة تتم الاستفادة منه.

ثالثا: آليات عمل المناطق الصناعية: تقوم آلية عمل المناطق الصناعية على خمسة مبادئ أساسية تتمثل في التركيز الجغرافي، التخصص، الابتكارات، المنافسة والتعاون. تؤثر هذه الآليات على المنطقة الصناعية والمؤسسات العاملة فيها و يؤدي تضافرها إلى الوصول بالمنطقة إلى تحقيق التنافسية المرجوة ودرجة عالية من التطور.

- (1) **التركيز الجغرافي:** يعتبر أول مبدأ تقوم عليه آلية عمل المناطق الصناعية، حيث تجتمع المؤسسات في مكان محدود، نظرا لوجود مزايا ملموسة كالموارد الطبيعية أو البنية التحتية، تهدف هذه المؤسسات من خلال هذا التجمع إلى خفض التكاليف، تحقيق مزايا الحجم، الحصول على عمالة ماهرة وتكنولوجيا حديثة بالإضافة إلى القرب من الأسواق لزيادة مبيعاتها.
- (2) **التخصص:** إن تخصص المؤسسات في نشاطاتها يؤدي إلى تطوير المنتجات وبالتالي نجاح التجمع الصناعي، غير أن هذا لا يعني إنغلاق التجمع على نفسه، فارتباطه بعلاقات مع تجمعات أخرى قد يطرده وربما يثمر منتجات جديدة.
- (3) **الابتكارات:** يعتبر الابتكار المقياس الحقيقي لحيوية المنطقة الصناعية، فإستمرار المؤسسة وبقائها أصبح مرهونا بمدى قدرتها على الابتكار والإبداع
- (4) **المنافسة:** هي من أهم مبادئ التجمع، فبوجود المنافسة بين المؤسسات يضمن الحفاظ على زخم النشاط في المنطقة الصناعية، كما تعتبر حافزا نحو المزيد من البحث والتطوير والابتكار لإيجاد تخصصات ونشاطات جديدة، بالإضافة إلى تنشيط البحث العلمي ورفع مستوى القدرات والكفاءات البشرية
- (5) **التعاون:** وهو مبدأ لا يتناقض مع المبدأ السابق نمو مؤسسة ناجحة وتنافسية يحفز الطلب من قبل هذه المؤسسة على منتجات المؤسسات الموردة لها، ومع تطور المنطقة تتعزز علاقات التبادل بين مؤسساتها وتتدفق المنفعة من الأمام إلى الخلف والعكس، كما أن الروابط التي توجدتها المنطقة بين بعض المؤسسات من خلال التحالفات والإنتاج المشترك وغيره من أنواع التعاون يعود عليها بنفع أكبر من عملها مستقلة من خلال مشاركتها في منتجات جديدة وخفض تكاليف الإنتاج أو رفع الجودة أو الحصول على أسواق وعملاء جدد.

المحور الثاني: البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية

قامت الجزائر بتجسيد مجموعة من برامج التأهيل تستهدف بالدرجة الأولى تطوير القدرة التنافسية للمؤسسات وتحسين أدائها ومن بين هذه البرامج، البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية.

أولا: تقديم البرنامج وأهدافه:

- (1) **تقديم البرنامج:** يسعى البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية الذي شرع في تنفيذه سنة 2000 وإمتد إلى 2008 والذي تشرف عليه وزارة الصناعة إلى دعم ومرافقة المؤسسات الصناعية العمومية منها والخاصة، التي تشغل أكثر من 20 عاملا لترقية التنافسية الصناعية، من خلال تحسين كفاءات المؤسسات الصناعية وهيئة محيطها بتكليف جميع مكوناته من أنشطة مالية، مصرفية، إدارية، جبائية وإجتماعية، وقدر المبلغ المخصص لتمويل هذا البرنامج بـ 04 مليار دج خصص منه مبلغ 02 مليار دج لتأهيل المؤسسات أما المبلغ المتبقي فخصص لتحديث وإعادة تأهيل المناطق الصناعية.

(2) أهدافه: يهدف هذا البرنامج إلى:

- تشجيع المؤسسات الصناعية من خلال تدابير مالية معينة لتحديث أدوات إنتاجها وخاصة الرفع من مستوى تنافسيتها بوضع أنظمة للإنتاج والتنظيم والتسيير تستجيب للمقياس والمعايير المعمول بها في القطاع وهذا على مستوى المؤسسة؛
- أما على مستوى المحيط المباشر للمؤسسة فقد قامت وزارة الصناعة بتحديد عدة عمليات إرتأت بأنها ذات أولوية وتتمثل في تأهيل المؤسسات والإشهاد بالمطابقة وفق المواصفات الدولية، إعادة تأهيل المناطق الصناعية ومناطق النشاطات، دعم وسائل الضبط (التقييس والملكية الصناعية، والقياس القانونية)، تطوير الخدمات التكنولوجية للدعم والإستشارة لفائدة الصناعة .

ثانيا: إجراءات تأهيل المؤسسات الصناعية

يمكن حصر إجراءات إستفادة المؤسسة من برنامج التأهيل في جملة العمليات الآتية:

- (1) تقديم المؤسسة لطلب الإستفادة.
 - (2) إجراء الدراسة التشخيصية ووضع مخطط التنفيذ.
 - (3) تنفيذ ومتابعة البرنامج.
- (1) تقديم المؤسسة لطلب الإستفادة: تتقدم المؤسسة بطلب الإنخراط إلى مديرية التأهيل بوزارة الصناعة، ويجب أن تتوفر على جملة من المعايير التي تعتبر الأساس الذي يتم من خلاله قبولها في برنامج التأهيل والاستفادة من المساعدات التي يقدمها صندوق ترقية التنافسية الصناعية وتتمثل هذه المعايير فيما يلي:
- المؤسسة تخضع للقانون الجزائري؛

- تنتهي المؤسسة إلى القطاع الإنتاجي الصناعي أو قطاع الخدمات الصناعية؛
 - التسجيل في السجل التجاري ورقم التعريف الضريبي؛
 - عدد العمال الدائمين 20 عاملا على الأقل بالنسبة للمؤسسات الإنتاجية و10 عمال على الأقل بالنسبة للمؤسسات الخدمات الصناعية؛
 - تقديم معايير الأداء المالي التالية:
 - صافي الأصول موجب للسنة الحالية أو السابقة؛
 - نتيجة الاستغلال موجبة لسنتين على الأقل من الثلاث سنوات الأخيرة.
- (2) إجراء الدراسة التشخيصية ووضع مخطط التنفيذ: بعد تقدم المؤسسة بطلب الاستفادة من البرنامج يتم إجراء دراسة تشخيصية ووضع مخطط لتأهيلها كما يلي:
- (أ) الدراسة التشخيصية: بعد تقديم طلب الإنخراط والاستفادة من البرنامج يتم إجراء دراسة تشخيصية من طرف مكتب دراسات يتم اختياره بحرية تامة من طرف المؤسسة قصد التعرف على واقع المؤسسة التي سيتم تأهيلها، وتتم هذه الدراسة من خلال المرور بالمراحل التالية:
- تقديم معلومات حول واقع المؤسسة؛
 - تحليل المعلومات ودراسة وضعية المؤسسة؛
 - وضع إستراتيجية تنمية المؤسسة.
- وبعد إنهاء الدراسة التشخيصية يقدم صندوق ترقية التنافسية الصناعية بدفع 80% من تكلفة الدراسة التشخيصية لمكتب الدراسات فيما لا تتحمل المؤسسة من تكلفة الدراسة التشخيصية لمكتب الدراسات فيما لا تتحمل المؤسسة إلا 20% من هذه التكلفة.
- (ب) وضع مخطط التأهيل: يسمح مخطط التأهيل بتحديد مجموع الأنشطة الضرورية في عملية التأهيل وذلك حسب طلب المؤسسة وقدرتها على تنفيذ مخطط التأهيل. ويتمثل في التأهيل التسويقي، التأهيل التكنولوجي، تأهيل خطوط الإنتاج، التأهيل المالي، والتأهيل الإداري والتنظيمي.
- (ج) تنفيذ ومتابعة برنامج التأهيل: يتم تنفيذ برنامج التأهيل من خلال تقديم المساعدات المالية ثم متابعة إستعمالها، ويجب التمييز بين المساعدات الممنوحة بموجب التشخيص الإستراتيجي ومخطط التأهيل، والمساعدات المتعلقة بالإستثمارات المادية أو غير المادية، ويمكن للأمانة التقنية أن تقوم بالمراقبة الميدانية لإنجاز الإستثمارات ومراقبة الوثائق والمستندات والفواتير التي تثبت العمليات الإستثمارية.
- ثالثا: المساعدات المالية المقدمة في إطار البرنامج: معدلات المساعدات المالية الممنوحة من قبل صندوق ترقية التنافسية الصناعية محددة كالآتي²⁰:
- (1) الدراسة (الشاملة أو غير المعمقة):
- 80% من التكاليف خارج رسوم الدراسة (الشاملة أو غير المعمقة) في حدود:
 - الحالة الأولى الدراسة الشاملة: مليون وخمسمائة ألف دينار جزائري (1500000)؛
 - الحالة الثانية الدراسة غير المعمقة: ثمانمائة ألف دينار جزائري (800000).
- (2) وضع برنامج التأهيل حيز التنفيذ:
- الحالة الأولى والحالة الثانية: 80% من إجمالي الإستثمارات غير المادية خارج الرسوم
 - الحالة الأولى: 10% من إجمالي الإستثمارات المادية خارج الرسوم في حدود عشرين مليون (20000000) دينار جزائري مهما كانت طريقة التمويل.
- أما فيما يخص طريقة الدفع فيتم أداء المساعدات المالية المخصصة للقيام بعملية الدراسة الشاملة (وكذا غير المعمقة) مباشرة إلى مكتب الدراسات، وينفذ هذا الأداء على مرحلتين اثنتين: 30% عندما يصبح الاتفاق ساري المفعول والباقي عند الإنتهاء من الدراسة وتأكيداتها. أما المساعدات المالية الموضوعة لتنفيذ مخطط التأهيل فيتم الوفاء بها على مرحلتين كذلك: 30% بعد الإمضاء على إتفاق التأهيل، وباقي المبلغ عند تنفيذ مخطط التأهيل.
- المؤسسة مطالبة بتحقيق استثماراتها في مدة أقصاها إثني عشرة 12 شهرا التي تلي الإمضاء على الاتفاق، يمكن وبصفة إستثنائية تمديد الأجل ثلاث 03 أشهر إضافية، في هذه الحالة يشكل التمديد موضوع ملحق يرفق بإتفاق التأهيل الموقع بين وزارة الصناعة والمؤسسة.
- (3) النفقات المرتبطة بتأهيل المناطق الصناعية ومناطق النشاط: تتمثل في:
- الدراسات المتعلقة بتأهيل المناطق الصناعية ومناطق النشاط؛

- إنجاز أعمال تأهيل المناطق الصناعية ومناطق النشاط؛

- برامج التكوين الموجهة لمسيري المناطق الصناعية ومناطق النشاط؛

- كل النشاطات الأخرى ذات الصلة ببرامج تأهيل المناطق الصناعية ومناطق النشاط.

المحور الثالث: دراسة نتائج البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية وإستراتيجية الدولة لترقية القطاع الصناعي.

بعد عرض وتقديم البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية، يأتي المحور الثالث كمحاولة لتقييم البرنامج ومساهمته في تطوير المؤسسات الصناعية وكذلك الإستراتيجية الجديدة المتبعدة من طرف الدولة بهدف ترقية القطاع الصناعي.

أولاً: نتائج البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية: منذ بداية برنامج التأهيل الصناعي سنة 2001 إلى غاية 30 جوان 2010، تمثلت

حصيلة البرنامج فيما يلي:

التقييم المادي:

1-1 مرحلة التشخيص الإستراتيجي:

جدول رقم (01): وضعية ملفات طلب الإنخراط في برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية

المجموع	المؤسسات العمومية	المؤسسات الخاصة	طلبات المؤسسات
492	253	239	المستقبلة
355	168	187	المقبولة
136	86	50	المرفوضة

المصدر: طبائبية سليمة، عناني ساسية، أثار البرامج الإستثمارية العامة على تطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الإنفتاح الإقتصادي (2001-2014)، الملتقى الدولي حول تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة 2001-2014، المنعقد يومي 11 و 12 مارس، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2013، ص 22.

تقدمت 492 مؤسسة (منها 253 مؤسسة عمومية و239 مؤسسة خاصة) بطلبات الإنخراط، وتمت معالجة 491 مؤسسة وبقيت مؤسسة واحدة في طور المعالجة، حيث تم رفض طلب 136 مؤسسة (منها 86 مؤسسة عمومية و50 مؤسسة خاصة)، بينما تم قبول 355 مؤسسة (منها 168 مؤسسة عمومية و187 مؤسسة خاصة)، ويعود السبب الرئيسي لرفض طلبات العديد من المؤسسات إلى وضعيتها المالية، حيث تعاني تلك المؤسسات من إختلالات مالية تجعلها غير مؤهلة للحصول على مساعدات من طرف صندوق ترقية التنافسية الصناعية في إطار برنامج التأهيل.

2-1 مرحلة تنفيذ مخطط التأهيل: فيما يتعلق بتنفيذ برنامج التأهيل فقد تم قبول 175 مؤسسة (منها 97 مؤسسة

عمومية و78 مؤسسة خاصة) للإستفادة من المساعدات المالية المقدمة من طرف صندوق ترقية التنافسية الصناعية من إجمالي 181 مؤسسة، ويمكن تفسير العدد القليل من الملفات المعروضة وهي 181 ملف مقارنة بالملفات المقبولة والتي بلغت 332 ملف إلى قصر آجال التسجيل وإتمام الملفات من طرف المؤسسات، إضافة إلى التأخيرات المسجلة في معالجة طلبات الحصول على القروض من طرف البنوك، وبالنسبة للمؤسسات المقبولة والبالغ عددها 175 مؤسسة فقد تم إتخاذ إجراءات التأهيل لـ 151 مؤسسة، بينما إقتصرت 24 مؤسسة الأخرى على دراسات التشخيص فقط.

كما بلغ عدد عمليات التأهيل المتعلقة بتنفيذ مخطط التأهيل للمؤسسات المقبولة وهي 151 مؤسسة (الإستثمارات التي تضمنها مخطط التأهيل) 2230 منها 1273 عملية لا مادية (بما في ذلك الدراسات التشخيصية)، أما عملية 957 فهي إجراءات مادية.

(1) التقييم المالي: إن التقييم المالي لبرنامج تأهيل المؤسسات الصناعية من خلال الإعتماد على عنصرين أساسيين هما:

1-2 الإيرادات: الغلاف المالي المخصص لتأهيل المؤسسات الصناعية قدر بـ 2489 مليون دينار جزائري، وهو المبلغ الذي وضع لتغطية عمليات التأهيل وهو أيضا ما يتحكم في عدد المؤسسات التي يجب أن لا يتعدى تمويلها ككل الغلاف المالي المحدد للبرنامج.

2-2 النفقات: قدرت الإعانات والمساعدات المالية المقدمة لتنفيذ كل مراحل وعمليات برنامج التأهيل بـ 2753 مليون دينار جزائري حيث قدر

لكل مؤسسة 19 مليون دينار جزائري كمعدل متوسط، وتم الإستفادة من مجموع النفقات كالتالي:

- 1367 مليون دينار جزائري مخصصة لتمويل 1133 عملية لا مادية وتضم كذلك الدراسات التشخيصية:

- 1386 مليون دينار جزائري لتمويل 794 عملية مادية.

والملاحظ من مقارنة الإيرادات المخصصة لتمويل البرنامج والتي حددت بـ 2489 مليون دج أنها أكبر من النفقات التي تعهد بها صندوق ترقية التنافسية الصناعية والتي وصلت إلى 2753 مليون دج، ما يدل على أن الغلاف المالي المحدد للبرنامج ضئيل ولا يتوافق مع الأهداف المرجو بلوغها.

(2) تقييم مستوى الإستثمارات المحققة: لقد تم التخطيط لإنجاز عدد معين من الإستثمارات اللامادية، وعدد من الإستثمارات المادية،

لكن ما انجز على أرض الواقع يبقى مخالفا لما خطط له، حيث أن نسبة الإستثمارات المحققة تمثل نصف عدد الإستثمارات التي خطط لتنفيذها

وقدرت بـ 50.56%، حيث كانت نسبة الإستثمارات المادية المنجزة 54.25% من إجمالي الإستثمارات المادية المتوقع إنجازها، أما نسبة الإستثمارات اللامادية المنجزة فكانت 47.71% من إجمالي الإستثمارات اللامادية المتوقع إنجازها. وعند مقارنة الإستثمارات المنجزة بالإستثمارات المتوقع إنجازها يظهر أنها لا تتعدى النصف، وهذا يدل على عدم إستغلال جميع المبالغ المستحقة لتنفيذ هذه الإستثمارات المسطرة ضمن مخططات تأهيل المؤسسات²³.
ثانيا: أثر برنامج التأهيل على مساهمة المؤسسات الصناعية في التنمية: تسعى الجزائر من خلال هذا البرنامج إلى زيادة معدل النمو وتحقيق التنمية، ولتقييم مدى فعالية هذا البرنامج لابد من معرفة مدى نجاحه في تحقيق الأهداف المسطرة.
(1) مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام: شهد القطاع الصناعي خلال الفترة 2000-2010 معدلات نمو موجبة تراوحت ما بين 0.3% و 1.9% بإستثناء سنتي 2006-2010 التي سجل فيها معدلات سالبة قدرت بـ (-0.5) و (-2.5) على التوالي.

جدول رقم (02): مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام للفترة 2000-2010

الوحدة: مليار دج

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الصناعات الإستخراجية	1616.3	1443.9	1477	1868.9	2319.8	3352.9	3882.2	4089.3	4997.6	3109.1	4180.4
نسبة مساهمتها في الناتج الداخلي الخام	39.2	34.2	32.7	35.6	37.7	44.3	45.6	43.7	45.1	31.0	34.7
الصناعات التحويلية	290.8	351.2	337.6	355.4	390.5	418.3	449.5	479.8	519.5	573.1	597.9
نسبة مساهمتها في الناتج الداخلي الخام	7.1	7.5	7.5	6.8	6.3	5.5	5.3	5.1	4.7	5.7	5.0
مجموع القطاع الصناعي	1907.1	1759.1	1814.6	2224.3	2710.3	3771.2	4331.7	4569.1	5517.1	3682.2	4778.3
نسبة مساهمتها في الناتج الداخلي الخام	46.2	41.6	40.1	42.3	44.1	49.9	50.9	48.8	49.7	36.7	39.7

المصدر: بنعززين عزالدين، دور السياسات الصناعية في إيجاد الإستراتيجية الملائمة للقطاع الصناعي الجزائري خلال الفترة 2000-2010، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر- بسكرة، الجزائر، 2012، ص 109.
يبين الجدول أعلاه، إنخفاض مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام خلال فترة 2000-2004، حيث قدرت سنة 2000 بـ 39.2% وإنخفضت إلى 37.7% سنة 2004، أي معدل إنخفاض قدر بـ (-3.82)، وهذا راجع إلى التقلبات التي عرفتها السوق النفطية العالمية لتعود من جديد إلى الإرتفاع نتيجة لتحسن في أسعار المحروقات. كما سجلت الصناعة التحويلية إنخفاضا في نسبة مساهمتها في PIB، حيث بلغت النسبة القسوى 7.5% حيث بلغت النسبة القسوى 7.5% سنة 2001، ويعود هذا التراجع إلى عدة أسباب من بينها ضعف الإستثمارات في الصناعات التحويلية، تآكل تجهيزات الإنتاج مما يجعل المنتوجات غير قادرة على المنافسة، بالإضافة لضعف تنافسية الصناعات العمومية وكذلك المشاكل المالية التي تمثلت في رفض البنوك تمويل مدخلات هذه الصناعات²⁴.

(2) مساهمة القطاع الصناعي في التشغيل:

الجدول رقم (03): مساهمة القطاع الصناعي في العمالة الإجمالية 2001-2010

الوحدة: ألف عامل

السنوات	2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
إجمالي العمالة	6400	6684	6980	7232	8868	8594	9146	9472	9735
القطاع الصناعي	748	804	935	998	1263	1027	1141	1194	1337
النسبة	11.7	12.02	13.4	13.8	14.2	12	12.5	12.6	13.7

المصدر: بنعززين عزالدين، دور السياسات الصناعية في إيجاد الإستراتيجية الملائمة للقطاع الصناعي الجزائري خلال الفترة 2000-2010، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر- بسكرة، الجزائر، 2012، ص 113.
بلغت مساهمة القطاع الصناعي في العمالة سنة 2001 بـ 11.7%، وإستمرت في الزيادة حيث بلغت سنة 2006، 14.2% أي بمعدل نمو قدره 21.36%، ثم تراجع سنة 2007 إلى 12%، لتعاود الإرتفاع سنة 2010 حيث بلغت مساهمته 13.7%، إلا أن هذه النسبة تعتبر ضئيلة بسبب ضعف ديناميكية القطاع الصناعي.

أما عن العمالة في قطاع الصناعة التحويلية لم تتجاوز خلال الفترة المدروسة نسبة 4.46% في المتوسط العام من إجمالي العمالة، ويمكن إرجاع ذلك إلى عدة أسباب من بينها حالة الركود التي شهدتها الصناعة التحويلية، عدم قدرتها على تشغيل كامل طاقتها الإنتاجية وعدم توسعها إلا في نطاق محدود جدا، عدم الاهتمام بالخدمات الصناعية المرافقة لعملية الإنتاج التي من شأنها زيادة فرص العمل²⁵.

(3) تطور نمو القطاع الصناعي:

جدول رقم (04): تطور معدلات نمو أهم فروع القطاع الصناعي العام والخاص خلال

الفترة 2000-2010

القطاع	2000	2002	2004	2006	2008	2010	المتوسط
القطاع العام	-1.9	-1.0	-1.3	-2.2	1.9	-2.5	-1.06
صناعة الحديد والصلب، الميكانيك، إلكترونيك	2.2	7.1	2.0	1.3	3.9	-12.6	0.64
مواد البناء	6.4	8.4	10.3	-3.8	-1.6	-5.0	2.45
مواد غذائية	-8.9	-19.1	-15.7	-7.6	6.8	-3.3	-7.96
صناعة كيميائية	6.2	-8.5	-2.2	-3.1	2.5	-10.6	-2.61
الخشب والورق	-8.2	0.9	-0.7	-2.9	-11.9	14.8	-0.36
النسيج	-14.4	3.7	-14.4	-14.0	-1.1	-10.8	-8.5
صناعة الجلود	-6.0	-19.3	15.4	-15.9	-1.2	-6.3	-68.10
القطاع الخاص	5.3	6.6	2.5	2.1	-	-	4.12

المصدر: والي مريم، إشكالية تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ودوره في تحقيق التنمية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار- عنابة، الجزائر، 2015، ص 194.

يبين الجدول أعلاه تطور معدلات نمو أهم فروع القطاع الصناعي العام منه والخاص خلال فترة 2000-2010، ومن خلال معطيات الجدول يتضح أن القطاع العام سجل معدلات نمو سلبية، فدلر متوسط النمو ب -1.06%، هذا يدل على أن القطاع العام يعاني من إختلالات هيكلية ومالية أثرت سلبا على أداءه، كما سجلت باقي القطاعات الأخرى معدلات نمو سلبية خلال الفترة المدروسة ما عدا قطاعات الحديد والميكانيك والإلكترونيك ومواد البناء التي سجلت نسب نمو إيجابية بلغت 0.64%، 2.45% كمتوسط وهي تعتبر القطاعات التي تأثرت إيجابيا. كما سجل القطاع الخاص نسب نمو إيجابية، بلغ متوسط نموه السنوي 4.12%، إلا أن ذلك يعد غير كافي بالنظر للقدرة الحقيقية التي يمتلكها هذا القطاع، ويمكن القول بأن القطاع الصناعي لم يتجاوب مع ما تسعى الدولة لتحقيقه بتطبيقها للإصلاحات الاقتصادية وبرامج تأهيل نظرا للمشاكل المالية والهيكلية التي يعاني منها القطاع العمومي، كما أن تدهور المناخ الإستثماري خاصة في الجانب التمويلي والإداري ساهم في عرقلة نم وتطور القطاع الخاص، وهذا ما أدى إلى عجز الجهاز الإنتاجي عن الإستجابة للطلب الكلي المتزايد نتيجة تطبيق البرامج التنموية²⁶.
ثالثا: إستراتيجية الجزائر لترقية القطاع الصناعي: تسعى الجزائر من خلال تبنيها الإستراتيجية الصناعية الجديدة، إلى إنعاش الصناعات الوطنية وتنمية القطاع الصناعي، وذلك من خلال وضع خطط للتنمية الاقتصادية من شأنها أن تحسن من تنافسية المؤسسات الوطنية وقدرتها على الدخول للأسواق الدولية، وترتكز هذه الإستراتيجية على مجموعة من النقاط من أهمها:

- 1- تثمين الموارد الطبيعية: وذلك من خلال تحسين إستغلال المؤهلات الطبيعية من أجل المرور من البلد المستورد للمواد الأولية إلى بلد مصدر للمواد المحولة بتكنولوجيا أكثر تهيأ وقيمة مضافة أقوى.
- 2- تكثيف النسيج الصناعي وترقية الصناعات الجديدة: من خلال إعطاء أهمية للصناعات الجديدة الغير موجودة أو التي تشهد تقصيرا، وبتعلق الأمر على وجه الخصوص بالصناعات المتعلقة بتكنولوجيا الإعلام والإتصال وصناعة السيارات.
- 3- إنتشار وتوسع حيز الصناعة: مثل مناطق التطور الصناعي المدرجة، مناطق التحكم الاقتصادي أو المناطق المتخصصة، فتطورها سيسمح بخلق تعاون بإستغلال التركيز الفضائي للنشاطات الاقتصادية وذلك بوضع الشركات، المؤسسات العمومية للضبط وأيضا هيئات البحث، التكوين والخبرة داخل الشبكة، وهذا التعاون سيكون إيجابيا لإحداث مناخ جزئي للأعمال وتعميق الإستثمارات²⁷.
- 4- تطوير وتأهيل العنصر البشري: إن الإستراتيجية الصناعية تعتبر تطوير العامل البشري أساسا في نجاح كل سياسة صناعية بإعتباره عاملا مشجعا لإمتصاص التكنولوجيا وعصرنة الصناعات²⁸.

5- ترقية الإستثمار الأجنبي المباشر: تلعب الإستثمارات الخارجية المباشرة دورا تكميليا وتدريبيا بالنسبة للإستثمار الوطني، وذلك من خلال سياسة تعمل على تسهيل إرساء الإستثمارات الخارجية المباشرة في النسيج الصناعي وإدماج مفعولها لفائدة المؤسسات الوطنية.

الخاتمة:

تعد المناطق الصناعية من الأساليب الحديثة للتوطن الصناعي، حيث يعد هذا الأسلوب من أنجح وسائل التنمية الحديثة. غير أنها تحتاج لمناخ إستثماري مناسب لتطورها، وإن لجوء الدولة إلى البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية كإستراتيجية فعالة لتأهيل المؤسسات الصناعية إلى المستوى الذي ترقى له المؤسسات الأجنبية وتحسين أدائها وتعزيز قدراتها التنافسية لم يحقق الأهداف المسطرة ولم يرقى بالمؤسسات والمناطق الصناعية إلى زيادة مساهمتها في النمو الإقتصادي والإجتماعي، فبعد أن تبينت محدودية التأثيرات الإيجابية للصناعات كبيرة الحجم، اتجهت الدولة لدعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال جملة من برامج التأهيل التي شرع في تطبيقها بعد البرنامج الوطني للتأهيل الصناعي والتي تمثلت في البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، برنامج ميدا1 وبرنامج ميدا2 وبرنامج ميدا3 الذي لم يشرع بعد في تطبيقه، وذلك نظرا للدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية.

نتائج الدراسة:

- 1- المناطق الصناعية عبارة عن تركز مجموعة من المؤسسات قطاعيا وجغرافيا، تكون مترابطة فيما بينها أفقيا أو عموديا مما يمكنها من مواجهة تحديات وفرص مشتركة؛
- 2- إن إقامة المناطق الصناعية يحقق أهدافا إقتصادية وأخرى إجتماعية، من أهمها خفض تكاليف الإنتاج، زيادة الإنتاجية، زيادة فرص التخصص وتقسيم العمل، رفع المزايا التنافسية للمنتجات وخفض معدلات البطالة؛
- 3- تعتبر المناطق الصناعية وسيلة من الوسائل المساعدة في إزدهار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق اللامركزية الصناعية؛
- 4- برنامج التأهيل وسيلة من وسائل تحقيق ودعم التنافسية؛
- 5- يطبق البرنامج الوطني للتأهيل على المؤسسات التي ترغب في الإستفادة منه، فهو يؤثر على إستمرار نشاط المؤسسات، على مستوى التشغيل وعلى معدلات البطالة، كما يتعدى تأثيره إلى الجانب الإقتصادي ومختلف مؤشرات؛
- 6- القطاع الصناعي لم يتجاوب مع ما تسعى الدولة لتحقيقه بتطبيقها للإصلاحات الاقتصادية وبرنامج التأهيل نظرا للمشاكل المالية والهيكلية التي يعاني منها القطاع العمومي؛
- 7- تؤدي الإستراتيجية الجديدة لإنعاش الصناعة الوطنية إلى تكوين الكفاءات والخبرات الفنية والتنظيمية، تحقيق الجودة والتنافسية وخفض تكاليف الإنتاج، بالإضافة إلى الحصول على التكنولوجيا الحديثة من خلال الإستثمار الأجنبي المباشر.

التوصيات: نوصي بضرورة

- 1- تشجيع وتوسيع نطاق المناطق الصناعية، من خلال توفير مزايا ضريبية وحوافز إستثمارية؛
- 2- تنشيط البحث في مجال المناطق الصناعية، وتنمية العنصر البشري من أجل رفع مساهمته في الإبداع والإبتكار وتفعيل دور المناطق الصناعية؛
- 3- تحسين البيئة الإستثمارية بهدف إستقطاب الإستثمارات الصناعية؛
- 4- تأهيل المحيط الإقتصادي والإداري والقانوني للمؤسسات ودعم البنية التحتية وتطوير وتهيئة المرافق في المناطق الصناعية؛
- 5- تقليص الإجراءات المعقدة للإستفادة من برامج التأهيل؛
- 6- تحسيس مسيري المؤسسات وتوعيتهم بأهمية برنامج التأهيل وضرورتها لمواجهة المنافسة؛
- 7- الإستفادة من التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال ومحاولة إسقاط إيجابياتها بما يتماشى مع الإقتصاد الوطني.

الهوامش:

- 1- خبابة صهيب، دور المناطق الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة الأورومغاربية- دراسة مقارنة بين فرنسا والجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس- سطيف1، الجزائر، 2012، ص 22.
- 2- بربيش السعيد، طيب سارة، التجمعات الصناعية كبديل إستراتيجي لبرامج التنمية التقليدية في الدول الناشئة- قراءات في التجربة الهندية وكيفية استفادة الجزائر منها، الملتقى الوطني حول دور التجمعات والعناقيد الصناعية في تنمية المؤسسات الصغيرة

- والمتوسطة وفي دعم تنافسيها- محليا ودوليا، المنعقد يومي 6-7 ماي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945- قالمة، الجزائر، 2013، ص 04.
- 3- طرشي محمد، العناقيد الصناعية كمدخل لتعزيز مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الجزائري، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد 13، 2015، ص 07.
- 4- نائل محمد إبراهيم مصبح، أهمية المناطق الصناعية على النمو الإقتصادي داخل قطاع غزة: حالة دراسية مدينة غزة الصناعية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2012، ص 18.
- 5- محمد راتول، صليحة فلاق، العناقيد الصناعية كألية لمواجهة تحديات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني حول دور التجمعات والعناقيد الصناعية في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي دعم تنافسيها- محليا ودوليا، المنعقد يومي 6-7 ماي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945- قالمة، الجزائر، 2013، ص 06.
- 6- عبود زرقين، العناقيد الصناعية كإستراتيجية لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة، العدد الحادي والأربعون، 2014، ص 164.
- 7- طرشي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 07.
- 8- بربيش السعيد، طيب سارة، مرجع سبق ذكره، ص 06.
- 9- مريم عديلة، بن شرشال عزالدين، العناقيد الصناعية كتوجه حديث نحو تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإدارة المخاطر عرض تجربة دولية- عنقود سيالكوت بباكستان، الملتقى الوطني حول دور التجمعات والعناقيد الصناعية في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي دعم تنافسيها- محليا ودوليا، المنعقد يومي 6-7 ماي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945- قالمة، الجزائر، 2013، ص 04.
- 10- خبابة صهيب، مرجع سبق ذكره، ص 31.
- 11- زنادة سهيلة، بوعكريف زهير، مساهمة المناطق الصناعية في دعم التنمية المحلية المستدامة- المنطقة الصناعية بسطيف نموذجاً، الوطني حول دور التجمعات والعناقيد الصناعية في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي دعم تنافسيها- محليا ودوليا، المنعقد يومي 6-7 ماي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945- قالمة، الجزائر، 2013، ص 05.
- 12- شوقي جباري، بوديار زهية، تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إستراتيجية العناقيد الصناعية- قراءات في التجربة الإيطالية، الملتقى الدولي حول المنافسة والإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، المنعقد يومي 8 و 9 نوفمبر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف، الجزائر، 2010، ص ص 10، 11.
- 13- ناصر بوعزيز، الهادي لرباع، العناقيد الصناعية البديل الإستراتيجي لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الوطني حول دور التجمعات والعناقيد الصناعية في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي دعم تنافسيها- محليا ودوليا، المنعقد يومي 6-7 ماي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945- قالمة، الجزائر، 2013، ص 07.
- 14- عبود زرقين، مرجع سبق ذكره، ص 166.
- 15- بربيش السعيد، والي مريم، تقييم برنامج تأهيل المؤسسات الغير والمتوسطة في الجزائر: دراسة حالة مؤسستي CARAJUS و SAFILAIT نموذجاً، مجلة جامعة الأمير عبد القادر، 2014، ص 09.
- 16- والي مريم، إشكالية تأهيل المؤسسات الإقتصادية الجزائرية ودوره في تحقيق التنمية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باخي مختار- عنابة، الجزائر، 2015، ص ص 127-129.
- 17- عليواش أمين عبد القادر، أثر تأهيل المؤسسات الإقتصادية على الإقتصاد الوطني، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007، ص ص 125، 126.
- 18- إبتسام بوشويط، آلية تمويل برامج تأهيل المؤسسات الإقتصادية الجزائرية (دراسة تحليلية لنتائج برنامج تأهيل المؤسسات الجزائرية)، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري- قسنطينة، الجزائر، 2010، ص 83.

- 19- طبائبية سليمة، عناني ساسية، آثار البرامج الإستثمارية العامة على تطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الإنفتاح الإقتصادي (2001-2014)، الملتقى الدولي حول تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة 2001-2014، المنعقد يومي 11 و 12 مارس، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2013، ص ص 22، 23.
- 20- والي مريم، مرجع سبق ذكره، ص ص 142، 143.
- 21- بنعززين عزالدين، دور السياسات الصناعية في إيجاد الإستراتيجية الملائمة للقطاع الصناعي الجزائري خلال الفترة 2000-2010، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر- بسكرة، الجزائر، 2012، ص ص 109، 110.
- 22- المرجع نفسه، ص ص 113، 114.
- 23- والي مريم، مرجع سبق ذكره، ص 194.
- 24- عروب رتيبة، بوسبعين تسعديت، أهمية تأهيل الموارد المتاحة في تفعيل الإستراتيجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الإقتصادية الجزائرية حقائق وأفاق، الملتقى الوطني حول الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر استمرارية ... أم قطيعة، من الموقع: www.univ-bouira.dz/.../publications%20nationales، ص 07.
- 25- قريشي نصيرة، أبعاد وتوجهات إستراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 05، ص 16.
- 26- عروب رتيبة، بوسبعين تسعديت، مرجع سبق ذكره، ص 08.

دور العناقيد الصناعية في زيادة كفاءة أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

كوثر سعادقودة

d.kaouthar05@gmail.com

عمر شريف

charif_amor@yahoo.fr

جامعة الحاج لخضر - باتنة

The role of industrial clusters on the performance of small and medium enterprises**Summary :**

It is obvious that, Small and medium enterprises play a leading role in economy, whether it is in the advanced industrial countries or in developing ones , is embodied this role in many indicators ,for example,a contribution to solve the problems of unemployment rate or on bridging market needs and customers in fields where large companies don't enter, so it was necessary to search for a new form to improve their performance, and this is what showed up as an industrial clusters.

The Problematic :**What is the role of industrial clusters on small and medium enterprises ?****Keywords:** Industrial clusters , small and medium enterprises , the competitive.***Le rôle des grappes industrielles sur la performance des petites et moyennes entreprises*****Résumé :**

Les petites et moyennes entreprises jouent un rôle de premier plan dans l'économie, que ce soit dans les pays industriels avancés ou dans les pays en développement , leur rôle est donc la contribution à la diminution de taux de chômage et la participation aux besoins du marché, il fallait alors chercher une nouvelle forme pour améliorer leur performance ,et cette dernière se présente sous les grappes industrielles.

La problématique :**Quel est le rôle des grappes industrielles sur les petites et moyennes entreprises?****Mots clés :** Les grappes industrielles , petites et moyennes entreprises , la compétitivité.

الملخص:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا رائدا في الاقتصاد سواء كان ذلك في الدول الصناعية المتقدمة أو الدول النامية، ويتجسد دورها في العديد من المؤشرات كالمساهمة في حل مشاكل البطالة، أو سد حاجات السوق، كذا تلبية رغبات الزبائن في مجالات لا تدخلها الشركات الكبيرة، لذا وجب البحث عن شكل جديد لتحسين أدائها، وهذا ماظهر في شكل صورة العناقيد الصناعية. ومن هنا يمكن طرح الإشكالية التالية:

الكلمات المفتاحية: العناقيد الصناعية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التنافسية.

كيف تؤثر العناقيد الصناعية على زيادة فعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

ومن خلال هذا البحث سيتم اعطاء رؤية عامة حول العناقيد الصناعية باستعراض مفومها وخصائصها، ودورها في تنافسية

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال المحاور التالية:

أولاً: ماهية العناقيد الصناعية وأهميتها الاقتصادية؛

ثانياً: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها؛

ثالثاً: دور العناقيد الصناعية في زيادة تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

رابعاً: النتائج والتوصيات

الكلمات المفتاحية: العناقيد الصناعية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التنافسية.

المقدمة:

قامت العديد من الدول بتدعيم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها الوسيلة المناسبة لتعزيز القدرة التنافسية في ظل ازدياد المنافسة سواء في الأسواق المحلية أو العالمية لدفع عملية التنمية الاقتصادية.

أولاً: ماهية العناقيد الصناعية وأهميتها الاقتصادية

لفهم العناقيد الصناعية يجب التفريق بين مصطلح المجمعات الصناعية والعناقيد الصناعية:

1-1 المجمعات الصناعية: فالمجمعات مصطلح قديم يعود إلى القرن التاسع عشر منذ أن أبدعه ألفريد مارشالفي نظريته القديمة عن التوطن الصناعي، و الهدف منها الاستفادة من عوامل التكتل التي يحققها الموقع المشترك ووفرة العمالة وتقاسم التكنولوجيا، ويرتبط مفهومها بتقديم الأرض والمباني والمرافق والخدمات.

إلا أنه أعيد تقييمه وقدم بمنظور حديث في نهاية القرن الماضي، والهدف من إنشائها هو الاستفادة من عوامل التكتل التي يحققها الموقع المشترك ووفرة العمالة.

وتتميز المجمعات الصناعية بميزة خاصة وهي قابليتها لاختيار صناعات محددة يسمح بإقامتها في المجمع، وتنوع أشكالها وأحجامها حسب الغرض من إقامتها وأنواع الصناعات المسموح بها وقد يخصص المجمع للصناعات الثقيلة أو الخفيفة أو كليهما معاً أو لصناعة معينة، فالتجمع العنقودي يتميز بميزتين أساسيتين: مزايا استاتيكية ومزايا ديناميكية، تنصب كلاهما في رفع معدلات النمو والقدرة التنافسية وزيادة الصادرات وخفض معدلات البطالة.

تعمل المزايا الاستاتيكية على تخفيض نفقات التبادل في المراحل الإنتاجية والإنتاج، إضافة إلى التكامل الرأسي للإنتاج، وتحقيق درجة عالية من التخصص وتقسيم العمل، إضافة إلى توفير الأيدي العاملة الماهرة من خلال تعاون الشركات وتركيز الخبرات الفنية، كذلك حصول الوحدات الإنتاجية الصغيرة على مزايا الحجم الكبير من خلال تخصص كل وحدة في مرحلة أو جزء محدد من منتج نهائي، مع الأخذ بعين الاعتبار الأسعار التفصيلية لشراء كميات كبيرة من المواد الخام، وتطور البنية الأساسية من خدمات قانونية ومالية وغيرها.

أما المزايا الديناميكية فتتمثل بتحقيقها من التعلم على مستوى العنقود، والتنوع الضمني بين الإبداع وتدقيق المعرفة، إضافة إلى التعامل مع المشكلات بأساليب حل عاجلة من خلال العلم التبادلي ويضاف إلى مزاياها، وجود العناقيد المتخصصة في التكنولوجيا الدقيقة وتكنولوجيا المعلومات (تعاون الشركات في مجال الأبحاث الأساسية لارتفاع التكلفة).

ومن بين أسباب فقد العناقيد لميزتها التنافسية، التغير في التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج، بحيث لا تتوافق مع الخبرات العلمية والفنية للعمالة والموردين، إضافة إلى التغير في أذواق واحتياجات المستهلكين (عدم التوافق مع احتياجات السوق)، ووجود تكتلات (كارتل- ترست) بالتزامن مع بروز معوقات المنافسة¹

2-1 مفهوم العناقيد الصناعية: يتلازم مفهوم العنقود مع مبدأ التنافسية حيث يحدد مدى تنافسية الصناعة من خلال تحديد أماكن الضعف والخلل للنشاطات الداعمة لها، ويتمثل في تجمع يضم مجموعة من شركات التي تجمع بينها عوامل مشتركة كاستخدام تكنولوجيا متشابهة أو الاشتراك في القنوات التسويقية ذاتها، وقد ظهر مفهوم العناقيد الصناعية سنة 1990 على يد العالم الاقتصادي Michael Porter عند إصداره كتاب "الميزة التنافسية للأمم"، وقام بدراسة نماذج من المشروعات الصناعية حيث لاحظ وجود شبكة من علاقات الأفقية والرأسية بين هذه المشروعات أطلق عليها مصطلح العناقيد الصناعية، التي تتمثل في توطين الصناعات بشكل مترابط من خلال علاقة الزبون، الممول، والمناطق التكنولوجية والعمالة والتوزيع ... الخ²، ويضم هذا التجمع كذلك مجموعة من المؤسسات المرتبطة به والداعمة له، والتي يعتبر وجودها ضرورة لتعزيز تنافسية أعضاء التجمع كالجامعات والمعاهد التعليمية³.

ويظهر بورترا أن العناقيد الصناعية تستطيع التأثير في التنافس من خلال ثلاثة طرق:

- زيادة الإنتاجية من الشركات في العنقود؛
- قيادة الإبداع في مجال النشاط؛
- استحداث أعمال جديدة في المجال.

■ اذن نستنتج انه لا يوجد تعريف اساسي للعناقيد الصناعية فهي عبارة عن تركيز جغرافي للصناعات يؤدي الى تحقيق مكاسب من خلال الموقع المشترك.

2- أنواع العناقيد الصناعية:

1-2 العناقيد حسب النشأة: وهذا يكون بشكل تلقائي أو طبيعي نتيجة لتوفر الموارد الطبيعية والمواد الخام أو لاحتراف سكان المنطقة لنشاط معين، ولذا يجب تعزيز العناقيد الصناعية لاستغلال هذا النشاط وتطويره؛

2-2 العناقيد الصناعية حسب المنتج: كمثال على العناقيد الصناعية المصنفة حسب المنتج نجد:

- تجمع صناعة السيارات
- تجمع خدمات مالية
- خدمات سياحية أو إعلامية "هوليوود";
- تجمع الاتصالات "ستوكهولم في فنلندا"
- حاسبات وبرامج حديثة "وادي سيليكون في أمريكا وبنجالور في الهند";
- تجمع صناعة الأزياء والسيراميك "جنوب إيطاليا".

3-2 العناقيد الصناعية حسب قوة الترابط: يوجد نوعين من العناقيد الصناعية تتمثل في عناقيد مندمجة بشكل رأسي أي العلاقة بين البائع والمشتري، وعناقيد مندمجة أفقياً التي تظهر في الصناعات التي يمكن أن تشارك في الأسواق العامة للمنتجات النهائية والتي تستخدم تكنولوجيا ومهارات وموارد طبيعية متماثلة.

3-3 مراحل تكون العناقيد الصناعية: تمر العناقيد الصناعية بدورات حياة شبيهة بدورة المنتجات الصناعية، فخلال دورة حياتها يمكن أن تضم لها أو تختفي منها مجموعة من الشركات.

1-3 مرحلة ما قبل تكون العنقود: يكون سلوك الشركات والصناعة في هذه المرحلة بكونه مستقل إلى حد كبير وقليل التفاعل مع محيطه:

2-3 نمو العنقود: يولد العنقود من شركة أو شركتين في البداية ويكون الحافز إما توفر مواد خام أو توفر عمالة ماهرة ورخيصة، وقد يكون بالصدفة البحتة، ويكون التعامل بين الشركات والموردين المحليين:

3-3 مرحلة الإقلاع: تزداد درجة التفاعل بين الشركات والمجتمع المحلي والمؤسسات البحثية والعلمية، حيث تبدأ عملية التراكم المعرفي داخل العنقود، بينما توفر المؤسسات المتخصصة الأبحاث والبنية الأساسية والتدريب المتخصص للعاملين:

4-3 مرحلة النضج والاستقرار: عند استمرار نمو العناقيد الصناعية تصل إلى درجة التشعب من حيث المعرفة والمهارات والمعلومات، وقد يستمر نجاح بعض العناقيد لعقود متتالية وتزداد درجة تنافسيتها باستمرار مثل "عنقود الطباعة في ألمانيا، والصناعات الجلدية في إيطاليا، وصناعة الشكولاتة في سويسرا".

4- العلاقة الصناعية داخل العنقود:

✓ تلعب المناولة أو ما يعرف بالتعاقد من الباطن دوراً مهماً من تمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لها، والتوزيع الأمثل للعمل بين المؤسسات الصناعية، وتساعد الجودة العالية في الإنتاج والسرعة في الانجاز على مواكبة التطور العالمي والمنافسة الدولية. كما تساعد في الحد من نزيف العملات الصعبة الذي يستخدم في استيراد المنتجات وتعويبها بمنتجات محلية بجودة عالية⁴.

✓ التحالف الاستراتيجي عرف على أنه "سعي شركتين أو أكثر نحو تكوين علاقة تكاملية تبادلية"، أو عبارة عن مشروع مشترك في شكل مشاركة بين شركة عالمية ومنشأة أخرى في الدول المضيفة⁵. وهذا لمجموعة من الأهداف نذكر منها: تجزئة المخاطر، التكامل في الإنتاج، تجاوز عقبات التسويق، تحقيق تكامل تكنولوجي، دخول أسواق جديدة، تقليص وقت الابتكار والإبداع..

✓ التزويد الخارجي: والذي يعني قيام الشركة الأم بشراء السلع الوسيطة أو الخدمات المساعدة للعملية الإنتاجية بدلاً من إنتاجها داخلياً وهي نوع من العلاقات الرأسية.

5- الأهمية الاقتصادية للعناقيد الصناعية: يعتبر أسلوب العناقيد الصناعية إحدى أفضل وسائل التنمية الصناعية، وهو أحد أهم وأحدث أساليب رفع معدلات النمو الاقتصادية والاجتماعية الكلية، إذ يساهم بشكل كبير في نمو وازدهار المشاريع الصغيرة والمتوسطة وخفض معدلات البطالة والقضاء على الفقر وجذب الاستثمارات الأجنبية والتطوير التكنولوجي وزيادة الصادرات. ففي الهند على سبيل المثال يوجد أكثر من 388 تجمعاً صناعياً تحتضن 77% من عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة و72% من فرص العمل و61% من حجم الاستثمارات، وتشير بعض التقديرات إلى أن هذه العناقيد تسهم بنحو 60% من صادرات الهند. وفي إيطاليا تصدر التجمعات 57 في المائة من صادرات إيطاليا الصناعية وتوظف نحو 65 في المائة من العاملين في القطاع الصناعي. ويوجد في قاعدة بيانات معهد التنافسية وحدها معلومات عن 800 تجمع صناعي في 52 بلداً حول العالم. ويتعدى الأثر الإيجابي للتجمعات الصناعية تطوير تنافسية التجمع إلى الوصول بمرور الدولة المحدودة إلى طاقاتها القصوى، نتيجة التخصص وتركيز الجهود في النشاطات مرتفعة القيمة المضافة بدلاً من توزيعها على عدد من الأنشطة الاقتصادية. كما أنه نتيجة لتأثر الأنشطة الاقتصادية ببعضها فإن أثر المضاعف لارتفاع القيمة المضافة لهذا القطاع على القطاعات الأخرى يكون أكبر مما لو استهدفت جميعها معاً.

وقد أثبت العديد من الدراسات أن الشركات التي تعمل ضمن تجمع صناعي تتمتع بكفاءة وتنافسية أعلى مقارنة بتلك المعزولة. ويوفر العمل ضمن التجمعات الصناعية العديد من المزايا للشركات، من أهمها خفض تكاليف الإنتاج بصفة عامة ورفع الكفاءة الإنتاجية، نتيجة لقرب ورخص مدخلات الإنتاج الرئيسية (المواد الخام والعمالة). كذلك من المزايا توفير البنية التحتية المناسبة للصناعة وتسهيل الوصول للموارد المالية اللازمة، نتيجة لوجود أسواق مالية. أيضا من المزايا زيادة فرص التخصص وهو ما يسمح بإعادة هيكلة الصناعة وظهور منتجات جديدة. كما توفر التكامل مع الشركات الأخرى للحصول على مزايا الحجم والمقدرة على دخول أسواق جديدة وتسهيل إمكانية الحصول على الأسعار التفضيلية لشراء كميات كبيرة من المواد الخام، وتسهيل الوصول إلى العمالة المدربة والموردين المتخصصين، كذلك تسهيل تبادل المعلومات واكتساب المعرفة، ومنها سرعة الاستجابة للتغيرات في الصناعة. ومن أبرز إيجابيات هذه التجمعات زيادة القدرة الابتكارية التي تؤدي إلى زيادة الإنتاجية والتطوير المستمر⁶.

ثانيا: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها

1- مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: توجد صعوبة كبيرة في تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وترجع هذه الصعوبة إلى اختلاف هذا المفهوم في أنحاء بلدان العالم وهذا لاختلاف التعريفات الوصفية لخصائص هذه المشروعات من حيث درجة تأثيره في السوق، شكل إدارته وملكيته. إضافة إلى بعض المعايير أهمها حجم العمالة ورأس المال، ونوعية التقنيات المستخدمة في الإنتاج، فالمشروع الصغير أو المتوسط في الدولة النامية يعتبر مشروع صغير في الدول المتقدمة، مثلا نجد أن البنك الدولي يعرف المشاريع الصغيرة على أساس 50 عامل وإجمالي الأصول والمبيعات حتى 3 مليون دولار، والمشروعات الأصغر حتى 10 عمال والمبيعات الاجمالية السنوية حتى 100 ألف دولار، وإجمالي الأصول حتى 10 آلاف دولار، بينما المشروعات المتوسطة حتى 300 عامل، وإجمالي الأصول للمبيعات حتى 10 مليون دولار. أما الأمم المتحدة للتنمية والتجارة تعرف المشاريع الصغيرة التي عدد عمالها من 20 إلى 100 فرد، والمتوسطة التي يعمل بها من 101 إلى 500 فرد، أما منظمة العمل الدولية فتعرف المشروعات الصغيرة بأنها المشروعات التي يعمل بها أقل من 10 عمال، والمتوسطة تكون من 10 إلى 99 عامل.

أما المشرع الجزائري فعرفه في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوارد في القانون المؤرخ في 2001/12/12 الذي

نص على مايلي:

"تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كان وضعها القانوني، بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات تشغل من واحد إلى 250 شخص، ولا يتجاوز رقم أعمالها ملياري دينار جزائري، أو لا يتعدى إجمالي حصيلتها السنوية 500 مليون دج، وهي تحترم معايير الاستقلالية".

2- أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عاملين أساسيين هما:

- حسب طبيعة المنتج؛
- حسب توجه هذه المؤسسات.

3- خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: من خلال العرض السابق يمكن استنتاج الخصائص الأساسية التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي كالتالي:⁷

- ذات طابع أسري في أغلب الأحيان؛
- انخفاض الحجم المطلق لرأس المال اللازم لإنشائها؛
- ان انتشار طريقة الانتاج على دفعات لمواجهة طلبيات صغيرة من سلع وخدمات معينة ساهم في انتشار هذه المؤسسات الصغيرة لتقوم بأداء هذه الأعمال؛
- صغر حجم هذه المؤسسات يمكنها من الانتشار في مدن صغيرة والمناطق القروية بالنظر لأنها قد لا تحتاج في بعض الأحوال إلى خدمات صناعية متطورة مما يساهم في تحقيق التوزيع المتوازن لمؤسسات القطاع الصناعي؛
- ملاءمة أنماط الملكية من حيث حجم رأس المال وملاءمته لأصحاب هذه المشروعات؛
- مشروعات مكملة للصناعات الكبيرة وكذلك مغذية لها؛
- صعوبة العمليات التسويقية والتوزيعية، نظرا لارتفاع كلفة هذه العمليات، وعدم قدرتها على تحمل مثل هذه التكاليف؛
- الافتقار إلى هيكل إداري، كونها تدار غالبا من قبل شخص واحد مسؤول إداريا وماليا وفنيا؛
- تكلفة خلق فرص العمل فيها متدنية مقارنة بتكلفتها في المشروعات الكبيرة.

4- الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية اقتصادية لا يستهان بها وهذا يتضح في النقاط التالية:

- ✓ المساهمة في تحقيق التكامل الصناعي بين المؤسسات؛

- ✓ تساعد هذه المؤسسات على امتصاص معدلات البطالة وهذا من خلال توفير وظائف في الاقتصاديات المتقدمة و النامية على حد سواء؛
- ✓ أداة لمحاربة الفقر؛
- ✓ توطين السكان والتقليل من الهجرة الريفية؛
- ✓ تعتبر هذه المؤسسات البذرة الأساسية للمؤسسات الكبيرة؛
- ✓ تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حقلًا خصبا لتطوير الابتداعات والأفكار الجديدة؛
- ✓ المساهمة في زيادة الناتج الداخلي الخام، وفي خلق القيمة المضافة؛
- ✓ المساهمة في ترقية الصادرات؛
- ✓ تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير العملة الصعبة والتقليل العجز في ميزان المدفوعات؛
- ✓ تنوع مصادر الدخل، وهذا من خلال تخفيض الواردات باستبدالها بصناعات محلية؛
- ✓ خلق عناقيد صناعية لتهيئة البيئة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

5- أهم المعوقات والأفاق المستقبلية لزيادة كفاءة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: بعد النظر للأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وامتتعت به من مزايا إلا أنها لا تخلو من صعوبات التي تحد من قدرتها على المساهمة في دفع العجلة النمو الاقتصادي نذكر أهمها:⁸

- ❖ صعوبات تمويلية: تعتمد هذه المؤسسات في الغالب على التمويل الذاتي، ويصعب عليها زيادة رؤوس أموالها عن طريق طرح أسهم في الأوراق المالية أو إصدار سندات للاقتراض. أيضا البنوك تتردد في منح قروض ائتمانية قصيرة أو طويلة الأجل لعدم تمتعها بشخصية معروفة في الوسط التجاري.
- ❖ صعوبات تسويقية وإدارية: وتتمثل إجمالاً في انخفاض الامكانيات المالية مما يؤدي الى ضعف الكفاءة التسويقية وهذا لعدم قدرة توفير على سوق المحلي او الخارجي وعدم معرفة ذوق المستهلكين، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف النقل وغيرها؛ كما أن المستهلك يفضل المنتجات الأجنبية وهذا لعدة معايير من بينها المنافسة الشرسة وهذا لإغراق السوق بالسلع الأجنبية وبأسعار اقل من المحلية مما يؤدي الى ضعف الموقف التنافسي للمؤسسات الوطنية العاملة في هذه الصناعات.
- ❖ عدم اتباع الأساليب الادارية الحديثة وهذا راجع إلى نمط المدير المالك؛ وهذا ما يؤدي إلى عدم وجود تخصص وظيفي؛
- ❖ صعوبات فنية: عادة ماتلجأ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونظرا إلى قلة رأسماليها إلى استخدام أجهزة ومعدات أقل تطورا من التي تستعمل في المؤسسات الكبيرة اضافة الى عدم اتباع أساليب الصيانة والإنتاجية متطورة التي تؤدي الى تحسين جودة منتجاتها بما يتماشى مع المواصفات العالمية في الأسواق الخارجية.

6- الأفاق المستقبلية لزيادة كفاءة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- العمل على ايجاد نظام تمويلي متكامل لمساعدة ودعم دور هذه المؤسسات؛
- انشاء جهاز خاص لتطوير المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة؛
- الاهتمام بتسويق المنتجات وتطوير الكفاءة الانتاجية لهذه المؤسسات؛
- زيادة التسهيلات والدعم الحكومي المقدم لهذه المؤسسات؛
- الاخذ بفكرة الحاضنات الصناعية؛
- تعزيز القوة الترابطية بين المؤسسات من نفس المجال.

ثالثا: دور العناقيد الصناعية في زيادة تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يرتبط مفهوم العناقيد الصناعية بالتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكلما تطور العنقود الصناعي تطورت تنافسية المؤسسة.
1 - مفهوم التنافسية: التنافسية تعرف التنافسية على أنها "تقديم منتج ذي جودة عالية و سعر مقبول للزبائن و أداء عالي للمؤسسة في السوق مقارنة بالمنافسين⁹. وتعرف التنافسية بأنها "القدرة على إنتاج سلع وخدمات بالتنوع الجيدة و السعر المناسب وفي الوقت المناسب و هذا بشكل أكثر كفاءة من المؤسسات الأخرى"¹⁰

2- أنواع التنافسية: ¹¹ حيث تصنف التنافسية إلى صنفين:

1-2 التنافسية بحسب الموضوع: و تتضمن نوعين:

أ- تنافسية المنتج:

تعتبر تنافسية المنتج شرطا لازماً لتنافسية المؤسسة، لكنه ليس كاف وكثيراً ما يعتمد على سعر التكلفة كمييار وحيد لتقويم تنافسية منتج معين، وبعد ذلك أمراً غير صحيحاً، باعتبار أن هناك معايير أخرى قد تكون أكثر دلالة كالجودة وخدمات ما بعد البيع.

ب- تنافسية المؤسسة: يتم تقويمها على أساس أشمل من تلك المتعلقة بالمنتج، حيث لا يتم حسابها من الناحية المالية في نفس المستوى من النتائج، في حين يتم التقويم المالي للمنتج بالاستناد إلى الهامش الذي ينتجه هذا الأخير.

ج- التنافسية وفق الزمن: تتمثل في التنافسية اللحظية و القدرة التنافسية:

أ- التنافسية اللحظية: تعتمد هذه التنافسية على النتائج الإيجابية المحققة خلال دورة محاسبية، غير أنه يجب ألا نتفاعل بهذه النتائج، لكونها قد تنجم عن فرصة عابرة في السوق، أو عن ظروف جعلت المؤسسة في وضعية احتكارية، فالنتائج الإيجابية في المدى القصير قد لا تكون كذلك في المدى الطويل.

3- الاستراتيجيات العامة للتنافس:

1-3 استراتيجيات تدنية التكاليف: تؤسس استراتيجيات قيادة التكاليف المنخفضة على قدرة الشركة لتوفير سلعة أو خدمة بتكلفة أقل من منافسيها؛ وهذا للحصول على حصة أكبر من السوق.

1-1-3 تعريف استراتيجيات تدنية التكاليف:¹² تنتج استراتيجيات التكلفة المنخفضة ميزة تنافسية عندما تحقق الشركة هامش ربح أعلى الذي ينتج من بيع المنتجات بأسعار السوق الحالية.

أما تسيير استراتيجيات قيادة التكاليف المنخفضة يتم عن طريق صنع المنتجات بأقل ما يمكن من التعديلات، أي هي تلك الاستراتيجيات التي تضع على رأس قائمة أولويتها توجيه كل جهود الشركة نحو هدف رئيسي وجوهري هو تخفيض التكاليف الكلية مثل تكاليف الإنتاج والتسويق والتوزيع بالإضافة إلى التكاليف الإدارية والمالية وتكاليف تصميم المنتج.

وتسعى المؤسسة من خلال هذه الاستراتيجيات إلى تحقيق التفوق على المنافسين نظراً لأن التركيز على خفض التكلفة يجعل الشركة قادرة على تغيير أسعار منتجاتها لتكون دائماً أقل من أسعار ومنتجات المنافسين، وفي نفس الوقت تحقيق حجم المرغوب من الأرباح¹³

إضافة إلى الشركة التي تتمتع بزيادة السوق من حيث التكلفة الأقل تحظى بميزتين:

- الأولى: نظراً لانخفاض التكاليف فإن الشركة قادرة على فرض سعر أقل من أسعار المنافسين، مع تحقيق نفس مستوى الأرباح.
- أما الميزة الثانية، نجد النتائج المتوقع من إتباع الشركة لاستراتيجيات التكلفة الأقل يتطلب ذلك توافر جملة من الشروط، والتي تتمثل في:

- وجود طلب اتجاه السعر، حيث يجب أن يقابل كل تخفيض في السعر، ارتفاع في الكميات المشتراة من قبل المستهلكين.
- نمطية السلع المقدمة للمستهلكين.
- عدم وجود طرق كثيرة لتمييز المنتج.
- وجود طريقة واحدة لاستخدام السلعة بالنسبة لكل المشتريين.
- محدودية تكاليف التبديل أو عدم وجودها إطلاقاً بالنسبة للمشتريين.

1-2-3 مزايا وتكاليف استراتيجيات قيادة التكاليف المنخفضة: تحمل استراتيجيات قيادة التكاليف المنخفضة مزايا وعيوبها إلى الشركات التي تطبقها. ونجد أن أهم مزايا هي:

1. مزايا استراتيجيات التكاليف المنخفضة:تقوم جاذبية استراتيجية قيادة التكاليف المنخفضة على العلاقة القوية التي تبدو قائمة بين حصة السوق المرتفعة والربحية المرتفعة وذلك بتفادي المخاطر بواسطة العملاء والحضور القوي في السوق، والإدارة المركزة.

ويقصد بتفادي المخاطر بواسطة العملاء، أن المشتريين الذين على ألفة بالمنتجات القائدة للتكاليف المنخفضة من غير المحتمل أن يتحولوا إلى علامة تجارية منافسة من نفس المنتج، ما لم تكن تلك العلامة التجارية لديها شيء ما مختلف أو منفرد تقدمه؛

غالباً ما تكون الشركات ذات التكاليف المنخفضة ميزة القدرة على تحمل زيادة الأسعار التي يمررها إليها موردها، وذلك بتغيير طاقمها الإنتاجية بمستويات تكاليف أكثر كفاءة أن تمتص بسهولة أكبر الزيادات في أسعار المكونات أو الأجزاء المستخدمة في منتجاتها.

2-2-3 عيوب استراتيجيات التكاليف المنخفضة¹⁴

هناك مجموعة من الأخطار التي تواجهها المؤسسة عند تبنيها هذا النوع من الاستراتيجيات تتمثل في:

أولاً_ على مستوى المؤسسة: إن العديد من المؤسسات لا يفهمون بصفة جيدة تصرف تكاليفهم من الناحية الاستراتيجية؛ ولا يوفقون في استغلال إمكانيات تحسين وضعيتهم النسبية في ميدان التكاليف. ومن بين الأخطاء الشائعة في الميدان:

1. التركيز الحصري على نشاطات التصنيع : عند ذكر لفظ "تكلفة" فإنه يخطر على بال العديد من المسيرين : التصنيع، غير أن جزءاً كبيراً من التكاليف الكلية يكون ناجماً عن النشاطات الأخرى كالتسويق، البيع، الخدمات، التطوير التكنولوجي.

2. إهمال النشاطات التمويين: تركيز الكثير من المؤسسات على تدنية تكاليف اليد العاملة فقط، ولا تهتم بدرجة كبيرة بوسائل الإنتاج المشتريات؛ حيث يعتبرون المشتريات كنشاط وظيفي ثانوي ويوفرون لها وسائل قليلة، وغالب ما يكون تحليل دوائر المشتريات مقتصرًا على المواد الأولية الأساسية أو المهمة بصفة أكثر.
3. إهمال النشاطات الصغيرة أو الغير مباشرة: تركز برامج تدنية التكاليف على النشاطات ذات التكاليف الكبيرة أو النشاطات المباشرة، كتصنيع العناصر ودمجها، ونادرا ما تلقي النشاطات التي تشمل قسما قليلا من التكاليف اهتماما كافيا ونفس الشيء للنشاطات الغير المباشرة، كالتكاليف المتعلقة بالتنظيم والصيانة، وهذه التكاليف تنفذ من المراقبة.
4. التميز الخاطئ لعوامل تطور التكاليف: قد يحصل أن تقوم المؤسسة بإعداد تشخيص سيئ لعوامل تطور التكاليف المتعلقة بها، كتركيز استراتيجية دفاعها على منافسها على مستوى أرجاء الوطن، و إهمالها للتهديدات الكبيرة للمنافسين الأشداء على مستوى المنطقة.
5. نقص استغلال الروابط: نادرا ما تستوفي المؤسسات كامل الروابط التي تؤثر على التكاليف خاصة الروابط مع الموردين والروابط بين النشاطات كضمان النوعية، المعاينة وخدمات ما بعد البيع، والقدرة على استغلال هذه الروابط يعتبر سر نجاح العديد من المؤسسات اليابانية.
6. التدنية المتناقضة للتكاليف: عادة ما تحاول المؤسسات تدنية تكاليفها ولكن بوسائل متناقضة، كبذلها قصار جهدها لاقتحام جزء من السوق للحصول على الميزات المرتبطة باقتصاديات السلم وتبذيرها في نفس الوقت لهذه الاقتصاديات بالإكثار من النماذج؛
7. التدعيم المتقاطع بغير وعي: عادة ما تباشر المؤسسات تدعيمات عرضية دون وعي، وهذا نتيجة إحساسها الخاطئ بوجود قطاعات سوقية، حيث يكون سلوك التكاليف فيها مختلف
8. الانعكاس على الهامش: إن الأعمال التي تباشرها المؤسسة لتدنية تكاليفها تهدف في العديد من الأحيان إلى تحسين الهامش

15

9. فخ التميز: إن تدنية التكاليف قد تضر باستراتيجية التميز إذا أقصت المصادر التي تجعل المؤسسة وحيدة بالنسبة لزيائنها، وفي حالة ما إذا كان من المستحب فعله فإنه من الضروري أن ينتج عن اختيار مقصود أو متعمد. إن الجهود المبذولة لتدنية التكاليف يجب أن تركز أساسا على النشاطات التي لا تحقق تميزا للمؤسسة، بالإضافة إلى ذلك، فإن القائد يحسن أداءه على مستوى التكاليف إذا اعتمد على التميز في النشاطات التي تكون فيها التميز أو الاختلاف غير مكلف¹⁶
- ثانيا على مستوى البيئة الخارجية للمؤسسة: إن الموقع التي تكتسبه المؤسسة عند تبنيها استراتيجية تدنية التكاليف، يكون مرتبطا بدرجة توازن القطاعات السوقية. حيث تستطيع المؤسسة المتبينة لاستراتيجية تدنية التكاليف فقد قيادتها في قطاع سوقي جديد. ولا ننسى أن الأخطار المترتبة من هذه الاستراتيجية ذو طبيعة إما تكنولوجيا أو اقتصادية، تتمثل كالاتي:
1. التغيير في التكنولوجيا الذي يلغي آثار منحى الخبرة: غير أن المؤسسات التي ليست قادرة على جمع القدرات و المواد اللازمة بسرعة حسب التكنولوجيا المناسبة، تبقى منافسا غير قوي في المجال التنافسي؛ خاصة عند وجود تغيير تكنولوجي. لهذا فإن اليقظة التكنولوجية ضرورية و لازمة لكل مؤسسة التي تتبنى استراتيجية تدنية التكاليف؛
2. ابتكارات جد حديثة عند المنافسين: في هذه الحالة تكون نسبة الخطر عالية جدا اذا كان المنافسين يمارسون استراتيجية تدنية التكاليف؛
3. نقص في رأس مال الإبداع لأجل تدنية التكاليف: ويعتبر الفخ الأكبر الذي تقع فيه معظم المؤسسات، ولهذا فعليا أن تكون لديها ثقافة البحث على التكلفة الأقل ولكن للجودة المطلوبة.

4- استراتيجية التميز: تتميز المؤسسة عن منافسها، عندما يكون بمقدورها امتلاك خصائص فريدة تجعل الزبون يتعلق بها.

- 1-4 تعريف استراتيجية التميز: تتطلب ميزة التميز من المؤسسة تجنيد مواردها؛ حتى تتمكن من ممارسة أنشطتها المربحة بشكل أفضل مقارنة بالمنافسين، فمثلا يستوجب تقديم مساعدة تقنية للزبون توظيف مستخدمين متخصصين، ولإنتاج منتجات أكثر صلابة وقوة يتطلب ذلك مواد أولية ذات جودة عالية وسعر مرتفع. وتختلف تكلفة التميز من مؤسسة لأخرى؛ ويرجع ذلك إلى أن موقع المؤسسات تجاه عوامل تطور التكاليف مختلف، وعليه ضرورة الرفع من درجة التميز بالاعتماد على تنسيق أحسن بين الأنشطة. فمثلا، التنسيق الأحسن بين مراقبة الأسعار، التمويين و رزنامة الإنتاج يؤدي إلى تخفيض تكلفة التخزين وتقليص آجال التسليم. وتفسر الفرص الضائعة بالقول الذي مفاده أن الجودة مجانية، لأن التميز غير مكلف، بل لكون المؤسسات لا تستغل كل الروابط الموجودة بين الأنشطة، وهي مطالبة بمقارنة تميز نشاط معين بالتكلفة الضرورية لبقائها في المستوى نفسه مع منافسها¹⁷

2-4 عوامل التميز: تتميز المؤسسة عن باقي المؤسسات في ذات القطاع في القيمة التي تقدمها لزبونها، وتوجد مجموعة من العوامل الأساسية التي تحدد نوع القيمة المقدمة، والتي تميزها عن باقي القيم والتي تتمثل فيما يلي:¹⁸

المقاييس التقديرية للأنشطة: وهي المقاييس التي تميز كل مؤسسة في أنشطتها ك:

- الخدمة المقدمة للزبون كالفروض وتسليم المنتجات ...;
- نسبة التكنولوجيا المستعملة في تركيب المنتجات.

1. العلاقات: الطابع الفريد الذي يميز المؤسسة يكون ناتج عن العلاقات الموجودة بين الأنشطة داخل سلسلة القيمة، أو

من خلال العلاقات مع الموردين بقنوات التوزيع المستغلة من طرف المؤسسة؛

2. الرزنامة: يلعب وقت إطلاق المنتج الجديد ونشر إعلانه ميزة خاصة بمؤسسة عن غيرها؛

3. التموضع: يؤثر كثيرا في تسهيل العمليات التجارية؛

4. الوصل: أي هو التكامل الحاصل بين مختلف الأنشطة داخل المؤسسة الخالقة للقيمة،

5. التمهيّن وأثر التوزيع: تميز النشاط يكون على حسب تسييره عن طريق التمهيّن؛

6. الاندماج: يؤدي اندماج أنشطة جديدة الخالقة للقيمة إلى مراقبة نتائجها وزيادتها؛

7. العوامل التأسيسية: تتمثل في تقسيم الأنشطة بين الموظفين كالنقابة العمالية.

3-4 تكلفة التميز:¹⁹ لتحقيق التميز والتفرد في المنتجات يتطلب على المؤسسة تحصيل التمويل اللازم، وهذا للتباين في تكلفة التميز بين المؤسسات، بسبب هدف الذي تحدد كل منها، ومن ثمة أصبح من الضروري الرفع من درجة التميز من خلال التنسيق بين مراقبة الأسعار، التمويه وريزمانية الإنتاج يؤدي إلى تخفيض تكلفة التخزين، وتقليص آجال التسليم.

4-4 الأخطاء التي يجب تفاديها أثناء التميز: يجب الحذر من بعض الأخطاء التي تعرقل تحقيق التميز أهمها:

1. التميز المفرط: يمكن لمؤسسة أن لا تستوعب الآليات التي تؤثر بها القيمة المستحدثة للعميل أو المدركة من قبله،

وهذا ما قد يؤدي إلى إفراط التميز؛ فمثلا إذا كانت جودة المنتج تتعدى احتياجات العملاء فالشركة تصبح هدفا سهلا لشركات المنافسة التي تملك منتجا ذا جودة مناسبة وسعر منخفض.

2. المبالغة في رفع السعر: يرتبط السعر الإضافي المصاحب للتميز بالقيمة الممنوحة للعميل وباستمرارية التميز ذاته. فالسعر المبالغ فيه يدفع الزبون بالتخلي عن منتجات المؤسسة، ومن ثمة فالشركة مطالبة بإحداث التوازن بين قيمة المنتج والسعر الإضافي المرافق لها.

3. عدم معرفة تكلفة التميز: حتى يؤدي التميز إلى تحقيق نتائج أكبر من المتوسط، يجب أن تكون القيمة المدركة من قبل العميل أكبر من تكلفة المنتج. وغالبا ما تتجاهل الشركات تحديد تكلفة الأنشطة المسؤولة عن التميز، فتعتمد إلى تسخير موارد مالية أكبر مما ستحققه من أرباح.

4. التركيز الشديد على المنتج: إن معظم الشركات تنظر إلى التميز من جانب المنتج، وتهمل الإمكانيات الموجودة في مختلف أنشطتها.

هذا، ويسمح التحديد الجيد لميزتي التكلفة الأقل والتميز للمؤسسة بتركيز الجهود في اتجاه يحول دون هدر قدراتها ومواردها، ويتم

الاعتماد في اختيار نوع الميزة دون الأخرى إلى العوامل الآتية:

- جاذبية النشاط أي ربحية القطاع؛
- حدة المنافسة وطبيعتها؛
- التكنولوجيا المستعملة ودرجة التغيير فيها؛
- تطور احتياجات الزبائن خلال الزمن ومدى تنوعها؛
- الفرص المستقبلية الممكنة.

5- استراتيجية التركيز: تنفرد المؤسسة بتقديم منتجات خاصة بها من خلال تركيزها على أوصاف معينة للمنتجات الخاصة بها لكسب

أكبر عدد معين من الزبائن وتحقيق ريادةها في السوق.

1-5 استراتيجية التركيز: يمكن تعريف استراتيجية التركيز على أنها:²⁰

يمكن للمؤسسة أن تميز منتجاتها عن المؤسسات المنافسة من خلال تقديم تشكيلات مختلفة للمنتج، سمات خاصة بالمنتج، تقديم خدمة ممتازة، توفير قطع الغيار، الجودة المتميزة، الريادة التكنولوجية، مدى واسع من الخدمات المقدمة، السمعة الجيدة، وتزايد درجات نجاح هذه الاستراتيجية بزيادة تمتع المؤسسات بالمهارات والكفاءات التي يصعب على المنافسين محاكاتها.

إن التركيز يفرض على المؤسسة التي لا تستطيع أو لا ترغب أن تواجه المنافسة في الصناعة بأكملها وهذا راجع لسببين هما:

- حجمها أو موادها غير كافية؛

- لا تسعى من أجل أن تنمو بسرعة خوفاً من أن تتجاوز الحد الحرج.

وهذا ما بين أن التركيز مبني على مبدأ أن المؤسسة التي تود تكريس قوتها في مجال معين ومحدد سوف تحقق فعالية ومردودية أفضل مما عليه في حالات المجالات المبعثرة.

توجد خطوتين هامتين في كيفية الدخول في استراتيجية التركيز:

- اختيار أو تحديد قطاع سوقي من قطاعات الصناعة يتم التنافس فيه؛

- تحديد كيفية بناء ميزة تنافسية في القطاعات السوقية المستهدفة.

2-5 تحقيق الميزة التنافسية في السوق المستهدف للتركيز

إن هذا النوع من الاستراتيجية يتيح الفرصة للمؤسسة في التركيز على هدف محدد مما يجعلها أكثر فعالية وكفاءة من المنافسين في

إنجازه، ولاستراتيجية التركيز بعدان هما:

أولاً، النجاح في تحقيق قيادة التكلفة: يتم ذلك على أساس أن التركيز يكون على تخفيض التكلفة إلى أدنى حد ممكن، ولذا يتم تقديم منتج منخفض التكلفة قياساً إلى المنافسين.

ثانياً، التميز في القطاع أو القطاعات المستهدفة: حيث أن التركيز على مجموعة أو شريحة محددة من الزبائن لهم احتياجات مختلفة عن الآخرين، أو يرغبون في خدمة مميزة.

رابعاً: النتائج والتوصيات

من خلال هذه الورقة البحثية تم توضيح العناقيد الصناعية وعلاقتها بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فما شهدته العالم من أزمات مالية وانهيارات مؤسسية في العالم، لم تتأثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بل بقيت صامدة. كما أن علاقة هذه المؤسسات ببعضها البعض وتكاملها يسهل تقاسم المعلومات والتكنولوجيا واليد العاملة مما يساعدها على زيادة كفاءتها وتقسيم تخصصها في كل مجال، كما تساهم مع المؤسسات الكبيرة في عملية الإنتاج من خلال المناولة، لتطوير المنتجات ومطابقة المعايير العالمية للجودة للتحقيق تنافسية وأداء جيد في السوق المحلي والخارجي، وإشباع رغبات الأفراد من خلال تعويض الواردات من السلع والخدمات، ومن هنا يتم استخلاص النتائج والتوصيات التالية:

- أ. للعناقيد الصناعية دور كبير وهام في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال التكامل الصناعي وتقاسم العمل والتكنولوجيا؛
- ب. للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور هام في تنمية اقتصاد البلدان وخاصة إذا تم الاهتمام بها ومحاولة دعمها من طرف الحكومة وهذا من خلال تقديم التمويل اللازم لها، تأطيرها ومرافقتها؛
- ت. دعم الحكومة في ظل الانفتاح السوق العالمي لتوفير الظروف الملائمة لتسويق منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السوق بغية زيادة التنافسية وهذا من أجل زيادة في نمو معدل الناتج الداخلي الخام؛
- ث. توزيع اقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الموارد الأولية ونشاط المنطقة على النطاق الواسع وعدم تمركزها في منطقة معينة للتنوع في المنتجات؛
- ج. ربط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمؤسسات الكبيرة لدعمها ونموها؛

الهوامش:

1. مازن خلال خير بك، العناقيد الصناعية، ودورها في تنمية الاقتصادات الناشئة، يومية الثورة، 2005.

2. Porter, Michael, The Competitive Advantage of Nations, New York, 1990

3. Schmitz, H., 1992, 'On the Clustering of Small Firms', IDS Bulletin 23 (3) LONDON, P: 64.

4. http://www.aawsat.com/details.asp?article=320430&issueno=9772#.UT8sD9ZE_I vue le : 20/08/2015

5. أحمد سيد مصطفى " تحديات العولمة والتخطيط الاستراتيجي "، دار النهضة العربية، القاهرة - مصر، الطبعة الثالثة 2000، ص 57

6. توماس هولين، ترجمة محمود عبد الحميد مرسى " الإدارة الاستراتيجية " المملكة العربية السعودية، الإدارة العامة للبحوث، 1990، ص 437

7. <http://www.kantakji.com/media/3776/464.pdf> vue le : 19/08/2015

8. http://www.aleqt.com/2007/11/21/article_117720.html vue le : 10/08/2015

9. هالة محمد لبيب عنبة، إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، المنظومة العربية للتنمية الادارية بحوث ودراسات، الطبعة الثانية،
10. حسين عبد المطلب الأسرج، المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية، مجلة الباحث، العدد 2010/08
11. عبد الرحمن محمد السندي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، البحرين، 2012
12. Richard Percerou, **Entreprise (gestion et compétitivité)**, édition economica, Paris, France , 1984, p. 53.
13. كمال رزيق و فارس مسدور، مفهوم التنافسية ، مطبوعة الملتقى الوطني حول تنافسية المؤسسات الاقتصادية و تحولات المحيط ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 29-30 أكتوبر 2002، ص. 105.
14. عمار بوشناف، الميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2002، ص 11.
15. روبرت.أ.بتس-ديفيد.ل، ترجمة عبد الحكم الخزام، الإدارة الاستراتيجية بناء الميزة التنافسية، دار الفجر للنشر، 2008.
16. هلالى الوليد، الأسس العامة لبناء المزايا التنافسية ودورها في خلق القيمة، رسالة ماجستير، علوم تجارية، جامعة المسيلة، 2009، ص 54
17. شيقارة هجيرة، الإستراتيجية التنافسية ودورها في أداء المؤسسة، رسالة ماجستير، علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص 68.
18. PORTER Michael **l'Avantage concurrentiel: Comment devancer ses concurrents et maintenir son avancé** / .Paris: Inter-edition, 1986, p85, pp152-162
19. PORTER Michael **l'Avantage concurrentiel: Comment devancer ses concurrents et maintenir son avancé** / .Paris: Inter-edition, 1986.p 159-161
20. هلالى الوليد، الأسس العامة لبناء المزايا التنافسية ودورها في خلق القيمة، رسالة ماجستير، علوم تجارية، جامعة المسيلة، 2009، ص 54.

سياسة التوطين الصناعي في الجزائر بين النظرية و التطبيق

أ/ نفييسة بوقفة bougueffanafissa@yahoo.fr كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف-	آمال خدادمية أ/ amelkhedadmia@yahoo.fr كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة باجي مختار - عنابة-
---	---

الملخص:

تعد سياسة التوطين الصناعي أداة رئيسية لتنويع الهيكل الاقتصادي، ويقصد بها مجموعة الإجراءات والتدابير المتخذة من قبل السلطات للتأثير في ممارسة القرارات المتعلقة بالتوزيع المكاني للنشاط الصناعي بما يخدم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية. تتلاقى أهداف هذه المداخلة مع أهداف ومحاور الإستراتيجية الصناعية الجديدة للجزائر التي أكدت على التنمية الصناعية من خلال إقامة مشاريع التوطين الصناعي وتجسيدها على أرض الواقع ولعل أهمها المخطط الإستراتيجي للمناطق الصناعية. الكلمات المفتاحية: التوطين الصناعي، التنمية الصناعية، الإستراتيجية الصناعية الجديدة للجزائر.

المقدمة:

تواجه الدول النامية العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والتي من أهمها البطالة، تدهور ميزان المدفوعات الخارجي، انخفاض مستوى معيشة الأفراد، انخفاض معد الادخار المحلي مما ترتب عليه تزايد اعتماد هذه الدول على الدول المتقدمة، ويرى العديد من الاقتصاديين أن سياسة التوطين الصناعي أحد العناصر الهامة لمواجهة تلك المشاكل، غير أن الدلائل تشير أنه بالرغم من اهتمام الدول النامية بسياسة التوطين الصناعي، فإن المشاكل التي تواجهها لا تزال تبحث عن حلول جذرية، ومما لا شك فيه إن الجيز المكاني يحتوي على عدد لانهائي من المواقع التي يمكن أن تتوطن فيها الصناعات، وتختلف وجهات النظر وذلك طبقا لاختلاف المعايير في اختيار مواقع المشروعات، هذا ما دفعنا من خلال هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على سياسة التوطين الصناعي في الجزائر كأحد البلدان النامية والتي تملك من الإمكانيات سواء الطبيعية او البشرية أو المادية ما يؤهلها للخروج من المنظومة الربعية والدخول في المنظومة الإنتاجية الصناعية، فالرؤية النظرية للتوطين الصناعي لا يمكن لها أن تتجسد على أرض الواقع ما لم يكن هناك إستراتيجية صناعية جديدة يمكن تطبيقها ومن تم تحقيق الأهداف المنشودة وعليه نطرح الإشكال التالي :

ما مدى الإعتماد على سياسة التوطين الصناعي ضمن الإستراتيجية الصناعية للجزائر؟ وما هي توجهاتها الرئيسية في ظل الظرف الإقتصادي الراهن؟

- ما المقصود بالتوطين الصناعي؟ وماهي أهدافه، مبادئه، وأهم أشكاله؟
- ما هي المحاور الكبرى للإستراتيجية الصناعية في الجزائر؟ وما هي المكانة التي تحتلها سياسة التوطين الصناعي فيها؟
- أي الأشكال التنظيمية للتوطين الصناعي الأكثر اعتمادا في هذه الإستراتيجية؟
- أهداف البحث: تتمثل أهداف هذه المداخلة في النقاط التالية:
- إبراز أهمية التوطين الصناعي كسياسة محورية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- تسليط الضوء على المحاور الكبرى للإستراتيجية الصناعية ومركزاتها؛
- معرفة توجهات سياسة التوطين الصناعي في الجزائر في إطار الإستراتيجية الصناعية الجديدة، مع محاولة تحديد الأشكال التنظيمية التي ركزت عليها أكثر.

وحتى تبلغ الدراسة أهدافها تم تقسيمها إلى ثلاثة محاور كالآتي:

المحور الأول: مدخل مفاهيمي للتوطين الصناعي

1. الصناعة بين منظوري التوطن والتوطين
2. مبادئ وعوامل التوطين الصناعي
3. أهداف سياسة التوطين الصناعي

المحور الثاني: أشكال وأليات التوطين الصناعي في ظل متطلبات التنمية الصناعية

1. أقطاب النمو والأقطاب التقنية
2. التجمعات الصناعية
3. الحالة الخاصة للمناطق الصناعية

المحور الثالث: إستراتيجية التنمية الصناعية وسياسة التوطين الصناعي في الجزائر

1- أسباب وضع استراتيجيه جديدة لقطاع الصناعة

2- محاور الإستراتيجية الجديدة لقطاع الصناعة

3- المخطط الإستراتيجي للمناطق الصناعية.

المحور الأول: مدخل مفاهيمي للتوطين الصناعي

على اعتبار أن التوطين الصناعي هو عملية إجرائية أساسية في السياسات الوطنية للتصنيع التي تهدف أساسا إلى تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد، فماذا يقصد بالتوطين الصناعي؟ وماهي مبادئه، وعوامله وأهداف سياسته؟

1- الصناعة بين منظوري التوطن والتوطين: تُستعمل في الأدبيات التي تعالج المسائل المكانية للصناعة غالبا وبطريقة لتمييزية مُصطلحي توطن (implantation) وتوطن (localisation)، حتى المعاجم تعرف هاذين المصطلحين ببعضهما وتتحدث في نفس الوقت عن نظرية التوطن (théorie d'implantation) أو نظرية التوطن (théorie de localisation).

بالنسبة للبعض، لمصطلح التوطن عموما معنى أكثر اتساعا مقارنة بالتوطن، ذلك لأنه يرتبط بعدد من المشاريع الأعلى من الوحدة الاقتصادية (المؤسسة) ويتضمن عناصر تكوين بنية صناعية في إطار روابطها مع الحيز الجغرافي. بينما يتضمن مصطلح التوطن عناصر القرار في الاختيار المحدد للموقع، ويستعمل عادة لتعيين المؤسسة، المنشأة أو المشروع بطريقة مفرقة.

ويعني التوطين الصناعي اختيار وسط أو بيئة معينة لإقامة صناعة أو صناعات معينة، أي اختيار المواقع والبيئات المناسبة اقتصاديا واجتماعيا وجغرافيا وحتى سياسيا، لإقامة المشروعات الصناعية وتوزيعها على الرقعة الجغرافية للبلاد بغرض الحصول على نسيج صناعي وطني ذي غايات وطنية واضحة ومحددة مسبقا. ولتحقيق ذلك فإن الدولة من خلال أجهزتها المتخصصة تعين المناطق التي ترغب في تنميتها وأصحاب المشاريع الصناعية سواء كانوا أفراد أو جماعات أو هيئات يختارون المواقع التي يقدرون أنها مناسبة لمشاريعهم.

ووفقا لهذا يشير مصطلح التوطن إلى العنصر التخطيطي الذي يميز الإقتصاد الاشتراكي أين يتم الحديث عن نظرية التوطن، وفي المقابل يتم تناول المسألة في الأدبيات الاقتصادية للبلدان الرأسمالية أين يهيمن اقتصاد السوق من زاوية المؤسسة وتموقعها (توطنها) وبالتالي الحديث عن نظرية التوطن. ورغم الاختلاف في المعنى بين التوطن والتوطن إلا أنهما يتفقان في الأثر، لأن المؤسسة الصناعية كتنظيم اجتماعي مهما كانت طبيعتها القانونية وطبيعة النظام الاقتصادي والإيديولوجي الذي تعمل في إطاره، فسيكون لها نفس التفاعل مع بيئتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، لأنها تفرض دوما شروطها ومتطلباتها من أجل تحقيق أهدافها.

وهو الجدول الدائر في التحليل الاقتصادي لهذا الموضوع بين استراتيجيات المؤسسة وديناميكية التنمية المكانية حيث تتجاذبه مقاربتان متكاملتان: مقارنة بالمنظمة أين تبحث فيها المؤسسة عن أمثل تموقع لنشاطها من حيث تخفيض التكاليف (النقل، اليد العاملة ...) وتحقيق الأرباح "نظرية التوطن"، والمقاربة المكانية التي تركز على أهمية العلاقات المتداخلة، الإرتباطات المتبادلة والشبكات العلائقية (أقطاب نمو، مجمعات صناعية، أماكن مبتكرة) لتنمية الإقليم "نظرية التوطن". وقد أسهمت المقاربة المختلطة الموقفة بين المقاربتين والتي بينت التفاعلات الضرورية بين التنظيم الصناعي والنظام المكاني الإقليمي في ضمان أحسن فعالية للمؤسسة الصناعية وأمثلة أثر منشود للمكان.

ويُرى ذلك ميدانيا، إذ يعتبر التوطن والتوطين مفهومان مرتبطان وتابعان لبعضهما، من جهة من حيث النظام المكاني للصناعة أين يتم توجيه التوطن الصناعي عادة من خلال قرارات التوطن التي تستند عليها المنشآت الجديدة؛ من جهة أخرى وبشكل معاكس قد يكون التأثير الرئيسي الممارس على توطن المنشآت الجديدة هو في الواقع ناجم عن التوطن الصناعي الموجود مسبقا.

للإشارة فالأدبيات الحالية تستعمل أكثر مصطلح "توطن localisation" والذي يعني تموقع أو توطن استثمار صناعي معين في حيز جغرافي ما، وبالتالي هو تحديد مكان تجسيد الاستثمارات المستقبلية للمشروع الصناعي.

2- مبادئ وعوامل التوطن الصناعي

1-2 مبادئ التوطن الصناعي: وهي مجموعة القواعد التي يجب أن يأخذها كل متعامل أو فاعل (دولة، مقاولين وصناعيين) بعين الاعتبار لتحقيق الأهداف النهائية لسياسة التوطن الصناعي، وهي مبادئ قد يكون لها طابع عام أو خاص. فكل بلد يعد استراتيجية تنمية قائمة على التصنيع والتي تدمج سياسة التوطن يأخذ في الحسبان بعض العناصر القاعدية في توزيع القوى المنتجة عموما والاستثمارات الصناعية بالخصوص تأكيداً على الفعالية الاجتماعية والاقتصادية للتوطين الصناعي.

وتتمثل هذه المبادئ في:

- (1) مبدأ التخصص الصناعي للجهات؛
- (2) مبدأ الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والطبيعية؛
- (3) مبدأ تقليص الفوارق والفجوات بين البنية المكانية والاقتصادية للبلد؛

4) مبدأ التخفيض إلى حد أدنى لتكاليف النقل؛

5) مبدأ التوطين الصناعي من وجهة نظر التقسيم الدولي للعمل؛

6) مبدأ الإستعمال العقلاني للحيز وحماية البيئة.

2-2 عوامل التوطين الصناعي: إن اختيار الموقع الناجح للصناعات من الخطوات الأساسية التي يجب أن يعارلها اهتماما كبيرا، وحل هذه المشكلة يكمن في اتباع الطرق العلمية التي تستند على دراسة موضوعية تحليلية لإختيار الموضوع المناسب لأي توطين صناعي وفقا للعوامل المؤثرة في ذلك.

تتمثل عوامل التوطين في العناصر الاقتصادية التي تؤثر على حجم تكاليف الإستثمار واستغلال المشاريع الموطنة، حيث تتنوع هذه التكاليف مع تغير الموقع، وهي تعبر عن تكاليف التوطن التي يرتبط حجمها وقيمتها مع اختيار هذا الموقع. ونميز بين ثلاث مجموعات من العوامل هي:

- عوامل الإنتاج؛

- عوامل التنظيم؛

- عوامل البنية التحتية ومختلف أماكن الإستقبال.

2-2-1 عوامل الإنتاج: ويقصد بها مجموع العناصر الداخلة في سيرورة الإنتاج، وهي الموارد الطبيعية من طاقة، مواد أولية ومياه؛ قوة العمل (اليد العاملة) والنقل والاتصالات.

أ. الموارد الطبيعية: اقترن السلوك الجغرافي لكل الصناعات ولزمن طويل بالبحث شبه الاستثنائي عن العناصر المادية الداخلة في العملية الإنتاجية، إذ ارتبط توطن المنشآت الصناعية بجوار مصادر الطاقة وتوفر المواد الأولية والقرب من مواقع الإنتاج. وماعدا الدور جد المعبر للمياه فبقية العوامل الأخرى تناقصت أهميتها بالنسبة للعديد من المؤسسات نظرا لتطور التقنيات الجديدة للنقل والتجارة خاصة في البلدان الصناعية.

ب. الدور المتنامي للنقل والاتصالات: يعود الفضل لتناقص أهمية القرب من موارد الطاقة والمواد الأولية إلى الإمكانيات الواسعة التي وفرها النقل وانخفاض التكاليف؛ وسواء تعلق الأمر بالنقل البحري، البري أو الجوي فهذا العامل حرر الصناعات من قيود جغرافية واقتصادية عند توطينها.

وبشكل مستقل عن وسائل النقل، تلعب وسائل الإتصال دورا متفوقا أكثر فأكثر في التوطنات الجديدة؛ فهناك علاقة مباشرة بين التصنيع السريع ودرجة تطور وسائل الإتصال الحديثة وخاصة الأنترنت، والأماكن التي تمتلك هذه الوسائل بإمكانها الوصول لكل المعلومات ومختلف الأسواق مما يعزز جاذبيتها للمستثمرين وعوامل الإنتاج. كما سمحت وسائل الإتصال هذه بفصل المراكز الصناعية للقيادة عن الفضاءات الصناعية للإنتاج، مما رفع من إمكانية تشتيت منشآت نفس المؤسسة لأن هذه الوسائل هي قاعدة التسيير عن بعد، كما سمحت أيضا بتحويل الوحدات الملوثة أو ذات الضجيج العالي إلى خارج التكتلات.

ج. اليد العاملة أو قوة العمل: العنصر الذي لا غنى عنه في سيرورة إنتاج أي مؤسسة هو الإنسان، ومن هذه الزاوية يمارس العامل الإنساني تأثير كبير على توطين الصناعات، مع الإشارة إلى أن الإحتياج لليد العاملة يكون من ناحية كمية ونوعية هذه الموارد البشرية.

دفع التقدم التكنولوجي لضرورة التكوين المستمر لليد العاملة لتجديد معارفها وكذلك تطوير الكفاءات المختلفة التي تتطلبها العديد من القطاعات مع الإنتشار اللامحدود للتكنولوجيات الجديدة للإعلام والإتصال، وبالخصوص مع الإفتتاح الإقتصادي والتحرير في إطار العولمة التي رافقتها تحولات كبرى في مناخ وبيئة الأعمال، الإستثمار، المنافسة، الجاذبية، التنافسية، التحرير التجاري.

2-2-2 عوامل التنظيم: تقاسم المكان والتكاملات في تنظيم الصناعة يشدنا نحو التركيز، التخصص والتعاون، لأن لها وزن في عملية التصنيع كما في عملية التوطين الصناعي من زاوية الفاعلية الاقتصادية.

تكمّن نقطة الإنطلاق هنا في الآثار الخارجية للتركز مثلما أدركها Marshall وهي بثلاثة أنواع:

- الآثار الخارجية للمعلومات: يسمح تجاور المؤسسات التي تنتمي لنفس الصناعة برفع الاتصالات فيما بينها والتقاسم التعاوني للمعلومات الضمنية المتداولة على قاعدة علاقة غير تجارية؛
- الآثار الخارجية بين صناعية (interindustriels): تجاور المؤسسات التي تنتمي لنفس الصناعة ولكن تمارسها في مستويات مختلفة من سلسلة القيمة يضمن التخصص الجيد لإحتياجاتها واقتصاد التكاليف، كما أن مستوى تخصصها سيكون جد مرتفع. فبإمكان هذه المؤسسات تقاسم - في عين المكان - عدد معين من الموارد الثابتة والتي لا تستطيع الحصول عليها إذا ما كانت منعزلة عن بعضها؛
- الآثار الخارجية المرتبطة بالسوق المشترك للعمل: وجود يد عاملة وافرة ومتنوعة تسمح للمؤسسات بإيجاد اليد العاملة المتخصصة بشكل جيد، كذلك أحسن تقاسم لبعض التكاليف الخاصة بالعمل وأحسن استفادة من المعارف.

إضافة إلى الآثار الخارجية للتركز يمكن إضافة أيضا الآثار الخارجية للتحضر (urbanisation)، حيث تأتي اقتصاديات التحضر من وجود سوق استهلاكي مهم والذي بإمكانه أن يؤازر أهمية المؤسسات، وذلك بتموقع المؤسسات بجوار أسواق تضمن لها إمكانيات أكبر للبيع، لأن هذه الأسواق ستكون الوسيلة لضمان أفق جيدة للمؤسسات تجاه تكاليف ثابتة قد تكون مهمة وتكاليف متغيرة قد تميل للتناقص.

2-2-3 عوامل البنية التحتية ومختلف أماكن الإستقبال: بعد تحديد العوامل العامة للتوطين الصناعي يتوجب على الصناعات أن تهتم بالخصائص المميزة للموقع الذي سيستقبل النشاطات الصناعية، وهي خصائص ملازمة لتوطينها الخاص. فعلا، فالموقع الذي سيستقبل المؤسسات المرشحة، سواء كان في النسيج الحضري، في المحيط، منطقة صناعية أو موقع منعزل، من الأهمية بما كان أن يتوفر على قاعدة بنية تحتية لا غنى عنها للعمل الجيد للمؤسسة وكذلك فعاليتها الإقتصادية والإجتماعية.

إجمالا نميز بين مجموعتين من عوامل البنية التحتية تابعة عموما للسلطات العمومية ومرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بالنشاطات الصناعية؛ تتمثل هذه العوامل في:

- البنية التحتية التقنية: وتتكون من الهياكل القاعدية الأساسية (شبكة النقل: شبكة الطرق، الموانئ، المطارات ...، شبكة توزيع وتصريف المياه والتطهير...)؛ والهياكل الطاقوية (شبكات الكهرباء، الغاز، الوقود، مختلف مصادر الطاقة...)؛ وهياكل الاتصالات (شبكات الإتصال: هاتف، انترنت...).
- البنية التحتية الإجتماعية-الإقتصادية: التعليم والتكوين، التحضر والسكن، الصحة والحماية الإجتماعية، نشاطات التجارة والخدمات والإدارة.... وجود هذه البنية التحتية وكذلك تطورها المستمر يمثل المؤشر على مستوى تطور نوعية الحياة للمواطنين عموما، وهي جد مهمة أولا لكل من قوة العمل، ثم للمؤسسات. مهما كان طابع هذه الهياكل (عمومية أم خاصة) فإنها تمارس تأثيرا كبيرا على المؤسسات الصناعية عند توطينها، فهي تسمح بتفادي الإستثمارات غير المنتجة والأعباء الزائدة إضافة إلى توفير محيط شامل ضروري لعمل المؤسسة وتنافسيتها.

3- أهداف سياسة التوطين الصناعي: سياسة التوطين الصناعي هي الوسيلة لتحقيق سياسة التصنيع في البلد، وتتميز أشغالها ومهامها بالتنوع والتغير في الزمن؛ تنوع من خلال تأثيرات النظام المكاني-الاقتصادي الذي يستدعيه كل توطين لمشروع جديد، وتغير في الزمن سواء من حيث ضرورة تحويل العناصر الموجودة أو بالحاجة إلى تكوين عناصر جديدة للبنية المكانية للصناعة تماشيا مع إمكانات التوطين الجديدة.

ترمي كل سياسة للتوطين الصناعي إلى تحقيق جملة من الأهداف في إطار الأهداف الشاملة للتنمية المكانية، يسمح تنوعها بتصنيفها وفقا لطابعها المشترك إلى أربعة (04) أصناف:

- ❖ الأهداف الاقتصادية: من خلال المساهمة في التنمية المركبة للجهات عن طريق تقليص نفقات الإستثمار، تكاليف الإنتاج، النقل، أو من خلال تطوير القاعدة المادية والطاقوية و"تنشيط" وتفعيل ديناميكية الأقاليم غير المتطورة اقتصاديا. تدخل هذه الجملة من التدابير والمهام ضمن السياسات العمومية والتي تندرج بدورها في إطار أكثر اتساعا وهو تهيئة الإقليم؛
- ❖ الأهداف السياسية: وتشمل، وفقا لإرادة السلطات العمومية، خلق مراكز جديدة وبؤر صناعية تخفف التغيير في البنية الإجتماعية للمناطق المستهدفة والتي تسمح بتقليص حركات الهجرة والإختلافات الحضارية، والتخفيف من التفاوتات بين المناطق، المدينة والريف، بين ساحل وداخل البلد؛
- ❖ الأهداف الإجتماعية-الثقافية: تُعبّر عن تقليص الإختلافات الجهوية في المداخيل، الحياة الثقافية، الخدمات الإجتماعية، أين ينبغي أن تكون التحولات مناسبة لهيكل السكان النشطين وخلق فرص العمل. وهنا يعتبر تدخل السلطات العمومية، عن طريق عدة قنوات، جد مهم؛
- ❖ الأهداف الدفاعية: نظرا للظروف الراهنة التي تهيمن على الساحة العالمية والوضعية الجيو-سياسية، يبقى الهدف هو الحفاظ على الأمن والإستقرار. ومن هذه الزاوية فإن سيرورة التوطين تعني أيضا المناطق الحدودية وهذا من أجل تدعيم علاقات حسن الجوار وعمليات الإندماج الجهوي.

المحور الثاني: أشكال وأليات التوطين الصناعي في ظل متطلبات التنمية الصناعية

ترافقت تطورات العولمة مع إعادة تعديل العلاقة بين الإقتصاد والحيز والعلاقة بين المحلي والشامل، والشاهد على ذلك هو نشوء أشكال تنظيمية متعددة للتوطين الصناعي مثل الإستقطاب (أقطاب نمو، تنافسية، تقنية)، التجمعات الصناعية... مع الإشارة إلى الحالة الخاصة للمناطق الصناعية.

1- أقطاب النمو والأقطاب التقنية

1-1 أقطاب النمو: أدخل François Perroux في مؤلفه "إقتصاد القرن العشرين" هذا المنظور قبل الإقتصاد الجغرافي الجديد، إذ أوضح أنه بتقارب المؤسسات من بعضها وتواجدها معا في مكان معين فإنها تخفّض من تكاليف النقل وتستفيد من الإقتصاديات السلمية كما تدعم تنافسيها تعاضديا. يمكن للقطب إذا أن يكون مصدرا للنمو واجتذاب مؤسسات أخرى والتي بقدمها ستستفيد وتغذي هذه السيرورة بدورها. يمكن إجمال فوائد نظرية أقطاب النمو بما يلي:

- إن النظرية تشكل طريقة كفاءة جدا لتوليد التطور تبعا لاقتصاديات التكتل المختلفة؛
- إنها تركز الإستثمار في نقاط معينة ذات تكاليف أقل بدلا من الإنفاق العام على مناطق كثيرة؛
- من خلال تأثيرات الإنتشار تساهم أقطاب النمو على نقل تأثيراتها الإيجابية خارج نقطة النمو مما يساعد على حل كثير من المشاكل للأقاليم المتدهورة.

ومن أجل أن يكون القطب ذو قوة محركة فعلية فيجب:

- ◀ أن يكون في وسط اجتماعي واقتصادي محدد ومدروس كي تكون النتائج إيجابية، فإن أصبح يساهم في خلق الإضطرابات التي تكون لها آثار سلبية على المحيط فإنه لا يستحق هذا الإسم؛
 - ◀ يتوفر على عوامل اقتصادية وتقنية ويتمتع بهامش من الحرية، أي أن هذا النوع من الوحدات في البلدان النامية يخضع لقرارات مجموعات اقتصادية ومالية فاعلة تعمل بالتنسيق مع السلطات الداخلية أو الخارجية.
- يجب أخذ هذه الشروط والإعتبارات بعين الإعتبار عند الرغبة في توطئ أو استحداث قطب تنموي معين، وإلا انعكست آثاره سلبا على المنطقة وعلى المحيط عامة.

2-1 الأقطاب التقنية: يمثل القطب التقني شكل تنظيمي إقليمي يتم فيه جمع المؤسسات ذات التكنولوجيا العالية في موقع واحد، وينتج عن ذلك آثار التوافق والتداؤب (synergie) في ميدان الابتكارات والتكوين. ومن أجل تحقيق الغايات المنشودة تعمل هذه الأقطاب على:

- تحفيز وإدارة تدفق المعرفة والتقنية بين الجامعات ومعاهد البحوث والشركات الأسواق؛
- تيسير تكوين ونمو المنشآت الاقتصادية المبنية على الإبتكار من خلال آليات التحضين والإنبثاق من الشركة الأم؛
- توفير تجهيزات ومساحات عالية الجودة بالإضافة إلى خدمات ذات قيمة مضافة.

2- التجمعات الصناعية:

1-2 مفهوم التجمعات الصناعية: التجمع الصناعي هو تجمع جغرافي لمجموعة من المنشآت الصناعية والمؤسسات المساندة التي تعمل في نشاط معين، ترتبط وتتكامل فيما بينها في إنتاج مجموعة من منتجات أو خدمات هذا النشاط، وبحيث تدخل في علاقة تكامل وتشابك فيما بينها بشكل رأسي وأفقي في جميع مراحل العملية الإنتاجية، مكونة بذلك السلسلة الكاملة للقيمة المضافة للمنتج. وتشمل هذه العلاقة تبادل السلع والخدمات والمعلومات والخبرات والموارد البشرية.

2-2 أنواع التجمعات الصناعية: يوجد العديد من التقسيمات للتجمعات الصناعية ومن أهمها ما يتعلق بتقسيمها حسب الهيكل إلى أربعة أنواع لكل منها نوعية مختلفة من الروابط والعلاقات بين المؤسسات:

- ❖ **تجمعات مارشال:** تتكون من شركات محلية صغيرة ومتوسطة الحجم، تخصص في الصناعات المعتمدة على التكنولوجيا المتقدمة والحرفية العالية. ويكون التبادل التجاري بينها كبيرا.
- ❖ **تجمعات المحور والأذرع:** تسيطر عليها شركة أو عدة شركات كبيرة يخدمها عدد كبير من الشركات المتوسطة والصغيرة الموردة للمدخلات والمخرجات.
- ❖ **تجمعات منصات الفروع:** تتكون من فروع الشركات الدولية متعددة المصانع، وتتميز بضعف التبادل التجاري فيما بين هذه الفروع. كما أن عدد الشركات المنبثقة عن هذه المصانع والمزودين بالمدخلات قليل.
- ❖ **تجمعات المراكز العامة:** تنشأ في حال وجود مقدمي الخدمات وموردي المدخلات حول مراكز الأنشطة العامة الكبيرة في الدولة كالجامعات والقواعد العسكرية والمكاتب الحكومية والشركات الإستراتيجية الكبرى، والعلاقة تقوم على علاقة البائع (المورد) والمشتري (المراكز).

3- الحالة الخاصة للمناطق الصناعية: يمكن للمنطقة الصناعية أن تصبح قطبا تنمويا محليا خاصة إذا كانت هامة فيما توفره من مناصب للعمل، حيث سيكون لها نفس أثر القطب التنموي من حيث تحريك المنطقة اقتصاديا واجتماعيا.

إن أسلوب المناطق الصناعية هو من الخصائص الأساسية للتوطين الصناعي الحديث، ففي الوقت الحالي إن أصحاب الصناعة عندما يبحثون عن الأماكن المناسبة لتوطين صناعاتهم فإنه من بين الشروط التي يبحثون عنها هو توفر منطقة صناعية في الحال أو مستقبلا مع معرفة تاريخ الإنجاز. ولهذا فإن المنطقة الصناعية تعتبر عاملا تقنيا في عملية التوطين الصناعي، لأن من أهدافها توفير أرض مكيّفة طبوغرافيا لممارسة

النشاط الصناعي وتستجيب لإحتياجاته وتكون مدعمة بمختلف عناصر البنية التحتية الضرورية مثل المواصلات والطاقة والماء وجميع التسهيلات التقنية المتعددة. وهذا المعنى فإن المنطقة الصناعية هي عبارة عن مجال نوعي مجسد في رقعة جغرافية مجهزة بالوسائل الضرورية لممارسة النشاط الصناعي.

المحور الثالث: استراتيجيات التنمية الصناعية وسياسة التوطين الصناعي في الجزائر

عملت الجزائر بعد الاستقلال على إنشاء قاعدة صناعية متنوعة، حيث كانت معظم الصناعات التحويلية موجهة إلى الاستهلاك المحلي. وقد عرف الاقتصاد الجزائري مراحل هامة أثرت على التنمية الصناعية، حيث مست إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني القطاع الصناعي من سنة 1990 إلى سنة 2010 والتي كانت نتيجة المشاكل التي كان يعرفها القطاع خاصة مع التحولات الدولية، وظهور تكتلات إقليمية ودولية، أدت إلى زيادة حدة المنافسة الدولية وتدني المنتجات المحلية.

1- أسباب وضع استراتيجيته جديدة لقطاع الصناعة

كانت التطورات التي عرفتها الجزائر في كافة المجالات، سببا لإعادة النظر في السياسات والبرامج السابقة لقطاع الصناعة وإعادة هيكلته وفقا لهذه التغيرات مع الأخذ بعين الاعتبار التطورات الدولية الراهنة، من بينها الأزمات التي يعرفها العالم، والقدرات التنافسية الجديدة للدول الناشئة، والتي أصبحت تهدد اقتصاد الدولة. ويمكن تلخيص أهم الأسباب الموضوعية التي توجب صياغة إستراتيجية قادرة على رفع الصناعة الجزائرية إلى المستوى العالمي فيما يلي:

1-1 الظروف العامة للحياة الاقتصادية والاجتماعية: وهي عناصر هامة للنهوض بالتنمية في كافة القطاعات، حيث تعد مشكلة واهتمام الفكر السياسي على مر الزمن، خاصة مع العولمة التي أثرت على اقتصاديات كل دول العالم ومن بينها الجزائر التي تعاني بالفعل من آثارها، وهي الآن تحاول إيجاد السبل وطرق للاستفادة من المزايا التي اكتسبتها عن التغيرات والتطورات الاقتصادية، خاصة معدلات النمو التي تحسنت في العشرية الأخيرة، نتيجة لارتفاع أسعار البترول، وتحسن الأوضاع الأمنية التي لم تعد اليوم عقبه أمام الأنشطة الاقتصادية في البلاد. وقد أظهرت التطورات التي عرفتها الجزائر تقدما كبيرا مقارنة بسنوات التسعينيات حيث تم إنجاز الكثير من الإصلاحات في البلاد، من الناحية الاقتصادية خلال الفترة 2004-2000 والتي تميزت بالاستقرار، حيث ساعدت على ذلك التشريعات والإصلاحات القانونية للقطاع الاقتصادي، من خلال إعادة هيكلته وفقا لمصلحة التنمية

2-1 مرحلة ما بعد الاستقرار الاقتصادي: لا بد من مرحلة جديدة، حيث تكون متطلباتها صعبة ومعقدة، والتي تلزم على المسؤولين في الدولة صياغة إستراتيجية، في الوقت الراهن لتوظيف المزايا والمكتسبات المحققة في تنفيذ جديد لتنمية شاملة في كافة القطاع، من خلال إعداد برامج وسياسات، تعمل على رفع مستوى والقدرة الإنتاجية والتنافسية للمنتجات المحلية.

3-1 ترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات: اعتماد الاقتصاد الجزائري لفترة طويلة على مداخل البترول، وبالأخص على مداخل الصناعات الاستخراجية، يفرض على الدولة التفكير في الصناعات التحويلية، حيث يعرف العالم أزمات اقتصادية ومالية، قد تؤثر على مداخل البترول من فترة لأخرى، ولهذا لا بد من إيجاد إستراتيجية لترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات، فتدني معدلات النمو الذي شهدته الجزائر نتيجة لانخفاض أسعار البترول خلال الفترة (1986-1999) كان سببا في إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني. تحتاج الجزائر الآن إلى إستراتيجية تتضمن توفير الشروط اللازمة للقيام بالتنمية الصناعية السريعة ودعمها. ويتطلب في الواقع قطاع الصناعة احتياجات تكنولوجية وإدارية لتنفيذ هذه الإستراتيجية، والتي تسهم في رفع معدل النمو؛ فالصناعة هي الوسيلة لإنتاج القيمة المضافة الجديدة في الاقتصاد الوطني من جهة، ومن جهة أخرى إنشاء وظائف جديدة، وهيكله وتحديث الاقتصاد الوطني، كما تسمح بالاندماج في النظام العالمي الجديد.

2- محاور الإستراتيجية الجديدة (2010-2014) لقطاع الصناعة:

لا بد من أن تعتمد الإستراتيجية الصناعية الجديدة على توظيف النتائج التي حققتها في الجانب الاقتصادي والجانب السياسي والأمني خاصة، حيث توفر الظروف الجيدة التي تسمح بتنفيذ السياسات والبرامج التنموية، والتي تصاغ بطريقة مثلى خدمة للصناعة المحلية، وقد جاءت هذه الإستراتيجية في مشروع وثيقة وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار لفترة (2010-2014)، وهي مبنية في أربعة محاور رئيسية وهي:

أ- اختيار القطاعات الأكثر فعالية: يتم اختيار القطاعات التي ينبغي ترقيتها وفق العناصر الموالية:

- ❖ تحديد الصناعات التي تتمتع بأداء فعال في التنمية.
- ❖ تحليل القدرة التنافسية للفروع المحددة.
- ❖ تقييم نقاط القوة والضعف في الفروع والتهديدات المستهدفة، والفرص المتاحة في السوق الدولية.
- ❖ تفعيل الإستراتيجية الصناعية المأخوذة لهذه الاختيارات المثلى، ومتابعة العناصر لتنفيذها ومتابعتها.

ب- نشر قطاع الصناعة: يستند الانتشار الصناعي إلى اختيارات الإستراتيجية الصناعية، والتي تتطلب العمل على ثلاثة مستويات متناسقة هي:

المستوى الأول: تنمية الموارد الطبيعية وتكثيفها للترويج الصناعي للصناعات الجديدة، من خلال تنمية الموارد الطبيعية. والهدف منه تعزيز الصناعات التي من شأنها أن تسمح للجزائر استغلال الثروات الطبيعية، والانتقال من مجرد مصدر للموارد الطبيعية إلى مصنع يستخدم هذه الموارد ومصدر للمنتجات المصنعة النهائية، ومثال ذلك صناعات البتروكيميا وصناعة الحديد والنفط...، وهذا باستعمال التكنولوجيا العالية والجديدة.

المستوى الثاني: تكثيف الصناعات، ويكون بتشجيع الصناعات التي تساهم في تحقيق التكامل بين الأنشطة الموجودة حاليا، من خلال سلسلة الإنتاج، ومن أمثلة ذلك الصناعات الكهربائية والدوائية والبيطرية والغذائية والسلع الرأسمالية.

المستوى الثالث: تشجيع الصناعات الجديدة، وتتعلق بالصناعات التي لم تكن موجودة في الجزائر، أو في بعض مناطقها، والتي تخص في العصر الحالي صناعة المعرفة وصناعة التكنولوجيا (المعلومات والاتصالات صناعة السيارات وليس التركيب)

ت - سياسات التنمية الصناعية.

وهي السياسات والبرامج التي تعتبر أساسيات وركائز الإستراتيجية الصناعية الجديدة لفترة (2010-2014) لأجل ترقية وتطوير القطاع الصناعي وفق المتغيرات والتطورات الدولية الراهنة للعمل والتنسيق الإيجابي لإعطاء دفعة قوية للتنمية الصناعية، حيث تتضمن هذه الإستراتيجية تنفيذ السياسات اللازمة وتطويرها تضمن الديمومة والتكاثف للصناعة الجزائرية والتي نذكر منها :

- ✓ ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- ✓ تنمية الموارد البشرية
- ✓ دعم الابتكار
- ✓ الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- ✓ ذكاء الأعمال لتشجيع القدرة التنافسية
- ✓ تشجيع الاستثمار الأجنبي
- ✓ تشجيع الاستثمار الصناعي

ث - التوطين الصناعي (الجغرافي)

يعد التوطين الصناعي البعد الثاني من فضاء النشر الجغرافي للصناعة، حيث يعتبر موقعا للصناعات، وقد وصلت البلاد مرحلة متقدمة في مجال تركيز الأعمال، وتطور البنى التحتية، ومراكز البحث والتدريب، ومع ذلك، تتطور هذه الهياكل المختلفة دون تقديم مردودية تعود على ترقية الصناعة المحلية؛ وفي هذا السياق، فإن مفهوم التوطين الصناعي يخص توزيع المشاريع الصناعية في إطار منح العقار الصناعي في كافة الوطن، في إطار المحافظة على البيئة والقطاعات الأخرى، والذي يعزز أقطاب النمو الصناعي في ظل التطورات التكنولوجية العالمية، وإدماج التجمعات الصناعية؛ كما يجب استغلال التركيز المكاني للأنشطة الاقتصادية، أمام مراكز البحوث والتدريب لتطوير التفاعلات الأفقية والتعاون بين مختلف الجهات الفاعلة والمنظمات المعنية في تطوير هذه الصناعة، حيث تصمم بهدف تحقيق القدرة التنافسية، وهي مبنية على القدرات واستعراض المهارات والتفاعل بين الشركات في نفس الاقليم (المجموعة) وفي هذا المجال، فإن فكرة توطين الصناعة يأخذ اتجاهه بتسوية والسماح لانتشار القطاعات الصناعية الضرورية والتي تفتقدها البلاد. فاستبدال الممارسة الحالية للتوطين الصناعي، والذي كان على حساب قطاعات حساسة أخرى في الجزائر، فلا بد من الربط المنطقي بين احتياجات القطاع الصناعي للعقار وفق الحاجيات الداخلية. ويتم إحداث مناطق متكاملة للتنمية الصناعية التي سيتم وضعها في مكان القرب المكاني لبناء شبكة الشركات، والهياكل التنظيمية، وتكثيف هياكل البحث والتدريب والخبرة. وينبغي الجمع بين منظمة الفضاء و القدرات والبحوث والتدريب والاستخبارات الاقتصادية لتفعيل عملية تنفيذ استراتيجية تنمية قادرة على ترقية القطاع الصناعي المحلي استنادا إلى معيار إنشاء البنية التحتية والمرافق العامة والجودة العامة والجامعات المحلية ومراكز البحوث، وقد تم تحديد المناطق الاستراتيجية الوطنية للصناعة وهذا حسب الجدول الموالي :

جدول رقم 01: تقسيم المناطق الجغرافية حسب احتياجات الصناعة وفق مشروع التنمية الصناعية الجزائرية 2010-2014

المناطق المتخصصة	الأقطاب التكنولوجية	المناطق المتكاملة للتنمية الصناعية
1. أزيو	1. الجزائر (سيدي عبد الله)	1. الجزائر
2. حاسي مسعود	2. بجاية	2. البليدة
3. سكيكدة	3. سيدي بالعباس	3. مستغانم وهران
4. وهران		4. سطيف برج بوعريج
		5. حاسي الرمل غرداية
		6. عنابة
		7. بومرداس تيزي وزو

المصدر: مشروع تنمية قطاع الصناعة وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار.

من خلال مشروع الإستراتيجية الجديدة، فإنها تركز على تنفيذ التنمية الصناعية في جميع أنحاء البلاد. وقد خصصت بعض المناطق الجزائرية لمجالات معينة، لما لها من مزايا نسبية من موقعها الجغرافي، ومن هذا المنطلق يجب أن يتم إدخال مناطق أخرى في المنافسة، لتحقيق تعدد في مجالات التنمية مستقبلا. ومن الضروري إنشاء كيانات صناعية محددة تكون مواكبة للتنمية الإقليمية والدولية، من أجل تعزيز وتطوير المجالات ذات الأولوية للتنمية الصناعية المتكاملة، مهمتها إجراء جرد كامل من الإمكانيات الحالية للتنمية في المنطقة، أو إعداد فضاء البيئة الاقتصادية والمؤسسية للأعمال، لتنظيم الترقية للشركات وتحديد سياسة المساعدات المباشرة للشركات، وفق ما يخدم المصلحة الاقتصادية.

3- البرنامج الوطني الإستشراقي للمناطق الصناعية للفترة 2012-2017

نظرا للمستجدات على المستوى الوطني وخاصة بعد انجاز الطريق السيار شرق غرب، فإن الدولة الجزائرية غيرت نظرتها للمناطق الصناعية من المناطق المدمجة إلى المناطق الصناعية الجديدة وفي إطار التعاون وتبادل التجارب بين دول البحر الأبيض المتوسط ومن بينها ألمانيا والذي تم اعتماده شهر أبريل، إن البرنامج الجزائري الجديد للمناطق الصناعية الذي تمت المصادقة عليه يتمحور حول جملة من النقاط:

1-3 خلفية إعداد البرنامج

إن البرنامج كانت نتيجة لعدة أسباب منها:

✓ إحصائيات الوكالة الوطنية للوساطة ولضبط العقاري (ANIREF) للمواقع الوطنية لتوطين المناطق الصناعية بناء على طلبات الولاية (بداية 2011)

✓ مقررات مجلس الوزراء بتاريخ 2011/02/22

✓ قرارات اللجنة الوطنية للصناعة في دورتها الخمسين بتاريخ 2011/3/06 والمتضمن إنشاء لجنة وزارية مشتركة لدراسة اقتراحات قوائم المناطق الصناعية الجديدة (إزالة أو إضافة مناطق جديدة).

✓ القرار الوزاري المشترك والمتضمن إنشاء 36 منطقة صناعية جديدة.

✓ مصادقة اللجنة الوطنية للصناعة في دورتها الواحدة والخمسون بتاريخ 2011/04/19

✓ توسيع البرنامج إلى 39 منطقة صناعية جديدة مع إعادة النظر في الوسائل المادية والمالية

✓ إدماج 03 مناطق جديدة بناء على أمر حكومي والمتضمنة إنشاء 42 منطقة صناعية

2-3 الأهداف الإستراتيجية: يهدف إلى تحقيق جملة من الغايات وهي

✓ تدعيم الاستثمار والنمو الصناعي؛

✓ إلغاء الحواجز العقارية في القطاع الصناعي؛

✓ وضع برنامج جديد لهيئة الإقليم وفق مبادئ التنمية المستدامة؛

✓ رفع مردودية الهياكل القاعدية.

3-3 المبادئ الأساسية لاختيار المناطق الصناعية

حددت جملة من القواعد لاختيار المنطقة الصناعية نوجزها في الجدول التالي :

جدول رقم 02 : معايير اختيار المنطقة الصناعية

المعايير				المنطقة المثلى		
الترتيب	المؤشرات			القيود (الشروط)	الرقم	
	ضعيف	متوسط	قوي			
				10%	النظام العمراني	1
				15%	الموقع والقرب من المناطق الحضرية : البعد ب/كم عن ثلاث مواقع حضرية: المدينة- الأحياء البلدية	2
				15%	المساحة	3
				20%	الملاحق	4
				15%	الهياكل والطرق	5
				5%	الخدمات والنشاطات الملحقة	6
				5%	التأثيرات البيئية	7
				5%	اقتصاد المعرفة	8
				10%	النسيج الصناعي	9
				100%		المجموع

source : LE PROGRAMME NATIONAL DES NOUVELLES ZONES INDUSTRIELLES – ministère l'industrie ,de la petite et moyenne Entreprise et de la promotion de l'investissement- avril 2012. p07.

من خلال الجدول السابق يتضح لدينا أن متطلبات إقامة مناطق صناعية مثلى تبرز أكثر في الموقع الممتاز والمساحة وتوفر كل من البنى التحتية والملاحق الضرورية لقطاع الصناعي والتي حظيت بنسبة 15 % و 20 % على التوالي كما أن وجود المناطق الصناعية في كافة الولايات والمدن الكبرى أهمية كبيرة بالنسبة للتنمية الوطنية حيث أنه سيخلق جوا ملائما لاستقرار الصناعة وجذب الاستثمارات الوطنية والعربية والأجنبية في القطاع الصناعي والهوض بالصناعات الأساسية بالإضافة إلى توفير البنية الأساسية الضرورية مثل الكهرباء والطاقة والماء واليد العاملة، إلخ. ضف إلى ذلك أنه سيسهل تكوين قاعدة بيانات حول احتياجات الصناعة من حيث المواد الخام والمدخلات الإنتاجية الأخرى ويضمن السلامة الصناعية ويوفر الظروف الملائمة لحماية البيئة وإنشاء معامل معالجة النفايات والمياه المستعملة ويساعد على الإيفاء بالمتطلبات الصحية للصناعات الغذائية والدوائية والالتزام بمعايير الجودة والمواصفات والتوحيد القياسي وتطوير البحث الصناعي بهدف تحسين وزيادة الإنتاج ووقف النمو العشوائي للصناعة حيث يمثل الجدول الموالي أهم المواقع الجغرافية المختارة لإنشاء المناطق الصناعية الجديدة .

الجدول رقم (03) المواقع الجغرافية للمناطق الصناعية الجديدة

الجهة	الموقع الإقليمي	الولايات	عدد المناطق	المساحة هكتار	
الشمال	شمال وسط	بومرداس (1) بويرة (1) المدية (1) تيزي وزو (2) بجاية (2) الشلف (2) عين دقلة - (1) البيليدة، الجزائر، تيبازة (1)	10	1739	
		شمال شرق	عناية (1) قسنطينة (1) سكيكدة (2) جيجل (1) ميله (1) سوق أهراس (1) الطارف (1) قالمة (1)	09	2394
		شمال غرب	وهران (1) تلمسان (1) مستغانم (1) عين تموشنت (1) غليزان (1) سيدي بلعباس 2 معسكر (1)	08	1517
27		5650			
الهضاب العليا	الهضاب العليا الوسطى	الجلفة (1) الأغواط، المسيلة (1)	02	478	
	الهضاب العليا الشرقية	سطيف (1) باتنة (1) برج بوعريريج (2) خنشلة (1) أم البواقي، تبسة (1)	04	1346	
	الهضاب العليا الغربية	تيارت (2) سعيدة (1) تسمسيت، البيض، النعامة (1)	04	896	
10		2720			
الجنوب	الجنوب الغربي	بشار (1) تندوف، أدرار (1)	02	402	
	الجنوب الشرقي	غرداية (1) بسكرة (1) الوادي، ورقلة (1)	03	800	
	الجنوب الكبير	تمنراست، إليزي	00	00	
05		1202			
المجموع	42	9122			

source : LE PROGRAMME NATIONAL DES NOUVELLES ZONES INDUSTRIELLES – ministère de l'industrie de la petite et moyenne Entreprise et de la promotion de l'investissement- avril 2012 p09

من خلال الجدول السابق يتضح أن اختيار المدن التي سوف تقام فيها المناطق الصناعية كان نتيجة لعدة اعتبارات تم من خلالها أيضا تحديد العدد المطلوب في الوقت الذي استفادت منه ولاية بومرداس من انشاء منطقة صناعية واحدة مثلا استفادت كل من بجاية وتيزي وزو من

انشاء منطقتين مثلا في شمال البلاد(شمال وسط) في حين استفادت كل من عنابة وقلمة والطارف من انشاء منطقة صناعية واحدة مقارنة بسكيكدة التي استفادت من انشاء منطقتين صناعيتين (شمال شرق)

4-3 تمويل البرنامج وتحليل التدفقات المالية المرتبطة بالمشروع:

إن إنشاء 42 منطقة صناعية جديدة في إطار البرنامج الوطني الإستراتيجي للمناطق الصناعية يمكن إنجازها في الجدول الآتي

الجدول رقم(4): المعطيات الإجمالية للبرنامج

عدد المناطق الصناعية	42منطقة صناعية
التكلفة الإجمالية للمشروع	88مليار دينار جزائري
التكلفة الإجمالية للمشروع	34ولاية
المساحة الإجمالية 42 منطقة صناعية	9572
المساحة الصافية	7179

Source: LE PROGRAMME NATIONAL DES NOUVELLES ZONES INDUSTRIELLES – ministère de l'industrie ,de la petite et moyenne Entreprise et de la promotion de l'investissement- avril 2012.p12.

الجدول رقم (5) التقديرات المالية للبرنامج

مصدر الموارد المالية	الإنجاز	مرحلة الاستثمار (إنجاز 42 منطقة صناعية)
قروض طويلة الأجل	تهيئة المناطق الصناعية	مرحلة الاستغلال (تسيير المناطق الصناعية)
طرق الحصول على المدخيل من طرف الوكالة	نفقات التسيير (إدارة صيانة أمن) تسديد القرض	

المصدر: WWW.ANIREF.DZ

بالرغم من تحقيق الجزائر لفائض مستمر على مر السنوات الأخيرة، إلا أن قطاع الصناعة لم يأخذ المقدار الكافي لترقيته بما يتوافق مع المتغيرات الدولية، حيث يبقى القطاع في حاجة ماسة لزيادة قيمة التمويل.

الجدول (6) :مدة الإنجاز

بداية الأشغال	نهاية الأشغال	الفترة الإجمالية (بالأشهر)
السداسي الأول 2012	السداسي الأول 2017	63 شهر

السنة	بداية الأشغال عدد المناطق	الإنجاز عدد المناطق
2011	الانتهاء من الدراسة والإجراءات الإدارية	
2012	11	
2013	31	
2014		4
2015		18
2016		19
2017		1
المجموع		42

Source: LE PROGRAMME NATIONAL DES NOUVELLES ZONES INDUSTRIELLES – ministère de l'industrie ,de la petite et moyenne Entreprise et de la promotion de l'investissement- avril 2012. p16.

من خلال الجدول السابق يتضح أن الفترة الإجمالية لإنجاز المناطق الصناعية المدرجة في البرنامج الإستراتيجي للفترة 2012-2017 تقدر بـ 63 شهرا وهي فترة كافية لذلك إذا ما لم تتصادم ببعض المعوقات التي تحول دون ذلك ،وبالمقارنة بين ما خطط له وما تم إنجازه لحد اليوم نجد أنه لا زال نسبة ضعيفة مقارنة بالامكانيات وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على أن سياسة التوطين الصناعي في الجزائر لازالت بعيدة كل البعد عن الهدف المنشود في ظل الإستراتيجية الصناعية الجديدة .

الخاتمة :

مما لا شك فيه أن تقديم الدعم للمناطق الصناعية من خلال إنشاء مناطق جديدة وتوسيع المناطق الموجودة وخدماتها سيساعد على تطوير وتحديث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما سيدعم ذلك قدرة هذه المناطق على الإسهام في الإنتاج والناتج المحلي الإجمالي وبالتالي خلق فرص عمل جديدة لاستيعاب قوة العمل المتزايدة. كما أنها ستضمن وجود إطار منظم ونشاط صناعي مستقر. الاقتصاد الوطني، كما تسمح بالاندماج في النظام العالمي الجديد.

لدى فقد بذلت الجزائر جهودا كبيرة لدعم القطاعات خارج مجال المحروقات إلا أن النتائج لم ترق إلى التطلعات مما يحتم التوجه نحو إعادة بعث صناعة تقوم على تطوير المناطق المتخصصة ، حيث أن مساهمة الصناعة في الناتج الداخلي الخام الذي لا يتعدى حاليا نسبة 5% ودعم القرارات السياسية بالبحث العلمي من أجل تحقيق نتائج اقتصادية "مثمرة لازال حلما مما يؤكد أن سياسة التوطين الصناعي بجميع مبادئه وأهدافه وأشكاله لازال رؤية نظرية بعيدة عن الواقع وإن هي تجسدت ببرامج وسياسات صادفتها عدة عراقيل وصعوبات تحول دون ذلك

وإن كانت إستراتيجية التنمية الاقتصادية عامة والتنمية الصناعية خاصة لا يمكن أن تقوم بدون قاعدة اقتصادية متينة في جانبها المادي والبشري ، فإن ذلك وإن كان أمرا غير ضروريا فإنه مع ذلك غير كاف إلا إذا توفرت شروط ومتطلبات أساسية عند إعداد هذه الإستراتيجية حتى تتيح تجسيد سياسة التوطين الصناعي على أرض الواقع والحصول على أفضل النتائج في أسرع وقت و بأقل تكاليف اقتصادية واجتماعية ممكنة .

وفي هذا السياق فإننا نؤمن بضرورة وجود صلة بين التنمية وإعادة البناء. لهذا، فإن تأسيس مثل تلك المناطق الصناعية يجب أن يشكل جزءا لا يتجزأ من سياسة تنموية إقليمية شاملة تضع حدا للاندفاع التلقائي للصناعات نحو المدن الكبرى وعليه نختتم الدراسة بالتوصيات التالية التي لا بد منها:

- ✓ ضرورة الاطلاع على التجارب السابقة
- ✓ الشمول و التوسع و الانتشار
- ✓ المعرفة التامة بالإمكانيات والخصائص المحلية لكل ولاية ولكل إقليم من أجل إعداد إستراتيجية صناعية ناجحة
- ✓ الاستغلال الأمثل للخصائص الاقتصادية والاجتماعية المحلية
- ✓ ضرورة تلبية الحاجات الأساسية و الثانوية للاقتصاد الوطني
- ✓ معرفة الاستراتيجيات الأخرى المتكاملة والمضادة
- ✓ أهمية اعتماد العمل الجماعي من قبل نخبة الخبراء والمتخصصين في كافة المجالات
- ✓ الإسراع في إعادة هيكلة منشآت القطاع العام، والبدء في تنفيذ المشروعات الهادفة إلى التقليل من الآثار الاجتماعية لإعادة الهيكلة.
- ✓ البدء في إنشاء منظومة الحوكمة الجديدة من أجل تنفيذ الإستراتيجية.
- ✓ تبنى أولى المبادرات التي تستهدف تحسين بيئة الأعمال.
- ✓ التعريف لدى أصحاب المصلحة بالإستراتيجية الصناعية ومدى تقدم تنفيذها وكذلك التعريف بمختلف أنشطة وزارة الصناعة
- ✓ بناء الروابط الإعلامية مع مختلف المجالس والوزارات والمؤسسات الحكومية و صناعي القرار على مستوى كل ولاية أو إقليم
- ✓ إعلام وتوعية العاملين في وزارة الصناعة بأنشطتها وبمقتضيات المرحلة الانتقالية وخاصة تلك المتعلقة بتنفيذ الإستراتيجية الصناعية.
- ✓ للوصول إلى شرائح المجتمع المستفيدة، وضمان قناعتهم بأهمية الإستراتيجية ومشاركتهم الفعالة في تطبيقها يتطلب الأمر تنفيذ خطة تواصل محكمة
- ✓ اعتماد حد أدنى من الموافقات المطلوبة في الدوائر المختصة

قائمة اليوامش والمراجع:

, Office des Publications Universitaires, Alger, 2009, p "Localisation industrielle et aménagement du territoire" BELATTAF Matouk,

11.

¹ محمد بومخلوف، "التوطين الصناعي في الفكر والممارسة"، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2000، ص ص 26-25.

¹ BELATTAF Matouk, Op. Cit, p p 11-12.

¹ محمد بومخلوف، مرجع سبق ذكره، ص 26.

¹ ellipses, Paris, 2010, p 119."Entreprises et territoires" BONNET Jacques, BROGGIO Céline,

¹ BELATTAF Matouk, Op. Cit, p 12.

¹ صبري فارس الهيتي، "التخطيط الحضري"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2009، ص 180.

¹ Op. Cit, p 67."BELATTAF Matouk,

¹ Op. Cit, p p 71-73."BELATTAF Matouk,

¹ , DALLOZ, Paris, 2009, p 609."Économie globale"GREFFE Xavier, MAUREL Mathilde,

¹ GREFFE Xavier, MAUREL Mathilde, Ibid, p 610.

¹ Op. Cit, p p 105-108."BELATTAF Matouk,

¹ , Ibid, p p 14-15."BELATTAF Matouk,

¹ 613GREFFE Xavier, MAUREL Mathilde, Op. Cit, p

¹ محمد جاسم شعبان العاني، "التخطيط الإقليمي: مبادئ وأسس- نظريات وأساليب-"، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان-الأردن، 2011، ص 334.

¹ محمد بومخلوف، مرجع سبق ذكره، ص ص 50-51.

¹ خياية صهيب، "دور المناطق الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة الأورو مغاربية - دراسة مقارنة بين فرنسا والجزائر-"، مذكرة

ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير - جامعة فرحات عباس سطيف 1، 2012/2011، ص 35.

¹ قطاع الشؤون الاقتصادية، مركز المعلومات والدراسات، غرفة الشرقية، "دراسة حول آفاق تطبيق التجمعات الصناعية وتأثيره على التوطين الصناعي في المملكة العربية السعودية"، المملكة العربية السعودية، 2013، ص 18.

¹ نفس المرجع؛ ص ص 18-19

¹ محمد بومخلوف، مرجع سبق ذكره، ص ص 52-53.

²¹ وثائق التنمية الصناعية الجديدة، وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية والاستثمار.

²² <http://www.mipmepi.gov.dz/spip.php> تم التصفح بتاريخ 2015/07/30

²³ للمزيد حول التوطين الصناعي انظر: السماك محمد أزهر، جغرافية الصناعة، منظور معاصر، دار اليازوري العلمية للنشر والإشهار، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011

²⁴ كامل الشيرازي، برنامج واسع لتأهيل 70 منطقة صناعية في الجزائر 2008/01/27

²⁵ للمزيد حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الأداء الاقتصادي انظر: لخلف عثمان، دور ومكانة الصناعات الصغيرة

والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، 1995.

²⁶ Economie durable programme développement — **Ministere de l'industrie**, de la PME et de la promotion de l'investissement
des zones industrielles -juin 2011

²⁷ moyenne ministère de l'industrie ,de la petite et – LE PROGRAMME NATIONAL DES NOUVELLES ZONES INDUSTRIELLES
Entreprise et de la promotion de l'investissement. avril 2012 .p03

²⁸ moyenne ministère de l'industrie ,de la petite et – LE PROGRAMME NATIONAL DES NOUVELLES ZONES INDUSTRIELLES

Entreprise et de la promotion de l'investissement. avril 2012 .p05

التجربة الفرنسية في إدارة المناطق الصناعية

د. بوعزيز ناصر

nacerbouaziz20@gmail.com

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قلمة

أ. راوية حناشي

raouiahannachi@hotmail.fr

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف

المقدمة:

إن ظاهرة العولمة نتج عنها تزايد حركة رأس المال الصناعي، وحرية في اختيار المواقع الجغرافية للاستثمار الصناعي، بل أصبحت تخضع لمعايير التوفيق بين المتطلبات الاقتصادية للمؤسسة، والالتزامات الاجتماعية. لاسيما بعد أن تعمق الخلل الاقتصادي والاجتماعي والعمري منتجا حالة من اللاتوازن الدولي، وهي الحالة التي لم يغيها الطموح التنموي في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية العالمية من تكتلات وغيرها. كما تحظى قضية إنشاء وتطوير المناطق الصناعية بأهمية من قبل الدول والحكومات نظرا لأهميتها بالنسبة لعملية التنمية الصناعية ودورها في تحقيق تنمية مستقرة ومتوازنة عبر كل المناطق، وتراعي جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للعمل على أن تكون هذه التنمية المنشودة مستمرة في إطار ما يعرف بالتنمية المستدامة.

إن المناطق الصناعية تشكل أداة فعالة لا غنى عنها لتشجيع وترقية الاستثمار، و توسيع نطاق تأسيس الصناعات بما يلي حاجيات الاقتصاد الوطني ويبرئ المناخ اللازم لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة حتى تكون وسيلة فعالة لتحقيق الأهداف التنموية على المستويين المحلي و الوطني. فوجود المناطق الصناعية في كافة الأقاليم والمدن الكبرى له أهمية كبرى بالنسبة للتنمية، حيث أنها ستخلق جوا ملائما لاستقرار الصناعة وجذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية، لتوافرها على المزايا المساعدة في استقطاب هذه الاستثمارات مما يؤدي في النهاية إلى تحقيق نوع من التوازن الجهوي والإقليمي.

كل هذه المزايا مناطق الصناعية دفع بفرنسا بتبني هذا المفهوم والعمل على إنشاء المناطق الصناعية وتوزيعها بدلا من تركيزها وذلك من أجل بعث التنمية الريفية والجهوية من جهة، وفك الخناق عن المراكز الحضرية والصناعات الكبرى من جهة أخرى. الشيء الذي جعل منها قوة اقتصادية كبيرة في أوروبا.

مشكلة البحث:

في إطار توجه فرنسا الرامي إلى مواكبة متطلبات التنمية المستدامة، لجأت الحكومات المتعاقبة إلى اتخاذ السياسات والإجراءات الإصلاحية اللازمة. وقد استهدفت تلك البرامج التصحيحية معالجة الاختلالات الهيكلية وإعادة تأهيل مختلف القطاعات الصناعية ولا سيما المناطق الصناعية وجعلها ذات قدرة تنافسية في ظل اقتصاد عالمي مفتوح وتنافسي.

وانطلاقا من الطرح السابق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي: ما هي الإجراءات والسياسات التي تتبعها الدولة الفرنسية من أجل إدارة المناطق الصناعية؟

وللوصول إلى عمق هذه الإشكالية سيتم طرح عدة تساؤلات فرعية يسعى البحث إلى معالجتها، وهي:

- ما مفهوم المناطق الصناعية ؟

- ما هي مقومات ومراحل إنشاء المناطق الصناعية؟

- ما هي أبرز خصوصيات الاقتصاد الفرنسي؟

- ما هي أهم المناطق الصناعية بفرنسا، وما هي السياسات المتبعة من أجل تسييرها؟

أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف، منها ما يلي:

1. التعرف على مفهوم المناطق الصناعية؛

2. التعرف على أهم مقومات ومراحل إنشاء المناطق الصناعية؛

3. تحديد أهم المقومات التي تميز خصائص الاقتصاد الفرنسي؛

4. تحديد أهم المناطق الصناعية التي جعلت من فرنسا قوة اقتصادية كبيرة في أوروبا.

أهمية البحث

يستمد هذا البحث أهميته من الحاجة إلى الكشف عن أهم المقومات التي تتميز بها الاقتصاد الفرنسي، كما تساهم هذه الدراسة أيضا في إدراك أهمية المناطق الصناعية في جعل فرنسا قوة اقتصادية كبيرة في أوروبا.

أولا: ماهية المناطق الصناعية

1. مفهوم المناطق الصناعية

تعود نشأة المناطق الصناعية إلى عهد الإمبراطورية الرومانية حيث تركزت على موانئ البحر الأبيض المتوسط و ذلك بهدف زيادة النشاط التجاري و الاقتصادي لتحقيق مصالح وأهداف الإمبراطورية الرومانية، ولكن تطبيق فكرة المناطق الصناعية بدأ عمليا منذ أواخر القرن التاسع عشر عندما أقيمت أول منطقة صناعية بالقرب من مانشستر بالملكة المتحدة عام 1271 م، ولحقت منطقة أخرى قرب شيكاغو بالولايات المتحدة الأمريكية في العام 1277 م، ثم أقيمت منطقة صناعية ثالثة حول نابولي بإيطاليا في العام 1701 م، ولم تأخذ هذه الظاهرة في الانتشار إلا منذ منتصف القرن العشرين حيث أخذت كل من الدول المتقدمة والدول النامية في إدخال المناطق الصناعية ضمن خصصها التنموية.

تعد المناطق الصناعية ظاهرة حضارية على كل المستويات، وعادة ما يطلق عليها التسميات التالية: النطاق الصناعي، المستوطنة الصناعية، الميدان الصناعي، المنطقة الصناعية، ومهما اختلفت التسميات فهي تشير إلى تلك المساحة من الأرض التي تضم مجموعة من المصانع مزودة بالخدمات والمرافق اللازمة، وتوزع هذه المساحة إلى أقسام صغيرة يخصص كل منها لإنشاء مصنع معين. وذلك بما يوافق أنواع الصناعات المراد إنشائها وخصائصها والأرض التي تستخدمها واحتياجاتها من المرافق والخدمات

كما تعرف أيضا بأنها تجاور أكثر من منشأة صناعية بغض النظر عن سعة إنتاجها (صغيرة أو كبيرة) في منطقة جغرافية واحدة، وهي تتسم إما بتكامل عمودي لمراحل إنتاج متجانس معين من المواد الخام إلى المنتجات النهائية أو بتكامل أفقي للنشاطات المترابطة في نفس المرحلة أو المقابلة أو القريبة منها بمدخلات أو مخرجات تكميلية، أو بتكامل خطي من خلال السلع والخدمات التي تمتد مجموعة من العمليات الصناعية مثل إنتاج قطع الغيار.

أما من زاوية الاقتصاد الجغرافي فتعرف بأنها منطقة واسعة داخل المدن أو المناطق المحيطة بها مخصصة للحصول على تصاريح الاستخدام الصناعي. هذا التعريف الكلاسيكي يدرج المناطق الصناعية داخل المدينة، بيد أن التوجه السائد منذ ثمانينيات القرن الماضي هو أن تموقع المناطق الصناعية ينبغي أن يكون نسبيا خارج المجال الحضري المأهول للتقليل من أضرار المخلفات الصناعية.

2. مقومات إنشاء المناطق الصناعية:

لإنشاء المناطق الصناعية نسعى للاسترشاد بجملة من المقومات أهمها على سبيل المثال:

أ. الموقع:

قد يؤدي الاختيار غير المناسب لموقع المنطقة الصناعية إلى فقدان خصوصيات معينة أو تغير في النظام الايكولوجي الطبيعي. فعلى سبيل المثال، قد يؤدي استصلاح الأراضي في المناطق القيمة بيئيا كالأراضي الرطبة بهدف إنشاء مناطق صناعية - إلى تدمير الموائل الطبيعية لأنواع كثيرة من النبات والحيوان. ويستلزم اختيار الموقع الأمثل عملية تخطيط شامل، يتم خلالها دراسة المتغيرات وتحديد المواقع المتوافقة مع المحددات الحاكمة والأخذ في الاعتبار التأثيرات البيئية والاجتماعية وأخيرا تقوم الإدارة بتعيين الموقع ويتطلب اتخاذ القرار لاختيار الموقع ما يلي

- البعد عن المناطق البيئية الحساسة كالأراضي الرطبة والغابات وغيره؛
- تحديد المناطق التي يمكن تخفيف التأثيرات البيئية عليها، من خلال التخطيط والإدارة السليمة؛
- اختيار الأراضي قليلة الانحدار، ذات التربة الفقيرة والمنخفضة الخصوبة؛
- تجنب المناطق المعرضة للسيول أو ذات التربة الطينية أو المعرضة للزلازل فهي غير اقتصادية وغير مناسبة بيئيا؛
- إعادة استخدام مناطق جرى تطويرها سابقا لاحتواء الزحف العمراني ولتجنب التعدي على الأراضي الزراعية والرطبة والغابات والموارد الطبيعية ذات القيمة؛

- فحص الأراضي السابق استخدامها، للتأكد من خلوها من المخلفات السامة والخزانات الأرضية والملوثات المختلفة للهواء والتربة والمياه.

ب. الأيدي العاملة :

تعتبر الأيدي العاملة من المقومات الأساسية لإنشاء المناطق الصناعية وفي العادة فإن الإنتاج يتأثر كثيرا بهذا العنصر سواء من حيث الكم أو الكفاءات المتنوعة، لذلك يعتمد الموقع على الكثافة السكانية مما يزيد من عدد الطبقة العاملة، أما الكفاءة فإنها تحتاج إلى عمال فنيين ذوي خبرة ومهرة وقد يكونون من أصحاب المؤهلات العلمية والفنية. من هنا نلاحظ أهمية وجود مراكز التأهيل والتدريب في تأهيل وتدريب تلك العناصر العاملة وتطويرها حسب احتياجات الصناعة ومتطلباتها لذلك فإن وجود مراكز التدريب والمدارس والمعاهد الصناعية تساهم في إمداد احتياجات تلك المناطق من تلك الفئة العاملة والتي تمتاز بالخبرة والكفاءة.

ت. المواد الخام:

إن المناطق الصناعية وبشكل عام تقوم على المؤسسات الصناعية التي بداخلها، وإن هذه المؤسسات تقوم على أساس الصناعات التحويلية بهدف تكوين وصناعة مادة جديدة لخدمة منفعة البشر وإشباع رغباتهم وتحقيق احتياجاتهم. من هنا نلاحظ أهمية توفر المواد الخام، ومن أجل تحقيق تلك الغاية وبأقل التكاليف حيث يعتبر عنصر المادة الخام من أعلى النفقات عادة في الصناعة لذلك نرى بان واقع الصناعة يبرز أهمية كبيرة للمواد الخام وطرق الحصول عليها.

ث. رأس المال:

إن قيام أي نشاط اقتصادي يحتاج إلى رأس المال سواء لشراء المواد الأولية التي يعتمد عليها في العملية الإنتاجية أو للحصول على المكينات والمعدات والآلات اللازمة لانجاز العملية الإنتاجية الصناعية وبذلك يكون رأس المال إحدى أهم مستويات الصناعة الحديثة.

إن أهمية رأس المال باعتباره إحدى مقومات الصناعة لا يرجع إلى أهمية النقود التي ينبغي توفرها لإجراء العملية فقط، بل ترجع بالدرجة الأساس إلى ضرورة توفير احتياجات الصناعة من الآلات والمعدات ووسائل النقل والمواد الخام والنصف مصنعة... الخ. فالصناعة بحاجة إلى رأس مال متغير لتأمين احتياجاتها من المواد الخام و دفع الأجور، وهي بحاجة كذلك إلى رأس مال ثابت لتأمين احتياجاتها من الآلات والمكينات وإقامة الإنشاءات والمباني، وكلما كبر حجم المشروع كلما ازدادت الحاجة إلى رأس المال، فالاحتياجات من رأس المال اللازمة لتنفيذ المشروع الصناعي تتوقف بالدرجة الأساس على طبيعة الصناعة ومدى تطور الأسلوب التقني فيها.

ج. الطاقة :

تعتبر الطاقة من العوامل المهمة في إنشاء المناطق الصناعية لأنها العصب المحرك للعملية الإنتاجية داخل المؤسسات، ولقد كان لتوافر الطاقة وبكميات اقتصادية كبيرة الدور المهم في انتشار دائرة التصنيع وتقدمها في بدا الأمر. ولكن مع التقدم التكنولوجي الذي ساهم بشكل كبير في تقليل من الأهمية النسبية للطاقة بوصفها عاملا محدودا في عملية تحديد موقع المنطقة الصناعية إلى حد بعيد. وذلك من خلال إمكانية إحلال بين مصادر الطاقة المختلفة وبالتالي انخفاض الأهمية النسبية لكل مصدر على حدة.

النقل:

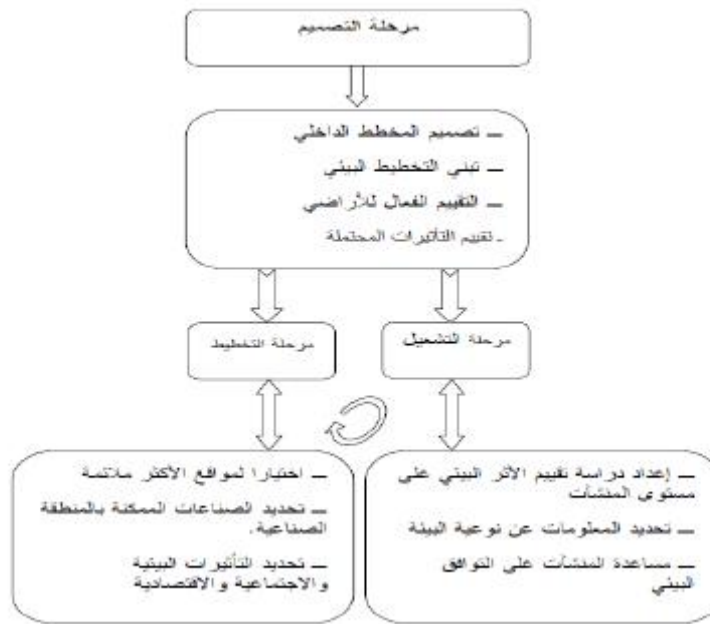
يعتبر عامل النقل والمواصلات من العوامل المهمة بالنسبة لإنشاء المناطق الصناعية، وإن قيام وتطور الصناعة لا يستلزم نقل المواد الخام أو الطاقة فقط أو توفير خدمة النقل الجيدة، بل نقل القوى العاملة من مواقع سكنها إلى المناطق الصناعية وبالعكس ذلك يجعل من خدمة النقل الجيدة والرخيصة نسبيا أهم مقومات الصناعة الحديثة واختيار مواقع المناطق الصناعية:

3. مراحل إنشاء المناطق الصناعية:

تساهم المناطق الصناعية في إحداث تغيرات في البيئة الطبيعية والاجتماعية من أجل النهوض بالمقاييس اللازمة للمعيشة والاقتصاد، وإنشاء منطقة صناعية ذات اشتراطات بيئية جيدة، يتطلب التخطيط والتشغيل المستدام الذي يأخذ في الاعتبار الجوانب البيئية والاجتماعية المختلفة المتعلقة بالتنمية المقترحة ولا بد من التعامل مع القضايا البيئية الرئيسية المرتبطة بإنشاء المنطقة الصناعية في مرحلة التخطيط والتعرف عليها خلال مرحلة تقييم الأثر البيئي، وهي بالتفصيل كما يلي:

- مرحلة التخطيط : تشمل اختيار الموقع الأمثل، تحديد الصناعات الممكنة وإقامتها والتأثيرات البيئية والاجتماعية والاقتصادية المتوقعة وتحضير الدراسة الإستراتيجية لتقييم الأثر البيئي؛
 - مرحلة التصميم : وفيها يتم الأخذ بالاعتبار تصميم المخطط الداخلي وتقسيم المناطق بطريقة فعالة والتخطيط للبنية التحتية المركزية وتقييم التأثيرات التراكمية المتوقعة؛
 - مرحلة التشغيل : تتضمن إعداد دراسات لتقييم الأثر البيئي للمنشآت وتحديد وتحديث المعلومات عن نوعية البيئة للمنطقة وتقييم المنشآت للوصول إلى الالتزام البيئي.
- ويمكن توضيح هذه الخطوات في الشكل الموالي:

شكل 01 خطوات إنشاء المناطق الصناعية



المصدر: بوزيان راضية ، دور المناطق الصناعية التقنية في التنمية الاقتصادية المستدامة مقارنة سوسيو- اقتصادية على ضوء التجارب العالمية ، اليوم الدراسي حول : التحليل الموقعي للمناطق الصناعية بالجزائر دراسة حالة المناطق الصناعية لولاية برج بوعريريج 39 افريل 2030 ، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير المركز الجامعي برج بوعريريج.

ثانيا: التجربة الفرنسية في إدارة المناطق الصناعية

1. خصوصيات الاقتصاد الفرنسي:

عرف الاقتصاد الفرنسي تطورا ملحوظا بعد الحرب العالمية الثانية، نتيجة تدخل الدولة لتوجيه الاقتصاد، الذي يركز على فلاحه وصناعة قوية الإنتاج. تبلغ مساحة فرنسا 549192 كلم² وعدد سكانها 39 مليون نسمة وتتميز بظروف طبيعية وبشرية ملائمة للنشاط الاقتصادي

أ. الظروف الطبيعية:

تتميز التضاريس الفرنسية بطابع الانبساط؛ حيث توجد في الشرق السلاسل الجبلية : الجورا، الألب، البرانس. وفي الشمال الشرقي تمتد كتل قديمة بها جبال متوسطة الارتفاع (الفوج، الأردين). وفي الوسط والشمال والغرب تمتد سهول واسعة أين يوجد حوض باريس في الشمال وحوض الأكييتان في الجنوب. وهضاب واسعة : الكتلة الوسطى والكتلة الأرموريكية.

ويتميز المناخ بالاعتدال والتنوع نظرا لموقع البلاد بين المؤثرات المحيطية والمتوسطة: ففي الجنوب الشرقي المناخ متوسطي. وفي الواجهة الغربية المناخ محيطي، يتدرج نحو الشرق ليصبح قاريا، وفي الجبال والهضاب الوسطى المناخ جبلي وينعكس هذا التنوع على الغطاء النباتي وجريان الأنهار.

ب. الظروف البشرية.

أدت سياسة تحديد النسل وخسائر الحربين العالميتين إلى شيخوخة السكان وقلّة اليد العاملة، وبعد الحرب العالمية الثانية شجعت الدولة على الزيادة السكانية فارتفع عدد السكان من 44 مليون نسمة سنة 1962 إلى حوالي 66 مليون نسمة سنة 2011. وهم يتوزعون بشكل غير منتظم حيث تضم باريس وحدها (5/1) من السكان.

ت. القطاع الفلاحي:

- سياسة الدولة:

يعاني قطاع الفلاحة من انتشار الاستغلاليات الصغرى والمتوسطة حيث تمثل الاستغلاليات الكبرى (3/1) من مجموع الاستغلاليات. وتحتل أزيد من 45 % من الأراضي المزروعة وتقدم أزيد من 40 % من الإنتاج الوطني، ويسبب اختلاف الاستغلاليات في المساحة في اختلاف أساليب الإنتاج، المردودية وتكاليف الإنتاج، وبالتالي تفاوت مداخيل الفلاحين. ولقد تدخلت الدولة لتحديث البنية العقارية للزيادة في الإنتاج الذي يواجه المنافسة داخل الاتحاد الأوروبي، وساعدت على توسيع الاستغلاليات بضم الاستغلاليات الصغرى وتشكيل تعاونيات، وشجعت بعض الشركات على تكوين ضيعات واسعة مثل (سافير safer وكومالما Cumalma)

وعملت الدولة على تكوين الأطر في مجال الفلاحة، وتجهيز البادية بالكهرباء واستصلاح الأراضي وتوفير وسائل السقي، مما أدى إلى ارتفاع الإنتاج الفلاحي.

- الإنتاج الفلاحي :

تحتل الفلاحة الفرنسية المرتبة الأولى داخل الاتحاد الأوروبي، وتعتبر الحبوب والكروم أهم المزروعات في فرنسا ومنها القمح حيث يوجد في جميع المناطق وخاصة في حوض باريس والشمال، ويتميز بارتفاع المردودية. كما تنتشر زراعة الكروم في المناطق المتوسطية وعلى ضفاف الأنهار. ويعتبر الشمندر أهم المزروعات الصناعية حيث يقدر انتاجه بحوالي 29 مليون طن ، بالإضافة إلى الخضار والفواكه المرتبطة بالمدن وعلى طول الأنهار وطرق المواصلات.

وتساهم تربية المواشي بنسبة % 40 من مداخل الفلاحة، وتأتي الأبقار في الصف الأول ب 20 مليون رأس ثم الأغنام 11.4 مليون رأس والخنازير 13 مليون رأس، بالإضافة إلى تربية الدواجن والثروة السمكية. ويتوزع الإنتاج الفلاحي في عدة مجالات:

- حوض باريس ومنطقة الشمال : تسود زراعة الحبوب كالقمح والذرة حيث يصدر الإنتاج إلى دول الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى إنتاج الشمندر السكري والخضر؛

- الشمال الغربي: تربية واسعة للمواشي (الأبقار) من أجل اللحوم والحليب خاصة بمنطقة النورمندي ولابروطاني مع زراعة الفواكه و الخضار والكروم وإضافة إلى تربية الخنازير والدواجن بطريقة حديثة ووجود موانئ للصيد البحري؛
- منطقة الجنوب الغربي: سيادة تربية الماشية وزراعة الكروم والخضر على طول الأودية؛
- منطقة الجنوب: زراعة الكروم والخضر على طول الأودية مع وجود تربية الماشية؛
- الهضبة الوسطى والشرق: حيث تربية الماشية وانتشار الغابات وزراعة الكروم والخضر.

ث. القطاع الصناعي :

تشغل الصناعة حوالي 28 % من السكان العاملين وتساهم ب 29 % في الناتج الوطني الإجمالي، ولقد استفاد هذا القطاع من إصلاحات حكومية ساهم بتطوير الإنتاج باستمرار، رغم أن المواد الأولية ومصادر الطاقة لا تسد حاجياتها.

- سياسة الدولة:

إن تدخل الدولة في الاقتصاد لا يمس بجوهر النظام الرأسمالي ، حيث يتم بطرق غير مباشرة رغم وضع مخططات جهوية أو إقليمية توجيهية بالنسبة للقطاع الخاص والزامية بالنسبة للقطاع العمومي. وقامت الدولة بتأميم عدة شركات صناعية بعد الحرب العالمية الثانية مثل شركة رونو وشركة فحم فرنسا وتملك أسهما في شركات كبرى مثل الشركة الفرنسية للبترول والشركات التي تصنع السفن والطائرات والأسلحة وغيرها. وقامت بخصوصية بعض شركات القطاع العام في السنوات الأخيرة. ونظرا لانتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، شجعت الدولة على إدماجها لتشكيل مؤسسات كبرى مثل ساسيلور SACILOR في مجال صناعة الصلب وأوزينور USINOR في مجال صناعة الألمنيوم، وبلغت الشركات الفرنسية درجة هامة من حيث التركيز الرأسمالي ، لكنها لم تصل بعد مستوى المؤسسات الأمريكية واليابانية.

- الإنتاج الصناعي: توجد بفرنسا صناعة متنوعة تحتل مراتب مهمة على صعيد الإتحاد الأوروبي والعالمي، رغم قلة الثروات الطبيعية:

- المواد الأولية ومصادر الطاقة: أهم مصادر الطاقة الفحم الحجري بلغ إنتاجه 7.4 مليون طن، يوجد في الشمال والشمال الشرقي، بالإضافة إلى مناجم ثانوية بالكتلة الوسطى، تستورد فرنسا منه 13 مليون طن نتيجة ضعف جودة الفحم المحلي وارتفاع تكاليفه، البترول 2.7 مليون طن، يوجد في حوض باريس والجنوب الغربي. وتستورد فرنسا 76 مليون طن من البترول من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وبلغ إنتاج الكهرباء 475 مليار كوس % 77 منها نووية، ويعتبر الحديد والبيوكسيت أهم المعادن بفرنسا. يوجد الحديد باللورين والكتلة الأرموريكية، بلغ إنتاجه 724 ألف طن وتستورده خاصة من السويد وموريطانيا، كما تستورد باقي المواد الأولية الأخرى.

- الصناعات: تشهد مختلف الصناعات تطورا مستمرا، لكن بعضها تعترضه بعض المشاكل، وأهم الصناعات الكيماوية تتركز بيد شركات كبرى مثل أوجين وبشيني، وتنتشر في حوض باريس والموانئ والمدن الكبرى، ومنها تكرير البترول والمطاط والبلاستيك والأدوية والأسمنت ثم الصناعة الميكانيكية وأهمها صناعة السيارات تتركز بيد رونو، بيجو، ستروين، وسيمكا. وتحتل فرنسا المرتبة الأولى في أوروبا في صناعة الطائرات والدراجات النارية، ثم الصناعات المتطورة التي استفادت من البحث العلمي وأهمها الإلكترونية والكهربائية والفضائية والصناعات الحربية. أما الصناعات التي تعاني من بعض المشاكل، فأهمها صناعة الصلب، فرغم تحديث تجهيزاتها فإنها تعاني من المنافسة الأجنبية وقلة الحديد والفحم ثم صناعة النسيج الطبيعي التي ينافسها النسيج الاصطناعي.

ج. قطاع التجارة.

- التجارة الداخلية :

تعتمد على شبكة هامة من طرق المواصلات: الطرق النهرية 8000 كلم، توجد في الشمال والشمال الشرقي. السكك الحديدية 68 + ألف كلم، تهيمن عليها الشركة الوطنية للسكك الحديدية الفرنسية، الطرق المعبدة 956 ألف كلم أغلبها مزدوج، أما الطيران فيستعمل أساسا في التجارة الخارجية إلى جانب الملاحة البحرية. وساهمت هذه الشبكة من الطرق وشبكة وسائل الاتصال، من تمكين فرنسا من تطوير تجارتها الداخلية نتيجة دور الشركات والبنوك ومستوى عيش السكان المرتفع.

- التجارة الخارجية:

حاجة فرنسا إلى المعادن والنفط، وفوائدها من الإنتاج الفلاحي والصناعي، تدفعها إلى التعامل التجاري مع الخارج. وأغلب المبادلات تتم مع دول الاتحاد الأوروبي 65 %، وتحتل المرتبة 4 في المبادلات الدولية. وميزان التجاري إيجابي منذ 1992، وتتم المبادلات الخارجية عبر الخطوط الجوية والموانئ الكبرى مثل: مرسيليا ولوهافر ودانكرك.

المناطق الصناعية الفرنسية:

المناطق الصناعية بفرنسا: تتوزع الصناعة الفرنسية في عدة مجالات:

- منطقة باريس:

تعتبر منطقة مركز الصناعات الأساسية والصناعات التجهيزية والمتطورة عالية التكنولوجيا كصناعة الطائرات، المعلوماتية، الصناعة الاستهلاكية، صناعة النسيج، صناعة السيارات، الأثاث المنزلية والصناعات الكيماوية. مستفيدة من موقعها السياسي والإقتصادي وتوفر مراكز البحث العلمي وكثافة شبكة المواصلات ووجود سوق إستهلاكية هامة ومن أهم مدنها باريس، روان ولوهافر؛

- منطقة الشمال والشمال الشرقي:

تتوفر على صناعة النسيج، صناعة السيارات، صناعة التغذية، تكرير البترول، المطاط، وكذلك الصناعات عالية التكنولوجيا، مستفيدة من التحديث الذي عرفته المنطقة، والاعتماد على التركيز الرأسمالي، وإنتاج الصناعة الكهربائية النووية ووجود بعض الثروات الطبيعية (الفحم والحديد) وتطور شبكة المواصلات، ومن أهم مدنها دانكرك، ليل، نانسي وسترانسبوغ؛

- منطقة الرون والألب:

تتوفر على صناعة النسيج، الصناعة الكيماوية كالمطاط، البلاستيك، الصناعات العالية التكنولوجيا كالإلكترونيك والمعلوماتية وصناعة السيارات، مستفيدة من سهولة المواصلات ووجود اليد العاملة وطاقات كهربائية مهمة ومن أهم مدنها ليون، كرونوبل، وكليرمون - فران. إلى جانب هذه المناطق الرئيسية تتوفر فرنسا على مناطق أخرى تتوفر فيها صناعات متطورة ومتنوعة كمنطقة الجنوب (مرسيليا) ومنطقة الغرب والجنوب الغربي.

3. الإدارة الفرنسية للمناطق الصناعية:

تواصلت فرنسا جهودها من أجل التوزيع الجغرافي للصناعات الفرنسية منذ مطلع الخمسينات من القرن الماضي فأول منشور صدر في هذا المجال سنة م، وقد اتبع بإنشاء صندوق وطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وكان الغرض منه تحقيق هدفين رئيسيين:

- الهدف الأول: محاولة إخراج النشاطات الصناعية التي لا تحتاج إلى البقاء في باريس من الناحية التقنية إلى جهات أخرى، حيث كانت مدينة باريس إلى غاية 1950 تستحوذ على 50% من النشاطات الصناعية الوطنية؛

- الهدف الثاني: الرغبة في بعث التنمية الريفية والجهوية، ووضع حد لتفرغ باقي الجهات من السكان بسبب النزوح الريفي.

ومن أجل تحقيق الهدفين السابقين اتخذت الحكومة الفرنسية جملة من الإجراءات:

- الإجراءات المشددة: وكانت بغرض الحد من التوسع الصناعي بالمنطقة الباريسية، حيث لا تمنح الموافقة على توطین أية صناعة في هذه المنطقة إلا بعد دراسة الطلب من طرف لجان متخصصة ووفق معايير محددة (التكنولوجيا، المساحة المطلوبة، عدد الوظائف). من جهة، وإخضاع التوظینات الصناعية إلى المراقبة على كافة التراب الوطني بمعنى توسيع الإجراء المطبق على المدن الكبرى مثل مدينة باريس وليون من جهة أخرى.

- الإجراءات التحفيزية: وشملت نوعين من المساعدات؛ مساعدات مالية: يتمثل في المساعدات المالية التي تقدم للصناعيين في صور مختلفة من أجل توجيه التوظین الصناعي نحو الجهات المراد تطويرها وذلك مثل: تقديم القروض طويلة الأجل ونسب فائدة منخفضة، وتقديم تعويضات عن نفقات الاستثمارات التي تساهم في توفير فرص عمل جديدة في المناطق التي تحظى بالأولوية. وكذلك تقديم تعويضات عند الخروج من المنطقة الباريسية ويمكن أن تصل إلى 60% من نفقات تفكيك ونقل وإعادة تركيب الورشة الإنتاجية شريطة تحرير 500م²، ومساعدة الحصول على الأرض الصناعية المزودة بالكهرباء والغاز والتسهيلات الضرورية الأخرى؛ ومساعدات جبائية يستفيد منها الصناعيون، كالاستفادة من تخفيضات في قيمة الحقوق المستحقة عن مختلف أنواع العقار، الإعفاء من بعض الضرائب.

الخاتمة:

حظي موضوع الصناعة بعيز كبير من اهتمام العلماء والباحثين في المجال الاقتصادي، ذلك أنيا أساس كل تنمية اقتصادية واجتماعية، فبعد الانتشار السريع لها ارتبطت الصناعة بالتوطين الصناعي حيث اعتبر أحد أهم الركائز التي يعتمد عليها في توزيع النشاطات الصناعية، ومن أجل توجيه التوطين ومحاولة تنظيم الانتشار الجغرافي للصناعات، تم اللجوء إلى أداة فعالة وهي المناطق الصناعية، حيث شكلت هذه المناطق الصناعية في مجملها خطوة مهمة وانعطافا في مسيرة الصناعة، ودافعا قويا للعمل الاستثماري بشكل عام، كما أتاحت الفرصة لأصحاب المؤسسات والمشاريع والمستثمرين في إقامة مصانع جديدة والدخول في الحقل الصناعي، والاستفادة من جملة من الخدمات الأساسية بشكل مرن وسريع بما يلاءم احتياجاتهم الصناعية.

وفي هذا السياق قامت الحكومة الفرنسية بتبني مفهوم المناطق الصناعية من خلال اتباع مجموعة من سمحت بتوزيع المناطق الصناعية بدلا من تركيزها وذلك من أجل بعث التنمية الريفية والجهوية من جهة، وفك الخناق عن المراكز الحضرية والصناعات الكبرى من جهة أخرى.

المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1. إبراهيم المراكشي، اختيار مواقع المناطق الصناعية: مثال موقع المنطقة الصناعية "المغوغة بطنجة" الآثار والمشاكل والحلول. متوفر على الموقع: www.morocckhabar.co
2. بوزيان راضية، دور المناطق الصناعية التقنية في التنمية الاقتصادية المستدامة مقارنة سوسيو- اقتصادية على ضوء التجارب العالمية، اليوم الدراسي حول: التحليل الموقعي للمناطق الصناعية بالجزائر دراسة حالة المناطق الصناعية لولاية برج بوعريج 39 افريل 2030، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير المركز الجامعي برج بوعريج.
3. خالد عبد الرحيم الهيتي، أكرم أحدم الطويل، جمال محمد النعيمي، أساسيات التنظيم الصناعي، دار زهران للنشر، عمان، 1997.
4. خبابة صهيب، دور المناطق الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة الأورومغربية. مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012.
5. صالح حسن، مدخل إلى جغرافية الصناعة، الطبعة الأولى، (دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 1985).
6. عبد الله تركماني، العرب والشراكة الأورومتوسطية، متوفر على موقع: www.mokarabat.com
7. فيليب جيجو، وآخرون، الدليل الإرشادي لإدارة البيئة للمناطق الصناعية، برنامج سيم وإدارة التنمية الدولية البريطانية، 2005.
8. محمد أزهر سعيد السمك، اقتصاديات المواقع الصناعية وتقييم المشروعات ودراسة الجدوى، (دار زهران، عمان، 1998).
9. هويدشار معروف، تحليل الإقتصاد الإقليمي والحضري، الطبعة الأولى، (دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2006).
10. وائل وجيه رضا البط، محددات إنشاء المدن والمناطق الصناعية في محافظة نابلس وانعكاساتها على البيئة والمجتمع والتعليم الصناعي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2000.
11. يوسف محمد ياسر يوسف الساعد، دور المناطق الصناعية في حل مشكلات القطاع الصناعي حالة دراسية حول صناعة الحجر في محافظة جنين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2004.

المواقع الإلكترونية:

1. <http://www.madariss.fr/HG/2eme/fanin/c9.htm>
2. http://www.insee.fr/fr/publications-et-services/sommaire.asp?ref_id=TEF15#theme4

مساهمة إستراتيجية المجمعات الصناعية في رفع القدرات
التصديرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:
تجارب دولية مختارة

الأستاذ: حمزة العوادي
أستاذ مساعد قسم أ
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة أم البواقي

ملخص:

لقد بينت التجربة العملية أنه لا يمكن لكل دولة أن تنتج كل شيء وأن تنافس في كل شيء، ويكمن الحل الأنجع في تخصص كل دولة من دول العالم في إنتاج سلعة أو مجموعة سلع لا يمكن مجاراتها نظراً لامتلاكها ميزة نسبية أو تنافسية فيها، من خلال الاعتماد على العلاقات التعاونية والأداء المشترك الذي يظهر أكثر عندما تعمل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في أماكن متقاربة. ومن هنا تتجلى أهمية التجمعات الصناعية التي تسمح بالاستفادة من عوامل التكتل التي يحققها الموقع المشترك ووفرة العمالة وتقاسم التكنولوجيا. لذلك لقي مفهوم المجمعات الصناعية قبولا واسعا لدى مهندسي السياسات التنموية في مختلف دول العالم، نتيجة للقدرة المتناهية التي تتمتع بها في الرفع من مستوى النمو الاقتصادي وتنافسية الاقتصاد ككل، وذلك في ظل قصور برامج التنمية التقليدية التي تبين ضعف مردودها مقارنة بتكلفتها، وعجزها في أغلب الحالات عن تحقيق تنوع في قاعدة الإنتاج لكل الصناعات في وقت واحد. وقد تزايد الاهتمام العالمي بالتجمعات والمناطق الصناعية بعد بروز تجارب ناجحة في فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن الميلادي الماضي، وذلك بفضل ازدهار عدد من القطاعات الصناعية التي تسودها الشركات الصغيرة، حيث تجمعت الشركات التي تعمل في المجال نفسه في مواقع محددة، ومكثها هذا التجمع من اقتحام الأسواق العالمية وتحقيق الريادة في تلك الصناعة. تأسيسا عما سبق، تعرج هذه الدراسة على ثلاثة تجارب دولية رائدة في مجال تجسيد إستراتيجية المجمعات الصناعية على أرض الواقع والمتمثلة أساسا في تجربة بانجالور، تجربة وادي سينوس وتجربة وادي السيليكون قصد استشفاف الدروس والعبر منها. **الكلمات المفتاحية:** المجمعات الصناعية، تنمية الصادرات، تجربة بانجالور، تجربة وادي سينوس، تجربة وادي السيليكون.

المقدمة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول بالنظر لمردودها الإيجابي على الاقتصاد ودورها الرائد في توفير فرص عمل جديدة وتحقيق زيادة متنامية في حجم الاستثمار، وما تحققه من تعظيم للقيمة المضافة وزيادة حجم المبيعات إذ يمتلك هذا النوع من المؤسسات القدرة على تغيير أو تعديل النشاط أو أسلوب العمل تساعدها على مسابرة التحولات السريعة، وهذا بدرجة أكبر من المؤسسات الكبيرة نظرا لما تتمتع به من ديناميكية وسرعة، من خلال ابتكار منتجات تستجيب للتطورات المستمرة الذي يفرضها النظام الاقتصادي الحديث، بجانب قدراتها الهائلة على اختراق الأسواق الدولية والمساهمة بشكل فاعل في تنمية الصادرات وتوفير النقد الأجنبي والتخفيف من حدة العجز في ميزان المدفوعات، بل أنها ساهمت في تحقيق فائض في ميزان المدفوعات لدى الكثير من الدول خاصة النامية منها، لترسخ بذلك قناعة تامة لدى صانعي السياسات الاقتصادية والمختصين بشؤون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذه الدول بمحدودية التأثيرات الإيجابية للمؤسسات كبيرة الحجم في دفع الاقتصاديات بصورة مطردة خصوصا فيما يتعلق برفع المستوى التصديري للدول، وبالرغم من تلك المزايا والخصائص إلا أن هناك بعض العقبات التي تواجه تلك الصناعات في الكثير من دول العالم تحول دون تحقيقها للأهداف المرجوة منها سواء كان ذلك على المستوى المحلي كنقص الخبرة والتدريب، غياب التخصص، غياب ثقافة تقسيم العمل، ضعف أو غياب الابتكارات في العمليات الإنتاجية، قصور في الإدارة والأنظمة والجهود التسويقية؛ أو على المستوى الإقليمي والدولي كعدم القدرة على اقتحام أسواق جديدة و ضعف أو غياب الأداء التنافسي.

وترجع العديد من الدراسات الأكاديمية أن السبب الرئيسي في تلك العقبات هو عمل تلك المشروعات بصورة منفردة وبشكل منفصل، وليس بسبب الحجم، لذلك فإن التقارب والتعاون بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة يمثل العامل الرئيسي في التغلب على تلك العقبات ومواجهتها، بل ويحسن أيضا من الوضع التنافسي لتلك المشروعات، مما يؤدي إلى زيادة التخصص وتقسيم العمل، وهذا بدوره يؤدي إلى تحسين كفاءة الإنتاج، كذلك فإن العمل المشترك يشجع المشاريع الصغيرة والمتوسطة على التعلم من بعضها البعض، وتبادل الأفكار والمعلومات بما يحسن من جودة المنتجات، ويؤدي لزيادة الأرباح السوقية.

و على الجانب الآخر، فإن تجارب الدول المتقدمة أشارت إلى أن العلاقات التعاونية و الأداء المشترك يظهر أكثر عندما تعمل المشاريع الصغيرة و المتوسطة في أماكن متقاربة، و من هنا تتجلى أهمية التجمعات الصناعية التي تسمح بالاستفادة من عوامل التكتل التي يحققها الموقع المشترك و وفرة العمالة و تقاسم التكنولوجيا، فبعد العديد من الدراسات و الأبحاث التي أجراها البروفيسور مايكل بورتر رئيس ومؤسس معهد التنافسية في جامعة هارفارد عن كيفية تطوير تنافسية الدول وجد أن أفضل أسلوب لتحقيق هذا الهدف هو التركيز على سياسات الاقتصاد الجزئي و إيجاد مناخ استثماري جذاب للصناعات الصغيرة و المتوسطة، كما بين أن أفضل بيئة لها هي بيئة المجمععات الصناعية.

وقد ساهم تبني إستراتيجية المجمععات الصناعية في العديد من دول العالم في دعم و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و مساعدتها في التغلب على مشاكلها الناشئة عن صغر حجمها. و توجد العديد من التجارب العالمية الرائدة التي يمكن عرضها و استخلاص الدروس منها، ولكن نظرا لطبيعة الورقة البحثية سيتم التركيز على أهم التجارب المتمثلة أساسا: في تجربة وادي السيلكون بالولايات المتحدة الأمريكية و تجربة وادي سينوس بالبرازيل و تجربة بانجلور في الهند.

علاوة عما سبق، و قصد الإلمام بمختلف تطلعات هذا البحث، سيتم التركيز فيها على المحاور الموالية بالدراسة و التحليل:

أولا: تجربة وادي السيلكون:

ثانيا: تجربة وادي سينوس:

ثالثا: تجربة بانجلور.

أولا: تجربة وادي السيلكون (الو.م.أ)

في هذا السياق يعتبر الخبراء مشروع وادي السيلكون المنطقة الاستثمارية الابتكارية الأولى عالميا، حيث يعد أول مجمع للصناعات التكنولوجية (صناعة البرمجيات) في العالم، و اصطلاح وادي السيلكون يرمز دائما إلى تطور هذه الصناعات و يعتبر النسخة الأصلية لها، و قد لعب هذا المشروع دورا أساسيا على مدى أكثر من عشرين عاما في قيادة الثورة الرقمية التي اجتاحت الكرة الأرضية، كما أن نجاحه و استدامته قرابة الستون عاما حتى الآن كان سببا لأن تنتهج كل الدول الطامحة للدخول في عالم المشروعات الصناعية الذكية نفس نهج وادي السيلكون أو الاقتياد به بل و تسمية مشروعاتهم بنفس الاسم.

1- الخلفية التاريخية لمشروع وادي السيلكون:

تعود بداية المشروع إلى سنة 1938 عندما مرت جامعة "ستانفورد" التي تأسست سنة 1891 في "بالو ألتو" بضائقة مالية و بدأت تفكر في إيجار قطعة أرض تملكها للشركات الضخمة التي تعمل في مجال تكنولوجيا المعلومات و هذا من أجل خلق مركز تكنولوجي متعاون تماما مع الجامعة و ملتصق بها لمدة 99 سنة و هذا بالنظر لكون الإيجار الطويل الأجل يدعم جهود الشركات المستأجرة للاستثمار و كأنها تمتلك المكان، و قد كانت شركة "Varian Associates" أول شركة تدخل إلى هذا المشروع سنة 1951، و تبعها شركات كبرى سريعا نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر شركة "Lockheed" و شركة "HP"، و بدأت هذه الشركات في إطلاق العديد من الابتكارات الناجحة و هو ما استقطب العديد من الشركات الجديدة كما استقطب العديد من فروع الشركات الدولية، للاستفادة من توافر المختصين من المهندسين و المبرمجين و الأيدي العاملة المحترفة التي اكتسبت الكثير من الخبرة خلال عملها في الشركات المختلفة، و للاطلاع عن كثب على أحدث التقنيات التي يمكن من خلالها تطوير فكرة جديدة أو منتج ما، حتى أصبح مشروع وادي السيلكون أنجح مجمع صناعي بهذه النوعية في العالم، و قد ساعد على ذلك قلة تكلفة الأجهزة وقتها و القرب من جامعة ستانفورد.

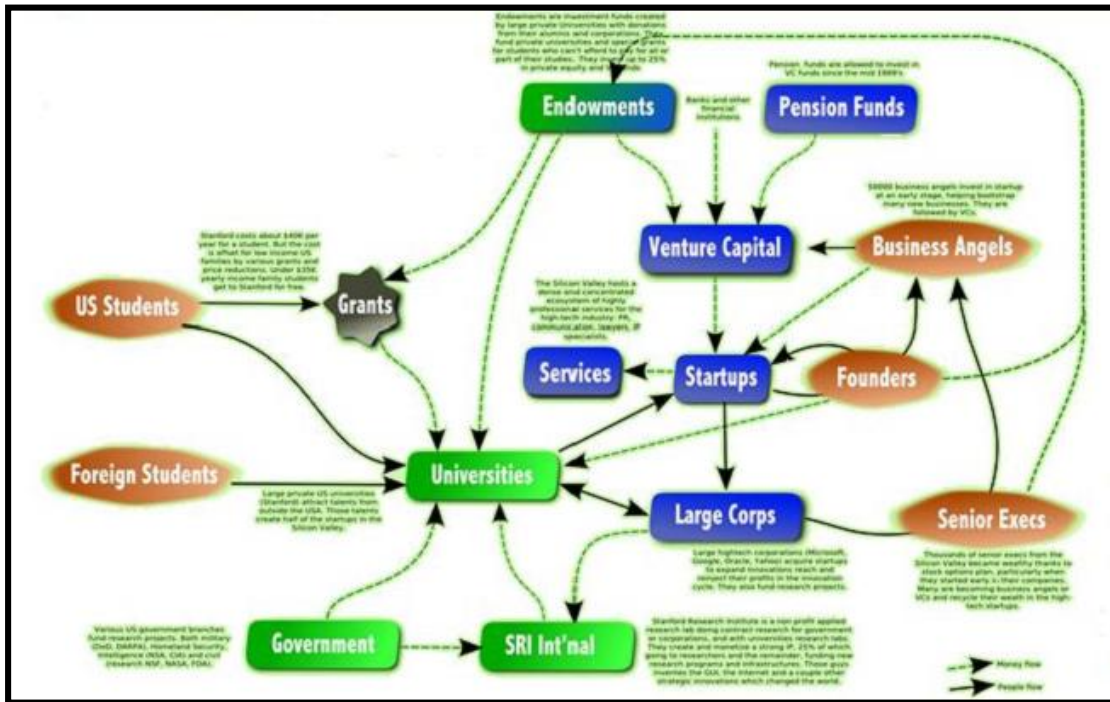
و من بين أهم العوامل التي أعطت لوادي السيلكون أهميته وجود معهد ستانفورد البحثي والذي تأسس سنة 1946 على الساحل الغربي بهدف دعم التطور الاقتصادي في المنطقة، و كان أيضا لوجود شخصية مثل "فريد ترمان" «Frederick Terman» و هو أستاذ في الهندسة الكهربائية بجامعة ستانفورد أثر في نجاح المشروع، و من بين الأسباب التي دعت "فريد ترمان" إلى التفكير في هذا المشروع هو تواجد مدارس على مستوى عال في هذه المنطقة يتخرج منها الطلاب الذي يسعون دائما للسفر إلى الجانب الشرقي من أمريكا حيث تتوفر مجالات العمل الأكثر و الأفضل، ففكر في استغلال الأرض المملوكة لجامعة ستانفورد للاستثمار و تشجيع الطلاب على المكوث في هذه المنطقة، و بالفعل استطاع إقناع اثنين من طلبته و هما "Hewlett Bill" و "David Packard" بعدم السفر إلى الساحل الشرقي للبحث عن فرصة عمل، و البدء في تكوين شركة خاصة بهما حيث وفر لهم التمويل من بنك محلي. و بدأت الشركة في أول الأمر بإنتاج أجهزة قياس الكترونية في مرآب في "بالو ألتو" "Palo Alto"، و في سنة 1950 استطاعت شركة "Hewlett-Packard" و معها بعض الشركات التي جذبها الأستاذ "فريد ترمان" إلى المنطقة بدعم من جامعة ستانفورد تكوين منطقة صناعية "Industrial Park" و قد جذب النجاح الذي حققته شركة HP العديد من المؤسسات الصغيرة و شبكة من الموردين المتخصصين و بعض المغامرين إلى المنطقة و استمر النمو على مدى عقدين من الزمان، و يضم مشروع وادي السيلكون حوالي مليون شخص حيث يجذب المشروع باستمرار العقول المبتكرة من شتى أنحاء العالم و يبلغ عدد الشركات العاملة به حوالي 77 شركة، و يعتبر المساهم الأول في تعاظم قوة الاقتصاد الأمريكي؛ حيث تعد الصناعات التكنولوجية في أمريكا من أكبر الصناعات و معدل نموها أكبر من 50% من أي

صناعة أخرى و يظهر تأثيرها بقوة في التصدير؛ و تأتي معظم أرباح هذا المشروع من خلال الابتكارات الإبداعية التي خلقتها مجموعة الشركات الصناعية المكونة له، و قد وفر هذا المشروع حوالي 275.000 منصب عمل خلال العشر سنوات السابقة و متوسط دخل العاملين بهذا المشروع من أعلى متوسطات الدخول في الو.م.أ.



فريدريك تيرمان

الشكل رقم (01): آلية عمل مشروع وادي السيلكون



Source: Back from the Silicon Valley 1, Internet site: <http://www.oezratty.net/Files/Publications/EcosystemSV.pdf>

2- عوامل نجاح مشروع وادي السيلكون:

يمكن إيجاز عوامل نجاح وادي السيلكون فيما يلي:

- ✓ استقلالية الجامعات الأمريكية (جامعة ستانفورد)، و التي تتيح لها تحديد التوجهات الإستراتيجية؛
- ✓ جودة نظام التعليم العالي في الو.م.أ و تكييف مخرجاته وفقا لاحتياجات الشركات المحلية؛
- ✓ السمعة الطيبة لجامعة ستانفورد على المستويين المحلي و الدولي، و هذا التميز يسمح بجذب أفضل الطلبة، الأساتذة و الباحثين؛
- ✓ توفر بنية أساسية مدعمة حكوميا (البعد الفني، البعد الاجتماعي، الموارد التعليمية)؛
- ✓ تواجد موارد بشرية تتوفر على الخبرة الفنية العالية، و التي ساهمت بشكل رئيس في نجاح المشروع؛
- ✓ روح المبادرة بالإضافة إلى وجود شبكة أعمال فريدة من نوعها؛
- ✓ توفر التمويل اللازم لإنشاء الشركات و تنوع مصادره من خلال مبيعات التراخيص، الشراكات و إبرام العقود مع القطاع الخاص؛

✓ قلة تكلفة الأجهزة و القرب من جامعة ستانفورد، و هذا ما جعل المشروع يحقق وفورات خارجية و التي بدورها ساعدت على تخفيض أسعار منتجات المشروع و بالتالي رفع قدرتها التنافسية:
✓ توافر فرص العمل.

3- مراحل تطور مشروع وادي السيلكون:

بدأ التوسع في المشروع بإنشاء حديقة ستانفورد البحثية SRP والتي بدأت بمباني صغيرة يتم تأجيرها بتكلفة بسيطة للشركات الفنية المتخصصة وهي ما أصبح يطلق عليها فيما بعد حاضنات التكنولوجيا Incubators Technology.
وبدأ السماح للعاملين في هذه الشركات لأخذ درجات علمية من الجامعة بالتوازي مع عملهم، وفي منتصف الخمسينات كانت البنية الأساسية للكيان الجديد تخطو خطوات هامة بفضل مجهودات Terman الذي كان يهدف إلى تقوية العلاقة بين جامعة ستانفورد والشركات العاملة في الوادي فكان يسمح بحضور مهندسي الإلكترونيات في هذه الشركات محاضرات الجامعة في المرحلة الجامعية قبل التخرج - وكذلك عن طريق Video Conferencing بين فصول الجامعة والشركات ولم يكن في أي مكان بالعالم في هذا الوقت شئ مثل ذلك وكان له أكبر الأثر في تقوية العلاقة بين الجامعة والشركات وحصول المهندسين على أحدث المعلومات مباشرة.
بدأ التركيز على دعم الصناعات الإلكترونية عن طريق خلق مجتمع من العلماء المتخصصين، ووصل عدد خريجي ستانفورد الحاصلي على الدكتوراه في الخمسينات نفس عدد MIT مع صغر حجم ستانفورد مقارنة ب MIT وكانت الخطوات الثلاث الأولى:

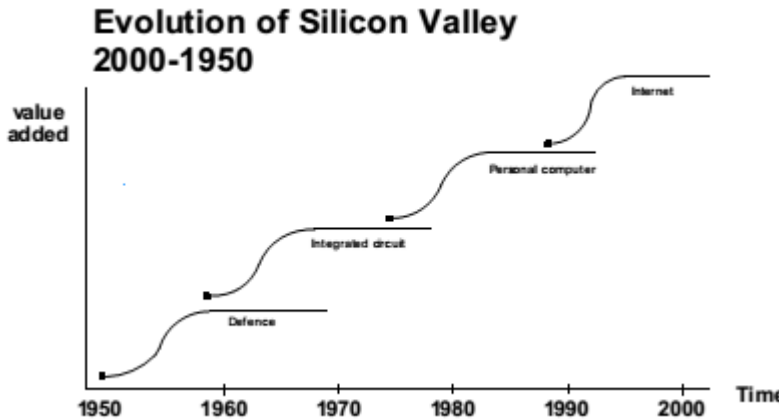
✓ تأسيس Stanford Research Institute (SRI)

✓ فتح قاعات ستانفورد أمام العاملين في الشركات لحضور المحاضرات وتسجيل للدراسات.

✓ تطوير حديقة ستانفورد العلمية (SRP) Stanford Research Park التي أصبحت في سنة 1977 تضم 19000 موظف وأصبح نموذج يحتذى به في كل العالم.

بعدها انتقل William Shochley الى منطقة Mountain View بوادي السيلكون سنة 1956 لإنشاء Shockley Semi conductor وفي سنة 1957 انشقت من شركته ثمانية موظفين كونت Fairchild Semi conductor والتي وصلت مبيعاتها إلى 130 مليون دولار سنة 1963 وتلى ذلك انشقاقات عديدة أدت إلى ظهور Intel, National Semiconductor, Signetics وغيرها.
وهكذا فإنه خلال الستينات وأوائل السبعينات كان وادي السيلكون معقل لغالبية شركات أشباه الموصلات لدرجة أن خمس شركات فقط من 54 شركة عاملة في أمريكا كانت خارج الوادي. وبدأت شركات الكمبيوتر تأخذ نصيحتهم بالتواجد في المنطقة وبدأ ظهور العديد من شركات البرمجيات وخدمات الكمبيوتر لخدمة كل هذه الشركات. والشكل التالي يختصر مراحل تطور المشروع من سنة 1950 إلى غاية سنة 2000.

الشكل رقم (02): مراحل تطور مشروع وادي السيلكون



المصدر: Chong, M.L., Miller, W.F., Hancock, M.G., Rowen, H.S., "The Silicon Valley Edge", Stanford University Press, 2000

4- تحديات و فرص مشروع وادي السيلكون:

4-1- التحديات و الفرص الداخلية: يواجه مشروع وادي السيلكون العديد من التحديات، أهمها:
- اكتظاظ السكان وازدحام المرور نتيجة المساحات الضخمة التي يحتاجها هذا المشروع، و الذي أدى إلى هجرة العمال:

- زيادة التوجه نحو تأمين الأراضي الصناعية التي تحقق عائد أعلى من الأراضي السكنية، وبالتالي لم يراعى التوازن في استخدام البنية الأساسية و تكلفتها و احتياجات النقل، و نتيجة لذلك ارتفعت أسعار الأراضي، مما أدى بالعديد من الشركات إلى البحث عن مناطق بديلة أقل تكلفة، و لكن قد يسبب ذلك مشاكل لعدم وجود صلة مباشرة بين التصميمات التي تتم في المقرات الرئيسية لشركات المشروع و بين تصنيعها خارجها، و هكذا فإن بيئة العمل في هذا المشروع و التعاون و التواصل بين العاملين و المؤسسات يعد أقوى الأدوات التي تواجه التحديات الداخلية للمشروع؛
 - تلوث الهواء، التربة و المياه، وبالتالي بدأ يقل الانجذاب للمنطقة.
- 2-4- التحديات و الفرص الخارجية: نظرا لانتشار فكرة مجتمعات التكنولوجيا بدأت حكومات العديد من الدول تحاول مواكبة مشروع وادي السيلكون و ما حققه من خلال تغير قوانينها الخاصة بحركة رؤوس الأموال و العلاقة بين قطاع الأعمال و الجامعات و من بين هذه الدول اليابان، كوريا، الهند، فرنسا، ألمانيا، و يعتبر هذا التحدي إيجابيا نتيجة خلق الفرص بين مشروع وادي السيلكون و هذه المناطق الجديدة التي ستجد حتما فرصا في اتصالها بالمشروع.

ثانيا: تجربة وادي سينوس (البرازيل)

نظرا للأهمية الاقتصادية والاجتماعية للتجمعات الصناعية فقد عملت الدول الناشئة على إنشاء ودعم المجمعات الصناعية بقوة، و قد أدى النجاح الذي حققه مشروع وادي السيلكون - كاليفورنيا- إلى انتاج العديد من الدول الطامحة للدخول في عالم المشروعات الذكية نفس نهج هذا المشروع و تسمية مشروعاتهم بنفس الاسم.

ففي البرازيل أدى اهتمام الحكومة بالمجمعات الصناعية إلى وجود تجمعات متخصصة في العديد من الصناعات يديرها المجلس القومي لمناطق الصناعات التصديرية وتغذى المنشآت القائمة في هذه المناطق من معظم ضرائب التشغيل و من الرسوم الإضافية للشحن، كما تتمتع بحرية استيراد المعدات والمدخلات بدون تراخيص استيراد وذلك لمدة عشرين سنة على الأقل، و من أهم التجمعات الناجحة هي تجمعات صناعة منتجات الجلود، والتي مكنت البرازيل من أن تحتل المرتبة الثالثة عالميا في تصدير الأحذية الجلدية بعد الانخفاض في الطلب عليها و الذي شهدته مع منتصف التسعينات نتيجة زيادة المنافسة من منتجي الأحذية الصينية الذين يتمتعون بمعدلات أجور أكثر انخفاضا من تلك السائدة في البرازيل. وتشمل أكبر أسواق البرازيل التصديرية جميع الدول الصناعية بما فيها ال.م.أ، الأرجنتين، هولندا، اليابان وألمانيا.

لقد أدى اهتمام الحكومة البرازيلية بالتجمعات الصناعية إلى وجود تجمعات متخصصة في العديد من الصناعات، و من أهم التجمعات الصناعية الناجحة في البرازيل هي تجمعات صناعة منتجات الجلود، والتي مكنت البرازيل من أن تحتل المركز الثالث عالميا في تصدير الأحذية الجلدية، حيث ارتفعت حصتها في السوق العالمي لتحتل المركز السادس في التصدير، وقد ساعدت هذه التجمعات على تحقيق نمو سنوي لهذه الصادرات بلغ 24% و يعتبر إقليم ريو جراند دي سول Rio Grand de Sul الإقليم الأكثر شهرة داخل البرازيل في إنتاج المنتجات الجلدية حيث يساهم بنحو 30% من إنتاج الأحذية في البرازيل كما يساهم بنسبة 80% من صادراتها، و يوجد داخل هذا الإقليم أشهر تجمع لصناعة الجلود في العالم وهو تجمع وادي سينوس.

و يوجد في هذا التجمع ما يزيد عن 1821 منشأة، ويعمل به ما يزيد عن 150 ألف عامل، و يبلغ العائد السنوي للتصدير ما يزيد عن ملياري دولار سنوي حيث يتم تصدير 70% من إنتاج هذا التجمع سنويا تتوجه النسبة الأكبر منها إلى السوق الأمريكي وهو ما يؤكد على الجودة العالية وانخفاض أسعار منتجات هذا التجمع والتي تمكنت من النفاذ للأسواق العالمية و منافسة المنتجات الصينية. ويمكن توضيح الروابط المختلفة التي توجد داخل تجمع وادي سينوس (أنظر الشكل رقم 2) في الآتي:

- الروابط الخلفية: التي تربط مصنعي الأحذية بموردي المواد الخام ومستلزمات الإنتاج الرئيسية.

- الروابط الأمامية: التي تربط مصنعي الأحذية بالمشتريين خاصة وكلاء التصدير.

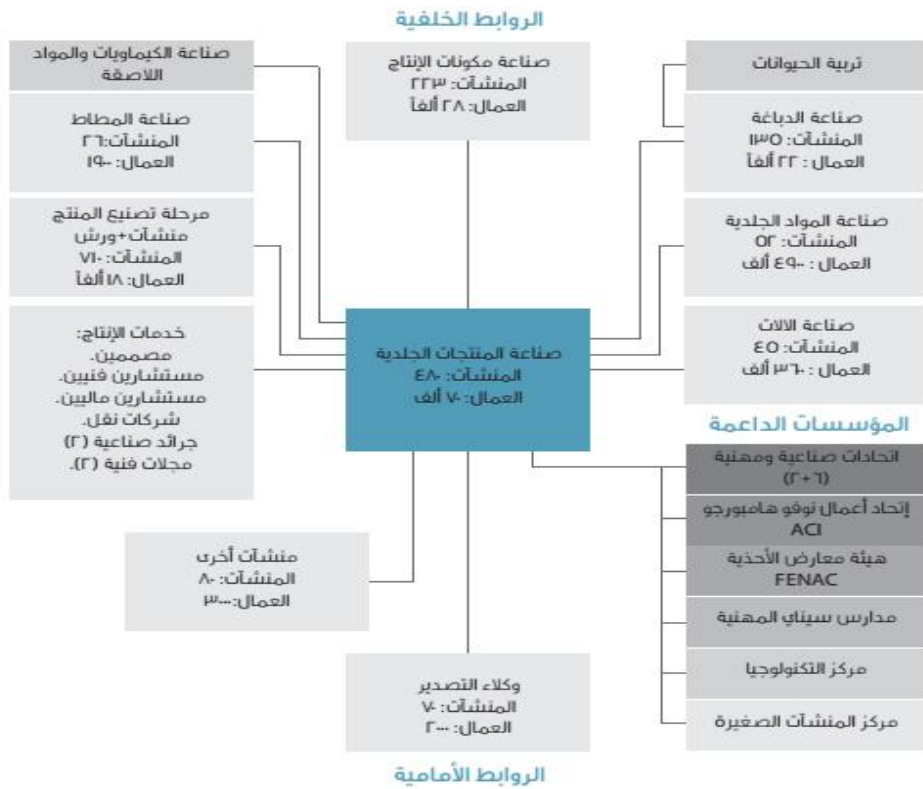
- الروابط الإستراتيجية: الخاصة بالمؤسسات المحلية الداعمة للتجمع.

أما بخصوص العوامل التي ساهمت في نجاح تجمع وادي سينوس فيمكن تلخيصها في الآتي:

- ✓ البنية الأساسية المساندة للتصدير: تمتلك البرازيل شبكة طرق سريعة جيدة كما تملك عدة موانئ كبيرة ومطارين رئيسيين دوليين مما يوفر تسهيلات مشجعة للشحن والنقل البحري والنقل الجوي.
- ✓ برامج تحفيز الصادرات: تمنح البرازيل العديد من الحوافز للشركات التي تقوم بأنشطة تصديرية وتتضمن بعض الحوافز إعفاء عوائد الودائع الخاصة بالصادرات من ضريبة العمليات المالية، إعفاء التحويلات الخارجية من الاستقطاع الضريبي من المنبع إعفاء الواردات بغرض التصنيع التصديري بحد أقصى سنتين من ضريبة الإنتاج وضريبة المبيعات، وإعفاء صادرات السلع الصناعية من ضريبة الإنتاج وضرائب أخرى كما تمنح البرازيل تمويل للصادرات منخفض التكلفة وتقدم الأرض المخصصة للتنمية الصناعية بأسعار مدعومة .
- ✓ برامج التأكيد على الجودة والإنتاجية وتوفير التدريب اللازم للعمالة.

- ✓ تأسيس مناطق حرة للتصدير: توجد حالياً أربعة مناطق تجارة حرة (مانوس، ماكابا سانتانا، تاباتينجا، وجواجاري) وهناك مخطط لإقامة ثلاثة مناطق إضافية وتتضمن منطقة مانوس على سبيل المثال حوالي 470 منشأة صناعية وتعفى معظمها من دفع الضرائب والرسوم المتعلقة بعملية التصدير.
- ✓ تطوير الإطار المؤسسي للتصدير: حيث تملك البرازيل برامج متعددة لدعم الصادرات من خلال تأسيس هيئات تساعد المصدرين على نقل سلهم، مثل هيئة معارض الأحذية ووكلاء التصدير في زيادة الصادرات.
- ✓ إبرام اتفاقات تجارية إقليمية ودولية: حيث اشتركت البرازيل في عدة اتفاقات تجارية مع اتحاد تكامل أمريكا اللاتينية كما وقعت اتفاقية مع الجات بالإضافة إلى كونها عضواً في السوق المشتركة الجنوبية مع الأرجنتين، أوروغواي وباراغواي مما ساعد على زيادة صادرات البرازيل إلى هذه البلدان.

الشكل رقم 3: الخريطة العنقودية لتجمع وادي سينوس



المصدر: مركز المعلومات والدراسات بقطاع الشؤون الاقتصادية، دراسة حول آفاق تطبيق التجمعات الصناعية وتأثيره على التوطن الصناعي في المملكة العربية السعودية، الرياض، غرفة الشرقية، 2013، ص 32.

ثالثاً: تجربة بانجالور (الهند)

تدل التجربة الهندية على الدور الهام للمشاريع الصغيرة كثيفة العمالة في تنمية القطاع الصناعي وتنوع المنتجات الصناعية حيث يمثل إنتاجها حوالي 50% من الإنتاج الصناعي للهند، وتلعب المنشآت الصغيرة الحجم دوراً كبيراً في دعم الاقتصاد الهندي، حيث تساهم بنسبة 40% من الإنتاج الصناعي، و 35% من الصادرات، ووفقاً لإحصاءات منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية اليونيدو فيوجد في الهند نحو 400 تجمع صناعي للمنشآت الصغيرة الحجم، وأيضاً يوجد نحو 2000 تجمع صناعي في المناطق الريفية والحرفية، وبشكل عام تسهم التجمعات الصناعية في الهند بتشغيل النسبة الأكبر من العمالة الهندية.

ويوجد في الهند تجمعات صناعية كبيرة الحجم تساهم بعضها بنسبة 90% من الإنتاج الصناعي للهند في بعض المنتجات مثل تجمع لودهيانا Ludhiana لصناعة الملابس، كما أن النسبة الأكبر من صادرات الهند من المجوهرات يتم إنتاجها في تجمع Surat وتجمع Mumbai كما يشتهر التجمع الصناعي في Agra وفي كولكاتا إضافة إلى مجمع بانجالور الذي اختير ليكون النموذج الأول لوادي السليكون الهندي وقد ساهم المجمع في أن تصبح الهند ثاني أكبر مصدر للبرمجيات بعد الولايات المتحدة.

وقد تم اختيار مدينة بانجالور بناء على الآتي:

- بيئة نقية خالية من الأتربة؛

- مستوى معيشي مرتفع؛
 - وجود جامعة أبحاث متميزة STSC؛
 - تواجد كليات للهندسة؛
 - دعم سياسي من الحكومة المركزية والمحلية؛
 - التواجد بالقرب من الموانئ البحرية والمطارات الدولية.
 - تعد الأنشطة المعلوماتية الإنتاجية هي الأنشطة الرئيسية للمدينة، حيث تحوي المدينة أكبر عدد من الشركات المتخصصة محلية وعالمية في تكنولوجيا المعلومات معدات، برمجيات على مستوى المدينة فقط.
- ومنذ عام 1998 أصبحت المدينة الموقع الأول للأنشطة الخدمية الخاصة بالمؤسسات العالمية ولاسيما المتخصصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والمعاملات المالية بالإضافة إلى تواجد بعض الأنشطة الصناعية والتجارية الرئيسية الأخرى.
- بدأ التحول يأخذ مجراه سنة 1999 كانت الهند قد عقدت عقود كثيرة مع شركات كبرى عالمية. وأصبح الهدف هو جعل الهند رقم 1 في تقديم منتجات تكنولوجيا المعلومات للعالم كله.
- بدأ تحفيز تصدير البرمجيات وكذلك استيرادها بسهولة من خلال منح المصدرين إعفاءات ضريبية وجمركية عن طريق نظامي الدروبك والسماح المؤقت وتوفير المزيد من التسهيلات التمويلية للمصدرين، وحدثت قفزة في كمية الصادرات محققة منافسة عالمية وبقيمة وجودة عالية. ووصلت عائدات البرمجيات سنة 1999 نسبة 65% من إجمالي عائدات تكنولوجيا المعلومات ووصل حجم العوائد من البرمجيات 9.3 بليون دولار سنة 1999 بما يعادل أربعة أضعاف عمليات تصنيع الأجهزة. وبالنظر لعائدات الهند وقتها من مجال البرمجيات بدأت المعاهد التعليمية في الهند في تدريب حوالي 37000 متخصص في مجال الكمبيوتر سنوياً والقطاع الخاص يدرّب حوالي 200000 سنوياً.
- بدأ الاستفادة من فرق التوقيت الكبير بين الهند وأمريكا الذي يصل إلى 12.5 ساعة في عمل عقود للصيانة والدعم الفني ومهام أخرى يمكن القيام بها بعد مواعيد العمل في أمريكا والتي توافق مواعيد العمل بالهند. وكان ذلك سبب في اتجاه الكثير من الشركات الأمريكية والأوروبية في التسعينات للقيام بعقود مع الشركات الهندية.
- كل هذه السياسات والمزايا دفعت شركات كبرى مثل HP، Texas Instruments لفتح مراكز تطوير لها في الهند وكانت أسباهم هي: كفاءة العاملين، قلة تكلفة الإنتاج، انعدام مخاطر البعد التي قد تنشأ من خطوط الأقمار الصناعية أو التليفونات وبالتالي أصبح الإنتاج في الهند يماثل الإنتاج في وادي السيليكون.
- دفع ذلك الشركات الهندية لتطوير نفسها ورفع معدلات الكفاءة بها للمعدلات العالمية الحصول على شهادات الجودة ووصلت عشرة شركات إلى المستوى الخامس الذي لم تصل إليه ستة شركات في أمريكا.
- كذلك الجامعات تقدمت تقدماً كبيراً جداً وأصبح خريجوها على مستويات تنافسية مع جامعات عالمية مثل هارفارد في أمريكا، وبكفي أن نعلم أن متطلبات التقديم للالتحاق بجامعة إسلام آباد الهندية مثلاً أعلى من متطلبات جامعة هارفارد الأمريكية.
- وقد قامت الحكومة الهندية في إطار دعم هذا التجمع وغيره من التجمعات الصناعية والعمل على إنجازها بعدة إجراءات أهمها:
- تأسيس إتحاد للمجمعات الصناعية: تم تأسيس هذا الاتحاد بهدف دعم الروابط الصناعية بين التجمعات الصناعية المختلفة وبما يمكنها من الاستفادة من مزايا توفر مستلزمات الإنتاج بأسعار تنافسية من خلال الربط بين موردي المواد الخام والمعدات ومقاولي الباطن، وتوفير المعلومات التسويقية، والاستفادة من تجارب تحديث التكنولوجيا، وغيرها من المزايا.
 - برنامج تنمية المجمعات الصناعية: قامت الحكومة الهندية بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بتنفيذ برنامج لتنمية التجمعات الصناعية، والذي يساهم بشكل كبير في دعم العديد من المنشآت الصناعية في مجالات إعادة الهيكلة والتحديث الصناعي، بالإضافة إلى نشر التوعية المجتمعية بأهمية التجمعات الصناعية.
 - برنامج تطوير التكنولوجيا: يهدف البرنامج إلى تسهيل عمليات التحديث والتطوير التكنولوجي للصناعات الصغيرة والمتوسطة في الهند عن طريق تقديم دعم مالي بنسبة 15% من تكاليف هذا التحديث والذي يتم من خلاله شراء معدات وآلات إنتاج حديثة.
- وكحوصلة لما سبق يمكن القول أن الدرس المستفاد منه في التجارب السابقة هو أن إقامة المجمعات الصناعية هي عبارة عن مشروع جماعي يسانده كل القائمين عليه والعاملين به وليس مجرد خطوات فردية والذي تفتقده الكثير من الدول النامية (التعاون بين المؤسسات المختلفة الأعمار والأحجام وبين المتخصصين وبين الجامعات ومعاهد الأبحاث ومصادر التمويل) وهو ما ينطبق على مشروع وادي السيليكون.
- ومن الأهمية استقطاب خريجي المعاهد والجامعات الذين غالباً ما يهاجرون بلدانهم الأصلية للخارج وذلك للعمل لقيادة عجلة التطوير في العقود القادمة بمعنى أن يتم تحسين الاقتصاد وبالشكل الذي يجذب صغار المهندسين والفنيين للمكون والتطوير مثلما فعلت الهند.

الخاتمة:

ركزت هذه الدراسة على إبراز مساهمة المجمعات الصناعية في تنمية المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم ورفع قدراتها على اختراق الأسواق الدولية، من خلال تطوير قدرتها وصولاً إلى محاكاة سلوك المنشآت الكبيرة في تخفيض التكاليف والأسعار عن طريق استغلال اقتصاديات الحجم الكبير في الإنتاج، البحوث، التسويق والتدريب... الخ، وغيرها من العناصر الهامة الدافعة للميزة التنافسية، في ظل عالم شعاره المنافسة الشرسة والبقاء للأقوى، وفي سبيل تغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مشاكلها وتنمية قدرتها التنافسية، يجب عليها ربط نفسها في تجمعات وتكتلات صناعية تستفيد منها في بناء تحالفات إستراتيجية فاعلة تجعلها قادرة على مجابهة تحديات العولمة وتحرير التجارة. ولقد حظيت المجمعات الصناعية باهتمام كبير من طرف دول العالم، بسبب قدرتها على تفعيل الترابط والتشابك الاقتصادي للدول والحد من مخاطر العولمة والمنافسة مع المنتجات المستوردة، كما أنها تعد بحق سبيلاً لدمج الصناعة في الاقتصاد العالمي من خلال زيادة تنافسيتها العالمية، و في هذا المجال برهنت التجارب التي سبق عرضها قدرة المجمعات الصناعية على تعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورفع من مستوى النمو الاقتصادي وتنافسية الاقتصاد ككل، فتجربة وادي السيليكون بالولايات المتحدة حققت نجاحاً لا نظير له في مجال الصناعات التكنولوجية، كما أن تجربة وادي سينوس مكنت البرازيل من احتلال مركز دولي متقدم في مجال إنتاج وتصدير المنتجات الجلدية. كما أن مجمع بانجالور ساهم في أن تصبح الهند ثاني أكبر مصدر للبرمجيات بعد الولايات المتحدة .

وفي الختام توصي الدراسة بالآتي:

- توفير التمويل اللازم لإنشاء الصناعات المكونة للمجمع وتنوع مصادره؛
- ضرورة وجود جامعات بحثية قوية؛
- تحقيق الجودة في نظام التعليم العالي وتكييف مخرجاته وفقاً لاحتياجات ومتطلبات المجمع الصناعي؛
- يقع على الدولة مسؤولية إقامة الربط بين المجمع الصناعي ونظام لتطويرها، وهو النظام الذي يضم ثلاثي نظم التعليم، التدريب ونظم الإنتاج ومؤسسات البحث العلمي والجامعات، لأن هذا الربط هو الذي يدفع إلى تطوير المجمع ووصوله إلى مرحلة التنافسية العالمية.
- إنشاء شركات مشتركة جديدة يساهم فيها العاملون في المجمع، وقد تكون الدولة طرفاً مستثمراً فيها، من أجل تطوير نوعيات جديدة من التكنولوجيا التي تخدم المجمع، أو من أجل التسويق الخارجي المشترك، أو لإنتاج مدخلات وسيطة لها صفة العمومية في هذا المجمع.
- تشجيع التعاقد من الباطن من خلال المناقصات الحكومية، هذه الأخيرة التي تضع حصة ثابتة من المشتريات للمشروعات الصغيرة.
- تأسيس مراكز معرفية يمكنها جذب شركات أجنبية بغية التوقيع على تحالفات إستراتيجية مع الشركات والجامعات المحلية.
- الاستثمار في تحسين جودة الموارد البشرية من خلال تحديث أنظمة التعليم والتدريب، لجعل سوق العمل أكثر جاذبية للاستثمار المحلي والأجنبي.
- تشجيع برامج البحث والتطوير المشتركة مع الشركات والمنشآت الأكاديمية بشكل يمكن من خلق وفورات وفوائض معرفية، تقدم الدفعة القوية للابتكار والاختراع من أجل خلق ميزة تنافسية.
- قد يؤدي تكوين المجمعات الصناعية بين منتجين متعددين إلى حدوث التضارب في المصالح، مما يؤثر في المجمع ككل ويهدده بالانهيار، لذلك يجب رسم السياسة الاقتصادية للدولة بهدف تنظيم العلاقات بين مكوني المجمعات الصناعية، بالشكل الذي يؤدي إلى حماية المصالح المتضاربة داخل المجمع .

الهوامش والإحالات:- المراجع باللغة العربية:

- مركز المعلومات والدراسات بقطاع الشؤون الاقتصادية، دراسة حول آفاق تطبيق التجمعات الصناعية وتأثيره على التوطن الصناعي في المملكة العربية السعودية، الرياض، غرفة الشرقية، 2013، ص ص 31-32.
- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، تجارب دولية في تنمية الصادرات، مجلس الوزراء، قطاع الدراسات التنموية، سبتمبر 2004، ص ص 47-48.
- ممدوح محمد مصطفى، إستراتيجية توطن المشروعات الصناعية في مصر: دراسة إقليم جنوب الصعيد، أطروحة دكتوراه، جامعة عين شمس، 2004.
- وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، إستراتيجية تنمية الصادرات المصرية، مصر، السنة الأولى، أغسطس 2001، ص 146.

-2 المراجع باللغة الأجنبية:

-
- Chong, M.L., Miller, W.F., Hancock, M.G., Rowen, H.S., "The Silicon Valley Edge", Stanford University Press, 2000
 - Rogers E.M & Laresoen J.K, « Silicon Valley Fever, Growth of High-Technology Culture », Basic Books, Inc Publishers, New York, 1984, P74.
 - le cabinet Alcimed, Les « clusters » américains : cartographie, enseignements, perspectives et opportunités pour les pôles de compétitivité français, la Direction générale des Entreprises (DGE), ministère de l'économie de l'industrie et de l'emploi, France, Octobre 2008, p10.
 - http://en.wikipedia.org/wiki/Silicon_Valley.

دور الصناعة و المناطق الصناعية في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة

الدكتورة بوشنكير ايمان

bouchenkirimen@yahoofr

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علومك التسيير

جامعة باجي مختار*عنابة*

الملخص:

للصناعة اهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية وتبرز أهمية الصناعة: في كونها ترفع من مستوى معيشة الشعوب بما تدره من مال، وما توفره من رفاهية للإنسان بمقتنياتها المختلفة، وكذلك هي وسيلة مهمة لامتصاص الأيدي العاملة الزائدة عن حاجة الزراعة والخدمات الأخرى. كذلك تساهم في تطوير للششاطات الاقتصادية الأخرى، كالزراعة والتجارة، والنقل بما تقدمه من منتجات أساسية، كالأسمدة، والآلات الزراعية، ومواد الطاقة، ووسائل النقل الحديثة.

كما تلعب المناطق الصناعية ان توفرت لها البنية التحتية. فهي تشكل أداة فعالة لا غنى عنها لتشجيع وترقية الاستثمار، و توسيع نطاق تأسيس الصناعات بما يلبي حاجيات الاقتصاد الوطني ويبرئ المناخ اللازم لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة حتى تكون وسيلة فعالة لتحقيق الأهداف التنموية على المستويين المحلي و الوطني.

الكلمات المفتاحية: الصناعة، المناطق الصناعية، تنمية.

المقدمة:

الصناعة أحد الانشطة الهامة في العالم وقد أدركت كثير من دول العالم الآن أنها و سيلتها للحاق بركب التقدم و النهضة الاقتصادية في وذلك بهدف حقيق الكفاية الذاتية بالاعتماد على ما تصنعه الدولة لا على ما تستورده، التحرر من التبعية للدول المصدرة و سيطرتها الاقتصادية و السياسية، تنوع مصادر الدخل بدلا من الاعتماد على مصدر واحد، تشغيل الأيدي العاملة و القضاء على البطالة، رفع مستوى أعلى لدخل الفرد، تضيق الفجوة الكبيرة بين الدول المتقدمة و الدول النامية في المجالين الاقتصادي و العلى.

كما تحظى قضية إنشاء و تطوير المناطق الصناعية بأهمية من قبل الدول والحكومات نظرا لأهميتها بالنسبة لعملية التنمية الصناعية ودورها في تحقيق تنمية مستقرة ومتوازنة عبر كل المناطق، وتراعي جميع الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية للعمل على أن تكون هذه التنمية المنشودة مستمرة في إطار ما يعرف بالتنمية المستدامة.

فوجود المناطق الصناعية في كافة الأقاليم والمدن الكبرى له أهمية كبرى بالنسبة للتنمية، حيث أنها ستخلق جوا ملائما لاستقرار الصناعة وجذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية، لتوافرها على المزايا المساعدة في استقطاب هذه الاستثمارات مما يؤدي في النهاية إلى تحقيق نوع من التوازن الجهوي و الإقليمي.

من خلال هذا يمكن طرح الإشكالية التالية: ما هو دور و أهمية الصناعة و كذا المناطق الصناعية؟

و هل تساهم هذه الأخيرة في تحقيق تنمية اقتصادية؟

الاسئلة الفرعية:

يحاول البحث الإجابة عن الأسئلة التالية:

- 1- ما هي الصناعة؟ و ما هي مراحل تطورها عبر الزمن؟
- 2- كيف تساهم الصناعة و المناطق الصناعية في تحقيق التنمية الاقتصادية ؟
- 3- هل تؤثر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العاملة ضمن مناطق صناعية في تحقيق التنمية ؟
- 4- ؟
- 5- هل الاعتماد على المناطق الصناعية يؤهل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتكون أكثر كفاءة و فاعلية ؟

هدف البحث :

- 1- التعرف على الصناعة و مكذا المناطق الصناعية.
- 2- معرفة مساهمة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق تنمية اقتصادية.
- 3- التعرف الى المناطق الصناعية للنهوض بالصادرات و ترقية الاستثمار.

منهج البحث :

تم استخدام البحث المنهج الوصفي التحليلي، الذي يعتمد على تجميع الحقائق والمعلومات، ثم مقارنتها وتحليلها وتفسيرها.

خطة الدراسة:

1. مدخل عام للصناعة و المناطق الصناعية:

أولاً: مفهوم الصناعة

❖ لغة:

❖ تعريف الصناعة:

ثانياً: مراحل تطور الصناعة عبر التاريخ

أ- مرحلة الثورة الصناعية

ب- مرحلة الإنتاج نصف الآلي (1870 - 1914)

ج- مرحل الإنتاج الآلي (1950 إلى الآن)

ثالثاً: مقومات الصناعة الأساسية

رابعاً: واقع الصناعة عربياً و عالمياً

خامساً: المناطق الصناعية

أ- تعريفها:

ب- المناطق الصناعية بالجزائر

ج- مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العاملة ضمن مناطق صناعية في تحقيق التنمية

II - دور الصناعة في تحقيق التنمية الاقتصادية

I - مدخل عام للصناعة و المناطق الصناعية:

يحتل قطاع الصناعة دور و أهمية كبيرة سواء في الدول المتقدمة أو في الدول النامية التي تسعى إلى الارتقاء باقتصادها، و هذا لما تلعبه الصناعة من دور كبير و بارز من خلال إحداث تطورات اقتصادية و تكنولوجية. كما تساهم الصناعة في زيادة الدخل القومي و خلق فرص عمل و تحقيق قيمة مضافة.

أولاً: مفهوم الصناعة

❖ لغة:

الصناعة من الناحية اللغوية كلمة مشتقة من الفعل "صنع" الذي يعني فعل أو عمل و يمكن القول "صانع" الشيء أي فاعل الشيء، و يقابلها في اللغة الانجليزية Industry و في اللغة الفرنسية Industrie ترجع هذه الكلمات إلى الكلمة اللاتينية Industria و التي تعني النشاط أي Activité، بمعنى النشاط الاقتصادي. و مصطلح الصناعة يختلف مدلوله من زاوية إلى أخرى، فالاقتصادي يعرفها بأنها عملية التحويل للمادة من شكل إلى آخر، و هي خلق المنفعة الشكلية التي تعتبر إحدى المنافع المحددة في إعطاء صفة الإنتاج، و يفصلها المحاسب إلى كل ما جرقية مضافة مع استهلاك وسيط، و كل هذه اجتهادات تهدف إلى ضبط هذا المصطلح.

❖ تعريف الصناعة: للصناعة عدة تعريفات من أهمها:

- أنها: "مجموعة الأنشطة و الأفعال التي يقوم بها الإنسان و التي تهدف إلى إنتاج و تقديم السلع.

- و عرف ابن خلدون الصناعة بأنها: "الأعمال الإنسانية من أجل الكسب". و هناك من يرى بأنها: "تحويل المواد الأولية المختلفة من مواد زراعية و خامات معدنية و مصادر طاقة، و ذلك باستخدام الموارد البشرية المتاحة إلى سلع قابلة للاستخدام في إشباع الحاجات المتعددة لأفراد المجتمع أو وسطية تستخدم في إنتاج غيرها من السلع مثل: الآلات و المعدات، و يرتبط قيام الصناعة بتوفر الموارد الاقتصادية بأنواعها المختلفة سواء كانت طبيعية أو موارد بشرية.

ثانياً: مراحل تطور الصناعة عبر التاريخ:

مرت الصناعة تاريخياً بعدة مراحل و تغيرات، و تعتبر الثورة الصناعية⁽⁸⁾ نقطة تحول مهمة في تاريخ البشرية، و قد كان لب هذه الثورة عبارة عن سلسلة متتالية و مترابطة بإحكام من التغيرات التكنولوجية و تغيرات في أنماط التنظيم الصناعي فقد كبر حجم الوحدة الإنتاجية، كما تراجعت ورشة العمل في المتجر أو المنزل- كانت الصناعة في فترة قديمة تمارس في شكل نشاطات منزلية و كان الهدف الرئيسي هو تلبية احتياجات العائلة ثم تلتها مرحلة الحرفيين أين أصبح هناك تخصص في حرفة أو صنعة معينة- أمام المعمل أو المصنع، و كان المصنع في حد ذاته أكبر من مجرد وحدة عمل بل كان منظومة إنتاج. و قد مرت تلك التحولات بثلاثة مراحل رئيسية، و يمكن تلخيص أهم الآثار التي عرفتها كل مرحلة فيما يلي:

أ- مرحلة الثورة الصناعية: تميز الإنتاج الصناعي خلال الثورة الصناعية الأولى التي ظهرت ببلدان أوروبا في منتصف القرن الثامن عشر، على وجه الخصوص، بالتحولات التالية:

- 1- إحلال نظام المصانع الآلية ذات الحجم الكبير محل الصناعات الحرفية و المنزلية الصغيرة؛
 - 2- ظهور آلات ميكانيكية تستخدم مصادر جديدة للطاقة كالفحم و قوة المياه؛
 - 3- تميزت الآلات الجديدة بغزارة و سرعة إنتاجها؛
 - 4- استخدام عدد كبير من العمال لإدارة الآلات و إتمام العملية الإنتاجية؛
 - 5- ظهور وحدات صناعية كبيرة الحجم تنتج إنتاجا نمطيا و بكميات كبيرة، و قد ساعد ذلك في تحسن نوعية المنتجات و انخفاض تكاليف الإنتاج.
 - ب- مرحلة الإنتاج نصف الآلي (1870 - 1914): ظهر الإنتاج نصف الآلي في مجموعة من الدول الأوروبية أمثال بريطانيا، ألمانيا و في الولايات المتحدة لكن في أوقات متقاربة. و تميزت هذه المرحلة بالتحويلات التالية:
 - 01- ظهرت تقنيات حديثة لتصنيع الصلب و زيادة صلابته و درجة تحملها، و مكن الصلب من صناعة أدوات قادرة على قطع المعادن، و قدرة على الحفر و التنقيب عن ثروات طبيعية جديدة؛
 - 02- ظهور تقنيات جديدة في مجال الهندسة الميكانيكية، ساعدت على تقدم هائل في مجال صناعة الآلات و الأجهزة و المعدات. فمثلا، ارتفعت حركة آلة الغزل من 5000 دورة إلى 20000 دورة في الدقيقة الواحدة. و أدى ذلك إلى ارتفاع و تحسن الإنتاج؛
 - 03- ظهور ما يسمى بالثورة الكيماوية. حيث صاحبت هذه الثورة حدوث تطور في صناعة الصودا و حامض الكبريت و منتجات كيماوية كثيرة، مثل الفوسفات، البوتاسيوم و غيرها. و ساعدت هذه الثورة على تحسين إنتاجية بعض عناصر الإنتاج كالأرض، كما أوجدت بدائل لبعض المنتجات الطبيعية كالمطاط؛
 - 04- حدث تطور هائل في مجال الاتصال و المواصلات، حيث ظهر التلفزيون و التلغراف، و الراديو و السيارة و غيرها. و قد أدت هذه الاختراعات إلى اتساع السوق نظرا لسهولة الاتصالات. و نتج عن ذلك التطور زيادة في الإنتاج و انخفاض في تكاليفه؛
 - 05- حدث تطور هائل في مجال الاتصال و المواصلات، حيث ظهر التلفزيون و التلغراف، و الراديو و السيارة و غيرها. و قد أدت هذه الاختراعات إلى اتساع السوق نظرا لسهولة الاتصالات. و نتج عن ذلك التطور زيادة في الإنتاج و انخفاض في تكاليفه؛
 - 6- ظهور خط التجميع المتحرك الذي يتولى حمل القطع من أماكن مختلفة لأجل تجميعها باستخدام عدد قليل من العاملين، والحصول على منتج نهائي. و قد استخدم هذا الخط على سبيل المثال في تجميع آلات الخياطة و الساعات و السيارات و غيرها. و قد ساعد ذلك على تخفيض ساعات العمل اللازمة لتجميع منتج معين. فمثلا انخفضت ساعات العمل اللازمة لتجميع هيكل السيارة بشركة فورد من 12 ساعة و 30 دقيقة إلى ساعة واحدة و 30 دقيقة؛
 - 7- ظهرت مصادر جديدة للطاقة كالبترول و الغاز الطبيعي و الكهرباء، و ظهرت معها نماذج جديدة للمحركات. و بالنتيجة تحررت الصناعات من قيد التركيز الذي عرفته أثناء الثورة الصناعية الأولى، حيث كانت تتركز حول مصادر الطاقة. و أصبحت هناك اعتبارات أخرى في عملية توطين الصناعات، مثل القرب من السوق أو الرغبة في إحداث تنمية في منطقة معينة.
 - ج- مرحل الإنتاج الآلي (1950 إلى الآن): ظهرت تطورات تكنولوجية هامة في النصف الثاني من القرن العشرين تميزت بالآلية، و أحدثت آثارا اقتصادية و اجتماعية بعيدة المدى. و لم تقتصر التطورات التكنولوجية التي حدثت خلال هذه الفترة على أوروبا و الولايات المتحدة بل شملت اليابان كذلك، حيث ظهر خلال هذه الفترة المصنع الكامل الآلية. حيث لم يقتصر استخدام الآلات على تحويل المواد الأولية إلى سلع جاهزة و تعبئتها للتوزيع، بل شمل المناولة، و تحريك المواد و الأجزاء عبر كل مراحل العملية الإنتاجية. و أصبح عمل الآلات يراقب بأجهزة إلكترونية لضمان وصول المواد و الأجزاء بالكمية المطلوبة، في الوقت المناسب و بالجودة و المواصفات المرغوبة. و أصبح بالإمكان تصليح الانحرافات التي تحدث بواسطة وسائل إلكترونية، و أصبحت السلع تغلف و تعبأ من دون أن تلمسها أيد بشرية. و من بين الآلات الأوتوماتيكية التي استعملت في الميادين الصناعية يمكن ذكر: آلات اللحام، آلات السيطرة النوعية العددية، الإنسان الآلي، أنظمة المطابقة الأوتوماتيكية، أنظمة الإنتاج الأوتوماتيكية، و غيرها. و يمكن لمس أهمية التطورات التكنولوجية لهذه الفترة من خلال الحواسيب الإلكترونية و الإنسان الآلي.
- يستنتج مما سبق أن الثورة الصناعية هي نقطة التحول الكبيرة في تاريخ تطور الصناعة، فقبل هذه المرحلة كانت الصناعة مجسدة في صناعات منزلية بسيطة تهدف بالأساس إلى تلبية متطلبات العائلة و احتياجاتها الأساسية و بعدها في صناعات حرفية تخصصية لكن بعد الثورة الصناعية تغيرت الصناعة تدريجيا حيث بدأت بتطور المصانع و كبر حجمها و ظهور الميكانيكية وصولا إلى المرحلة الحالية و التي برزت فيها التطورات التكنولوجية و لعبت الصناعات الآلية دورا مهما.
- ثالثا: مقومات الصناعة الأساسية
- تحتاج الصناعة إلى عدة مقومات للقيام بأنشطتها الصناعية يتمثل أهمها في:

أ-البنية الأساسية: تعتبر البنية الأساسية من أهم أولويات قيام الصناعة مثل: شبكة الطرقات، قنوات الصرف الصحي...الخ. و هي عامل جاذب للاستثمارات نظرا لما تتمتع به من مزايا تجعلها من أكثر العوامل التي يركز عليها صاحب المشروع عند اختياره لموقع مشروعه، و من بين هذه المزايا:

- تخفيض تكاليف النقل:

- سهولة تنقل العمال بين المصنع و مقر السكن، مما يلغي الكثير من العقبات المهنية:

- سهولة نقل المواد الأولية و المنتجات من موقع المشروع إلى أماكن التسويق:

- القرب من شبكات الصرف يقلل من التكلفة التي تتحملها المنشأة و يسهل عملية التخلص من مخلفاتها.

ب-الموارد الاقتصادية: تعتبر الموارد الاقتصادية الدعامة الأساسية للعملية الإنتاجية، وهي المحدد لإشباع الحاجات الكلية، بمعنى أنها من العوامل الأساسية للإنتاج سواء دخلت فعلا في العملية الإنتاجية أو لم تدخل بعد. و يمكن أن تكون الموارد الاقتصادية موارد متاحة أو موارد ممكنة. و تنقسم الموارد الاقتصادية إلى:

1-الموارد المتجددة و غير المتجددة:

الموارد المتجددة هي تلك الموارد التي تتجدد تلقائيا أو طبيعيا خلال فترة قصيرة أو تتمتع بطبيعة حيوية متكاثرة، و يمكن التمييز بين نوعين من الموارد المتجددة، أولهما الموارد المتجددة التي لا يتوقف تجددتها على معدل استهلاك الإنسان لها أو السحب منها وثانيتها الموارد التي يتوقف تجددتها على معدل استهلاك الإنسان لها مثل الثروة السمكية. أما الموارد غير المتجددة أو الفانية: هي تلك الموارد التي تتناقص مع زيادة استخدامها، و توجد في الطبيعة في صورة مخزون في باطن الأرض مثل: المعادن و المحروقات. و لحماية البيئة و ثرواتها من التدهور و النفاذ لابد من ضرورة التعامل الجيد مع الثروات المستخدمة و ذلك بالاستغلال العقلاني للموارد غير المتجددة و البحث عن بدائل لها مثل: الطاقة الشمسية، طاقة الرياح و التسيير المستديم للموارد المتجددة.

2-الرأس المال البشري:

تعتبر الموارد البشرية مصدر من مصادر الثروة الكلية للاقتصاد القومي و أهم القوى التي يتطلبها التقدم و النمو الاقتصادي، فالإنسان هو الوحيد القادر إلى جانب التكنولوجيا الحديثة على استغلال الثروات المتاحة للاقتصاد و تحويلها إلى إنتاج مادي أو معنوي.

3-الرأس المال المادي:

يعتبر الرأس المال المادي من العوامل المؤثرة على إنشاء الصناعات نظرا لما يحتاج إليه النشاط الصناعي من توفر رأس مال مادي بدرجة كبيرة إذا ما تم مقارنته بالأنشطة الأخرى.

ج-التقدم التكنولوجي و التقني: يعتبر التقدم التكنولوجي و التقني في ظل الوضع الراهن من أبرز عوامل تحديث سياسات التصنيع نظرا لمساهمتها في رفع الكفاءة الإنتاجية و بأقل التكاليف، و إحدى الحتميات التي فرضتها العولمة في الوقت المعاصر. تمتلك الدول النامية قدرات تكنولوجية محدودة فمثلا الدول الصناعية الجديدة بجنوب شرق آسيا تستخدم تكنولوجيا بما يعادل 10 أضعاف ما يستخدمه بلدان أمريكا اللاتينية و 400 ضعف ما يستخدم من قبل البلاد الإفريقية شبه صحراوية، و هذا ما أدى إلى تفاقم الهوة بينها و بين الدول المتقدمة. إذ أضحت تعاني من مفهوم جديد للتبعية و هي التبعية التكنولوجية، حيث تعتمد الدول النامية على استيراد التكنولوجيا من بلادها الأصلي دون أن تأخذ في الحسبان تلاؤمها مع إمكانياتها و كفاءة كوادرها و إطاراتها على تشغيل و صيانة هذه التكنولوجيات.

يستنتج مما سبق أن العنصر البشري يعتبر من أهم مقومات الصناعة و ذلك لأنه الأساس الذي يؤثر في بقية المقومات و ضرورة تنمية و تطوير هذا العنصر يعتبر من أهم مطالب قيام الصناعة. أما الموارد الطبيعية فتعتبر ركيزة و أهم مدخل للنشاط الصناعي الذي لا يمكن الاستمرار فيه دون هذه الموارد، أما بقية المقومات فهي مهمة و ضرورية لتطوير الصناعة.

رابعا: واقع الصناعة عربيا و عالميا

تعتمد الصناعة اعتمادا رئيسيا على البيئة من خلال عدة صور تتجلى في أن البيئة تمد و تقدم للصناعة المواد الخام و التي تعتبر بمثابة مدخلات أولية في العمليات الصناعية و خاصة الطاقة، كما تلعب البيئة دور مهم باعتبارها الحاضنة الكبيرة أو الوعاء الذي تصرف فيه مخلفات الصناعة و خاصة الملوثة للبيئة. و لو تم أخذ مثال واحد على الكمية المئوية المستخدمة في الصناعة في بعض الدول، فسيتم التوصل إلى أنها تأخذ حصة الأسد في غالبية الدول الصناعية مقارنة بباقي القطاعات.

فعلى مستوى الوطن العربي يعاني القطاع الصناعي في هذه الدول حالة من الارتباط بالأسواق الدولية و الخضوع لشروطها السياسية و الاقتصادية و أيضا لتقلباتها، و ذلك نتيجة الاعتماد في توفير مستلزمات الإنتاج على الخارج، و نتيجة التحكم الزمني من الدول الموردة في عمليات إمداد تلك المستلزمات للقطاعات الإنتاجية. و لقد تحسن أداء القطاع الصناعي العربي سنة 2005 ليبلغ إجمالي الناتج المحلي لقطاع الصناعة حوالي 517.8 مليار دولار بمعدل نمو قدره 36 %، مقارنة مع 380.8 مليار دولار في العام السابق. و بحسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد استمر تحسن أداء قطاع الصناعة في البلدان، و بلغت قيمة الناتج الصناعي العربي عام 2007 نحو 724 مليار دولار مقارنة مع 643 مليار دولار في 2006، أي بزيادة

قدرها 12.5%. ولكن يعزى هذا التحسن إلى استمرار الزيادة في الطلب العالمي على النفط، الأمر الذي أدى إلى زيادة ناتج الصناعة الإستخراجية و إجمالي الناتج الصناعي للدول العربية، مما يدل على أن القطاع الصناعي في الدول العربية يعتمد على الصناعات الإستخراجية، و التي تساهم بدرجة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي. أما في مجال الصناعات التحويلية فقد قامت الدول العربية بالعديد من المجهودات لإقامة المصانع و الوحدات الإنتاجية و دعم و رعاية الصناعات الأساسية المعتمدة على الموارد الطبيعية المحلية، و نتيجة لذلك تزايدت القيمة المضافة للصناعات التحويلية خلال السنوات الأخيرة من 53.8 مليار دولار سنة 1995 إلى 121.8 مليار دولار سنة 2006. و بالرغم من ذلك فإن مساهمتها في الناتج المحلي الصناعي الإجمالي لم تتطور بشكل يذكر خلال هذه الفترة بل تناقصت من 11.3% سنة 1995 لتصل إلى 9.5% سنة 2006 و هي نسبة قليلة بالمقارنة مع مختلف مناطق العالم حيث أنها تصل إلى 50% في ماليزيا و 36% في الأرجنتين و 30% في ألمانيا و اليابان و 21% في فرنسا.

أما على المستوى العالمي فيصنع العالم من السلع ثمانية أضعاف ما كان يصنعه في مستهل سبعينات القرن العشرين و ينتج من المعادن ثلاثة أمثال ما كان ينتجه منها، و لقد زادت حصة الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي في الأقطار المنخفضة الدخل من 28% في عام 1965م إلى 37% في عام 1989م كما ارتفعت أيضاً في البلدان متوسطة الدخل من 34% إلى 36% بينما انخفضت هذه الحصة في البلدان الصناعية من 42% إلى 35% و ذلك عبر نفس الفترة و التي شهدت البلدان الصناعية خلال جزء منها منذ أوائل الثمانينات ركوداً و انخفاضاً عاماً في ناتجها الصناعي. و كما للصناعة آثار إيجابية على تحقيق التنمية الاقتصادية فإن لها كذلك تأثيرات سلبية على المستوى العالمي و على الدول العربية خصوصاً. فقد قام الاقتصاديون البيئيون بحساب التكلفة الاقتصادية المباشرة للتدهور البيئي و تراوح تلك التكاليف ما بين 2.1% من إجمالي الناتج المحلي الوطني في تونس إلى 4.8% من إجمالي الناتج المحلي القومي في مصر و قدرت تكاليف التدهور البيئي لستة عناوين بيئية هي: التلوث الجوي الداخلي الخارجي، نقص مصادر الوصول لإمدادات المياه، خدمات الصرف الصحي، تدهور الأراضي، تدهور المناطق الساحلية، إدارة النفايات و البيئة العالمية. فمثلاً في مصر فقد أظهر حساب التدهور البيئي أن نسبة كبيرة من تكلفته الاقتصادية يتحملها المجتمع بسبب الآثار الصحية المترتبة على التلوث الجوي و المائي و خسائر الإنتاجية المرتبطة بتدهور التربة.

خامساً: المناطق الصناعية

أ- تعريفها: تعرف ايضا بالمدينة الصناعية، أو المدينة التجارية هي منطقة مخصصة و مخطط لها لغرض التنمية الصناعية. والنسخة "الأبسط" منها هو مجمع الأعمال أو مجمع المكاتب، والذي يحتوى على المكاتب والصناعات الخفيفة، بدلاً من الصناعات الثقيلة. غالباً تتواجد المناطق الصناعية على أطراف، أو خارج المنطقة السكنية الرئيسية لبلد ما، وعادةً ما تتوافر فيها وسائل مواصلات، من ضمنها الطرق والسكك الحديدية. ومثال على هذا: العدد الكبير من المدن الصناعية بطول نهر التيمز في منطقة بوايه التيمز بلندن. وعادةً ما تقع المناطق الصناعية على مقربة من مرافق النقل، وخاصةً حيث تتواجد وسائل نقل أكثر من واحدة: الطرق المزدوجة، والسكك الحديدية، والمطارات، والموانئ.

ب- المناطق الصناعية بالجزائر:

تتكون الجزائر من 77 منطقة صناعية موزعة عبر كامل التراب الوطني أهمها: المنطقة الصناعية أدرار وواد سلي بالشلف، وعين ميلة بأم البواقي وأريس وجرمة بباتنة، وأقبو بجاية وسيدي خالد بالبويرة، وواد السمارة الحراش بالجزائر العاصمة والمنطقة الصناعية ببح بوعريج... الخ . يعتبر إعادة تأهيل المناطق الصناعية مشروع وطني يدخل في إطار تنفيذ البرنامج الخماسي لدعم النمو الاقتصادي، والذي شرع في تنفيذه ابتداء من أوت 2005، وخصصت الدولة له غلafa ماليا قدر ب 7.2 مليار دج للمناطق الصناعية ومناطق النشاط الاقتصادي عبر عدة ولايات، وذلك بهدف تحديث الهياكل القاعدية وتطوير نمط التسيير للمؤسسات الصناعية.

في عام 1973 ظهرت ما تسمى بالمناطق الصناعية، وذلك بصدور القانون رقم 73/45 المؤرخ في 1973/02/28 المتعلق بإنشاء لجنة استشارية لهيئة المناطق الصناعية، حيث حدد شروط إيجاد 77 منطقة صناعية على مستوى إقليم الولايات والبلديات، وعبر كامل التراب الوطني، وتم تحديد شروط إدارتها عن طريق المرسوم رقم 84/55 المؤرخ في 1984/03/3.

أ- إدارة المناطق الصناعية

يقصد بها حسب المرسوم 84/55 تهيئتها كمرحلة أولى، ثم القيام بإدارتها كمرحلة ثانية، وقانونيا فإن إدارتها تعني تهيئتها وتسييرها معا.

ب- تهيئة المنطقة الصناعية

تم تهيئة المناطق الصناعية عن طريق هيئات ومؤسسات مختلفة نذكرها حسب الترتيب التالي:

* هيئات عمومية اقتصادية منشأة بموجب المرسوم رقم 82/02 المؤرخ في 1983/03/9، وهذا عندما تكون المنطقة الصناعية تحتوي على نشاطات ذات منفعة محلية، أو نشاطات ذات منفعة وطنية ومتنوعة تابعة لوزارات مختلفة.

* مؤسسات اقتصادية حسب الكيفيات التي ستحدد بمرسوم عندما تكون المنطقة الصناعية تحتوي على نشاطات ذات منفعة وطنية

خاصة وتابعة لسلطة رئاسة واحدة.

* عن طريق وحدة متخصصة تنشأ بموجب القانون وفي التنظيمات المعمول بها، عندما تكون المنطقة الصناعية تحتوي على نشاطات ذات منفعة وطنية تابعة لمؤسسة واحدة.

وتجدر الإشارة هنا أنه تقع على عاتق الأجهزة المهيأة لإدارة المناطق الصناعية ضرورة المحافظة على مبدئين أساسيين هما: الحصول على العقارات والتنازل عليها إذا كان ذلك ضروريا لإنجاز مشاريع داخل المنطقة الصناعية من جهة، والتعديل في حالة حدوث إشكالات في برنامج المنطقة بما يتناسب مع حجم الصناعة المقامة في المنطقة، وهذا في إطار تهيئات إضافية، كما يقع على عاتقها تهيئة شبكات المنشآت القاعدية داخل المنطقة وضمان الاستغلال الحسن للعقار.

- تسيير المنطقة الصناعية: حسب المرسوم رقم 56/84 فقد أسندت مهمة تسيير المناطق الصناعية إلى مؤسسات اقتصادية، تنشأ وفق كفاءات محددة بالمرسوم، وفي هذا الإطار ظهرت مؤسسات التسيير بصفة مؤقتة إلى حين تحديد المعيار القانوني المطبق لتحديد هذه المؤسسات، وقد عهدت مهمة تسييرها إلى العديد من الأجهزة المتخصصة نذكر منها:

*المركز الوطني للدراسات والأبحاث العمرانية C.N.E.R.U

*مؤسسة تسيير المناطق الصناعية E.G.Z.I

وتتمثل المهمة الأساسية لهذه الأجهزة والمؤسسات في تلقي العقارات واكتساب الملكية بصفة قانونية للأراضي المكونة للمناطق الصناعية، والتي قد تكون ضمن أملاك الدولة أو تابعة للخوادم، حيث تقوم هذه الأجهزة بإعادة التنازل على هذه الأراضي بواسطة عقود توثيقية ومشهرة لصالح المستثمرين في إطار المعاملات التجارية المحضنة، أو في إطار التجهيزات الاستثمارية بعد أن تقوم الأجهزة المهيأة بأعمال التجزئة للعقارات والتهيئات، كما تقوم المؤسسات المسيرة بأعمال الترميم للهياكل الخارجية وشبكات الربط للمنشآت الملحقة بها عندما تكون المنطقة بحاجة إلى ذلك، أما الأعمال التي تجعل المنطقة الصناعية كعقار مخدوم كالترافقات الإدارية (تمرير السكك الحديدية مثلا) فيقع على عاتق المؤسسة المرتفعة للقيام بهذه الأشغال، وبالنسبة لأشغال التموين والكهرباء والغاز فإنه يقع على عاتق المؤسسة المتخصصة والمعنية بالتنسيق مع المؤسسة المسيرة للمنطقة الصناعية.

• مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة ضمن مناطق صناعية في تحقيق التنمية:

أ- مساهمة المؤسسات الصغيرة في توفير مناصب الشغل:

تتيح المؤسسات الصغيرة العديد من فرص العمل وتستقطب العمالة ممن لم يتلقوا التدريب والتكوين المناسبين. والتخفيف من حدة مشكلة البطالة التي تعاني منها معظم الدول، وذلك بتكلفة منخفضة نسبيا مقارنة بتكلفة خلق فرص العمل بالصناعات الكبرى، وهذا ما يخفف من العبء على ميزانيات الدول.

وقد أشارت دراسات الجدوى لهذا النوع من المؤسسات إلى انخفاض تكلفة فرص العمل في هذه الصناعات مما يعني قدرة تلك المؤسسات على إتاحة فرص عمل أكثر من غيرها. كما أنها تستخدم فنونا إنتاجية أكثر كثيفا للعمل ومن هنا تتميز بارتفاع نسبة العمل إلى رأس المال. كما أنها لا تحتاج إلا إلى تدريب بسيط وسريع للعامل العادي.

ب- مساهمة المؤسسات الصغيرة في تعبئة المدخرات:

تقوم المؤسسات الصغيرة باستقطاب فوائد الأموال والمدخرات الصغيرة كون تكاليف إنشاء هذه المؤسسات لا تحتاج لرؤوس أموال ضخمة من جهة وانخفاض درجة المخاطرة في الاستثمارات الصغيرة من جهة أخرى.

ج- مساهمة المؤسسات الصغيرة في تنمية الصادرات:

تساهم المؤسسات الصغيرة باستخدام أفضل أنواع الفنون الإنتاجية في التصدير مباشرة وذلك بإنتاج السلع التي تتجه للتصدير. وتنوع هيكل الصادرات عن طريق دعم وتشجيع هذه المؤسسات وتوفير المساعدات الفنية والتنظيمية لها ومدها بالمعلومات عن احتياجات الأسواق الخارجية.

د- مساهمة المؤسسات الصغيرة في تحقيق التنمية الصناعية المتكاملة:

تلعب المؤسسات الصغيرة دورا هاما في نجاح المؤسسات الكبيرة حيث تمدها باحتياجاتها وتغذي خطوط التجميع فيها وتقوم بدور الموزع والمورد لهذه المؤسسات فهي تعتبر كمؤسسات مغذية للمؤسسات الكبيرة.

وعندما يكون الطلب محدودا على إحدى المنتجات يصبح من الضروري أن يتم الإنتاج على نطاق صغير، وبالتالي يصبح من الضروري وجود المؤسسات الصغيرة، محدودة الحجم بجوار الصناعات الكبيرة من أجل تنوع الهيكل الصناعي. حيث إن إقامة تجمعات تضم المؤسسات الصغيرة تؤدي إلى التكامل الأفقي والرأسي سواء في المجالات الفنية أو الإنتاجية أو التسويقية.

ففي اليابان مثلا تتبع الشركات الكبيرة العملاقة نظاما يعرف باسم نظام الشركات التابعة satellite system حيث تحيط الشركة الأم نفسها بالعديد من المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة، تقوم بمددها بكل مستلزماتها من المواد والأجزاء المصنعة وغيرها من مستلزمات الإنتاج، وفق مواصفات وإجراءات محددة، وجداول زمنية غاية في الدقة والانضباط.

هـ - مساهمة المؤسسات الصغيرة في تحقيق التنمية الإقليمية:

تحقيق التوازن الجغرافي لعملية التنمية، حيث تتسم المؤسسات الصغيرة خاصة الصناعات التقليدية والحرف بالمرونة في التوطن والتنقل بين مختلف المناطق والأقاليم، الأمر الذي يساهم في خلق مجتمعات إنتاجية جديدة في المناطق النائية والريفية، وإعادة التوزيع السكاني، والحد من الهجرة إلى المدن الكبرى.

إن المؤسسات الصغيرة بما تتميز به من ندرة على التوطن والانتشار الجغرافي يمكن أن تلعب دورا كبيرا في التنمية الإقليمية وجعلها تتمتع بمرونة أكبر من غيرها في اختيار أماكن توطنها.

فهي تتطلب القليل من البنية الأساسية وخاصة الصناعات التقليدية منها، وهي قادرة على تصريف منتجاتها في الأسواق الصغيرة المتجاورة ومتطلباتها حتى تكون عادة محدودة، فضلا عن أنها قادرة على الاستفادة من المناطق التي تتركز فيها كميات محدودة من المواد الخام والمستلزمات الإنتاجية الأخرى ومن الضروري أن نؤكد على أن دور المؤسسات الصغيرة في التنمية يجب أن يحدد في الإطار العام لدور القطاع الصناعي في التنمية وليس في معزل عنه.

و - مساهمة المؤسسات الصغيرة في تطوير التكنولوجيا وتنمية المواهب والإبداعات:

تحقق المؤسسات الصغيرة عدد من الابتكارات والإبداعات وذلك بتسيخ الخبرات الفنية من خلال الممارسة الطويلة للعاملين بها ويؤدي الإبداع إلى إتقان كفاءة الاختراع ويساهم بذلك في التقدم التكنولوجي، حيث تساعد على مد السوق بالكوادر الغنية التي تشكل رأس المال البشري.

II. دور الصناعة في تحقيق التنمية الاقتصادية

تعتبر الصناعة الركيزة الأساسية للاقتصاد فهي تشغل مكانة حساسة في الأنظمة الإنتاجية، وذلك لاعتبارها عامل قوي في بنية الاقتصاد، حيث تسمح ليس فقط بنشر بل بخلق الارتقاء التقني والإبداع، كما تسمح للصناعة للمؤسسة والأمة بتنمية قدراتها على المنافسة وقدرتها على التفاوض حيث تشكل أفضل وسيلة للاندماج في الاقتصاد الوطني. كما يعتبر التصنيع أحد الجوانب الأساسية التي تدفع عملية التنمية الاقتصادية إلى مراحل متقدمة، إذ لا يمكن تصور تحقيق تنمية اقتصادية دون تطوير القطاع الصناعي، أي أن عملية التصنيع والتنمية الاقتصادية متلازمتين، وهذا فإن الصناعة تلعب دورا حيويا في دفع وتطوير الاقتصاد الوطني.

كما تعتبر قطاع استراتيجي تبرزه جملة المزايا التالية:

تعتبر الصناعة قطاع إنتاجي مهم، فالتصنيع يدفع العجلة التي يتحقق بفضلها تعميم الأنشطة والتشغيل في سائر القطاعات الاقتصادية خاصة قطاعي الخدمات والفلاحة؛

- تعد الصناعة كذلك محضنة تكنولوجية من حيث قدرتها على إنتاج التكنولوجيا الحديثة وتعميمها على الاقتصاد برمتها؛
- إن الصناعة أفضل ضمان للنمو المستقر بعيدا عن التقلبات المفاجئة في إنتاج المحروقات وأسعارها؛
- تمد الصناعة البلاد والمؤسسات الوطنية بأوراق رابحة في السوق العالمية في المفاوضات حول نقل القيمة المضافة؛
- كما أصبحت الصادرات وخاصة السلع الصناعية تشكل عاملا حيويا في جهود التنمية الاقتصادية نظرا لأهميتها في توفير النقد الأجنبي لتمويل النمو في القطاعات الأخرى. وكذلك في استيعاب منتجات القطاعات الأخرى مثل الزراعة والخدمات (قوى الدفع للأمام والخلف)؛
- معيار التطور الاقتصادي الصحيح يكون من خلال تطوير القطاع الصناعي في الدولة، ولاسيما الصناعات المعتمدة على البحث العلمي وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، وذلك انسجاما مع سياسة الدولة الرامية إلى تنوع مصادر الدخل القومي وزيادة الاعتماد على التقنيات الصناعية المتطورة وتوظيفها في عملية الإنتاج الصناعي؛
- الصناعة عامل قوى في بنية الاقتصاد حيث تسمح له بخلق الارتقاء التقني والإبداع؛
- تسمح للمؤسسة وللبلد بتنمية قدراتها على المنافسة وقدراته على التفاوض وبذلك تشكل أفضل عامل اقتصادي للاندماج في الاقتصاد الوطني؛

- عندما تحاول أي دولة إعادة بعث الإنتاج الصناعي مع تميمه ومنحه الإمكانية لأداء دوره كاملا في النظام الإنتاجي ليس فقط كعامل بنوي في الاقتصاد وعامل لنشر الارتقاء التقني لترقية الإبداع ولكن كوسيلة إدماج في الاقتصاد العالمي.

إذن من خلال ما سبق يمكن الاستنتاج بأن الصناعة هي من أهم القطاعات التي تدفع عملية التنمية فهي حجر الأساس لإحداث أي نهضة تنموية شاملة وذلك لما لها من أثر واضح في البنية الأساسية للاقتصاد إضافة إلى ما توفره من تقنية ومنتجات ذات قدرة تنافسية في الأسواق الداخلية، الإقليمية والعالمية خاصة في ظل العولمة. فلا يمكن تحقيق هذه الأخيرة بدون تطوير قطاع الصناعة، كما تظهر مساهمة الصناعة في التنمية من خلال مساهمتها في زيادة الناتج القومي، في تشغيل الأيدي العاملة، زيادة حصيلتها الصادرات، تخفيف العجز في ميزان المدفوعات، تحقيق الاستقرار الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة.

الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة تم التوصل الى انه تعد الصناعة حجر الزاوية لأي تقدم اقتصادي و اجتماعي وحضري في أي وحدة مكانية، لكونها نشاطا اقتصاديا يتسم بدرجة عالية من التشابك الاقتصادي. إذا تعد العمود الفقري لتطوير كافة القطاعات الاقتصادية، فضلا عن التأثير المباشر في زيادة القيمة المضافة للدخل الوطني، كما تساهم أيضا في تغيير بيئات توطئها جغرافيا إسهاما فعالا بحكم ما تزرعه من قيم ومفاهيم تؤثر في التركيب الاجتماعي. ويتعبّر آخر فإن حجم الوفورات المجتمعية الناجمة عنها لا تقل أهمية عن حجم الوفورات الاقتصادية.

كما يتطلب تطور الصناعة وتوطئها تجهيزا مناسباً للمناطق الصناعية بطرق مواصلات ذات قوة كبيرة، ومجمعات سكنية مجهزة بأسس حياة مشتركة هامة.

الهوامش:

1. محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، (1989): مختار الصحاح، الطبعة 1، دائرة المعاجم: بيروت، لبنان، ص 325.
2. ميلود زيد الخير، (2010): الصناعة الغذائية البديل المأمول قبل النفاذ و بعده، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة و الإستراتيجية التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية المنعقد يومي 09 و 10 نوفمبر 2010، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة حسية بن بوعلي، الشلف، ص 02.
3. مريم صيد، (2010): الآثار البيئية للصناعة و انعكاساتها على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية -دراسة حالة مؤسسة وطنية-، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة باجي مختار- عنابة، الجزائر، ص 12.
4. سعيدة سنوسي، (2010): الآثار البيئية و الصحية للاستهلاك الصناعي للطاقة الحفرية و دور التنمية المستدامة-دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة باجي مختار- عنابة، الجزائر، ص 34.
5. دافيد س. ليندس ترجمة مي رفعت سلطان، (2005): بروميثيوس بلا قيود: التغيير التكنولوجي و التطور الصناعي في أوروبا الغربية منذ 1750 إلى الوقت الحاضر، الطبعة 1، المجلس الأعلى للثقافة: القاهرة، مصر، ص 25.
6. عبد الحفيظ عيمر، (2005): أثر التطور التكنولوجي في تنظيم الإنتاج الصناعي، الملتقى الوطني حول التطورات التكنولوجية الراهنة و المؤسسة الاقتصادية الجزائرية المنعقد يومي 14 و 15 مارس 2006، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، ص ص 08-09.
7. المناولة أو التعاقد أو التعاقد من الباطن: هي من الاستراتيجيات الناجحة في تنمية الصناعة، تلعب دور كبير في تمكين الصناعة و خاصة الصغيرة و المتوسطة من الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة و من تم في رفع القدرة الإنتاجية و التنافسية لها.
8. مريم صيد، المصدر سبق ذكره، ص 13.
9. عبد العباس الغريبي، (2007): تلوث البيئة بين حركة المياه الجوفية و التنمية الصناعية، المؤتمر العلمي الثالث للبيئة و الموارد الطبيعية المنعقد أيام 14-16 ماي 2007، كلية العلوم الإدارية، جامعة تعز، تعز، ص 03.
10. سلمان بلعور، (2010): دور الاستثمارات البيئية في التنمية الصناعية العربية، مجلة الباحث (العدد 08)، ص 02.
11. محمد مهنا المهنا، المصدر سبق ذكره، ص 29.
12. تقرير رانية المصري ورامي زريق، (2010): توقعات البيئة للمنطقة العربية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ص 09.
13. <https://ar.wikipedia.org/wiki>
14. عيسات العربي، براهيمي السعيد، مساهمة المناطق الصناعية في التخفيف من البطالة بالجزائر، ملتقى دولي حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، ص 06.
15. نهى إبراهيم خليل إبراهيم، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية والسياحية، مرجع سابق، ص 37.
16. عبد العزيز جميل مخيمر، أحمد عبد الفتاح عبد الحليم، دور الصناعات الصغيرة و المتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2005، ص 88.
17. الطيب داودي و دلال بن طي، (2008): رهان السياسات الصناعية لقطاعات خارج المحروقات، الملتقى الدولي حول الاقتصاد الصناعي وأهميته في تصميم وقيادة السياسات الصناعية في الاقتصاديات الناشئة المنعقد يومي 02 و 03 ديسمبر 2008، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 03.
18. العربي عيسات و السعيد براهيمي، (2011): مساهمة المناطق الصناعية في التخفيف من البطالة بالجزائر دراسة حالة المنطقة الصناعية برج بوعريج، الملتقى الدولي حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة المنعقد يومي 15 و 16 نوفمبر 2011، العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ص 04.

19. شهرزاد زغيب و لمياء عماني، (2008): الأداء الاقتصادي للقطاع الصناعي الجزائري رهان السياسات الصناعية لقطاعات خارج المحروقات، الملتقى الدولي حول الاقتصاد الصناعي وأهميته في تصميم وقيادة السياسات الصناعية في الاقتصاديات الناشئة المنعقد يومي 02 و 03 ديسمبر 2008، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 05.

دور و اهمية المناطق الصناعية في الرقي بالاقتصاد الوطني * حالة الجزائر*

الدكتور رقامي محمد

reggami23.2007@hotmail.fr

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

جامعة باجي مختار *عناية*

الملخص:

يحقق إنشاء المناطق الصناعية فوائد كثيرة للقطاع الصناعي، فهي البيئة المناسبة لازدهار وتطور مختلف الصناعات، فتخطيط المناطق الصناعية على أساس تشابه اختصاصات الصناعات التي تتشابه مدخلاتها ومخرجاتها يؤدي إلى تكامل هذه الصناعات فينعكس ذلك إيجاباً في تخفيض تكاليف إنتاجها ويحقق لها مزايا الإنتاج الكبير.

كما يساعد تجميع المصانع في منطقة واحدة من استغلال الخدمات والتسهيلات المتاحة ضمن المدن الصناعية كالمرافق العامة وغيرها مما ينعكس على خفض التكاليف الاستثمارية.

ومن جانب آخر فإن انتشار المناطق الصناعية في أي بلد يعود عليه بالعديد من المنافع كتوفير فرص العمل، واجتذاب الاستثمارات الأجنبية، ونقل وتوطين التقنية، وتعزيز قدرة المنتجات الوطنية على المنافسة في الأسواق المفتوحة، والالتزام بالمتطلبات البيئية، وتوسيع رقعة البنية الأساسية من الخدمات في البلد.

و الجزائر كغيرها من البلدان سعت إلى تجسيد مناطق صناعية رغبة منها للوصول إلى تحقيق تنمية اقتصادية ولكن تجسيدها واجهه العديد من التحديات.

الكلمات المفتاحية: المناطق الصناعية، تنمية اقتصادية، الجزائر.

المقدمة:

تعد الصناعة ظاهرة اقتصادية واجتماعية وحضارية في كل بلد من بلدان العالم، فالصناعة عملية معقدة تمتد جذورها إلى بنية المجتمع وتؤثر في تركيبه الحضاري والمادي بما يؤدي إلى تطوره اقتصاديا واجتماعيا وعمرانيا، وفي الوقت نفسه تتأثر الصناعة بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لذلك المجتمع. وإذا أريد للصناعة أن تسهم بفعالية في تطوير المجتمع ونموه، فإنه يفترض أن يتبنى خطة التصنيع على أساس الاستغلال الأمثل والأكفء للموارد والإمكانيات المتاحة. فوجود المناطق الصناعية في كافة الأقاليم والمدن الكبرى له أهمية كبرى بالنسبة للتنمية، حيث أنها ستخلق جوا ملائما لاستقرار الصناعة وجذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية، لتوافرها على المزايا المساعدة في استقطاب هذه الاستثمارات مما يؤدي في النهاية إلى تحقيق نوع من التوازن الجهوي والإقليمي.

من خلال هذا يمكن طرح الإشكالية التالية: ما هو دور وأهمية إنشاء المناطق الصناعية في الجزائر؟
الأسئلة الفرعية:

يحاول البحث الإجابة عن الأسئلة التالية:

- 6- ما هو واقع الصناعة الجزائرية؟
- 7- ما هي سياسة الانعاش في مجال الصناعة في الجزائر؟
- 8- هل تؤثر المؤسسات المناطق الصناعية على تحقيق التنمية الاقتصادية
- 9- ما هو واقع المناطق الصناعية في الجزائر؟

هدف البحث :

- 4- التعرف واقع ومميزات الصناعة في الجزائر وكذا استراتيجيات الانعاش.
- 5- معرفة مساهمة المناطق الصناعية في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- 6- التعرف الى واقع المناطق الصناعية في الجزائر.

منهج البحث :

تم استخدام البحث المنهج الوصفي التحليلي، الذي يعتمد على تجميع الحقائق والمعلومات، ثم مقارنتها وتحليلها وتفسيرها.

خطة البحث:

أولاً: واقع الصناعة الجزائرية-

• مميزات القطاع الصناعي

ثانياً: سياسة التوطين الصناعي في الجزائر

ثالثا: إستراتيجية إنعاش الصناعة بالجزائر

رابعا: دور المناطق الصناعية في تحقيق التنمية الاقتصادية

01- نشأة المناطق الصناعية

02- تعريف المناطق الصناعية

03- مراحل إنشاء المناطق الصناعية

04- دور المناطق الصناعية في التنمية

05- واقع المناطق الصناعية بالجزائر

أولا : واقع الصناعة الجزائرية

سيتم تشخيص واقع الصناعة الجزائرية من خلال أهم نتائج التغيرات و التحولات التي طرأت على القطاع و المتمثلة في إجراءات إعادة هيكلته ضمن برامج الإصلاح الهيكلي التي تطبقها الجزائر منذ بداية عقد التسعينيات والتي مست القطاع من عدة جوانب مما أدى إلى اكتساب الصناعة الوطنية خصائص ومميزات تختلف عن تلك التي تميزت بها لفترة طويلة في ظل الاقتصاد الموجه. فما هي إذن خصائص ومميزات القطاع الصناعي حاليا ؟ وبما يتسم أدأؤه ؟

• **مميزات القطاع الصناعي :** حتى بداية التسعينيات كان النسيج الصناعي يتمثل أساسا في القطاع العمومي، حيث كان يمثل % 80 من مجموع المؤسسات، أما القطاع الخاص فلم يكن ممثلا إلا بنسبة قليلة من مجموع المؤسسات الصناعية. غير أن الإصلاحات التي خاضتها الجزائر في إطار إعادة الهيكلة الصناعية سمحت بإعادة الاعتبار للمؤسسات الخاصة والاعتراف بالدور وقد كان نتيجة ذلك بروز القطاع الخاص ضمن الجهاز الإنتاجي كإحدى الوسائل الهامة التي أعطت دفعة للجهاز وإتاحة الفرصة لتفضيل آليات السوق، خاصة وأن للقطاع الخاص الاستجابة السريعة للظروف البيئية والإدارة المثلثي التي تعتمد على تقليل التكلفة والحفاظ على الجودة. فقد تغير هيكل الاقتصاد الوطني بتراجع مكانة القطاع العام وبروز القطاع الخاص في كل فروع النشاطات الاقتصادية كما يظهره الجدول التالي : الهام الذي يمكن أن تلعبه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

فقد ارتفع عدد المؤسسات الخاصة بصفة عامة من 245842 مؤسسة سنة 2006 ليصل عند بداية السداسي الأول من عام 2007 إلى 284244 مؤسسة موزعة على مختلف الأنشطة الاقتصادية . و إنتقل عدد المؤسسات الصناعية الخاصة خلال نفس الفترة من 50686 مؤسسة إلى 52455 مؤسسة موزعة على مختلف الصناعات. ولهذا الشكل تحول الاقتصاد الوطني من اقتصاد المؤسسات ذات الحجم الكبير إلى مؤسسات متوسطة وصغيرة،

تماشيا والتحول العالمي في هذا الاتجاه، فضلا عن الفشل الذي آلت إليه بعض المؤسسات الكبيرة و الذي استدعى إعادة هيكلتها وتفتيت بعضها إلى مؤسسات متوسطة وصغيرة. ومن أجل إرساء قاعدة متينة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عمدت السلطات العمومية إلى اتخاذ عدة إجراءات تنظيمية وداعمة، لعل أبرزها إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية من أجل ترقية هذا القطاع، وصدر القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي جاء ليساهم في دعم ومساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحسين تنافسيتهما، حيث تحدد من خلاله الإطار القانوني والتنظيمي الذي تنشط فيه هذه المؤسسات وكذا آليات دعمها وإنعاشها.

ولتحديد وتوضيح واقع هذه المؤسسات في الاقتصاد الوطني، تقوم وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية بعملية تقييم دوري (سداسي) لديموغرافيا المؤسسات.

كما وضعت مخططا للوصول إلى أكثر من 600 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة بحلول عام 2010 كون هذا القطاع يمتلك قدرات هائلة تجعله يساهم في امتصاص البطالة و يعول عليه كثيرا في التنمية المحلية.

كما تظهر أهمية القطاع الخاص التي تزداد تدريجيا بفضل مختلف سياسات التحفيز على الاستثمار من خلال مساهمته في القيمة المضافة على مستوى الاقتصاد الوطني.

ثانيا: سياسة التوطين الصناعي في الجزائر

التوطين الصناعي يعني اختيار وسط أو بيئة معينة ، لإقامة صناعة أو صناعات معينة أي اختيار المواقع والبيئات المناسبة ، اقتصاديا و اجتماعيا و جغرافيا و سياسيا إقامة المشروعات الصناعية و توزيعها على الرقعة الجغرافية للبلاد بفرض الحصول على نسيج صناعي وطني ذي غايات وطنية واضحة و محددة مسبقا ، و لتحقيق ذلك فإن الدولة من خلال أجهزتها المتخصصة ، تعين المناطق التي ترغب في تنميتها و أحاب المشاريع الصناعية سواء كانوا أفراد أو جماعات أو هيئات (خاصة أو عامة). وفيما يلي السياسات الصناعية المطبقة في الجزائر خلال السبعينيات - سياسة المناطق الصناعية : إن سياسة المناطق الصناعية تعتبر من السمات الأساسية للتوطين الصناعي في الجزائر ، و الذي كان الصندوق الوطني للتهيئة الإقليمية الذي نتجت عن عدة فروع بعد إعادة هيكلته ، وهو الأداة الأساسية لهذه السياسة ، و قد وضع المنشور الصادر عن وزارة الأشغال العمومية بتاريخ 30 أبريل 1975 معايير و شروط إنشاء المناطق الصناعية و مما جاء فيه أن ضرورة إنشاء منطقة صناعية ما ،

تبرر على أساس أهمية برنامج التصنيع وينبغي أن تستقبل هذه المناطق النشاطات الصناعية التي تطرأ لطبيعتها لا تتناسب مع المحيط السكاني .
- سياسة الانتشار الجغرافي للصناعة: وتهدف هذه السياسة على توزيع التوطين الصناعي ليشمل الرقعة الجغرافية الوطنية ، وذلك سعياً وراء تحقيق أهداف التوازن الجهوي ، ولقد شرع في تطبيق هذه السياسة مع بداية تطبيق سياسة البرامج الخاصة (1966)، ثم تدعمت بسياسة تنمية وتطوير الصناعات المحلية المبرمجة في المخطط الرباعي الثاني (1977 – 1974) وتهدف في الأساس هذه الصناعات إلى تنمية وتطوير الصناعات الريفية بالاعتماد على المبادرات المحلية ونجد نوعين من هذه السياسة :

- سياسة الصناعات المحلية: إن تنمية وتطوير هذه الصناعات تعتمد على ما يعرف بالصناعات الصغيرة والمتوسطة والتي تهدف إلى توسيع قدرات الانجاز الوطني وتنمية الطاقات المحلية وتوزيع أحسن للعمل والكفاح ضد الفوارق الجهوية وتكثيف الشراكة الصناعية .
إلا أن هذه السياسة جاءت متأخرة نسبياً مقارنة بالمشاريع الصناعية الأخرى التي استقرت في المناطق الحضرية والأقطاب التنموية ، حيث أُرجمت إلى المخطط الرباعي الثاني ، حيث أعطت الأولوية في المخطط الثلاثي والرباعي الأول للصناعات الثقيلة .

ثالثاً: إستراتيجية إنعاش الصناعة بالجزائر

إن مشكلة معظم المؤسسات الوطنية العمومية والخاصة تكمن في عدم قدرتها في حالتها الراهنة مواجهة التحديات الجديدة والمنافسة الأجنبية المحتملة من جانب الشركات الكبرى ذات القدرات التنظيمية، والتسويقية والمالية العالية، بالإضافة إلى عجزها عن نقل التكنولوجيا المتطورة وفتح أسواق جديدة محلياً وخارجياً في ظل التغيرات التي يعرفها الاقتصاد الجزائري. إن خطر المنافسة الأجنبية بدأ يتزايد بعد التحرير التجاري المتزايد وتدفق الاستثمارات الأجنبية على الرغم من تطبيق برامج عديدة للتأهيل ، الأمر الذي استدعى ضرورة انتهاج إستراتيجية جديدة لإنعاش الصناعة الوطنية .

أ- التوجهات الإستراتيجية :

إن المشروع الخاص بإستراتيجية إنعاش وتنمية الصناعة الوطنية كان نتاج عدة جلسات وطنية بمشاركة واسعة لمختلف الأطراف المعنية بالموضوع . وقد سمح الحوار والمناقشات الذي تم بشأن وضع الإستراتيجية بتحديد التوجهات الأربعة التالية⁽⁵⁾:

- تبني إطار مرجعي ونظرة جديدة للتنمية الصناعية؛
- تحديد مبادئ الإستراتيجية وتشكيل السياسات الصناعية؛
- وضع سياسة تحفيزية للاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
- ضرورة تغيير النظام الاقتصادي ومواصلة تطبيق سياسات الإصلاح الهيكلي التي تم الشروع فيها منذ بداية التسعينيات. وبالخصوص الإصلاح البنكي، بروز سوق رؤوس الأموال، إنشاء سوق للعقار الاقتصادي، تعزيز وتقوية الشفافية على مستوى سوق السلع والخدمات وقواعد المنافسة لصالح المستهلك.

ب- أبعاد إستراتيجية إنعاش الصناعة بالجزائر

تمثل الإستراتيجية الصناعية الجديدة في برنامج إعادة الهيكلة الصناعية ذو البعدين الأساسيين التاليين:

❖ اختيار الفروع:

في إطار هذا البعد تم تحديد ثلاثة أنماط من الفروع الصناعية والتي تمتلك قدرات للتنمية وهي:

- الصناعات الموجهة إلى الأسواق العالمية ذات الطلب القوي والتي تركز على تحويل المواد الأولية:
 - * البتروكيمياة فرع الأسمدة، والنسيج الكيماوي، ومنتجات الكيماة العضوية والمعدنية.
 - * الصناعات الصيدلانية والبيطرية.
 - * صناعات الحديد والصلب.
 - * صناعة الألمنيوم.
 - * صناعة البناء.
- الصناعات التي ترتبط تنميتها بوجود صناعات أخرى مثل :
 - * الصناعات الغذائية.
 - * الصناعات المعدنية، الميكانيكية، الكهربائية والإلكترونية.
- ترقية الصناعات الجديدة أو تلك التي يسجل فيها البلد تأخراً والتي تؤثر سلباً على الاقتصاد مثل: الصناعات والخدمات المرتبطة بالتكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال وصناعة السيارات.

❖ على مستوى الانتشار الفضائي:

يعتمد انتشار الصناعات في ظل الإستراتيجية الجديدة على رؤية جديدة مخالفة للماضي، حيث تركز التنمية الصناعية على مناطق صناعية معينة تدعى بمناطق التنمية الصناعية المدمجة وذلك من خلال تحديد مقاطعات صناعية ونظام محلي للإنتاج وشبكات المؤسسات وعناقيد صناعية للاستفادة من الاقتصاديات الخارجية والتناغم الذي يمكن أن ينجر عن ذلك وجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مع ضرورة الاعتماد على علاقة ثلاثية بين التكنولوجيا والبحث، التكوين والمؤسسة.

رابعا: دور المناطق الصناعية في تحقيق التنمية الاقتصادية

06- نشأة المناطق الصناعية: تعود نشأة المناطق الصناعية إلى عهد الإمبراطورية الرومانية حيث تمركزت على موانئ البحر الأبيض المتوسط وذلك بهدف زيادة النشاط التجاري و الاقتصادي لتحقيق مصالح وأهداف الإمبراطورية الرومانية، ولكن تطبيق فكرة المناطق الصناعية بدأ عمليا منذ أواخر القرن التاسع عشر عندما أقيمت أول منطقة صناعية بالقرب من مانشستر بالملكة المتحدة عام 1271 م، ولحقت منطقة أخرى قرب شيكاغو بالولايات المتحدة الأمريكية في العام 1277 م، ثم أقيمت منطقة صناعية ثالثة حول نابولي بإيطاليا في العام 1701 م، ولم تأخذ هذه الظاهرة في الانتشار إلا منذ منتصف القرن العشرين حيث أخذت كل من الدول المتقدمة و الدول النامية في إدخال المناطق الصناعية ضمن خصصها التنموية.

07- تعريف المناطق الصناعية: تعد المناطق الصناعية ظاهرة حضارية على كل المستويات، وعادة ما يطلق عليها التسميات التالية: النطاق الصناعي، المستوطنة الصناعية، الميدان الصناعي، المنطقة الصناعية، ومهما اختلفت التسميات فهي تشير إلى تلك المساحة من الأرض التي تضم مجموعة من المصانع مزودة بالخدمات والمرافق اللازمة، وتوزع هذه المساحة إلى أقسام صغيرة يخصص كل منها لإنشاء مصنع معين. وذلك بما يوافق أنواع الصناعات المراد إنشائها وخصائصها والأرض التي تستخدمها واحتياجاتها من المرافق والخدمات .

فمن زاوية الاقتصاد الجغرافي تعرف بأنها منطقة واسعة داخل المدن أو المناطق المحيطة بها مخصصة للحصول على تصاريح الاستخدام الصناعي . هذا التعريف الكلاسيكي يدرج المناطق الصناعية داخل المدينة، بيد أن التوجه السائد منذ ثمانينيات القرن الماضي هو أن تموقع المناطق الصناعية ينبغي أن يكون نسبيا خارج المجال الحضري المأهول للتقليل من أضرار المخلفات الصناعية، ويمكن القول إذن أن المنطقة الصناعية هي تسمية عامة يراد بها منطقة جغرافية (خاضعة للتخطيط والتطوير) مخصصة لإقامة وحدات مخصصة للاستخدام الصناعي (المصانع والمستودعات)....، تتموقع خارج مجال السكن الحضري ويمكن أن تستفيد من امتيازات وإعفاءات ضريبية.

08- مراحل إنشاء المناطق الصناعية : تساهم المناطق الصناعية في إحداث تغيرات في البيئة الطبيعية والاجتماعية من أجل النهوض بالمقاييس اللازمة للمعيشة والاقتصاد، وإنشاء منطقة صناعية ذات اشتراطات بيئية جيدة، يتطلب التخطيط والتشغيل المستدام الذي يأخذ في الاعتبار الجوانب البيئية والاجتماعية المختلفة المتعلقة بالتنمية المقترحة. ولا بد من التعامل مع القضايا البيئية الرئيسية المرتبطة بإنشاء المنطقة الصناعية في مرحلة التخطيط والتعرف عليها خلال مرحلة تقييم الأثر البيئي، وهي بالتفصيل كما يلي:

- مرحلة التخطيط : تشمل اختيار الموقع الأمثل، تحديد الصناعات الممكنة وإقامتها والتأثيرات البيئية والاجتماعية والاقتصادية المتوقعة وتحضير الدراسة الإستراتيجية لتقييم الأثر البيئي
- مرحلة التصميم : وفيها يتم الأخذ بالاعتبار تصميم المخطط الداخلي وتقسيم المناطق بطريقة فعالة والتخطيط للبنية التحتية المركزية وتقييم التأثيرات التراكمية المتوقعة.
- مرحلة التشغيل : تتضمن إعداد دراسات لتقييم الأثر البيئي للمنشآت وتحديد وتحديث المعلومات عن نوعية البيئة للمنطقة وتقييم المنشآت للوصول إلى الالتزام البيئي.

4- دور المناطق الصناعية في التنمية:

إن إقامة المناطق الصناعية يساهم في دعم العملية التنموية بصفة عامة وتنمية القطاع الصناعي بصفة خاصة، ويمكن أن نجيز دورها فيما يلي:

- الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية بصفة عامة والتنمية الصناعية بصفة خاصة ؛
- توفير فرص العمل والاستخدام في المناطق الريفية بجذب الصناعة إليها؛
- تحقيق توزيع متوازن لكل من العمالة والإنتاج ما ينتج عنه من تنمية إقليمية متوازنة.
- استيعاب الفائض من العمالة في القطاع الزراعي وتنوع مصادر الدخل؛
- تهيئة الفرصة أمام أصحاب المؤسسات للحصول على العقار الصناعي بأسعار مغرية وبدن تأخير؛
- إجراء تغييرات جذرية في هيكل الإنتاج والعمالة والعمل على تنوعهما؛
- جذب الاستثمار الخاص للمساهمة في تنمية القطاع الصناعي؛
- جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والغير مباشر بتوفير بعض الامتيازات الخاصة بهذه المناطق ؛
- تحقيق اللامركزية الصناعية والحد من تمركز الصناعات في بعض المناطق وخاصة حول العاصمة ؛

- تقديم الخدمات والمنافع للمشروعات الصناعية بحيث تقل تكاليفها وتزداد أرباحها؛
- تخصيص الأراضي المناسبة للاستعمال الصناعي مما يساعد على التهيئة العمرانية الجيدة؛
- تنظيم التوسع الصناعي وترشيده اختيار مواقع المشروعات الصناعية داخل أقاليم المدن الكبيرة؛
- توفير مواقع جديدة للصناعات المضطربة لنقل مواقعها بسبب المشروعات الكبرى لتطوير المدن.

5- واقع المناطق الصناعية بالجزائر:

في الجانب الاقتصادي: اسند تسيير المناطق الصناعية إلى مؤسسات اقتصادية عمومية، تنشأ وفق كفاءات محددة بمرسوم، وفي هذا الإطار ظهرت مؤسسات التسيير بصفة مؤقتة إلى حين تحديد المعيار القانوني المطبق لتحديد هذه المؤسسات، وقد عهدت مهمة تسييرها إلى العديد من الأجهزة المتخصصة نذكر منها:

*المركز الوطني للدراسات والأبحاث العمرانية C.N.E.R.U

*مؤسسة تسيير المناطق الصناعية E.G.Z.I

*مؤسسة التسيير العقاري SGI

وتتمثل المهمة الأساسية لهذه الأجهزة والمؤسسات في تلقي العقارات واكتساب الملكية بصفة قانونية للأراضي المكونة للمناطق الصناعية، والتي قد تكون ضمن أملاك الدولة أو تابعة للخواص، حيث تقوم هذه الأجهزة بإعادة التنازل على هذه الأراضي بواسطة عقود توثيقية ومشهرة لصالح المستثمرين في إطار المعاملات التجارية المحضة، أو في إطار التجهيزات الاستثمارية بعد أن تقوم الأجهزة المهيمنة بأعمال التجزئة للعقارات والتهيئات. كما تقوم

المؤسسات المسيرة بأعمال الترميم للهياكل الخارجية وشبكات الربط للمنشآت الملحقة بها عندما تكون المنطقة بحاجة إلى ذلك. أما الأعمال التي تجعل المنطقة الصناعية كعقار مخدوم كالارتفاقات الإدارية (تمرير السكك الحديدية مثلا) فيقع على عاتق المؤسسة المرتفعة للقيام بهذه الأشغال، وبالنسبة لأشغال التموين والكهرباء والغاز فإنه يقع على عاتق المؤسسة المتخصصة والمعنية بالتنسيق مع المؤسسة المسيرة للمنطقة الصناعية. تغير الاتجاهات الاقتصادية الكبرى للدولة أثر سلبا على الدور الاقتصادي للمناطق الصناعية، ففي ظل النظام الاشتراكي كل المؤسسات المتواجدة عمومية وتعمل وفق التخطيط الاقتصادي المركزي، وبعد التحول إلى الاقتصاد الرأسمالي شهدت ركودا كبيرا، مما دفع بالسلطات إلى إعادة بعث نشاطها من جديد من خلال ابرام بمسئيات مختلفة (تأهيل المناطق مناطق مدمجة...) إلخ.

-مهام المؤسسة المسيرة للمنطقة الصناعية توفير الأمن وأعمال الصيانة اللازمة للمنطقة الصناعية فقط.

في الجانب الاجتماعي: إن المناطق الصناعية في الجزائر لا تراعي الجانب الاجتماعي ولا تنسيق مع المؤسسات المتواجدة داخلها بل أن وظيفتها محدودة كما بينا سابقا. في حين أن الجانب الاجتماعي للمؤسسات الاقتصادية يساير الخطة الإستراتيجية للدولة مركزيا ومنه انعدام المرافق الضرورية الاجتماعية داخل هذه المناطق. إضافة إلى انعدام التنسيق بين الهيئات التكوينية والمؤسسات مما أدى ارتفاع نسبة البطالة بين خريجي معاهد التكوين والجامعات. انعدام كلي للخدمات الاجتماعية على مستوى المناطق الصناعية المرافقة للمؤسسات الاقتصادية.

الخاتمة:

الصناعة عملية معقدة وهي عبارة عن تجسيد أفكار الإنسان التي تراوده لتحسين حياته اليومية، فهي بذلك تطورت مع تطور البشرية وزيادة متطلباتها الأساسية، وعلى هذا أصبحت الصناعة ظاهرة اقتصادية واجتماعية وحضارية، تعمل على تلبية الحاجيات الضرورية من هنا عمل الإنسان على توطين الصناعة بالقرب من التجمعات الحضرية التي يقيم فيها إلا أن تطور الوعي بخطورة المخلفات التي تنتجها المؤسسات داخل المناطق مما أدى إلى إعادة النظر في توطين هذه المناطق وفق أسس و معايير محددة ومن السمات الحديثة للتوطين الصناعي ظهرت ما يسمى بالمناطق الصناعية التي عبارة عن رقعة جغرافية محدودة تتجاوز فيها أكثر من مؤسسة صناعية، حيث تتسم هذه المناطق بمتطلبات أساسية لقيام المصانع.

قائمة الهوامش:

1. قوريش نصيرة، ابعاد وتوجهات استراتيجية انعاش الصناعة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 05، ص90.
2. <http://montada.echoroukonline.com>
3. عيسات العربي، براهيمي السعيد، مساهمة المناطق الصناعية في التخفيف من البطالة بالجزائر، ملتقى دولي حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، ص08.
4. خبابة صهيب، دور المناطق الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة في المنطة الاورومغاربية، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف01، ص 132-133.

استخدام التحليل العاملي في تحديد أهم المشاكل التي تعاني منها المناطق الصناعية في الجزائر حسب رؤية المستثمر المحلي

د. سليم مجلخ

د. بشيشي وليد

جامعة 08 ماي 1945 قالمة

جامعة 08 ماي 1945 قالمة

الملخص: مما لا شك فيه هو إن المناطق الصناعية في الجزائر تعاني العديد من المشاكل إلا أن هذه المشاكل والعراقيل تختلف حسب وجهات النظر من مستثمر إلى آخر، لذا تم اختيار عينة تتكون من 50 مستثمرا حصلوا على قطع أراضي في المناطق الصناعية أو أنهم تقدموا بملفات للحصول على قطع أراضي، أي أنهم على علم كامل بالمشاكل التي تواجه المناطق الصناعية، وتم مقابلتهم وتقديم استبيان فيه مجموعة من العراقيل كي يرتبونها على أساس الأهم فالأهم، ومن ثم تم اعتماد طرقت التحليل العاملي لتحديد أهم المشاكل التي اتفق عليها كل المتسمرون وذلك باستخدام برمجية SPSS 22.

الكلمات المفتاحية: المناطق الصناعية، الصناعة، التحليل العاملي، برمجية SPSS 22.

المقدمة

يعتبر موضوع المناطق الصناعية من المواضيع الذي يحضها باهتمام كبير خاصة في الدول الصناعية أو التي تبحث عن تطوير الصناعة، خاصة وان الصناعة من أهم مصادر التنمية، وذلك بهدف مواكبة متطلبات التطورات السريعة التي يشهدها العالم اليوم، والمتمثلة في زيادة وتيرة الاندماج في الاقتصاد العالمي، وازدياد حدة المنافسة على استقطاب الاستثمارات الأجنبية، التي تحتاج بالدرجة الأولى إلى عقار صناعي. إن توفير مناطق صناعية ملائمة وحديثة؛ أي تتمتع بكل الشروط اللازمة (توفر المواصلات، توفرها على مصادر الطاقة، قربها من الموانئ، مساحة جيدة تسمح لها بإنشاء أي نوع من المصانع، بعدها عن التجمعات السكنية، توفرها على أماكن للتخلص من النفايات الصناعية.....) يعطي للدولة الراغبة باستقطاب الاستثمارات ميزة تنافسية كبيرة، خاصة وأن قطاع الصناعة يعتبر ركنا مهما لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والجزائر بحكم أنها تسعى للتخلص من التبعية لقطاع المحروقات فلا بد لها من أن توفر كل المستلزمات الضرورية لذلك واهم هذه المستلزمات هي المناطق الصناعية الحضرية، وهذا الأمر يتطلب تدليل الصعوبات لدى المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب الذين يشكون دائما من مشكلة العقار الصناعي، لذا فقد هدفت هذه الورقة إلى معالجة موضوع العوائق الخاصة بالمناطق الصناعية من منظور المستثمرين.

مشكلة الدراسة:

إن التوجهات الحديثة دفعت العديد من المستثمرين إلى السعي للحصول على عقار صناعي بهدف إقامة مشروع صناعي يهدف إلى تحقيق التنمية، إلا أن الملاحظ هو أن الدولة تسعى إلى زيادة عدد الأراضي المخصصة لإنشاء مناطق صناعية، والمستثمرون يشكون من التعقيدات التي تسبق عملية الحصول على عقار صناعي في احد المناطق الصناعي، لذلك كانت المشكلة الرئيسية في هذا البحث هي: ما هي أهم المشاكل والعراقيل التي يتعرض لها المستثمرون للحصول على عقار صناعي دراسة إحصائية حسب بيانات عينة من المستثمرين؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التطرق إلى:

- ماهية وأهداف وأنواع المناطق الصناعية؛
- ترتيب المشاكل والعوائق المصاحبة لعملية الاستفادة من عقار صناعي حسب وجهة نظر أصحاب الشأن؛
- إعطاء حلول واقتراحات من شأنها تدليل الصعاب المصاحبة لعملية الاستفادة من عقار صناعي.

معاور الدراسة:

المحور الأول: ماهية المناطق الصناعية ومدى أهميتها؛

المحور الثاني: المناطق الصناعية في الجزائر؛

المحور الثاني: دراسة نظرية وإحصائية لأهم المشاكل التي تعيق المستثمرين من الاستفادة من عقار صناعي.

المحور الأول: ماهية المناطق الصناعية ومدى أهميتها

أولاً: تعريف المناطق الصناعية

تعد المناطق الصناعية ظاهرة حضارية على كل المستويات وعادة ما يطلق عليها التسميات التالية: النطاق الصناعي، المستوطنات الصناعية، الميدان الصناعي، المنطقة الصناعية، ومهما اختلفت التسميات فهي تشير إلى تلك المساحة من الأرض التي تضم مجموعة من المصانع

المزودة بالخدمات والمرافق اللازمة، وتوزع هذه المساحة إلى أقسام صغيرة يخصص كل منها إلى إنشاء مصنع معين، وذلك بما يوافق أنواع الصناعات المراد إنشائها وخصائصها والأرض التي تستخدمها واحتياجاتها من المرافق والخدمات.

ثانياً: طرق ومعايير اختيار المنطق الصناعية

إن اختيار المواقع الصناعية يخضع في الأساس إلى معايير معينة من شأنها أن تساعد في تحقيق التنمية الاقتصادية، ومن أهم هذه المعايير نجد ما يلي:

- المعايير الوظيفية من خلال التدرج الهرمي والعلاقات المكانية للمنطقة الصناعية مع المناطق المحيطة والتباعد بين المهن التي تتنافر مع بعضها البعض؛

- المعايير الاجتماعية والتي من أهمها حفظ ومراعاة حقوق أهل المناطق القريبة من تلك التجمعات خاصة في استعمال الأراضي؛

- المعايير البيئية ومراعاة تطبيق المعايير، القوانين، الأنظمة والشروط الخاصة بحماية البيئة؛

- المعايير الاقتصادية بحيث تتقارب المهن المتشابهة في حيز مكاني للتقليل من الكلفة أثناء القيام بالعمليات الإنتاجية، حيث تهدف هذه المعايير إلى تحقيق النمو والتطور من خلال توفير وزيادة وتنوع فرص العمل والتشغيل.

ثالثاً: متطلبات موقع المدينة الصناعية

من أهم متطلبات المدن الصناعية نجد ما يلي:

- طبوغرافيا الأرض: بأن تكون أرض سهلة ومستوية ولا تزيد نسبة الميلان فيها عن 05 بالمائة تجنباً لزيادة النفقات أو لمخاطر الفيضانات في المناطق المنخفضة؛

- مناسبة استعمال الأرض لنوع الصناعة ومراعاة احتياجات المنطقة بتحديد اتجاه الرياح وترك المساحات المفتوحة وإقامة الأحزمة الخضراء؛

- التوفر على طرق ومواصلات جيدة؛

- توفر المرافق والخدمات وسهولة الحصول عليها؛

- قرب الموقع من مكان المواصلات لتسهيل عملية نقل العمال؛

- توفر الساحات والمواقف والمطاعم؛

- وجود مكاتب الإدارة ومكاتب الإدارة الفنية.

كما تقسم المناطق الصناعية إلى مجموعات حسب المساحة المطلوبة، فمنها:

1- الصناعات الممتدة التي تكون فيها الكثافة العمالية منخفضة؛

2- الصناعات المتوسطة والتي تزداد الكثافة العمالية فيها؛

3- الصناعات الثقيلة وتحتاج إلى مساحات كبيرة جداً أحياناً وزيادة في الكثافة العمالية بسبب زيادة حجم معداتها.

المحور الثاني: المناطق الصناعية في الجزائر

في عام 1973 ظهرت ما تسمى بالمناطق الصناعية، وذلك بصدور القانون رقم 73/45 المؤرخ في 1973/02/28 المتعلق بإنشاء لجنة استشارية لتهيئة المناطق الصناعية، حيث حدد شروط إيجاد 77 منطقة صناعية على مستوى إقليم الولايات والبلديات، وعبر كامل التراب الوطني، وتم تحديد شروط إدارتها عن طريق المرسوم رقم 84/55 المؤرخ في 1984/03/3.

1- إدارة المناطق الصناعية: يقصد بها حسب المرسوم 84/55 تهيئتها كمرحلة أولى، ثم القيام بإدارتها كمرحلة ثانية، وقانونياً فإن إدارتها تعني تهيئتها وتسييرها معاً.

2- تهيئة المنطقة الصناعية: تتم تهيئة المناطق الصناعية عن طريق هيئات ومؤسسات مختلفة يمكن ترتيبها كالتالي:

- هيئات عمومية اقتصادية منشأة بموجب المرسوم رقم 82/02 المؤرخ في 1983/03/9، وهذا عندما تكون المنطقة الصناعية تحتوي على نشاطات ذات منفعة محلية، أو نشاطات ذات منفعة وطنية ومتنوعة تابعة لوزارات مختلفة؛

- مؤسسات اقتصادية حسب الكيفية التي ستحدد بمرسوم عندما تكون المنطقة الصناعية تحتوي على نشاطات ذات منفعة وطنية خاصة وتابعة لسلطة رئاسة واحدة؛

- عن طريق وحدة متخصصة تنشأ بموجب القانون وفي التنظيمات المعمول بها، عندما تكون المنطقة الصناعية تحتوي على نشاطات ذات منفعة وطنية تابعة لمؤسسة واحدة.

وتجدر الإشارة هنا أنه تقع على عاتق الأجهزة المهيأة لإدارة المناطق الصناعية ضرورة المحافظة على مبدئين أساسيين هما: الحصول على العقارات والتنازل عليها إذا كان ذلك ضرورياً لإنجاز مشاريع داخل المنطقة الصناعية من جهة، والتعديل في حالة حدوث إشكالات في برنامج المنطقة بما يتناسب مع حجم الصناعة المقامة في المنطقة، وهذا في إطار تهيئات إضافية، كما يقع على عاتقها تهيئة شبكات المنشآت القاعدية داخل المنطقة وضمان الاستغلال الحسن للعقار.

3- تسيير المنطقة الصناعية: حسب المرسوم رقم 56/84 فقد أسندت مهمة تسيير المناطق الصناعية إلى مؤسسات اقتصادية، تنشأ وفق كفاءات محددة بالمرسوم، وفي هذا الإطار ظهرت مؤسسات التسيير بصفة مؤقتة إلى حين تحديد المعيار القانوني المطبق لتحديد هذه المؤسسات، وقد عهدت مهمة تسييرها إلى العديد من الأجهزة المتخصصة نذكر منها:

- المركز الوطني للدراسات والأبحاث العمرانية C.N.E.R.U:

- مؤسسة تسيير المناطق الصناعية E.G.Z.I:

وتتمثل المهمة الأساسية لهذه الأجهزة والمؤسسات في تلقي العقارات واكتساب الملكية بصفة قانونية للأراضي المكونة للمناطق الصناعية، والتي قد تكون ضمن أملاك الدولة أو تابعة للخوادم، حيث تقوم هذه الأجهزة بإعادة التنازل على هذه الأراضي بواسطة عقود توثيقية ومشهرة لصالح المستثمرين في إطار المعاملات التجارية المحضرة، أو في إطار التجهيزات الاستثمارية بعد أن تقوم الأجهزة المهيأة بأعمال التجزئة للعقارات والتهيئات، كما تقوم المؤسسات المسيرة بأعمال الترميم للبياكل الخارجية وشبكات الربط المنشآت الملحقة بها عندما تكون المنطقة بحاجة إلى ذلك، أما الأعمال التي تجعل المنطقة الصناعية كعقار مخدوم كالترافقات الإدارية (تمرير السكك الحديدية مثلا) فيقع على عاتق المؤسسة المرتقبة للقيام بهذه الأشغال، وبالنسبة لأشغال التموين والكهرباء والغاز فإنه يقع على عاتق المؤسسة المتخصصة والمعنية بالتنسيق مع المؤسسة المسيرة للمنطقة الصناعية.

أولا: أهم المناطق الصناعية في الجزائر

تتكون الجزائر من 77 منطقة صناعية موزعة عبر كامل التراب الوطني أهمها: المنطقة الصناعية أدرار وواد سلي بالشلف، وعين مليلة بأم البواقي وأريس وجرمة بباتنة، وأقبو ببجاية وسيدي خالد بالبويرة، وواد السمار بالحراش بالجزائر العاصمة والمنطقة الصناعية ببرج بوعريش... الخ .

- إعادة تأهيل المناطق الصناعية

يعتبر إعادة تأهيل المناطق الصناعية مشروع وطني يدخل في إطار تنفيذ البرنامج الخماسي لدعم النمو الاقتصادي، والذي شرع في تنفيذه ابتداء من أوت 2005، وخصصت الدولة له غلظا ماليا قدره 7.2 مليار دج للمناطق الصناعية ومناطق النشاط الاقتصادي عبر عدة ولايات، وذلك بهدف تحديث الهياكل القاعدية وتطوير نمط التسيير للمؤسسات الصناعية.

ثانيا: البرنامج الوطني الإستراتيجي للمناطق الصناعي في الجزائر للفترة 2012-2017.

شرعت الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري في بداية 2012 وفي سياق الصلاحيات الجديدة المخولة لها في إقامة 36 منطقة صناعية جديدة بمواصفات عصرية وبمساحة إجمالية تمتد إلى 08 آلاف هكتار باستثناء كل من كل من العاصمة والبلدية، وقد جاء هذا البرنامج نتيجة لعدة أسباب يمكن ذكرها في الآتي:

- إحصائيات الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري ANIREF للمواقع الوطنية لتوطين المنطق الصناعية بناء على طلب الولاية:

- مقررات مجلس الوزراء بتاريخ 22-02-2011:

- قرارات اللجنة الوطنية للصناعة في دورتها الخمسين بتاريخ 06-03-2011 والمتضمن إنشاء لجنة وزارية مشتركة لدراسة اقتراحات قوائم المناطق الصناعية الجديدة:

- القرار الوزاري المشترك والمتضمن إنشاء 36 منطقة صناعية:

- مصادقة اللجنة الوطنية للصناعة في دورتها الواحدة والخمسون 19-04-2011:

- توسيع البرنامج إلى 39 منطقة صناعية جديدة مع إعادة النظر في الوسائل المادية والمالية:

- إدماج 03 مناطق صناعية جديدة بناء على أمر حكومي والمتضمن إنشاء 42 منطقة صناعية.

ثالثا: الأهداف الإستراتيجية لإنشاء المناطق الصناعية

يهدف إنشاء مناطق صناعية جديدة إلى تحقيق جملة من الغايات تتمثل في الآتي:

- تدعيم الاستثمار والنمو الصناعي;

- إلغاء الحواجز العقارية في القطاع الصناعي;

- وضع برنامج جديد لتهيئة الإقليم وفق مبادئ التنمية المستدامة;

- رفع مرونية الهياكل القاعدية.

المحور الثالث: دراسة نظرية وإحصائية لأهم المشاكل التي تعيق المستثمرين من الاستفادة من عقار صناعي.

أولا: الدراسة النظرية لأهم العوائق التي تواجه المستثمر في الحصول على عقار صناعي في المناطق الصناعي.

تتعدد المشاكل والعوائق المصاحبة للاستفادة من عقار صناعي في المناطق الصناعية في الجزائر نظرا لغياب الشفافية وروح المسؤولية والإجراءات الجزائرية الصارمة، كما أن غياب مخططات واستراتيجيات واضحة يؤدي إلى عدم الاهتمام بالمناطق الصناعية ومدى قدرتها على تحقيق التنمية الصناعية خاصة وأن ارتفاع البترول في السنوات الأخيرة أدى بالجزائر إلى التعويل كليا على المداخل المتأتية من مصدر النفط وتجاهلت كل القطاعات الأخرى بما فيها القطاع الصناعي، إلا أن الصدمة الأخيرة سنة 2015 في أسعار النفط أدت بالحكومة إلى التفطن إلى العديد من النقائص منها المشاكل والعوائق التي تعاني منها المناطق الصناعية حيث وعدت بحلها سريعا، وتجسد ذلك في اجتماع الوزير الأول بالولاية في نهاية شهر أوت 2015 حيث قدم تعليمات صارمة للولاية بتسهيل وتسريع الإجراءات اللازمة للحصول على عقار صناعي، وذلك بتحديدتها بشهر. ومن هنا يمكن تحديد مجموعة من العوائق تتمثل في ما يلي:

- مشكلة البعد عن شبكات النقل والموانئ؛
- غياب الرقابة البيئية وعدم إدماج البعد البيئي في مخططات تحديد المناطق الصناعية؛
- مشكلة المحسوبية والمحاباة؛
- مشاكل قانونية حيث أن هناك العديد من الإجراءات القانونية التي تطيل عملية الاستفادة من عقار صناعي في المناطق الصناعية؛
- الوقت المستغرق في الحصول على الأرض حيث يصل حسب بعض المستثمرين إلى 5 سنوات؛
- ارتفاع تكاليف النقل والتخزين؛
- تعدد الرسوم والضرائب؛
- غياب نظام التخلص من النفايات؛
- مشكلة القرب من المناطق السكنية؛
- مشكلة تدني الوضع العام للمناطق الصناعية.

ثانيا: دراسة إحصائية لتحديد أهم العوامل المعيقة للاستفادة من عقار صناعي في المناطق الصناعية حسب وجهة نظر المستثمرين.

حتى يتم تحديد أهم العوائق التي يعاني منها المستثمرون في الحصول على عقار صناعي، تم تحديد مجموعة من العوائق التي يرى الباحثان أنها من أهم العوائق خاصة بعد القيام بمقابلات شخصية مع مجموعة من المستثمرين المحليين الذين يرغبون في الحصول على عقار صناعي في المناطق الصناعية، كما تم تحديد استمارة مبسطة ومكونة من محور واحد وهو خاص بالمشاكل التي تعيق الاستفادة من عقار في المناطق الصناعية، وقد تم توزيع هذه الاستمارة على 50 مستثمرا من المستثمرين في ولاية تبسة حيث أن أغلبهم قد قدم ملف للاستفادة من عقار صناعي وهناك منهم من استفاد من عقار صناعي سواء في ولاية تبسة أو في ولايات أخرى، حيث تم استخدام التحليل العاملي لتحديد ترتيب أهم العوامل المعيقة للاستفادة من عقار صناعي، وكانت نتائج استخدام التحليل العاملي باستخدام برمجية spss22 كما يلي:

من خلال مصفوفة النموذج بعد التدوير المتعامد في نفس العوامل كانت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي.

الجدول رقم 01: مصفوفة النموذج المدور (تشبعات العوامل التي تعتبر عائقا للمستثمرين من الاستفادة من عقار صناعي في المناطق الصناعية)

المتغير	1	2	3	4	5	6	H ²	1-H ²
البعد عن شبكات النقل والموانئ		0.95211					0.88211	0.11789
المشاكل البيئية				0.34023			0.79912	0.20088
المحسوبية والمحابات	0.97122						0.90122	0.09878
النظام القانوني	0.88021						0.77711	0.22289
تدني الوضع العام للمناطق الصناعية			0.65001				0.85441	0.14559
القرب من المناطق السكنية			0.82213				0.69553	0.30447
تسيير المناطق الصناعية					0.51232		0.79650	0.20350
ارتفاع تكاليف النقل والتخزين		0.94251					0.85213	0.14787
تعدد الرسوم والضرائب		0.45952					0.75329	0.24671
ارتفاع تكاليف الإنتاج					0.22120		0.68988	0.31012
غياب نظام التخلص من النفايات				0.63214			0.85212	0.14788
الوقت المستغرق في الحصول على الأرض	0.78032						0.88523	0.11477
غياب مصادر الطاقة من كهرباء وبتزين						0.52354	0.84235	0.15765
التعسف والإهمال من قبل الولاية	0.90012						0.75821	0.24179
ضيق مساحة المناطق الصناعية						0.41253	0.65123	0.34868
الزحمة المرورية في المناطق الصناعية بسبب ضيق الطرقات			0.77125				0.75322	0.24678
الأهمية النسبية	33.25	25.21	19.5	12.02	08.00	2.02		

المصدر: مخرجات برمجية spss 22

من خلال مصفوفة تشبعات العوامل المبينة في الجدول السابق ومقدار الأهمية النسبية لكل عامل يتضح ما يلي:

العامل الأول: هذا العامل يحدد العوائق الأكبر أهمية لدى المستثمرين إذ نجد أن الأهمية النسبية له من مجمل تأثير العوامل هي (33.25%) ويضم هذا العامل أربع متغيرات رئيسية هي على الترتيب مشكلة المحسوبية والمحابة بتشبع قدره (0.97122)، مشكلة التعسف والإهمال من قبل الولاية بتشبع مقداره (0.90012) حيث انه تبين من خلال المقابلات الشخصية مع المستثمرين أن علاقتهم مع الوالي هي التي تسهل لهم كل المعاملات أما من ليس له علاقة مع الوالي سواء مباشرة أو غير مباشرة فإنهم يتعرضون إلى العديد من المشاكل والتعقيدات، مشكلة التعقيدات القانونية بتشبع قدره (0.88021)، مشكلة الوقت المستغرق للحصول على قطعة الأرض بتشبع قدره (0.78032).

العامل الثاني: يمثل العامل الثاني نسبة 25.21 بالمائة من مجموع العوامل ويضم هذا العامل ثلاث متغيرات رئيسية حسب الترتيب التالي: مشكلة البعد عن شبكات النقل والموانئ بتشبع قدره (0.95211)، مشكلة ارتفاع تكاليف النقل والتخزين بتشبع قدره (0.94251)، مشكلة تعدد الرسوم والضرائب بتشبع قدره (0.45952).

العامل الثالث: يمثل العامل الثالث نسبة 19.5 بالمائة من مجموع العوامل ويضم هذا العامل ثلاث متغيرات رئيسية حسب الترتيب التالي: مشكلة القرب من المناطق السكنية بتشبع قدره (0.82213)، مشكلة الزحمة المرورية في المناطق الصناعية بسبب ضيق الطرقات بتشبع قدره (0.77125)، مشكلة تدني الوضع العام للمناطق الصناعية بتشبع قدره (0.65001).

العامل الرابع: يمثل العامل الرابع ما نسبته 12.02 من مجموع العوامل ويضم هذا العامل متغيرين حسب الترتيب التالي: مشكل غياب نظام التخلص من النفايات (0.63214)، المشاكل البيئية (0.34023).

العامل الخامس: يمثل العامل الخامس ما نسبته 08.00 بالمائة من مجموع العوامل ويضم هذا العامل متغيرين حسب الترتيب التالي: مشكل تسيير المناطق الصناعية (0.51232)، مشكل ارتفاع تكاليف الإنتاج (0.22120).

العامل السادس: يمثل العامل السادس نسبة ضعيفة جدا 2.02 بالمائة مما يبين أن متغيرات هذا العامل لا تعتبر عائقا بالنسبة للمستثمرين وهذه العوامل هي: مشكل غياب مصادر الطاقة من كهرباء وبنزين (0.52354)، مشكل ضيق مساحة المناطق الصناعية (0.41253).

كما نلاحظ من الجدول السابق أن التباين المفسر (H^2) والتباين غير المفسر ($1-H^2$) لكل متغير من المتغيرات، فهو مدى تفاعل كل متغير مع المتغيرات الأخرى خلال التباين المفسر من العوامل المختلفة حيث نجد أن قيمة التباين المفسر لكل المتغيرات مرتفعة وتنفوق 0.65. الاستنتاجات والتوصيات:

اعتمادا على نتائج التحليلات الإحصائية يتبين ما يلي:

- هناك اتفاق على أن المحاباة والمحسوبية هي العائق الأول، إذ إنها تمثل عائقا لبعض المستثمرين وتمثل ميزة للأخرين الذين لهم علاقة شخصية خاصة مع الولاية. الأمر الذي يتطلب من الحكومة تحديد إجراءات صارمة من شأنها إضفاء الشفافية على توزيع العقار الصناعي؛

- تعتبر المشاكل القانونية وعدم البث في الملفات من أهم المشاكل الأمر الذي يتطلب وضع قوانين صارمة في هذا الشأن وهذا ما تفتنت له الحكومة مؤخرا بإعطائها تعليمات للولاية بتحديد مدة البث في الملف شهروفي حالة تجاوز المدة فإنه بموجب القانون يعتبر المستثمر قد حصل على الموافقة إلزاما، وفي الحقيقة هذا إجراء جيد خاصة إذا طبق على أرض الواقع؛

- لا بد من تقليص مدة الحصول على قطعة الأرض فبعد قبول الملف المقدم من طرف المستثمر يحتاج لمدة طويلة حتى يحصل على العقار وهذا ما تفتنت له الحكومة أخيرا بعد انخفاض أسعار النفط واجتماع الوزير الأول نهاية شهر أوت 2015 بالولاية حيث أعطى تعليمات صارمة تحدد مدة الاستلام للعقار؛

- لا بد من استصلاح المناطق الصناعية القديمة، حيث أنها تعاني من مشاكل ضيق الطرقات وزحمة المرور، وغياب أنظمة التخلص من النفايات؛

- من خلال استجواب المستثمرين لوحظ أنهم لا يهتمون بالجانب البيئي ولا يعطونه أهمية الأمر الذي يتطلب من الدولة تحديد قوانين صارمة وإجراءات جزائية للحد من التلوث البيئي واللامبالاة في رمي النفايات الصناعية؛

- كما أن هناك مشكل يعتبره الباحثان كبير جدا وهو عدم الالتزام بالمشروع المقدمة في طلب العقار الصناعي حيث يتم طلب عقار صناعي لإنشاء مصنع معين وبعد استلام المستثمر للعقار يتم تبديل النشاط أو بناء هيكل فقط دون القيام بالنشاط الصناعي المبرمج، وهذا ما يتطلب إجراءات صارمة تتمثل في سحب هذه العقارات من أصحابها حتى يتم تكريس روح المسؤولية لدى المستثمرين.

La médiation inter-entreprises comme un facteur clé d'innovation des PME dans les zones industrielles.

Pr. BOUCHAREB Nasser

Pr. KHEZZAZ Radia Ismahene

Résumé :

L'objectif de ce travail est de focaliser sur les différentes notions la médiation inter-entreprises, innovation et la médiation inter-entreprises, surtout que les coopérations d'innovation se sont multipliées depuis une trentaine d'année, et avec elles les travaux de recherche s'y rapportant.

Les coopérations d'innovation se sont multipliées depuis une trentaine d'année, et avec elles les travaux de recherche s'y rapportant.

Dans notre communication, nous intéressons aux coopérations sous l'angle de la relation entre les entreprises, et nous allons poser la problématique suivante.

Les mots clés :

La médiation, Médiation inter entreprise, Conflit, Innovation des PME, Zones industrielles.

La problématique :

La problématique que nous allons essayer à résoudre à travers cette communication est la suivante : *comment les relations interentreprises, au cours d'une médiation, impactent la performance d'une coopération d'innovation ?*

Et comment les PME peuvent maximiser la performance de leur relation dans les zones industrielles ?

La méthodologie:

Notre recherche a suivi un processus descriptif analytique, Nous avons constamment navigué entre concepts théoriques et examen des données collectées, cherchant à approfondir notre compréhension des théories et des données tout au long du processus.

Les Hypothèses:

L'innovation dans les coopérations inter-entreprises est abordée à travers trois courants à cheval, sur la recherche en stratégie et en marketing relationnel, soit : l'étude des alliances de R&D et des partenariats technologiques, celle de l'innovation et l'implication des fournisseurs dans le développement de nouveaux produits. Les premiers abordent la relation inter-entreprises à travers la mise en commun de ressources technologiques et les formes que prennent les organisations pour réaliser cette mise en commun, en se focalisant sur ces activités de recherche et développement.

Les résultats:

- Le développement des relations inter-entreprises est l'un des facteurs de l'innovation dans les sociétés et surtout dans les PME industrielles et de services, à travers la mise en commun de ressources technologiques et les formes que prennent les organisations pour réaliser cette mise en commun, en se focalisant sur ces activités de recherche et développement.

- La médiation inter-entreprises au service de programme d'innovation permettra la réduction des coûts globaux de R&D pour chaque PME, comme les coûts liés à création d'un département de R&D au sein de chaque PME ou même les coûts de négociation au de planning dans les zones industrielles.

Introduction :

Depuis une trentaine d'années les coopérations d'innovation entre les PME sont devenues une voie privilégiée pour réaliser leurs stratégies de développement et de croissance, et se sont multipliées. Dans un contexte d'augmentation continue de la complexité des innovations et de concentration des PME sur leur cœur de métier, les coopérations entre PME indépendantes dans les zones industrielles permettent en effet de renforcer leur compétitivité. Ces coopérations sont majoritairement réalisées à travers la mise en place d'un projet ou d'un programme d'innovation mené conjointement. Et, du fait de la multiplication de l'externalisation de l'innovation, il est fortement probable que la relation entre deux PME impliquées dans un tel projet aille au-delà de celui-ci. Et cette probabilité se trouvera d'autant plus élevée que leurs capacités d'innovation se révèlent rares dans leur domaine de coopération.

Or, le succès d'un projet d'innovation, soit l'obtention du résultat visé par la coopération sur ce projet, ne présume pas de la réussite même de la relation de coopération. Et, inversement un programme d'innovation qui a échoué, source d'apprentissages partagés entre deux entreprises, peut ne pas empêcher la poursuite et la réussite de leur coopération, En effet, le succès d'une relation de coopération d'innovation ne se borne pas à la réussite de chaque projet ou programme d'innovation réalisé en collaboration. Il s'étend également au développement de la capacité d'innovation.

Le succès de la relation inter-entreprises tournée vers l'innovation provient en effet du développement par chaque entreprise de nouveaux savoirs dans les domaines d'innovation ciblés que dans leurs capacités à travailler ensemble, et ses savoirs se construisent à travers les échanges d'informations entre les organisations, et dans la confiance mutuelle qui permettra de contrôler toutes sortes de conflits probables. Ce succès repose également sur le développement d'un avantage compétitif spécifique tiré de la coopération-même, la rente relationnelle qui correspond, pour une relation inter-entreprises spécifique.

La capacité mutuelle de chaque entreprise à comprendre et anticiper les besoins de l'autre et à y répondre, au-delà des engagements initiaux. Aussi la performance de la relation dépend à la fois de la qualité des interactions et de la capacité des organisations à s'adapter l'une à l'autre. Or, dans une relation qui se développe, les interactions et les enjeux se multipliant, cette relation devient de plus en plus complexe et, si des routines peuvent s'installer au cours du temps entre les organisations, il devient de plus en plus difficile de réaliser les ajustements qui permettent la meilleure performance de la relation.

Le développement des relations inter-entreprises est l'un des facteurs de l'innovation dans les sociétés et surtout dans les PME industrielles et de services, à travers la mise en commun de ressources technologiques et les formes que prennent les organisations pour réaliser cette mise en commun, en se focalisant sur ces activités de recherche et développement.

A travers cette communication, nous allons essayer de pencher vers l'une des mécanismes et des facteurs qui peuvent contribuer au succès ou à l'échec d'une coopération d'innovation inter-entreprises, tout au long du développement de leur relation. Pour cela, nous avons fait appel à la littérature portant sur les relations inter-entreprises, à la fois dans le champ des alliances stratégiques et des relations client-fournisseur et l'importance de la médiation dans un tel contexte.

Pour répondre à nos questions, nous commencerons par préciser le cadre d'analyse théorique des relations inter-entreprises et de l'innovation. Nous présenterons ensuite nos propositions.

Nous nous intéressons ici à la médiation qui est un autre *Mode Alternatif de Règlement des Conflits* qui participe à l'effort de prévention des difficultés des entreprises mais qui ne passe pas par les tribunaux de commerce. Il permet toutefois de désengorger les tribunaux. L'initiative du recours à la médiation pour la prévention des difficultés des entreprises se présente sous la forme de missions triennales dont certaines ont été renouvelées plusieurs fois. Toutefois, cet article s'interroge sur l'importance de ce phénomène et les changements de culture dans le monde des affaires, il en est déduit leur apport en termes de changements dans les relations entre les partenaires économiques et des réponses sont proposées sur la durabilité de cette prise en charge publique.

I. Définition de la Médiation Inter-entreprises et innovation:

1- La médiation : Le mot « médiation » vient du latin *medium*, le milieu. Le rôle du médiateur est d'abord d'assurer le lien entre clients et fournisseurs afin de permettre une coopération optimale et humaine. Il s'agit avant tout de rapprocher les points de vue afin que les parties parviennent elles-mêmes à un accord commun. En aucun cas le médiateur ne doit prendre partie, ni même se positionner en tant que juge, avocat ou arbitre.

La médiation (...) s'entend de tout processus structuré, quelle qu'en soit la dénomination, par lequel deux ou plusieurs parties tentent de parvenir à un accord en vue de la résolution amiable de leurs différends, avec l'aide d'un tiers, le médiateur, choisi par elles ou désigné, avec leur accord, par le juge saisi du litige.

2-La Médiation Inter-entreprises: est un dispositif gouvernemental d'aide aux entreprises qui rencontrent des difficultés contractuelles ou relationnelles avec un client ou un fournisseur, elle intervient dès lors que des difficultés apparaissent dans la relation client/fournisseur, l'application d'une clause contractuelle, le déroulement, l'interruption ou la résiliation d'un contrat.

La Médiation Inter-entreprises est accessible à toute entreprise rencontrant des difficultés contractuelles et/ou relationnelles avec un client ou un fournisseur, elle intervient à la demande de **toute entreprise ou groupement professionnel**, quel que soient sa taille ou son secteur **d'activité**, lorsqu'il y a un litige ou un conflit dans l'application d'une clause contractuelle ou le déroulement d'un contrat. Elle permet de débloquer

des situations plus rapidement là où la justice mettrait plus de temps et pour parvenir à une solution qui ne soit pas nécessairement dans l'intérêt des deux parties. L'intervention d'un tiers neutre permet de faciliter l'échange d'informations entre les parties impliquées. Le médiateur aide les parties à parvenir à un règlement de leur litige qui leur soit mutuellement satisfaisant et dans lequel peut s'intégrer une rationalité économique. A la différence du juge, le médiateur ne rend pas de décision mais aide les parties à parvenir au règlement du litige. En outre, l'absence de pouvoir du médiateur est aussi ce qui le pousse à trouver des solutions autres que celles du juge. Pour garantir le succès de sa médiation, le médiateur se doit d'être neutre, indépendant et impartial. Enfin, la médiation est un procédé qui ne rencontre pas d'échec dans la mesure où elle amène les parties à échanger sur les problèmes en question qui ne peuvent les amener qu'à plus d'éclaircissements. Au pire elle prépare à une procédure judiciaire à venir.

3-L'innovation : se définit comme la mise en dès lors que plusieurs demandes convergentes lui sont adressées.

Et pour cela le Médiateur délégué des relations inter-entreprises a commissions:

Il s'emploie à créer des conditions qui facilitent et permettent l'information et la compréhension mutuelle des parties sur leur situation œuvre d'un produit (bien ou service) ou d'un procédé nouveau ou sensiblement amélioré, d'une nouvelle méthode de commercialisation ou d'une nouvelle méthode organisationnelle dans les pratiques de l'entreprise, l'organisation du lieu de travail ou les relations extérieures, Le type d'innovation s'applique aux projets ou programmes d'innovation menés en collaboration au sein de la relation de coopération. Il peut s'aborder à travers la combinaison de l'ampleur du changement et de la nouveauté liée au projet et de l'état de développement du projet d'innovation qui correspond à la proximité de sa mise en œuvre au sein de l'organisation.

L'action de la médiation s'inscrit en dehors de toute procédure contentieuse ou juridique, Il s'agit d'une stricte fonction de médiation, visant à examiner précisément la situation des entreprises concernées et à proposer des solutions adaptées.

Les parties seront présentes ou dûment représentées aux réunions plénières convoquées par le **médiateur**, qui n'est ni juge, ni arbitre, ni expert, agit comme intervenant neutre, impartial et indépendant, afin d'aider les parties à trouver une solution mutuellement acceptable à leur différend.

L'intervention du médiateur peut revêtir deux formes:

-Le médiateur met en œuvre une médiation individuelle dès lors que l'entreprise qui le saisit en exprime la demande, pour rechercher dans la concertation une solution rapide.

- -Le médiateur assure une médiation collective respectivement,
- la communication entre elles au sujet de leurs difficultés et leurs attentes réciproques ;
- la recherche de solutions communes et pérennes permettant de répondre aux attentes et difficultés manifestées ;
- la négociation franche et efficace ;
- la conclusion par les Parties, sur la base d'un libre consentement, d'une transaction donnant effet, le cas échéant, aux solutions identifiées.

Dans la loyauté et le souci du respect des intérêts de chacune des parties, il est maître des modalités d'exécution de sa mission.

Le Médiateur peut, quand il le juge utile, avoir des entretiens séparés avec l'une ou l'autre des parties, lesquelles peuvent aussi, à tout moment, demander à s'entretenir en particulier et confidentiellement avec lui ou avec l'autre partie.

Les entreprises ont le choix entre trois types de médiation:

- **médiation individuelle:** concerne une entreprise qui souhaite engager seule une médiation contre un client ou un fournisseur ;
- **médiation collective ou « class médiation » :** plusieurs entreprises peuvent se regrouper pour saisir le médiateur face à un même client ou fournisseur. Le médiateur peut également intervenir à la demande d'un syndicat ou d'une fédération professionnelle ;
- **médiation de branche:** un secteur d'activité entre en médiation contre une autre branche professionnelle, Et peut également saisir le médiateur pour résoudre un conflit avec une autre branche.

Etant donnés ces différents niveaux de saisine, il est difficile de parler de demande de dossiers puisqu'un seul peut impacter plusieurs entreprises. De même, un seul conflit entre deux entreprises impacte deux entreprises.

II. Durée et terme de la médiation

Les parties et le médiateur conviennent de faire tout leur possible pour que le processus de médiation se termine au plus tard dans **les 3 mois à compter de la date d'éligibilité de la demande**, délai prolongeable le cas échéant avec l'accord des parties. La médiation prend fin:

- à l'initiative du médiateur si la médiation lui paraît impossible : il le notifie à chacune des parties;
- à l'initiative d'une partie qui le notifie au médiateur: celui-ci en informe l'autre partie;
- à l'expiration du délai ;
- par la signature, le cas échéant, d'un accord entre les parties.

En cas de succès de sa mission, le Médiateur **invite les parties à formaliser leur accord par écrit**. Il ne signe pas ce document auquel il n'est pas lui-même partie prenante. Toutefois, **à la demande expresse des parties, le médiateur peut apposer sa signature pour attester la matérialisation de l'accord**, Il fait alors précéder sa signature de la mention « en présence de Médiateur délégué des relations inter-entreprises ». Les parties, si elles le souhaitent, peuvent solliciter auprès du Tribunal compétent l'homologation de leur accord, afin de lui donner force exécutoire.

III. Application et les motifs de de saisine de la Médiation Inter-entreprises:

Les modalités pratiques d'application des services de la Médiation Inter-entreprises sont à présent examinées. Les conflits traités peuvent concerner l'application d'un contrat qu'il soit formalisé ou tacite, une société placée en sauvegarde ou en redressement judiciaire peut aussi solliciter les services du médiateur, Les entreprises en liquidation judiciaire ne sont toutefois pas éligibles. Le processus de saisine de la médiation doit être volontaire et se fait à titre gracieux. Le succès de ce processus de médiation dépendra d'un consentement libre des participants, Il est entendu cependant que si le litige entre les deux parties porte sur l'infraction d'une règle de droit, la partie mise en cause a tout intérêt à être conciliante. La médiation s'effectue à trois niveaux distincts pour répondre aux différents objectifs qu'elle s'est fixée plusieurs demandes convergentes sont adressées au médiateur qui peut choisir de les regrouper. Il se tourne ensuite vers le client ou le fournisseur pour lui demander d'améliorer ses pratiques.

Et Parmi les cas de motif de saisine, les plus fréquemment rencontrés par ordre décroissants :

1. au non-respect des délais de paiement (paiement au-delà du délai légal, délocalisation des services achat à l'étranger, retard volontaire de facturation...);
2. à la rupture brutale de contrat ;
3. au détournement de la propriété intellectuelle ;
4. à des conditions contractuelles imposées à la formation du contrat ;
5. à des modifications unilatérales de contrat ;
6. à des contrats à prix ferme sans prise en compte des fluctuations des matières premières ;
7. à des pénalités de retard abusives ;
8. à des activités non rémunérées (frais de R&D, études, logiciels...);
9. à des modalités de commandes (exclusion totale des Conditions Générales de Vente, annulation de commande non indemnisée, non-respect des prévisions de commandes...);
10. à l'auto-facturation par le client (dérives : décalage de la date d'émission des factures...).

IV. Les objectifs de la médiation inter-entreprises:

La Médiation Inter- entreprises s'inscrit dans le prolongement des conclusions des États généraux de l'industrie, qui en avaient appelé à la mise en place d'une telle mission de régulation, et elle vise à rééquilibrer dans la durée des relations entre clients et fournisseurs ;

- Rétablir la confiance dans la relation client - fournisseur ;
- Assurer l'indépendance stratégique et la croissance des entreprises ;
- Résoudre les conflits inter-entreprises ;
- Renforcer la responsabilité des leaders de filières.

L'enjeu est d'amener grands groupes et PME à définir des stratégies de partenariats durables et performants au sein de filières structurées afin d'accroître la compétitivité du tissu économique et de favoriser le développement ETI.

La recherche sur les relations inter-entreprises s'appuie sur la distinction entre transactions discrètes et échanges relationnels, elle suggère que la coopération inter-entreprises appartient à cette dernière catégorie car elle est liée aux précédents accords et échanges s'inscrit sur une durée plus longue, dans le cadre d'un processus en cours (et comprend) des efforts communs à la fois sur la performance et sur le planning au cours du temps. De nombreux chercheurs ont étudié les caractéristiques de la relation inter-entreprises, ils se sont intéressés à la fois aux formes organisationnelles qu'elle peut revêtir et aux rapports entre interactions et atmosphère de cette relation, l'atmosphère de la relation se référant aux éléments qui constituent le milieu dans lequel se déroule une relation, et dont l'aspect le plus étudié est celui de la confiance entre les entreprises.

L'innovation dans les coopérations inter-entreprises est abordée à travers trois courants à cheval sur la recherche en stratégie et en marketing relationnel, soit : l'étude des alliances de R&D et des partenariats technologiques, celle de l'innovation ouverte et l'implication des fournisseurs dans le développement de nouveaux produits. Les premiers abordent la relation inter-entreprises à travers la mise en commun de ressources technologiques et les formes que prennent les organisations pour réaliser cette mise en commun, en se focalisant sur ces activités de recherche et développement. L'innovation s'intéresse à ces mêmes activités ainsi qu'à la mise en œuvre des innovations, tout en se focalisant sur le point de vue d'un acteur principal – principalement celui qui réalise des projets soit l'internalisation de savoirs externes et, si la littérature portant sur l'implication des fournisseurs dans le projet de développement de nouveaux produits.

La Médiation Inter-entreprises est née du besoin de rétablir une relation plus équilibrée entre un groupement d'entreprise, les clients et les fournisseurs et en particulier les PME. Elle part du constat que l'industrie souffrait d'un manque de coordination et de confiance entre ses partenaires industriels et économiques.

Lorsque les fournisseurs sont les sous-traitants de grandes entreprises publiques ou privées qui occupent une place importante dans leur chiffre d'affaires, ils peuvent se retrouver dans une situation où ils sont inféodés aux exigences de leurs clients. Ces relations de dépendance se tendent lorsque la seule recherche du meilleur prix avec une vue de court-terme dirige les décisions des commanditaires. On ajoute les conditions du paiement où les grands groupes peuvent profiter de leur position dominante pour retarder leurs paiements. Ce déséquilibre dans les rapports de force peut aussi se manifester lorsque le fournisseur détient un savoir-faire technologique indispensable pour le client qui dépend fortement de l'approvisionnement du fournisseur et de ses conditions, ce qui explique le nombre relativement plus important de PME, notamment par ces relations tendues et teintées de comportements opportunistes qui ne laissent plus la place à la confiance.

L'objectif de la Médiation Inter-entreprises, au titre de service gratuit à la disposition des entreprises, est donc ambitieux.

- Il consiste à faciliter les relations client-fournisseurs, restaurer la confiance et leur montrer les avantages qu'ils ont à maintenir leur partenariat et le respect de leurs engagements mutuels ;
- Il consiste également à rappeler les fournisseurs et/ou les clients à la loi sur les sous-traitants, d'un point de vue plus global ;
- l'objectif de la médiation aussi est d'aider à la construction d'une stratégie de filière permettant à la fois une meilleure visibilité à ses partenaires, des investissements structurants et plus d'innovation en obtenant de la part des grands groupes des engagements pour de meilleures pratiques.

La Médiation Inter-entreprises a pour mission de traiter les litiges liés à la propriété intellectuelle, notamment entre entreprises et laboratoires, mobiliser les acheteurs pour atteindre l'objectif des 2% de la commande publique consacrée à l'innovation.

La route peut être longue pour un chef d'entreprise qui souhaite commercialiser un produit ou service innovant, et parfois des difficultés peuvent survenir. **La Médiation Inter-entreprises est présente aux côtés des porteurs de projets innovants** pour les aider dans leur démarche mais aussi pour améliorer le fonctionnement de toute la « chaîne innovation », dans une préoccupation constante de fluidifier les relations entre les multiples acteurs.

L'ampleur de l'innovation correspond au degré de nouveauté ou de changement qu'elle apporte au marché et aux organisations, elle peut être approchée à travers les indicateurs tels que le degré de changement opéré (mineur ou majeur), l'existence du marché cible (client ou application) et le niveau de risque estimé (élevé ou bas), elle est couramment évaluée selon une classification continue qui va de l'innovation incrémentale à l'innovation radicale.

Au niveau des organisations, plus l'innovation est importante plus elle implique de procéder à des changements depuis ses savoirs jusqu'à ses modes de fonctionnement.

Le type d'innovation peut être également, et simultanément, abordé par l'étape du processus de développement du projet d'innovation conjointement mené, Au fur et à mesure de l'avancement du projet d'innovation, les activités comme les acteurs impliqués évoluent dans les entreprises.

La performance de la coopération d'innovation se fonde à la fois sur l'atteinte des objectifs de la relation, sur la qualité de l'utilisation des ressources dans le cadre de la coopération et sur le développement de l'avantage compétitif spécifique à la coopération, Au niveau de chaque entreprise, elle peut être évaluée à travers des facteurs d'efficacité, d'efficience et de proactivité.

1. L'efficacité de la relation correspond à la satisfaction des objectifs formels de la coopération, à savoir pour les phases d'exploitation : le respect des coûts, de la qualité et des délais, et pour les phases d'exploration : la réalisation des objectifs du projet ou du programme d'innovation, le développement de la capacité d'innovation.
2. L'efficience de la relation se rapporte à la capacité à utiliser les moyens de façon optimale et correspond à la mise en œuvre de la capacité à coopérer.
3. La proactivité de chaque entreprise correspond à son niveau d'engagement dans la coopération soit sa capacité à anticiper les attentes de l'autre et à mettre en œuvre les moyens qui lui permettent de proposer des solutions sans qu'elles soient explicitement sollicitées.

Ces trois facteurs couvrent l'ensemble des situations pouvant être rencontrées par des entreprises impliquées dans une coopération d'innovation et permettent de rendre compte de l'importance de l'avantage compétitif spécifique tiré de la relation engagée

V. Les niveaux de développement de la relation inter-entreprises:

Les niveaux de développement de la relation se rapportent à l'évolution d'une relation inter-entreprises depuis son commencement. Et pour aborder les différentes étapes de l'évolution d'une relation, il y a deux écoles. Une première école considère le développement d'une relation comme une progression séquentielle : le passage d'une étape à une autre se fait grâce l'influence positive de l'expérience de coopération sur les caractéristiques de l'atmosphère de la relation ; la collaboration est encouragée de manière croissante. La seconde école considère que l'expérience de la relation impacte l'évolution de la relation à travers un cycle continu d'évaluations et de réalisations, le développement de la relation se fait via une collaboration accrue à chaque itération, ou bien par une baisse de la collaboration qui entraîne alors un échec de la coopération.

VI. L'échelle de développement de la relation

Nous proposons d'étudier le développement de la relation de coopération d'innovation comme une échelle de développement dont les quatre niveaux principaux sont (0) la découverte, (1) l'exploration, (2) le développement et (3) la stabilisation, Ces quatre niveaux peuvent être décrits ainsi :

- (0) : **La phase de découverte** représente l'étape où il y a une "*unilateral consideration of potential exchange partners*", une première évaluation de la potentielle complémentarité qui conduit jusqu'au choix de chacun par l'autre.
- (1) : **La phase d'exploration** est celle de l'engagement des discussions, de la première négociation et de la première phase d'interactions de la relation.
- (2) : **La phase de développement** est caractérisée par la multiplication des interactions, le développement d'une capacité spécifique à travailler conjointement et la réduction des incertitudes liées à la relation.
- (3) : **La phase de stabilisation** est l'état de l'équilibre au sein de la relation, équilibre des contributions à travers un sentiment d'équité partagé, équilibre des pouvoirs à travers une connaissance et une reconnaissance accrue de chacun et de son importance, Ces équilibres permettent un engagement mutuel sur le long terme fondée sur une confiance établie et partagée.

Chaque niveau de développement présente un niveau croissant de trois caractéristiques clefs qui décrivent de manière pertinente l'état de la relation de coopération: la confiance, l'interdépendance et les apprentissages, Les premiers sont représentatifs de l'atmosphère de la relation tandis que le dernier représente le principal résultat des interactions.

1-La confiance :est au cœur de l'étude de la dynamique des relations entre organisations. Il s'agit pour chaque entreprise de construire sa confiance dans la capacité de l'autre à remplir les objectifs de la relation, à commencer par les obligations contractuelles, et à agir équitablement en cas de possibilité d'opportunisme, se construisant dans un processus interactif fondé sur la réciprocité, la confiance influence les comportements des parties prenantes dans leurs actions présentes et dans leurs manières d'envisager et d'engager le futur. En abaissant la perception des incertitudes dans la relation, l'établissement puis le développement de la

confiance conduit à une réduction des conflits et à une facilitation des échanges inter-entreprises, La confiance permet ainsi d'augmenter les engagements réciproques et l'efficacité des ressources utilisées, notamment par la réduction des coûts de transaction liés aux échanges, elle permet ainsi d'aller au-delà de l'engagement initial.

2- La notion d'interdépendance: au sein d'une coopération repose sur la rareté de ressources alternatives disponibles à celles qui sont accessibles à travers la relation. Elle correspond à l'évaluation que chacun fait de l'importance de la relation, et plus la dépendance d'une entreprise à une autre croît, plus son engagement dans la relation est important, ce qui entraîne la mise en place de mécanismes spécifiques à cette relation à partir du moment où l'autre est considéré comme un partenaire privilégié ou stratégique pour son entreprise⁶

3- Les apprentissages : les résultats des échanges d'information entre les entreprises coopérant et de la création de savoirs issus de ses interactions. Ces apprentissages viennent impacter à la fois la capacité à coopérer et la capacité à innover, les effets d'apprentissages liés au management de la coopération permettent de développer les « capacités à collaborer » de chacune des entreprises qui améliorent ainsi leur capacité à bénéficier de la coopération. L'efficacité de fonctionnement de la coopération se trouve donc accru par le développement de ces apprentissages

D'autre part, les effets d'apprentissage liés à la mise en commun des ressources et des compétences à des fins d'innover représentent les nouvelles ressources informationnelles générées par la coopération qui viennent améliorer la capacité d'innovation de chaque entreprise, et comme cet accroissement de la capacité d'innovation de chacun est une des raisons de la coopération, sa réalisation participe à la performance de la relation.

Ces trois caractéristiques-clefs – le développement de la confiance, de l'interdépendance et des apprentissages – permettent d'appréhender l'état de développement de la relation.

Pour cela, chaque niveau de développement de la relation permet un niveau croissant de performance de la coopération.

Conclusion :

La médiation inter-entreprises reflète d'un plus grand dialogue entre partenaires économiques. Les médiateurs se sont révélés être des conseillers, ont fait œuvre de pédagogie, de rappel à la loi et ont joué le rôle de passerelle entre des services à la disposition des entreprises et des entreprises qui ne les connaissaient pas.

La qualité des relations entre les PME constitue un facteur clé de compétitivité, les chefs d'PME sont le pilier central de la conquête économique et de la création d'emplois, surtout dans les zones industrielles.

Plusieurs grands donneurs d'ordres ont déjà compris l'intérêt de raisonner "gagnant-gagnant", d'instaurer des politiques d'achats vertueuses et de développer une relation partenariale avec leur tissu de fournisseurs. C'est un changement culturel profond qui est en marche et qui doit aboutir des relations équilibrées. Plus les relations entre fournisseurs et PME seront partenariales, plus l'environnement dans les zones industrielles sera favorable à la croissance des PME dont nous avons tant besoin.

Le travail culturel mené par la Médiation Inter-entreprises pour changer durablement les pratiques de nos PME est un levier fondamental pour remporter la bataille de l'innovation.

Les propositions que nous faisons dans cette communication contribuent à la compréhension des éléments de la relation qui impactent la performance des coopérations d'innovation. Ils contribuent ainsi également au développement de leur prise en compte dans la gestion des relations inter-entreprises portant sur l'innovation.

Les propositions faites dans cette communication ont trois principales implications. Tout d'abord, il faut tirer la meilleure performance de la coopération d'innovation, le management de la relation doit tenir compte de l'ensemble des interactions entre les PME impliquées. Ces interactions concernent aussi bien les différentes activités liées à l'innovation qu'aux autres échanges qui se produisent au sein de la relation, tels que ceux relatifs aux opérations d'achats-ventes ou de gestion financière de la coopération. Assurer la cohérence de ces interactions, permet d'optimiser la performance de la relation en limitant les gaspillages au mieux et de ne pas mettre la coopération en situation d'échec au pire.

Les Résultats

- La médiation inter-entreprises au service de programme d'innovation permettra la réduction des coûts globaux de R&D pour chaque PME, comme les coûts liés à la création d'un département de R&D au sein de chaque PME ou même les coûts de négociation au de planning.

- L'innovation dans les coopérations inter-entreprises est abordée à travers trois courants à cheval sur la recherche en stratégie et en marketing relationnel, soit : l'étude des alliances de R&D et des partenariats

technologiques, celle de l'innovation ouverte et l'implication des fournisseurs dans le développement de nouveaux produits.

- La Médiation Inter-entreprises participe à la résolution des conflits entre acteurs économiques.
- La médiation facilite l'accès des PME et des micros entreprises aux marchés publics.
- Le développement des relations inter-entreprises est l'un des facteurs de l'innovation dans les sociétés et surtout dans les PME industrielles et de services, surtout en matière de sous-traitance, à travers la mise en commun de ressources technologiques et les formes que prennent les organisations pour réaliser cette mise en commun, en se focalisant sur ces activités de recherche et développement.

Références Bibliographiques :

1. Romaric Servajean-Hilst, **Approche relationnelle de la coopération d'innovation inter-entreprise : proposition et modèle conceptuel**, XXII Conférence Internationale de Management Stratégique, CRG, Ecole Polytechnique, Clermont-Ferrand, AIMS, France, 10-12 juin 2013, p15.
2. **La médiation inter-entreprises**, Les services de l'État dans la région du Limousin, Paris, DOSSIER DE PRESSE MARS 2014, p02.
3. Sébastien M. Lemeunier et Jean-Philippe Robic, **Médiation. Un nouveau service public aux entreprises**, Research Center, ESSEC Working Paper, France, 2014, p02.
4. Pierre PELOUZET, **Médiateur national des relations inter-entreprises**, Les services de l'État dans la région du Limousin, Paris, lundi 16 décembre 2013.
5. Sébastien M. Lemeunier et Jean-Philippe Robic, op cit, p04.
6. Romaric Servajean-Hilst, op cit, p18.
7. **Médiation inter-entreprises et des marchés publics en Auvergne**, Directions régionales des entreprises, de la concurrence, de la consommation, du travail et de l'emploi « Direccte Auvergne », France, janvier 2014, p01, Disponible sur le lien : http://www.auvergne.directe.gouv.fr/IMG/pdf/Mediation_Auvergne_janvier_2014.pdf
8. LAGARD Christine, **La médiation des relations inter-entreprises industrielles et de la sous-traitance**, Présentation du dispositif national et des médiateurs régionaux, Ministère de l'économie de l'industrie et de l'emploi, Paris, France, Septembre 2010, p03, Disponible sur le lien : http://www.midi-pyrenees.gouv.fr/automne_modules_files/pmedia/public/r19461_23_1-1007_dossier_de_presse_mediation_industrielle-1.pdf
9. **Principes d'action de la Médiation Inter-entreprises**, Le portail du ministère de redressement productif, article disponible sur le lien : <http://www.redressement-productif.gouv.fr/mediation-interentreprises/principes-daction-mediation-inter-entreprises>
10. **Rapport d'activité de la Médiation Inter-entreprises**, France, Avril 2013, p16. Disponible sur le lien : http://www.economie.gouv.fr/files/files/directions_services/mediation-interentreprises/Documents/Rapports/20130527_rapport_2012-2013_mediation_inter_entreprises.pdf
11. **Les étapes de la médiation**, Le portail de l'économie et de finance ministère de redressement productif, article disponible sur le lien : <http://www.economie.gouv.fr/mediation-interentreprises/saisir-mediation-0>
12. **Rapport d'activité de la Médiation Inter-entreprises**, op cit, p15.
13. **NOTE de présentation de la Médiation Inter- entreprises**, Directions régionales des entreprises, de la concurrence, de la consommation, du travail et de l'emploi « Direccte Auvergne », France, p01, Disponible sur le lien : http://www.auvergne.directe.gouv.fr/IMG/pdf/Mediation_Inter-entreprises.pdf
14. Romaric Servajean-Hilst, op cit, p05.
15. Sébastien M. Lemeunier et Jean-Philippe Robic, op cit, p06.
16. **Les missions de la médiation inter-entreprises étendues à l'innovation**, Le portail du ministère de redressement productif, article disponible sur le lien : <http://www.redressement-productif.gouv.fr/missions-mediation-inter-entreprises-etendues-a-innovation>
17. **L'extension à l'Innovation des missions de la Médiation Inter-entreprises**, L'Echo de la Médiation Inter-entreprises, Le portail du ministère de redressement productif, mars 2014, p01.

18. Johnsen T & others, **Discontinuous innovation: A challenge for purchasing** [Submitted], Journal of Supply Chain Management. 2012.
19. RomaricServajean-Hilst, op cit, p20.
20. Lee C.-J & Johnsen R. E, **Asymmetric customer-supplier relationship development in Taiwanese electronics firms**, Industrial Marketing Management, Elsevier Inc, 2012, p41.
21. Cappelli G, **Réinventer notre industrie - Le rôle essentiel des achats**, Le Club Rodin.Clark, Paris, France, 2012.
22. Sluyts K & others, **Building capabilities to manage strategic alliances**, Industrial Marketing Management, 6, 875-886, 2011, p40.

**Chinese's experience of Industrial Zones
Creating "Export Processing Zones" (EPZ) to support the SME
for encouraging and diversify the exports**

Dr. DJOUADI Nouredine

djouadidz@gmail.com

Mob : 0660514316

1. Introduction

Since the 1979s, "Industrial Zones" exactly "Export Processing Zones" (EPZ) as type of them and Small and Medium Enterprises (SME) have been tow of the most important mechanisms for export-promotion strategy in China.

This paper will try to summarize the Chinese experiences of Industrial Zones, and try : Firstly, to explain the key lessons that Algeria can learn from China's long and successful experience in developing EPZs and SMEs as main elements in the national and local development strategy. Secondly, describe the main success factors of Chinese EPZs to support the SMEs for encouraging and diversify the exports.

For this purpose, this paper is structured in the following way : (01) Introduction (02) The definitions of EPZ and SMEs in Chinese's law, (02) the Chinese experiences, (03) Export Processing Zones (EPZs) in China as vehicles of development (04) Economic Role of China's EPZs. (05) as a conclusion, the lessons that Algeria can learn from China, and the main pitfalls that Chinese experiences include to avoid.

2. Small and Medium Enterprises (SMEs) in China :

SMEs definition in China depends on the number of employees, annual revenue, and total assets comprising a company. The definition of an SME in China is quite complex and can include relatively large firms. And according to International Finance Corporation & World Bank Group (2012), there are three different definitions of SMEs in China (see table 1).

Table 1: Definition of SMEs in China

Criteria	Chinese Ministry of Industry and Information Technology (2011) (Meeting 1 of the 3 criteria)		Chinese Economic and Trade Commission (2003) (Meeting 1 of the 3 criteria)		The World Bank Group (Meeting 2 of the 3 criteria)
	Small	Medium	Small	Medium	
Number of Employees	< 300	300 - 1000	< 300	300 - 2000	< 300
Total Asset	NA	NA	< 40 million RMB	40 - 400 million RMB	< 100 million RMB
Total Annual Sales Revenue	< 20 million RMB	20 - 400 million RMB	< 30 million RMB	30 - 300 million RMB	< 100 million RMB

Source: International Finance Corporation & World Bank Group (2012).

According to China Economic Census in 2008, total number firms amounted to nearly 7.1 million. The detailed distribution (illustrated in [Table 2](#)) shows that micro and small firms are fundamental for the economic development of China. 44.20% of total Chinese firms are typical micro firms (with less than 7 employees), and at least 87.45% are typical small firms (with less than 7 employees). Based on the Chinese SME definition, the percentage of micro and small firms totals more than 97%.

table 2 : Distribution of firms in China, 2008 (By firm size)

Firm size (employees)	Number of firms	% of employer firms
01-07	3 137 540	44.20%
08-19	1 918 977	27.03%
20-49	1 152 260	16.23%
50-99	451 206	6.36%
100-299	317 180	4.47%
300-499	58 021	0.82%
500-999	37 419	0.53%
1000-4999	23 805	0.34%
5000-9999	1 576	0.02%
10000+	781	0.01%
Total	7 098 765	100%

Source : China Economic Census yearbook 2008, edited by the national Bureau of Statistics (nBS), Beijing: China Statistics press, 2010.

After 2008, the number of company registrations is growing steadily :

- Companies with registered capital of 0.10-1.0 millionRMB: Annual growth rates were -1.93%, 20.86%, 15.84% and 10.47% in the 2008-2011 period.
- Companies with a registered capital of 1.0-5.0 millionRMB: Annual growth rates were 3.76%, 26.79%, 23.62% and 15.42% in the 2008-2011 period.

During the first half of 2014 alone, 1.58 million SMEs registered in China. According to statistical data for many years ago, SMEs account more than 99% of Chinese enterprises, about 60% of GDP growth in 2013, 80% of newly increased production value, and make up 99.5% of all businesses nationwide, 60% of sales, 50% of revenue, 70% of export value, and about 75% of jobs across China.

Table 3: The importance of SMEs for trade and economic activity

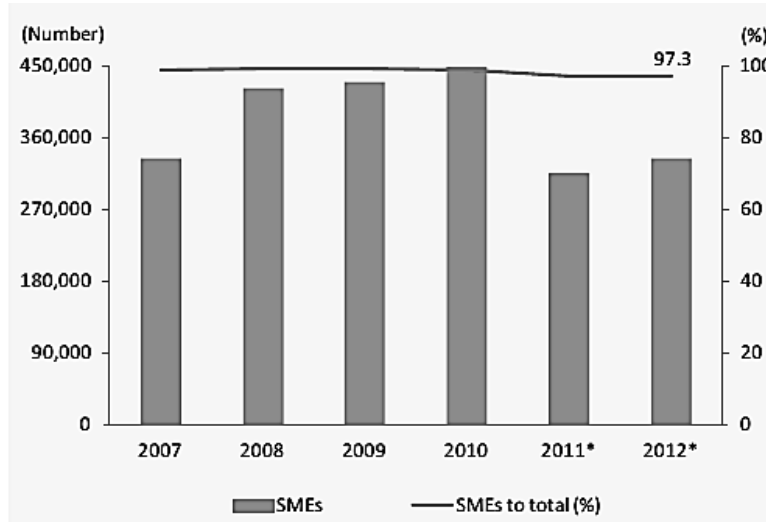
Country	Share of firms (%)	Share of employment (%)	GDP Value Added (%)	Share of SMEs Exporting (%)
Brazil	99.9	77	61	11 (S)
Canada	99.7	60	-	-
Chile	98.9	80	25	15
China	99.0	73	60	40-60 (M)
Columbia	96.4	84	-	20
EU	99.8	70	61	-
India	95.0	80	40	32 (M)
Japan	99.0	72	52	14 (M)
Mexico	99.8	74	52	-
New Zealand	99.8	75	-	-
Sweden	96.3	60	57	24 (M)
Taiwan	96.3	80	-	56 (M)
US	99.9	50	50	31 (M)

Note: SME share of firms, employment and GDP. Fraction of SMEs engaged in export activities. (M) and (S) denote data for manufacturing and services data only.

Source: OECD (2014)

Data from the National Bureau of Statistics on the number of industrial enterprises above a certain operational scale show that the number of SMEs (industrial enterprises) was 334.321 in 2012, representing 97.3% of total industrial enterprises above a certain operational scale (Figure 1 and Table 4).

Figure 1 : Number of SMEs (industrial enterprises) in China 2007 - 2012



Source: National Bureau of Statistics.

The majority of SMEs are in the services sector (including 24% on health education and social services; 20% governments, parties, social organizations and communities; 4% construction and real estate; 1% technical, scientific and professional); wholesale, retail and catering comprise 19% and manufacturing and processing also 19%.

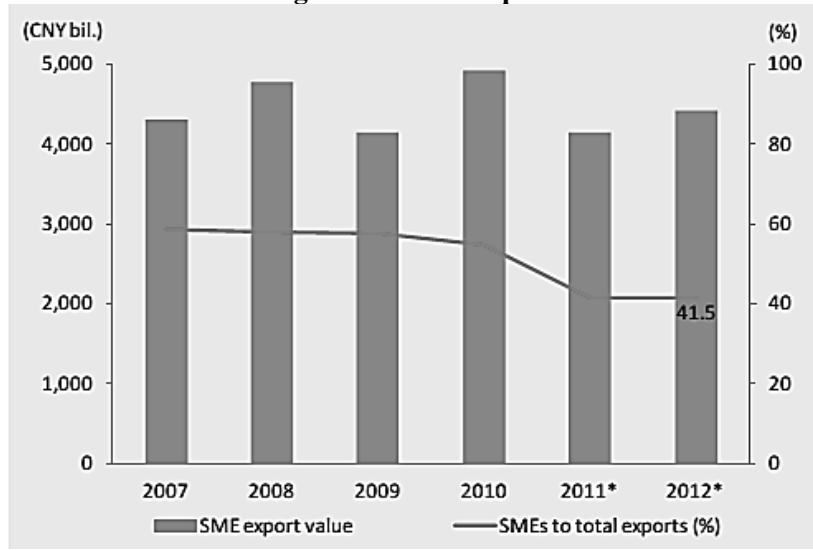
Table 4: SME Landscape (industrial enterprises) 2007 - 2012

Item	2007	2008	2009	2010	2011*	2012*
Number of SMEs						
SMEs (number)	333,858	422,925	431,110	449,130	316,498	334,321
SMEs to total (%)	99.1	99.3	99.3	99.2	97.2	97.3
Employment by SMEs						
SME employees (in thousands people)	60,521	68,671	67,877	72,369	59,357	...
SMEs to total (%)	76.8	77.7	76.9	75.8	64.7	...
SME Exports						
SME exports (CNY bil.)	4,303	4,773	4,152	4,919	4,142	4,423
SMEs to total exports (%)	58.6	57.9	57.6	54.7	41.6	41.5

Source: National Bureau of Statistics.

Chinese banks have increased lending to the SME sector, given the 15.5% annual growth of SME loans outstanding in 2012. In particular, SME loans outstanding stood at CNY25.15 trillion in 2012, representing 62.2% of total enterprise loans outstanding and 39.9% of total loans outstanding including consumer lending. SMEs in China contributed to 64.7% of total employment of industrial enterprises above a certain operational scale in 2011 and provided 41.5% of total export value of industrial enterprises above a certain operational scale in 2012 (Figure 2).

Figure 2 : SME Exports



Source: National Bureau of Statistics.

3. Export Processing Zones (EPZs) in China : “vehicles of globalization”

Export processing zones (EPZ) are special regulatory areas within countries established to promote export-led growth. The International Labour Organization (ILO) has defined EPZs as “industrial zones with special incentives set up to attract foreign investors, in which imported materials undergo some degree of processing before being exported again.” Unless otherwise stated, this is the definition referenced in this report. EPZs have been called the “vehicles of globalization”.

Table 5 : Types of Zones

Type of Zone	Development Objective	Size (Hectares)	Typical Location	Eligible Activities	Markets	Examples
Free Trade Zone	Support trade	Size < 50 Ha	Ports of entry	Entrepôt and trade-related activities	Domestic, re-export	Colon Free Zone, Panama
Traditional EPZ	Export manufacturing	Size <100 Ha	None	Manufacturing, other processing	Mostly Export	Karachi EPZ, Pakistan
Hybrid EPZ	Export manufacturing	Size <100 Ha	None	Manufacturing, other processing	Export and Domestic market	LatKrabang Industrial Estate Thailand
Freeport	Integrated development	Size <100 Km ²	None	Multi-use	Domestic, internal and export markets	Aqaba Special Economic Zone, Jordan
Enterprise Zone	Urban revitalization	Size < 50 Ha	Distressed urban or rural areas	Multi-use	Domestic	Empowerment Zone, Chicago
Single Factory EPZ	Export manufacturing	Designation for individual enterprises	Country wide	Manufacturing, other processing	Export market	Mauritius Mexico Madagascar

Source : World Bank Group, *Special economic zones: Performance, lessons, Learned, and implications zone development*, Washington, April 2008, P10.

Generally, the EPZs include:

- exemption from some or all export taxes;
- exemption from some or all duties on imports of raw materials or intermediate goods;
- exemption from direct taxes such as profits taxes, municipal and property taxes;
- exemption from indirect taxes such as VAT on domestic purchases;

- e) exemption from national foreign exchange controls;
- f) free profit repatriation for foreign companies;
- g) provision of streamlined administrative services especially to facilitate import and export;
- h) free provision of enhanced physical infrastructure for production, transport and logistics

In 2008, The World Bank estimates that there are 3000 zones in 135 countries, accounting for over 68 million direct jobs and over 500billion Dollar of direct trade-related value added within zones.

In China, since the 1980s, EPZs have played a central role in the growth and liberalization of China's economy. Between 2002 and 2006, China alone accounts for 40 million employees, but outside China, EPZ employment doubled from 13 to 26 million.

A few typological distinctions separate different forms of EPZs in China into special economic zones (SEZ), industrial free zones (IFZ), and enterprise zones (EZ). A narrower conception of a Chinese EPZ refers to only 60 such zones with preferential tax and tariff treatments. For this purpose, however, we will use the broader definition and treat them essentially the same, unless otherwise stated. For a detailed description of the different zones.

Table 6: Typology of EPZs in China

China's national typology	ILO's typology
Special economic zone (SEZ) Open coastal/riverside/inland/border city	Special economic zone
Economic and technology development zone (ETDZ) High-tech industrial development zone (HIDZ) Border economic cooperation zone (BECZ)	Enterprise zone
Bounded zone/logistics park (BZ/BLZ) Export processing zone (EPZ) Industrial park, investment zone (IP/IZ)	Industrial/commercial free zone

Source: ILO, types of zone: An evolutionary typology.

available at: www.ilo.org/public/english/dialogue/sector/themes/epz/typology.htm

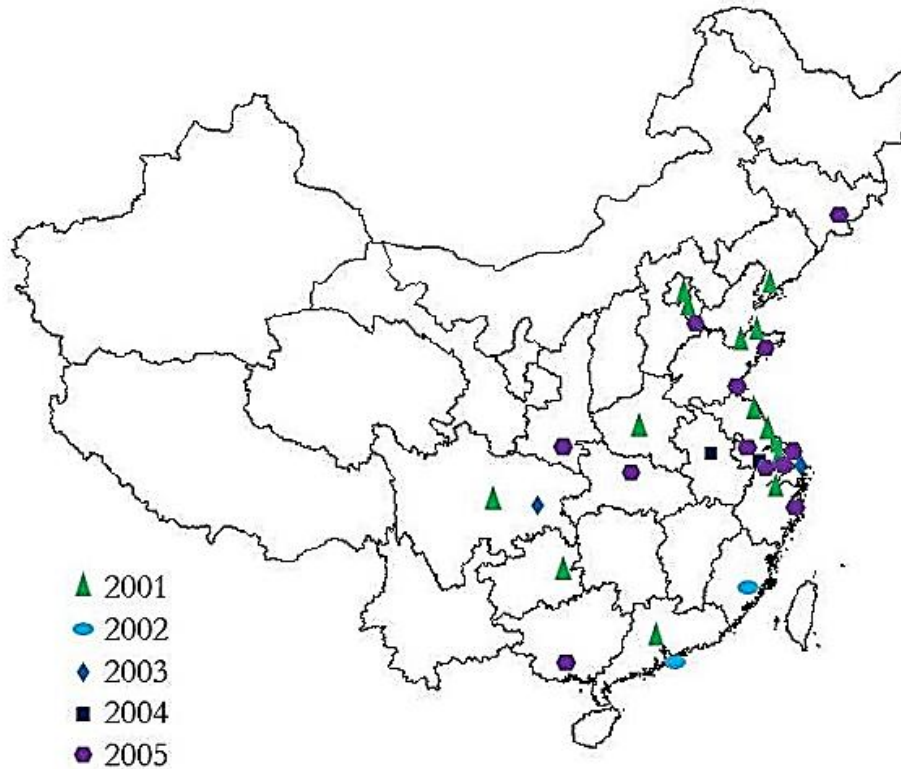
Historical, China's EPZs, or development zones, experienced three waves of development:

1. From 1984 to 1990 : Apart from the 9 ETDZs that were set up in 1984, only 9 other Development Zones were set up in the following 6 years.
2. From 1991 to 1999 : was the second stage of booming and slow-down. During its peak in 1992, 58 Development Zones were established and 52 HIDZs also appeared at the end of the year. The amount of Development Zones sextupled from 1990 to 1993, which also helped FDI inflows to China double and triple within those years.
3. After 2000, when China was approaching entry into WTO, series of EPZs (according to China's typology) were set up to enhance exports. The main aim of the third wave of ETDZs was to implement the "Western China Development" strategy.

So, China authorized its first real batch of 15 EPZs in April 2000, and the first export from these zones occurred in February 2001. The first three EPZs to export were in Chengdu, Hangzhou, and Suzhou. EPZs were scattered throughout China, with some provinces receiving several while others had none.

By the end of 2005, there were 210 national Development Zones (including 123 Enterprise Zones and 87 Industrial/Commercial Free Zones) and 1346 provincial Development Zones. Among them, about two-third of China's national Development Zones and half of the provincial ones were located in eastern China, which is its coastal site. Except for the BECZs that are especially set up for the inland regions, other types of development zones are all concentrated in coastal China, particularly the Industrial/Commercial Free Zones. It is only because of the "Western China Development" strategy, that western parts of the country have 10 HIDZs and 6 BECZs at all.

Figure 3: The locations of EPZs in China 2001-2005



Source : Xiaoyang Li and Antung Liu, *Imitating to Export*, August 4, 2014, P 07. Availableat: www.hhs.se/contentassets/249bdc81268543db9e223585f4d53e5a/imitating-to-export.pdf

Table 7: Regional Distribution of China's Development Zones 2005

	Total	Eastern	Middle	Western
National Development Zone				
ETDZ	54	33	10	11
HIDZ	53	29	14	10
BECZ	16	3	7	6
BZ	22	22		
EPZ	57	44	7	6
IP / IZ	8	8		
	210	139	38	33
Provincial Development Zone				
	1346	683	483	180

Source: National Development and Reform Committee, Bulletin Catalog of China's Development Zone Censor 2006, <http://www.ndrc.gov.cn>.

4. Economic Role of China's EPZs :

China, like other countries created EPZs in order to achieve several objectives. Major reason among them is expedites export activities and stimulates rapid economic growth. The other reasons are : Stimulate rapid economic growth, Enhance industrialization, Adopted with Open door policy, Globalization, Attract foreign investment, Provide special areas where potential investor would get congenial investment climate, Smooth export procedure, free from cumbersome procedures, Development export promotion strategy, More employment generation, Development of export oriented industries, Proper use of domestic available raw materials

In other words, we can say that the main objectives of EPZs are :

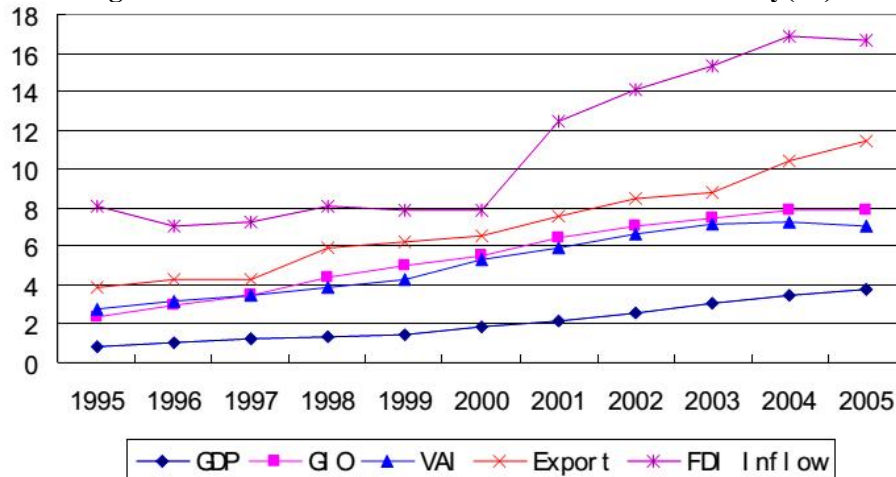
- Promotion of Export,
- Promotion of Diversification of Export,
- Generation of employment,
- Development of Backward and Forward Linkage,
- Transfer of Technology,
- Upgrade of Skill,

- Development of Management,
- Promotion of International Marketing.

Although the combined area of all 49 ETDZs is only 584 square kilometers which is 0.006% of China, they contributed 3.8% of China's GDP, 8% of China's Gross Industrial Output (GIO) and 7% of Industrial Value Added (IVA) in 2005. Before 2000, the ETDZs had a stable share of China's FDI inflow, which is about 8%. After that, it doubled within 5 years to 16.7% in 2005. Together with that, the share of ETDZs' exports also doubled from 6.85% in 1995 to 12.49% in 2005.

In 2006, the five initial SEZs accounted for 5% of China's total real GDP, 22% of total merchandise exports, and 9% of total FDI inflows. At the same time, the 54 national ETDZs accounted for 5% of total GDP, 15% of exports, and 22% of total FDI inflows.

Figure 4: Share of National ETDZs in China's Economy(%)



Source: Ministry of Commerce (China), Development Report of National Economic and Technology Development Zones 2005, <http://www.fdi.gov.cn>.

Table 8: Performance of Initial Five Special Economic Zones (SEZ) and National Economic and Technological Development Zones, 2006

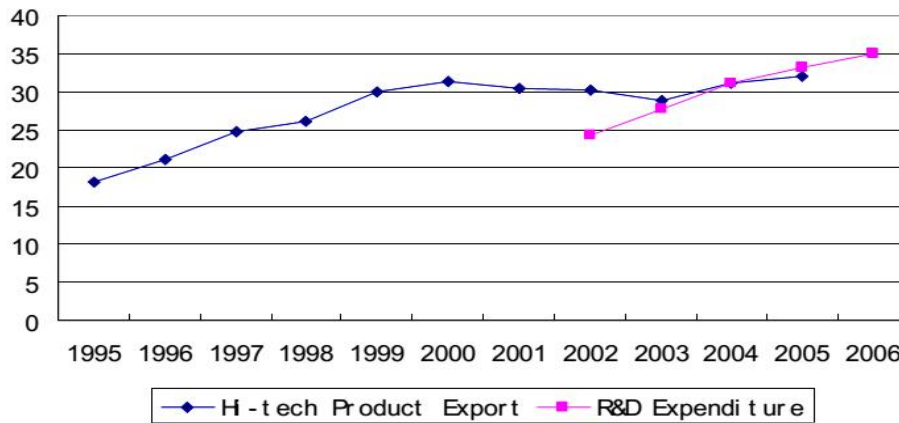
National Indicator	SEZs	ETDZs	China
Total employment (millions)	15	4	758
as % of China total Real GDP (RMB 100 millions)	2.0	0.5	100
Of China total Real GDP (RMB 100 millions)	9,101	8,195	183,085
as % of China total Utilized FD	5.0	4.5	100
Of China total Utilized FD (US\$100 millions)	55	130	603
as % of China total Merchandise exports	9.1	21.6	100
Of China total Merchandise exports (US\$100 millions)	1,686	1,138	7,620
as % of China total Total population	22.1	14.9	100
Of China total Total population (millions)	25	-	1,308
as % of China total	1.9	-	100

Source: National Statistics Bureau, China, 2006.

HIDZs is one of the important policy measure that has been introduced to enhance technology advancement and innovation. Over the 15 years since the foundation of HIDZs, they have shared half of China's high-tech product GIO and one third of China's high-tech product export, which is 218.2 billion US dollars in 2005. In addition, the ETDZs also share another one third of China's high-tech product GIO and export, which means the national development zones are in fact the engines of China's high-tech industries and greatly contribute to its technology upgrading.

The main advantage of HIDZs is their intensity of R&D; their expenditure on R&D in 2002 is 31.4 billion RMB Yuan and shares 24.4% of China total expenditure on R&D. Within the following four years, their R&D expenditure tripled to 105.4 billion RMB Yuan and the share rose to 35.1 in 2006. This makes the HIDZs very important innovation entities around China, especially for the industrial R&D. In spite of the fact that ETDZs had only a share of 6.2% of China's R&D expenditure in 2005, they shared another one third of China's high-tech products export, which raised from 31.3% in 2004 to 35.5% in 2005.

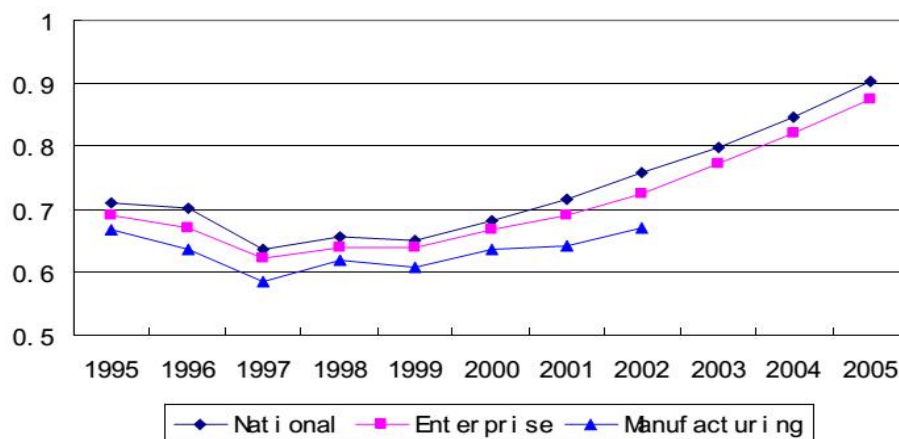
Figure 5 : Share of HIDZs in China's Hi-tech Export and R&D (%)



Source: Ministry of Science and Technology, China High-tech Industries Statistics (various years), <http://www.sts.org.cn>.

Generally, Firms inside EPZs tend to pay higher wages than firms outside the zones. In 1997, the average wage at a Chinese enterprise was only 62% of that of FFEs, and manufacturing wages was just 58% of FFE wages. However, the FFEs comparative advantage for wages has reduced since then. The average wage at China's enterprises reached 90% of that of FFEs in 2005 and so the wages within Development Zones are certainly not higher in comparison any more.

Figure 6 : Comparative Wage of Foreign Funded Enterprise (FFE = 1)



Source: National Statistics Bureau, China Statistics Yearbook (various years), Beijing: China Statistics Press, 2006.

Employment in EPZs has increased substantially in developing countries: in 2002, it stood at an estimated 30 million in China and 13 million (up from 4.5 million in 1997) in other countries. By 2006, figures had increased to 40 million in China and 26 million elsewhere.

Table 9: Evolution of EPZs and Employment 1970 - 2006

	1975	1986	1997	2002	2006
Number of countries with EPZs	25	47	93	116	130
Number of EPZs or similar types of zones	79	176	845	3,000	3,500
Employment (millions)			22.5	43	66
China (millions)			18	30	40
Other countries (millions)	0.8	1.9	4.5	13	26

Source: X. Cirera and R.Lakshman, *The impact of export processing zones on employment, wages and labour conditions in developing countries*, International Initiative for Impact Evaluation, March 2014, P07.

The fellow Table shows the rise in employment generated in EPZs, as estimated by the ILO, giving a more detailed picture of employment by region. An extremely large proportion (63 per cent) of this employment is

concentrated in China, although some of the zones in China are not necessarily for exporting. This share is, however, decreasing from 70 to 60 per cent. Only 0.05 per cent of employment in EPZs is in Europe. Clearly the importance of EPZs for employment is primarily in developing countries, especially Asia. This is likely to be explained by the number and size of EPZs in these countries, and also by the more labour-intensive sector composition of EPZs in these countries.

Table 10: Distribution of employment and EPZs by region

	Employment	Number of zones
Asia	53,089,262	900+
China	40,000,000	
Central America and Mexico	5,252,216	155
Middle East	1,043,597	50
North Africa	643,152	65
Sub-Saharan Africa	860,474	90+
United States	340,000	713
South America	459,825	43
Transition economies	1,400,379	400
Caribbean	546,513	250
Indian Ocean	182,712	1
Europe	364,818	50
Pacific	145,930	14
Estimated total	54,741,147	3,500+*

Source: X. Cirera and R. Lakshman, *The impact of export processing zones on employment, wages and labour conditions in developing countries*, International Initiative for Impact Evaluation, March 2014, P08.

5. CONCLUSION : Costs and benefits of EPZs

China offers very useful experiences for Algeria in order to create Industrial Zones or creating "Export Processing Zones" (EPZ) to support the SME for encouraging and diversify the exports.

EPZs confer two main types of benefit, which explain in part their popularity: "direct" economic benefits such as employment generation and foreign exchange earnings; and the more elusive "indirect" economic benefits, which are summarized in fellow table.

Table 11: Potential Benefits Derived from EPZs

	Direct benefits	Indirect benefits
Foreign Exchange earnings	■	
FDI	■	
Employment generation	■	
Government revenue	■	
Export growth	■	
Skills upgrading		■
Testing field for wider economic reform		■
Technology transfer		■
Demonstration effect		■
Export diversification		■
Enhancing trade efficiency of domestic firms		■

Source: World Bank staff

While China had success in the establishment of SEZs, it get many benefits, but not all countries whose used the policies of creating SEZs get benefits, some countries encounter problems and complexities from the establishment of SEZ.

Table 12. Prospective benefits and costs of EPZ policy

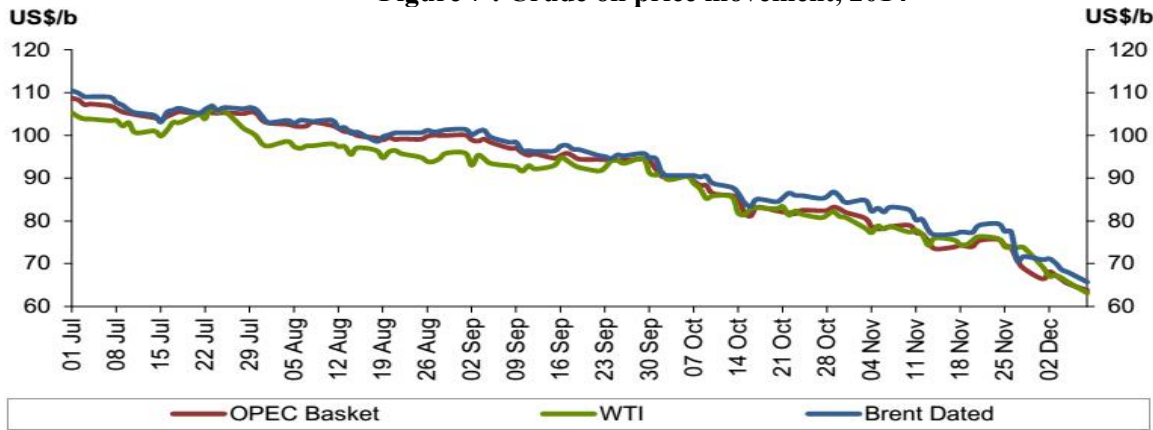
Benefits	Costs or Loss of Revenue
<ul style="list-style-type: none"> Export growth Foreign direct investment Foreign exchange earnings Employment Technology transfers Information exchange with companies Government revenue 	<ul style="list-style-type: none"> Infrastructure investment Administrative costs (setting up of separate administrative arrangements) Foregone tax revenue (tariffs, income tax and other taxes forgone) Subsidies Social and economic costs (potential loss of worker rights and protection afforded under national laws and regulations and possible degradation of the environment)

Source: OECD Secretariat 1999.

Many factors contributed to the success of China's EPZs, and in every case, the situations and factors might be different. However, their success draws on some common key elements and points to some common lessons : Strong commitment and support of the government to pilot market-oriented economic reforms. Land Reforms. Investment incentives and institutional autonomy. Foreign Direct Investment and the Chinese diaspora. Technology learning, innovation, upgrading, and strong links with the domestic economy. Innovative cultures. Clear objectives, benchmarks, and competitions. Location advantages. While overall EPZ lessons from China are positive and encouraging, there are also a few adverse lessons which other countries should try to avoid in their pursuit of EPZ programs. Such lessons include: Mushroom approach at local level and high-level overlaps at the later stage. Environmental degradation. Unbalance between industrial development and social dimensions.

On general, Algeria need to learn more from Chinese's experience in establishing EPZs as an instrument for exports diversity, exactly in this period when Oil prices are falling terrible.

Figure 7 : Crude oil price movement, 2014



Source : OPEC Monthly Oil Market Report – December 2014

References

1. Djouadi Nouredine and others, *Evolution of Sustainable Development Strategies in Chinese SMEs*, International Journal of Science, Environment, and Technology, Vol. 3, No 2, 2014, www.ijset.net.
2. OECD, *Financing SMEs and Entrepreneurs 2015*, April 2015, P 140. Available at : <https://g20.org/wp-content/uploads/2015/05/OECD-Financing-SMEs-and-Entrepreneurs-2015-An-OECD-Scoreboard-April-2015.pdf>.
3. WTO, International Trade Centre, *SME COMPETITIVENESS AND AID FOR TRADE*, 2014.
4. *Asia SME Finance Monitor 2013*, Asian Development Bank 2014, Available at : <http://adb.org/sites/default/files/pub/2014/asia-sme-finance-monitor-2013.pdf>.
5. Jamie K. McCallum, *Export processing zones : Comparative data from China, Honduras, Nicaragua and South Africa*, Working Paper No.21, International Labour Organization, March 2011.
6. World Bank Group, *Special economic zones: Performance, implications and lessons learned for zone development*, Washington, 2008.
7. International Labour Organization, *Economic development and working conditions in export processing zones: A survey of trends*, Working Paper No. 3, 2008.
8. Xiaoyang Li and Antung Liu, *Imitating to Export*, August 4, 2014, P 06. Available at : www.hhs.se/contentassets/249bdc81268543db9e223585f4d53e5a/imitating-to-export.pdf.
9. Xiaolan Fu and Yuning Gao, *Export Processing Zones in China: A Survey*, A report submitted to ILO, 31/10/2007.
10. *Impact of EPZ on National Economy*. Available at : <http://www.assignmentpoint.com/business/organizational-behavior/impact-of-epz-on-national-economy.html>
11. Xavier Cirera and Rajith Lakshman, *The impact of export processing zones on employment, wages and labour conditions in developing countries*, International Initiative for Impact Evaluation, March 2014, P08-09.

